کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

[illegible]

فهرس هذه النسخة الشريفة [illegible] في الطهارة والصلوة والصوم والاعتكاف [illegible]

في الحيض	في الاستحاضة	[illegible]	في الميت	[illegible]	[illegible]
في غسل مس الميت	في [illegible]	في الغسل	[illegible]	[illegible]	في الوضوء
في التيمم	فيما يتيمم به	[illegible]	[illegible]	في المطهرات	في الصلوة
في احكام [illegible]	في القبلة	[illegible]	في مواقيتها	[illegible]	[illegible]
[illegible]	في المكان	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
في صلوة [illegible]	في السلام	في التشهد	في السجود	في الركوع	[illegible]
في الشكوك	[illegible]	[illegible]	في صلوة الجماعة	[illegible]	في الصوم والاعتكاف

وهذا التميز [illegible] في صحة العمل وان [illegible]

ليس هو من الغير [illegible]

باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۱۵۷۲۷

رده‌بندی دیویی: الذح/ ن ۱۵۸ ص ۱۳۱۲ ۲۹۷٫۳۴۲۲ مرجع ☐

سرشناسه: صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر، ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ ق.

عنوان قراردادی: نجاة العباد فی یوم المعاد. حاشیه

عنوان: رساله جامعه مشتمله علی رسائل ... مسمی به نجاة العباد

~~شرح پدیدآور~~ بضمیمه آداب التجاره. سوال وجواب میرزا حسین طهرانی

کاتب: تاریخ کتابت:

محل نشر: تهران ناشر: دارالطباعه سید مرتضی تاریخ نشر: ۱۳۱۲ ق.

صفحه شمار: [۱۸۳]، ۱۲۸ ص. مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ۲۲x۱۷ نوع خط: نسخ

روش تهیه: وقفی☑ اهدایی☐ خریداری☐ ارسالی☐

واقف: حاج شیخ حسن علامی تاریخ ثبت: فروردین ۱۳۷۱

یادداشتها: صحافی شده با آداب التجاره / آقا باقر بهبهانی با حواشی میرزا حسین طهرانی و سئوال و جواب میرزا حسین طهرانی

معلق است به حواشی مطابق با فتاوای شیخ انصاری، میرزای شیرازی و میرزا حسین طهرانی

موضوع(ها): ۱. فقه جعفری - رساله عملیه. ۲. فقه جعفری - قرن ۱۳ ق.

۳. معاملات (فقه). ۴. قانون تجارت (فقه).

شناسه(های) افزوده: الف. انصاری، مرتضی بن محمدامین، ۱۲۱۴-۱۲۸۱ ق.، محشی. ب. میرزای شیرازی، محمدحسن بن محمود، ۱۲۳۰-۱۳۱۲ ق.، محشی. ج. تهرانی نجفی، حسین، محشی. د. بهبهانی، محمدباقر بن محمداکمل، ۱۱۱۸-۱۲۰۵ ق. آداب التجاره. هـ. علامی، حسن، واقف.

فهرستنگار: [signature] تاریخ فهرستگاری: مرداد ۸۸

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

[illegible]

فهرس [illegible]

في الحيض	[illegible]	[illegible]	في الميت	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
في التيمم	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	في الصلوة
[illegible]	في القبلة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	في المكان	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	في السجود	في الركوع	[illegible]
في الشكوك	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible] ١٣٩

[illegible]

تاریخ: [illegible]
[illegible]

آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

اسم کتاب نخبة العباد آداب التجاره
مصنف / مؤلف شیخ محمد حسن نجفی ترجمه اصفهانی
خطی / چاپی سنگی
سال چاپ یا تحریر ۱۳۱۳ عدد اوراق
جزء کتب فقه شماره خصوصی ۱۵۷۲۷
شماره عمومی [redacted] شماره قبض عمومی
واقف حاج شیخ حسن عموزاده تاریخ وقف ۱۳۷۰
طول ۲۲ عرض ۱۷ شماره صفحات

۷۱/۲/۱۴

كتابخانه مركزى آستان قدس رضوى

فهرس ما في هذه النسخة الشريفة من المسائل الدائرة في الصلوة والصوم والاعتكاف وما يتعلق بها

في الحيض	في الاستحاضة	في النفاس	في الميت	في الاحتضار	في التحنيط
في غسل مس الميت	في سننه	في الغسل	في موجباته	في خلله	في الوضوء
في التيمم	فيما يتيمم به	في موجباته	في الطهارات	في المطهرات	في الصلوة
في احكام الخلل	في القبلة	في احكامها	في مواقيتها	في المندوبة	في احكامها
في الستر	في المكان	في مكان المصلي	في مقدماتها	في الاذان	في الاقامة
في صلوة الآيات	في السلام	في التشهد	في السجود	في الركوع	في تكبيرة الاحرام
في الشكوك	لهذا التمرين	في صلوة الجمعة	في الجماعة	في صلوة المسافر	في الصوم والاعتكاف ١٣٩

باسمه تعالى

و. عنوان: ز. عنوان: نجاة العباد في يوم المعاد. حاشية.

ح. عنوان: آداب التجارة.

واقف ... حاج شيخ حسن ... تاريخ وقف ... ١٣٧٠

طول ... ٢٢ ... عرض ... ١٧ ... شماره صفحات ...

٧١/٢/١٤

رسالة جامعة مشتملة على مسائل من أبواب رسائل المرحوم الشيخ محمد حسن قدس سره المسمى بنجاة العباد

وعليه نتوكل وأفوض أمري

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين الحميد المجيد العالم بما تغيض الأرحام وما تزداد وصلى الله على محمد أفضل أنبيائه وسيد رسله المبعوث رحمة للعالمين ونجاة للناس أجمعين وآله الطيبين الطاهرين خزان علمه وورّاث حكمه **أما بعد** فيقول العبد الفاني محمد حسن بن المرحوم الشيخ باقر إنه قد التمس مني بعض أهل الدين من الناس على كتابة رسالة وجيزة في أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فاستخرت الله سبحانه وأجبتهم على ذلك مستعينا به راجيا منه الأجر في دار البقاء فإنه خير المسئولين وخير المعطين ورتبتها على مطالب ثلثة **الأول** في الحيض الذي هو دم تعتاده النساء خلقه فيهن لحكم كثيرة كغذاء الولد إذا حملت فإذا وضعت زال الله عنه صورة الدم وكساه صورة اللبن ليتغذى به الطفل مدة رضاعه فإذا خلت من الحمل والرضاع بقي الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج غالبا في كل شهر ستة أيام أو سبعة أو أقل أو أكثر على حسب حال مزاج المرأة حرارة وبرودة [illegible] النساء لا خفاء فيه بل لا يحبس عنهن إلا لعارض من العوارض كما أن خروج [illegible] وربما اختلط بغيره فجعل الشارع له علامات بتميزها عند فإنه غالبا [illegible]

في أحكام الحيض

يخرج بحرقة ودفع في أوقات معلومة بعدد معلوم ولا ينقص أبدا عن ثلثة ولا يزيد على عشرة عكس دم الاستحاضة الذي يخرج من عرق يقال له العاذل في أقصى الرحم فإنه في الغالب أصفر بارد رقيق يخرج من غير دفع وحرقة وربما جاء كل منهما بصفات الآخر كما ستعرف إن شاء الله تعالى ذلك كله وفيه فصول **الأول** هو مع خروجه من المرأة من المخرج المعتاد أصلا أو عارضا ولو بقطنة حكمية يترتب عليه الأحكام واستدامته في الباطن في بقاء حدثيته بل الأحوط جريان حكمه عليه مع انصبابه من محله وإن بقي في فضاء الفرج بحيث يمكن إخراجه بالإصبع ونحوه ولو شك في أصل الخروج حكم بعدمه كما أنه لو شك في أن الخارج دم أو غيره من الفضلات حكم بالطهارة من الحدث والخبث ولو علم الدم وشك في الخروج من الرحم أو غيره حكم بالطهارة من الحدث ومنه المشكوك في أنه دم جرح أو قرحة ولو افتض البكر فسال دم كثير لم ينقطع فشك في أنه من العذرة أو من الحيض أو منهما اختبرت بإدخال قطنة وتركها ثم إخراجها إخراجا رفيقا فإن كانت مطوقة بالدم فهو من العذرة وإن كان بصفات الحيض وإن كانت مستنقعة فهو من الحيض من غير فرق في ذلك بين كونها قد طمثت سابقا أو لم تطمث كما لا فرق بين طرو الشك من ابتداء الأمر ولا بين كونها طاهرا حال الافتضاض أو حائضا بل الأقوى اعتبار ذلك في التمييز حتى مع الشك في البكارة أو الافتضاض وإن كان الأقوى عدم وجوب الاختبار بخلاف ما لو علم الافتضاض فإنه يجب بل الظاهر اعتباره في صحة عملها وإن بادرت الواقع إلا أن يقع على وجه تعذر فيه كنسيان ونحوه ولو تعذر الاختبار فالأقوى الاعتبار بحالها السابق على معنى البناء على الطهارة إن كان الشك في عروض الحيض والحيض إن كان بالعكس ومع عدم العلم بحال السابق فالأولى مراعاة الاحتياط ولا يتعدى من حكم البكارة إلى الجرح المحيط الذي هو مثلها ولو كان في جوف المرأة قرحة لم يعلم مكانها اختبرت بإدخالها الوسطى مثلا بعد الاستلقاء على القفا ورفع الرجلين فإن خرج من الأيمن فليس بحيض وإن خرج من الأيسر فهو حيض على الأقوى بل لو كان الاشتباه في أصل وجود القرحة جرى هذا التمييز أيضا وإن كان لا يجب الاختبار بخلاف ما لو علم وجودها فإنه يجب بل الظاهر اعتباره في صحة العمل وإن صادف الواقع إلا أن يقع على وجه تعذر فيه كنسيان ونحوه نعم ليس هو مميزا لغير القرحة بل ولا لها مع فرض العلم بأنها في الأيسر أو في الجانبين ولو تعذر الاختبار

علت علی احتمالها السابق ان کان والا فالاولی مراعات الاحتیاط **الثانی** کل دم تراه الصبیة قبل بلوغها تسع سنین ولو لحظة لیس بحیض وان کان جامعا للصفات نعم هو استحاضة مع عدم العلم بغیرها ویجب علیها الغسل منه بعد البلوغ ان کان موجبا لذلک ولو مجهول التاریخ لو علمت کونه حیضا ولو بجمعه للصفات تحیّضت به وتعلم سبق بلوغها التسع به کل دم تراه المرئة حرة او امة بعد العلم بیاسها ولو بالقرائن المفیدة لذلک مع جهل تاریخ ولادتها لیس بحیض ایضا وان جمع الصفات وانما هو استحاضة مع عدم العلم بغیرها ویترتب علیها حکمها والاقوی حصول الیاس ببلوغ خمسین سنة من حین ولادتها فی غیر القرشیة والنبطیة وفیهما بستین وان لم یعرف الآن من الاولی الا الهاشمیة نعم یقوی الحاق القبیلة المسماة الآن بقریش واما النبط فیقوی انهم سکان البطایح بین الکوفة والبصرة والمشکوک فی انها قرشیة تلحق بالغالب وان کان الاولی لها الاحتیاط کما ان الاولی الاحتیاط لذات النسب المبهم بالزنا والاقوی مجامعة الحیض للحمل ولو بعد استبانته وتاخره عن العادة ولو بعشرین یوما علی الاصح والله العالم **الثالث** اقل الحیض ثلثة ایام متوالیة مستمر بها الدم ولو فی باطن الرحم ولیلة الیوم الکدائر فیه عند طلوع فجره ولیلة الیوم الرابع خارجة نعم یعتبر استمراره فی اللیلتین المتوسطتین ولا یجزی فی صدق الثلثة وجوده فی بعض الیوم الاول فی الاقوی نعم فی اجزاء التلفیق قوة لکن بالتجانس علی معنی اذا رأته مثلا عند الظهر من یوم الخمیس واستمر الی ذلک الوقت من یوم الاحد انقطع کفی وکانت اللیالی الثلث داخلة والاحوط ملاحظة حکم الاستحاضة فی الفرض وغیره الا مع تمامیة یوم الاحد الاقوی اعتبار الثلثة المذکورة فی اول الحیض فلا یکفی فی تحیض الیوم والیومین مثلا لو حصلت بعدها فی ضمن العشرة کما لا یکفی وجود الثلثة متفرقة فی ضمنها ولا وجود الدم فیها غیر متوالیة اکثر الحیض عشرة کاقل الطهر وح فکل دم تراه المرأة ناقصا عن الاقل او زایدا علی الاکثر او فی اقل الطهر فهو لیس بحیض نعم کل دم تراه المرئة بعد الثلثة المحکوم بکونها حیضا الی العشرة اذا انقطع علیها حیض بل کل دم تراه المرئة البالغة غیر الیائسة ثلثة ایام متوالیات مثلا ولم یکن مسبوقا بما یمنع حیضیته ولا فیه ما ینافیها ایضا ولو اجتماع صفات الاستحاضة فی

في النبطية اشكال ميرزا مح

ان علم ان وجه التسمية انتسابهم الى نضر بن كنانة ض مح

فيه تامل ض

الاحوط في الثاني الجمع بين تروك الحائض وافعال المستحاضة ميرزا

بل ينبغي رعاية ما يقتضيه الاحتياط في ليالي الايام في الاقل والاكثر ميرزا

غیر ایام الدم مثلا هو حیض ایضا **الرابع** تتحیض ذات العادة وقتیة او عددیة بالصفرة ونحوها فضلا عن الجامع قبل العادة او بعدها بیوم او یومین مثلا فضلا عما تراه فیها قبل تنظر ثلثة ایام فتترک العبادة بمجرد الرؤیة بل تعامل معاملة الحائض فی جمیع الاحکام وان کان یجب علیها قضاء الصلوة مثلا لو بان انه لیس بحیض اما غیرها فلا تتحیض علی الاقوی حتی تمضی ثلثة ایام او یکون الدم جامعا للصفات بل کذلک لو رأته فی غیر وقت العادة فیما لا یعتاد النقد والتأخر فیها وتصیر المرئة ذات عادة شرعا بتکرار الحیض مرتین متوالیتین ای غیر مفصول بینهما بحیضة مخالفة متفقتین فی الزمان والعدد او فیهما وان کانت الاولی وقتیة خاصة والثانیة عددیة کذلک والثالثة وقتیة وعددیة وهی الانفع والمدار فی الزمان الذی تتثبت العادة الوقتیة علی الشهر الهلالی لا الحیضی وهو ثلثة عشر یوما نعم هو کاف فی العادة العددیة کما ان ما ذکرنا من التکرار المذکور کاف فی اثبات العادة شرعا فی الحیض دون الطهر وان تکرر متساویا مرتین علی الاصح ولا یعتبر فی تحقق الوقتیة تکرار الطهرین المتساویین علی الاقوی ولا یثبت بالاقل المتکرر فی العدد المختلف عادة فیه علی الاقوی بل وکذا الزمان والاقوی ثبوت العادة لمستمرة الدم بالتمییز والبیاض المحکوم بحیضیته لا یحسب من العادة فی الحیض فمن رأت ثلثة دما ویومین بیاضا ویوما دما ثم رأت مثله مرة ثانیة کانت عادتها اربعة ایام وان کانت محکومة بحیضیة الستة **الخامس** لو رأت الدم المحکوم بحیضیته معتادة او غیر معتادة ثلثة ثم انقطع وعاد فی الیوم العاشر او قبله ثم انقطع کان کل من الدمین والنقاء حیضا ولو رأت الثانی قبل فصل اقل الطهر ولم یمکن حیضیتهما وما بینهما کان الثانی استحاضة وان کان جامعا والاول حیضا وان کان فاقدا کما اذا فرض حصول الثانی فی العاشر والحادی عشر والثانی عشر ونحو نعم لو رأته بعد فصل اقل الطهر کان حیضا مستأنفا **السادس** لو انقطع ظاهر دم الحیض لدون عشرة مع احتمال بقائه فی داخل الرحم وجب الاستبراء بادخال القطنة والاولی لها فی کیفیة ادخالها القیام الاصق بطنها بحایط رافعة رجلها الیمنی والیسری ثم تدخلها بل الظاهر توقف صحة الغسل علی الاستبراء مع التنبه نعم لو فرض وقوعه علی وجه تعلق فیه کنسیان ونحوه وصادف براءة الرحم صح ولو لم تتمکن منه لعمی فقد

ولو کان فیه صفات الاستحاضة فالاحوط الجمع بین تروک الحائض وافعال المستحاضة ض

الاحوط فی الصورتین ما ذکرتم من الجمع ض مح

قد تثبت بالشهر الحیضی ایضا اذا استقرت عادتها فی الطهر ض

اذا ثبتت بالشهر الهلالی ض

فیه اشکال میرزا

فیه ایضا اشکال میرزا

فی المستند اشکال ض

هذا اذا کان حیضا بحکم العادة لا بمجرد الامکان او الصفات اذا کان الثانی اشبه بدم الحیض فالافقه اشکال ض مح

یعنی فی العاشر من نفس الدم الاول وان زاد العاشر من ابتدائه فی الحکم بکون العاشر استحاضة اشکالا لا یخفی میرزا

المرشد مثلا فالاحوط لها الغسل ثم العبادة حتى ينقطع بحصول النقا فتعيد الغسل وعلى كل حال فان
خرجت القطنة نقية حتى من الصفرة اغتسلت ولا استظهار لها هنا حتى مع ظن العود على الاقوى الا
مع اعتياد تخلل النقا على وجه تطمئن النفس بعوده مع ان الاحوط لها ايضا الغسل والصلوة وان خرجت
متلطخة ولو باليسير من الصفرة على الاصح فضلا عن الدم تميزت المبتدأة ومن لم تستقر لها عادة حتى
تنقى او تمضي عشرة ايام وكذا ذات العادة عددا ووقتا كانت اذا كانت عادتها عشرة وان كانت العادة
اقل من عشرة استظهرت وجوبا بترك العبادة الى ما ذكر على الاقوى ثم ان حصل النقا قبلها فان
انقطع كان الكل حيضا في الجميع وان تجاوز العشرة ولو قليلا رجعت الاولى والثانية الى عبادة الدم
فتتحيض بما شابه دم الحيض بشرطين الاول ان لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد على عشرة والا كانت فاقدة التميز
وان كان الاحوط لها وضع ما تتحيض به من عادة النسا او الروايات فيهما فتكمل الناقص من الفاقد
تنقص من الزائد ما يوافق ذلك والثاني ان لا يكون الدم الفاقد المتخلل بين الدمين الجامعين اقل من
عشرة فلو رات مثلا ثلثة اسود وثلثة اصفر وثلثة او اربعة اسود ثم اصفر واستمر كانت فاقدة التميز
وكذا لو رات ثلثة بصفة الحيض وثلثة بصفة الاستحاضة ثم رات بصفة الحيض واستمر الى السنة عشر
بل وكذا لو تخلل في الرابع او الخامس مثلا من العشرة السود مثلا ساعة او ساعتان بصفة الاستحاضة
نعم لو كان المتخلل الفاقد عشرة مثلا جعلت كلا منهما حيضا مستقلا فربما اجتمع لها في شهر واحد ثلثة
حيضات ولو رات ثلثة اسود ثم اصفر الى التاسع فرات اسود يوما او يومين ثم عاد الى الاصفر كان حيضها
الثلثة الاولى وما عدا استحاضة حتى اليوم واليومين ولا يقدح تخلل الفاقد هنا لعدم كونه بين
الجامعين لنقصان الثاني عن الثلثة ولو رات الاسود ثلثا ثم الاحمر ثلثا ثم الاصفر مستمرا كان حيضها
الستة لكونهما متشابهين لدم الحيض نعم لو ابدل الاحمر بالاصفر والاصفر بالاكدر كان الحيض الثلثة
الاولى خاصة ولا تفاوت في صفات الحيض ولا بين الاسود والاشد سوادا والاحمر والاشد احمرارا
نعم لو غلب الظن من اجتماع الصفات ونحوه على وجه يحصل الاطمينان بكونه حيضا عمل عليه ثم لا فرق في
تحيضها بالوصف بين كونه في العشرة او غيرها من بقية الشهر فلو رات بصفة الاستحاضة عشرا ثم تعدها

هذا الاحتياط لا يترك منه

الاحوط زيادة ايام الاستظهار على الثلثة الجمع الى العشرة بين تروك الحائض واعمال المستحاضة

الرجوع الى التميز في محل الفرض بجعل الاسودين وما بينهما حيضا والباقي استحاضة لا يخلو عن قوة

الاحوط مع امكان التحيض بمجموع الدمين والمتخلل كما في اوله مثلا لثلثة الحيض اذا لم يكن مانع اخر

فيه اشكال والاحتياط لا يترك

اسود الى عشرين ثم صار اصفر كان حيضها العشرة الثانية ولا يقدح خلوصها الاول بزعم الحيض بعد ظهور
خلافه وعلى كل حال فان لم يمكن لها تمييز بان كان لدم لون واحد او تخلفا ولم يحصل شرط التميز تحيضت بعادة نسائها
وقتا وعددا ان كان والا فعددا ولا عبرة بالوقت خاصة مع الاختلاف في العدد وان كان الاولى لو اتجامع
الامكان كما لا عبرة بالاتفاق على الفرد المشترك بينهن من العدد ولا يجب الاستقصاء بل يكفي الغالب مع
الاختلاف بل يكفي اتفاق جملة منهن مع عدم العلم بحال الباقي سيما اذا اكن من الطبقة الاولى ولا يعتبر
اتحاد البلد فان فقدن او كن مختلفات او لم تتمكن من العلم بهن تحيضت بثلثة في شهر وعشرة في اخر او
ستا او سبعا في كل شهر على الاصح والاحوط لها مراعاة عادة اسنانها مع ذلك والاقوى عدم لزومها
بمجرد اختيارها قبل العمل بمقتضاها كما ان الاقوى عدم التزامها بالست والسبع في جميع الادوار بمجرد
اختيارها ولا في دور مثلا فلها ان تعدل في غيره الى الثلث والعشر نعم ان اختارت الثلثة في شهر لزمها
العشرة في اخر واذا اختارت السبع او الست في شهر لزمها ذلك في الشهر الاخر فاذا تم الشهر ان تخيرت بين
الست او السبع وبين الثلثة والعشرة والاولى لها اختيار الست في شهر والسبع في اخر كي يوافق الفرد
الاخر وهو الثلثة في شهر والعشرة في اخر وان كان الاقوى عدم وجوب ذلك وان لم يستمر الدم شهرا ولكنه
تجاوز العشرة تخيرت ايضا بين الثلث والسبع والعشرة وان كان خير الامور وسطها كما ان الاحوط تقديم
العشرة في الدور الاول على الثلثة مع اختيارها هذا الفرد والاحوط منه اختيار السبع في كل
دور والاحوط الاقوى وضع العدد في اول الدم ما لم يحصل مرجح لغيره كما ان الاقوى مبادرتها
للعمل بالتخيير المزبور بمجرد تجاوز الدم العشرة من غير انتظار لتمام الثلثين وان كان لو حصل لها تمييز بعد
ذلك في ضمن كل شهر مع استمرار الدم عملت عليه وتداركت ما مضى واما ذات العادة وقتا وعددا
فحيضها ايام عادتها فان اجتمع لها مع العادة تميز وكان معارضا بحيث يستلزم حيضية كل منهما نفي الاخر
كان العمل على العادة على الاصح وان كان حصول عادتها من التميز اما مع عدم المعارضة بان امكن حيضية
الجميع لعدم التجاوز عن العشرة ولفصل اقل الطهر فالاقوى التحيض بالكل واما المضطربة
المسماة بالمتحيرة وهي الناسية للعادة وقتا وعددا على وجه لم تحفظ منهما شيئا اصلا ولو مجملا

في كفاية الغالب اذا لم يكن غير الغالب شاذا اشكال ميرزا

فيه اشكال خصوصا مع عدم الظن بموافقتها لها

الاحوط اختيار السبع والاحوط منه اختيار الثلثة فيما عدا الشهر الاول والاحتياط الى السبعة

فيه نظر

الاحوط في هذه الصورة الجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة فيما يزيد على العادة من التميز ميرزا

قد مر التامل في مثله

فحكمها التمييز على الوجه المزبور فان لم يكن فالتخيير المذكور والاحوط اختيارها السبع في كل شهر

السابع في مسائل متعددة الاولى اذا كانت عادتها مستقرة عددًا ووقتًا فرأت ذلك العدد متقدمًا على ذلك الوقت او متأخرًا تحيضت به والغاء الوقت من غير فرق بين كان بصفة الحيض او لم يكن كما لا فرق في التقدم بين اليوم واليومين وغيرها نعم قد سمعت ان الاحوط بل الاقوى عدم تحيضها بمجرد الرؤية اذا كان التقدم بما لا يتسامح فيه في العادة بخلاف نحو اليوم واليومين وكان الدم غير جامع للصفات مراعية لحكم الاستحاضة حتى يستمر الدم ثلاثة ايام الثانية اذا رأت دمًا قبل العادة واستمر في تمام العادة ولم يتجاوز العشرة كان الكل حيضًا بل وكذا لو تخلل بياض بعد احراز اقل الحيض في الاول اما لو كان يومًا او يومان ثم فصل بياض لم يحكم بالحيضية وان كان في العادة فضلًا عن غيرها لاشتراط سبق اقل الحيض في الحكم بحيضية ذلك وكذا الكلام لو رأت وقت العادة وبعدها بل وكذا لو رأت قبل العادة وفيها وبعدها ولم يتجاوز المجموع العشرة اما مع التجاوز فالحيض العادة والطرفان استحاضة الثالثة لو كانت عادتها في كل شهر مرة واحدة عددًا معينًا تعين لو فرض مع ذلك ولا فرأت في شهر مرتين بعدد ايام العادة او ازيد ولم يتجاوز العشرة وقد فصل اقل الطهر كان ذلك حيضًا مستأنفًا ولو تجاوز الدم العشرة تحيضت بقدر عادتها وكان الباقي استحاضة الرابعة لو رأت في العادة الوقتية العددية بعض العدد في بعض الوقت وكان الدم سابقًا عليه مثلا او لاحقًا منه وكذا او كان لاحقًا فلو كانت عادتها اول الشهر عشرة مثلا فرأت الدم سابقًا على الشهر بخمسة وانقطع في اليوم الخامس من الشهر تكملة خمسة الاولى وكذا لو تأخر حيضها عن الخامس من الشهر تكمل من الدم اللاحق ان كان لو فرض علم قابلية السابق او اللاحق للتلفيق مع العادة اقتصر عليها مع فرض قابليته ولو كانت العادة بياضًا والدم سابق ولاحق ولا يمكن حيضية الجميع ولكن كل منهما صالح لو وضع على العادة فمن غير ترجيح فالاحوط ان لم يكن اقوى اختيار السابق نعم ولو كان بعض ايام العادة في اللاحق دون السابق تعين حينئذ عليه لوجوب مراعاة الوقت عليها مهما امكن والا اقتصر على العدد كما عرفت ولو تعارض اخذ تمام العدد وملاحظة الوقت بمعنى عدم امكان التلفيق كما لو تخلل بياض فالاقوى اختيار السابق منهما ولو كانت عادة

ويحتمل قويا التفصيل بين ما قبل العادة وما بعدها ...

عددية خاصة تحيضت بالعدد المزبور في اول الشهر او وسطه او اخره فلو استمر بها الدم وضعته الجامع للتمييز مع موافقته لتمام العدد بل الاولى ذلك مع عدمها ايضًا فتكمل من غيره مع النقصان وتنقص مع الزيادة فان لم يكن لها تمييز فالاحوط ان لم يكن اقوى وضعها له في السابق ولو رأته زائدًا على العدد ولكنه انقطع على العشرة كان الكل حيضًا ولو كانت وقتية خاصة فلا ريب في تحيضها بادا الحيض لو انقطع عليه بل وكذا لو انقطع على العشرة بل الظاهر تقديم العادة في الوقت على التمييز مع المعارضة اما اذا زاد ولم يكن لها عادة عددية فتحيضها بالعشرة ما لم تعلم انتفاء بعضها والا فبالممكن منها لا يخلو عن قوة والاحوط لها الجمع بين عمل الاستحاضة وانقطاع الحيض فيما يجتمع عليها مع كثرة الدم وعدم التداخل تمام اغسالها لكن ينبغي لها ح تقديم غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلاة بعد غسل الاستحاضة الخامسة الاقوى عدم ثبوت العادة الشرعية في المركب وان تكرر فلو رأت في اول الشهر واخره ثم رأت كذلك في الشهر الثاني لم يحكم لها بعادة مركبة فتكون ح بحكم من لم تستقر لها عادة وكذا بالنسبة الى العدد فلو رأت مرة اربعة واخرى خمسة وثالثة اربع واخرى خمسة لم يحكم لها بعادة مركبة واولى من ذلك عدم التركيب من عادتين مثلا كما لو رأت اربعة مرتين ثم رأت خمسة كذلك ثم تكرر ذلك مرتين بل يكون كل واحد منهما ناسخة لما قبلها والعمل على المتأخر عند الاحتياج وكذا لا تثبت عادة مركبة اذا حصل الاختلاف في العادة من جهة المكان او من جهة الزمان وان تكرر ذلك مرتين نعم قد تحصل عادة عرفية بالتكرر للمختلف مرارًا متعددة على وجه تصدق عليها معرفة ايام اقرائها ولا بأس بالعمل بها وهي غير العادة الشرعية فاذا اعتادت مقادير مختلفة متسقة على النظم كان ترى في شهر ثلاثة واربعة في اخر وخمسة في ثالث ثم تكرر ذلك مرارًا متعددة على وجه كان ذلك خلقًا لها عملت عليه عند الحاجة فاذا استحيضت جعلت الحيض نوبة ذلك الشهر بل وكذا الحال ان لم تجر على النظم المزبور كما اذا رأت ثلاثة في شهر وخمسة في اخر وثمانية في ثالث وتكرر ذلك مرارًا متعددة على الوجه المزبور فان نسيت النوبة ترددت بين جميع تلك الاعداد او نحوها واستحيضت تحيضت بالاقل فالاقل وجمعت في الزائد عليه الى الاقصى بين عمل الحيض والاستحاضة الغسل للاستحاضة ولانقطاع الحيض بل الاحوط تعدد الغسل وان كان الاقوى الاجتزاء بغسل واحد

٢ للمسئلة لا تخلو عن اشكال مع

٣ ثبوت العادة الشرعية في جميع اقسام المركب التي ... فيها الثالثة العرفية كما هو المشهور قوي والاحتياط لا يخلو ...

المسئلة السادسة المضطربة الفاقدة للتميز لو ذكرت العدد تاماً ونسيت الوقت وكان ضالاً في تمام الشهر تحيضت بمقداره من الشهر والاحوط ان لم يكن اقوى جعله في اول الشهر وليس للزوج والسيد منعها منه على الاصح والاحوط منه العمل في الزمان كله بما تعمله المستحاضة فتأتي بالعبادات وتجتنب ما يحرم على الحائض ولا يطئها زوجها ولا تطلق وتغتسل في كل وقت تحتمل انقطاع دم الحيض منه لكل عبادة مشروطة به الى ان تطهر او ينقضي الشهر وتقضي بعد ذلك صوم عادتها خاصة وكذا لو كان ضالاً في عدد لا يزيد ذلك المذكور على نصفه وقع الضلال فيه بل هو اما يساويه او ينقص عنه كالخمسة او الاربعة في ضمن العشرة فتجعل في الفرض ايامها في تلك العشرة مثلاً والاحوط وضعها اياها في اولها والاحوط منه العمل بما عرفت اما اذا كان زائداً فهو مثل الاول بالنسبة الى الاحتياط وعدمه نعم فيه يقين حيض ببعض الايام وهو ما زاد به على النصف مضعفاً بخلاف الاول فلو اضلت ستة في عشرة كان لها الخامس والسادس يقين حيض او سبعة في ضمنها كان لها الرابع والخامس والسادس والسابع يقين حيض بل لو كان الزائد كسراً كان الحكم كذلك كالخمسة في التسعة فان الخامسة يقين حيض ونحو لو فات الحادي عشر والثاني عشر حيض فان ما وقع فيه الضلال من الشهر ح بما هو يقين حيض من ايامها وتكمله من غيرها والاحوط الاقوى كما لها من السابق مع الامكان والله العالم المسئلة السابعة لو ذكرت الوقت العدد فان ذكرت اوله اكملته ثلثة وعملت في الباقي عمل الاستحاضة والاحوط ان لم يكن اقوى تحيضها بالعشرة في كل شهر ما لم تعلم انتفاء بعضها والا فبالممكن منها واحوط منه الجمع بين عمل الاستحاضة وانقطاع الحيض مع احتماله فقد يجتمع عليها في اليوم والليلة مع عدم التداخل ثمانية اغسال ولتقدم غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة وتقضي صوم عشرة ايام مع فرض احتمال الحيض فيها وان ذكرت اخره جعلته نهاية الثلثة وعملت عمل الاستحاضة في الاخرى قطعاً بل والسابق الى ان الاحوط ان لم يكن اقوى التحيض بالعشرة ما لم تعلم انتفاء البعض والا فبالممكن واحوط منه الجمع المزبور الا انه ليس هنا غسل انقطاع الحيض لان الفرض معلومية اخره نعم هو كذلك بالنسبة الى اليوم الاخر اذا لم تعلم وقت الانقطاع فيه بالخصوص

فان

وان علمت اليوم الذي هو وسط الحيض بمعنى كونه محفوفاً بمتساويين فهو مع سابقه ولاحقه يقين حيض والاحوط ان لم يكن اقوى التحيض بما امكن من العشرة مراعية لحال الوسط وان استلزم كسر الايام في المحفوفية واحوط منه الجمع المزبور ولو علمت ان يومين وسط كان الاربعة يقين حيض وفي الباقي ما عرفت ولو علمت انه وسط حيض بمعنى انه في اثناء الحيض تحيضت به وبما علمته من سابقه ولاحقه وجرى في الزائد ح ما عرفت ولو علمت انه يوم حيض من غير معرفة لشيء من الاولية والاخرية والوسطية جعلته خاصة حيضاً وجرى في الباقي ما عرفت واما الناسية وقتاً وعدداً تفصيلاً او اجمالاً فقد عرفت تحيضها بالروايات وان الاحوط اختيارها السبع في كل شهر ولو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت اليها بعد استبانة كشفاً تقدم فلو كانت عادتها ثلثة في اخر الشهر مثلاً فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت قضت ما تركت من الصلوة والصيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلثة المسئلة الثامنة الاحوط رد الناسية للوقت والعدد الى اسوء الاحتمالات فيمنع الزوج والسيد عن وطئها وان كان لو فعل لا كفارة الا اذا كرر الوطي في كل يوم مثلاً فيلزمه ثلاث كفارات وتمنع من المساجد وقراءة العزائم وتؤمر بالصلوة والغسل عند كل صلوة وصوم جميع رمضان وقضاء احد عشر لاحتمال الكسر وان لم تعلم انها لا تحيض من الشهر الا مرة وان كان الاحوط ح قضاء واحد وعشرين يوماً ولو ارادت قضاء يوم مثلاً عنها وهي في هذه الحال كررت الصوم في يومين لا يمكن ان يكونا معاً حيضاً كاول يوم من دمها مع الحادي عشر وكذا الطلاق وتنقضي عدتها بثلثة اشهر ولا تكلف الانتظار الى سن اليأس او استقامة الحيض ولا يراجعها زوجها الا قبل ستة وعشرين يوماً والله العالم **الفصل الثالث** في احكام الحائض وهي امور منها حرمة كل عبادة مشروطة بالطهارة عليها كالصلوة والصوم والطواف والاعتكاف بل جميع ما يحرم على الجنب من مس اسم الله تعالى شأنه ولو بغير العربية بل وباقي اسمائه سيما المختص منها بل الاحوط الحاق ما جعل جزء اسم كعبد الله وان كان الاقوى خلافه بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق اسماء الانبياء والائمة بذلك مع فرض قصد الكاتب بل الاولى اجتناب مس اسماء الاعلام

المستمين باسمائهم للتشرف وان كان الاقوى خلافه ومس كتابة القرآن وقراءة شيء من سور العزائم واللبث في المساجد ووضع شيء فيها والاجتياز في المسجدين بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق المشاهد حتى الرواق منها بالمسجدين في الاجتياز فضلا من غيرهما بل الاحوط والاقوى وجوب التيمم عليها للخروج منها لو فاجاها الحيض فيها كالمسجدين نعم لا يحرم عليها سجود الشكر ولا سجود التلاوة بل يجب عليها الاخير عند قراءة العزيمة او استماعها بل وسماعها في الاحوط وان كان الاقوى خلافه كما لا يحرم عليها الاجتياز فيما عدا المسجدين وان كان مكروها حتى لو كانت نقية وامنت التلويث ولو لم تأمن حرم عليها الاجتياز في الاحوط وان كان الاقوى خلافه ما لم تعلم فيحرم ح هو بل والاجتياز المعلوم ترتب التلويث عليه وكذا الكلام في غيرها من المسلوس والمستحاضة والمجروح وغيرهم ومنها حرمة الوطي قبلا على الرجل والمراة مع العلم بالحيض بما يتحقق به مسماه ولو بادخال بعض الحشفة على الاحوط ولو فعل عزر بما يقتضيه نظر الحاكم والاولى تعزيره بخمسة وعشرين سوطا ربع حد الزاني ان كان في اول الحيض وفي اخره باثني عشر سوطا ونصف ثمن حد الزاني اذا لم تكن مصلحة تقتضي خلاف ذلك ولا ريب في اثمه وفسقه بذلك بل لو استحل كفر ويقبل خبرها في الحيض والطهارة منه ويجوز الاستمتاع بها في غير الوطي بالقبل من غير فرق بين ما تحت السرة الى ما فوق الركبة وبين ما فوقه بل يجوز وطيها في الدبر على كراهة شديدة كما يكره الاستمتاع بما تحت المئزر من السرة الى الركبة بل الاحوط تركهما ولو اعتيد الدم من غير الفرج فالاحوط اجتناب الوطي في الفرج الخالي من الدم وفي موضع الدم ومنها الكفارة فلو وطي الزوج زوجته الحرة او الامة او المبعضة الدائمة او المنقطعة في محل الحيض عالما بالحيض عامدا كفر هو دونها وان كانت مطاوعة بدينار وجوبا على الاصح في اول الحيض ونصفه في وسطه وربعه في اخره فيقسم ح ايام حيض الموطوءة فيه لا العشرة ولا السبعة ح قلت او كثرت حصل فيها كسر او لا اثلاثا فالثلث مثلا من الاول لذات الستة ووسط لذات الثلاثة وهكذا مع الكسر وغيره ولا فرق في ذلك بين الشاب والمضطر لشبق وغيرهما نعم لا شيء على الساهي والناسي والصبي والمجنون وفي الجاهل بالحكم وجهان

لا قوة فيه نعم هو مقتضى الاحترام ح

الاجتياز

قد عرفت انه مقتضى الاحترام ح مد ظله

بل الاحوط لا يخلو عن قوة ض ره

تحديد التعزير بالمذكور لا يخلو عن تأمل ولا يبعد ايكاله الى نظر الحاكم ح مد ظله

في سعته مع عدم الاضرار ح مد ظله

مع العلم بحرمته ض ره ح

فيه اشكال ض ره

المئزر
في ص وغيره المئزر الازار ... في كتب الفقه يذكرون المئزر مقابلا للازار ويريدون غيره ... لا بعد في الاشتراك ويعرف المراد بالقرينة مجمع البحرين

الشبق
بالتحريك شدة الميل الى الجماع ... شبق الرجل شبقا من باب تعب فهو شبق اي هاجت به شهوة الجماع ح

احوطهما التكفير واقواهما العدم اما الجاهل بخصوص التكفير فالظاهر ترتب الحكم عليه ولو وطي بحائض او وطيها بشبهة فلا كفارة في الاقوى وان كان هو الاحوط وكذا لو وطيها في الفرج وكان خروج حيضها معتادا في غيره واولى من ذلك وطي الخنثى المشكل في الفرج الذي يخرج فيه الدم بل الظاهر عدم الكفارة في وطي الزوج زوجته الميتة الحائض وان كان هو الاحوط والمدار على صدق الوطي وان لم ينزل ويتحقق بادخال تمام الحشفة بل وبعضها في الاحوط كما ان الاحوط دفع الدينار نفسه وان كان الاقوى الاجتزاء بالقيمة سيما اذا كانت من الذهب فضلا عن النصف والربع نعم لا يبعد اعتبار القيمة السابقة وهي عشرة دراهم جياد فلا عبرة بالزيادة والنقصان في غيرها وان كان الاحتياط بمراعاة اكثر الامرين لا ينبغي تركه كما انه لا ينبغي تركه في صرفها على عشرة مساكين او سبعة لكل واحد منهم قوت يومه وان كان الاقوى عدم وجوب شيء من ذلك فيجوز اعطاؤها اجمع لمسكين واحد ولو وطي امته في الحيض ولو اخره تصدق وجوبا بثلاثة امداد من طعام على ثلاثة مساكين في الاحوط ان لم يكن اقوى سواء كانت قنة او مدبرة او ام ولد بل ومكاتبة مشروطة او مطلقة لم يتحرر منها شيء نعم لو كانت مزوجة مثلا ففي ثبوت ذلك بوطيها اشكال احوطه ذلك كالاشكال في ثبوته بوطي امة غيره او امته المشتركة او المبعضة او الامة المحللة ولعل الاقوى في الجميع العدم وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه حتى بالنسبة الى احتمال التكفير بالدينار واحتمال مراعاة التبعيض وغيرهما ولا يشترط العلم بالزوجية مثلا في ترتب الحكم كما لا يشترط العلم بالمرتبة في ترتب حكمها فلو ظن الموطوءة امته فبانت زوجته ثبت حكم الزوجية وبالعكس ولو ظن انها في اخر الحيض فبان اوله ترتب عليه حكمه ويتبع التكفير الحكم بالحيضية شرعا ولو من جهة اخبار المراة بل ونفيها مع انكشاف خلافه لا تحريم الوطي فلو حرم الوطي لاحتمال حيضية لم يلحقه حكم التكفير وكذا لو حرم للقطع بالحيضية فبان خلافه ويلزم تصديق المراة في اخبارها بالحيض ما لم يكن ريبة في خبرها كما لو اخبرت بالحيض ثلث مرات في شهر واحد وبعد قبول خبرها يجري عليه جميع احكامه بل الاحوط ان لم يكن اقوى ذلك وان اتهمها ولا فرق في اصل التكفير بين الابتداء والاستدامة فمن تعمد البقاء بعد حصول الحيض لحقه الحكم وان كان ابتداء وطيه قبله ولو وطي في اخر الثلث

الاحتياط في المسئلة لا يترك ض ره ح

بل اعتبار قيمة الوقت لا يخلو عن قوة ض ره ح

المسئلة محل نظر ض ره

وتعينها

الاول واستمر حتى دخل الثلث الثاني لم يثبت عليه الا حكم الثلث الاول وكذا لو استند من اول
الحيض الى اخره ولو تكرر الوطي في الثلث الاول مثلا تكررت الكفارة في الاحوط ان لم يكن اقوى بل هو
الاقوى لو سبق التكفير بل لا اشكال فيها لو وطئها في الثلث الثاني والثالث فيجب عليه الدينار ونصفه
وربعه ولو فرض اشتراك تحقق مسمى الوطي في اخر الاول واول الثاني وجب الكفارتان والعاجز عن
التكفير ينتظر اليسار والاولى له مع ذلك الاستغفار حين العجز بل لا غير والنفساء كالحائض في
الحكم المزبور ولو استوعب الوطي فان قلنا فالكفارة دينار على الاصح والاحوط ذلك مع نصفه
وربعه ومنها عدم صحة طلاقها وظهارها اذا كانت مدخولا بها ولو دبرا وزوجها حاضر معها
او في حكمه وحائلا لا امامها لا ولو طلقها على انها حائض فبانت طاهرا صح ولو انعكس فسد ولو اختلفا في
الاجتهاد او التقليد لحق كل حكمه ولو اختلفا في التحيض في زمان الطلاق حيث يكون لها ذلك فسد في
وجه قوي ولو ماتت قبل الاختبار او حصل لها مانع من جنون ونحوه فوجهان احوطهما ان لم يكن
اقويهما عدم الصحة ومنها وجوب الغسل عند انقطاع الحيض لكل مشروط بالطهارة من الحدث
الاكبر من الواجبات واستحبابه لنفسه ولكل مشروط بها من المستحبات وشرط في المشروط بها تماما عدا ما هو منهما
حينئذ واجب لغيره مستحب لنفسه ولغيره كغسل الجنابة بالنسبة الى ذلك وبالنسبة الى الكيفية
في الارتماس والترتيب نعم هو لا يجزي عن الوضوء على الاصح كغيره من الاغسال الواجبة والمستحبة
عدا غسل الجنابة لكن لا يتوقف رفع الاكبر عليه فله ح استباحة كل غاية مشروطة برفع الاكبر
خاصة نعم لو توقفت على رفع الاصغر وجب الوضوء معه سابقا او لاحقا او مقارنا وان كان الاول
افضل ولو تعذر الوضوء تيمم بدلا عنه كما انه لو تعذر الغسل تيمم بدلا عنه وتوضا على الاصح
وينوي بكل منهما الرفع من جهته والاولى الاقتصار على نية القربة في الوضوء لو قدمه او كان في الاثناء
ولا يتوقف جواز الوطي على الغسل على الاصح وان كره نعم يستحب غسل فرجها بل هو الاحوط بل الظ
خفة الكراهة به وهل الماء او ثمنه لو احتيج اليه عليها او على الزوج وجهان وان كان يقوى
ان ثمن ماء الغسل من حدث الحيض عليها الا ان الاحوط للزوج دفعه لها تبعا للنفقة والامة اشد احتياطا

المسئلة لا تخلو عن اشكال والاحوط في الاول كفارتان وفي الثانية ثلث كفارات مع مد ظله

الاحوط عدم الدخول في المشروط برفع الاكبر خاصة. مع مد ظله

فينوي بالغسل رفع الحدث الاكبر وبالوضوء رفع الحدث الاصغر ١٢

المسئلة محل النظر فلا يترك الاحتياط ضرم

ومنها

ومنها وجوب قضاء ما فاتها من الصوم في رمضان بل وغيره كالنذر المعين في الاحوط ان لم يكن
اقوى ولو انكسر الحيض في عشرة الحيض وجب عليها صوم احد عشر على الاصح كالورث الدم في ظهر
الخميس مثلا وانقطع في ظهر يوم الاحد واما الصلوة فلا يجب عليها قضاء ما فات في الحيض مطلقا الا ركعتي
الطواف بل والمنذورة في الاحوط ان لم يكن اقوى نعم لو حاضت بعد ان مضى من الوقت مقدار اداء
اقل افراد ما عليها من الصلوة من الاتمام والقصر ولو في موضع التخيير والسرعة والبطؤ والصحة والمرض
ونحو ذلك مقدار ما هي مكلفة به من الشرائط من وضوء او غسل او تيمم وغير ذلك من باقي الشرائط ولم تكن
قد حصلت وجب عليها القضاء وفي مواضع التخيير بين القصر والتمام يعتبر سعة الوقت للقصر وان كان
اقل من ذلك لم يجب على الاصح وان كان احوط خصوصا بالنسبة الى غير الطهارة من الشرائط وخصوصا اذا كان
قد مضى من الاكثر من الصلوة بل الاحوط القضاء بمجرد حصول الحيض بعد الزوال ولو طهرت قبل اخر
الوقت بمقدار الطهارة وسائر الشرائط المفقودة واداء ركعة وجبت الصلوة وبتمام الركعة يحصل برفع
الراس عن السجدة الاخيرة على الاصح فان اخلت قضت اما لو طهرت باقل من ذلك لم يكن عليها شيء على
الاصح وان كان الاحوط القضاء مع سعة الوقت لغير الطهارة من الشرائط بل الاحوط لها قضاء الصبح اذا
طهرت قبل طلوع الشمس مطلقا بل لا يبعد استحباب القضاء لها مطلقا اذا تمكنت من الطهارة صحيحا والشروع
في الصلوة وعلى كل حال فلو طهرت وبقي من الوقت مقدار اداء الظهر وركعة من العصر جمعا وكذا المغرب
والعشاء نعم ان لم يبق من وقت العشائين الا مقدار اربع ركعات اختص بالعشاء بها ولو كانت مسافرة
وبقي من وقت العشائين مقدار اربع ركعات جمعا ولو زعمت عدم سعة الوقت فبان خلافه فعدم
القضاء ولو كان الشرط من المقدمات التي تسقط عند الضيق لم تعتبر سعة الوقت بالنسبة اليه فلو كانت
متحيرة في القبلة مثلا او كانت مكلفة بصلوتين في ثوبين ونحو ذلك وكان الوقت ضيقا الا عن
صلوة واحدة وجب الاداء فان اخلت به وجب القضاء ولو ظنت سعة الوقت للفرضين فبادرت
ركعة الاخر فصلت الاولى ثم بان الضيق قضت صاحبة الوقت وبطلت الاولى على الاقوى ولا يتعين
قضاؤها فورا لو بقي من الوقت اقل من الركعة وان كان هو الاحوط ولو ظنت الضيق فصلت ثانيتهما

سيأتي في مباحث الوقت تحريره

الاكتفاء هنا باتمام الذكر في السجدة الاخيرة لا يخلو عن قوة

تخصيص الصبح بالذكر محتاج الى المراجعة مع مد ظله

ثم تبين سعة الوقت صحت الثانية وصلاة الاولى بعدها فى وقتها الثانية اداء على الاصح ولو شك
فى سعة اول الوقت فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب الاداء والقضاء عليها ما لم ينكشف الضيق ولو
شكت فى ضيق الوقت فى الآخر فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم الاداء والقضاء ان لم ينكشف ومنها
عدم صحة الطهارة لها من الحدث الاصغر والاكبر حال الحيض نعم يستحب لها الاغسال المندوبة كغسل
الاحرام وغيره ومنها استحباب التحشى والوضوء لها فى وقت كل صلوة واجبة يومية بل وغيرها من
الصلوات الواجبة الموقتة على الاحوط فى تحصيل التدين والجلوس فى مكان طاهر والاولى مصلاها
ان كان بمقدار زمان صلوتها بحسب حالها مستقبلة ذاكرة لله تعالى شانه ومسبحة ومهللة وحامدة
والاولى اختيار التسبيحات الاربع الجابرة للصلوة مع اضافة الاستغفار والصلوة على النبى صلى
الله عليه وآله بل فى بعض الاخبار تلاوة القران ولا باس وان كان مكروها فى غير هذا الحال لكن الاولى
انتقاضه بالنواقض المعهودة ومشروعية التيمم بدله حال عدم الماء او تعذر استعماله كما ان الاولى
تعقيب الذكر فلو حصلت صلاة يعتد بها اعادة بل الاحوط لها عدم ترك الكيفية المخصوصة ولا يبعد
فيها القيام والاضطجاع والمشى مقام الجلوس عند التعذر بل ولا يبعد تأخير القبلة مقامها
معه ايضا ومنها كراهة حملها القران ولو بغلافه ولمس هامشه وما بين سطوره بل الاحوط
لها اجتناب مسه ولمس هامشه ومنها كراهة قراءة القران لها على معنى قلة الثواب من غير فرق
بين السبع والسبعين بل الاحوط لها ذلك سيما ما زاد منها على السبع ومنها كراهة الخضاب
لها بالحناء وسيما فى اليد والرجل والله العالم

المطلب الثانى فى دم الاستحاضة

وفيه فصول الاول هو فى الغالب دم فاسد اصفر بارد رقيق يخرج بفتور من غير دفع وحرقة
عكس دم الحيض وان كان ربما جاء بصفاته كالعكس ولا حد لقليله ولا لكثيره ولا يعتبر فصل
اقل الطهر بين افراده ولا بينه وبين غيره وهو اصل فى دم النساء بعد العلم بانتفاء الحيض والنفاس مع عدم العلم بجرح او قرح بل ومعه لو فرض الشك فيه على الاحوط وان لم يكن اقوى
اذا كان بالصفات ولا يختص سنا فيتحقق قبل البلوغ وبعد الياس وان تأخر حكم الوجوب فى الاول

للمشروط به الى ما بعد البلوغ كالجنابة لكن يجرى عليه حكم النزح وعدم العفو عن قليله الثابت
هو بجميع اقسامه خروجه عن المعتاد اصلا او عارضا ولو بقطنة حدث وان كفى استدامته فى
الباطن فى اثناء حدثيته بل الاحوط جريان حكم الحدث عليه مع انصبابه من عرقه المسمى بالعاذل
وان بقى فى فضاء الفرج بحيث يمكن خروجه بالاصبع ونحوه ولا يختلف حكمه بكثرة ايام واختلاف صفة
اعتياده ونحو ذلك انما يختلف باختلاف كمية الدم قلة ووسطا وكثرة فالاول يحصل بخصوص مسماه
والثانى بغمس القطنة مثلا ولو من احد جوانبها والثالث بالسيلان منها والمرجع فى كمية القطنة
الى المعتاد المختلف باختلاف الفرج نعم ينبغى ان لا تكون ملبدة تمنع من نفوذ الدم كما انه ينبغى
ادخالها فى المحل المتعارف والصبر عليها فى المدة المتعارفة والاولى لها بقاؤها محتشية وتعرف
حالها اوقات الصلوة ويجب عليها الاختبار ولكن لو غفلت مثلا وجاءت بما كان عليها فى الواقع
صح عملها على الاصح ولو تعذر عليها ذلك وجب عليها المتيقن والاحوط لها مراعاة اسوء الاحتمالات
ولو اختبرت حالها قبل الوقت فالاحوط والاقوى تجديده حال الصلوة الثانى تشترك الاقسام
الثلثة وجوب تغيير القطنة الملوثة بالدم ولو قليلا عند كل صلوة او تطهيرها مثلا فضلا
عن الخرقة ولو فرض اتفاق اصابته لها وعن ظاهر الفرج اى الذى يبدو منه عند الجلوس على
القدمين ثم الوضوء لكل صلوة يومية او غيرها مستحبة او واجبة فتوضأ لكل ركعتين من
النافلة مع تغيير القطنة مع فرض استمرار الدم نعم تصلى ركعات الاحتياط بذلك الوضوء مع ان
لها استيناف الصلوة اما الاجزاء المنسية فلا اشكال فى الاتيان بها بذلك الوضوء كسجود السهو
المتصل فعلها بالصلوة وان كان الاولى تجديد الوضوء لها اما اعادة الصلوة احتياطا او للجماعة فلا بد
من تجديد الوضوء بل وتغيير القطنة على حسب ما سمعته سابقا ويختص القسم الثانى بغسل للغداة
مقدما على الوضوء لها او مؤخرا وان كان الاحوط الاول كما ان الاحوط لها الاغسال الثلثة التى يختص
بها القسم الثالث مع تغيير الخرقة الملوثة بخروج الدم من القطنة كالثانى اذا فرض كذلك وهى غسل
للغداة وغسل للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء كذلك ويتيمم فى الجمع ان تؤخر الاولى

١٧٨٢٥

الى اخر فضيلتها وتعجل الاخرى في اول وقت فضلها ولا يجوز لها الجمع بين ازيد من صلوتين
ذلك مع استمرار الدم اليهما ولو حصل بعد غسل الصبح وجب للظهر ولو حصل بعد غسله كذلك
وجب للعصر وهكذا المغرب والعشاء اذ يكفي في وجوب الغسل حصول الموجب ولو قبل الوقت على الاصح وان
انقطع عنها بعد ذلك لبرء فضلا عن غيره ولو انقطع عنها بعد فعل الصلوة فلا اعادة عليها على
الاقوى وان كان لبرء بل لا يجب عليها غسل على الاصح للصلوات التي هو تابع للصلوة ولو انقطع للبرء
بعد فعل الطهارة قبل فعل الصلوة فالاقوى اعادة موجبه ولو كان للفترة فلا شيء مع فرض عدم
سعتها للطهارة والصلوة اما اذا وسعت فى علمت ذلك ولو باخبار عارف اعادت الطهارة وصلت
ولو لم تعلم حال الانقطاع انه لبرء او فترة صلت على الاقوى وكذا لو علمت انه لفترة ولم تعلم سعتها
نعم لو انكشف بعد ذلك انه لبرء اعادت بخلاف ما لو انكشف انه لفترة تسع الطهارة والصلوة وان
كان هو الاحوط ولو انقطع في اثناء الصلوة لبرء اعادت الطهارة والصلوة والاحوط لها الاتمام
استينافهما وكذا لو كان لفترة تسعهما ولو لم تعلم سعتهما استمرت على صلوتها واجزأتها وان بان
بعد ذلك السعة ولو لم تعلم انه لبرء او فترة استمرت ايضا نعم لو بان بعد ذلك انه لبرء اعادت وكذا الحكم
في الانقطاع في اثناء الطهارة ولو علمت ان لها فترة تسع الطهارة والصلوة انتظرتها مع عدم
المشقة التي تسقط التكليف معها ولو لم تر الكبرى الا قبل العصر مثلا وجب الغسل لها وكذا لو لم تر
الا للعشاء الرابع حدث الاستحاضة انما يوجب فعلها بالنسبة الى ما تعقبه من الصلوات دون ما تقدم فلو
رات الصغرى او الوسطى الكبرى بعد صلوة الصبح مثلا لم يجب الغسل لها قطعا نعم يجب
للظهرين مع استمراره اليهما فان انقطع فلما تعقبه من الفرض دون ما بعده على الاصح وللعشائين
كذلك ولو رات الصغرى مثلا الوسطى بعد صلوة الصبح فلا غسل لها قطعا بل الاقوى عدم
وجوبه للظهرين ولو استمر اليهما او حدث في وقتهما الا للعشائين كذلك بل ولا غسل للغداة
ما لم تستمر اليها او الى الليلة يومها او تحدث فيها قبل الصلوة او في ليلة يومها ولو قبل الصلوة
والجمع بين الصلوتين في الكبرى رخصة لا عزيمة على الاصح على معنى ان لها الغسل لكل صلوة بل

الاحوط بعد الصوم منه رح

منه اشكال منه مد ظله

الاحوط وجوب الغسل الواحد للوسطى بعد صلوة الصبح منه رح

قد يجب عليها ذلك مع التفريق للفرائض ولو حدثت الكبرى بعد صلوة الظهر او المغرب وجب الغسل للعصر
والعشاء كما يجب لهما ايضا لو لم تجمع لعذر او غيره ويجب عليها تعقيب الصلوة للغسل ولا يجوز الفصل الا
بما هو بحكم التلبس بها كالاذان والاقامة وبما لا ينافي المقارنة العرفية وكذا يجب عليها تعقيب الصلوة
للوضوء كالغسل فلو توضأت في اول الوقت ثم صلت في اخره لم يصح كل ذلك مع استمرار الدم والا
فلو توضأت مثلا ولم تصل الى اخر الوقت ولكن لم يخرج شيء من الدم صلت بذلك الوضوء وان لم
يكن لبرء وكذا الكلام في الغسل الخامس يجب على المستحاضة الاستظهار في منع الدم عن الخروج مع
عدم الضرر بذلك بحشو الفرج بقطن او غيره فان انحبس والا فبالاستثفار اي شد وسطها بتكة مثلا
وتاخذ خرقة اخرى مشقوقة الراسين تجعل احدهما قدامها والاخر خلفها وتشدهما بالتكة او غير ذلك
مما يحصل به الاستظهار المزبور وان كان الاحوط الاول فلو خرج لتقصير في الشد اعادت الصلوة
بل الاحوط ان لم يكن اقوى اعادة الغسل ايضا وان كان لغلبة الدم ولم يكن لا نقال الاستحاضة الى
اعلى منه فلا باس اما اذا كان له فستسمع ان شاء الله حكمه ويستحب لها الاستثفار بالتحنيز ونحوها
مما فيه كمال الاستظهار في منع الدم ولعل منه ربط خرقة محشوة بالقطن يقال لها المحشو على عجيزتها وتجمع
الساقين والفخذين الى الطهر بعمامة او نحوها بل ربما وجب ذلك ونحوه مع فرض توقف منع خروج الدم
عليه والافضل بل الاحوط كون الاستظهار بعد الغسل والمحافظة عليه بقدر الامكان تمام النهار للصوم
السادس لو حدثت الوسطى على الصغرى قبل فعل صلوة الغداة ولو في اثنائها بطلت صلوتها واغتسلت
لها وتوضأت وصلت بل لو كان ذلك مع ضيق الوقت عن المائية والصلوة فعلته بالتيمم والوضوء ولو مع
ادراك الركعة نعم لو كان الحدوث في ضيق الوقت عن ذلك كله استمرت على ما هي عليه والاولى لها القضاء
وكذا الكلام في حدوث الكبرى عليها وان وجب بها غسل للظهرين مع استمراره اليهما او حدثه عند
كل منهما اما اذا انقطع فعليها غسل للظهر ولو انقطاع فترة مع فرض وقوع العصر منها من دون حدث
دم وكذا الكلام في العشائين ولو حدثت الكبرى في اثناء الوسطى فالحكم كما عرفته وان اتفقت معها
في الاثر نعم لا يحتاج الى تعدد غسل بل الاحوط ان لم يكن اقوى ذلك ايضا في عروض الوسطى على الصغرى

ان كان الانقطاع قبل الشروع في الوضوء مد ظله

بعد الشروع في الوضوء منه مد ظله

[illegible]

بالنسبة الى صلوة الظهر مثلا وان قلنا انها لا توجب الا وضوء منه نعم لو انتقلت الكبرى الى الوسطى او الصغرى او الوسطى الى الصغرى لم يتغير حكمها بالنسبة الى تلك الصلوة ومما ذكرنا ظهر لك انه لو حصلت الكبيرة ليلا ثم انتقلت الى المتوسطة اكتفت بغسل الفجر اما لو انتقلت قبل المغرب والعشاء مثلا اغتسلت للكبيرة التي انقطعت واغتسلت للفجر للمتوسطة وكذا ظهر لك ايضا انه لو انتقلت المتوسطة الى الكبيرة اكتفت بالغسل للغداة عنهما والله العالم السابع اذا فعلت المستحاضة ما ذكرنا من الاحكام كانت بحكم الطاهر في صحة الصلوة التي ذكرنا الافعال لها ولا يقدح استدامة حدثها وان اخلت بشئ من ذلك ولو تغيير القطنة بطلت صلوتها اما وطيها ولبثها في المساجد حتى المسجدين بل الكعبة و نحو شئ فيها وقرائتها العزائم فالاقوى جوازه من غير توقف على غسل فضلا عن الوضوء وتغيير القطنة ونحو ذلك بل لو اخلت بما يجب عليها للصلوة جاز لها الاحكام المذكورة وان كان الاحوط في ذات الغسل ايجادها بعد الغسل لها مستقلا ولا يكتفي بالمحافظة عليه للصلوة بل الاحوط عدم دخول الكعبة معها كما ان الاولى الوضوء مع الغسل للوطي فضلا عن غسل الفرج وتوقف صحة الصوم على الغسل النهاري للصلوة فمتى اخلت به بطل صومها ولا يجب على الوسطى تقديمه على الفجر بل لا يجوز لها ذلك للصوم مع عدم المقارنة العرفية لصلوة الصبح وليس لها مس كتابة القرآن في الاحوط الاقوى مع استمرار الحدث ولو كانت محافظة على افعال الصلوة بل لا يجزيها تلك الافعال لانها مخصوصة بالصلوة والطواف الذي هو كالصلوة نعم لا يبعد جواز القضاء لها اذا جائت به على نحو الاداء والاولى تجديد الافعال عند كل صلوة بل اولى منها ترك القضاء لها ما دامت مستحاضة ونصلي الاية بعد ان تفعل لها كما فعلت للفريضة ولا تجمع بينهما بغسل وان اتفقا في الوقت اما النوافل فينبغي تجديد الافعال لكل صلوة منها نعم وردت رخصة في الجمع بين صلوة الليل والفجر بغسل وبين صلوة الغداة ونافلتها به ايضا ولا باس به كما لا باس بالجمع بين الطواف وركعتيه به ايضا والله العالم الثامن قد تجمع على الكبرى خمسة اغسال كما اذا رات دمها قبل صلوة الغداة ثم انقطع ثم رأته عند صلوة الظهر مثلا ثم انقطع ثم رأته عند العصر ثم انقطع ثم رأته عند المغرب ثم انقطع ثم رأته عند العشاء ثم انقطع ولا

يصو

فيه اشكال فلا تترك الاحتياط بالحاقها بالحائض قبل الغسل لها ض ره مح

ويأتي في الصوم ان الاحوط لكن ان تتقدمه في الجمع بين صلوة الليل والفجر بغسل فالاحوط ان تغتسل لصلوة الليل والفجر ... والا فالاحوط تكرار الغسل لصلوة الفجر وبعد ميرزا

يتصور ذلك في المتوسطة على المختار فانها لا توجب غسلا الا في الغداة ويقوم التيمم مقام كل من الوضوء والغسل فللصغرى خمس تيممات وللوسطى ست تيممات وللكبرى ثمانية ولو تمكنت من الماء في فرض دون اخر يتبع كل حكمه كما يتبع لو تمكنت من الماء للغسل دون الوضوء وبالعكس والله العالم بحقايق احكامه

المطلب الثالث

في النفاس وفيه فصول ايضا الاول هو الدم الذي يقذفه الرحم بسبب الولادة مقارنا لخروج اول جزء من الولد او في الاثناء او بعد التمام ويتحقق بوضع المولود تاما او ناقصا ولو سقط بل بالمضغة والعلقة ونحوهما مما يعلم ولو شرعا انه نشو ادمي ولو شك في الولادة فلا نفاس ولا يجب الاستعلام ولو تمكن منه اما مع تحققها وخروج الدم كما تقدم فهو نفاس لا حيض ولا استحاضة بل ولا جرح ولا قرح او غيرهما ما لم تعلم كونه منها حتى لو علم اصل وجودها وشك في خروج الدم منها بل وان علم خروج دم منها قبل الولادة بل وبعدها ولكن لم يعلم نسبة جميع ما تعقب الولادة اليها على الاحوط ان لم يكن اقوى وليس لقليله حد فيجوز ان يكون لحظة بل لو ولدت ولم تر دما لم يكن نفاس وكذا لو رأت دما قبل بروز شئ من الولد بل هو ليس بحيض ايضا مع فرض عدم التوالي ثلثة ايام منه او معه ولكن المتخلل بينه وبين النفاس اقل من عشرة ايام حتى لو كان في العادة بل وان امكن الجمع بين حيضيته ونفاسية ما بعده كما لو رأت دما ثلثة ايام متوالية قبل الولادة ثم ولدت ورأت النفاس وانقطع في اليوم الخامس فانه ليس بحيض على الاقوى وكذا لو لحق دم النفاس دم ولم يتخلل بينهما اقل الطهر نعم لو تخلل بينه وبين النفاس اقل الطهر وكان ممكن الحيضية حكم بحيضيته على الاصح من مجامعة الحيض للحمل وكذا لو رأته بعد النفاس كذلك ولو حصل الفصل باقل بين بعضه دون بعض مع اتصاله وكان ذلك المفصول بشرايط الحيض فالاقوى الحكم بحيضيته سيما اذا كان ذلك البعض موافقا للعادة او الاوصاف والله العالم الثاني اكثر النفاس عشرة على الاصح وان كان الاولى مراعاة الاحتياط الى ثمانية عشر يوما او المراد بكونه اكثره عشرة انه لا يكون ذلك والامهات العادة العددية في الحيض ترجع في النفاس الى ايام عادتها مع فرض استمرار الدم فيها الى ازيد من العشرة نعم لو انقطع عليها كانت العشرة بتمامها نفاسا كالحائض ولا عبرة بعادتها في

في العلقة اشكال ... ان كانت بينة ... اما غير ... مح المجرين

فيه تامل خصوصا اذا كان في العادة ميرزا مح

الاحوط ان تجعلها الى العشرة نفاسا ايضا ان كانت عادتها اقل من عشرة ض ره

بل الاحوط الجمع بين تروك النفساء وافعال المستحاضة ميرزا ادام الله بقاه

في النفاس لو كانت ولو بعادة نسائها ولا بالتميز وكذا المبتدئة والمضطربة اذا انقطع عليها اما اذا
استمر فيهما كانت العشرة بتمامها نفاسا على الاصح دون ما زاد ولو كانت حاملا باثنين مثلا وتأخرت
ولادة احدهما عن الاخر كان كل منهما نفاسا وان دخل ما بقي من عدد الاول في الثاني ان لم يتخلل بينهما
عشرة ايام والا كان عدد كل منهما تاما مستقلا من غير تداخل فقد يكون مجموعهما عشرين يوما
بل لو كان ثالث فقد يكون ثلاثين يوما وهكذا ولا يعتبر ان يكون بينهما اقل الطهر فلو كان بين
منتهى عدد الاول ومبتدأ الثاني بياض يومين او ثلثة كان ذلك طهرا ودم الولادة الثانية
نفاسا نعم لو رأت بياضا مكتنفا بين دمي نفاس الولادة الاولى كان في الثانية نفاسا بل لو رأت
بياضا حين ولادة الثاني ثم رأت بعد ذلك دما يمكن ان يكون من ولادة الاول لعدم انتهاء عددها
كان ذلك البياض نفاسا على الاصح وكيف كان فالظاهر ان مبدأ حساب الاكثر بعد تمام الولادة فلو
خرج بعض الولد وبقي ذلك مستمرا والدم مستمر معه حتى تجاوز العشرة حكم بنفاسية الجميع لما عرفت
من ان مبدأ العشرة انتهاء الخروج الذي به انقطاع السبب لا ابتداؤه فالزمان قبل تمام الولادة وان
طال لا يحسب من العشرة وان كان ذلك الدم نفاسا بل لو انقطع الولد بقطعات كان مبدأ العشرة بعد
تمامها وان حكم بالنفاسية بمجرد خروج جزء منه وح قد يتجاوز المجموع العشرة بل العشرين والاحوط
ملاحظة حكم التوأم في المقطع ايضا والله العالم **الثالث** حكم النفساء في الاستظهار كالحائض
فقد عرفت انه الى العشرة فيها فكذا هنا ولو لم تر ذات العادة الا يوما منها حتى انتهى اكثر النفاس كان
ذلك اليوم خاصة نفاسا والباقي طهرا وكذا غير ذات العادة لو لم تر من العشرة المتصلة بالولادة التي
هي اكثر النفاس الا اليوم العاشر منه سواء انقطع عليه او استمر ولو لم تر ذات العادة الايام المعتادة على
عادتها واستمر حتى تجاوز اكثر النفاس لم يكن لها نفاس على الاقوى[1] كما لو فرض ان عادتها في الحيض
سبعة مثلا ولم تر في النفاس دما الا الثامن واستمر الدم حتى تجاوز الاكثر والاحوط الحكم بنفاسيتها[2]
مع التاسع والعاشر ولو رأت رابع الولادة وسابعها واستمر الى ان تجاوز العشرة اكملت مقدار عادتها
بالثلثة الباقية من العشرة وجعلته نفاسا وما زاد على العشرة طهرا بل لو لم تر الا الثامن من العادة ثم

١ الاقوى كونه نفاسا في العشرة مع رؤيته الدم مد ظله

٢ فقد عرفت ان الحكم نفاسيتها الى العاشر مع الرؤية مد ظله

فقد تقدم فراجع مد ظله

١ بل الاحوط الجمع كما تقدم منه ره

تجاوز جعلته مع ما بقي من العشرة نفاسا دون ما زاد وان لم يف بتمام العادة على الاقوى ولو رأت
يوم الولادة مثلا وانقطع ثم رأت السابع واستمر حتى تجاوز العشرة كان نفاسها الاول والسابع
وما بينهما من البياض ولو لم تره الا في الثامن الذي هو بعد العادة وتجاوز كان نفاسها الاول
خاصة **الرابع** النفساء كالحائض في لزوم الاستبراء بالانقطاع الصوري وفي وجوب الغسل للانقطاع
الحقيقي وفي وجوب القضاء والاداء بعد الغسل وفي حرمة الوطي عليها وعلى زوجها مع وجود الدم
وعدم جواز الطلاق وحرمة الصلوة والصوم والمس وقراءة العزائم والمكث والاجتياز وفي كراهة
الوطي بعد الانقطاع وقبل الغسل والمباشرة من السرة فما زاد والخضاب وقراءة القرآن و
استحباب الوضوء والجلوس وذكر الله عز وجل وغير ذلك من الاحكام والله العالم

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه محمد سيد الاولين والآخرين وآله الغر الميامين
اما بعد فيقول العبد القاصر محمد حسن بن الشيخ باقر انه قد التمس مني جماعة من المخلصين
من المؤمنين واهل الرغبة في الدين ان اكتب لهم رسالة تشتمل على معظم ما يحتاجون اليه
من مسائل الطهارة والصلوة على وجه يسهل تناوله لهم ولم يكن لي بد من اجابتهم الى ذلك
فاستخرت الله واستعنت به وتوكلت عليه واجبتهم لما دعوني اليه وسميتها نجاة العباد في يوم
المعاد واسئل الله ان يجعلها وسيلة الى جنته وذريعة الى رحمته **كتاب الطهارة** وفيه مقدمة
وثلثة مقاصد وخاتمة **اما المقدمة** ففيها فصلان **الفصل الاول** في المياه وفيه
مباحث **المبحث الاول** الماء المطلق هو الذي تفضل الله سبحانه على الناس بجعله
بجميع افراده طاهرا مطهرا للحدث والخبث وانه لا ينجسه شيء مما لاقاه من نجس العين الا ما غيّر لونه
او طعمه او رائحته تغيرا حسيا ولو كان ذلك دون الكر فانه ينجس بملاقاته له سواء ورد
النجاسة عليه او ورد هو عليها على الاصح نعم العالي منه المتصل بالوارد من الماء على

النجاسة مع سيلانه طاهر قطعاً ولا عبرة بالتغير بأوصاف المتنجس إذا لم يكن الوصف مما أوجده عين النجاسة
على وجه يستند التغير في الماء إلى ملاقاتها ولا بالتنجس وكذا لا عبرة بالتغير التقديري لسلب الصفات
وغيره بخلاف ما لو منع من ظهور التغير مانع كموافقة النجاسة للماء في اللون مثلاً كالخلقة أو لعارض
ولا بالتغير بغير الملاقاة كالمجاورة ونحوها ولا بغير الأوصاف الثلثة كالغلظة ونحوه بل المعتبر كون
التغير مستنداً إلى وصف النجاسة فلا يجزي مطلقه وإن كان هو الأحوط والمراد بالراكد غير النابع
جارياً كان النابع أو غير جار كالبئر على الأصح وإن استحب لها نزح المقدر للعين بل والخارج منه ماكان
والثمد ما لم يكن بحيث لا يتحمل تحت اسم النابع الذي له مادة ولا تعتبر الكثرة في عدم انفعال الجاري بما
في حكمه بالملاقات على الأصح وماء الغيث حال نزوله بحكم الجاري في عدم نجاسته بالملاقاة وإن
قل إلا بالتغير بأحد الأوصاف الثلثة أما ما انقطع وكان قليلاً فإنه ينجس بالملاقات لأنه من الراكد
ح والمراد بالكر ما بلغ ألفاً ومائتي رطل بالعراقي وزناً أو ثلاثة وأربعين شبراً إلا ثمن شبر مساحة
لو بالتكسير والرطل العراقي مائة وثلثون درهماً ثلثا المدني والدرهم نصف مثقال شرعي
وخمسه فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال الشرعي ثلثة أرباع الصيرفي فهو ح مثقال وثلث
ولا فرق بين الحال ولا بين الأشكال ولا بين تساوي السطوح واختلافها ويطهر النابع بزوال التغير
ولو من قبل نفسه لأن له مادة وغيره مع عدم تغيره بالنجاسة بالقاء الكر عليه دفعة ليمتزج به ولو
بالتموج حتى يستوعبه لو كان كثيراً أو بالعكس وبما يتجدد له بوصل ولو فرض انقطاعه كفى تموج
مقدار كر ممتزج من المطهر والمطهر في تطهير الباقي لو كان حتى يستوعبه وبوقوع ماء المطر عليه ولو
من ثقب ونحوه وباتصال الجاري على وجه يتحد معه وكذا مع التغير إذا فرض زواله بذلك على
لا بتغير المطهر ويتحد معهما بعضه ببعض ولا يطهر بزوال التغير بنفسه لعدم المادة ولا
بالإتمام كراً ولو كان قليلاً على الأصح **المبحث الثاني** الماء المستعمل في رفع الحدث الأصغر
طاهر ومطهر من الحدث والخبث وفي رفع الحدث الأكبر طاهر قطعاً ومطهر منهما على الأصح ولا
في رفع الخبث على وجه يفيد تطهيره من خبث استعماله في ذلك غير مطهر من الحدث قطعاً أما تطهيره

من الخبث ففيه قولان مبنيان على طهارته ونجاسته وأظهرهما أقواهما لكن الاحتياط على الاجتناب ولو
تغير المستعمل في التطهير باستعماله كان نجساً ولم يفد المحل طهارة أما إذا استصحب أجزاء ولم يتغير ولم
يبق في المحل من عين النجاسة ففي كونه كذلك أو أنه لا يتنجس بها ويعقب المحل طهارة ح وجهان أقواهما الثاني
كماء الاستنجاء وإن لم يعتبر في طهارته زوال العين عن المحل **المبحث الثالث** الماء
الطاهر المشتبه بالنجس مع الانحصار لا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً ولكن إذا أصاب طاهراً لا ينجسه
بل لو توضأ قاصداً على رفع الحدث لم يرتفع ولو بأن توضأ من أحدهما ثم غسل بالثاني ثم توضأ منه مع
التنبه بل الأحوط ذلك أيضاً في رفع الخبث وإن كان هو الأقوى فيتيمم وتطهير الثوب والبدن بهما
مع الانحصار وإن كان الاشتباه في الإطلاق والإضافة جاز رفع الحدث والخبث به مع تكرار العمل
منهما أما بين الغصب وغيره فلا يجزي التكرار في الوضوء والغسل ولا يجوز استعمال أحدهما في
إزالة الخبث لكن لو فعل تحصل الطهارة **المبحث الرابع** الماء المضاف كماء الورد ونحوه يتنجس
القليل والكثير منه بالملاقاة إلا العالي المتصل بالوارد على النجس حال التدافع ولا يزيل حدثاً
ولا خبثاً وتطهيره كتطهير الماء المطلق بعد أن يخرج عن الإضافة إلى الإطلاق وحكم المائع غير
الماء حكم المضاف فيما عرفت ولا نجاسة في شيء من الأسئار إلا الكافر وأخويه الكلب والخنزير نعم يكره
سؤر غير مأكول اللحم عدا المؤمن **الفصل الثاني** في أحكام الخلوة وفيه مباحث **المبحث**
الأول في كيفية التخلي يجب فيه كغيره من الأحوال ستر بشرة العورة وهي القبل والدبر والبيضتان
دون الحجم ودون الأليتين ودون الشعر النابت حول العورة عن كل ناظر محترم دون غيره كالزوج
والزوجة وما شابههما وإن لم يكن مسلماً ولا مكلفاً كالمجنون والصبي المميز بما يحصل به شيئاً من غير
فرق بين الستر باليد وغيره كما أنه يحرم النظر على كل مكلف لعورة غيره على ما عرفت وإن لم يكن
مكلفاً بالستر كالمجنون ونحوه بل الأحوط والأقوى ذلك أيضاً في الصبي المميز فيحرم على كل مكلف
النظر إلى عورته أيضاً بخلاف غير المميز ويحرم على المتخلي استقبال القبلة واستدبارها في حال التخلي
دون الاستنجاء بل والاستبراء من غير فرق بين الصحاري والأبنية في ذلك ولو اضطر إلى

الى احديهما فالاحوط اختيار الاستقبال فى الاجناب لكونه اعظم كما لو اضطر الى احد الامرين من مراعاة القبلة او التستر وذار الامر بينهما فتقدم مراعاة التستر لكونه اهم ولو اشتبهت عليه القبلة وجب عليه تعرفها ولو حصرها فى جهة وجب عليه اجتناب تلك الجهة ولا يبعد قيام الاجتهاد مقام اليقين فى ذلك كما يجب الانحراف فى موضع قد بنى للتخلى على القبلة ويستحب ستر الشخص نفسه عند ارادة البول او الغائط ولو بان يبعد بحيث لا يراه احد

المبحث الثانى فى الاستنجاء

يجب غسل موضع البول بالماء خاصة ولا يجزى غيره فى الطهارة وتجزى المرة اذا لم يتجاوز المحل عادة لكن الاحوط مراعاة عدم نقصانها عما يشتمل على الحشفة بل الاحوط الغسل مرتين بل الاولى الثلث والظ عدم الفرق فى ذلك بين الذكر والانثى والخنثى وغيرها مما يخرج من ثقب ونحوه اصليا كان او عارضيا معتادا بل لا يبعد جريان الحكم على الاغلف وان تمكن من اخراج حشفته فيخرج ويجب غسل غلفته مرة ويتخير فى غسل مخرج الغائط بين الماء والاستجمار اذا لم يتعد الى غير المعتاد وان كان الاول افضل والا تعين الماء لخصوص المتعدى بل الاحوط الماء للجميع والحد فى الغسل النقاء بل هو فى المسح توى لكن الاحوط والاقوى التثليث فى المسح مع فرض حصوله بالاقل واحوط من ذلك مراعاته بالآلات منفصلة فلا يجزى ح فى حصول الاحتياط ذو الجهات الثلث وان كان الاقوى حصول الطهارة به ويكفى فى الاستجمار ازالة العين دون الاثر الذى هو بمعنى الاجزاء الصغار اللطيفة بخلاف الماء كما انه يكفى فيه كل جسم قالع من غير فرق بين الاحجار والخرق وغيرها والاحوط اعتبار البكارة فيه وان كان الاقوى خلافه فيجزى ح كل جسم صالح لقلع النجاسة عدا ما استعمل فى الاستنجاء او فى تطهير القدم مثلا او لا نعم لا بد من طهارته ولو بان يغسله لو كان متنجسا فلا يجوز الاستنجاء بالاعيان النجسة بل لو استعملها تعين الماء على الاقوى ولا يجزيه الاستنجاء بعد بها بالاحجار الطاهرة كما انه لا يجوز الاستنجاء بالعظم والروث وكل محترم وان كان الذى يتوهم حصول طهرها بالاخير اذا لم يقصد التكثير وان اثم مع العمد

المبحث الثالث فى السنن

يستحب تغطية الرأس ويجزى عنها التقنع الذى هو مستحب ايضا والتسمية وافضلها المأثور وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول واليمنى فى الخروج

والاستبراء والدعاء عند الاستنجاء وعند الفراغ منه وغير ذلك ويكره الجلوس فى الشوارع والمشارع ومساقط الثمار والمواضع المعدة لنزول القوافل والمترددين والتى يلعن فيها المحدث كابواب الدور واستقبال قرص القمر والشمس بفرجه والريح بالبول والبول فى الارض الصلبة وفى ثقوب الحيوان وفى الماء جاريا او راكدا والاكل والشرب ما دام جالسا للتخلى والسواك والاستنجاء باليمين وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام الا بذكر الله او آية الكرسى وتسميت العاطس وتطميح الرجل ببوله من سطح او مكان مرتفع والبول قائما والتخلى على القبر وبين القبور وطول الجلوس فى الخلاء واستصحاب الدرهم الابيض الآن يكون مصرورا وغير ذلك

المبحث الرابع فيما له الاستنجاء

ولو من البول طاهر عند القائلين بنجاسته لنساله فضلا عن غيرهم وان استصحب اجزاء لكنه لا يزيل الحدث اما الخبث والغسل المندوب ووضوء الحائض فالاقوى عدم اشتراط طهارته نعم يشترط فى طهارته ان لا يتجاوز النجاسة المحل المعتاد وان لا يتغير احد اوصافه بالنجاسة وان لا يصيبه نجاسة من خارج ولو من المتعدى دون الداخلة كالدم الخارج مع الغائط والمتنجس الذى يخرج معه على الاقوى ولا يعتبر فيه سبق الماء اليد بل لو تنجست يده بارادة الغسل ثم ارض عنه فعاد اليه لم يبعد اللحوق بماء الاستنجاء

المبحث الخامس

قد عرفت استحباب الاستبراء من البول وكيفيته ان يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلثا ثم منه الى رأس الحشفة ثلثا ثم ينترها ثلاثا والظاهر الاجتزاء فى الثلثة الوسطى بالعصر والغمز كما انه يقوى الاجتزاء بالمسح من عند المقعدة الى الانثيين ثلاثا ثم ينتر ذكره ثلثا بان يضع مسبحته مثلا تحت القضيب وابهامه فوقه مثلا ويمسح باعتماد وقوة من الاصل الى الرأس ثم الى فى هذا الحال وان كان الاحوط مراعاة التسع منفصلة غير موصول بين احادها وفائدته الحكم بعد بطهارة البلل المشتبه اذا خرج بعده وعدم خبثيته بخلاف ما لو خرج مع عدم الاستبراء فانه محكوم بانه بول وقد يلحق بالاستبراء بالنسبة الى الحكم المزبور طول المدة وكثرة الحركة بحيث يقطع بعدم بقاء شئ فى المجرى والظاهر عدم سقوطه بقطع الحشفة بل ولا ثلثه لتنزلها لو كان مقطوعا من اصله احتمال ثلثه للمقعدة كما ان الظ عدم اشتراط المباشرة فيه ولو خرج البلل من غير المستبرئ

وكان مجنونا او كان نائما لا يعلم ثم علم به لغيره فالاقرب نجاسته كذا لو خرج بلل ممن لم يستبرء ولم يتمكن
من اختباره اما الظلمة او غير ذلك ولا استبراء للنساء بحيث يدور عليه الحكم المزبور في الرجل وان
كان ينبغي لهن الصبر في الجملة بعد البول والتنحنح وعصر الفرج عرضا وعلى كل حال فالبلل المشتبه
الخارج منهن طاهر والله العالم **واما المقاصد** فاولها في الوضوء وفيه مباحث

المبحث الاول في اجزائه وهي غسلتان ومسحتان فالغسلتان للوجه واليدين والمسحتان
للرأس والقدمين اما الوجه فهو ما بين القصاص وطرف الذقن طولا وما اشتملت عليه الابهام
والوسطى عرضا فالداخل في ذلك من الوجه كما ان الخارج عنه ليس منه من غير فرق بين الصدغ
والعذار والعارض ومواضع التحذيف وغيرها نعم يجب غسل شيء مما خرج عن الحد المقدمة ولا عبرة
بالانزع ولا بالاغم ولا بمن تجاوزت اصابعه في الطول والقصر بل المرجع للجميع مستوي الخلقة ويجب ان يكون
الغسل من اعلى الوجه بحيث يصدق عرفا عليه ذلك وان يكون غيره منكوس فلو نكس بطل وضوؤه الا اذا كان
يسيرا بحيث لا يعد انه غسل منكوسا ولكن نوى الغسل من الاعلى برجوعه جاز ولو وضع وجهه في حوض مثلا
نوى البدأة بالغسل من الاعلى والاحوط له ذلك ان لم يكن الاقوى فيما لو اسال الماء على وجهه بحيث
وقع على الاعلى وغيره دفعة ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية اما ما دخل منها في حد الوجه فانه يجب
غسله بدلا عما احاط به من البشرة لكن الواجب غسل الظاهر منه فلا يجب بل لا يجزي البحث عن الشعر
المستور بالشعر فضلا عن البشرة المستورة وان كان الشعر ممتد بين خلال الشعر من غير فرق في ذلك بين
الخفيف والكثيف بعد صدق اسم الاحاطة وان كان التخليل في الاول احوط اما اذا لم يصدق معه اسم
الاحاطة لتباعد منابت الشعر فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب غسل البشرة ولو كانت نفقة في
وسط اللحية ونبت الشعر دائرا عليها فالاحوط غسلها مع الشعر كما انه كذلك في المستور باسترسال
الشارب والعنفقة ولو نبت للمرأة لحية الرجل جرى عليها حكم لحية الرجل كما ان حكم الهدب والحاجب
والعنفقة حكم غيرها ايضا ولا بد من غسل شيء من باطن الانف ونحوه مقدمة للظاهر وطبق الشفتين
من الظاهر اما اليدان فالواجب غسلهما من المرفقين وهما مجمع عظمي الذراع والعضد مع خلالهما

فيهما بل لا بد من غسل شيء من العضد مقدمة ويجب البدأة بالاعلى على حسب ما سمعته في الوجه كذا عدم النكس
ومن قطعت بعض يديه غسل ما بقي من المرفق وما معه لو قطعت من المرفق بحيث لم يبق منه شيء سقط وجوب
الغسل والاولى له غسل تمام العضد ولو كان له ذراعان دون المرفق او فيه او اصابع زائدة او لحم
نابت او غير ذلك وجب غسل الجميع دون ما لو كان شيء من ذلك فوق المرفق وان تدلى الى محل الفرض وكذا
ما كان في الوجه بالنسبة الى الخارج عن حده والداخل فيه ولو كان له يد اخرى مستقلة فان علم زيادتها واصلية
غيرها لم يجب غسلها والا وجب بل الظاهر اجراء حكم الاصلية على كل منهما فيجزي المسح باحدهما وان كان
الاحوط المسح بهما والاحوط ان لم يكن الاقوى وجوب غسل الشعر هنا مع البشرة والوسخ تحت الاظفار
لا تجب ازالته الا اذا تجاوز المعتاد ولو ظهر بعد التقليم وجب ازالته وغسل ما تحته ولا يجوز ترك شيء
من الوجه واليدين بلا غسل ولو مقدار مكان شعرة ويلزمه دفع ما يمنع وصول الماء الى البشرة او تحريكه ولو
في محله وجب الايصال الى ما تحته يقينا ولو شك في اصل الحاجب لم يجب البحث وان كان هو الاحوط واما
المسحتان فاولهما مسح الرأس ويجب مسح شيء من مقدم الرأس ولو منكوسا على الاصح والاحوط عدم
الاجتزاء بما دون عرض اصبع والاحوط منه مسح مقدار عرض ثلثة اصابع مضمومة بل الاولى ان يكون المسح
بالثلثة ايضا والمرأة كالرجل في ذلك الا انه قد يتأكد لها في خصوص الوضوء لصلوة الصبح ازالة
خمارها ومسح موضع المسح ودون ذلك تأكد الصلوة المغرب اما باقي الصلوات فلا يتأكد لها ذلك
بل يجزيها ادخال اصبعها من تحت قناعها ثم المراد بمقدم الرأس الربع المتقدم منه فلا يجزي
المسح على غيره نعم لا يجب المسح على البشرة بل يكفي المسح على شعر المختص به النابت في محله غير متجاوز عنه
ولا مجموعا عليه بعد ان كان يخرج بمده عن حده بل الاحوط عدم المسح على الجمة وهي مجمع شعر الناصية
عند عقصه والاولى بل الاحوط ان يكون المسح على الناصية من المقدم ويجب ان يكون المسح بباطن
الكف والاحوط الايمن بل الاولى الاصابع منه ان يكون بما بقي في يده من نداوة الوضوء فلا يجزي
استئناف ماء جديد عندنا ولو تعذر بالباطن لمرض ونحوه اجزأ المسح بغيره والاولى المسح بظاهر الكف
وان تعذر فبالذراع ويجب جفاف الممسوح على وجه لا يتحقق منه اجزاء الى الماسح فيقع المسح بهما معا

اليه نعم لا باس بنداوة الممسوح لا على الوجه المزبور ولا يضر كثرة ما فى الماسح وان حصل منه جريان
بعد ان كان القصد المسح ولم يكن من قصده الغسل ولو كان غسل يده بالادخال فى الماء والمكث ثم خرج
فان كانت اليسرى لم يجزله المسح بها وان كانت اليمنى فان يستعملها فى غسل اليسرى بما نوى الا فلا يجزى
ما لو غسلها بالاخراج نعم لا باس بالمسح بما بقى فى يده بعد تمام الغسل وان كرر امرار يده على العضو
بل الاقوى انه لا باس باختلاط ما بقى فى يده مع شئ مما بقى على اعضاء الوضوء من ماء اختيارا وان كان
الاحوط احتياطا شديدا الاقتصار فى المسح على ما بقى فى يده بعد تمام الغسل نعم لو جف ما فى يده قبل المسح
لنسيان او غيره من الاعذار جاز له الاخذ مما على اعضاء الوضوء والمسح به والاحوط تقديم ما على اللحية
والحاجبين ونحوهما مما هو من الوجه فان لم يبق شئ من نداوة الوضوء استانف ولو فرض عدم امكان
حفظ نداوة الوضوء لشدة حر او غيره مسح بدونها والاحوط المسح بعد ذلك بماء جديد ثم التيمم
ثانيهما مسح القدمين والواجب مسح ظاهرهما ومقداره الطولى من اطراف الاصابع الى الكعبين وهما
قبتا القدمين وهما داخلان فى الممسوح كالمرفقين فى المغسول ولا تقدير للعرض فيجزى بعد استيعاب
الطول من العرض ما يتحقق به اسم المسح ويجوز مقبلا ومدبرا وان كان الاولى الاول ولا ترتيب بينهما
كما لا يختص احدهما بماسح وان كان الاحوط مسح اليمنى باليمنى ثم اليسرى باليسرى واذا قطع بعض موضع
المسح مسح على ما بقى ولو قطع جميعه سقط المسح كما سمعته فى اليد بل لا يخفى عليك جريان ما تقدم فيها
وفى مسح الراس من حكم الزائد والمسح بالبلة وتجفيف الممسوح ونحو ذلك نعم الاحوط هنا عدم الاجتزاء
بمسح الشعر عن البشرة وان كان الاجتزاء لا يخلو عن قوة والاحوط من ذلك جمعهما فى المسح اما غير
الشعر كالخف ونحوه فلا يجزى المسح عليه قطعا من غير فرق بين شراك النعل العربى وغيره الا التقية
فيجوز ح على الخف ونحوه وغيره كما يجوز المخالفة فى باقى افعال الوضوء لها ايضا بل الاقوى جواز
المسح المزبور لها وان امكن تاديتها بالغسل لكن الاحوط تعين الغسل ح كما ان الاحوط اعتبار عدم
المندوحة فى التقية مط خصوصا فى المسح على الخفين وشرب المسكر ومتعة الحج وان كان الاقوى
خلافه فى الثلثة وغيرها خصوصا فى اماكن سطوتهم وسلطنتهم بل الظاهر استحباب التحبب

اليهم فيها بالتقية ويجب ان يعامل مع الخف وغيره معاملة البشرة فيمسح ببلة الوضوء مستوعبا
له بالطول الى الكعب نحو ما سمعته فى بشرة القدم ولا يجب تخفيف ما على القدم ان كان متعلق او انكان
هو الاحوط والضرورة غير التقية كضيق وقت وخوف عدو او غيرهما من افراد الضرورة كالتقية فى
تجويز المسح على الحائل والراس كالقدم بالنسبة الى ذلك كله واذا زال السبب المسوغ لذلك بعد تمامه كان
او ضرورة لم يجب عليه تجديد الطهارة المزبورة وان كان الاحوط له ذلك خصوصا اذا زال وامكن
المسح على البشرة بنداوة اليد وكذا لو زال فى الاثناء بل الاحتياط فيه اشد بل لا يبعد الاعادة فيه لو
استلزم ما وقع للضرورة او التقية المنافى بعد زوالها كما لو اخذ ماء جديدا للمسح فارتفعت التقية
مثلا قبل الفعل او لغسل الحائل فى كفه مثلا بدلا عن البشرة للضرورة فارتفعت قبل المسح فانه
لا يجزيه حينئذ المسح بهما على الاقوى **المبحث الثالث** فى وضوء المضطر قد عرفت وضوء الاقطع وما
كان للتقية والضرورة منه اما الجبائر فمن كان على بعض اعضاء وضوئه جبيرة وتمكن من غسل ما
تحتها بنزعها او بغمسها فى الماء مثلا على وجه يحصل به الغسل للبشرة وجب وان لم يتمكن من الغسل
لخوف الضرر او لعدم امكان ازالة النجاسة او غير ذلك مسح عليها بالماء وان لم يحصل معه اقل مسمى
الغسل بل وان تمكن من مسح البشرة الا ان الاحوط له مع ذلك الجمع بين المسحين كما ان الاحوط له
مسحها على وجه يحصل معه اقل مسمى الغسل ولا يجزى غسل الجبيرة بالغمس ونحوه عن مسحها فضلا
عن غسل ما عداها نعم الظاهر عدم وجوب قصد كونه مسحا لو مسح بالماء على وجه يحصل معه اقل
مسمى الغسل بخلاف مسح الراس والقدمين كما ان الظاهر عدم وجوب كونه هنا بالكف فضلا عن بالبلة ولا بد
من استيعابها بالمسح بالماء ولا تكفى الرطوبة والنداوة فى اليد نعم الظاهر عدم وجوب مسح ما يتعذر او
يتعسر مما بين الخيوط والجروح والقروح المعصبة كالجبيرة وان لم يكن معصبة فالاقوى غسل ما حولها
والمسح عليها نفسها فان تعذر مسحها وضع خرقة عليها ومسحها ولا يضم معها شيئا من التيمم ولو
تعذر اكتفى بغسل ما حولها والاولى الجمع بينه وبين التيمم كما ان الاحوط الجمع بينهما فى مطلق
المكسور نعم يتعين التيمم مع تعذر ما سمعته فى الجبيرة وحكم اللطوخ ونحوها كحكم الجبيرة

علیها مع الضرورة بل لا بد فی ذلک من کل حاجب للبشرة وقد تعذر او تعسر ازالته والجبیرة المستوعبة لجمیع العضو کغیرها والاحوط الجمع بین ذلک والتیمم سیما فی بعض الافراد والغسل کالوضوء فی حکم الجبیرة ولو کانت الجبیرة علی الماسح وجب اعتبار المسح ببلته کالبشرة ولا یجری حکم الجبیرة علی الرمد بل یتعین التیمم وان کان الاحوط جمعهما وکذلک وجع الاعضاء بالصلیل ونحوه ولو کانت الجبیرة بخسة وضع خرقة اخری طاهرة علیها ولا یعتبر فی مسحها کونها مما یصح الصلوة فیها فلا باس بالمسح علی جبیرة الحریر والذهب وغیرهما نعم لو کانت مغصوبة لم یجز له المسح علیها بل لو وضع علیها خرقة محللة لم یجز المسح علیها ایضا ولا یعید الصلوة بوضوء الجبائر بعد البرء قطعا بل ولا الطهارة للمتجدد من صلوة وان کان هو الاحوط بل الاقوی ذلک لو کان فی الاثناء فضلا عما بعد الفراغ کما عرفته سابقا فی الضرورة والتی منها ما هنا فیجری فیه ما تقدم

المبحث الثالث فی الشرایط

وهی امور **منها** طهارة الماء والطلاقة واباحته وعدم استعماله فی تطهیر الخبث وطهر المحل ورفع الحاجب عنه واباحة المکان الذی هو بمعنی الفضاء الذی یقع فیه الغسل والمسح اما غیره کالمصب والاوانی فمع انحصار الاستعمال فیه یبطل الوضوء ومع عدمه یقوی الصحة والاحوط التجنب وکذا الحال فی الماء فی انیة الذهب والفضة مع عدم امکان الافراغ منها بل البطلان فیها مع عدم الانحصار لا یخلو عن وجه موافق للاحتیاط الا ان الاقوی خلافه وکذا یعتبر فیه عدم المانع من استعمال الماء من مرض او عطش علی نفسه او نفس مؤمنة ونحو ذلک مما یجب معه التیمم فلو توضأ والحال هذه بطل اما لو کان المانع من استعماله ضیق الوقت فالصحة لو خالف قویة الا الاحوط له الاستیناف **ومنها** الترتیب فی الاعضاء دون اجزائها عدا الاعلی فی المغسول منها فیقدم تمام الوجه علی الید الیمنی وهی علی الیسری وهی علی مسح الراس وهو علی مسح الرجلین ولا ترتیب بینهما وان کان هو الاحوط کما عرفته فیما تقدم ولو اخل بالترتیب حیث یخل علی قصد التشریع عاد الی ما یحصل به اذا لم یکن فوت الموالاة وکذا لو نسی جزءا من السابق عاد الیه ثم اتی باللاحق وصح الوضوء اذا لم تفت الموالاة ولا فرق فی فوات الترتیب بین تقدیم المؤخر وتاخیر المقدم وبین الاتیان بهما معا فیجب علیه حینئذ تحصیله فی کل منهما والا حصل

لو غسل الوجه والیمنی دفعة بل اعاد غسل الیمنی کما لو غسلها اولا ثم غسل الوجه مع فرض حصول النیة عنده وکذا یحصل فیما لو غسل الیدین دفعة او قدم الیسری علی الیمنی باعادة الیسری ولو غسل الوجه والیدین دفعة لم یحصل له الا الوجه فلو اعاد ثانیا حصل الیمنی فلو اعاد ثالثا حصل الیسری کما انه لو عکس الوضوء من آخره الی اوله لم یحصل له الا غسل الوجه فلو اعاد ثانیا حصل الیمنی وهکذا والاولی له فی الجمیع اعادة الاخرایض ولو کان فی جار وتعاقب الجریات علیه قوی الترتیب بتعاقبها صح ایضا بل فی الاکتفاء بذلک فی الواقف وماء المطر فیکون الترتیب حکمیا وجه ولکن الاحوط والاقوی خلافه مع عدم تعاقب ازمنه النیة وعدم حصول التحریک الذی یحصل به مسمی الغسل کل ذلک مع المحافظة علی کون المسح بماء الوضوء والا بطل **ومنها** الموالاة بین الاعضاء لا بمعنی المتابعة وعدم الفصل بما یعتد به وان کان ذلک احوط بل بمعنی ان لا یؤخر الشروع فی غسل اللاحق بحیث یحصل معه بسبب ذلک جفاف جمیع ما تقدم حتی مسترسل اللحیة علی الاقوی فی الزمان المعتدل فی صیفه ولو کان شتاء فیکون حینئذ تقدیرا زمانیا لا مراعاة بالبلل حتی فلا فرق حینئذ بین الازمنة والاحوال فلا یقدح التجفیف اختیارا مع عدم مضی الزمان المزبور وان کان الاحوط ذلک کما ان الاحوط استیناف الوضوء مع جفاف البلل قبل الشروع فی اللاحق وان بقی البلل علی السابق بل الاحوط ان لم یکن الاقوی استینافه ایضا لو بقی البلل بعلاج او للافراط فی برودة الهواء علی وجه ینافی الاعتدال المزبور وانه لولا ذلک لجف بما اذا جف للافراط فی حرارة الهواء او فی بدن المتوضی وانه لولا ذلک لم یجف فلا استیناف وان کان هو الاحوط ولو نذر الموالاة بمعنی المتابعة فی وضوء مخصوص مثلا فلم یفعل صح وضوءه علی الاقوی وان اثم بعدم الوفاء بالنذر وکذا لو نذر الوضوء المتتابع عبادة مخصوصة مثلا فلم یفعل **ومنها** النیة وهی القصد الی الفعل ویعتبر فیها ان یکون ذلک بعنوان الامتثال لله تعالی اما لانه اهل له او لعظمته او جزاء لنعمته او طلبا لرضاه او فرارا من سخطه من حیث انهما کذلک او طلبا للثواب والنجاة عن العقاب دنیاویین واخرویین اذا کان الاخلاص وسیلة الی حصولهما او لما ترکب

منها

ومنها وكذا يعتبر فيها الاخلاص فمتى ضم اليها ما ينافيه بطل خصوصا الرياء فانه اذا دخل في النية على اي
حال يكون افسد الاحوط الحاق العجب المقارن للعمل به الا ان الاقوى خلافه اما غير الرياء من الضمائم
فان كانت راجحة فلا منافاة للاخلاص فيها بل هي موكدة له وان كانت مباحة غير راجحة كالتبرد فان
دخلت على جهة التبعية لما هو المقصود الاصلي فلا باس ايض وان دخلت على جهة الشركة بمعنى تركب
الداعي منهما على ان يكون كل منهما جزء فالاقوى البطلان ثم لعدم الاخلاص بل الاحوط وان لم يكن
اقوى ذلك ايض فيما اذا كان كل منهما باعثا مستقلا ولا يعتبر غير ذلك وغير تعيين اذا
احتيج اليه باعتبار فرض تعدد المكلف به ولو بنذر ونحوه فلا يجب نية الوجوب والندب وصفا ولا
غاية وان كان احوط ولا غيرهما من الصفات والغايات كرفع الحدث والاستباحة بل الاقوى الصحة
لو نوى الوجوب مثلا في مقام الندب وبالعكس اذا لم يكن على وجه يخل بالارادة على الامتثال
ولو تشريعا وكذا لو نوى التجديد وهو محدث غفلة او بالعكس فان الجميع يصح معه الوضوء
الاولى بل الاحوط مقارنة النية لاول غسل الوجه وان كان الاقوى جواز تقديمها عند المضمضة
والاستنشاق دون غسل اليدين على الاصح ولا بد من نية الوضوء جملة فلو نوى كل جزء على انفراده لم
يصح على الاقوى نعم لو لحظ الجزئية التي بها يرجع الى قصد الكل صح بل الاقوى الصحة فيما لو فرق النية
الى حين الفراغ فلو تردد او نوى العدم واتم الوضوء على هذا الحال لم يصح نعم لو عاد الى حكم النية الاولى
ولم يكن قد حصل مفسد من فوات الموالاة ونحوها اتم وضوءه من حين التردد وصح ويكفي وضوء واحد
عن الاسباب المختلفة وان لم يلحظها في النية بالنية بل لو قصد رفع حدث بعينه صح ارتفع الجميع وان قصد
عدم رفع غيره وان كان الاحوط اعادة الوضوء معه بل الاولى اعادته مع قصد المعين او الفرض وجود
غيره ولو اجتمعت اسباب للحدث الاكبر ونوى رفعها بغسل واحد صح ولا يحتاج الى الوضوء اذا كان
جنابة وكذا لو نوى رفع طبيعة الحدث المحتاج الى نية رفعها جميعها اما لو نوى واحدا معينا
اختص الرفع به الا ان يكون جنابة فانه يجزي عن الجميع ولا حاجة الى الوضوء لكن
الاحوط التعدد ولو نوى القربة من غير تعرض للجميع والبعض فالاقوى بطلان الغسل

في حصول التعدد في زمان واحد لو نوى بكل وغيره تأمل منه

الحكم بالتعدد في هذه الصورة لا يخلو من اشكال

فيه اشكال

الاحوط هنا الاعادة

وكذا يجزي الغسل الواحد عن الاغسال المتعددة مع نيتها في المندوبة ايض بل الاقوى ذلك
ايضا في المختلفة والله اعلم ومنها المباشرة للغسل والمسح على وجه يستند الفعل اليه فمتى
لم يكن كذلك بطل مع الاختيار واما مع الاضطرار فلا باس ولكن يتولى هو النية المبحث
الرابع في احكام الخلل من تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر وكذا لو ظن اذا لم يكن مستند
الى دليل شرعي كخبر العدل على الاقوى ولو كان شكه بعد الفراغ من العمل المشروط بالطهارة
بنى على صحة العمل السابق وتطهر جديدا للعمل اللاحق ولو علم بتقدم ماخذ الشك على
وجه لو كان متنبها لكان شاكا سابقا استانفا العمل على الاحوط ولو كان في اثناء العمل
قطعه وتطهر والاحوط اتمامه ثم استينافه بطهارة جديدة ولو كان متيقنا ثم زال عنه اليقين
او بالعكس فالعمل على المتاخر الا ان الظاهر عدم وجوب اعادة ما فعله باليقين الاول ولو كان متيقنا للطهارة
وشك في الحدث لم يلتفت ولو علمهما ولم يعلم السابق واللاحق ولا علم تاريخ احدهما تطهر اما اذا علم التاريخ
فالاحوط له ذلك ايضا بل هو الاقوى ولو تيقن ترك غسل عضو او مسحه اتى به وبما بعده مع عدم تخلل
مفسد من فوات الموالاة ونحوها والا استانف ولو شك في فعل شيء من افعال الوضوء قبل الفراغ منه
اتى بما شك فيه مراعيا للترتيب والموالاة وغيرهما مما يعتبر في الوضوء ولا فرق بين الشرط والشطر في ذلك
والظن كالشك هنا ما لم يكن من دليل شرعي وكثير الشك لا عبرة بشكه كما انه لا عبرة بالشك بعد
الفراغ سواء تعلق بشرط او شطر نعم يتوقف في مثل تطهير ماء الوضوء ومحله من النجاسة لو حصل الشك
فيهما بعد الفراغ انه يطهر من النجاسة خاصة اذا اراد الدخول في المشروط بذلك ويتحقق الفراغ برؤية
المكلف نفسه مشغولا بغيره بعد ان كان مشغولا به ولسبق يقين الفراغ قبل حدوث الشك اما اذا لم
يكن كذلك فلا فراغ ولا فرق بين الجزء الاخير وغيره فيما ذكرنا وان كان الاحوط الالتفات في الاخير مع الشك فيه
اذا لم ينتقل عن محل الوضوء ولم يطل فصل بطول الجلوس وكذا لا عبرة بالشك في اصل وجود الحاجب عن وصول
الماء الى البشرة وان كان الاحوط الفحص عنه حتى يطمئن بحصوله اذا كان الاحتمال معتدا به ولم تكن مشقة
نعم لو كان الشك في حاجبية الموجود بعد العلم بوجوده وجب تحصيل اليقين بوصول الماء الى البشرة كالعلم بحاجبيته

الاحوط بل الاقوى عدم صحته

نعم الاحوط اعادة العمل بعد الطهارة الجديدة ان امكن

في الاكتفاء بسبق يقين الفراغ نظر

فلو نسى مراعاته ولم يتذكر الا بعد الفراغ فالاحوط الاعادة ولو كان الشك بعد الفراغ في ايصال الماء تحته وعلم انه لم يلتفت بل التجرد لذلك ايضا المعلوم حصوله اذا كان كذلك فضلا عنه وكذا الحال في الحاجب الذى شك بعد الفراغ في سبقه على الوضوء وتاخره الا اذا علم تاريخه وشك في تاريخ الوضوء فان الاحوط الاعادة كما ان الاحوط ذلك فيما لو شك بعد الفراغ ايضا في صفة الحاجب وصدقه بحيث لو كان متنبها قبل الوضوء لكان شاكا والله اعلم

المبحث الخامس فيما يجب الوضوء

خاصة منه وما يستحب يجب بخروج البول وما في حكمه كالبلل المشتبه قبل الاستبراء وخروج الغائط ولو بمصاحبة دود ونحوه من الموضع المعتاد اصلا وان لم يكن في الموضع المعتاد الغالب للناس بل وان لم يعتد الخروج منه على اشكال اقواه ذلك لو صار معتادا عارضا ولو جرحا انسد الطبيعي او لا وان كان الاحوط الوضوء بخروجه من غير المعتاد اذا كان تحت المعدة بل مطلقا خصوصا اذا كان قد خرج على حسب الخروج المعتاد وخصوصا اذا كان من ثقب في الاحليل او تحت الانثيين ونحو ذلك وكذا يجب بخروج الريح من الموضع المعتاد المزبور على حسب ما عرفته الا انه يعتبر مع ذلك صدق اسم الفسو والضرطة عليها فلا عبرة بالريح الخارجة من القبل وان اعتيد نعم لا يعتبر فيها سماع الصوت ولا شم الريح كما انه لا عبرة بما يجده بعض الناس مما ينفخه الشيطان في دبره حتى يخيل له انه قد خرج منه ريح ومع الشك لا يلتفت وكذا يجب بالنوم الغالب على العقل ويعرف ذلك بغلبته على حاسة السمع التي يلزمها الغلبة على حاسة البصر ولعل احالته على الوجدان اولى من ذلك فمن وجد طعم النوم قاعدا او قائما توضا والا فلا ومع الشك لا يلتفت وكالنوم في النقض كلما ازال العقل من جنون او اغماء او سكر او غير ذلك كبعض افراد الادوار ونحوه مما هو كالاغماء ويجب ايضا بالاستحاضة القليلة التي لا تغمس الكرسف ولا تثقبه بل وبالوسطى لغير صلوة الغداة اما لها فيجب هو مع الغسل وبالكثيرة لصلوة العصر والعشاء الاخرة اما الصبح والظهر والمغرب فيوجبه مع الغسل كما ستسمع تفصيله فيما كتبناه في الدماء والمسلوس والمبطون ان كانت لهما فترة تسع الطهارة والصلوة انتظراها والا فان تمكنا من الصلوة بتكرير الطهارة والبناء من غير عسر وحرج تطهرا وبنيا والاولى لهما فعل ذلك

بل هو الاقوى ضرره

الظاهر ان تغسل للغداة في الوسطى وللاغسال الثلثة في الكبيرة لاجل في جميع صلوتها ولذا يجب على صاحبة الوسطى ان تغتسل للظهر لو لم تغتسل للصبح وكذا لو لم يبق من الوقت الا مقدار الاغتسال والصلوة الاخيرة غسلت وصلت والتفصيل في الدماء ميرزا

بعد تمام صلوتهما بالوضوء الاول بل هو الاحوط خصوصا في المسلوس وان لم يتمكنا كذلك لتوالي الحدث منهما توضا عند كل صلوة ولا يؤخرها عنه والاحوط ملاحظة زمان الخفة وكذا الحال في غيرهما من مسلوس الريح والنوم على الاقوى ويجب على المسلوس ان يستظهر بمنع تعدي النجاسة بان يضع خريطة او كيسا او غيرهما وان كان الاولى والاحوط الكيس الظاهر عدم وجوب تغييره لكل صلوة وان كان هو الاحوط ويقوى في النظر ان المسلوس الذي يتوالى تقطير بوله بحكم المتطهر بالنسبة الى غير الصلوة كمس كتابة القرآن وصلوة النوافل فلا ينتقض وضوئه بما يخرج بداء سلسه نعم ينتقض ببوله الخارج على مقتضى الطبيعة ويمكن الحاق غيره به في ذلك لكن الاحتياط باجتناب مس الكتابة مثلا وتجديد الطهارة عند كل ركعتين من النافلة لا ينبغي تركه وعلى كل حال فلا ينقض الوضوء غير ما عرفت وما تعرفه من الحدث الاكبر دون المذي على الاصح والودي بالمهملة والمعجمة وتقليم الظفر وحلق الشعر وغير ذلك مما هو ناقض عند غيرنا نعم لا باس باستحباب تجديد الوضوء بالاولين وبالضحك في الصلوة والكذب والظلم والاكثار من الشعر الباطل وبالرعاف والقيء والتخليل المسيل للدم ومس باطن الدبر والاحليل ونسيان الاستنجاء قبل الوضوء والتقبيل بشهوة ومس الفرج والقضيب

المبحث السادس

فيما يجب له الوضوء ويستحب وسننه الوضوء لا يجب لنفسه بل يجب للصلوة الواجبة واستدامته لاجزائها المنسية والركعات الاحتياطية ويجب لسجود السهو والطواف الواجب ولو لانه جزء حج مندوب وعمرة كذلك وبالنذر وشبهه الواجب بهن ونحوه من مس كتابة اسم الله وصفاته الخاصة على الاصح كما القرآن حتى المد والتشديد بل من غير فرق بين اسم فرعون وقارون وغيرهما واما اسماء الانبياء والاوصياء والملائكة فلا مسها ما لم يدخل في القرآن وان كان الاولى بل الاحوط في الاولين تركه مع قصد المسمى والالفاظ المشتركة يعتبر فيها قصد الكاتب دون اللامس ومع الاشتباه فلا باس والاولى الاجتناب ولا فرق في الكتابة بين ان تكون بمداد او بحفر او بتطرية او بغيرهما بل المدار على اسم القرآن واسم الله كيف ما تكون الكتابة دون اي كاتب تكون حتى الريح ونحوها فيما لم يحتج صدقها الى قصد كما انه لا فرق بعد صدق اسم المس بين ان يكون بما فيه روح كاليد وغيره كالظفر نعم الظاهر

عند تحقّقه بمسّ الشعر ويستحبّ للصلوة والطواف المندوبين وفي طلب الحاجة وحمل المصحف وفي افعال الحج
عدا الطواف والصلوة وصلوة الجنائز وزيارة قبور المؤمنين وتلاوة القرآن ونوم الجنب وجماع
المحتلم وجماع غاسل الميت ولما يغتسل ولمريد غسل الميت وهو جنب وذكر الحائض والتجديد وللكون على الطهارة
وللذاهب للفرض على الاقوى وجماع الحامل واكل الجنب وشربه ودخول المساجد خصوصًا مع ارادة الجلوس
فيها ويلحق بها المشاهد المشرّفة والنوم وجماع المجامع مرّة اخرى وكتابة القرآن والقدوم من سفر
وللزوجين ليلة الزفاف وجلوس القاضي في مجلس القضاء وادخال الميت في القبر وتكفينه اذا اراده من
غسله وقبل الاغسال المسنونة وقبل الاكل وبعده **وامّا سننه** فوضع الاناء المتّسع الاغتراف منه
على اليمين وان كان اعسر الاغتراف بها منه في غسلها والتسمية على الوضوء والدعاء بالمأثور عندها
وغسل اليدين من الزندين على الاظهر قبل ادخالهما الاناء الذي يغترف منه من حدث النوم
والبول مرّة ومن الغائط مرّتين والمضمضة والاستنشاق ويستحب التثليث فيهما وتقديم المضمضة
والدعاء بالمأثور عندهما وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وتثنية الغسلات
وان يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسلة الاولى وفي الثانية بباطنهما والمرأة بالعكس ويكره الاعانة
فيه بالصبّ في اليد او على العضو ونحو ذلك من المقدّمات القريبة والافضل له ابقاء البلل على الاعضاء
بل المعروف كراهة التمندل بل قيل مطلق مسح البلل والامر سهل **المقصد الثاني** في الغسل
وهو واجب ومندوب والواجب ثلثة من الجنابة والدماء الثلثة ومسّ الاموات واغسل الاموات
والدماء وبقيّة احكامها ستسمعه ان شاء الله في كتاب مستقلّ وامّا غسل الجنابة ففيه مباحث
المبحث الاوّل في سببها وهو امران **احدهما** خروج المني وهو في حكمه من البلل المشتبه
قبل الاستبراء كما تعرفه ان شاء الله فيما يأتي من الموضع المعتاد اصلًا او عارضًا والاحوط تحقّقها بخروجه
مطلقًا خصوصًا اذا كان دون الصلب من ثقب في الاحليل وتحت الانثيين ونحوهما ولا فرق بين
الذكر والانثى امّا الخنثى المشكل فتتحقّق جنابته بالخروج من الفرجين او من احدهما مع الاعتياد والاحوط
تحقّقها بخروجه مطلقًا والمني ان علم فلا اشكال والا رجع الصحيح في معرفته الى اجتماع الدفق و

الاحوط عدم نيّة غسل البشرة احتياطًا للمسح ضرره

هذا هو الاقوى ضرره

وفي غسله

طريق الاحتياط مبني في نظائره الجمع بين الطهارتين اذا كان محدثًا والا فالغسل فقط والاولى في الصورة الاولى ايجاد ما يوجب الوضوء فقط عقيب الغسل ثم الوضوء ميرزا

هذا هو الاقوى ضرره ثم الوضوء و

والاحوط في غير المعتاد مطلقًا الغسل ثم الوضوء

الدفق والشهوة وفتور الجسد وربما زيد الرائحة والاقوى خلافه والمريض والنساء في الاقوى الى
الاخيرين وان لم يحصل بذلك العلم نعم لا يكفي الواحد منها حتّى الدفق في الاوّل ومن وجد في جسده
او ثوبه المختصّ به منيًّا وعلم بذلك انّه منه بجنابة لم يغتسل منها وجب الغسل قطعًا ويعيد كلّ صلوة
لا يحتمل سبقها على الجنابة المزبورة والاحوط اعادة جميع ما احتمل سبق الجنابة عليها وان لم يعلم بذلك
الجنابة المزبورة لم يجب عليه الغسل وان كان الاحوط له مع ظنّ انّه منه بل احتماله الغسل بل هو فيما اكّد
الاحتياط فيما لو علم انّه منه ولكن لم يدر انّه بجنابة جديدة او سابقة قد اغتسل منها بذلك الظهر الملك
عدم الفرق بين الثوب المختصّ وغيره بعد ان كان المدار على العلم ولو دارت الجنابة بين شخصين على
وجه يعلم كلّ منهما انّها من احدهما لم يجب الغسل عليهما وجرى على كلّ منهما حكم الطاهر بالنسبة الى تكليف
نفسه بل وغيره فيما لم يعلم الفساد فيه كالايتمام باحدهما بل بهما في فرضين بل في الفرض الواحد امّا اذا
علم الفساد ولو لتوقّف صحّة الفعل على صحّة فعل الآخر بطل المتوقّف كايتمام احدهما بالآخر فان كان
التوقّف من الجانبين كتكميل العدد بهما في الجمعة بطل الجميع **ثانيهما** الجماع وان لم ينزل ويتحقّق في
الذكر والانثى بغيبوبة الحشفة او مقدارها في القبل والدبر فيحصل حينئذ وصف الجنابة لكلّ منهما من
غير فرق بين الصغير والمجنون وغيرهما وان وجب الغسل حينئذ بعد حصول شرط التكليف بل الاقوى تحقّق
الجنابة على الحيّ بالوطي للميّت والموطوئية منه امّا وطي البهيمة فالاقوى عدم وجوب الغسل والاولى
من ذلك الموطوئية لها لكن الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصًا الاوّل وتتحقّق جنابة الخنثى بوطي الذكر
في دبرها او قبلها مع وطيها هي للانثى ولو بوالج الخنثيان فلا جنابة على احدهما **المبحث الثاني**
فيما يتوقّف عليه غسل الجنابة وهو عدّة امور كلّها الطواف الواجب والصلوة واجبة كانت او مندوبة
ما عدا صلوة الجنازة وكذا اجزاؤهما المنسيّة والركعات الاحتياطية وسجود السهو امّا سجود
الشكر والتلاوة فلا يشترط فيهما الطهارة ثانيها الصوم الواجب بجميع اقسامه لكن بمعنى انّه لو
تعمّد الجنابة حتّى طلع الفجر بطل صومه امّا اذا لم يكن عن عمد بل استيقظ بعد الفجر جنبًا فان علم
انّ جنابته كانت في الليل صحّ صومه كالمحتلم فيه والاولى له البدار الى الغسل وكذا اذا لم يعلم انّها

[1] الاحوط كفاية واحد من الامارات الاربع اذا لم يعلم انتفاء الباقي في الّا لعارض كالمرض الا الاحوط في غير صورة اجتماع الثلث الغسل ثم الوضوء بعد نقضه ضرره

هذا مع بلاء الاحتياط لا يترك ميرزا

[3] الاحوط جواز الايتمام بواحد منهما فضلًا عن كليهما سرضرره

الاحوط بل الاقوى عدم جواز الايتمام بهما في فرض بل في فرضين تح

[4] هذا الاحتياط لا يترك ضرره مع

[5] ان قلنا بعدم تخلّل الحدث بينهما وبين الصلوة او يفرض في المطوّل ونحوه تح منظله

[6] وكذا لو نسي الغسل كما يأتي في مقامه ميرزا

اذا علم بكونها فى الليل فان كان الصوم مضيقًا او متابعًا فيه ووقعت فى الاثناء صح وبادر الى الغسل مستحبًا وان كان موسعًا فان كان قضاء شهر رمضان بطل والاحوط الحاق غيره به فى ذلك وان كان الاقوى خلافه وكذا المندوب بل قد يقوى الجواز فيه مع تعمد الاصباح جنبًا الثانى مس اسم الله قصد منه معناه اما اذا جعل جزء اسم كعبد الله علمًا فالاقوى عدم حرمة مسه والاحوط تجنب كما ان الاولى ذلك بالنسبة الى اسمه تعالى بغير العربية ويلحق به باقى اسمائه تعالى على الاقوى بل واسماء الانبياء والائمة عليهم السلام المقصود منها معانيها واما مس كتابة القران فلا ريب فى حرمته على حسب ما سمعته فى الوضوء رابعها اللبث فى المساجد بل مطلق الدخول الا للاجتياز فيما عدا المسجد الحرام والنبى صلى الله عليه وآله ويتحقق بالدخول من باب والخروج من اخرى ونحوه او للاخذ شيء منه فيه ويلحق بها المشاهد المشرفة اما هما فيحرم الاجتياز فيهما فضلا عن غيره بل لو اتفق احتلام فى احدهما تيمم للخروج ما لم يكن زمن الخروج اقصر منه فان الاقوى خروجه بدونه كما انه يقوى ترجيح الغسل عليه مع فرض مساواته له فى الزمان او قصوره عنه بل يقوى مساواة غير المحتلم له فى ذلك كله حتى الجنب فى خارج المسجد ودخله ساهيًا او عامدًا خامسها الدخول فى المسجد وفى ما حكمه لوضع شيء فيه بل الاحوط اجتناب مطلق الوضع ولو من خارج المسجد او مجتازًا فيه سادسها قراءة شيء من سور العزائم وهى اقرء والنجم والم تنزيل وحم السجدة ولو بعض البسملة مع قصد انه منها فيجب الغسل لوجوب شيء من الغايات المزبورة او نذره مثلا ويدل ذلك ويستحب للذكر ولكل ما استحب من غاياته بل لكل ما ندب فيه الوضوء ايضًا

المبحث الثالث

فيما يتوقف عليه تنزيهًا يكره للجنب الاكل والشرب اذا لم يتوضأ عندهما او يتمضمض ويستنشق وقراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم واشد من ذلك قراءة سبعين آية بل الاحوط له عدم قراءة شيء من القران ما دام جنبًا ومس المصحف عدا الكتابة منه والنوم جنبًا الا ان يتوضأ او يتيمم بدل الغسل مع تعذر الماء مثلا والافضل له تعجيل الغسل اذا تمكن والخضاب بالحناء وغيرها كما انه يكره للمختضب ان يجنب قبل ان يأخذ الخضاب

المبحث الرابع

فى واجباته اولها

الاحوط الحاق الجميع بالقضاء

بل لا يخلو عن قوة

هذا هو الاقوى

الاحتياط فيما عدا شهر رمضان لا يترك مضيقًا او موسعًا

احتياطًا

الطهارة ولو احتياطًا

مع كون المقصود بالوضوء رفع الحدث

النية مقارنة بها لاول جزء من الراس فى الترتيب واول ناف مسمى الارتماس فيه بان لم تتقدم عنه غسل اليدين نعم تقدم فى الوضوء حقيقتها ونية الضمائم والاجزاء والوجه لتعيين غير ذلك مما لا يحتاج الى ذكره هنا ثانيها استدامة النية وكذا قد تقدم المراد بها فى الوضوء نعم لا تعتبر حصول الجفاف قبل الاتمام لجواز التفريق فى اجزاء الغسل ثالثها غسل ظاهر البشرة على وجه يتحقق به فلا يجزى مسح غسل غيرها عنه فى غير الجبيرة وما فى حكمها من غير فرق بين الشعر وغيره ويجب عليه دفع الحاجب وتخليل ما لا يصل الماء اليه من البشرة الا بتخليله ولا يجب عليه غسل الشعر وان كان هو الاحوط فيما كان هو من توابع الجسد مثلا بل وجوبه لا يخلو عن قوة والاحوط ايضًا غسل ما شك انه من الظاهر او من الباطن رابعها الترتيب فى غير الارتماسى منه بان يغسل تمام الراس ومنه العنق على الاصح مدخلا البعض الجسد معه مقدمة ثم تمام النصف الايمن من البدن مدخلا اليه البعض الايسر معه مقدمة ثم تمام النصف الايسر كذلك والاقوى دخول العورة والسرة فى التنصيف المذكور الا ان الاولى غسلهما مع الجانبين او غسلهما تمامًا بعد الفراغ من الجانب الايمن مع غسل بعضهما مع الجانب الايسر واللازم استيعاب الاعضاء الثلثة بالغسل ولا اعتبار بالصب واحدة كان او متعددة ولا بالدلك والدلك ولا ترتيب بين اجزاء العضو وان كان الاولى البدأة باعلى العضو فالاعلى كما انه لا كيفية مخصوصة للغسل المراد هنا بل يكفى تحقق مسماه فيجزى رمس الراس بالماء او الانحاء ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر ورمس البعض والصب على آخر ولو ارتمس فى الماء ثلاثًا بكل واحدة غسل عضو صح بل الظاهر تحقق مسمى الغسل بتحريك العضو الماكث فى الماء على وجه يجرى الماء عليه فلا يحتاج الى اخراجه منه ثم غمسه فيه على الاصح وهذا كله من الترتيب الذى هو غسل من الارتماس الا انه هو ايضًا كيفية اخرى للغسل مخيرة بين الترتيب وهو عبارة عن تغطية البدن بالماء فينبغى حينئذ مقارنة النية للتغطية المزبورة ويكفى فيها استمرار القصد ولا يعتبر فيه شمول الماء على جميع بدنه بان واحد حقيقى على الاقوى كما لا يكفى فيه التدريجى العرفى نعم يكفى فيه انغسال جميع البدن فى تلك التغطية ولو على التعاقب خامسها اطلاق الماء وطهارته واباحته واباحة المكان

القرآن وقت فى الجمعة الذكر فى المنتهى وكرة بالفتح باليد حاجة الذكر الذكر مرادفان

في سنن الغسل

والمصبّ لا نية والمباشرة اختيارا او عدم المانع من استعمال الماء لمرض ونحو على ما سمعته في
الوضوء في ذلك كله وكذا طهارة المحل لكن يكفي اجراء ماء الغسل عليه فلو فرض نجاسته طهره
اولا ثم اجرى الماء عليه للغسل وفي الاجتزاء بغسل واحد لهما وجه قوي خصوصا في الارتماس بماء
كثير لكن الاحوط خلافه واحوط من ذلك ازالة النجاسة قبل الشروع في الغسل وقد تقدم في الوضوء
حكم الجبيرة والحائل وغيرهما من افراد الضرورة نفيه كان فوغيرهما وحكم الشك والنسيان
غيرهما فان الغسل كالوضوء في ذلك كله نعم يفترق عنه في خصوص مسئلة الشك قبل الفراغ
في شيء من اجزائه وقد دخل في اخر فانك قد عرفت وجوب التدارك ثمة في الوضوء ما لم يفرغ بخلافه
هنا فانه لا يلتفت الى شيء مما شك فيه بعد الدخول في اخر على الاصح فلا يلتفت الى الراس بعد الدخول
في الجانب الايمن ولا الى الايمن بعد الدخول في الايسر والاحوط المساوات وفي خصوص مسئلة
الموالات فانها بجميع معانيها غير واجبة في الغسل نعم قد تجب بالنذر ولضيق الوقت ونحو ذلك الا
مدخلية له في صحة الغسل لكن الاولى مراعاتها بمعنى المتابعة **المبحث الخامس في سننه** فغالب
ما عرفته في سنن الوضوء ثناء ما تقدم يستحب غسل اليدين مما من المرفقين ثلثا ويجوز تقديم النية عنده
لكن الاحوط تجديدها مع ذلك عند غسل اول جزء من الراس ثم المضمضة والاستنشاق ثلثا ثلثا
وامرار اليد على ما تناله من الجسد خصوصا في الترتيب بل ينبغي الاستظهار في ذلك تخليل ما
يحتاج اليه ونزع ما هو كذلك ايضا من الخاتم ونحوه وما يصل الماء الى العكن ونحوها مما ينزل
الماء عنها والاستبراء بالبول قبل الغسل وليس هو شرطا في صحة الغسل نعم اذا تركه واغتسل ثم خرج منه
بلل مشتبه اعاد الغسل لكونه محكوما عليه بانه مني سواء استبرء بالخرطات لتعذر البول عليه ولا
الاصح الا اذا علم بذلك او بطول المدة او بغيرها عدم بقاء شيء في المخرج بل لا يكون خارج مشتبها بين المني وغيره
اما اذا لم يخرج منه بلل مشتبه لكنه بال بعد الغسل فهي وجوب اعادته وعدمه وجهان اقويهما العدم الا
اذا علم ببقاء اجزاء في المجرى خرجت مع البول ولو دار الامر في المشتبه بين البول والمني فالاحوط و
الاولى وجوب الغسل والوضوء مطلقا ويجزي غسل الجنابة خاصة من بين الاغسال عن الوضوء لكل

في الاغسال المندوبة

ما اشترط به نعم لو تخلل حدث اصغر في اثناء الغسل فالاقوى الاتمام والوضوء بعده للدخول في صلوة
ونحوها والاحوط استيناف الغسل بعد الاتمام واما غسل المس وكيفيته ترتيبا وارتماسا كغسل الجنابة
وسببه مس ميت الانسان ولو كان كافرا بعد برده جميعه قبل الغسل او قبل تمامه دون ميت غير الانسان
ودون الانسان قبل برده او بعد غسله ولا يلحق بالغسل التيمم بالنسبة الى ذلك فيجب حينئذ
الغسل بمس المتيمم فضلا عن غسل اليد اذا كانت رطبة بل ولا غسل الكافر الذي امر المسلم به اما
فاقد الخليطين بل والكافور فالاقوى الحاقه بالغسل والاحوط عدمه والشهيد كالمغسل ايضا وكذا من امر بتقديم غسله
وهو حي ليقتل ولا فرق بعد صدق اسم المس بين كون الماس والممسوس مما تحله الحيوة ولا ونحو
بمس ظفر الميت ولو بالظفر نعم اذا لم يصدق اسم المس معه كالشعر ماسا او ممسوسا لم يجب الغسل
القطعة ذات العظم من الميت او الحي بحكم الميت في وجوب الغسل بمسها دون القطعة المجردة من
العظم ودون العظم المجرد ولو كان السن على الاقوى وان كان الاحوط الغسل بمسه مطلقا
يتوقف عليه فالاقوى انه كالوضوء في ذلك كما ان الاقوى انتقاض الوضوء به والله اعلم واما
الغسل المندوب فافراده كثيرة وربما انهيت الى مائة الا ان المعروف منها للزمان غسل يوم الجمعة
ووقته ما بين طلوع الفجر الى الزوال وبعده الى اخر يوم السبت يكون قضاء ولو ليلة السبت ولا
يقضى غيره من الاغسال ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف اعواز الماء ويلحق به ليلة الجمعة في الاقوى
لكن اذا تمكن منه يوم الجمعة قبل الزوال اعاده فان لم يعده قضاء في مدة القضاء اما اذا لم يتمكن الا من
القضاء لم يعده وغسل يومي العيدين ويوم عرفة ويوم التروية ويوم الغدير ويوم المباهلة وهو
الرابع والعشرون من ذي الحجة والمولود ويوم المبعث وهو اليوم السابع والعشرون من رجب ويوم المولود
وهو اليوم السابع عشر في ربيع الاول على المشهور ويوم نيروز الفرس والمعروف انه يوم انتقال الشمس
الى برج الحمل واول يوم من رجب واخر يوم منه ويوم النصف منه وليلته بل وليلة الاول منه ايضا
ليلة النصف من شعبان وليلة الفطر وليالي افراد من شهر رمضان واول يوم منه وتتاكد في
ليالي القدر وليلة النصف منه وليلة سبعة عشر والخمس وعشرين والسبع وعشرين والتسع وعشرين

منه بل الظاهر استحباب الغسل في جميع ليالي العشر الاواخر كما ان الظاهر استحباب غسل ثان لليلة
الاخير اذا كان قد اغتسل الاول من اول الليل وجميع هذه الاغسال الزمانية لا ينقضها شيء من الحدث
الاصغر والاكبر كما انه لا يتعين لها وقت خاص من الزمان الذي ندبت فيه وان كان الاولى الاتيان
به من اول الزمان وللمكان لدخول مكة والمدينة ومسجديهما وحرمهما والبيت وللفعل للاحرام
والطواف والوقوف بعرفات والمشعر وللنحر والذبح والحلق والزيارات للنبي والائمة عليهم السلام
واذا اراد ان يرى الامام في منامه لمعرفة مقامه وللتوبة ولو من الصغيرة على الاقوى وللحاجة
وللاستخارة والاستسقاء والمظلوم اذا اراد الطلب بمظلمته فانه يغتسل ويصلي ركعتين في موضع
لا يحجبه عن السماء ثم يقول اللهم ان فلان بن فلان قد ظلمني وليس لي احد اصول به عليه
غيرك فاستوف لي ظلامتي الساعة الساعة بالاسم الذي اذا سألك به المضطر اجبته فكشفت
ما به من ضر ومكنت له في الارض وجعلته خليفتك على خلقك فاسألك ان تصلي على محمد
وآل محمد وان تستوفي ظلامتي الساعة الساعة وللخوف من الظالم فانه يغتسل ويصلي ثم يكشف
ركبتيه بعد ذلك ويجعلهما مما يلي المصلى ثم يقول مائة مرة يا حي يا قيوم يا حي لا اله الا
انت برحمتك استغيث فصل على محمد وآل محمد وان تلطف بي وان تغلب لي وان تمكر لي
وان تخدع لي وان تكيد لي وان تكفيني مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة ولصلوة الشكر ولاخذ
التربة الحسينية من محلها وللمباهلة مع المبطل وللتوجه الى السفر خصوصا السفر الى زيارة الحسين
وللاستفتاح لكشف النازلة وهو صوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر فيغتسل
في اليوم الخامس عشر عند الزوال ولقضاء المفرط في صلوة الكسوفين مع احتراق القرص ولقتل
الوزغ ومس الميت بعد تغسيله وبالسعي الى رؤية المصلوب في زمان وجوب انزاله وهو بعد
الثلثة اما اذا كان بغير حق فالظاهر استحباب الغسل مطلقا من غير فرق بين الثلثة وغيرها وقبله
من حصول السبب للحلول كغيره مما هو نحوه بخلاف ما كان للفعل فان الاقوى اجزاء غسل اول النهار
ليومه ولليلته بل لا يخلو القول بالاجزاء بغسل الليل للنهار وبالعكس من قوة ان كان دون

الاولى في الفضل ولا ينتقض بالنوم بينه وبين الفعل على الاصح وان كان هو الاحوط ولو احدث
فيما بينه وبين الفعل بالاصغر غير النوم انتقض في وجه قوي الا ان الاقوى استحباب اعادة الغسل لا
النقض وان كان هو الاحوط ومن الاغسال المندوبة غسل المولود على الاصح فيغتفر فيه ما لا يغتفر في
غيره من الترتيب في الارتماس والنية ونحوها والاحوط فعله حين الولادة لا باخيره ولو الى الثلاثة والله اعلم

المقصد الثالث في التيمم وفيه مباحث المبحث الاول في مسوغاته

ويجمعها العجز
عن الماء عقلا او شرعا وان يحصل ذلك بامور منها عدم وجدان ما يكفيه لطهارته غسلا كانت او
وضوء على وجه يصدق عليه ذلك لكن يعتبر فيه ح انه لو كان في فلاة قد احتمل الماء في احد جوانبها
الفحص مع امكانه في الارض السهلة غلوة سهمين في كل جهة من الجهات الاربع وفي الحزنة غلوة سهم
بنفسه او بنائبه على الاقوى كما انه يقوى سقوطه بشهادة العدلين بل العدل الواحد على عدم الماء
فيها فلو اخل بالفحص لم يجز وتيمم بطل مع سعة الوقت وان ضاق عنه الماء وصح مع فقده وان اثم
بالترك ومنها الخوف ولو جبنا من اللص او السبع او الضياع او نحو ذلك مما يحصل معه خوف الضرر ومنها
المانع من استعماله لمرض او رمد او ورم او جرح او قرح او نحو ذلك مما يتضرر معه باستعمال الماء على
وجه لا يلحق بالجبيرة او ما في حكمها كما عرفته فيما تقدم من غير فرق بين الخوف من حصول المرض او
زيادته او بطوئه وبين شدة الالم باستعماله على وجه لا يتحمل للبرد او غيره بل لو خاف الشين الذي يعسر تحمله عادة
تيمم والمراد به ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة باستعمال الماء في البرد وربما يصل في بعض
الابدان والبلدان الى تشقق الجلد خروج الدم ومنها الخوف باستعماله من العطش للحيوان المحترم
ومنها حصول المنة باستيهابه بمرتبة الذل والهوان بالاكتساب للشراء به ومنها توقف حصوله على دفع جميع
ما عنده او دفع ما يضر بحاله بخلاف غير المضر فانه يجب وان كان اضعاف ثمن المثل ومنها ضيق الوقت
عن تحصيله وكذا عن استعماله ومنها وجوب استعمال الموجود من الماء في غسل نجاسة ونحوه مما لا يقوم
غير الماء مقامه فان الظاهر تعين التيمم ح فلو خالف وتطهر بطل بل لا يبعد ذلك في ضيق الوقت عن استعماله
اذا كان قد فعله للامر به من حيث الصلوة اما اذا فعله بغيره الكون على الطهارة او غيره من الغايات

فلا يبعد القصر كما انه ينبغي القطع بها فيما لو خالف ودفع المضر بحاله ثمنا عن الماء او تحمل المنة و
الهوان او المخاطرة في تحصيله ونحو ذلك مما كان الممنوع منه مقدمات الطهارة لا هي نفسها بل لا يبعد
الصحة ايضا لو تحمل الم البرد وتطهر اذا فرض عدم الضرر وان المانع مجرد الالم وان كان الاحوط
خلافه والله اعلم هذا كله في غير صلوة الجنازة والنوم اما فيهما فالظ مشروعية التيمم مع التمكن
من الماء نعم ينبغي الاقتصار في الاخير على ما كان من الحدث الاصغر بخلاف الاول وقد تقدم لك سابقا
حكم التيمم للخروج عن المسجدين **المبحث الثاني** فيما يتيمم به وهو الصعيد المراد به مطلق وجه
الارض على الاقوى من غير فرق بين التراب والرمل وارض الجص والنورة قبل الاحراق على الاصح
وتراب القبر والمستعمل في التيمم وذي اللون الخصي والمدر وغيرها مما يندرج تحت اسمها وان لم
يعلق باليد منه شيء الا ان الاحوط التراب بخلاف ما لا يندرج تحت اسمها وان كان منها كالنبات والذهب
والفضة وغيرهما من المعادن الخارجة عن اسمها وكذا الرماد وان كان منها وفي الخزف والجص
اشكال الاقرب الجواز واحوطه العدم نعم لا يصح بالصعيد النجس والمغصوب الا اذا اكره على المكث به
كالمحبوس فان الاقوى صحة التيمم به ح ولا بالممتزج بغيره مزجا يخرجه عن اطلاق اسم التراب فلا يضر
المستهلك ولا الخليط المتميز الذي لا يمنع شيئا يعتد به من باطن الكف بحيث يبان في الصدق فاو حكم
المشتبه هنا بالمغصوب والنجس والممتزج حكم الماء ويعتبر اباحة مكان التيمم ايضا كالوضوء والغسل
ولو كان التراب في اناء مغصوب لم يصح الضرب عليه وان لم ينحصر فيه بخلاف الماء كما عرفت ومع فقد الصعيد
الذي يصح التيمم به تيمم بغبار ثوبه او لبد سرجه او عرف دابته او غيرها مما هو مشتمل على غبار
الارض ضاربا على ذي الغبار اذا لم يتمكن من نفضه وجمعه ثم التيمم به والا وجب ومع فقد ذلك
تيمم بالوحل ولو تمكن من تجفيفه ثم التيمم به وجب ولا يصح التيمم بالثلج فمن لم يجد غيره مما ذكرنا
ولم يتمكن من حصول مسمى الغسل به كان فاقد الطهورين يسقط الفرض عنه ثم يقضي بعد ذلك
اذا تمكن على الاقوى وان كان الاحوط له ذلك مع فعل الصلوة في الوقت ويكره التيمم بالرمل و
السبخة بل ربما امتنع كما في بعض افرادها الخارج عن اسم الارض ويستحب له نفض اليدين بعد

الضرب وان يكون ما يتيمم به من ربى الارض وعواليها بل يكره ايضا ان يكون من مهابطها والله اعلم
المبحث الثالث في كيفيته وهي مع الاختيار ضرب الارض بباطن الكفين معا دفعة ثم
مسح الجبهة والجبينين بهما معا مستوعبا لهما من قصاص الشعر الى طرف الانف الاعلى و
الحاجبين والاحوط المسح عليهما ثم مسح تمام ظاهر الكف اليمنى من الزند الى اطراف الاصابع
بباطن الكف اليسرى ثم مسح تمام ظاهر الكف اليسرى بباطن الكف اليمنى وليس ما بين الاصابع من
الظاهر اذ المراد به ما يماسه ظاهر بشرة الماسح بل الظ عدم اعتبار التدقيق والتعميق فيه ولا يجزي
الوضع منه دون مسمى الضرب ولا الضرب باحدهما بل ولا بهما على التعاقب ولا بالضرب بظاهرهما
ولا ببعض الباطن بحيث لا يصدق عليه الضرب بتمام الكف عرفا ولا المسح باحدهما ولا بهما متعاقبا
ولا بهما على وجه لا يصدق عليه المسح بتمامها نعم لا يجب المسح بكل منهما لتمام الممسوح فيجزي التوزيع
عليهما ولو تعذر الضرب والمسح بالباطن انتقل الى الظاهر وليس نجاسة الباطن مع تعذر الازالة
وعدا التعدي سراية كذلك وان استوعبت بل يضرب بها ويمسح وان كانت النجاسة حائلة مستوعبة
اذا لم يتمكن من التطهير والازالة وكذا لو كانت على الاعضاء الممسوحة اما مع التعدي الى الصعيد
مثلا ولم يمكن التجفيف فالانتقال الى الظاهر متجه **المبحث الرابع** فيما يعتبر فيه ويلزم فيه
النية على نحو ما سمعته في الوضوء مقارنا بها الضرب الذي هو اول افعاله ولا يجب فيها مع
الاتحاد في الذمة منه نية البدلية عن الطهارة بالماء بل ومع التعدد ايضا وان وجب التعيين
حينئذ بها او بغيرها سواء قلنا باختلاف الكيفية او اتحادها عن الغسل والوضوء ولا نية الاستباحة
اما الرفع فلا وجه لنيته فيه ضرورة كونه مبيحا غير رافع لكن لو نوى جهلا او نسيانا لم يبعد
الصحة وكذا يلزم فيه المباشرة والموالاة لو كان عن غسل بمعنى عدم الفصل المنافي لهيئته و
صورته والترتيب على حسب ما وصفنا والبدأة بالاعلى وعدم النكس ورفع الحاجب عن الماسح
والممسوح والطهارة فيهما اما مع الاضطرار فيسقط المعسور ولكن لا يسقط به الميسور على
ما عرفته وغيره في الوضوء بالنسبة للاقطع وذي الجبيرة والحائل والعاجز عن المباشرة وحكم

اللحم الزائد واليد الزائدة والاصلية غير المتميزة لا يخفى عليك جريانه في المقام بادنى التفات
نعم لا يجب استبطان الشعر في التيمم ولو كان بدلا عن الغسل حتى في مثل الاغم على الاقوى ويكفي
فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه واليدين بخلاف الغسل فلا بد له من ضربتين احداهما للوجه
والاخرى لليدين والاحوط التعدد لهما والاحوط منه تكرير التيمم وحكم النسيان ونحو الترتيب
على حسب ما سمعته في الوضوء من العود على ما يحصل به الترتيب مراعيا للموالاة بل يقوى اتحاده مع
الوضوء ايضا بالنسبة الى الشك فيه قبل الانصراف حتى لو كان بدلا عن الغسل على اشكال خصوصا
في الاخير الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه والعاجز ييممه غيره لكن الاحوط ان يضرب الارض بيدي العاجز
ثم يمسح بهما نعم مع فرض العجز عن ذلك يتجه ح ضرب المتولي بيديه والمسح بهما ولو توقف وجوده
على اجرة وجب بذلها وان كانت اضعاف ثمن المثل ما لم يضر بالحال **المبحث الخامس** في احكامه
لا يصح التيمم للفريضة قبل دخول الوقت اما بعده فيصح وان لم يتضيق مع الرجاء وعدمه ولو مع
مراعاة الضيق ط ولا يعيد بعد التمكن ما صلاه بتيممه الصحيح في الوقت او خارجه من غير فرق بين
الحاضرة وغيرها ومتعمد الجنابة الذي قد خشي على نفسه من استعمال الماء وغيره وممنوع الزحام يوم
الجمعة بحيث يخشى فوات الجمعة ان لم يتيمم ويصلي وغيره وان كان الاحوط الاعادة للثلاثة وكذا
من اراق الماء في الوقت ونحو مع علمه بعدمه فيه ولو تيمم لصلوة قد حضر وقتها جاز له الصلوة
اخرى في اول وقتها بل يستبيح بالتيمم لغاية غيرها من الغايات كالمتطهر مع فرض بقاء المسوغ
يقوم الصعيد مقام الماء في كل ما طلب له الوضوء او الغسل لذاته للغاية المشروطة به وان لم يكن طهارة
كالاغسال المندوبة والوضوء الصوري بل يقوى ذلك للتجديد ايضا فغاية التيمم ح هي غايات الوضوء
والغسل ويجب لما وجب منها ويندب لما ندب بعد فرض وجود شرط صحته من عدم الماء ونحوه لما
عرفت وينقضه الحدث الاصغر فضلا عن الاكبر وان كان هو بدلا من الغسل والتمكن من استعمال
الماء فاذا اتفق عليه بطل لذلك ابتداء التيمم ولو كان قد وجده المحدث بالاكبر الذي قد تيمم تيممين
لا يكفي الا للوضوء انتقض تيمم الوضوء خاصة ولو احدث في اثنائه بطل ط ولو كان محدثا

بالاكبر غير الجنابة تيمم تيممين احدهما عن الغسل والاخر عن الوضوء ولو وجد ما يكفي الاخير
توضأ به وتيمم عن الاخر اما لو كان يكفي لاحدهما قدم الغسل وتيمم عن الوضوء والجنابة يكفيه تيمم واحد
لها والتداخل في التيمم بدلا عن الاغسال على حسب ما سمعته في الغسل حتى بالنسبة للاجتزاء عن التيمم
للاصغر لو كان معها جنابة فنواها خاصة او نوى الجميع ولو وجد الماء قبل التلبس بالفريضة انتقض
تيممه ولو كان في اثنائها مضى ما لم يكن قبل الركوع والا انتقض وان كان الاحوط مع السعة الاتمام ثم
الاعادة اما النافلة فالاقوى انتقاضها بالوجدان في اثنائها مطلقا وكذا الطواف واجبه ومندوبه
وتيمم الميت لفقد الماء ينتقض بوجدانه قبل الدفن وان صلى عليه بل الاقوى اعادة الصلوة عليه
بعد الغسل والله اعلم **واما الخاتمة** ففيها مباحث **المبحث الاول** في النجاسات
وهي عشرة الاول والثاني البول والخرء من الحيوان غير ماكول اللحم ولو بالعارض كالجلال والموطوء اذا
كان له نفس سائلة بخلاف الماكول وغير ذي النفس السائلة فانهما منهما طاهران من غير فرق في ذلك بين
الطير وغيره وبين الخشاف وغيره والدجاج وغيره والرضيع وغيره والخيل والبغال والحمير وغيرها على
الاصح الثالث المني من حيوان ذي نفس حل اكله او حرم وغير ذي النفس فان منيه طاهر الرابع
الميتة مما تحله الحيوة من ذي النفس من الحيوان وما يقطع من جسده حيا من الاجزاء التي تحلها الحيوة
عدا ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالبثور والثالول وما يعلو الشفة والقروح
ونحوها عند البرء وقشور الجرب ونحوه والمتصل بما ينفصل من شعره في ايام الصيف وما ينفصل
ونحوه من بعض الابدان ونحو ذلك والافارة المسك المنفصلة من الظبي الحي على الاقوى اما الميت ففيه
اشكال الاحوط الاجتناب ولكن ما فيها من المسك طاهر وان اصابته الرطوبة بعد الانفصال اما ما
لا تحله الحيوة كالعظم والقرن والسن والمنقار والظفر والظلف والحافر والشعر والصوف والوبر
والريش فانه طاهر وكذا البيض الذي قد اكتسى القشر الاعلى من ماكول اللحم بل وغيره على الاصح
وهي على الاقوى كريش الحمل والجلد يحتمل الاكل نعم يغسلان بما لاقاهما من رطوبة الميتة وكذا اللبن
طاهر ايضا ولا ينجس بمحله ولا يحل خرء بل الظاهر عدم الفرق فيه بين ان يكون من مأكول اللحم وغيره و

اجتناب الاخير اولى

ان كان الاحوط الاجتناب عن الاخير منها كلها في طاهر العين من الحيوان حال الحيوة امّا نجس العين كالكافر
والخنزير والكلب والخنزير فلا يستثنى منه حيًّا وميتًا شيء من غير فرق بين ما تحله الحيوة وما لا تحله
الخامس دم ذي النفس وان لم يكن من عرق بخلاف دم غير ذي النفس كالسمك والبق والقمل والبراغيث
والخنافس وفي آية لموسى بن عمران ع وفي كربلا ونحوها مما لم يكن من دم ذي النفس والمشكوك في [illegible]
محكوم بطهارته والعلقة اي الدم المستحيل من النطفة النجسة نجسة ولو كانت في بيضة والاحوط
اجتنابها اذا كان فيها دم وان لم يكن بملقمة اذا فرض كما ان الاحوط اجتناب كل ما شك في انه من الطاهر
او النجس واجتناب جميع افراد الدم الا الدم حيوان غير ذي النفس والا الدم المتخلف في المذكى من ذي
النفس من الماكول بعد قذف ما يعتاد قذفه من الدم بالذبح فانه طاهر ايضا اذا لم يتنجس بنجاسة آلة التذكية
ونحوها من غير فرق بين ما كان في اللحم منه وبين المتخلف في بطنه من دم المذبح بعد القذف بل الاقوى
طهارة دم غير الماكول منه كالطحال ونحوه بل الاقوى جريان الحكم المزبور فيما يقبل التذكية من غير
الماكول بل قد يقوى ذلك ايضا في جميع دم الجنين الذي ذكي بذكاة امه لكن الاحوط خلاف ذلك كله
وما لم يقذف من معتاد القذف فنجس فينجس غيره بالاختلاط والله اعلم السادس والسابع الكلب والخنزير
البريان عينا ولعابا من غير فرق بين افرادهما ولا اجزائهما اما كلب الماء وخنزيره فطاهران ولو نزى
كلب او خنزير على حيوان طاهر او نجس فولده دون [illegible] في الحاقه باحكامه اطلاق الاسم فان اندرج تحت
اسم آخر جرى عليه حكمه وان لم يندرج تحت اسم كان على الطهارة وان كان من نجسين على الاقوى الثامن
المسكر المائع بالاصل من غير فرق بين المتخذ من ماء العنب وغيره بخلاف المسكر الجامد كالحشيش وان
غلا وصار مائعا بالعارض وفي حكمه العصير العنبي اذا غلا بنفسه او بالنار سواء حصل له الاشتداد
ام لا والظاهر عدم انفكاك حرمته عن نجاسته بخلاف ما اذا لم يغل فانه طاهر حلال اما غيره من
الافراد العصير فهو طاهر وان غلا وان كان زبيبيا او تمريا على الاصح فيهما كما ان الاقوى حليتهما
لكن الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصا بالنسبة الى الاكل بعد الغليان وخصوصا في عصير الزبيب من غير فرق بين مزج العصير بغيره
وعدمه الا اذا كان مستهلكا فان الاحتياط فيه ضعيف واضعف منه احتياط اجتناب ما القي فيه زبيب او تمر من

الاحوط الاجتناب منه ع

الاقوى الحكم بنجاسته منه ع فيه تامل م

تضعيف الاحتياط في الصورتين لا يخلو عن ضعف ميرزا

الاحتياط في جميع هذه الصور لا يترك ع

الماء الممتزج بغيرهما على وجه خرج عن اطلاق الاسم قبل الغليان واضعف من ذلك استخراج ماءهما بالدهن و
نحوه من المائعات ان اشترط الجميع في ان الاحوط الاجتناب اكلا وشربا ومباشرة التاسع الفقاع وهو شراب
مخصوص متخذ من الشعير غالبا يصنع حتى يحصل فيه الغليان والفوران فليس منه ما يستعمله الاطباء من
ماء الشعير العاشر الكافر وهو من انتحل غير الاسلام او من انتحله وجحد ما يعلم من الدين ضرورة او صدر
منه ما يقتضي كفره من قول او فعل من غير فرق في ذلك بين المرتد والكافر الاصلي الحربي والذمي والخارجي
والغالي والناصبي وغيرهم والاصح حصر النجاسات فيما عرفت فليس منها الثعلب والارنب والفأرة و
الوزغ والعقرب ولا المسوخات ولا ابن الزنا ولا الجلالة ولا عرق الجنب من حرام وان كان الاحوط اجتناب
الجميع اما الحديد فهو طاهر قطعا وان استحب المسح بالماء منه عقيبا للتقليم والحلق

المبحث الثاني

في كيفية التنجيس بها لا ينجس الملاقي لها مع اليبوسة في كل منهما سواء في ذلك الميتة وغيرها على الاصح
وكذا لا ينجس ايضا مع النداوة التي لم تنتقل منها اجزاء بالملاقاة نعم ينجس الملاقي مع البلة في احدهما
على وجه تصل منه الى الآخر وحكم المتنجس بها ولو بوسائط حكمها في التنجيس على الاصح وينجس ملاقيها
على الوجه المزبور وكل جسم لاقى شيئا منها سواء كان جامدا او مائعا عدا النابع والكر وماء الغيث
ولسرى النجاسة في المائع الى غير العالي المتصل بالملاقي واذا كان سائلا كما قدمنا سابقا بخلاف
الجامد فان النجاسة تختص بالملاقي وان كان نديا الا ان النجاسة فيه لا تسري من الجزء الذي لاقاها
الى الجزء الآخر وان كان متصلا به الا انه قبل ان ينجس بخلاف ما يتصل به بعد النجاسة فانه ينجس مع
الرطوبة بل الظاهر ذلك ايضا في الاجساد ذات البلة المتخللة في اجزائها المتصلة بعضها مع
بعض كالبطيخ والخيار ونحوهما فان الاصح عدم السراية في ذلك ايضا وكذا اليد ونحوها اذا كانت
عليها بلل من عرق او غيره متصل بعضه مع بعض على وجه لا تنتقل اجزاؤه من مكان الى آخر فان الاظهر
عدم السراية فيه ايضا بل الاقوى عدمها في كل ما لم يعلم ميعانه على وجه لسرى النجاسة فيه فالمشكوك
فيه لا يحكم بالسراية فيه انه ثم لا يحكم بنجاسة الشيء الا باليقين او باخبار ذي اليد او شهادة عدلين او
عدل واحد على الاقوى ولا تثبت بالظن حتى في المجمع من غسالة الحمام ولا بالشك الا فيما عرفته

في الفرق بين الصورتين وغيرهما [illegible]

لا يترك الاحتياط في [illegible] الانسان مع اليبس

الاحتياط بالاجتناب في الاخير لا يترك ع

الاحوط في [illegible] قبل البرد والغسل وبعد البرد مع الغسل ع مد ظله

الملاقي ع

لا يخلو عن اشكال ع مد ظله

بل الاحوط [illegible]

بما یقاس الخارج قبل الاستبراء ولا فرق فیما ذکرناه بین الاشتباه فی الاصابة وبین الاشتباه فی النجاسة
والله اعلم **المبحث الثالث** فی احکامها مضافا الی ما تقدم فی اثناء المباحث السابقة وهی امور
منها انه یشترط فی صحة الصلوة وتوابعها طهارة ظاهر بشرة بدن المصلی وشعره وظفره وغیرها
مما هو من توابع جسده من النجاسات وما فی حکمها من متنجس بها وقلیلها ولو مثل رؤس الابر کثیرها
وکذا الطهارة لباسه حال الصلوة من غیر فرق بین الساتر منه وغیره عدا ما یستثنیه ان شاء الله وفی
الحاق الغطاء للمصلی ایما وما تحمله باللباس مطلقا او فیما اذا کان مستترا به اشکال احوطه ذلک و
الطواف واجبه ومندوبه کالصلوة بالنسبة الی الاشتراط المزبور ولا فرق بین العالم بالحکم التکلیفی و
الوضعی والجاهل بهما فی ذلک فمن تعمد وصلی بطلت صلوته ووجب اعادتها من غیر فرق بین بقاء
الوقت وخروجه بل الاصح ان الناسی الذی لم یذکر حتی فرغ او فی الاثناء کذلک نعم لا یعید الجاهل
بالنجاسة ولو کانت من غیر ماکول اللحم علی الاصح حتی اذا فرغ فی الوقت فضلا عن خارجه وان کان
هو الاحوط خصوصا اذا کانت من غیر ماکول اللحم بل لا یعید اذا علم بها فی اثناء الصلوة وامکنه
ازالتها بنزع او غیره علی وجه لا ینافی الصلوة والتستر بقاء اما اذا لم یمکنه ذلک الا بالاستیناف استانفها
اذا کان الوقت واسعا والا سقط اعتبارها وصلی بها فان لم تکن فی ساتر مثلا یمکن نزعه فانه ینزع
ویصلی عاریا وکذلک الکلام فیما لو عرضت له النجاسة فی الاثناء او لم یعلم بسبقها ولو انحصر ساتره
فی احد ثوبین مثلا فاشتبه طاهرهما بنجسهما کرر الصلوة فیهما مع سعة الوقت لذلک اما مع ضیقه
علی وجه لا یتمکن الا من فعل صلوة واحدة صلاها عاریا کما اذا لم یمکن الا النجس فانه یصلی عاریا علی
الاصح اذا امکنه نزعه وان لم یمکنه لبرد او غیره صلی فیه ولا اعادة علیه بعد ذلک **ومنها**
طهارة ما یراد اکله وشربه وطهارة الاوانی اذا ارید وضع ما اشترط طهارته فیهما من الماکول و
المشروب مع تعدی النجاسة الیهما وماء الغسل والوضوء ونحو ذلک مما عرفت اشتراط الطهارة
ومنها طهارة محل السجود دون غیره من مکان المصلی الا مع تعدی النجاسة الی الثوب والبدن
والاقوی الاکتفاء بطهارة ما یحصل به مسمی الجبهة حینئذ وان اشترک مع النجس فی السجود

لا یخلو عن اشکال والاحوط الاتمام والاعادة م مد ظله

الاحوط الاعادة

فیه اشکال فاللازم مع عدم سعة الوقت لرکعة الاتمام والقضاء ولا استیناف نعها مطلقا

والاولی ان یحتاط باعادتها مستترا بالنجس

صلی فی سعة الوقت عاریا وفی ثوب النجس ومع الضیق عن خمس رکعات صلی عاریا وقضاها بعد الوقت بثوب تام احتیاطا لازما م مد ظله

علی الاقوی والاحوط طهارة الجمیع والمحصور کالنجس بخلاف غیر المحصور والاحوط الالحاق مع الجهل
والنسیان هنا بل والقضاء بل لعله الاقوی ولو لم یجد الا النجس سجد علیه فی الاقوی **ومنها**
طهارة المساجد وما فی حکمها من المشاهد المشرفة والضرائح المعظمة بل کل ما علم من الشرع وجوب
تعظیمه علی وجه ینافیه التنجیس من التربة الحسینیة والمصحف الکریم وغیرهما مما اتخذ علی جهة
التعظیم بل الظاهر عدم الفرق فی ذلک بین النجاسة المتعدیة وغیرها بعد فرض اشتراکهما فی انها محرمة
کوضع العذرات المیتات والخمر ونحوها فی المسجد مثلا نعم قد یقوی التفصیل فی غیر ذلک بین المتعدی
وغیره مع ان الاحوط اجتناب الجمیع وفرش المسجد وفضائه کارض المسجد فیما عرفت نعم لا یتصور التلویث
للفضاء **ومنها** انه لا یجوز الانتفاع باعیان النجاسات وما فی حکمها من المتنجس الذی لا یقبل
التطهیر من غیر فرق بین المیتة وغیرها الا الدهن النجس للاستصباح به وینبغی ان یکون تحت السماء
وما جرت السیرة القطعیة به من التسمید ببعض الاعیان النجسة ونحوه **المبحث الرابع** فیما یعفی
عنه منها فی الصلوة وهو امور **الاول** العفو عن دم الجروح والقروح فی البدن واللباس حتی
تبرء من غیر فرق بین مشقة الازالة وامکان تبدیل الثوب وعدمهما بل الظاهر العفو مع التعدی
الی غیر محله لکن لا ینبغی ذلک بل لا یبعد تبعیة العرق ونحوه مما یصل الیه کما ذکر عنه فی خصوص بعض
الازمنة والاحوال والاحوط فی دم البواسیر الغسل وان کان الاقوی انه من القروح والجروح ولا
فرق بین کونها فی الظاهر والباطن اذا سال منها الی الظاهر لکن الاحتیاط لا ینبغی ترکه **الثانی**
الدم فی البدن او اللباس اذا کان سعته اقل من سعة الدرهم البغلی ولم یکن من الدماء الثلاثة الحیض و
الاستحاضة والنفاس اما اذا کان درهما فما فوق او کان من الدماء الثلاثة فلا یعفی عنه ولا مدخلیة
للوزن والثخانة علی الاقوی والمراد بالبغلی الوافی الذی هو اوسع من الدرهم المعروف قطعا بل قیل انه
اوسع من الدینار وانه یقرب من سعة اخمص الراحة وهو قوی لکن الاحوط اجتناب ما زاد علی الدرهم المعروف
ولا فرق فی الدم المعفو عنه بین ان یکون دم ماکول اللحم وغیره بل لا فرق بین ان یکون من ظاهر البدن وغیره حتی
المتنجس علی الاصح وان کان الاحوط اجتنابه ویقوی لحوق ما تنجس به فی العفو اذا کان اقل من الدرهم لکن الاحوط

اجتنابه ايضاً ولو تفشى الدم من احد جانبي الثوب الى الآخر فهو دم واحد من غير فرق بين الصفيق والرقيق ولو كان الدم متفرقاً في الثياب والبدن لوحظ التقدير على فرض اجتماعه فيدور العفو مداره على الاصح ولو اشتبه الدم بين المعفو عنه وغيره حكم بالعفو عنه حتى يعلم انه من الثلثة ولو بان بعد ذلك انه منها فهو من الجاهل بالنجاسة في حد ذاته كما لو زعم انه دون الدرهم فبان انه كان ازيد الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه ولو لم يعلم كونه دون الدرهم او ازيد ولم يمكن اختباره او انه تركه عمداً فوجهان احوطهما الاعادة والله اعلم **الثالث** يعفى عن حمل المتنجس في الصلوة وان كان مما يتم به الصلوة بل والنجس غير الميتة اما هي فاشكال احوطه الاجتناب واقواه العدم ويلحق بالمحمول الدم النجس اذا ادخل تحت جلده والخيط النجس اذا خاط به جلده والخمر الذي شربه والميتة التي اكلها ونحو ذلك مما صار من البواطن والتوابع له وان تمكن من ازالته الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه **الرابع** العفو عن كل ما لا يتم به الصلوة منفرداً من اللباس كالخف والجورب ونحوهما اذا كان متنجساً ولو بنجاسة من غير مأكول اللحم نعم لو كان اللباس المزبور متخذاً من النجس كجزء ميتة او شعر كلب وخنزير او كافر فالاقوى المنع **الخامس** العفو عن البول في ثوب المربية للمولود اماً كانت او غيرها ذكراً كان او انثى او خنثى متحداً او متعدداً اذا غسلته في اليوم والليلة مرة ولم يكن عندها غيره وان كانت متمكنة من الشراء والاستيجار والعارية ولا يتعدى من البول الى غيره ولا من الثوب الى البدن ولا من المربية الى المربي ولا من ذات الثوب الى ذات الثياب المتعددة مع عدم الحاجة الى لبسهن جميعاً والا كانت كذات الثوب الواحد ويقوى الاجتزاء بالصب اذا كان المربي صبياً لم يتغذ بالطعام وان كان الاحوط المحافظة على الغسل في المقام وان قلنا بالاكتفاء بالصب في غيره والاقوى عدم اعتبار وقت خاص في الغسل المزبور وان كان جعله بعد دخول الوقت اولى بل الاولى جعله في آخر النهار امام صلوة الظهر ليقع الاربع به والاقوى سريان العفو الى غير الفرائض من القضاء عن النفس او الغير والنوافل ونحوهما كما ان الاقوى العفو عما يتعدى من ثوبها الى بدنها من عرقها وبعض الرطوبات الا انه ينبغي تحري غسل البدن في كل يوم مرة كالثوب ولا يلحق بها في الحكم المزبور الخصي المتواتر بوله فضلاً عن غيره والله العالم المبحث

(١) الاحوط الاجتناب بل لا يخلو عن قوة ض ره

(٢) الاحوط اجتناب محمول النجس خصوصاً الميتة وخرقة المستحاضة ض ره

(٣) الاحوط الاجتناب عنه ض ره

(٤) الاحوط فيما عدا العفو مطلقاً

(٥) الاحوط اعتبار المشقة ض ره

الخامس في المطهرات وكيفية التطهير وما يطهر بها **اولها** الماء وهو مطهر لكل متنجس يمكن تخلل الماء في اجزائه الا المضاف لكنه لا يطهر الا بخروجه عن الاضافة الى الاطلاق فيطهر حينئذ به على حسب ما تقدم في تطهير المطلق بل قد يطهر بالماء بعض النجاسات كميتة الانسان فانه يطهر بتمام الغسل بل قد عرفت فيما تقدم انه يطهر بنفسه ايضاً اذا تنجس وان كان يعتبر في مطهريته حينئذ كونه مما لا ينفعل كالكر ونحوه بخلاف غيره من المتنجسات فانما تطهر بعد زوال العين بالقليل والكثير والاقوى عدم اعتبار العصر والورود والعدد في التطهير بالثاني من غير فرق بين الجاري منه وغيره وان كان الاحوط العصر والعدد فيما يعتبران فيه خصوصاً في الكثير الراكد وخصوصاً في الولوغ اما التطهير بالقليل فيعتبر فيه انفصال ماء الغسل عنه ايضاً في الجملة فلا يجزي صب الماء عليه على وجه لا ينفصل منه شيء الا انه لا يجب انفصال الجميع بحيث لم يبق منه شيء ولا كونه بالعصر بل قد يحصل باكتناز الماء عليه وتواتره فلا يجزي وضع المتنجس فيه نعم لو ورد الماء عليه اولاً لم يقدح ادارته بعد ذلك على اجزاء المغسول و الاحوط العصر بل تعدده في متعدد الغسل فيتبع كل غسلة بعصرة وان كان الاقوى عدمه من اصله بعد فرض زوال عين النجاسة بالماء او بغيره بالعصر والتغمير والتثقيل او الجفاف او غيرها فانه لم يبق الا الغسل للتطهير فيكفي فيه حينئذ مسماه والفصل المزبور نعم الاصح اعتبار تعدد الغسل مرتين في المتنجس ببول غير الصبي الا المخرج لكنه قد عرفت في باب الاستنجاء الاجتزاء في تطهيره مع عدم تعديه المعتاد بالغسل مرة ولا فرق في اعتبار العدد المزبور بين بول الانسان وغيره مما لا يؤكل لحمه بين الوارد وغيره وبين البدن والثوب وغيرهما حتى الانية على الاصح وان كان الاحوط التثليث في الاخير ولا يعتبر فيهما كونهما غير غسلة الازالة وان كان هو الاحوط بل يكفيان في التطهير وان حصلت الازالة باحدهما او بهما بل لا بد فيهما من الورود الذي يعتبر في التطهير بالقليل كما انه لا بد فيهما من التعدد حساً فلا يجزي اتصال جريان الماء زمانهما على الاقوى اما المتنجس بغير البول ولم يكن آنية فالاقوى الاجتزاء فيه بالمرة وان حصلت بها الازالة ايضاً ما لم يتغير الماء قبل تحقق الغسل به الا اذا سلبه اخرى كما اومأنا اليه سابقاً في الماء المستعمل والاحوط التعدد مطلقاً واما الانية فان تنجست بولوغ

(١) الاقوى اعتبار العصر ض ره

(٢) لا يترك الاحتياط بالتعدد ض ره

(٣) نفصال الغسالة باكتناز الماء لا ينفع لانفصال الماء الوارد على الغسالة بها ولو في المحل ض ره

(٤) هذا هو الاقوى ض ره

(٥) ان كانت الازالة بالغسل بالماء دون غيرها من الازالة بالمسح او الجفاف او نحوهما ض ره

(٦) قد تقدم ان الاقوى فيه ايضاً التعدد ض ره

(٧) وهو الاقوى ض ره

(٨) لا يكفي حصول الازالة بهما ض ره

(٩) لو تغير بها بعد تحقق الغسل به ايضاً لم يعتد بتلك الغسلة بل لا بد من غسلتين بعده ض ره

الكلاب ... سات ثلاثاً او لطعن بالتراب بل لا يبعد ذلك في مطلق المباشرة بالفم كاللطع ونحوه والشرب بلا
ولوغ لقطع لسانه ونحوه بل القول به في مطلق المباشرة ولو بباقي اعضائه لا يخلو من قوة مع موافقته
للاحتياط وان كان الاقوى خلافه نعم لا يجري الحكم المزبور الى مباشرة الماء به من غير ولوغ فضلاً عن
وساير رطوباته مع ان الاحتياط يقتضيه ايضاً كما انه يقتضي تعدية الحكم الى غير الاناء بل لعله الاقوى
مع صدق اسم الولوغ بل الاحتياط يقتضي تعدية الحكم ايضاً الى الاناء المتنجس بماء اناء الولوغ بل
وجه قوي الا ان الاقوى خلافه ولا فرق بين اتحاد الولوغ وتعدده واتحاد الكلب وتعدده في الاجزاء كما
عرفت بل لو تنجس الاناء بغير ذلك مما يجب له الغسل مرة او مرتين اكتفي بالغسل المزبور عنه ولا بد
من تقديم غسلة التراب فلو جعلها اخراً او وسطاً لم يجزه على الاصح ولا يقوم غير التراب مقامه ولو
عند الاضطرار والاولى في الغسل بالتراب وضع ماء عليه لكن على وجه لا يخرج عن اسم التراب و
مسحه بالتراب الخالص اولا ثم غسله بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج عن اسم التراب ثم بوضع ماء عليه
بحيث لا يخرج التراب عن اسم الاطلاق ويمكن فعل ذلك لجميعه بتراب واحد ويعتبر في التراب الطهارة
على الاصح ولو كانت الانية مما يتعذر تعفيرها بالتراب لضيق راس او غيره ففي بقائها على النجاسة
او سقوطه وجهان ولعل الاقوى تعفيرها بما يمكن من ادخال التراب فيها وتحريكه ولو فرض التعذر
اصلاً لم يبعد البقاء على النجاسة ح ولا يسقط التعفير بالغسل بالماء الكثير بل الاحوط ان لم يكن
اقوى عدم سقوطه في الجاري ايضاً وانه لا يلحق غير الكلب به في الحكم المزبور حتى الناصب الذي هو
شر منه نعم ينبغي غسل الاناء سبعاً لشرب الخنزير بل ولموت الفارة والجرذ فيه او شرب النبيذ او الخمر
او المسكر فيه او مباشرة الكلب له ولكن الاقوى عدم الوجوب مط حتى الخنزير وان كان الاحتياط
فيه شديداً وانما يغسل الاناء منها كما يغسل من غيرها من النجاسات عدا البول مرة وان كان بالقليل
حصلت الازالة للنجاسة بها او قبلها وان كان الاحوط فعلها بعد الازالة والاحوط التثليث
بل الاحتياط شديد اذا كان الغسل بالماء القليل ودونه الراكد الكثير ودونهما الجاري ولا ريب
في شدة استحباب الاستظهار في زوال النجاسة بالدلك ونحوه لما لا يعصر خصوصاً بالنسبة

لا يترك. مح مد ظله — ولا يترك. مح مد ظله — بل لا يخلو عن قوة. ص ره — الاحوط استعمال التراب اولاً وبعده الغسلة الاولى بالماء. ع — هذا الاحتياط حسن لا يترك. مح مد ظله — فيه نظر. مح مد ظله — بل لا يترك. مح مد ظله — كونه كالتعدد واضح لا يخلو عن قوة. ص ره — كونه بعد الازالة لا يترك. مح — بل لا يخلو عن قوة والاحوط التعفير قبل السبع. ص ره — هذا لا يخلو عن قوة. ص ره

الى بعض النجاسات المتنجسة لكن لا يجب شيء منها في التطهير على الاصح كما ان الاقوى طهارة
آلة الدلك معه تبعاً مع فرض حصول الغسل بالماء لها ويكفي الصب لبول الصبي الذي لم يتغذ
بالطعام في مدة الرضاع في التطهير منه من غير حاجة الى عصر وذلك لعصر ونحوه بل الظاهر
عدم اعتبار التعدد فيه وان كان هو الاحوط بل قد يقال بعدم اعتبار انفصال ماء الغسل منه بل يكفي
صب الماء عليه على وجه يستولي على محال البول من غير فرق بين ان يرسب فيه ماء الغسالة وغيره ولكنه
لا يخلو عن اشكال فالاحتياط لا ينبغي تركه نعم ينبغي الاقتصار فيه على غير المتغذي بلبن خنزيرة
او كافرة وعلى غير الممتزج معه نجاسة اخرى وان قلت نعم قد يقوى انتهاء حكمه الى ما تنجس به ايضاً
بل لا يبعد ذلك في كل متنجس بنجاسة فان الظاهر اعطاؤه حكمها الا الولوغ مع انك قد عرفت الحال
فيه ولو كان المتنجس مما يرسب فيه الماء وقد تنجس بنجاسة نفذت في اعماقه بحيث لا يمكن وصول الماء
اليها باقياً على اطلاقه مع بقاء المتنجس على حاله او كان مائعاً كالدهن النجس والذهب المائع
والعجين بالماء النجس ونحوهما لم يطهر بالكثير فضلاً عن القليل نعم لو فرض حصول جموده بعد ذلك
بحيث يمكن غسل الظاهر منه خاصة طهر ظاهره بهما كما انه لو خبز العجين مثلاً وجفف على وجه
ينفذ فيه الماء طهر ايضاً بهما وتطهير الثوب المصبوغ بنجس او متنجس كتطهير غيره من المتنجس بغير
المصبوغ يحصل بزوال ما عليه من النجاسة مع الغسل بالماء قليلاً كان او كثيراً نعم يعتبر عدم العلم
بخروج ما يطهر به من الماء عن الاطلاق قبل تحقق الغسل به لو كان الغسل في ظله ونحوها اما اذا
علم انفصاله متغيراً بعصر ونحوه فلا ريب في بقاء الجزء المقارن صدق غسله لانفصالها متغيراً على
النجاسة بل الاقوى ذلك ايضاً في غيره من الاجزاء التي لم يعلم سبق غسلها على التغير الحاصل
بتحلل اجزاء المغسول نعم الظاهر طهارة الاجزاء الصغار المحسوبة من الالوان تبعاً للمغسول وان انفصل
بعضها في ماء الغسل كما ان بعض الاجزاء الدهنية على اليد والاناء واللحم لا تمنع من التطهير
بل تتبع هي المغسول في الطهارة وتحصل طهارة لب الرقي والبطيخ والخيار وغيرهما بالكثير قطعاً
بل وبالقليل على الاقوى اذا افيض عليها على وجه ينفصل معه بعض تلك الاجزاء ونسبها للاناء

بل الاقوى ضرره — فيه نظر. ص ره

ولا يقدح تخلف بعضها ولا بعض ماء الغسل كما لا يقدح في الحشو ونحوه وكذلك الكلام في الصابون المتنجس والحبوبات والفواكه المطبوخة والجبن واللحم والقرطاس والطين ونحوها مما يرسب فيها الماء ولا يعصر اذا تنجست بنجاسة لم ينفذ في اعماقها اما اذا كان كذلك فلا ريب في طهارتها بالكثير مع فرض كونها مما ينفذ فيها الماء كتخفيف ونحوه على وجه يستوعب باطنها المتنجس وان لم ينفصل عنه بل يقوى ذلك ايضا لو حصل بالقليل على الوجه المزبور وان كان الاحوط خلافه ومن ذلك العجين النجس اذا خبز وجفف حتى صار كما ذكرنا والطين النجس اذا شوي وغير ذلك اما اذا لم يكن بالحال المزبور لم يطهر منها الا ما يصل اليه الماء من اجزائها من غير فرق فيه ايضا بين القليل والكثير على الاقوى وان كان الاحتياط السابق لا ينبغي تركه وتطهير الاواني الصغيرة والكبيرة ضيقة الرأس وواسعته بالكثير واضح بان توضع فيه مثلا حتى يستوعب عليها الماء اما بالقليل فبايراد الماء عليها وادارته فيها على وجه يستوعب جميع اجزائها بالاجزاء التي يتحقق بها الغسل ثم يراق منها والاحوط الفورية في ابتداء الادارة بعد الايراد واتباع الافراغ الادارة وان كان الاقوى خلافه في ذلك كله خصوصا في الاواني الكبار والمثبتة والحياض ونحوها فانه لا ادارة للماء في تطهيرها بل تستوعب باجزاء الماء عليها ثم يخرج حينئذ ماء الغسالة المجتمع في وسطها مثلا بنزح ونحوه من غير اعتبار للفورية المزبورة بل الاقوى عدم اعتبار تطهير آلة النزح اذا اريد عوده ثانيه ولا يد النازح كما انه لا باس بما ينقاط حال النزح وان كان الاحوط ذلك كله والله اعلم **ثانيها** الارض فانها تطهر مضافا الى محل الاستنجاء فايما تستها من القدم وما يوقى بها كالنعل والخف والحذاء ونحوها بالمشي عليها او بالمسح بها او بغير ذلك مما يزول معه عين النجاسة ولو فرض زوالها قبل ذلك كفى في التطهير مجرد المماسة ولا فرق في الارض بين التراب والحجر وغيرهما مما يسمى ارضا في الحكم المزبور هنا نعم الاقوى اشتراط طهارتها والجفاف بمعنى ان لا تكون رطوبة تتعدى الى القدم مثلا فلا باس بالندية التي لم تكن كذلك والاقوى الحاق ظاهر القدم اذا كان المشي عليه وكذا ما يوقى به بل قد يقوى الحاق الركبتين واليدين اذا كان المشي عليهما وكذا ما يوقيان به بل الحق ايضا نعل الدابة

ونحوه

ونحو بل وكذا اسفل خشبة الاقطع الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه اما كعب عصا الاعمى وعكاز الرمح ونحوهما فالاحوط والاقوى عدم الحاقها نعم لا يبعد الحاق حواشي القدم القريبة من اسفله التي هي من الطا بالقدم في التطهير بالارض والواجب ازالة العين اما الاثر الذي هو بمعنى الاجزاء الصغار فالاقوى عدم وجوب ازالتها كالاستنجاء وان كان هو الاحوط بل لا يبعد طهارة الاجزاء الارضية النجسة الباقية في اسفل القدم والنعل بعد المسح والمشي والله اعلم **ثالثها** الشمس فانها تطهر الارض وكل ما لا ينقل من الابنية وما اتصل بها من الاخشاب والابواب والاعتاب والاوتاد والاشجار والنبات والثمار والخضروات وان حان قطفها وغير ذلك حتى الاواني المثبتة ونحوها والحصر والبواري مما ينقل من كل نجاسة بعد زوال عينها بالاشراق عليها على وجه تجففها بحيث يستند الى اشراقها فلا باس بمشاركة الغير من الريح او غيرها بعد فرض الاستناد الى اشراقها والاحوط اعتبار اليبس وكون الارض مثلا رطبة رطوبة تعلق باليد بل لعله الاقوى ولا اعتبار بما ييبس بحرارة الشمس بواسطة كالغيم او وسايط بل لا بد من اشراقها نفسها على المتنجس الا ان يكون باطن شيء واحد فاشرقت الشمس على ظاهره فانها تطهرهما معا ولا تطهر غيرها من المنقول اذا صار منقولا الا الارض على اشكال الاحوط ذلك ايضا بل هو الاقوى اذا كانت قد نقلت فعلا كالتربة الحسينية والاحجار المتخذة في الخواتيم ونحوها اما اذا كانت باقية فيها غير منقولة كالحصى في الاحجار ونحوها مما لم تستعمل كانت قابلة لها فالاقوى طهارتها بالاشراق والله اعلم **رابعها** الاستحالة الى جسم آخر محكوم بطهارته فتطهر النار ما احالته رمادا او دخانا او بخارا سواء كان نجسا او متنجسا على الاقوى وكذا المستحيل بخارا بغيرها وفي احالة النار خزفا او آجرا او جصا او نورة قولان اجودهما واحوطهما هو البقاء على النجاسة نعم يطهر الدم والنطفة المستحيل حيوانا طاهرا وكذا كل حيوان تكون من نجس او متنجس كدود العذرة والميتة وغيرهما والماء النجس اذا صار بولا لحيوان ماكول اللحم او عرقا او لعابا لحيوان طاهر العين او جزءا من الخضروات والحبوب والاشجار والثمار والغذاء النجس اذا صار لبنا او روثا لماكول اللحم او جزءا له او لطاهر العين وغير ذلك من انقلاب الكلب وغيره ملحا يطهر

الخمر باستحالته خلا بنفسه او بعلاج كطرح جسم فيه ونحوه سواء استهلك الجسم او صار خلا قبل صيرورة
الخمر او بعده او معه او لم يستهلك بل كان باقيا على حاله نعم لو وقعت قطرة خمر في خل لم تستهلك فيه
او استحالت نجس ظاهر على الاصح وكان نجسا كما انه لو تنجست الخمر بنجاسة خارجية بول ونحوه ثم انقلبت
خلا لم تطهر ايضا ولو تخلل بعض الخمر المجتمع لم يطهر الباقي قطعا بل الاقوى نجاسة المتخلل ايضا سواء كان
اعلاه او لا وكذا يطهر العصير المغلي بصيرورته خلا على حسب ما سمعته في الخمر **خامسها** ذهاب الثلثين
في العصير بالنار ويلحق بها الشمس ونحوها دون غيرها من الهواء وغيره على الاقوى والمدار على صدق ذهاب
الثلثين من غير فرق بين الوزن والكيل والمساحة وان كان الاحوط الاولين بل الاول ولا يطهر العصير
بغير ذلك والتخليل على الاصح ولو صار دبسا **سادسها** الانتقال على وجه يضاف الى
المنتقل اليه كانتقال دم ذي النفس الى غير ذي النفس وكذا غير الدم وغير الحيوان من النبات
ونحوه نعم لو علم عدم الاضافة المزبورة او لم يعلم لعدم استقراره في بطن الحيوان مثلا على وجه يسند
اليه كالدم الذي يمصه العلق بقي على النجاسة **سابعها** الاسلام فانه مطهر للكافر بجميع
اقسامه الا الرجل المرتد عن فطرة دون الامرأة بل والخنثى المشكل والممسوح نعم قد يقوى قبول
توبته باطنا بالنسبة اليه نفسه كما انه يقوى عدم جريان حكم الفطري على منكر بعض الضروريات
لسبق بعض الشبهات ممن هو داخل في اسم المسلمين كطوائف الجبرية والمفوضة والقتوية ولا يتبع الكافر
في الطهارة فما باشره سابقا حتى ثيابه على اشكال نعم يتبعه فضلاته المتصلة به من شعره وظفره وبقايا
ونخامته وقيحه ونحو ذلك بل الاقوى طهارة بدنه بالاسلام وان كان متنجسا سابقا بنجاسة لم تبق
بعينها **ثامنها** التبعية فان الكافر اذا اسلم يتبعه ولده في الطهارة ابا كان او جدا او اما كبيرة
الطفل المسبي للمسلم اذا لم يكن معه احد آبائه وتتبع حواشي البئر والة النزح كالحبل والدلو وغيرها
للبئر في الطهارة مطلقا ولو حال التغير واولى الحجر والعصير والاجسام المطروحة فيهما والعامل
المشاغل باذهاب الثلثين بل وثيابه يتبعهما في الطهارة وكذا الات تغسيل الميت من السدة والخرقة الموضوعة
عليه وثيابه التي غسل فيها ويد الغاسل وفي باقي بدنه وثيابه اشكال الاحوط العدم فيها الا بل المجرد

يتبعها

١ الاحوط مع بقاء العين الاجتناب والاولى الاجتناب عن المتخلل مطلقا ض ره

٢ فيه تامل ميرزا

٣ الاحوط الاجتناب عن الخنثى والممسوح ض ره مج

٤ الحكم لا يخلو عن اشكال ض ره مج

٥ الاقوى في صورة التقصير عدم جريان حكم التبعية ض ره

٦ الاحوط والاولى عدم طرح الاجسام في العصير قبل ذهاب الثلثين نعم لا باس بالاجسام الصغيرة لتنقيته ض ره

٧ مسئلة ما يتعلق بالغسل غير يد الغاسل محتاجة الى التامل والنظر شيخ مرتضى ره

يتبعها في الطهارة بالاستبراء وغير ذلك مما قامت عليه السيرة القطعية **تاسعها** زوال عين
النجاسة بالنسبة الى الصامت من الحيوان وبواطن الانسان **عاشرها** الغيبة فانها مطهرة
للانسان وثيابه وفرشه واوانيه وغيرها من توابعه مع علمه بالنجاسة واحتمال التطهير من غير فرق
بين المتسامح في دينه وعدمه بل لا يترك الاكتفاء معها باحتمال الطهارة وان لم يكن عالما بالنجاسة
او غير مكلف بازالتها كصبي ونحوه او لتقليده من لا يرى النجاسة ولو لكونه من العامة الذين مذهبهم ذلك
ولا يلحق بالغيبة الظلمة والعمى وحبس البصر كما انه لا عبرة بغيبة الشخص عن ثيابه واوانيه ما لم تكن من
توابع شخص اخر **حادي عشرها** استبراء الجلال من الحيوان المحلل بما يخرجه عن اسم الجلال
فانه مطهر لبوله وخرئه هنا وقد تقدم لك سابقا طهارة محل النجو بالحجر وبالخرق ونحوهما وطهارة
الدم المتخلف في الذبيحة وفي المغسول بناء على نجاسة الغسالة ونحو ذلك اما غيرها فلا يفيد طهارة
على الاصح كمسح الجسم الصيقل والغسل بالمضاف وازالة الدم بالبصاق والغليان بالمرق ومزج الدهن
النجس بالكر وخبز العجين النجس وتيمم الميت بالنسبة الى نجاسته بل والدبغ للجلد النجس نعم يستحب اجتناب
جلد المذكى من غير ماكول اللحم حتى يدبغ بالعفص ونحوه من الاشياء الطاهرة بعد ذكاته وليس هو شرطا
على الاصح اما الماكول فلا اشكال في استعمال جلده بعد التذكية دبغ او لم يدبغ ولا فرق فيما ذكرنا
بين الاواني المتخذة من الجلود وغيرها ولا بين استعمالها في الجامد والمائع ويحكم بتذكية الجلود ونحوها
في ايدي المسلمين واسواقهم وان كانوا ممن يرى الطهارة بالدبغ وقد عرفت فيما مضى انه لا يجب التطهير
باصابة النجاسة مع عدم التعدي نعم يستحب نضح ما اصابه الكلب ولو السلوقي منه والخنزير بل والكافر
وما اصابه عرق الجنب والسفرة من مقعدة ذي الجرح فيها وبول الشاة والابل وما شك في اصابة بول
الدواب والبغال والحمير اما مع العلم فيستحب الغسل وما اصابته الفارة الرطبة التي لم ير اثرها واما
غسله استحبابا والمشكوك في اصابة البول او الدم او المني ومظنونها ونضح البيع والكنائس و
مسكن المجوس وثوبه اذا اراد الصلاة فيها وكذا يستحب المسح بالتراب او الحائط من مصافحة الكتابي
بل لا يبعد الحاق اخويه الكلب والخنزير دون الناصب فانه يستحب الغسل منه وليس شيء من ذلك

١ الاحوط اشتراط احتمال الطهارة في الحيوان ولو بعيدا ض ره

٢ الاحوط الاقوى اعتبار علمه بالنجاسة واشتراط يكون امارة على الطهارة بحسب حال نوع المسلم ض ره

٣ الاحوط مع زوال اسم الجلل استبراء الحيوان في المدة المنصوصة للحيوانات ض ره

ولا غيره واجبا على الاصح والمتنجس بعد ثبوت نجاسته لا يرفعها الا العلم بالطهارة او ما يقوم
مقامه كالبينة واخبار العدل وذى اليد والمراد به كل مستولٍ على العين بملك او اجارة او اعارة
او نحو ذلك بل لا يبعد الحاق المتحرى بل قد يقوى كون الظلمة وعمال الجور من ذوى الايدى على ما فى ايديهم
وان كان حراما بل ربما كانوا كذا نحوهم من الغاصبين كما انه يقوى كون مربية الولد ونحوها من ذوات
اليد عليه ايضا الا ان الاحوط الاقتصار على المالك والماذون منه وكذا الطاهر لا تثبت نجاسته
الا مع العلم او ما يقوم مقامه من البينة واخبار العدل واخبار صاحب اليد مع تعارض البينتين
او العدلين او واحد منهما مع صاحب اليد او تمام اليد مشتركة بين اثنين وتعارضا فالاقوى الحكم
بطهارته ما لم يعلم سبق النجاسة على حال التعارض

المبحث السادس

يحرم استعمال اوانى
الذهب والفضة فى الاكل والشرب والطهارة من الحدث والخبث وغيرها على الاصح ولا يحرم نفس
الماكول والمشروب كما لا يحرم النقل منها للتفريغ لكن ليس النقل منها للاكل او الطهارة مثلا
تفريغا وان قصد على الاحوط بل الاصح حرمة اقتنائها ايضا بل وتزيين المشاهد والمساجد وغيرها من
الاواني المشرفة المعظمة بها والانية الوعاء والمرجع فيها العرف والظاهر تحققه فى القليان و
راسها وراس الشطب ما يجعل موضعا له وقراب السيف والخنجر والسكين وبيت السهام وقاب الساعة
خصوصا الاعلى منها وظرف الغالية والكحل والعنبر والمعجون والبن والتنباك والترياك والمجامر و
نحوها من غير فرق بين الصغير والكبير فما كان منها على هيئة الاواني المتخذة من غيرهما ولو مثل
الكفكير والمصفاة والصينية التى هى بمنزلة السفرة وما لم يكن نعم ليست القنابل منها قطعا ولا محل
فص الخاتم ونحوه من المتصل كالمتصل له مثل المراة وشبهها فى اللون وحلى المراة فاكان منه وعاء وانية
حرام ايضا اذ لا فرق بينها وبين الرجل فى ذلك والظاهر عدم كونه بمحل المجوف خصوصا الصامت منه
من المحرم كما ان الظاهر عدم كون ضبة السيف منها من غير فرق بين ما كان منها فى طرفه او وسطه ولا
باس بما يصنع من الفضة بيتا للتعويذ من غير فرق بين حرز الجواد وغيره فى الاصح وفى التقدير الى
الذهب قوة الا ان الاحوط خلافه ولا باس باستعمالهما فى نقش كتب وسقف وجدران واوانى وسلاح

ونحوها وغير ذلك من التفضيض والتذهيب والتمويه ونحوها مما لا يكون من الاوانى ولا من لباس الذهب
المخصوص بالرجال كما لا باس باستعمال غيرهما من الجواهر المعدنية وغيرها وان كان اغلى منهما ثمنا نعم
يكره استعمال الاناء المفضض والاحوط عزل الفم عن موضع الفضة عند الاستعمال بل الوجوب
لا يخلو عن قوة والاحوط اجتناب الاناء الملبس جميعه او اكثره من المفضض على وجه يكون لكاسى نوع
اناء مستقلا كالمكسو من غير فرق بين تلبيس الظاهر والباطن لكن الاقوى خلافه مع تصويره اتحاده
معه ولا باس بكسوة البعض التى لم تصل الى الحد المزبور كما انه لا باس بالتمويه ولو لجميع الاناء ولا بالممتزج
الممتزج من احدهما وغيره اما الممتزج منهما خاصة فالاقوى والاحوط الاجتناب ولا يلحق باوانى الذهب
فى حرمة الاستعمال اوانى المشركين لان الاصح جواز استعمالها مع عدم العلم بالنجاسة كاوانى المسلمين
ولا اوانى الخمر بعد تطهيرها وان كانت خشبا او قرعا او خزفا غير مدهون نعم هو مكروه فيما التى
ينفذ فيها اجزاء الخمر بخلاف الصلب الذى لا ينفذ فيه والله اعلم

كتاب الصلوة

التى تنهى عن الفحشاء والمنكر وعمود الدين ان قبلت قبل ما سواها وان ردت رد ما سواها وفيه
مقاصد

المقصد الاول

فى المقدمات وهى ست

المقدمة الاولى

فى اعداد
الفرائض ومواقيت اليومية منها ونوافلها وجملة من احكامها وفيها مباحث

المبحث الاول

الصلوة واجبة ومندوبة والواجبة الان خمسة اليومية وتدخل فيها الجمعة والايات والطواف
الواجب وما التزم بنذر او اجارة او غيرهما وصلوة الاموات واليومية خمس فرائض صبح ركعتان
ومغرب ثلث وظهر وعصر وعشاء كل منها اربع ركعات للحاضر الامن وللمسافر والخائف ركعتان كما
ان من صلى الجمعة ركعتين اجزئته عن الظهر والوسطى منها التى امرنا بالمحافظة عليها الظهر على الاصح واما
المندوبة فهى اكثر من ان تحصى منها الرواتب اليومية التى هى فى غير يوم الجمعة اربع وثلثون ركعة ثمان
قبل الظهر وثمان قبل العصر واربع بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد العشاء تعدان بركعة تسمى

بالوتيرة وركعتا الفجر واحدى عشر صلوة الليل ثمان ركعات ثم ركعتا الشفع ثم ركعة الوتر ومع الشفع افضل صلوة الليل ولكن ركعتا الفجر افضل منهما ويجوز الاقتصار على الشفع والوتر منهما بل على الوتر خاصة ولها آداب كثيرة مذكورة في محالها وعلى كل حال فقد ظهر لك ان النوافل مع الفرائض للحاضر احدى وخمسون ركعة وتسقط عن المسافر نافلة الظهر وثمانية العصر والوتيرة على الاقوى واما يوم الجمعة فيزاد على الستة عشر اربع ركعات ويأتي التعرض لغيرها انشاء الله تعالى ٦ الاقوى ثبوت الغفيلة وهي ركعتان بين العشائين يستحب قراءة وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن ان لن نقدر عليه فنادى في الظلمات ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين بعد الحمد في اوليهما وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين بعد الحمد في ثانيتهما ٧ والوصية وهي ركعتان بينهما ايضا يقرء في اوليهما اذا زلزلت الارض زلزالها ثلاثة عشر مرة بعد الحمد وفي الثانية التوحيد خمس عشرة مرة بعد الحمد ايضا لكن مع ان الاحتياط يقتضي عدم فعلهما ليستا من الرواتب التي هي عند الاولياء كالنوافل

المبحث الثاني في مواقيتها يدخل وقت الظهر بزوال الشمس فاذا مضى منها مقدار ادائها اشترك معها العصر الى ان يبقى من المغرب مقدار ادائه فيختص هو به ايضا ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى منه مقدار ادائه اشترك معه العشاء الى ان يبقى من انتصاف الليل مقدار اربع ركعات فيختص هو به ايضا فيخرج ح وقت المختار واما المضطر لنوم او نسيان او حيض او غيرها من احوال الاضطرار فالاظهر بقاء الوقت له الى طلوع الفجر وانه يختص العشاء من آخره بالاربع ايضا بخلاف المغرب من اوله على الاقوى والاولى عدم التعرض في النية للاداء والقضاء بل الاولى للاحتياط في العامد ايضا وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق الذي كلما زدته نظرا اصدقك بزيادة حسنه المستطير في الافق اي المعترض المنتشر فيه كالقبطية البيضاء وكنهر سوراء لا الكاذب المستطيل في السماء المنتصب فيها الذي يشابه ذنب السرحان على سواد يتراءى من خلاله واسفله ولا يزال يضعف حتى يمحي اثره

ويمتد وقته الى طلوع الشمس في افق ذلك المصلي والمراد بالاختصاص عدم صحة خصوص الشريكة فيه مع عدم اداء صاحبة الوقت مطلقا من غير فرق بين السهو وعدمه في القضاء وعدمه اما صلوة غير الشريكة فيه قضاء مثلا او صلوة الشريكة فيه اداء بعد فرض اداء صاحبته بوجه صحيح فالظاهر الصحة كما يصح مزاحمة الشريكة للاخرى اذا فرض بقاء ركعة من الوقت فيصلي ح وان وقع جملة منها في وقت الاختصاص فلو بقي من الغروب خمس ركعات ومن نصف الليل صلى الظهرين والعشائين ولا يصلي المغرب لو لم يبق الا مقدار اربع ركعات ويعلم الزوال بزيادة ظل الشاخص المنصوب معتدلا في الارض المعتدلة بعد نقصانه او حدوثه بعده وبعد انعدامه والمغرب بذهاب الحمرة المشرقية على الاصح بل يقوى اعتبار ذهابها الى ان تتجاوز سمت الرأس بل الاحوط مراعاة ذهابها من تمام المشرق الذي هو ربع الفلك وليس لنصف الليل حد في الشرع معلوم ولكن يعرف بالنجوم وغيرها نعم منتهاها طلوع الفجر الصادق لا الشمس فالانتصاف ح يلاحظ اليه وابتداء الفضل في الظهر الزوال ومنتهاه بلوغ الظل الحادث مثل الشاخص ومنتهى فضيلة العصر المثلان والاحوط ابتداؤها من المثل لا من الزوال فيكون له ح وقتا اجزاء قبل المثل وبعد المثلين وان كان لا يبعد يقوى ان من الفضل فعلها اذا بلغ الظل اربعة اقدام اي اربعة اسباع الشاخص بمعنى القامة كما ان من الفضل فعل الظهر اذا بلغ الظل قدمين وعلى كل حال فيستحب التفريق بين الظهر والعصر بما يحصل به مسماه وفي الاكتفاء فيه بمجرد فعل النافلة وجه لكن الاقوى خلافه ووقت فضل المغرب من الغروب الى غيبة الشفق الذي هو الحمرة دون الصفرة ونحوها والعشاء من ذهاب الشفق الى الثلث فيكون له ح وقتا اجزاء قبل الشفق وبعد الثلث والصبح من طلوع الفجر الى ان يسفر ويتجلل بان تطلع الحمرة في المشرق لا المغرب والغلس بها افضل من غيره كما ان التعجيل في جميع اوقات الفضيلة افضل من غيره بل هو في وقت الاجزاء كذلك ووقت نافلة الزوال من حينه الى ان يبقى من الذراع الذي هو سبعا الشاخص مقدار الفريضة وكذلك نافلة العصر بالنسبة الى الذراعين فان بلغ الظل ذلك ولم يكن قد صلى شيئا منها فالاولى له البدائة بالفريضة وان كان قد تلبس بشيء منها ولو ركعة زاحم

فيه اشكال ضره

الاحوط عدم التعرض فيها للقضاء والاداء ضره

بها الفريضة واتمامها مخففة بالاقتصار على الحمد خاصة ونحو ذلك ويجوز الاقتصار على فعل بعضها كغيرها من النوافل ولا تقدم نافلة الزوال فضلاً عن نافلة العصر على الزوال الا في يوم الجمعة فانه يجوز تقديم العشرين عليه بل هو الافضل وينبغي له ح تفريقها ستا عند انبساط الشمس وستا عند ارتفاعها وستا قبل الزوال وركعتين عنده ووقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة الى ذهاب الشفق المغربي والظاهر جريان حكم المزاحمة فيها على حسب ما سمعته في سابقتها ويمتد وقت الوتيرة بامتداد وقت العشاء نعم ينبغي ملاحظة تعقبها له في الجملة كما انه ينبغي جعلها خاتمة نوافله فلو فرض ارادة فعل بعض الصلوات الموظفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة بعدها ووقت نافلة الصبح الفجر الاول ويمتد الى ان يبقى من طلوع الحمرة مقدار الفريضة ويجوز دسها في صلوة الليل قبل ذلك ولو عند النصف بل لا يبعد جواز تقديمها عليه مع صلوة الليل الا ان الافضل اعادتها لو صليت في الفجر الاول اذا نام بعدها وتجري فيها المزاحمة السابقة ووقت صلوة الليل من انتصاف الليل الى الفجر الصادق على الاصح والسحر افضل من غيره والظاهر انه اوسع من السدس الاخير بل لا يبعد كون الثلث الاخير كله سحرا نعم افضله القريب من الفجر ولا يجوز تقديمها على النصف الا للمسافر والشاب الذي يصعب عليه فعلها في الوقت بل يلحق بهم الشيخ وخائف البرد والاحتلام والنوم والمريض وغيرهم من ذوي الاعذار التي يصعب معها ادراكها في الوقت وينبغي لهم نية التعجيل لا الاداء وقضاؤها افضل من التقديم المزبور ولو انتبهوا في الوقت بعد التقديم المذكور فالاحوط عدم اعادتها بل هو الاقوى ولو طلع الفجر ولم يكن قد تلبس بشيء منها فالاولى له صلوة ركعتي الفجر ثم الفريضة وان كان قد طلع وقد صلى منها اربع ركعات اتمها مخففة بقراءة الحمد وحدها ولو كان قد ظهر له الضيق بعد ان زعم السعة ولم يكن قد اكمل الاربع فالاولى له اكمال ما في يده والاشتغال بالفريضة ونافلتها ولو ظن الضيق صلى فان احرز الاربع زاحم والا اخرها الا ما بعد الفريضة ويجوز له في الفرض المزبور صلوة ما اتسع له الوقت فاذا طلع الفجر اوتر واخر والامر في ذلك كله سهل عندنا لان الاقوى جواز التطوع مطلقا في وقت الفريضة ما لم تتضيق من غير فرق بين الفائتة والحاضرة وبين القضاء للنفل والغير وان كان الاحوط خلافه خصوصا في الحاضرة نعم لو اوجب

التطوع

(١) الاحوط ان لا يتم الا ما دخل فيها من الركعتين ض

(٣٢) لعل السدس اقرب مح مد ظله

(٢) بل لا يخلو عن بعد ض ره

(٣) الاحوط ان لا يفعل في وقت الحاضرة غير نافلتها ضع

التطوع عليه بسبب من الاسباب كالنذر ونحوه خلص من الاشكال عن اصله ولكن ينبغي الاطلاق في النذر وان كان قد وقع منه في وقت الفريضة اما لو قيده في وقتها فاشكال اقواه عدم الجواز بناء على الحرمة

المبحث الثالث في الاحكام اذا حصل للمكلف احد الاعذار المانعة من التكليف بالصلوة كالجنون والحيض والاغماء وقد مضى من الوقت مقدار فعل تمام صلوة المختار له بحسب حاله في ذلك الوقت من الحضر والسفر وغيرهما وجب عليه القضاء والا لم يجب عليه على الاصح من غير فرق بين التمكن من الاكثر وعدمه وبين التمكن من الطهارة خاصة دون باقي الشرائط وعدمه ولو ارتفع العذر وقد ادرك مقدار ركعة كذلك وجب ويكون مؤديا لا قاضيا ولا ملفقا والا لم يجب على الاقوى من غير فرق بين الفرائض ولا بين الطهارة وغيرها من الشرائط والمراد بالركعة في كل مقام علق الحكم عليها القيام المشتمل على القراءة والركوع والسجود كملا فتنتهي ح برفع الرأس من السجدة الاخيرة على الاصح ويعتبر العلم لغيره وعنده بالوقت في الدخول بالصلوة والاقوى الاكتفاء بالبينة بل وبخبر العدل لكن الاحوط خلافهما ولا يكفي الاذان وان كان من عدل عارف ولا غيره من الامارات نعم يكفي الظن من اعمى او من حصل له العذر بعمى او حبس او نحوهما وفي الغيم ونحوه مع ان الافضل والاحوط التأخير حتى يعلم ولو انكشف له الخطأ بان سبق الصلوة تماما على الوقت استأنف وان كان قد انكشف له الخطأ وقد دخل عليه الوقت لكن صح فيه الصلوة المتلبس بها وهو في اثنائها ولو التسليم لم يعد على الاقوى والشاك في الدخول بل والظان به كالعالم بالعدم في وجوب الاستيناف وامتناع التقديم ولو جهل بالحكم استأنف على كل حال وكذلك الناسي والظان بدخول الوقت مع عدم اعتبار ظنه اما لو كان قاطعا فكالمعتد بظنه في التفصيل السابق ولو دخل في الصلوة غافلا عن المراعاة ولم يتفطن الى الفراغ وقد صادف تمام فعله الوقت صحت صلوته على الاقوى والاحوط الاعادة وكذلك الجاهل بالحكم اذا كان بحيث تقع منه نية القربة ولو تفطن الغافل المزبور في الاثناء ولم يتبين له الوقت استأنف والاحوط له اتمام ما في يده ثم الاعادة ويجب الترتيب بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فمن تركه عمدا او جهلا بالحكم اعاد ما قدمه اما الساهي فلا يعيد اذا كان قد وقع في الوقت المشترك ولو ذكر في الاثناء عدل بنيته وان كان ما وقع منه في وقت الاختصاص

بنيته

(١) الاحوط القضاء مع كون ... ادراكها تماما للشرائط عند الزوال ... والعذر ... ضع

(٢) لو ادرك الطهارة دون ساير الشرائط بل الطهارة الترابية فلا ينبغي ترك الاحتياط ضره

(٣) الاكتفاء هنا بابرام الذكر في التشهد الاخير لا يخلو عن قوة ضع

(١٤) بل الاقوى عدم الاكتفاء بالعدل الواحد ضره

(ع) الاحوط عدم الاكتفاء بالعدل الواحد مح مد ظله

(ص) والاحوط الاعادة مح مد ظله

في وجه الا ان الاحوط ان لم يكن الاقوى الاعادة بعد الاتمام نعم يصح له العدول اذا لم يتجاوز محله بان يكون قد ركع في رابعة العشاء مثلا والمنسي المغرب لا العدول بعد الفراغ في متساوي العدد فضلا عن غيره وكذلك الحكم فيما يجب فيه الترتيب من الفوائت اما العدول من الحاضرة الى الفائتة فغير واجب نعم هو جائز بل مستحب والافضل له صلوة كل فريضة في اول وقت فضيلتها الا عصري الجمعة وعرفة فيعجلهما فيهما بعد الظهر وعشاء من افاض من عرفات فيؤخرها الى المزدلفة ولو الى ربع الليل بل ولو الى ثلثه ومن خشي الحر يؤخر الظهر الى المثل ليبرد بها ومن لم يكن له اقبال يؤخر الفرض الى حصوله لكن لا ينبغي ان يتخذ ذلك عادة ومن كان منتظر الجماعة يؤخرها الى حصولها اذا لم يفض ذلك الى الافراط في التاخير بحيث يكون مضيعا للصلوة والصائم الذي تتوق نفسه الى الافطار يؤخرها الى ما بعده وكذا من كان لاحد ينتظره والمستحاضة الكبرى تؤخر الظهر والمغرب اذا ارادت جمعهما مع العصر والعشاء بغسل واحد والمربية للصبي تؤخر الظهرين الى اخر الوقت لتجمعهما مع العشائين بغسل واحد للثوب وتؤخر ذوو الاعذار ولو لغيم ونحوه مع رجاء زوال العذر في اخر الوقت ومدافع الاخبثين بل كل ممنوع بنحو ذلك والمتنفل يؤخر الفرض للنافلة والمسافر المستوفز ومن كان عليه قضاء يؤخر الى حصول الضيق ولا يجب التاخير في شيء من ذلك على الاصح ويكره الشروع في النوافل المبتدأة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند قيامها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر دون ذوات الاسباب كالزيارة والطواف والحاجة ونحوها ودون اتمام المبتدأة ولو كان متلبسا بها ودخل وقت الكراهة والله اعلم

المقدمة الثانية في القبلة وفيها مباحث المبحث الاول في ماهيتها وكيفية

استقبالها وهي المكان الواقع فيه البيت شرفه الله تعالى الممتد من تخوم الارض الى عنان السماء للناس كافة القريب والبعيد لا نفس البنية ولا هو لخصوص من كان في المسجد والمسجد لمن كان في الحرم والحرم لمن خرج عنه ولا يدخل فيه شيء من حجر اسمعيل وان دخل في الطواف والمدار على صدق استقباله فلا يقدح خروج بعض ما لا ينافي ذلك من البدن وان كان الاحوط الاستقبال بجميع اجزاء مقاديم البدن من القدم وغيره ولا فرق في الصدق المزبور بين القريب والمشاهد له وغيره ولا

في نفي الوجوب تامل فلا ينبغي ترك الاحتياط منه

وجوب التاخير على ذوي الاعذار مع رجاء زوال العذر لا يخلو عن قوة منه

يعتبر في تحققه للبعيد اتصال الخطوط موقوفه بها فان الاجرام البعيدة كلما ازدادت بعدا ازدادت محاذاة كما يعلم ذلك بالانجم ونحوها بل المدار على صدقه عليه مع ملاحظة البعد فلا يقدح زيادة العرض كالصف المستطيل ونحوه في صدقه للبعيد حقيقة نعم لما كان المستقبل بالفتح غير مشاهد للبعيد مثلا انحصر معرفة استقباله فيما يدل عليه من محراب صلى فيه المعصوم ونحوه مما يفيد العلم بها وفيما وضعه الشارع له من الامارات كالجدي يجعله اهل اواسط العراق مثل الكوفة وبغداد خلف المنكب الايمن والاحوط ان يكون ذلك في غاية انحطاطه او ارتفاعه او مراعات [illegible] المنكب مما بين الكتف والعنق بل ينبغي وضعه على الجزء المحاذي للاذن منه لا الجزء كان واهل [illegible] البصرة في الاذن اليمنى منه واهل الغرب منه كوصل بين الكتفين واهل الشام خلف الكتف الايسر لا المنكب واما عدن بين العينين وصنعاء على الاذن اليمنى والحبشة والنوبة صفحة الخد الايسر وغيرهم من بلاد المغرب على الاذن اليسرى وكسهيل يجعله من عرف عكس الجدي وكالشمس لاهل العراق اذا زالت عن الانف وكوضعهم المغرب والاعتدال على اليمين والمشرق على الشمال وغير ذلك من الامارات المستخرجة بمقاييس الجدي وعلم الهيئة والاحوط مراعات الترتيب بينها وبين ما يفيد العلم وان كان الاقوى خلافه ولا يجوز الاعراض عنها الاكتفاء بالجهة العرفية كما انه لا يجوز التسامح في الانحراف عن مقتضاها بما ينافيها الا على وجه يرتفع الظن بالمحاذات الحاصل منها وبما كان اليسير لا ينافي ذلك كما هو المشاهد في محاذات الاجرام البعيدة نحو الانجم وما شابهها ومع تعذره يبذل تمام جهده ويعمل على ظنه ولو من اخبار كافر عن حدس فضلا عن الحس كما انه لا عبرة هنا بشهادة العدلين فضلا عن العدل الواحد مع فرض حصول الاجتهاد بخلافهما ولا فرق فيما ذكرنا بين الاعمى وبين من لا بصيرة له وبين غيرهما وان اختلفوا في كيفية تحصيل الظن ومع تعذره يكتفي بالجهة العرفية ومع فرض تعذرها ولم يعلمها في اي جهة كرر الصلوة اربعا مع سعة الوقت والا فان كان بتقصير منه في التاخير فما وسع ولو واحدة ولو حصرها في جهتين مثلا كررها مرتين بل يقوى ذلك فيما لو حصرها فيهما ظنا وان كان الاحوط خلافه ويعتبر في التكرير ان

فغير بعيد الفرق كوصل منه رحمه الله

المراد خلف الاذن منه رحمه

اما ازاء هذه البلاد تحتاج الى التامل منه

فيما يوضع الجدي فيه بين الكتفين منه

وهو الاقوى منه

الترجيح للقواعد المفيدة للقطع بالجهة منه رحمه الله

الاحوط الجمع بين تقليد العدل وبين اجتهاده ما لم يكن ... منه

يكون على وجه يحصل معه اليقين بحصول الصلوة على القبلة وعلى ما لا يبلغ معه الانحراف الى الحد المعتبر
او اليسار ولو كان عليه صلوتان لم يجب صلوة الثانية منهما الى جهات الاولى بعد المحافظة على
ما ذكرنا والاحوط صلوة الثانية مع فرض كونها مرتبة على الاولى بعد الفراغ من تكرير السابقة
ويعول على قبلة بلد المسلمين فى صلواتهم وقبورهم ومحاريبهم اذا لم يعلم بناؤها على الغلط اما لو ظن
باجتهاده انها كذلك على وجه يقتضى خلاف جهتها فالاحوط تكرير الصلوة والاقوى تقديمها
على اجتهاده وكذا الحال فى الانحراف يمينا وشمالا على وجه يقدح فى الاستقبال نعم لا بد من العلم بانها
قبلة البلد فلا يكفى خبر الواحد بها ما لم يقترن بما يفيد الاطمينان بذلك **المبحث الثانى**
فيما يستقبل له يجب الاستقبال مع الامكان فى الفرائض اليومية وفى توابعها التى منها سجود السهو وفى
غير اليومية من الفرائض حتى صلوة الجنائز بل وفيما وجب بالعارض من النوافل فى وجه موافق للاحتياط
وكذا فيما صار نفلا اصلا من الفرائض خصوصا الصلوة المعادة احتياطا مستحبا ويجب ايضا الاستقبال
بالمحتضر وبالميت عند الصلوة وعند الدفن وان اختلف كيفيته فيها فيحصل فى الاول بالاستلقاء على
القفا وكون الوجه وباطن القدمين الى القبلة وفى الثانى بالاستلقاء وكون الراس الى يمين المصلى
وفى الثالث بالاضطجاع وكون الراس الى المغرب والوجه والبطن ومقاديم البدن الى القبلة وياتى
ان شاء الله حكم الاستقبال فى الذبح والنحر فى محله اما النافلة فلا يعتبر فيها الاستقبال اذا صليت
حال المشى والركوب حتى التكبيرة منها والركوع والسجود والايماء اليهما فانه يجوز صلوتها كذلك
سفرا وحضرا من غير فرق بين المحمل وغيره ولا بين البعير وغيره بل الاقوى كون النافلة فى السفينة
ايضا كذلك ولا فرق بين كيفية الركوب والمشى المتعارفة وغيرها ولا يعتبر التوجه الى ما توجهت اليه
الراحلة بخلاف ما لو صليت على الارض فى حال الاستقرار فان الاقوى اعتبار الاستقبال
فيها حينئذ **المبحث الثالث** فى احكام الخلل لو صلى الى جهة امرها بالظن او للضيق على
الاقوى ثم تبين خطاؤه بعد الفراغ فان كان منحرفا عنها الى ما بين اليمين والشمال صحت صلوته
ولو كان فى الاثناء مضى ما تقدم منها واستقام فى الباقى من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه على

الاحوط اعتبار التحاذى بجهات الصلوة ضره

فيه اشكال ضره مجمع

احتياطا مامح

الاحوط ذلك مع

٣ لا اشكال فى وجوب الاستقبال فى المعادة ضره

فى احكام الخلل

الاصح وكذا الناسى بل والجاهل بالحكم وان كان مقصرا بعد فرض حصول نية القربة منه على اشكال
والاعادة فى الوقت دون خارجه ان بان انه مستدبر الا ان الاحوط القضاء معه بل مطلقا وكذا اذا كان
فى الاثناء كما ان الاحوط بل الاقوى عدم الحاق الناسى والجاهل هنا ذلك فيعيد ان وقع فى الوقت
فيتبين الخطاء ولو ادرك الظان ركعة من الوقت مثلا فدخل فى الصلوة فبان له الخطاء الموجب للاعادة
فى الثانية مثلا استقام واتم ولا شئ عليه على الاقوى واما لو اخل بالاستقبال عامدا استانف فى
الوقت وخارجه نفاحش انحرافه او لا بعد فرض صدق الخروج عن اسم الاستقبال **المقدمة الثالثة**
فى الستر والساتر وفيه مباحث **المبحث الاول** يجب مع الاختيار مستحبا ستر بشرة العورة فى
الصلوة وتوابعها النافلة دون صلوة الجنازة وان لم يكن هناك ناظر او كان فى ظلمة والاحوط
وجوب ستر الحجم ايضا بمعنى الشبح الذى يرى من خلف الثوب من غير تميز للونه دون الشكل الذى يرى مع
الثوب حال لفه به مثلا نعم الاقوى الصحة لو بدت العورة كلا او بعضا لريح او غفلة او كانت خارجة
من اول الامر ولا يعلم بها لكن يبادر الى الستر ان علم فى الاثناء بل الاحوط الاتمام ثم الاستيناف
خصوصا اذا احتاج سترها بعد العلم الى زمان معتد به كما ان الاقوى الاعادة لو نسى سترها من
اول الامر او بعد التكشف فى الاثناء فضلا عما كان عالما ولم يفعل سواء كان عن عمد او عن جهل
وعورة الرجل فى الصلوة عورته فى النظر وهى الدبر والقضيب والانثيان وليس العجان منها وهو ما بين
الانثيين والدبر وكذا الشعر ولا الركبة وما بينهما الا انه يستحب ستر ذلك بل هو الاحوط وعورة النساء
فى الصلوة جميع بدنها حتى الراس والشعر الا الوجه وحد الوضوء على الاقوى واليدين الى الزندين والقدمين
الى الساقين ظاهرهما وباطنهما بل يجب عليها ستر شئ من اطراف هذه المستثنيات مقدمة ولا يجب
عليها للصلوة ستر ما فى باطن الفم من اللسان والاسنان ولا ما على الوجه ونحوه من الزينة كالخضاب
والكحل والحمرة والسواد والحلى والشعر الخارج الموصول بشعرها والقرامل وغير ذلك وان قلنا بوجوب سترها
عن النظر بل لو كان الناظر موجودا حال الصلوة ولم تسترها صحت صلوتها وان اثمت كنفس الوجه
بالنسبة الى وجود الناظر بريبة والامة وان كانت ام ولد او مكاتبة كالحرة فى المستثنى والمستثنى

١ الاحوط بل الاقوى لزوم الاعادة ضره

٢ [illegible]

المشرق والمغرب وان لم يبلغ نقطة المقابلة للقبلة ضره مجمع

٣ الاستيناف مع الاستدبار اقوى والاعادة لا معه احوط ضره

٤ الاحوط الستر فى صلوة الجنازة ضره مجمع

[illegible]

١٢ الاحوط ستر الباطن ضره

[illegible]

منه

منه وتزيد عليها بعدم وجوب ستر رأسها حتى العنق نعم المبعضة كالحرة في وجوب ستر الرأس على
الاقوى ولو اعتقت في اثناء الصلوة وعلمت به ولم يتخلل زمان بين عتقها وستر رأسها صحت صلوتها
وكذا اذا تخلل زمان الا انها بادرت الى الستر للباقي من صلوتها بلا فعل مناف اما اذا تركت ستره
بطلت صلوتها وان كانت جاهلة بالحكم وكذا اذا لم تتمكن من الستر الا بفعل المنافي وان كان الاحوط
هنا الاتمام ثم الاعادة نعم لو لم تعلم بالعتق حتى فرغت صحت صلوتها على الاقوى وكذا اذا علمت في
الاثناء الا انها كانت فاقدة الساتر او كان الوقت ضيقا وكذا لا يعتبر ستر رأس الصبية في صحة صلوتها
بناء على شرعيتها **المبحث الثاني** في الساتر ويعتبر فيه امور **الاول** الطهارة بل هي
شرط في جميع لباس المصلي عدا ما لا يتم به الصلوة منفردا كما عرفت تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الطهارة
الثاني الاباحة بل هي شرط في جميع لباس المصلي على الاقوى من غير فرق بين الساتر وغيره فلا يجوز
في المغصوب ولو من الجاهل بحرمته او بافساده ولو لنسيانه الا اذا كان جهلا يعذر فيه شرعا نعم
لو لم يعلم بغصبيته صحت صلوته كالناسي على الاقوى ولو الغاصب وان كان الاحوط له بل للناسي
الاستيناف كما انه تلزمه الاجرة على كل حال ولو اذن المالك لغير الغاصب بل وله ايضا في الصلوة
فيه صح وان بقي العين على حكم الغصبية في الضمان ونحوه اما لو قال اذنت في الصلوة فيه جاز لغير
الغاصب ما لم يحصل الظن بارادته من الاطلاق بل هو كذلك في العام على اشكال احوطه ذلك وحمل
المغصوب غير قادح على الاقوى الا ان الاحوط احتياطا شديدا اجتنابه كما ان الاقوى عدم البطلان
في لباس الشهرة وان كان هو الساتر وكذا زي الرجال للنساء وبالعكس وان حصل الاثم بذلك
لكن الاحوط ايضا اجتنابه **الثالث** كونه بل مطلق اللباس مذكى مأكول اللحم ان كان من جلود ذي
النفس ونحوها من اجزائه التي تحلها الحيوة فلا يجوز في غير المذكى منه ولو دبغ سبعين مرة بل الاحوط
اجتناب ذلك من المأكول غير ذي النفس ايضا وان كان الاقوى خلافه والمأخوذ من يد المسلم وما عليه اثر
استعماله بحكم المذكى فاذا ظهر بعد ذلك انه ميتة لم يعد ما صلاه فيه بل لا يبعد ذلك في المطروح في
ارض المسلمين وسوقهم كان عليه اثر الاستعمال وان كان الاحوط اجتنابه كما ان الاحوط اجتناب ما

١ هيوتها اذا غيرت كان الركوع والسجود مع

٤ لا يترك مد ظله

١ بل لا يخلو عن قوة اذا تحرك المغصوب بحركات الركوع والسجود ضرره

٢ فيه اشكال ضرره

٣ بشرط ان يدل على جريان يد المسلم عليه ضرره

في يد المستحل للميتة بالدبغ وكذا لا يجوز في غير المأكول منه وان ذكي من غير فرق بين ما تتم
الصلوة فيه وغيره وبين الجلد وغيره بل الاقوى هنا مساواة الجهل والنسيان لغيرهما في
البطلان كما ان الاقوى عدم الفرق بين ذي النفس وغيره بعد الاشتراك في عدم اكل اللحم ولا بأس
باللباس مما لا تحله الحيوة من مأكول اللحم كالصوف والشعر والريش ونحوها وان كان ميتة واما
من غير المأكول وان كان مذكى الا ما استثني من غير فرق في ذلك بين اللباس وجزئه بل الاحوط
ازالة الطاهر من فضلات غير مأكول اللحم كالرطوبة ونحوها عدا الانسان عن اللباس والبدن بل
هو الاقوى اما هو فلا بأس بها سيما اذا كان منه لا من غيره بل الظاهر ذلك لو كان اللباس غير الساتر
متخذا من شعره بل وكذا لو كان هو الساتر في وجه قوي الا ان الاحوط والاقوى خلافه ولا بأس
بالمحمول من غير المأكول فضلا عن المشكوك فيه كقاب بعض الساعات ونصاب السكين ونحوهما
وان كان هو الاحوط واشد منه احتياطا المحمول الملتصق بالثوب او البدن كالشعرات الملقاة
عليهما وان كان الاقوى فيه عدم البأس ايضا بل لا يبعد ذلك ايضا فيما كان ملتفا على بعض خيوط اللباس
من الشعر مما لا يعد كونه جزء منه ولو شك في الساتر بل مطلق الملبوس في انه من المأكول او من غيره
تجز الصلوة فيه على الاصح نعم لو شك فيما على اللباس من الرطوبة ونحوها انها من المأكول او من غيره
صحت الصلوة فيه على الاصح ولا بأس بالشمع والعسل والحرير الممتزج ودم البق والقمل والبرغوث و
نحوها من فضلات امثال هذه الحيوانات التي لا لحم لها وان كان الاحوط في مثل الشمع الاجتناب
كما انه لا بأس باللباس بل الساتر المتخذ من وبر الخز الخالص مما تجوز الصلوة فيه بل الاقوى ذلك في
جلده ايضا والاقوى ان منه ما في ايدي التجار الان مما هو مسمى به بل يقوى ذلك في كلب الماء والقندس
ايضا اما المغشوش بوبر الثعالب والارانب منه فضلا عن غيرهما مما لا تجوز الصلوة فيه فالاصح عدم
الجواز ومنه يعلم عدم الجواز بوبر الثعالب والارانب الخالص فضلا عن جلودها اما السنجاب فالاقوى
جواز الصلوة في وبره وجلده بخلاف الفنك والسمور والحواصل الخوارزمية التي هي من سباع
الطير ولها حواصل عظيمة فان الاصح والاحوط عدم جواز الصلوة في شيء منها وبرا وجلدا

١ لكن يقوى ولكنه احوط مع مد ظله

٢ الاحتياط الاجتناب مع مد ظله

١ والاقوى ايضا عدم الفرق بين الساتر وغيره ضرره

٢ فيه اشكال ضرره

٣ فيه وفيما قبله اشكال ضرره

٤ جواز الصلوة فيه قوي جدا الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه ميرزا

٥ غير قوي مع مد ظله

٦ فيه اشكال اذا لم يسم خوارزميا ضرره

٧ في الاسبحية اشكال ولكنه احوط مع مد ظله

الرابع ان لا يكون بل ولا مطلق اللباس ولو حليا كالخاتم ونحوه من الذهب للرجال في الصلوة
وغيرها بل الاحوط والاقوى اجتناب الملحم به بل والمذهب بالتمويه والطلي والمزج او نحوها نعم لا باس
بالمحمول منه سواء كان مسكوكا او لا كما انه لا باس بشد الاسنان به بل الاقوى انه
لا باس بالصلوة فيما جاز فعله من السلاح كالسيف والخنجر ونحوهما وان اطلق عليهما اسم اللبس لكن
الاحوط اجتنابه **الخامس** ان لا يكون بل ولا مطلق اللباس عدا ما لا تتم به الصلوة حريرا محضا للرجال
بل لا يجوز لبسه لهم في غير الصلوة ايضا نعم لا باس به في الضرورة كالبرد ونحوه حتى في الصلوة مع عدم
تحقق ما خالها ايضا في الحرب كذلك ايضا ان امكن نزعه قبل الصلوة خالها من غير فرق بين ما كان منه
تحت الدرع وغيره لكن الاولى والاحوط لبس غيره معه مما تجوز الصلوة فيه في الحالين وكذا لا باس
للنساء ولو في الصلوة على الاصح بل والخنثى المشكل على الاقوى ولا بما لا تتم الصلوة فيه
لصغره كالتكة والقلنسوة ونحوهما مما يندرج في اسم ملبوس كذلك وان خرج عن المعتاد بالتركيب من
متعدد نعم الظاهر الحاق قطع الحرير المنتفع بها كانتفاعها وان لم تدخل تحت اسم شيء منها لكن بشرط كونها
بمقاديرها ولو كان مما لا تتم به الصلوة لرقته ولطيته طيات متعددة ولم يكن مندرجا تحت اسم
شيء منها المتيقن في المنع ولا باس ايضا بالمحمول ولا بالملصق بالثوب بل لا باس بكل ما لا يعد لبسا
له كالافتراش والركوب عليه والتدثر به ونحو ذلك في حال الصلوة وغيرها ولا بما لا يعد ملبوسا
كزر الثياب واعلامها والخيط به منها والسفائف والقياطين الموضوعة عليها وان تعددت وكثرت
وخرق الجبيرة وعصائب الجروح والقروح وحفيظة المسلوس والمبطون وكرسف الاستحاضة وقد
خرقتها بل والمحشو به على وجه لا يكون ملبوسا وان كان الاحوط اجتنابه بل الاحوط اجتناب جميع ذلك
ولا الممتزج بما تحل الصلوة به مزجا يخرجه عن اسم الخلوص من غير فرق بين القطن وغيره ولا بين كون
المزج بالسدى واللحمة وغيره كالمنسوج من خيوط ممتزجة من الحرير وغيره كالكلبدون من الفضة ونحو
ولا عبرة بما لا يخرجه عن اسم الحرير بل المحضة كالمنسوج في حاشيته مثلا ببعض القطن والمخيط به ونحو
من نحو القطن والمخيط مع ثوب من نحوه والملصق به والمحشو بنحوه وغير ذلك وكذا لا باس بالكتب به

لا يترك تج مدظله

والاحوط في الخنثى اجتنابه تج مدظله

الاحوط اجتناب القلنسوة تج مدظله

عندي فيه اشكال ض ره

اي بالنسبة الى الخنثى المشكل تج مدظله

ان زاد على اربع اصابع ولا بالبنيقة منه التي هي الجيب ولا بما يوجد في اكمام البدن ونحوها ولا بما يرقع
الثوب مثلا بل لا باس بالثوب المنسوج طرائق بعضها حرير محض وبعضها غيره اذا لم يكن على وجه يكون
الطرائق ملبوس حرير لعظمها ونحوه بل وكذا لا باس به لو لفق من قطع كذلك نعم لو كان من قبيل البطائن
للقميص لم يصح وان كانت الى نصفه كالثوب الذي احد نصفيه حرير واما علم العباء فلا باس به وان تعدد
لكن الاحوط اجتناب جميع ذلك كما ان الاحوط اجتنابه في طرف العمامة من الحرير المحض بل هو الاقوى
ما لم يكن مما لا يتم به الصلوة والله اعلم **المبحث الثالث** لا يعتبر في التستر كيفية خاصة على
الاصح كما انه لا يعتبر في الساتر بعد كونه مما تجوز الصلوة فيه حال مخصوص من نسج ونحوه بل
يجزي الصوف والقطن ونحوهما وان لم يكونا منسوجين بل الاقوى الاجتزاء بالحشيش والورق
ونحوهما مع الاختيار فضلا عن الاضطرار وان كان الاحوط خلافه اما التستر بالطلي بالطين ونحو
فلا يجزي في الصلوة مطلقا على الاقوى وكذا لا يجزي ستر الدبر بالاليتين ولا القبل باليدين سواء في
ذلك يده او يد زوجته مثلا نعم يجب الطلي بالطين ونحوه والتستر باليدين ونحوهما عن الناظر المحترم
فلو لم يجد ساترا للصلوة سقط وجوب التستر كغيره من الشرائط فيصلي حينئذ عاريا صلوة المختار
مع امن المطلع المحترم على الاصح وان بدت عورته حال القيام والركوع والسجود ولا يجب عليه وضع يديه على
عورته ولا الطلي بالطين ونحوه مما عرفت انه ليس بساتر في الصلوة وان كان هو الاحوط ومع عدم امن
المطلع يصلي جالسا ويومي للركوع والسجود براسه لكن ينبغي ان يجعل ايماء السجود اخفض منه للركوع ولا
يجب عليه ما يمكن من الانحناء الذي لا تبدو معه العورة ولا وضع الركبتين واليدين والابهامين على
كيفية وضعها حال السجود بل ولا رفع ما يسجد عليه وان كان ذلك كله احوط مع فرض عدم بدو العورة
به كما ان الاحوط له في صورة الامن فعل الصلوة كما ذكرنا ثم اعادتها بالايماء للركوع والسجود ولو
كان يجد الطين ونحوه من اللطوخ حال عدم امن المطلع لطخ به عند صلوته من قيام كما انه لو وجد له
حفيرة يركع ويسجد فيها ولجها وصلى فيها صلوة المختار بل لو وجد ماء كدرا او وحلا دخلهما ساترا
بهما عن المطلع وصلى من قيام واومى للركوع والسجود مع فرض عدم تمكنه منهما مستور العورة

في الزائد على اربع اصابع ... ض ره

بل وان كان مما لا يتم به الصلوة ض ره

لا يعتبر في التستر

بل هو الاقوى وقوله بالطين فالاقوى لا يجزي ض ره

والاحوط الجمع ... تج مدظله

بل لا يخلو عن قوة ض ره

لهذا الاحتياط لا يترك

الاحوط فيه ايضا الجمع ... شرع

تشرع الجماعة للعراة كما تشرع لغيرهم لكنهم يصلون من جلوس يتقدمهم الامام ويومي للركوع والسجود
دون ركع ويسجد من خلفه اذا امنوا من الاطلاع ولو من بعضهم والا اوموا جميعا فان امن بعضهم ركع
وسجد وان كان فى غير الصف الاول دون غيره وان كان فيه اما اذا كان الجميع فى الظلمة او الطين به
بالطين ونحوه مما يمنع الاطلاع صلوا جميعا صلوة المختار على الاقوى كما عرفته فى المنفرد ويجب تحصيل الستر
على حسب ما عرفته فيما مر ولا يجب عليه الانتظار الى اخر الوقت ما لم يعلم الحصول فيه على الاقوى نعم يستحب
التاخير مع الرجاء ولو وجده بعد الفراغ مضت صلوته والاحوط له الاستيناف ولو وجده فى الاثناء
وامكنه التستر من غير فعل المنافى استتر واتم والا استانف بل الاحوط له ذلك فى الاول ايضا ولو
اضطر فى الصلوة الى لبس ما عرفت منعه لبرد ونحوه جاز وصلى به صلوة المختار وان كان نهيه لتستر
لكن الاحوط له بل الاقوى مراعاة الترتيب بين ما يندفع به الضرورة من ذلك فيؤخر ما حرم
لبسه لنفسه وللصلوة كالمغصوب والحرير والذهب عما لم يكن كذلك كجلد غير الماكول بل يؤخر المغصوب
على وجه لا يخفى بل الاحوط تجنب الجميع حيث يصلى عاريا مع فرض عدم غيره اما اذا كان الاشتباه بين المحلل
والمحرم من حيث الصلوة كالمشتبه فى غير الماكول كرر الصلوة زايدا على عدد المقابل بواحدة نحو
ما سمعته فى الثوب النجس المشتبه بالطاهر ولو ضاق الوقت صلى الممكن وعاريا على الاقوى ولو لم
يتمكن الا من احدهما اقتصر على الصلوة عاريا ولو لم يكن عنده الا ثوب متحد مثلا او شك انه من
الحرير او غيره جاز له لبسه فى غير الصلوة اما فيها فالاحوط له الصلوة به وعاريا مومئا وان كان
الاقوى الاجتزاء بالصلوة به بناء على ما ذكرناه فى كيفية صلوة العارى اما اذا كان عنده غيره
فالاقوى والاحوط تعين الصلوة عليه فيه دونه وكذا الكلام فى الثوب المتخذ المشكوك فى انه
من الماكول اللحم وعدمه والله العالم **المبحث الرابع** لا يجب التستر من جهة التحت للصلوة
نعم اذا كان واقفا على طرف سطح او على شباك مخرم على وجه ترى عورته لو نظر اليها فالاحوط
والاقوى التستر وان لم يكن تحتها ناظر محترم كما انه لو صلى فى ثوب واسع الجيب بحيث تنكشف
عورته عند الركوع لغيره وجب عليه التستر حاله ولو حصل التستر باللحية وغيرها من الشعر

على وجه يصدق عليه التستر بالثوب فى تلك الحال صح فى الاقوى وكذلك الكلام فى الثوب المخرم مما يحاذي
العورة فوضع يده مثلا على وجه حصل معه الصدق المزبور **المبحث الخامس** فى مكروهات
اللباس تكره الصلوة حتى للنساء على الاقوى فى السود منه عدا الخف والعمامة والكساء ومنه العباء
والمصبوغ المشبع والمشبع بالعصفر والمضرج بالزعفران بل الاولى اجتنابه مطلق المصبوغ وكذا تكره فى
الساتر الواحد الرقيق بل تكره له الصلوة فى السراويل الواحد وان لم يكن رقيقا بل الاولى له الصلوة فى الثياب
المتعددة بل يكره للامام ترك الرداء كما انه يستحب هو له ولغيره والتعمم والتسرول ويكره ايضا فيها الاتزار فوق
القميص والتوشح وبناء كذكراهة الاخير للامام والمراد به ادخاله تحت اليد اليمنى والقاؤه على المنكب الايسر كما
يفعله المحرم بل الظاهر كراهته اذا اشتمل على الايسر ايضا بل الظاهر ان المراد من اشتمال الصماء المعلوم كراهته
ايضا انه ادخال الثوب من تحت الجناح وجعله على منكب واحد وكذا يكره فى العمامة الطابقية وهى المجردة
عن السدل وعن التحنك الذى هو بمعنى التلحي باحد طرفيها والظاهر حصوله بميله بحيث يصير تحت جهة الذقن
بل يقوى تحصيل وظيفة السدل والتحنك بذلك ولا يعتبر فى التحنك جعله تحت الحنك فعلا على وجه يغرز
فى الطرف وبناء كذا استحباب التحنك فى الخروج للحاجة والسفر كذا يكره فيها الحزام واللثام للرجل والنقاب للمرءة
وحل الازرار وتكره ايضا فى القباء المشدود ولو بحزام فضلا عما يستعمله العجم من الاقبية المشدودة وفى ثوب
المتهم بالنجاسة او الغصب وغيرهما وذى التماثيل وفى الخاتم ذى الصورة وفى لبس القدم الذى يستر
ظاهره ولا يغطي الساق كالشاية البغدادية والنعل السندية ونحوهما اما ما كان له ساق يحصل التغطية
فلا كراهة فيه بل تستحب الصلوة فى النعل العربية ويكره فيها ايضا سدل الرداء واستصحاب الحديد البارز
سلاحا كان او غيره ويكره للمرءة الصلوة فى الخلخال ذى الصوت وغيره مما يقتضي شغل القلب والله اعلم

المقدمة الرابعة فى مكان المصلى وفيه مباحث **المبحث الاول** كل مكان تجوز
الصلوة فيه الا المغصوب للعالم بغصبيته اختيارا غاصبا كان او غيره فريضة كانت الصلوة او نافلة على
الاصح دون الجاهل او المضطر كالمحبوس بباطل ونحوه والناسي وغيرهم ممن لم يحرم الكون فيه عليه فى تلك
الحال من غير فرق بين الغاصب وغيره وان وجب عليهم الاجرة وصلوة المضطر كصلوة غيره بقيام وركوع

سجود ولو علم بغصبيته فصلى ثم انكشف عدمه بطلت صلوته بخلافه في العكس والجاهل بالتحريم والناسي
على وجه لا يعذر فيه كالعالم وغصب المنفعة كغصب العين بل لو تعلق بالعين حق كتحجير مانع من تصرف الغير
بالحجر فصلى فيه غصباً بطلت صلوته فضلاً عن الوقف الخاص ونحوه نعم الاقوى في نحو المشتركات
نحو علم البطلان لو اثم وغصب حقاً لسبق من اخر فصلى فيه وان كان الاحوط اجتنابا والمراد بالمكان الذي
تبطل الصلوة بغصبه ما استقر عليه المصلي ولو بوسايط وما شغله من الفضاء في قيامه وركوعه وسجوده
ونحوها فلا فساد في الصلوة تحت السقف المغصوب بل وفي الخيمة المغصوبة والصهوة فضلاً عن الدار التي
وقع غصب في بعض سورها والخيمة التي غصب بعض اطنابها او حبالها او اوتادها او غير ذلك على الاقوى
وان كان الاحوط الاجتناب في الجميع كما ان الاحوط له اذا كانت الصلوة على الراحلة اجتنابها مع غصب نعلها
فضلاً عنها نفسها او سرجها او رحلها او وطائها ولا غصب مع نص من له الاذن في ذلك عليه
او كان شاهد حال عليه كالمضائف والرباع ونحوهما من الافعال الدالة على ذلك عرفاً فانه يؤخذ بها
ما لم يعلم الكراهة او كانت فحوى بمعنى القطع بالرضا ممن يعتبر رضاه بل الظاهر عدم الغصب في كل ما جرت
السيرة والطريقة على فعل ذلك فيه من غير بحث عن مالكه وانه مولى عليه او لا كالاراضي المتسعة
ونحوها بل وان علم كونه مولى عليه بل الظاهر كون السيرة على ذلك في المتسعة اتساعاً عظيماً بحيث يتعذر
او يتعسر على الناس اجتنابها حتى لو علمت الكراهة فضلاً عن عدم العلم ولو ضاق الوقت وكان الغاصب
اخذاً بالخروج صلى على هذه الحال مراعياً للايماء في الخروج المعتاد من الاستقبال ونحوه من الشرائط
وسالكاً اقرب الطرق والاحوط له القضاء مع ذلك خصوصاً اذا لم يكن الخروج عن ندم وتوبة وكذا لو
كان غير غاصب ونهاه المالك عن البقاء وكان الوقت ضيقاً ولم يكن قد تلبس بالصلوة اما اذا نهاه بعد
التلبس وكان قد اذن له بها او بما يشملها اتم صلوته مستقراً ولم يلتفت الى نهيه والاحوط له القضاء
بعد ذلك ايضاً بل هو كذلك لا يتم مع اتساع الوقت في التلبس بالصلوة المأذون بها بالخصوص بل وبالعموم
والاطلاق على الاقوى نعم قد يقوى التشاغل بها خارجاً مع الضيق والقطع ثم استيناف الصلوة
بعد الخروج مع الاتساع وان كان الاحوط له في الاخير التشاغل بها خارجاً ثم الاستيناف المبحث ٢

بل الاقوى البطلان ان كان بسلبه باقياً والا ... مد ظله

بل لا يخلو من قوة

البطلان في هذه الصورة قوي

فيه اشكال

هذا الاحتياط لا يترك مد ظله

الاقوى صحة صلوة كل من الرجل والمرئة مع المحاذاة للتامة فضلاً عن الناقصة وتقدم المرئة ان لم يكن
بينهما حائل ولا مسافة عشرة اذرع وانما هو مكروه بل الاحوط لهما معاً ترك ذلك واعادة الصلوة
ان قرنا في افتتاح الصلوة وللمتأخر منهما ان اختلفا مع العلم بل الاحوط للساهي والجاهل ذلك ايضاً نعم
المدار على الصلوة الصحيحة لولا المحاذاة دون الفاسدة لفقد شرط او وجود مانع ولا باس مع الحائل
والاولى كونه مانعاً للمشاهدة او مع البعد بعشرة اذرع باليد الاولى كونها من مسجده الى موقفها في
جميع الاحوال بل لا باس على الاقوى في الاوايل لو كانت وكان في موضع عال على وجه لا يتحقق فيه صدق التقدم والمحاذاة
المبحث الثالث في خصوص مسجد الجبهة من مكان المصلي وقد عرفت سابقاً اعتبار طهارته
دون غيره من مكان المصلي الا مع التعدي الى الثوب والبدن مما لا يعفى عنه بل قد عرفت ترجيح اجتناب
المشتبه بالنجس مع الانحصار فضلاً عنه ويعتبر فيه مع الاختيار كونه ارضاً او نباتاً او قرطاساً ولا يصح
على ما عداها والمراد بالارض ما يصح التيمم به منها وقد عرفت في بابه مفصلاً وانه لا فرق بين التراب
وغيره منها واما النبات فيجوز السجود على غير ما في ايدي الناس من الماكل والملابس منه فلا يجوز السجود على
المخبوز والمطبوخ والحبوب المعتاد اكلها من الحنطة والشعير ونحوهما والفواكه والبقول الماكولة بل
الاقوى اجتناب الثمرة الماكولة مطلقاً من غير فرق بين قشرها ونواها وغيرهما مع الاتصال وعدمه ولا
بين وصولها الى زمان توكل فيه وعدمه بل الاقوى والاحوط اجتناب النخالة وقشور اللوز والارز
مع انفصالها فضلاً عن الاتصال نعم لا باس بغير الماكول منها كالحنظل والخرنوب ونحوهما كما انه لا
باس بالتبن والقصيل ونحوهما بل ولا بعقاقير الادوية وما يوكل عند المخمصة او عند بهائم الناس
ونحو ذلك مما هو ليس من الماكل التي خلقها الله للناس واعدها لاكلهم بخلاف ما كان منها من غيره
من اتفاق الناس عليها وعدمه ولا يمنع شرب التنباك من جواز السجود عليه كما ان الظاهر جوازه
على ما ينبت على وجه الماء ونحوه مما يخلو معجزة لكنه من صنف نبات الارض والكلام في الملبوس كا
الكلام في الماكول فلا يجوز على القطن والكتان منه وان لم ينسجا على الاقوى بل وان لم يغزلا بل
الاحوط اجتنابهما قبل الوصول الى استعداد الغزل نعم لا باس بالسجود على خشبهما وغيره كالورق

عندي في المسئلة اشكال والاحتياط لا يترك

محل نظر

محل نظر

ونحوه فضلاً من غيرهما من الخوص والخشب والورق ونحوها مما لم يكن معداً للاتخاذ للملابس المعتادة منها فلا باس ح بالسجود على القبقاب والنعل المتخذ منه والثوب المنسوج من الخوص ونحوها فضلا عن قراب الخنجر والسيف والبوريا والحصير ونحوها والاحتياط السجود على القنب خصوصا مع لبس منه في بعض البلدان وان كان الاقوى خلافه مطلقا واما القرطاس فيجوز السجود على المتخذ منه وان كان فيه بعض اجزاء النورة ومتخذا من الحرير او القطن او الكتان نعم يكره اذا كان فيه كتابة وان كان السجود على غيرها اما اذا كان السجود عليها فلا يصح مع فرض كونها ليست صبغا بل كانت بجرم مما لا يصح السجود عليه حائل بين الجبهة والقرطاس بخلاف ما اذا كان صبغا او بجرم مما يصح السجود عليه فانه لا باس ح بالسجود عليه كما لا باس بالسجود على المراوح المصبوغة والقراطيس كذلك وافضل الثلثة الارض وافضلها التربة الحسينية التي تخرق الحجب السبع وتنور الى الارضين السبع ولو لم يجد شيئا مما يصح السجود عليه او وجده ولم يتمكن من السجود عليه لحر او برد او تقية سقط اعتباره والاقوى عدم بدل شرعي عنه في هذا الحال وانما الواجب عليه افراد جبهته ح على اي شيء يكون كما في المستند لكن الاولى بل الاحوط السجود على ثوبه القطن او الكتان ثم على المعادن الارضية كالفيروزج ونحوه ثم على ظهر الكف ولا يجوز السجود على الوحل الذي لا يحصل معه للجبهة التمكن الواجب في السجود عليه بخلاف ما لم يكن كذلك فانه يتعين عليه ح وان وجب عليه ازالة الملطوخ منه بمحل السجود عند السجدة الثانية مع فرض حجبه ومثله التراب الذي يلصق بالجبهة عند السجود على الارض اليابسة ولو لم يجد الا الطين الذي لا يمكن الاعتماد عليه سجد عليه واضعا للجبهة غير معتمد نعم لو كانت الارض ذات طين بحيث يتلطخ به بدنه وثيابه لو صلى فيها صلوة المختار جاز له الصلوة مومياً للسجود بل لا يجب عليه الجلوس للتشهد على الاقوى

المبحث الرابع

يعتبر في مكان الفريضة كونه قارا على وجه لا يفوت الاستقرار الواجب على المصلي فيه فلو صلى اختيارا في سفينة او على حيوان او ارجوحة او بيدر او سرير او غير ذلك بطلت صلوته مع فوات الاستقرار الواجب عليه فيه الا اذا لم يفت بل كان يصدق عليه انه مطمئن مستقر فانه تصح الصلوة حينئذ وان كانت السفينة مثلا سائرة مع فرض المحافظة على باقي ما يجب في الصلوة من الاستقبال ونحوه ولو كان مضطرا اولا الوقوف او اولا السجود

ثم استقر جاز الا مع البطوء المفسد للصلوة لمحو نحوه نعم عليه ان يكف عن القراءة والذكر ونحوهما مما يعتبر فيه الطمانينة حال الاضطراب كما ان الاقوى جواز الشروع فيها مثلا في المكان القار مما لم يطمئن بعدم بقاء قراره على وجه يؤدي معه تمام الواجب فان بقي على حاله صحت صلوته والا ولكن الاحوط اجتنابه مع عدم الطمانينة بالبقاء هذا كله مع الاختيار اما مع الاضطرار فلا باس فيصلي على الدابة مثلا مراعيا للاستقبال بما امكنه من صلوته وينحرف الى القبلة كلما انحرفت الدابة وان لم يتمكن الا من تكبيرة الاحرام اقتصر على الاستقبال بها خاصة بل لو لم يتمكن من ذلك سقط الاستقبال من راسه ولا يجب عليه تحري الاقرب اليها على الاقوى وان كان هو الاحوط وكذا الكلام بالنسبة الى غير الاستقبال مما هو واجب في الصلوة فانه ياتي بما يتمكن منه وبدله ويسقط ما يقتضي الضرورة عدمه بل لا فرق بين الراكب على الدابة وفي السفينة والماشي وغيرهم من المضطرين فيما عرفت

المبحث الخامس

الاولى عدم صلوة الفريضة اختيارا في جوف الكعبة ولا على سطحها بل هو الاحوط وان كان الاقوى الجواز حتى لو استقبل بابها المفتوح نعم يجب عليه في الصلوة على سطحها ابراز شيء منها ليستقبله اما مع الاضطرار فلا اشكال في الجواز كالنافلة مطلقا وكذلك الاولى له بل الاحوط ان لا يتقدم حين الصلوة على قبر معصوم ولا يحاذيه على وجه يكون مساويا له مع الحاجز المانع الرافع لسوء الادب وان كان الاقوى جوازه فيما خصوصا التاخر منهما على كل حال فالاولى جعل غير الشبابيك والصندوق الشريف وثوبه فاصلا والله اعلم

المبحث السادس

في مكروهات المكان تكره الصلوة في الحمام وان كان نظيفا حتى المسلخ منه في الاولى نعم لا باس بها على سطحه وكذا تكره في المزبلة والمجزرة والمكان المتخذ للكنيف ولو سطحا متخذا مبالا او بيت المسكر وفي اعطان الابل وان كنست ورشت نعم تخف بذلك وفي مرابط الخيل والبغال والحمير بل والبقر بل ومرابض الغنم وان كان هو اخف كراهة من غيره بل تكره في كل مكان مستقذر وفي الطرق وان كانت في بلاد ما لم تضر بالمارة والا حرمت وبطلت على الاقوى وفي قرى النمل واوديتها وان لم يكن فيها نمل ظاهر حال الصلوة وفي مجاري المياه وان لم يتوقع جريانها فيها فعلا ولا باس بالصلوة على بساط تحته نهر او ساقية ولا في محل الماء الواقف وتكره ايضا في الارض السبخة والامكنة الاربعة ضجنان ووادي الشقرة والبيداء وذات الصلاصل

بل كل ارض نزل فيها عذاب او خسف وعلى الثلج وفي بيوت معابد النيران بل كل بيت عدّ واعيد لاضرام النار فيه وفي دور المجوس وان لم يكن في الحجر منها الا اذا رشها ثم صلى فيها بعد الجفاف بخلاف البيع والكنائس فانه لا باس بالصلوة فيهما وان لم ترش وانها كالمساجد غير انا في جواز الصلوة فيها من غير اذن من اهلها ولا الناظر ولا الواقف وكذا تكره وبين يديه نار مضرمة ولو سراج وتمثال ذي الروح من غير فرق بين المجسم وغيره ولا بين الناقص منها بجمثة لا يخرجها عن صدق اسم التمثال والصور وعدمه نعم تزول بالتغطية بل الاولى اجتناب البيت الذي فيه تمثال وان لم يكن قدامه بل الدار ايضا وكذا تكره وبين يديه مصحف او كتاب مفتوح بل يكره له النظر في مطلق النقش بل كل شيء شاغل للبال وتكره ايضا في قبلته حائط ينز من بالوعة يبال فيها او كنيف وترتفع بستره بل ينبغي له ان يتنحى عن الصلوة في مكان تكون فيه العذرة قدامه وكذا تكره ايضا على القبر او في القبلة قبر او في القبلة قبر او بين القبرين فصاعدا او في المقبرة نعم ترتفع الكراهة في الثاني والثالث بالحائل المعتد به الملحوظ حيلولته فيكفي ح في رفع الكراهة ولو كان عنزة كما انها ترتفع ايضا ببعد عشرة اذرع من كل جهة اذا فرض حصول القبور في الجهات الاربع بخلاف الحائل فانه يكفي في ارتفاع البينة لو كانت اربعة حائلا لان احدهما في جهة اليمين او الشمال والثاني جهة الخلف والامام هذا كله في غير قبور الائمة عليهم السلم اما هي فلا باس بالصلوة خلفها على الاقوى فضلا عن اليمين والشمال وان كان الاولى الصلوة عند جهة الراس على وجه لا يساوي فيه الامام ويستحب للمصلي اتخاذ السترة بين يديه حتى في مكة على الاقوى عمن يمر به او من كان حاضرا عنده بل الظ استحبابها لو علم عدم المرور والحضور نعم يكفي فيها السترة ولو كان بعود او تراب مجموع ونحوهما بل يكفي الخط ولا يشترط فيها الحلية ولا الطهارة والله اعلم

المبحث السابع

يستحب الصلوة في المساجد وافضلها اربعة مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة ومسجد الاقصى وافضل بعد الاربعة الاول فان الصلوة فيه تعدل الف الف صلوة وفي مسجد النبي عشرة الاف صلوة وفي الاخيرين الف وفي مسجد الجامع في البلد مائة ومسجد القبيلة خمسا وعشرين ومسجد السوق اثني عشرة ولا تفضل النساء الصلوة في بيوتهن وافضل البيوت بيت المخدع وكذا يستحب الصلوة في مشاهد الائمة وهي البيوت التي

امر الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه بل هي افضل من المساجد بل قد ورد ان الصلوة عند علي ع بمائتي الف صلوة بل قد يظهر من مفاخرة كربلا والكعبة انها افضل منها والله اعلم

المقصد الخامس

في الاذان والاقامة وفيهما مباحث

المبحث الاول

هما مستحبان مؤكدان للصلوات الخمس اداء وقضاء فاستعرفا اداء وقضاء وحضرا وسفرا في الصحة والمرض للجامع والمنفرد للرجل والمرأة وان اشتد تاكدهما للاول من الجميع ولذات الجهر من الفرايض وخصوص المغرب والاولة لغداة منهما اشد فيهما تاكد الاقامة خصوصا للرجال حتى قيل بوجوبها عليهم وان كان الاقوى خلافه نعم يسقط الاذان للعصر من يوم الجمعة اذا جمعت مع الصلوة فيه ولو ظهرا عند استحباب الجمع بل الاقوى والاحوط تركه لها في هذا الحال اما مع التفريق فلا سقوط بل هو الاقوى في الجمع في غير وقت المرخص فيه وان كان هو الاحوط ايضا وكذا يسقط للعصر يوم عرفة فيها اذا جمع مع الظهر في وقت جمع وللعشاء في ليلة المزدلفة كذلك ايضا للعصر والعشاء للمستحاضة التي تجمعهما مع الظهر والمغرب وكذا غيرها ممن يستحب له ذلك ايضا كالمسلوس ونحوه في بعض الاحوال ولا يتاكد للقاضي في غير اول ورده من الصلوة وان كان لا يخلو من الفضل ويسقطان معا بقيام البعض في الجماعة المعتد بها عن الحاضر لها والغائب اذا اتيا قبل التفرق عن موضع الصلوة مسجدا كان او غير مسجد قصد الاتيان اليها او لا صلى جماعة معها او مع غيرها او فرادى تحت فرضه معها او لا بعد في الاداء اما مع الاختلاف فيه وفي القضاء من النفس والغير فاشكال الظهر السقوط ايضا نعم يعتبر اتحاد المكان عرفا كما انه المعتبر ايضا في صدق التفرق فيحصل بانصراف الاكثر بل بمجرد سيلان الجماعة في الاذن مثلا من غير ملاحظة الاقل والاكثر والاقوى الحاق الاعراض عن الصلوة وتعقيبها بالتفرق عن مكان الصلوة وان بقوا فيه كما انه يقوى فيه كون السقوط في الفرض عزيمة لا رخصة وهو الموافق للاحتياط ويجزي الحاكي لهما والسامع اماما كان او غير امام اذا اتم ما نقصه المؤذن منهما

المبحث الثاني

الاقوى ان فصول الاذان ثمانية عشر التكبير اربعا ثم الشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم حي على الصلوة ثم حي على الفلاح ثم حي على خير العمل ثم التكبير ثم التهليل كل فصل مرتان وكذلك الاقامة الا ان فصولها اجمع مثنى مثنى الا التهليل في اخرها فمرة وتزاد قد قامت فيها بعد الحيعلات قبل

لاختصاص النصوص

عدم السقوط لا يخلو من قوة خصوصا في القضاء عن الغير

التكبير قد قامت الصلوة مرتين فتكون فصولهما ح سبعة عشر فصلاً نعم يستحب الصلوات على
محمد واله عند ذكر اسمه واكمال الشهادتين بالشهادة لعلي بالولاية لله وامرة المؤمنين في الاذان
وغيره كما انه لا باس بالتكرير في الشهادة او حي على الصلوة او حي على الفلاح للمبالغة في جمع الناس و
اعلامهم وان كان ذلك كله ليس من الاذان كما ان ما رخص في تركه من فصولهما لا ينافي ذلك نحو الاجتزاء
عن الاذان بالتكبير والشهادتين بل بالشهادتين وعن الاقامة بالتكبير وشهادة ان لا اله الا الله وان محمداً عبده
ورسوله ولمن اراد صورة الايتمام بالمخالف تقية يقول قد قامت الصلوة الى اخر الاقامة اذا خاف فوات تلك
الصورة باتمام الاذان والاقامة وللمسافر والمستعجل الاتيان بواحد من فصولهما فانه افضل من
اتمام الاذان وترك الاقامة اما العكس فلا يبعد رجحانه على قصرهما ويكره الترجيع لا لقصد الاشعار
وهو تكرار الشهادتين جهراً بعد قولهما سراً بل هو محرم مع قصد المشروعية واما التثويب وهو قول الصلوة
خير من النوم بعد الدعاء الى الفلاح في الصبح او فيه وفي العشاء او في جميع الصلوات فهو من البدع التي يحرم
الاتيان بها مع قصد المشروعية بل الاحوط اجتناب صورتها وان لم يكن بقصدها والله اعلم **البحث**
الثالث في شرائطهما يشترط فيهما امور **منها** النية ابتداءً واستدامة كغيرهما من العبادات
فالمعتبر فيهما حينئذ بعد القربة تعيين الغرض مع الاشتراك **ومنها** العقل والاسلام بل والايمان
على الاقوى اما البلوغ فلا يعتبر في الاذان فيجزي ح اذان المميز دون الاقامة على الاحوط ولا يعتد باذان
المميز كما لا يعتد باذان النساء لغير هن من المحرم بل الاحوط عدم الاعتداد به للاخير ايضاً **ومنها** الترتيب
بينهما وبين فصولهما فمن قدم الاقامة عمداً او نسياناً اعادها ما لم يدخل في الفرض وكذا من بدل بعض فصولهما
على الاخر او تركه اعاد عليه وعلى ما بعده على حسب ما سمعته من الترتيب في الوضوء والاقوى الاجتزاء
بذلك فيما لو نسي حرفاً من الاذان وان لم يذكر الا بعد الفراغ من الاقامة فلا يقدح مثل هذا الفصل وحكم
الشك فيهما حكمه في غيرهما فيلا فاه وما بعده قبل تجاوز المحل ولا يلتفت بعده والاقامة محل اخر فلا يلتفت
وهو فيها الى الشك في اصل الاذان فضلاً عن فصوله بل يقوى كون كل فصل منهما محلاً اخر بالنسبة الى
ما قبله **ومنها** الموالاة بينهما وبين فصولهما وبين الصلوة فلو اخل بها على وجه لا يندرج في عرف الشرع بطل نعم لا باس مما لا

يقدح في ذلك في عرف الشرع **ومنها** الاتيان بهما على الوجه العربي فلو لحن بشي منهما بطل **ومنها**
دخول وقت الفرض فلا يصحان مع التقدم كلاً او بعضاً الا في صورة صحة الفرض لو دخل عليه الوقت
في اثنائه والاحوط الاستيناف نعم الجامع للفرضين يجزيه دخول وقت الاول منهما ولا يبعد جواز تقديم
الاذان قبل الفجر للاعلام الذي يغاير اذان الصلوة بعدم اعتبار اتصالها بها وبعدم جواز تاخيره عن
الوقت بخلاف اذانها فانه يتاخر بتاخر الصلوة بل يقوى عدم اعتبار النية فيه كما يقوى جواز اخذ الاجرة
عليه بخلاف اذان الصلوة وان كان الاحوط الاجتناب فيهما كما ان الاحوط بل الاقوى اجتناب اللحن و
التغيير فيه **البحث الرابع** يستحب في الاذان الطهارة من الحدث والقيام وعدم الكلام في خلاله
والاستقبال بل الاخير مؤكد ايضاً حال الشهادتين فيه كما انه يقوى كراهة الالتفات فيه اما الاقامة فلا
ريب في تاكد ما عدا الاول فيها خصوصاً كراهة الكلام بعد قول قد قامت الصلوة الا في تقديم امام بل مطلق
ما يتعلق بالصلوة كتسوية صف ونحوه بل يستحب له اعادتها ح بل يتاكد فيها باقي ما يعتبر في الصلوة كالاستقرار
ونحوه ويكره الكلام بينهما ايضاً في صلوة الغداة واما الاول وهو الطهارة فالاقوى اشتراطها به كما
ان الاحوط ذلك بالنسبة الى ما بعده الا ان الاقوى ما عرفت ويستحب فيهما الجزم في اواخر فصولهما
مع التاني في الاذان والحدر في الاقامة على وجه لا ينافي قاعدة الوقف والافصاح بالالف والهاء من لفظ
الجلالة في اخر كل فصل هو فيه ووضع الاصبعين في الاذنين في الاذان ومد الصوت فيه ورفعه اذا كان
ذكراً ويستحب الرفع في الاقامة ايضاً الا انه دون الاذان ويستحب الفصل بين الاذان والاقامة بصلوة
ركعتين في غير المغرب والاولى كونهما من النافلة او خطوة او قعدة او سجدة او ذكر او دعاء او
كلام في غير الغداة او سكوت والاولى الاقتصار في الفصل في المغرب على الخطوة او السكتة او التسبيح
كما ان الاولى تخصيص الفصل بالخطوة بالمنفرد ويستحب في المنصوب للاذان ان يكون عدلاً رفيع الصوت
مبصراً بصيراً بمعرفة الاوقات وان يكون على مرتفع منارة او غيرها ويستحب حكاية الاذان سواء كان
للاعلام او للصلوة جماعة وفرادى مكروهاً كان او مستحباً نعم لا يستحب حكاية المحرم منه كالاذان
الاسرار بالحكاية والمراد بالحكاية قول مثل ما يقول المؤذن عند السماع من غير فصل معتد به لكن

يبدل الحيعلات بالحولقة وان كان الاقوى حصول الحكاية بقولها من دون تبدل نعم الاقوى والاحوط ابدالها بذلك اذا حكاه وهو في اثناء الصلوة كما ان الاولى له ذلك ايضا اذا حكاه وهو في الخلاء تجنبا من كلام الادميين والاولى للحاكي ان يقول عند حكاية الشهادتين وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ثم اكتفي بها عمن ابى وجحد واعين بها من اقر وشهد وان كان الظاهر استحباب ذلك لكل حاكي وغيره وكذا يستحب حكاية الاقامة ايضا لكن ينبغي اذا قال المقيم قد قامت الصلوة ان يقول اللهم اقمها وادمها واجعلني من خير صالحي اهلها ويجزي الحاكي الاذان للصلوة بحكايته عن اعادته بل لو سمعه والاقامة اجتزء به وان لم يحكه حتى لو كان الاذان منفردا او اقامته وكان السامع اماما بل اجزاء من ائتم به بسماعه نعم يقوى اعتبار سماعه تماما في الاجتزاء به حتى لو نقص المؤذن فصلا اتمه هو ومنه يعلم مشروعية التلفيق من السماع والقول والله اعلم

المبحث الخامس في احكامهما

من ترك الاذان والاقامة عمدا فضلا عن احدهما حتى احرم للصلوة لم يجز له قطعها واستينافهما نعم اذا كان ذلك عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع منفردا كان او غيره حال الذكر بل وفاقا اذا عزم على الترك زمانا معتدا به ثم اراد الرجوع بل وكذا لو بقي على التردد كذلك والاولى له حال القطع الصلوة على النبي والسلام عليه ولا يجب عليه العدول الى فريضة اخرى فائتة وان كان ممكنا كما لا يشرع له العدول الى نافلة لذلك على الاقوى ولا يقطع لنسيان الاذان وحده بل ولا للاقامة على الاحوط ولا قطع لنسيان بعض فصولهما بل وشرائطهما على الاحوط وللمصلي تعمد الاكتفاء باحدهما لكن اذا اقام عازما على ترك الاذان ثم بدا له فعله جاء به ثم اعاد الاقامة محافظا على الترتيب كالساهي على ما عرفته سابقا ولو نام في خلال الاذان او الاقامة او جن او اغمي عليه او اسكر او ارتد عن ملة ثم افاق وتاب جاز له البناء ما لم تفت الموالاة مراعيا الشرطية الطهارة في الاقامة والافضل له استينافهما بالحدث في اثنائهما ومن ارتد بعد اذانه جاز ان يعتد به من اراد الصلوة ثم يقيم غيره بل وكذا الاقامة ولو اذن منفردا او اقام ثم بدا له الامامة استحب له اعادتهما

المبحث السادس

يستحب الاذان في اذن المولود اليمنى والاقامة في اليسرى وكذا يستحب الاذان عند تغول الغول والسعلاة الذين هم سحرة الجن في الفلوات

للناس حتى تضلهم عن الطريق فتهلكهم وفي اذن من ترك اكل اللحم اربعين يوما وينبغي ان يكون ليمنى بل يستحب في ذلك لكل من ساء خلقه والله اعلم

المقصد السادس

ينبغي للمصلي ايضا تمام الصلوة في اقوالها وافعالها فانه لا يحسب للعبد من صلوته الا ما اقبل عليها وينبغي له الخضوع والخشوع والوقار والسكينة والطيب والزي الحسن والسواك قبل الدخول فيها بها والتمشيط وان يكون في يده خاتم من عقيق فان الركعة فيه بالف وينبغي ان يصلي صلوة مودع فيجدد التوبة والانابة والاستغفار ويشغل فكره في جميع احواله في طاعة سيده ومولاه وان يقوم بين يدي ربه قيام العبد الذليل بين يدي مولاه وان يعلم ما يقول وانه لمن يناجي ولمن يسئل وانه صادق في مقالته عند قراءته اياك نعبد واياك نستعين الذي يراد منه تخصيصه بالعبادة والاستعانة فلا يكون عابدا لهواه ولا مستعينا بغيره وان يكون باطنه موافقا لما يظهره من العبودية في الركوع والسجود ونحوهما والا كان من القشر في زي الحسن ومن كان فكره قاصرا فعليه بمطالعة ما كتبه العلماء في اسرار الصلوة ولو تامل العبد المشتغل بصلوته وقلبه مشغول بامور دنياه انه لو عامل سيده ومولاه معاملة اقل من مخاطبته زوجته وغيرها من حضور تمام قلبه عند مخاطبته لذاب حياء ان كان من اهله فليبذل الانسان جهده في التجنب فيها عن حديث النفس وعن التفكر في امور دنياه كما انه ينبغي ان يبذل جهده في الحذر من مكائد الشيطان ومصائده وحبائله فانه لا يزال يخلس للعابد عبادته ويوقعه في الشك فيها ويشغله عن التوجه اليها فاذا عرف الانسان كيده ارغم انفه بمخالفته وعدم اطاعته في تجديد العبادة ومن ايسه من الطمع فيه ومن جملة حبائله ادخال العجب في نفس العابد حتى يمنعه قبول عبادته فان المعجب لا يصعد شيء من عمله بل الذنب الذي يتعقبه الندم خير من الصلوة مع العجب كما ان من موانع الصلوة حبس الزكوة والحقوق الواجبة والنشوز والاباق والحسد والكبر والغيبة واكل الحرام وشرب المسكر وغيرها بل مقتضى قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين عدم قبول كل فاسق واياك والقيام للصلوة كسلا ثقيلا في سكرة النوم او الغفلة ولا تكن هيابا فيها ولا مستعجلا ولا مدافعا للبول والغائط والريح ولا تمخط فيها ولا تتنخم ولا تبصق بعض ما ذكرنا

الفضولات ولا تطمح ببصرك الى السماء ولا تغمض بل اخشع ببصرك شبه المغمض ولا تختصر بان تضع يدك
على خاصرتك معتمدا على احد وركيك بل ينبغي تجنب كل ما ينافي خشوعها وكل ما يعد فيها لعبا وكل
ما ينافيها فى العرف والعادة وكل ما اشعر فيها بالتكبر او الغفلة عن الله والله اعلم **المقصد**
الثاني في افعال الصلوة وهي واجبة ومسنونة واصول الاولى باضافة النية اليها
احد عشر نية وتكبيرة احرام وقيام وركوع وسجود وقراءة وذكر وتشهد وتسليم وترتيب
وموالات اما الهوي والنهوض فمقدمتان لما يتعقبهما نعم تتبع هذه المفروضات واجبات ومسنونات
كما تعرفه في التفصيل والتكبيرة والثلاثة التي بعدها اركان للصلوة بمعنى بطلانها بها زيادة ونقصانا
عمدا وسهوا وكذلك النية الا ان الحق كونها شرطا لا جزءا والزيادة فيها غير متصورة او غير قادحة
واما باقي الواجبات فهي كالاركان زيادة ونقصانا مع العمد دون السهو وينحصر البحث في المقام في عشرة فصول
الاول في النية وهي كما عرفتها قصد الفعل بعنوان الامتثال للنعم وهو المراد من نية القربة
ذلك اما لاهليته او جزاء لشكر نعمه او طلبا لرضاه او خوفا من سخطه او رجاء لثوابه وغير ذلك من
المقاصد التي تكون داعيا للطاعة والعبادة والاحوط له عدم التوصل بطاعة الله الى الامور الدنيوية
غير المنصوصة وان كان الاقوى الصحة سيما مع ملاحظتها تبعا كما ان الاقوى ذلك مع جعل الغاية
للعبادة تحصيل الثواب ودفع العقاب وان كان الاولى له بل الاحوط عدم ملاحظتهما الا رجاء
والاقتصار الى قصد عبادته لكونه اهلا لذلك وشكرا على نعمه السابقة الظاهرة والباطنة و
الطافه الخفية ونحو ذلك وعلى كل حال فلا يعتبر فيها غير الاخلاص وغير التعيين مع تعدد المكلف به فلا يجب
نية الوجه من وجوب او ندب ولا القضاء والاداء ولا القصر والاتمام حتى في اماكن التخيير ولا غير ذلك على
الاقوى الا مع توقف التعيين عليها من غير فرق في ذلك بين الفرائض والنوافل بل لو نوى الوجوب
في مقام الندب او العكس بعد تشخيص المكلف به لم يكن على جهة التشريع صح وكذا القضاء بل الاداء
والقصر والاتمام وان كان الاحوط له خصوصا في الاخير الاستيناف خصوصا لو نوى القصر في مقام
التمام ولو كان في احد اماكن التخيير فنوى احدهما لم يلزم به على الاظهر وكان له العدول الى الاخر

الاخر ما لم يتجاوز محله بل يتعين عليه ذلك في وجه قوي لو نوى القصر فشك في العدد على وجه يكون له
علاج لو كان قد نوى التمام فانه يعدل اليه ويعالج صلوته ولا يجب في النية الاخطار وهو ايجاد
الفكري والتصور القلبي بل يكفي فيها الداعي وهو الارادة المؤثرة في وجود الفعل المنبعثة عما في
نفسه من الغايات على وجه يخرج به عن الساهي والغافل ولا يجب عليه تصور الصلوة تفصيلا بل يكفي
الاجمال ولا يقدح مع نية الوجوب فيها اشتمالها على المندوبات ولا يحتاج لها الى تجديد نية ولا
الى ملاحظتها في ابتداء الصلوة بل يكفي فيها نية الصلوة نعم لا بد من نية الجملة او الاجزاء على وجه
يرجع اليها فلو نوى كل جزء باستقلاله غير ملاحظ فيه الجزئية التي تلزمها نية الجملة لم يصح ولو نوى
الصلوة من لم يحسنها واخر جوله يعلمها او لا فلا باس ولا يعتبر فيها اللفظ بل الاحوط تركه في
نية الصلوة وان كان الاقوى الصحة معه والرياء في ابتداء النية او في الاثناء او في اجزائها الواجبة
او المندوبة مبطل لها على الاصح ولو كان ملاحظا تبعا بل لو حصل في اوصافها كالمسجدية و
الجماعة ونحوهما ابطلها نعم لا تبطل بالرياء المتاخر على الاقوى وان حرم ولا بالرياء بترك الاضداد
ولا بمجرد خطوره بالبال ولو في الابتداء كما لا تبطل بالعجب المتاخر وان حرم على الاقوى وكل ما نافى
الاخلاص بالعبادة ابطلها نعم لا ينافي على الظاهر ضم بعض الغايات الراجحة للفعل المتحد بل وان لم
تكن راجحة ولكن كان الضم تبعا ومن ذلك قصد افهام الغير برفع الصوت بالقراءة او الذكر بخلاف
ما لو نوى ببعض افعال الصلوة غيرها بمعنى انه قصد بالفعل الواحد صلوة وغير صلوة كما لو قصد بالتسليم
تحية وصلوة وبالقيام والركوع صلوة وتعظيما مثلا فان الاقوى البطلان حينئذ معه اذا كان في الواجب
سواء كان مما يمكن تداركه او لا وسواء كان قليلا او كثيرا بل الاحوط ذلك في المندوب وانما لو قصد به
غير الصلوة محضا فلا يفسد من هذه الجهة نعم ان كان كثيرا او مما لا يجوز فعله في اثنائها افسد والا فلا
وكيف كان فوقت النية عند تكبيرة الاحرام والامر فيه سهل بناء على ما عرفته من انها الداعي المزبور
اما على الاخطار فيكفي اتصال اخر جزئها الفكري باول التكبير والاحوط استمراره الى تمام التكبير و
تجب فيه الاستدامة بمعنى عدم خلو شيء من افعال الصلوة عن النية فلو نوى الخروج من الصلوة بعد

له ايضا عدم المد والاشباع للهمزة والباء وترك تفخيم اللام او الراء وان كان الاقوى الجواز اذا لم يكن بحيث يخرج بهما عن القانون العربى لمغايرته امثاله ويجب فيها القيام التام فلو تركه عمدا او سهوا ابطلته بل لا بد من تقديمه عليها مقدمة من غير فرق فى ذلك بين المأموم الذى ادرك الامام راكعا وغيره على الاصح بل ينبغى له التربص فى الجملة حتى يعلم وقوع التكبير تاما قائما والاحوط كون الا ستقرار كالقيام فى البطلان بتركه حال التكبير عمدا او سهوا ويجب اقترانها ايضا بالنية على حسب ما قدمنا والامر فيه سهل بناء على ما عرفت من انها الداعى عندنا ويجب تحقق التلفظ بها و يعلم ذلك باسماعه نفسه اياها تحقيقا او تقديرا ويجب تعلمها على من لا يحسنها ولا يجوز له الدخول فى الصلوة قبل الضيق مع رجاء التعلم فان تركه اختيارا حتى ضاق الوقت اثم وصحت صلوته على الاقوى والاحوط له القضاء بعد التعلم ولو تعذر واستقل له بالنطق بها ناطق حرفا فحرفا ونطق هو خلفه وان لم يتمكن من الجميع فالاحوط له الاتيان بالممكن والترجمة عن الباقى ثم الاستيناف بترجمة الجميع وان لم يتمكن من شئ منها اتى بترجمتها من غير العربية والاقوى عدم لزوم الترجمة بلغته وان كان هو الاحوط كما ان الاقوى عدم وجوب لغات الكتب المنزلة واللغة المناسبة للعربية وان كان هو الاحوط ولو توقف الاتيان بتمام الاحتياط على تكرير الصلوة كررها ولا يجزى عن الترجمة غيرها من الاذكار ولو عربية ما لم يكن مرادفا لها فلو كان قادرا عليها كالملحون مادة او اعرابا والاخرس لتعدى لا يستطيع ان ينطق بها صحيحة اتى بها على قدر الامكان فان عجز عن النطق اصلا اعتقد قلبه معناها واشار اليه بيده ولسانه وصوته على حسب ما يبرز غيرها من مقاصده والاقوى ثبوت مثل الاحكام فى التكبيرات المندوبة كما انه يجرى حكم تكبيرة الاحرام على ابدالها اشارة الاخرس

البحث الثانى

يستحب اضافة ست تكبيرات اليها حتى يكون المجموع سبعا وهو اقصى الفضل ودونه الخمس ثم الثلث نعم يستحب له الاتيان بعد احرام الصلوة بجميع تكبيراتها وهى احد عشرة فى صلوة الصبح عدا تكبيرة الاحرام وتزيد المغرب عليها خمسا والرباعية عشرا فيكون مجموع تكبيرات الصلوة تسعين باضافة تسعة الاحرام تكون سبعة وتسعين والفائدة فى جمع تكبير كل صلوة فى ابتدائها انه اذا سهى عن شئ منها فقد جاوز

الاحوط فى الملحون مادة الجمع بتكرير الصلوة

المحل ان كان قد فاته منها و على كل حال فالافضل له الدعاء بالماثور بين تكبيرات الافتتاح ويجوز له الاتيان بالتسبع والاقل من دونه وله تعيين تكبيرة الاحرام فى ايتها شاء وان كان الاولى له اختيار الاخيرة والاجتزاء بالسبع مع قصد الافتتاح باحدها من غير تعيين مع مقارنة النية التى هى الداعى للجميع على الاصح وتكون هى الاولى فى احتمال والاخيرة فى آخر وجه قوى لكن الاحوط خلافه فمع فرض وقوع ذلك منه يستانف الصلوة وليس له نية الاحرام بالتسبع او الخمس والثلث على الاقوى ويستحب الجهر بها للامام على وجه يسمع من خلفه دون الست فانه يستحب الاخفات بها يستحب ايضا رفع اليدين بالتكبير الى الاذنين ودونه الى حيال الوجه ودونه الى النحر مبتدءا بابتدائه ومنتهيا بانتهائه ثم وضعهما ولا يلزم فيه الانطباق الذى قلما يتفق بل تكفى فيها المقارنة المزبورة من غير مراعات الانطباق الوسط ونحوه بل الظاهر كفاية كون الرفع حال التكبير من غير اعتبار ملاحظة هذا التدقيق فاذا انتهى التكبير والرفع ارسل اليدين ح ولا ينبغى ان يتجاوز بهما الاذنين نعم ينبغى ضم اصابعهما حتى الخنصر والابهام والاستقبال بباطنهما القبلة والظاهر عدم اشتراط التكبير بالرفع فضلا عن الكيفية المخصوصة وكذا العكس كما ان الظاهر عدم اعتبار الكيفية المخصوصة فى استحباب الرفع حتى معية اليدين بل ذلك كله مستحب على الاقوى ولا فرق فى استحباب الرفع بالتكبير بين الواجب منه والمستحب والله اعلم

الفصل الثالث فى

القيام وفيه ايضا بحثان

البحث الاول

القيام ركن فى تكبيرة الاحرام التى تقارنها النية كما عرفت سابقا وفى الركوع على معنى وقوع الركوع عنه فمن اخل به فيهما عمدا او سهوا بطلت صلوته وواجب غير ركن حال القراءة تبطل به مع الاخلال عمدا لا سهوا وله تركه فى غير ذلك ولو تبرك القنوت مثلا فهو ح تابع لما وقع فيه فى الوجوب وعدمه والركنية وعدمها وليس بواجب اصلى الا ما كان قبل الركوع وبعده والركن منهما الاول فمن سهى وجاء بالركعة تماما من جلوس بطلت صلوته قطعا وان ذكر حال الركوع وقام منحنيا بركوعه كذا لو ذكر قبل ان يركع وقام متقوسا او غير منتصب ولو ساهيا على الاقوى بل وكذا لو سهى بعد حصول القيام قبل اتمام القراءة او بعدها

بل لا يخلو عن قوة مع قصد الابهام هذا الاحتياط لا يترك مد ظله

وجلس ثم ذكر وقام كذلك على الاقوى واما زيادة القيام سهواً كما لو قام في محل القعود فلا يبطل الصلوة بها والمراد بالقيام الاعتدال والانتصاب بحسب حال المصلى بل الاحوط له نصب العنق وان كان الاقوى انه لا باس باطراق الراس كما انه لا باس بغير الفاحش من الفحج ويجب فيه الوقوف على الرجلين فلا يجزى الوقوف على واحدة بل الاحوط كونه على القدمين دون الاصابع واصل القدمين نعم لو كانت له رجل ما لتتالم يجب الوقوف على الزائدة منها والاقوى عدم وجوب تسوية الرجلين في الاعتماد و يجب فيه ايضاً الاستقلال مع الاختيار فلو صلى مستنداً عمداً بطلت صلوته بل الاحوط له الاعادة حال السهو فيما كان ركناً منه وان كان الاقوى الصحة نعم لا باس به مع الاضطرار اليه فيصلى معتمداً على انسان وغيره مقدماً ذلك على القعود وعلى الفحج الفاحش والانحناء والميل الاحاد وغيرهما مما يخرج به عن اسم القيام نعم هو مخير فيها مع فرض تحصيل القدرة بها ولا فرق فيما يعتمد عليه بين الانسان والجدار والخشبة وغيرها بل يجب عليه شراء ما يعتمد عليه او استيجاره مع التوقف عليهما ولا يعتبر في سناد الاقطع خشبة المعدة لمشيه بل يجوز له الاعتماد على غيرها ولو تعذر القيام في الكل او البعض مطلقاً عليه حتى ما كان منه بصورة الركوع صلى من جلوس وكان الانتصاب جالساً بدلاً عن القيام فيجرى فيه جميع ما سمعته فيه حتى الاعتماد وغيره ومع تعذره صلى مضطجعاً على الجانب الايمن كهيئة المدفون فان تعذر فعلى الايسر عكس الاول فان تعذر صلى مستلقياً كالمحتضر مومياً للركوع والسجود مع تعذرهما عليه كساً بقه براسه فان تعذر فبالعينين وذلك بتغميضهما ويجعل ايماء سجوده براسه اخفض منه لركوعه والاحوط زيادة الغمض للعين في الايماء بها للسجود للركوع وان كان الاقوى عدم وجوبه على كل حال فليس بها بعد المراتب المزبورة حد موظف بل كيف ما قدر صلى ولكن ليتحر اقرب الاحوال الى كيفية المختار والا فالمضطر على الاحوط اما اذا قدر على القيام في بعض الصلوة وجب عليه ان يقوم بقدر مكنته فاذا تجدد العجز جلس مراعياً بذلك ترتيب الصلوة ونظامها فيقوم للقرائة وان علم بعجزه حال الركوع مثلاً على الاصح ولو عجز عن الركوع والسجود ولو جالساً دون القيام

واومى

واومى اليهما والاولى له الجلوس لايماء السجود ولا يجب عليه المقدور من الانحناء اما لو تمكن منهما جالساً جلس لهما على الاصح ولو دار امره بين القيام مومياً والجلوس راكعاً او ساجداً اختار الاول والاحوط له اعادة الصلوة جالساً ولو تجدد العجز في اثناء الصلوة او القدرة عمل بمقتضى منهما كالابتدائيين فان عجز عن القيام مثلاً في الاثناء انتقل الى الجلوس ثم الى الاضطجاع هكذا ولو تجددت القدرة للمستلقى مثلاً انتقل الى القيام ان امكن والى الجلوس ان امكن له ويترك القراءة لو كان في اثنائها حتى يستقر في المرتبة العليا وكذا القادر اذا تجدد له العجز على الاقوى فلا يقرء حينئذ في حال الهوى ولو تجددت له القدرة بعد تمام القراءة قام للركوع لا لاعادة القراءة ولو تجدد في الركوع قبل الطمانينة فيه ارتفع منحنياً الى حد الراكع ولا يجوز له الانتصاب وكذا بعدها قبل الذكر الواجب على الاصح ثم يذكر وكذا قبل الذكر المستحب ولو تجدد بعد الركوع وجب الانتصاب للارتفاع منه اما لو تجدد بعد الارتفاع عنه فالاقوى عدم وجوب القيام للسجود عنه وان كان هو الاحوط ولا يخفى عليك حال العكس في جميع ما ذكرنا حتى من عجز حال الركوع بعد الذكر فانه يجلس للاعتدال منه لما قبله فان امكن ان ينهض متقوساً على وجه لا يلزم زيادة الركوع نهض ثم ذكر والا اكتفى بالجلوس للاعتدال من غير استيناف ركوع للذكر ويجب القرار في القيام وغيره من افعال الفريضة كالركوع والسجود والقعود حتى حال القدر المستحب منها وان كان الوجوب فيه شرطاً كالوضوء للنافلة بل لا يبعد اشتراط جلسة الاستراحة به ايضاً فمن تعذر عليه الاستقرار فيه وكان متمكناً من الوقوف مضطرباً قدمه على القعود على الاصح وكذا الركوع فيركع مضطرباً ويذكر كذلك وكذا رفع الراس منه ولا ينتقل الى الجلوس وان حصل به الاستقرار اما اذا لم يتمكن من ذلك لكن يتمكن من المشي ونحوه فالاقوى تقديم الصلوة من جلوس مستقراً عليه بل وغيره من الابدال وان تعذر عليه الاستقرار في جميع الاحوال سقط عنه ووجب الاقرب فالاقرب فيصلي قائماً مضطرباً فان تعذر فماشياً فان تعذر صلى راكباً

المبحث الثاني

يستحب فيه اسدال المنكبين وارسال اليدين واضعاً كفيه على فخذيه الايمن على الايمن والايسر على الايسر مقابلاً لهما ركبتيه ضاماً

الجميع اصابعهما النظر الى موضع سجوده واستواء النحر وفقار الظهر في الانتصاب والرجلين في الاستقرار وصف القدمين على جهة المحاذي بحيث لا يزيد احدهما على الاخر ولا ينقص ونوجيهما باصابعهما الى القبلة مفرقا بينهما ولو باصبع والشبر اقصى الفصل ويستحب للجالس التربيع حال القراءة والمراد هنا جلوس القرفصاء وهو ان يرفع فخذيه وساقيه واما حال الركوع فالمستحب له ثني الرجلين كما انه يستحب له التورك بين السجدتين

الفصل الرابع في القراءة وفيه بحثان البحث الاول

يجب في الركعة الاولى والثانية من الفرائض قراءة الحمد ثم سورة كاملة غيرها عقيبها وان رخص له في الاقتصار على الحمد في المرض والاستعجال بل قد يجب مع ضيق الوقت والخوف ونحوهما من افراد الضرورة ولو قدمها على الفاتحة عمدا استانف الصلوة على الاصح وسهوا او ذكر قبل الركوع اعادها او غيرها بعد الحمد وان كان الاولى له اعادتها نفسها ولا يجب عليه اعادة الحمد اذا كان قد قراها على الاصح ولا يجوز له قراءة ما يفوت الوقت بقرائته من السور الطوال فان فعله عامدا بطلت صلوته وان لم يتمه على الاصح واما اذا كان ساهيا فذكر في الاثناء عدل الى غيرها مع سعة الوقت وان ذكر بعد الفراغ وقد فات الوقت اتم صلوته وان لم يكن قد ادرك ركعة ولا يحتاج الى اعادة سورة ولا يجوز قرائة احدى سور العزائم فلو قراها عامدا استانف الصلوة وان لم يكن قرا الا البعض ولو البسملة او شيئا منها اما لو قرأها ساهيا فذكر في المحل قبل الاتمام او بعده تجاوز النصف او لا قرء غيرها واخر السجود الى ما بعد الفراغ والاحوط له الايماء اليه وهو في الفريضة ثم استينافا الصلوة من راس وكذا لو وجب عليه السجود باستماع ونحوه ولا باس بقرائة العزائم في النافلة فيسجد في اثنائها كما لو استمعها ثم يتم نافلته ويجزي في السورة احدى المعوذتين على الاصح فضلا عن غيرهما نعم الاقوى اتحاد سورة والضحى والم نشرح وكذا الم تر ولايلاف فلا يجزي في الصلوة الا جمعهما مرتبين مثنيا للبسملة بينهما على الاحوط والاحوط منه اجتنابهما والبسملة جزء في افتتاح كل سورة الا براءة ولكن الاقوى عدم وجوب تعيين السورة قبل التلفظ بها وان كان هو الاحوط كما ان الاقوى كراهة القران بين السورتين والاحوط تركه ويجوز العدول في اثناء سورة الى اخرى

اختيارا ما لم يتجاوز النصف الا الجحد والتوحيد فانه لا يجوز العدول منهما الى غيرهما مطلقا بل الاحوط ذلك بالنسبة اليهما ايضا نعم يستثنى منه العدول منهما الى سورة الجمعة والمنافقين في محلهما من صلوة ظهر يوم الجمعة جمعة او ظهرا فانه جائز فيهما فضلا عن غيرهما ما لم يتجاوز النصف اذا كان الدخول فيهما عن نسيان اما مع العمد فالاحوط عدم العدول كما ان الاحوط عدمه ايضا بعد تجاوز النصف بل الاحوط عدم العدول من الجمعة والمنافقين الداخل فيهما في الصلوتين السابقتين وان لم يتجاوز النصف هذا كله ما لم يكن ضرورة الى العدول من نسيان بعض السورة او ضيق الوقت ونحو ذلك اما معها فيجوز العدول وان بلغ النصف من الجحد والتوحيد فضلا عن غيرهما والافضل له بل الاحوط العدول الى التوحيد مع امكانه ويجب على العالم من الرجال الجهر بالقراءة في الصبح واولى المغرب والعشاء والاخفات في ما عدا البسملة في الظهرين في غير يوم الجمعة اما فيه فيستحب الجهر في الظهر فضلا عن صلوة الجمعة على الاقوى من غير فرق بين الامام وغيره فمن عكس عامدا بطلت صلوته بخلاف الناسي والجاهل بالحكم من اصله غير المتنبه للسؤال بل لا يبعد ان ما وقع منهما من القراءة بعد ارتفاع العذر في الاثناء على الاقوى اما العالم به في الجملة الا انه جهل محلهما او نسيه فالاحوط استينافه صلوته ايضا بل الاحوط ذلك ايضا في الجاهل باصل الحكم المتنبه للسؤال عنه وما سئل وان كان الذي يقوى الصحة في الجميع مع معذوريته الفرقة منهما نعم الجهل بمعنى الجهر والاخفات ليس عذرا كما ان الاحوط عدم معذورية المامو بجهله بوجوب الاخفات عنده وجوب القراءة عليه ولا جهر على النساء حتى في حال الامامة لمثلهن بل يتخيرن بينه وبين الاخفات مع عدم الاجنبي اما الاخفات فيجب عليهن فيما يجب على الرجال ويعذرن فيما يعذرون فيه واقل الجهر ان يسمع القريب الصحيح اذا استمع واما الاخفات فالظاهر انه هو القدر الذي يتحقق به اصل اللفظ فان الشرط في اجزاء ما كلف منه قراءة كان او غيره ان يسمعه المتلفظ به تحقيقا او تقديرا كما سمعته في التكبير ولا ينافيه اسماع الغير الذي هو قريب اليه من سمع نفسه او بمنزلته نعم ينافيه سماع الغير الذي هو ابعد من ذلك التماقطه وان كان بصوت خفي

جا

فيما يستعمله بعض الناس في الاخفات على وجه يسمعه البعيد عنه الا انه بصوت خفي كالمبحوح في غير محله ولا يجوز من الجهر ما كان منكرا زائدا على المعتاد فان فعل فالظاهر الفساد وتجب القراءة الصحيحة فلو صلى وقد اخل عامدا بحرف او حركة بناء او اعراب او مد واجب او تشديد او سكون لازم او بدل حرفا بغيره وان كان الضاد بالظاء او ترتيب بين آياتها او كلماتها او حروفها او موالاة كذلك بطلت صلوته وكذا لو اخرج حرفا من غير مخرجه او اثبت همزة الوصل في الدرج او حذف همزة القطع فيه بل الاقوى والاحوط اجتناب الوقف على المتحرك والدرج للساكن بل الظاهر وجوب جميع ما وجب في علم النحو والصرف نعم لا يجب ما ذكره علماء التجويد مما هو خارج عنهما من بيان او ادغام مع الغنة وبدونها او امالة او اشباع او تفخيم او تسهيل او ترقيق وغير ذلك من المحسنات حتى ادغام التنوين والنون الساكنة في احد حروف يرملون من ابتداء كلمة اخرى مثل لم يكن له ومن ربك وان كان الاحوط مراعاته كما ان الاحوط القراءة باحدى القراءات السبع وان كان الاقوى عدم وجوبها خصوصا ما اتفق وقوعه منهم في بعض الكلمات مثلا مما هو غير واجب عندهم ايضا بل يكفي القراءة على النهج العربي وان خالفها ووقع منهم في حركة بنية او اعراب ومن لا يحسن الفاتحة يجب عليه تعلمها ان تمكن من الاتيان على الاقوى فان لم يستطع الا الملحون والمبدل فيه بعض الحروف ونحو ذلك كالفافاء والتمتام مما لا يخرج به عن اسم القراءة اجزء ذلك بل الاقوى عدم وجوب الايتمام عليه كالاخرس وان كان الاولى لهم ذلك اما اذا كان قابلا للتعليم الا انه ضاق الوقت عليه فالاحوط له الايتمام ان تمكن منه والا قرء ما يحسنه منها لما يعد قرآنا بنفسه من غير حاجة الى قصد عوض عن الفائت بقدره من القرآن غيرها والاحوط له مع ذلك تكرار ما يحسنه فلذلك ولو كان لا يحسن منها شيئا او غير المعتد كقول الحمد لله قرء من غيرها بعدد آياتها مراعيا للمساواة في الملفوظ من الحروف والزيادة فان لم يحسن شيئا ذكر الله بالتسبيح والتكبير والاحوط الاتيان بذكر الاخيرتين كما ان الاحوط ملاحظة قدر القراءة في الحروف اما السورة فيجب تعلمها ايضا الا ان الظاهر عدم البدل لها كلا او بعضا مع العذر لضيق وقت ونحوه بل يسقط غير المتيسر منها ومن في لسانه آفة تمنعه من اللفظ اقرء في نفسه

ولو توهما والاحوط تحريك لسانه بما يتوهمه والاخرس الذي يمكن تفهيمه المعنى قرآنية يعقد قلبه بذلك محركا لسانه مشيرا بيده على حسب ما يبرز مقاصده والذي لا يمكن تفهيمه ذلك يحرك لسانه مشيرا به الى انه بدل القراءة ملاحظا قدرها والاقوى عدم وجوب القراءة على ظهر القلب فتكفي القراءة في المصحف ونحوه بل يجزي اتباع القاري وان كان الاحوط اعتياد تعلمها والحفظ بل والايتمام في اجزائهما ويتخير فيما عدا الاوليين من فرايضه بين الذكر والفاتحة وان نسيها في الاوليين نعم الافضل الذكر مطلقا للامام والمأموم والمنفرد وصورته سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فيما يأتي به محافظا على العربية والكيفية الخاصة وتجزي المرة على الاقوى الا ان الاحوط التكرار ثلاثا فتكون اثنى عشرة تسبيحة والاولى اضافة الاستغفار اليها ومن لا يستطيعه يأتي بالممكن منه والا اتى بالذكر المطلق والاقوى بقاء التخيير وان شرع في احدهما فضلا عن نيته وان كان الاحوط عدم العدول عنه بعد الشروع ولو قصد التسبيح مثلا فسبق لسانه الى القراءة فالاحوط عدم الاجتزاء به اما لو فعل ذلك غافلا من غير قصد الى احدهما فالاقوى الاجتزاء به ان كان من عادته خلافه بل وان كان عازما من اول الصلوة على غيره والاحوط استينافه غيره ولا يجب اتفاق الاخيرتين في القراءة او التسبيح بل له القراءة في احديهما والذكر في الاخرى ويلزم الاخفات فيهما حتى البسملة في القراءة على الاحوط وان كان الاقوى استحباب الجهر بها وحكم الجهل والنسيان هنا ما سمعته سابقا والله اعلم

البحث الثاني يستحب الاستعاذة بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم سرا قبل الشروع في القراءة في الركعة الاولى والجهر بالبسملة فيما يخفت فيه ولو في الاخيرتين والترتيل وتحسين الصوت به بلا غناء وافصاح الحروف والوقف على فواصل الآيات مراعيا لمعانيها متعظا بها سائلا عند آية النعمة والنقمة ما يناسب كلا منهما والسكتة بين الحمد والسورة وبعد الجحد كذا بين السورة والتكبير للركوع او القنوت اذا اراد بما يستحب له ايضا من الحمد بعد الفراغ من ام الكتاب ونحو قول كذلك الله ربي بعد التوحيد وقراءة السور القصار من المفصل اليه من سورة محمد صلى الله عليه وآله الى آخر القرآن كسورة اذا جاء نصر الله والهيكم التكاثر

فيه اشكال والاحتياط لا يترك ضره

فيه اشكال والاحتياط لا يترك ضره

لا يترك هذا الاحتياط

بل لا يخلو عن قوة ضره

فيه اشكال ضره

في اجرائه حكم الجهل والنسيان في الجهر بالتسبيحات والاخفات بها في الاخيرتين اشكال بل لا يكفي في القراءة ضره

منع عنه الاشكال فيها ضره

التفخيم التعظيم وتفخيم الحروف خلاف ترقيقه

هذا الاحتياط لا يترك

هذا الاحتياط لا يترك ضره

بل وجوبها لا يخلو عن قوة ضره

اجراء احكام عدم تيسر الفاتحة هنا لا يخلو عن خفا ضره

في العصر والمغرب والوسط منه في العشاء والظهر كسورة الاعلى والشمس وطواله في الصبح كسورة هل اتى ولا افسم والاولى اختيار القدر من سور المفصل للاولى والتوحيد للثانية لما فيهما من الفضيلة التامة بل لا يبعد استحبابهما في جميع الفرائض اذا قراهما من حيث الفضل المرغوب بل لو عدل من غيرهما اليهما لذلك اعطى اجر السورة التي عدل عنها مضافا الى اجرهما بل ورد انه لا تزكوا صلوة الا بهما بل نهى مؤكدا عن ترك التوحيد في الخمس نعم يستحب قرائة سورة الجمعة في الاولى من صلوة الجمعة وظهري يومها والمنافقين في الثانية بل الاحوط المحافظة عليهما وفي الاولى من صبح يومها والتوحيد في الثانية وفي الاولى من المغرب والعشا والاعلى في الثانية وفي غداة الخميس والاثنين سورة هل اتى في الاولى والغاشية في الثانية

الفصل الخامس

في الركوع وفيه ايضا بحثان

البحث الاول يجب في كل ركعة من الفرائض اليومية ركوع واحد وهو ركن في الصلوة تبطل به زيادة ونقصانا عمدا وسهوا في غير الجماعة ولا بد فيه من الانحناء المتعارف بحيث تصل اليد والاحوط الراحة الى الركبة لو كان مستوي الخلقة وصولا لو اراد وضع شيء منها عليها لوضعها ولو مجموع اطراف الاصابع التي منها الابهام فلا يكفي مسمى الانحناء عندنا ولا بان يتوس بطنه وصدره على ظهره ونحوه او احد جانبيه على الاخر او بخفض كفليه برفع ركبتيه ونحو ذلك وغير المستوي كطويل اليدين او قصيرهما شلا يرجع الى المستوي ولا باس باختلاف افراد المستوين خلقة نعم يد ودحكم كل مكلف منهم على يديه وركبتيه ومن لم يتمكن من الانحناء المرغوب ولو باعتماد اتى بالممكن منه ولا ينتقل الى الجالس وان تمكن من الركوع منه اما اذا لم يتمكن من الانحناء اصلا ركع جالسا على الاقوى ان تمكن والا اومى براسه قائما فان لم يتمكن فبالعينين تغميضا له وفتحا للرفع منه وركوع الجالس بالانحناء الذي يحصل به مسماه عرفا ويتحقق على الظاهر بانحنائه بحيث يساوي بوجهه ركبتيه والافضل له الزيادة على ذلك بحيث يحاذي مسجده ولا يجب فيه على الاصح الانتصاب على الركبتين شبه القائم ثم ينحني وان كان هو الاحوط ولو كان كالراكع خلقة او لعارض اكتفى بالنية عن القيام والركوع ولم يجب عليه الزيادة في الانحناء للفرق على الاقوى وان كان احوط ما لم يكن على اقصى مراتب الركوع

بحيث يخرج بزيادة الانحناء عنه ولا يستطيع الانتصاب ولو يسيرا نعم الاحوط له الايماء بالراس او العينين له وللرفع منه اما اذا تمكن من الانتصاب ولو باعتماد على وجه يخرج به عن مسمى الركوع وجب للقيام فاذا اراد الركوع انحنى وان لم يتمكن من الانتصاب على الوجه المرغوب لم يجب وان كان هو الاحوط ايضا ولو هوى لغير الركوع حتى وصل حده فقصده اجزء على الاقوى وكذا السجود ويجب فيه الذكر تسبيحا او تكبيرا او تهليلا او غيرها على الاقوى نعم يعتبر فيه التثليث بالذكر على الاقوى لو بالتكرار كسبحان الله ثلثا ولا اله الا الله كذلك او غير ذلك والاحوط اختيار التسبيح من افراده مخيرا بين الثلث الصغرى وهي سبحان الله وبين التسبيحة الكبرى التامة المجزية عن التثليث وهي سبحان ربي العظيم وبحمده والاحوط من ذلك اختيار الاخيرة واحوط منه تكريرها ثلثا ولا يجب تعيين الواجب منها من غيره مع التكرار وان كان اولى وتجب فيه الطمانينة ايضا بل الاحوط استينافا الصلوة مع تركها فيه اصلا سهوا فضلا عن العمد وان كان الاقوى خلافه بل تجب الطمانينة قدر الذكر الواجب فلو صلى وتدبر كها في شيء منه عمدا بطلت صلوته بخلاف السهو على الاصح وان كان الاحوط الاستيناف معه ايضا ولو شرع بالذكر الواجب عامدا قبل الوصول الى حد الراكع او بعده قبل الطمانينة او اتمه حال الرفع قبل الخروج عن اسمه او بعده لم يجز بالذكر المرغوب قطعا بل الاقوى بطلان صلوته ان ذكره حينئذ والاحوط اتمامها ثم استينافها بل الاحوط ذلك في الذكر المندوب ايضا نعم لو جاء به كذلك لو لم يتمكن من الطمانينة لمرض ونحوه سقطت لكن يجب عليه اكمال الذكر الواجب قبل الخروج من مسمى الركوع ويجب فيه ايضا رفع الراس منه حتى ينتصب قائما مطمئنا فيه فلو سجد قبل ذلك عامدا بطلت صلوته

البحث الثاني يستحب التكبير للركوع منتصبا رافعا يديه فيه على نحو ما سمعته في تكبير الافتتاح بل الاحوط عدم ترك التكبير كما ان الاحوط عدم ملاحظة الخصوصية اذا كبرها ورداً ووضع الكفين على الركبتين مفرجات الاصابع ممكنا لهما من عينيهما وواضعا لليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى ورد الركبتين للخلف وتسوية الظهر ومد العنق موازيا لظهره والتجنيح بالمرفقين وشغل النظر حاله بما بين الرجلين والتسبيح ثلثا او سبعا ولا باس بالزيادة ولكن ينبغي ان يكون القطع على الوتر وان يقول بعد الانتصاب منه

ابن ادم ساجداً لانه امر بالسجود فعصى وهذا امر بالسجود فاطاع ونجى واقرب ما يكون العبد
الى الله وهو ساجد وانه سنة الاوابين وقد سجد ادم ع ثلثة ايام بلياليها وسجد علي بن الحسين ع
على حجارة خشنة حتى احصى عليه الف مرة لا اله الا الله حقاً حقاً لا اله الا الله ايماناً وتصديقاً
وكان جعفر بن محمد عليهما السلام يسجد السجدة حتى يقال انه راقد كان لابي الحسن عليه السلام في كل
يوم سجدة بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ويستحب ايضاً لخصوص الشكر لله عند تجدد كل نعمة
دفع كل نقمة وعند تذكرهما وللتوفيق لاداء كل فريضة او نافلة بل كل فعل خير ولو اصلاح بين اثنين
مقتصراً على سجدة واحدة او ثنتين على معنى الفصل بينهما بتعفير الخد كما هو الاولى والجبين
او الجميع مقدماً للايمن منهما قائلاً ما ورد عند كل واحد منهما بل الظاهر استحباب التعفير بنفسه
ايضاً ويستحب في هذا السجود افتراش الذراعين والصاق الجوء والصدر والبطن بالارض كما انه
يستحب في هذا السجود ايضاً بل وفي غيره مسح موضع سجوده بيده ثم امرارها على وجهه وغيره من بدنه
يستحب فيه ايضاً الطهارة من الحدث بل لا باس بالتكبير للاخذ فيه والرفع منه وغير ذلك مما نقل
في السجود التلاوة وان كان لا يشترط فيه شيء زائد على حصول مسماه والله اعلم **الفصل**
السابع في التشهد وهو واجب في الثنائية مرة وهي بعد رفع الراس من السجدة الاخيرة في
الركعة الثانية والثانية بعد رفع الراس منها في الركعة الاخيرة والواجب فيه من القول على الاقوى
الشهادتان ثم الصلوة على محمد وال فيجزي حينئذ في الشهادتين اشهد ان لا اله الا الله اشهد
ان محمداً عبده ورسول الله وفي الصلوة على محمد وال محمد يتحقق بذلك من غير فرق بين المضمر
والظاهر والفصل بلفظ على وعدمه الا ان الاحوط تعقيب وحده لا شريك له للاولى وعطف الثانية
بالواو وضماً الى الرسالة العبودية وتبديلاً للظاهر بالمضمر فيقول واشهد ان محمداً عبده ورسوله
كما ان الاحوط في كيفية الصلوة قول اللهم صل على محمد وال محمد نعم لا يجزي تبديل اشهد باعلم
ونحوه بل لا بد من ذكر الشهادتين بلفظهما المتعارف فيهما بل لا بد من الكيفية المتعارفة في شهادة
التوحيد والشهادة بالرسالة فلا يجزي غيرها وان افاد معناها وكذا لا بد من الترتيب فيقدم

التوحيد ثم الرسالة ثم الصلوة ومن اللفظ الصحيح الموافق للعربية كما في غيره من الاذكار الواجبة في
ركوع او سجود ويجب الجلوس مطمئناً حال التشهد باي كيفية كان ولو اقعاء على الاصح ومن لا يستطيع
اللغة العربية تعلم فان عجز ولو بالاتباع لغيره ونحوه او كان الوقت ضيقاً اجزئته الترجمة وان علم
البعض ترجم للباقي وان عجز عن الترجمة فالاولى الذكر قدره والاولى التحميد منه ان كان يحسنه وان
سقط والاولى الجلوس قدره مع الاخطار بالبال **واما المسنون** فيه فهو الجلوس متوركاً والنظر
في الحجر واضافة ما ورد من الزيادات فيهما حتى التحيات التي رواها ابو بصير في التشهد الاخير واتمام
التشهد من بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء لله وتكرير الحمد بعد ختام التشهد الاول مرتين او
ثلث بل وقول سبحان الله سبع مرات بل لا باس باضافة وتقبل شفاعته وارفع درجته في الدعاء
للنبي صلى الله عليه واله بعد الصلوة عليه في التشهدين ويكفي ابتداؤهما بالحمد لله اذ كرتهما
من الاقوال المندوبة والله اعلم **الفصل الثامن** في التسليم وهو واجب في الصلوة وجزء
منها على الاصح ويتوقف التحليل منها عليه والاقوى الاجتزاء باحد صيغتيه وهي السلام علينا
او السلام عليكم واما السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فهي من توابع التشهد لا يحصل
بها تحليل ولا تبطل الصلوة بتركها عمداً فضلاً عن السهو لكن الاحوط المحافظة عليها كما ان الاحوط
الجمع بين الصيغتين بعدها مقدماً للصيغة الاولى مضيفاً اليها على عباد الله الصالحين وللثانية
الثانية ورحمة الله وبركاته وان كان الاصح عدم وجوب شيء من ذلك وانه يكفي قول السلام علينا
او السلام عليكم وعلى كل حال فالاصح عدم اعتبار نية الخروج بل لو نوى عدمه لم يخرج به فضلاً
عن السهو وان كان الاحوط له استئناف الصلوة ح وليس للمنفرد ولا للامام ولا للمأموم قصد
التحية به حقيقة والرد كذلك فلو فعل احدهم كذلك بطلت صلوته نعم لا باس باخطار المنفرد الملكين
الكاتبين وغيرهما ممن يندرج في اللفظ والامام المأمومين مع ذلك والمأموم الامام مع ذلك بالبال
على وجه يشبه التبعية لهم دون التحية مع ان الاصح عدم وجوب ذلك انه ليس عليه قصد معنى اللفظ
ولا بد من العربية والاعراب والهيئة في الصيغتين حتى لو جاء بالسلام منكراً لم يجز على الاصح

في محلها ايضا وان كان الاقوى عدم وجوبه وكذا الكلام في المضطجع والمستلقي ومن حصل فيه علة
في جبهته فان لم يستغرقها وامكن سجوده على ما يحصل به الواجب منها وجب ولو بان يحفر حفيرة ليقع
السليم من جبهته على الارض وان تعذر سجد على احد الجبينين من غير ترتيب بينهما على الاصح فان تعذر
سجد على ذقنه فان تعذر اقتصر على الانحناء الممكن ولو بان يحفر حفيرة ايضا اذا فرض نقصان انحنائه
بما يزيد على اللبنة بل الاولى لرفع استقرار راسه على حواشيها وان لم يماس شيء من جبهته او غيرها
شيئا منها فان لم يتمكن من الانحناء اصلا اومى كما عرفته سابقا فان لم يتمكن منه اكتفى بالاخطار بالبال
والاحوط الاشارة باليد ونحوها مع ذلك والله اعلم **المبحث الثالث** يستحب التكبير على
الاصح حال الانتصاب قائما او قاعدا للاخذ فيه والرفع منه رافعا يديه به على نحو ما سبق والاحوط
عدم تركه والدعاء بالماثور قبل الشروع في الذكر وبعد رفع الراس من السجدة الاولى وتكرار
الذكر فيه والقطع على الوتر واختيار التسبيح من الذكر والتسبيح الكبرى من التسبيح وتثليثها او تسبيعها والانتصاب
مطمئنا بعد الجلوس في السجدة الثانية بل الاحوط عدم تركه فاذا اراد النهوض قال بحول الله وقوته
اقوم واقعد واعتمد على يديه من غير عجن بهما وسبق برفع ركبتيه والدعاء في السجود بما يريد
خصوصا لطلب الرزق الحلال والجلوس على الورك الايسر جاعلا ظهر القدم اليمنى على بطن اليسرى
بين السجدتين وبعدهما بل يكره فيه وضع الاليتين على العقبين معتمدا على صدور القدمين وكذا
يستحب السبق باليدين الى الارض عند الهوي الى السجود وتسوية موضع الجبهة مع الموقف واستيعاب
الجبهة في السجود بل جميع المساجد والارغام بمسمى الانف على مسمى ما يصح السجود عليه وبسط اليدين
مضمومتي الاصابع حتى الابهام حذاء الاذنين موجها بهما الى القبلة وشغل النظر حاله
بطرف الانف وعند الجلوس بالحجر ووضع اليدين على الفخذين حال الجلوس منه اليمنى على اليمنى
واليسرى على اليسرى **المبحث الرابع** يجب السجود بالسهو كما تسمعه في احكام الخلل وبتلاوة
اياته في السور الاربع اخر النجم والعلق ولا يستكبرون في الم تنزيل وتعبدون في حم فصلت على الاصح
فورا فان لم يفعل عمدا او نسيانا اتى به في الزمان الثاني وهكذا وكذا المستمع دون السامع على الاقوى

وان كان يستحب له على الاظهر والسبب مجموع الاية لا بعضها ولو لفظ السجود ويتكرر بتكرر السبب
يستحب فيما عدا ذلك والمعروف احد عشر عند اية ولله يسجدون في سورة الاعراف وظلالهم بالغدو
والاصال في الرعد ويفعلون ما يؤمرون في النحل ويزيدهم خشوعا في بني اسرائيل وخروا سجدا و
بكيا في مريم وفي موضعين من سورة الحج عند قوله يفعل ما يشاء وعند قوله وافعلوا الخير وفي الفرقان
وزادهم نفورا وفي النمل عند قوله رب العرش العظيم وفي ص عند قوله وخر راكعا واناب وفي السماء انشقت
عند قوله واذا قرئ بل الاولى السجود عند كل اية فيها امر بالسجود وليس في شيء من هذا السجود
تكبير افتتاح ولا تشهد ولا تسليم نعم يستحب التكبير للرفع منه بل الاحوط عدم تركه ولا يشترط في
صحته ولا في وجوبه ولا في ندبه طهارة من الحدث ولا من الخبث فتسجد الحائض وجوبا عند سببه
وندبا عند سبب الندب كما يسجد غيرها على الاقوى وان كان لم يتاكد لها الندب وكذا لا يشترط فيه
استقبال ولا طهارة محل السجود ولا ستر فضلا عن صفات الساتر من الطهارة وعدم كونه ذهبا
او حريرا او جلد ميتة او مغصوبا وان كان الاحوط حليته لبسه حال السجود نعم يعتبر فيه بعد تحقق
اسمه اباحة المكان وعدم علو المسجد بما يزيد على المقدار المزبور والاحوط مساواته لسجود الصلوة
في وضع باقي المساجد بل في وضع الجبهة على الارض وما في حكمها مما يصح السجود عليه ولا يجب فيه
الذكر اصلا نعم يستحب فيه قول سجدت لك يا رب تعبدا ورقا لا مستكبرا عن عبادتك ولا مستنكفا
ولا مستعظما بل انا عبد ذليل خائف مستجير او لا اله الا الله حقا حقا لا اله الا الله ايمانا وتصديقا
لا اله الا الله عبودية ورقا سجدت لك يا رب تعبدا ورقا لا مستنكفا ولا مستكبرا بل انا
عبد ذليل ضعيف خائف مستجير او الهي امنا بما كفروا وعرفنا ما انكروا واجبناك الى ما دعوا الهي فالعفو
العفو والمحكي عن النبي صلى الله عليه واله في سجود سورة العلق اعوذ برضاك من سخطك
وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك او
غير ذلك مما تيسر كما انه لا باس بفعل الجميع **المبحث الخامس** السجود لله في نفسه شرعا
بل هو من اعظم العبادات واكدها بل ما عبد الله بمثله وما من عمل اشد على ابليس من ان يرى

سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين اهل الجبروت والكبرياء والعظمة الحمد لله رب العالمين اماما كان او ماموما او منفردا على الاظهر كما ان الاظهر استحباب رفع اليدين للانتصاب منه ويستحب فيه غير ذلك مما هو مذكور في محاله كالدعاء بالماثور ونحوه ويكره فيه مسح الرأس والمنكبين ووضع احدى الكفين على الاخرى ثم ادخالهما بين الركبتين بل الاحوط اجتنابه وكذا يكره فيه وفي السجود قراءة القرآن وغير ذلك

الفصل السادس في السجود وفيه مباحث المبحث الاول

يجب في كل ركعة سجدتان وهما معا من الاركان بمعنى البطلان بزيادتهما في الركعة الواحدة وتركهما معا فيها ولو سهوا من غير فرق بين الاوليين والاخريين على الاصح اما الواحدة زيادة او نقصا سهوا فلا بطلان على الاصح ولا بد فيه من الانحناء ووضع الجبهة على وجه يتحقق به مسماه وعليه تدور الركنية والزيادة العمدية والسهوية وان وجب فيه مع هذا امور اخر لكن لا مدخلية لها في ذلك منها السجود على ستة اعضاء الكفين والركبتين والابهامين يجب الباطن من الاوليين مع الاختيار وفي الضرورة ينتقل الى ظاهرهما ثم الى الاقرب فالاقرب ولا يجزي على رؤس اصابعهما كما لا يجزي لو ضم اصابعه وسجد عليها نعم لا يجب استيعاب تمام باطن الكف في السجود عليه بل يكفي الصدق العرفي وهو المدار وكذا في الركبتين اللتين هما بمنزلة المرفقين من اليدين ولكن يجب صدق مسمى السجود على ظاهرهما او الباطن والاحوط مراعاة طرفيهما ويجب على ما بقي من مسماه مع فرض قطعه ولو لم يبق منه شيء يمكن السجود عليه او كان قصيرا كذلك سجد على باقي الاصابع ولو قطعت جميع اصابعه سجد على ما بقي من قدميه والاولى ملاحظة محل الابهام ولا يجب الاستيعاب في الجبهة ايضا بل يكفي صدق السجود على مسماها وبمقدار الدرهم والاحوط عدم الانقص كما ان الاحوط ايضا كونه مجتمعا لا متفرقا وان كان الاقوى الاجتزاء مطلقا مع الصدق ثم انه لا بد فيما يلحظ في المساجد السبعة والمراد بها عندنا ما بين قصاص الشعر وطرف الانف الاعلى والحاجبين طولا وما بين الجبينين عرضا ولا بد من رفع ما يمنع من مباشرتها لمحل السجود من وسخ فيها او فيه او غيره ولا يجب الاعتماد عليها وان كان هو الاولى فضلا عن التساوي فيه وعن مشاركة الغير

كالذراع وباقي اصابع القدم وغيرها بعد اسم السجود عليها بل يجزي لو لطأ وصلى وبطنه على الارض معها اذا فرض صدق اسم السجود عليها مع ذلك وان كان الاولى خلافه وتختص الجبهة بوجوب وضعها على الارض وما في حكمها كما ستعرفه مفصلا والاحوط انفصالها عنها عند كل سجدة فلا يجدد سجدة على الملتزق بها قبلها بل هو الاقوى فيما توقف الصدق عليه **ومنها** وجوب الذكر على نحو ما تقدم في الركوع الا ان الاولى هنا ابدال العظيم بالاعلى في التسبيحة الكبرى لنا **ومنها** وجوب الطمانينة فيه بمقدار الذكر نحو ما ستعرفه في الركوع ايضا **ومنها** وجوب كون المساجد السبعة في محالها الى تمامه نعم لا باس بتعمد رفع ما عدا الجبهة منها قبل الشروع فيه ثم وضعه حاله فضلا عن السهو من غير فرق بين كونه لغرض كالحك ونحوه وبدونه **ومنها** رفع الرأس من السجدة الاولى معتدلا مطمئنا كما ستعرفه في رفع الرأس من الركوع ايضا **ومنها** ان ينحني للسجود حتى يساوي موضع جبهته موقفه الا ان يكون علوا يسيرا اقل من لبنة موضوعة على اكبر سطوحها فانه لا باس به حينئذ في الرفع والخفض فلو كان ازيد من ذلك لم يصح الصلاة حتى في الاخير على الاقوى ولا فرق بين الانحدار والتسنيم في ذلك على الاصح كما ان الاقوى عدم اعتبار ذلك في باقي المساجد لا بعضها مع بعض ولا بالنسبة الى الجبهة فلا يقدح حينئذ ارتفاع مكانها وانخفاضه ما لم يخرج به السجود عن مسماه ولو وضع جبهته على الممنوع من المرتفع عمدا او سهوا ازاله رفعها ولا يجب عليه الجر على الاصح اما اذا وضعه على المنتفع لغيره فلا يجر جبهته جرا ولا يرفعها بحيث تحصل زيادة سجدة كما اذا طلب الافضل لاستواء ونحوه او كان يصعب عليه تمكين الجبهة منه او غير ذلك اما اذا لم يمكن الا الرفع المستلزم لزيادة السجدة فالاحوط اتمام صلاته ثم استينافها

المبحث الثاني من عجز عن السجود انحنى بقدر ما يتمكن ورفع المسجد الى جبهته ووضعها عليه باعتماد محافظا على ما عرفت وجوبه من الذكر والطمانينة ونحوهما حتى وضع باقي المساجد في محالها وان لم يتمكن من الانحناء اصلا اومى اليه بالرأس فان لم يتمكن فبالعينين والاحوط له رفع المسجد مع ذلك اذا تمكن من سجود الجبهة عليه بل الاحوط له وضع ما يتمكن منه بل الشتا

تعلم نحو ما سمعته في التشهد كما انه يجب حالته الجلوس والطمانينة ويستحب فيه التورك ويزيد
استحباب ايماء المنفرد والامام بتسليمه الى يمينه بمؤخر عينه او بانفه او غيرها على وجه لا ينافي الاستقبال
وتسليم الماموم بتسليمتين احديهما الى اليمين والاخرى الى اليسار ان كان في يساره احد من المامومين
والا اقتصر على تسليمة واحدة كالاولين والله اعلم **الفصل التاسع** يجب الترتيب في افعال
الصلوة على حسب ما عرفت فمن صلى وقد قدم مؤخرا او اخر مقدما عامدا بطلت صلوته بل وكذا
السهو اذا كان قد قدم ركنا على ركن اما اذا قدم على غير الركن كما لو ركع قبل القراءة ساهيا فلا
باس كما انه لا باس بتقديم غير الاركان بعضها على بعض سهوا من الركن ولكن يعود على ما يحصل به الترتيب
مع جبر تنمحي صورتها بحيث يصح سلب الاسم عنها بل تبطل الصلوة بتركها بالمعنى المزبور عمدا او سهوا مع
فرض حصول المحو فيهما وكذا تجب الموالاة في القراءة والتكبير والذكر والتسبيح بالنسبة الى
الايات والكلمات بل والحروف فمدار الجميع على المحو المزبور بالنسبة الى اسمائها فلا يقدح اختلال
في العرف نعم متى فعل ذلك عمدا ابطل صلوته وان كان سهوا فلا باس مع عدم فوات موالاة الصلوة
بذلك لعدم بطلان الصلوة بنسيانها اصلا فضلا عن موالاته ولكن مع كونه في المحل يعيد ما يحصل به
الموالاة اما اذا كان بحيث فاتت موالاة الصلوة به فقد عرفت الفساد ولو مع السهو وكذا اذا فاتت في
نفس تادية تكبيرة الاحرام استانف الصلوة من راس لانه بمنزلة نسيانها بل وكذا الكلام في التسليم
المحلل فان فوات الموالاة فيه بمنزلة نسيانه ايضا فيجري عليه حكم ذلك بالنسبة الى صدق المنافي عمدا
وسهوا او عمدا لا سهوا والله اعلم هذا كله في فوات الموالاة التي يحصل بسببها المحو اما
اذا لم يكن كذلك بل فاتت الموالاة بمعنى المتابعة العرفية التي لا يقدح فيها التخلل في الجملة
فالظاهر بطلان ما فاتت فيه عن عمد اما مع السهو فلا كما تعرف ان شاء الله في المبطلات
ويلحق بهذا المقصد امور **الاول** استحباب القنوت مرة في الفرائض اليومية عدا
الجمعة جهرية كانت او اخفاتية بل الاحوط عدم تركه فيها ومحله قبل الركوع في
الثانية على الاصح بعد الفراغ عن القراءة نعم لو نساه فيه فعله بعد رفع الراس منه

فان لم يذكره فيه فعله بعد الفراغ منها دونها في حال الصلوة وان ذكره فيها فان لم يذكره حتى هوى فعله
فعله متى ذكره ولو طال الزمان ولا يفعله في غير محله اذا تعمد تركه اما صلوة الجمعة فيستحب فيها
قنوتان احدهما في الركعة الاولى قبل الركوع وثانيهما بعده في الركعة الثانية وكذا يستحب في كل نافلة
ثنائية في المحل المزبور بل ووحدانية كالوتر قبل الركوع بعد القراءة بل هو في الاخير من المؤكدة ولا
يعتبر فيه قول مخصوص بل يكفي فيه كلما تيسر من ذكر ودعا وحمد وثناء بل يجزي البسملة مرة فضلا
عن الثلث كالتسبيح من غير فرق بين المستعجل وغيره وحال التقية وعدمها نعم لا ريب في رجحان ما ورد
عنهم عليهم السلام من الادعية فيه بل والادعية التي في القران كلمات الفرج خصوصا في الجمعة والوتر
سلام على المرسلين منها كما انه يستحب التطويل فيه ورفع اليدين تلقاء الوجه الاولى بسطهما جاعلا
البطن الى السماء والظهر الى الارض مشغلا للنظر فيهما والتكبير عند ارادته رافعا لليدين به على
حسب ما سمعته سابقا ثم تضعهما ثم ترفعهما للقنوت والجهر به للامام والمنفرد بل والماموم وان كان
الاولى له ذلك بحيث لا يسمعه الامام ويجوز الدعاء فيه وفي غيره بالفارسية وغيرها بمعنى عدم بطلان
الصلوة بذلك وان لم يحصل وظيفة القنوت على الاظهر وكذا غيره من الاذكار المندوبة في الصلوة فلا
ينوي الخصوصية بشيء منها وكذا الدعاء بالملحون مادة او اعرابا اما الاذكار الواجبة فلا يجوز فيها
غير العربية الصحيحة **الثاني** استحباب التعقيب الذي هو ابلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد
بعد الفراغ من الصلوة ولو نافلة على الاقوى وان كان في الفريضة اكد والمراد به الاشتغال بالدعاء
بل وبالذكر بل بكل قول حسن راجح شرعا بالذات من قران او دعاء او ثناء او تنزيه او غير ذلك متصلا
منها على وجه لا يبسار كذا الاشتغال بشيء اخر كالصنعة ونحوها مما تذهب هيئته عند المتشرعة
هي المدار في السفر والحضر والاختيار والاضطرار بل وفي الفصل بينه وبين الصلوة عدمه
في ذلك بين المغرب وغيرها والاولى فيه الجلوس في مكانه الذي صلى فيه مراعيا فيه حال الصلوة ولا
يعتبر فيه قول مخصوص كما عرفت لكن افضله امور **منها** تسبيح الزهراء عليها السلام الذي ما عبد
الله بشيء من التحميد افضل منه ولو كان لنحله رسول الله صلى الله عليه واله فاطمة عليها السلام بل هو في كل

یوم فی دبر کل صلوة احب الی الصادق ع من صلوة الف رکعة فی کل یوم ولم یلزمه عبد تسبیح دماثا له عبد قبل ان یثنی رجلیه من المکتوبة الا غفر الله له واوجب له الجنة خصوصا الغداة وخصوصا اذا اتبعه بلا اله الا الله والاستغفار والظاهر استحبابه فی نفسه وان لم یکن فی التعقیب هو وکذا فیه وعند ارادة النوم لدفع الرؤیا السیئة کما ان الظاهر عدم اختصاص التعقیبیة فی الفرایض بل هو مستحب بعد کل صلوة **وکیفیته** اربع وثلثون تکبیرة ثم ثلث وثلثون تحمید ثم ثلث وثلثون تسبیح وبجواز تقدیم التسبیح علی التحمید وجه لکن الاولی ما ذکرنا ویستحب ان یکون بل کل تسبیح بطین القبر وان کان مشویا بل السبحة منه تسبیح بید الرجل من غیر ان یسبح ویکتب له ذلک التسبیح وان کان غافلا والاولی اتخاذها بعدد التکبیر فی خیط ازرق وان کان لا باس بغیر ذلک ولو شک فی شیء من التسبیح بنی فی المشکوک فیه خاصة اذا کان فی محله والاولی له الاستیناف کما انه لو سهی فزاد علی عدد التکبیر مثلا رفع الید عن الزاید وبنی علی الاربع وثلاثین والاولی البناء علی تکبیرة واحدة ثم استینافه ثلث وثلثین تکبیرة وکذا التحمید اما التسبیح فلا باس بزیادته سهوا علی کل حال فنقصانه مفوت لما یترتب علیه کما ان فضله بما یتاتی هیئته کذلک **ومنها** التکبیرات الثلثة بعد التسلیم رافعا بها یدیه علی هیئة غیرها من التکبیرات **ومنها** قول لا اله الا الله وحده وحده انجز وعده ونصر عبده واعز جنده وغلب الاحزاب وحده فله الملک وله الحمد یحیی ویمیت وهو علی کل شیء قدیر او یقول الله اکبر لا اله الا الله وحده لا شریک له له الملک وله الحمد یحیی ویمیت وهو حی لا یموت بیده الخیر وهو علی کل شیء قدیر لا اله الا الله وحده وصدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده اللهم اهدنی لما اختلف فیه من الحق باذنک انک تهدی من تشاء الی صراط مستقیم بل لا باس بالعمل بها **ومنها** لعن اربعة من الرجال واربع من النساء وبنی امیة **ومنها** دعاء شیبة الذی علمه ایاه رسول الله صلی الله علیه واله وهو اللهم اهدنی من عندک وافض علی من فضلک وانشر علی من رحمتک وانزل علی من برکاتک **ومنها** قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اکبر مائة مرة او ثلثین **ومنها**

دعاء الحفظ من النسیان **ومنها** قول اللهم صل علی محمد وال محمد واجرنی من النار وادخلنی الجنة وزوجنی من الحور العین **ومنها** قراءة آیة الکرسی والفاتحة وآیة شهد الله انه لا اله الا هو الخ وآیة قل اللهم مالک الملک الخ **ومنها** قول اعوذ بوجهک الکریم وعزتک التی لا ترام وقدرتک التی لا یمتنع منها شیء من شر الدنیا والاخرة ومن شر الاوجاع کلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظیم **ومنها** الاقرار بالنبی والائمة واحدا بعد واحد الی غیر ذلک مما تضمنته الکتب المعدة لذلک خصوصا بحار الانوار للمجلسی ره وغیره من کتب علمائنا رضوان الله علیهم

الثالث تختص المراة باستحباب الزینة بالحلی والخضاب والاخفات فی قولها والجمع بین قدمیها فی حال القیام وضم ثدییها الی صدرها بیدیها حال القیام ووضع یدیها علی فخذیها حال الرکوع غیر رادة رکبتیها الی وراء والبدئة للسجود بالقعود والتضمم حال الرکوع بل تکون لاطئة بالارض فیه غیر متجافیة کما انها اذا ارادت القیام تنسل انسلالا واذا ارادت السجود تجلس له معتدلة لا والتربع فی جلوسها مطلقا بخلاف الرجل فانک قد عرفت استحباب التورک فیه مطلقا الا فی الجلوس من القیام

المقصد الثالث فی مبطلاتها مضافا الی ما عرفته سابقا وهی امور **احدها** الحدث الاصغر والاکبر فانه مبطل لها اینما وقع فیها ولو عند المیم من التسلیم علی الاصح عمدا او نسیانا او سبقا فی غیر المعذور من المسلوس والمبطون والمستحاضة من دون فرق بین من دخل فیها بتیمم فاحدث سهوا ثم اصاب الماء وبین غیره علی الاصح وبین من احدث لنسیان التسلیم مثلا او غیره **ثانیها** تعمد التکفیر فی الصلوة تادبا وخضوعا لغیر تقیة اما اذا کان سهوا فالاحوط الاستیناف ان کان الاقوی عدمه کما انه لا باس به حال التقیة بل لو ترکه حالها امکن البطلان لکن الاقوی خلافه نعم ینبغی المحافظة علی هیئة المشروع عندهم دون غیرها والمراد به وضع احدی الیدین علی الاخری نحو ما یصنعه غیرنا من غیر فرق بین کونه فوق السرة او تحتها او وجود الحائل بین الموضوع والموضوع علیه وعدمه بل ولا بین وضع الکف علی الکف والذراع والعضد بل الظاهر تحققه بوضع الذراع علی الذراع الظاهر الاقتصار علی ما یسمی تکفیرا او خضوعا لا مطلق الوضع وان کان لغرض کالحک ونحوه والاحوط

اجتنابه حتى فى حال الجلوس وان لم يكن متعارفا بين من شرع له حال القيام **ثالثها** الالتفات
الى الخلف والى اليمين والى الشمال وما بينهما على وجه يخرج به عن الاستقبال فان تعمد ذلك كله
مبطل للصلوة بل الاقوى ذلك فى الالتفات بالوجه الى الخلف مع فرض امكانه ولو بحرف البدن
على وجه لا يخرج به عن الاستقبال نعم لا يبطلها الالتفات بالوجه يمينا وشمالا مع بقاء البدن
مستقبلا على الا انه مكروه بل الاحوط اجتنابه خصوصا الطويل منه وخصوصا المقارن لبعض افعال الصلوة
وخصوصا الاركان منها وخصوصا تكبيرة الاحرام وان كان الاقوى عدمه مطلقا كما ان الاقوى
البطلان مع السهو او القسر لو بمرور شخص ونحوه فيما عرفت بطلانه بالتعمد نعم مع الالتفات بما لا
يخرج به عن المشرق والمغرب ان كان بالكل **رابعها** تعمد التكلم ولو بحرفين مهملين حصلا
ثانيهما من اشباع حركة اولهما او حرف مفهم بذاته كق وع ولي فانه مبطل للصلوة بخلاف ما لو نفخ بهما
ولو لزم كمال الصلوة وبخلاف غير المفهم كذلك وان افهم بالقرائن ما لم يكن لما تتصل الى الصلوة
فافسدها بل الظاهر عدم البطلان بحروف المعانى كل وب وت كما انه لا بطلان بمد حرف المد
واللين وان زاد فيه ولا بصوت التنحنح والنفخ والانين والتأوه ونحوها نعم يبطلها كالتاوه بما
هذه الاصوات حتى آه الا اذا كانت خوفا من الله سبحانه وان لم يذكر متعلقها بنحو من ذنوبى وشبهها
مع ان الاحوط اجتنابه ما لم يكن فى ضمن دعاء او مناجاة هذا كله فى كلام الادميين اما ما كان
قرانا غير ما يوجب السجود وغير القران بين السورتين او ذكرا او دعاء بغير المحرم فلا باس به وان فعل
للدلالة على امر من الامور باتيانه فى غير محله او بعلو الصوت فيه او غير ذلك لا على ان يستعمله فيه
فانه يبطله على الاصح بل لو قصد منه الامرين معا على ان يكون مدلولين له يتجه البطلان كما يتجه
لو كان بمحرم كالدعاء على المؤمن ظلما وان كان جاهلا نعم لا باس بالجهل بالموضوع كما لو زعمه كافرا
وهو مؤمن وكذا يبطل على الاقوى لو تكلم بالمشترك من القران مثلا من غير تخصيص للقرانية اما اذا
كان مخصصا فالاحوط اجتنابه اذا المراد به تعنون انه مخاطب فرد بل يتجه البطلان فيما لو اجرى به
على لسان شخص مع عدم علمه بالقران والظاهر ان السلام اذا كان تحية من الكلام فيجرى فيه الحكم

المزبور

المزبور وكذا غيره من الفاظ التحية التى لم يقصد فيها الدعائية والقرانية نحو صبحك الله بخير و
مساك الله بخير وادخلوها بسلام وفى امان الله وغير ذلك وكذا تسليم الصلوة نعم لا باس بما كان
منه دعاء او قرانا كما انه لا باس برد سلام التحية بل هو واجب وان كان التحية بغير الصيغة القرانية
نعم لا بطلان مع الترك حتى لو اشتغل بالضد من قراءة ونحوها فى الاصح وانما عليه الاثم خاصة لكن
يجب الرد بالمثل وان كان مخالفا للصيغة القرانية بل الاحوط مراعاة المثلية فى الصيغ الاربع فى
التنكير والتعريف والافراد والجمع وان كان وجوب ذلك لا يخلو عن منع خصوصا اذا كان الجواب بالصيغة
القرانية ولو كان سلام التحية ملحونا او بصيغة عليكم السلام وجب الرد بغير الملحون وبتقديم
السلام والاحوط ملاحظة الدعائية مثلا مع ذلك والاحوط منه استئناف الصلوة من راس وكذا
لو سلم وقد افسد استحبابه بريا ونحوه او كان صبيا مميزا او امراة اجنبية او رجلا كذلك على الاظهر
نعم لو قام الغير بالرد لم يجز ذلك للمصلى على الاقوى وفى قيام الصبى وان كان مميزا مع وجوب اسماع الرد
فيها ولو تقديرا كما فى غيرها نعم لا ينبغى المبالغة فى رفع الصوت وكذا تجب الفورية فيه على الوجه المتعارف
فلو رده متراخيا ابطل صلوته ولو كان التحية بغير لفظ السلام كالصباح والمساء بالخير لم يجب الرد على
الاصح والاحوط الرد مع قصد الدعاء ونحوه ولا باس بالحمد عند العطاس كما فى غير الصلوة بل
الاقوى استحباب تسميت العاطس كذلك والاحوط خلافه **خامسها** القهقهة ولو اضطرارا
نعم لا باس بها لسهو منها كما لا باس بتعمد التبسم الذى هو مقابلها فالمراد بها الضحك المشتمل على الصوت
والمد والترجيع فيه بل مطلق الصوت على الاحوط بل الاقوى البطلان بالضحك المشتمل عليه
تقديرا لكن منع نفسه عنه الا انه قد امتلا جوفه ضحكا واحمر وجهه وارتعش مثلا **سادسها**
تعمد البكاء بالصوت لفوات امر دنيوى او طلبه على الاقوى بخلاف ما كان منه للسهو عن الصلوة او
مشتمل على صوت او على امر اخروى فانه غير مبطل وان كان الاحوط الاستئناف فى الوسط كما ان الاحوط
ذلك فيمن غلبه البكاء فهو ايضا بل هو الاقوى **سابعها** كل فعل ماح لها ماح لصورتها على
يصح سلب الاسم عنها وان كان قليلا كالوثبة والصفقة لعبا والعقعقة هزوا ونحوها فانه مبطل

عمداً او سهواً بخلاف غير الماحي وان كان كثير الحركة الاصابع ونحوها من العبث الذي لا يمحو صورتها ولا يفوت موالاتها فعالها اما اذا كان الفعل مفوتاً للموالات فيها بمعنى المتابعة العرفية غير ماح للصورة فهو مبطل مع العمد دون السهو على الاقوى بخلاف ما لم ينافِ المتابعة العرفية فان عمده غير قادح فيها فضلاً عن سهوه وبذلك ظهر لك الحكم في السكوت الطويل والفعل القليل والكثير وغيرهما مما لم يرد او ورد من الاشارة باليد وغيرها لنداء احد وقتل الحية والعقرب وحمل الطفل ووضعه وضمه وارضاعه عند بكائه وعد الاستغفار في الوتر بالسبحة ونحوها وعد الركعات بالحصى ومناولة الشيخ العصا والجهر بالذكر والقرآن للاعلام وغير ذلك مما هو غير منافٍ للموالات وان كان كثيراً ولا ماحٍ للصورة نعم الظاهر البطلان بالسجدة فيها عمداً على كل حال **ثامنها** الاكل والشرب وان كانا قليلين نعم لا بأس بابتلاع السكر المذاب وبقايا الطعام في الفم ونحو ذلك مما هو غير ماح للصورة ولا مفوت للموالات وهما كغيرهما في ابطال الماحي منهما عمداً وسهواً والمفوت للموالات غير الماحي عمداً لا سهواً ولا فرق في جميع ما ذكرنا من المبطلات بين النافلة والفريضة نعم يستثنى من ذلك العطشان المتشاغل بالدعاء في الوتر وقد نوى الصوم في صبيحة تلك الليلة ويخشى مفاجأة الفجر وكان الماء امامه محتاجاً الى خطوتين او ثلاثة فانه يجوز له التخطي المزبور والشرب حتى يروى وان طال زمانه اذا لم يفعل غير ذلك من منافيات الصلوة حتى اذا اراد العود الى مكانه رجع القهقرى لئلا يستدبر القبلة نعم الاقوى الحاق غير حال الدعاء من احوال الوتر بل يقوى الحاق مطلق النافلة به الا ان الاحوط خلافه كما ان الاحوط بل الاقوى الاقتصار على الوتر المندوب اما الصوم فالظاهر عدم الفرق بين الواجب والمندوب كما ان الاقوى الاقتصار على خصوص شرب الماء دون الاكل وان قل زمانه بل ودون شرب غير الماء بل الظاهر انه لا يتعدى منه الى جذب التنباك على الاقوى المعلوم بناء على منافاته للصلوة كما هو الاقوى والله اعلم **تاسعها** تعمد قول آمين بعد تمام الفاتحة لغير تقية على الاقوى بل هو كذلك وان لم يقصد بها غير الدعاء على الاقوى من غير فرق في القول بين ان يكون سراً او جهراً للامام او المأموم اما الساهي فلا بأس كما لا بأس مع التقية بل قد يجب وان

كان لو تركها ح ثم صحت صلوته على الاصح كما ان الاصح صحتها مع قولها في غير المقام المزبور بقصد الدعاء وان كان الاحوط خلافه **عاشرها** الشك في عدد غير الرباعية من الفرائض والاوليين منها كما ستعرفه في محله ان شاء الله تعالى **حادي عشرها** زيادة جزء فيها او نقصه كما عرفته وتعرفه وامّا القران بين السورتين في الفريضة بعد الفاتحة فالاقوى عندنا كراهته وان كان الاحوط اجتنابه وكذا عقص الرجل شعره على الاصح ويكره فيها ايضاً مضافاً الى ما سمعته سابقاً نفخ موضع السجود والعبث والبصاق وفرقعة الاصابع والتمطي والتثاؤب الاختياري والتأوه والانين ومدافعة البول والغائط كما تقدم ما لم يصل الى الضرر فيحرم ح وان كان الاقوى صحة الصلوة معه ولا يجوز قطع الفريضة اختياراً بل الاحوط ذلك في النافلة ايضاً وان كان الاقوى خلافه كما ان الفريضة تقطع للخوف على نفسه او نفس محترمة او على عرضه او ما له المعتد به ونحو ذلك بل قد يجب قطعها في بعض هذه الاحوال بل الاحوط الاستيناف فيها من رأس لو عصى ح فلم يقطعها بل هو لا يخلو من قوة فيما اذا وجب قطعها للضرر الذي لا يجوز تحمله مع امكان دفعه في النفس او في غيرها والله اعلم

الفصل الرابع في صلوة الآيات وفيه مباحث

المبحث الاول في السبب

وهو كسوف الشمس وخسوف القمر ولو بعضهما وان لم يحصل منهما خوف والزلزلة وغير المعتاد من الرياح الاسود والاحمر والاصفر والظلمة الشديدة والصاعقة والصيحة والهدة والنار التي تظهر في السماء وغير ذلك من الآيات المخوفة عند غالب الناس سماوية كانت او ارضية كالخسف ونحوه على الاصح نعم لا عبرة بغير المخوف من الآيات ولا بخوف النادر ولا بانكساف احد النيرين ببعض الكواكب الذي لا يظهر الا لاوحدي الناس وان اخاف كانكساف بعض الكواكب كذلك بخلاف ما اذا انكسفت على وجه من شأنه ان يحصل لعامة الناس الخوف منه فانه تجب الصلوة ح ولو حصل مانع من غيم ونحوه فاخبر الرصدي بكسوف او خسوف ووقته ومقداره ومكثه فالاحوط الصلوة خصوصاً مع التعدد والعدالة وان كان الاقوى عدم الوجوب الا مع الطمأنينة بالصدق في نحو استقراء فاوقع لهم من ذلك

المبحث الثاني

وقت اداء صلوة الكسوفين الى تمام الانجلاء

[1] فيه اشكال والاحتياط لا يترك ... مع
[2] لا يترك الاحتياط مع
[2] فلا يخلو عن قوة ... مع
لا بأس بالاحتياط بالاعادة
[3] والاحوط اعادة الصلوة مكرراً مع
الهدة صوت وقع الحائط ونحوه كذا في المجمع وفي اساس البلاغة للزمخشري ... ١٢
لا بأس بالاحتياط مع

على الاصح وكذا كل اية لا يسع وقتها الصلوة والاحوط نية الاداء في الاول قبل الاخذ في الانجلاء و
الزلزلة المطلقة في غيره وبذلك وقت الفرض بادراك ركعة كما في اليومية اما اذا لم يسع كالزلزلة غالبا
والهدة والصيحة فيجب الصلوة حال الاية فان عصى ففي غيره طول العمر لكل اداء وبذلك كانت
هذه وما شابهها من ذوات الاسباب لا الاوقات بخلاف الاولى نعم الاقوى بل الظاهر ذلك ايضا
في الكسوفين اذا اتفق قصوره وقتهما عن اداء الفعل بل عن الركعة وان كان خلاف المشهور فيجب
الصلوة ح عند حصول السبب نحو غيرها من ذوات الاسباب فهي موقتة في حال وسببية في
اخر وكذا غيرهما من الايات التي يمتد وقتها غالبا اذا اتفق قصوره او لم يعلم به المكلف حتى قصر
وقتها عن الركعة ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت الذي هو تمام الانجلاء عندنا ولم يكن
القرص محترقا كلا لم يجب القضاء على الاقوى وكذا غيره من الايات ذوات الاوقات اما اذا علم
اهمل ولو نسيانا على الاصح او كان القرص محترقا وجب القضاء وكذا من انكشف له فساد صلوته
بعد خروج الوقت بل وكذا تجب الصلوة لغير الموقت من الايات اذا اهمل صلوته بعد العلم ولو
لنسيان اما اذا لم يعلم حتى مضى زمان الاتصال بالاية عرفا فالاقوى عدم الوجوب والاحوط الصلوة
ويختص الوجوب بمن في بلد الاية فلا يجب على غيره نعم يقوى الحاق المتصل بذلك المكان بما يعد
كالمكان الواحد **المبحث الثالث** اذا حصل الكسوف مثلا في وقت فريضة يومية حاضرة
واتسع وقتهما معا كان مخيرا في الاتيان بايتهما شاء على الاصح ولو شرع في صلوة الكسوف فظهر له
ضيق وقت الاجزاء لليومية على وجه يخشى فوات اليومية اذا اتم صلوة الكسوف التي بفرض سعة
وقتها قطع وصلى اليومية ثم عاد الى صلوة الكسوف من محل القطع بشرط ان لا يقع منه مناف غير
الفصل المزبور بل الاقوى جواز ذلك وفي خائف لا ذلك وقت الفضيلة لليومية فضلا عن
الاجزاء وان كان الاحوط خلافه بل الاقوى ان الشروع في صلوة الكسوف حال عدم علمه بسعة
الوقت لها ولليومية ومتى خاف الفوات قطع وصلى الفريضة ثم بنى على صلوته بل هو كذلك مع علمه
بضيق الوقت لهما فيشرع في صلوة الكسوف محافظة على اتصال الصلوة به ثم يقطع ويصلي

هذا الاحتياط لا يترك ضع مج

لا يترك هذا الاحتياط مع ضع

لا يخلو عن اشكال مج

لا يترك مج مد ظله

بل لا يخلو عن قوة ضع

الفريضة ثم يبني على صلوته من محل القطع لكن الاحوط له في هذا وفي سابقه استيناف صلوة الكسوف
بعد ذلك ولا فرق في هذه الاحكام بين الموقتة من صلوة الايات وذات السبب منها نعم يجب
فعلها فورا وبذلك تقدم على اليومية مع السعة كما انه لو ضاق وقت الكسوف واتسع وقت
اليومية قدمها عليها بل يقطعها لو كان قد ظهر له في الاثناء ذلك وان كان اذا لم يفعل اثم وصحت
صلوته كما انه كذلك لو اشتغل بالكسوف الذي قد استقر وجوبه بسعة وقته ولم يفعله في وقت
ضيق اليومية والله اعلم **المبحث الرابع** هي ركعتان في كل واحدة منهما خمس ركوعات
فيكون المجموع عشرة وتفصيل ذلك بان يحرم مقارنا للنية كما في الفريضة ثم يقرء الحمد والسورة
ثم يركع ثم يرفع راسه ثم يقرء الحمد والسورة كذلك حتى يتم خمسا على هذا الترتيب ثم يسجد سجدتين ثم
يقوم ويفعل ثانيا كما فعل اولا ثم يتشهد ويسلم فاذا فعل ذلك محافظا على ما عرفت وجوبه في الفريضة
من الشرائط وغيرها تمت صلوته وبرئت ذمته ولا فرق في السورة بين كونها متحدة في الجميع ومتعددة
نعم يجزيه تفريق سورة واحدة على كل ركعة فيقرء في كل قيام اية وبعض اية بعد قراءة الفاتحة في
القيام الاول فيكون مجموع قرائته في الركعة الفاتحة مرة بين السور كذلك ولا يجوز الاقتصار على
بعض سورة في تمام الركعة والاحوط بل الاقوى وجوب القراءة عليه من حيث نقص كما ان الاحوط
بل الاقوى عدم مشروعية الفاتحة له نعم اذا اكمل السورة ولو في القيام الثاني وجب عليه الفاتحة
في القيام الثالث ثم سورة او بعضها وهكذا كلما ركع عن تمام سورة وجبت الفاتحة في القيام
منه بخلاف ما اذا لم يركع عن تمام سورة بل ركع عن بعضها فانه يقرء من حيث قطع ولا يعيد الحمد ما عرفت
نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورة فسجد ثم قام للثانية فالاقوى وجوب الحمد ثم القراءة من
حيث قطع وقد ظهر من ذلك انه لا اشكال في القران فيها بل الاقوى جوازه في القيام الواحد كما
في الفريضة فان الظاهر اتحادها معها فيما عدا ما عرفت وتعرف مما تختص به في جميع ما له مدخل في
الفريضة من واجب وندب في القيام والقعود والركوع والسجود وفي الشرائط واحكام الشك والسهو
في الزيادة والنقيصة بالنسبة الى الركعات وغيرها فلا يجوز صلوتها على الراحلة اختيارا

الاحتياط في الصور لا يترك مج

الاحوط اعادة اليومية في الفرض الاول وصلوة الكسوف في الثاني ضع مج

والمكان الاحوط تركه مج

على الاصح والركوعات الزائدة هنا اركان ايضاً تبطل الصلوة بزيادتها ونقصها عمداً وسهواً وكذا القيام المتصل بها على نحو ما تقدم في الفريضة فلو شك في عدد ركعاتها بطلت كما في كل فريضة ثنائية فانها منها وان اشتملت ركعتها على خمس ركوعات اما الشك في ركوعها فهو كالفريضة يأتي به ما دام في المحل ويمضي ان خرج عنه ولا تبطل صلوته بذلك الا اذا بان له بعد ذلك النقصان او رجع الشك في ذلك الى الشك في الركعات كما اذا لم يعلم انه الخامس فيكون آخر الركعة الاولى او السادس فيكون اول الركعة الثانية ويستحب فيها الجماعة اداء وقضاء مع احتراق القرص وعدمه لكن اسلم صورها ان يدرك المأموم الامام قبل الركوع الاول او فيه في الركعة الاولى والثانية فيجعلها اولى له ويفترق عن الامام في محل المفارقة ويتم صلوته منفرداً وان كان الاقوى جواز غير ذلك ايضاً كما ذكرناه في كتابنا الكبير الا ان الاحوط تركه ويتحمل الامام فيها عن المأموم القراءة خاصة كما في الفريضة دون غيرها من الافعال والاقوال ويستحب فيها ايضاً قبل كل ركوع بان بعد القراءة قنوت فيكون المجموع في الركعتين خمس قنوتات ويجوز الاجتزاء بقنوتين احدهما قبل الركوع الخامس وثانيهما قبل العاشر بل يجوز الاقتصار على الاخير منهما وان يكبر عند كل هوى للركوع وكل رفع منه الا في الرفع من الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده ويستحب فيها التطويل خصوصاً كسوف الشمس وقراءة السور الطوال كيس والروم والكهف ونحوها واكمال السورة في كل قيام والمساواة تقريباً بين القراءة وكل من القنوت والركوع والسجود في التطويل والجهر بالقراءة فيها ليلاً او نهاراً حتى كسوف الشمس على الاصح وكونها في المساجد بل في رحبها **المبحث الخامس** صلوة الآيات بعد حصول سببها واجبة على كل مكلف حراً او عبداً حاضراً او مسافراً اعمى او بصيراً رجلاً او امرأة الا الحائض والنفساء فانه لا يجب عليهما اذا كان الوقت منها اداء ولا قضاء اما غيرها فالاحوط لهما فعلها بعد الطهارة وان كان الاقوى عدم الوجوب والله اعلم **المقصد الخامس** في حكم الخلل وفيه مباحث **المبحث الاول** قد عرفت ما يتعلق بالشرائط منه وان من اخل بالطهارة من الحدث فيها بطلت صلوته مع العلم والجهل والعمد

بل لا يخلو عن قوة

هذا الاحتياط لا يترك

هذا الاحتياط لا يترك

هذا الاحتياط لا يترك ضرورة

والسهو بخلاف الطهارة من الخبث فانك قد عرفت تفصيل الحال فيها كما عرفته في غيره من الشرائط اما ما يتعلق بالصلوة منه فقد عرفت ايضاً ان كل من اخل بشيء من اجزائها عمداً ابطلت صلوته ولو حركة من قرائتها واذكارها الواجبة مع العلم بالحكم وبدونه وكذا من زاد فيها جزءاً في ابتداء النية بل وفي الاثناء من غير فرق بين القول والفعل في ذلك ولا بين الموافق لاجزائها والمخالف بل الاقوى البطلان لو زاد فيها كذلك بعنوان الندب كما لو سجد سجدة فيها او قنت في جميع ركعاتها او تشهد كذلك نعم لا بأس بما يأتي به من القراءة والذكر في الاثناء لا بعنوان انه منها ما لم يحصل به المحو للصورة وكذا غير المبطل ولا مستلزمه من الفعل القليل الذي عرفته فيما سبق كما انه لا بأس بزيادة غير الركن ونقصانه فيها سهواً وان خرج عن المحل بخلاف الركن فان زيادته في غير الجماعة ونقصه حتى يخرج عن المحل يبطله نعم يتدارك الناقص ان ذكره في محله ويعيد ما فعله سابقاً مما هو مترتب عليه بعده لكن يشكل لو نسي القراءة او الذكر او بعضهما او الترتيب فيهما او اعرابهما او القيام فيهما او الطمانينة فيه او غير ذلك مما يجب فيهما عدا الجهر والاخفات فان الظاهر عدم رجوعه الا فيهما وذكر قبل ان يصل الى حد الراكع او الذكر في الركوع او الطمانينة فيه وذكر قبل ان يخرج عن مسمى الركوع او الانتصاب من الركوع او الطمانينة فيه على الاقوى وذكر قبل ان يدخل في السجود او الذكر في السجود او الطمانينة فيه او وضع احد المساجد حاله وذكر قبل ان يخرج عن مسمى السجود او الاكمال من السجود الاول او الطمانينة فيه وذكر قبل الدخول في مسمى السجود الثاني او السجدة الواحدة وذكر قبل الوصول الى حد الراكع او قبل التسليم في السجدة الاخيرة او التشهد او بعضه او الترتيب فيه او اعرابه او الطمانينة فيه وذكر قبل حصول ما يبطل الصلوة عمداً او سهواً فان لم يتدارك ما ذكرناه حينئذ بطلت صلوته نعم لو لم يذكر شيئاً منها الا بعد الخروج عن المحل المزبور لم يتدارك بعد ذلك وكانت صلوته صحيحة الا السجدة والتشهد او بعضه فانه يقضيهما بعد الفراغ من الصلوة واما الركن فان نسيه ولم يذكره الا بعد ان صار في ركن آخر او بعد صدور ما يبطل الصلوة عمداً وسهواً في السجدتين

الخروج عن المحل لا يتصور بالنسبة الى التسليم وحينئذ لا يخرج عن الصلوة الا به فالبطلان انما هو بفعل المنافي في الصلوة مد ظله

لكن بعيد القراءة والذكر عند نسيان القيام فيهما او الطمانينة وكذا القراءة الظاهرة عند اعادة التشهد عند نسيان الطمانينة فيه

الاخيرتين بطلت صلوته كمن نسى النية حتى كبر او التكبير حتى ركع او الركوع حتى سجد او السجدتين حتى ركع او سلم وصدر منه ما يبطل الصلوة عمدا وسهوا والا تداركه ثم يعيد ما فعله سابقا مما هو مترتب عليه بعده وكانت صلوته صحيحة لكن الاحوط فى صورة نسيان السجدتين حتى سلم الاعادة وان لم يكن صدر منه المبطل والتدارك للنية او التكبير لو كان هو المنسى بمعنى استينافه الصلوة من راس ولو ترك سجدتين وشك فى الاثناء انهما من ركعة او ركعتين اعاد الصلوة احتياطا بعد الاتمام وقضائهما كما لو شك فى ذلك بعد الفراغ ولو علم انهما من ركعتين قضاهما وان كانتا الاوليين على الاصح ولو دخل فى السجود مثلا وعلم انه قد فاته ركوع او قراءة مثلا او ركوع او سجدة اتم صلوته واحتاط بالاعادة فى الاول والثانى بعد قضاء السجدة وكذا بعد الفراغ ولو علم فوات سجدتين مثلا او قراءة قبل ان يدخل فى الركوع تلافاهما واحتاط باعادة الصلوة من راس لو نسى الركعة الاخيرة مثلا فذكرها بعد التشهد قبل التسليم تام واتى بها ولو ذكرها بعد التسليم قبل فعل ما يبطل سهوا قام واتم ولو ذكرها بعده استانف الصلوة من راس من غير فرق بين الرباعية وغيرها والركعة والازيد وكذا يستانف لو زاد ركعة قبل التسليم بعد التشهد او قبله جلس بقدره اولا

المبحث الثانى فى الشك وفيه مسائل الاولى

من شك فى الصلوة فلم يدر انه صلى ام لا فان كان ذلك بعد مضى الوقت لم يلتفت والا فعل ولو لم يبق الا مقدار اختصاص الاخيرة قضاها عليها وفى تنزيل ادراك مقدار الركعة هنا منزلة تمام الوقت وجهان اما الاول فالاقوى كونه تميز الخروج والظاهر ان الظن هنا كالشك فى الحكم **المسئلة الثانية** لا يلتفت الى الشك فى شئ منها بعد الفراغ من غير فرق بين الركن وغيره وبين الركعة وغيرها **المسئلة الثالثة** لا عبرة بكثرة الشك فى عدد الركعات وغيره من الافعال بل يبنى على وقوع الفعل ما لم يكن ذلك مفسدا فيبنى على عدمه ولو كثر شكه فى فعل خاص فى الفريضة كان كثير الشك فيه دون غيره على الاقوى بل وكذا لو كان كثيره فيما لا حكم له كالشك بعد تجاوز المحل مثلا بل وكذا لو كان كثيره فى غير الصلوة على كل حال فالمرجع فيه العرف ولا يجب عليه ضبط الصلوة بالحصى او بالقيم ونحوهما وان كان هو

الاحوط وكذا لا عبرة بشك المأموم فى عدد الركعات مع ضبط الامام وان لم يحصل منه ظن وبالعكس وان كان المأموم فاسقا او امرأة بل يرجع الشاك منهما دون الظان على الاقوى فضلا عن المتيقن الى الضابط وان كان ضبطه بطريق الظن لا القطع على الاقوى وحكم المأموم والامام فى السهو بغير ذلك حكم المنفرد على الاقوى فان لم يكن احدهما ضابطا عمل كل منهما بما يقتضيه الشك مع اتفاقهما فى الشك اما مع اختلافهما كما لو كان المأموم شاكا بين الثلث والاربع والامام بين الاثنين والاربع فان جمع بين شكيهما رابطة كالثلث فيما لو شك الامام بين الاثنين والثلث والمأموم بين الثلث والاربع او بالعكس رجعا اليها واتما الصلوة والا تعين الانفراد كما لو كان شك احدهما بين الاثنين والثلث والاخر بين الاربع والخمس والاحوط استيناف الصلوة فى الاولى وكذا لا حكم للشك فى عدد ركعات الاحتياط وعدد سجدتى السهو بل يبنى على الاكثر ما لم يكن مفسدا والا بنى على الاقل والشاك فى النافلة مخير بين البناء على الاقل والاكثر ما لم يكن مفسدا ايضا والا بنى على الاقل والافضل له الاول ولو عرض وصف النفل للفرض او بالعكس كما لظاهر بقاء حكم الشك على الاصح كما ان الظاهر مساوات النافلة للفريضة فى الشك فى الفعل وفى تدارك المنسى فى المحل وعدمه بعده والاحوط استينافها بزيادة الركن بل هو الاقوى فى النقصان نعم لا قضاء للسجدة والتشهد فيها ولا سجود سهو لما يوجبه **المسئلة الرابعة** من شك فى شئ من افعال الصلوة وقد دخل فى غيره مما هو مترتب عليه وان كان مندوبا لم يلتفت كما انه ياتى به اذا لم يدخل من غير فرق بين الاولتين والاخيرتين على الاصح كما ان الاصح ارادة مطلق الغير المترتب على الاول حتى السورة بالنسبة الى الفاتحة فلا يلتفت الى الشك فيها وهو اخذ فى السورة بل ولا الى اول السورة وهو فى اخرها بل ولا الى الاية وهو فى الاية المتاخرة بل ولا الى اولها وهو فى اخرها ولا الى السورة وهو فى القنوت ولا الى الركوع او الانتصاب وهو فى الهوى للسجود ولا الى السجود وهو قائم او فى التشهد نعم الاقوى وجوب تدارك السجود اذا شك فيه وهو اخذ فى القيام وفى الحاق التشهد به فى التدارك وجه الا ان الاقوى خلافه اما اذا كان الشك قبل التلبس بالقيام

المربوزفا الواجب عليه نية الثلاثي فلو تركه بطلت صلوته كما لو تداركه بعد الدخول في الغير كذلك والاقوى جريان ذلك في غير صلوة المختار فمن كان فرضه الجلوس مثلا وقد شك حال وقت كونه بدلا عن القيام في انه هل سجد ام لا او تشهد ام لا لم يلتفت على الاقوى ولو شك في صحة الواقع بعد فساده لا في اصل الوقوع فالاقوى عدم الالتفات وان كان في المحل لكن الاحتياط لا ينبغي تركه هنا ولو باتمام الصلوة ثم استينافها من راسها كما لا ينبغي تركه في كل ما شك فيه ولم يدخل في فعل اخر مستقل عنه كالقراءة والركوع والسجود والتشهد والقيام والتسليم ونحو ذلك وان كان الاقوى ما عرفت ولو كان الشك في التسليم لم يلتفت اذا كان قد دخل فيما هو مترتب على الفراغ من التعقيب ونحوه او في بعض المنافيات ونحو ذلك مما لا يفعله المسلم الا بعد الفراغ كما ان المأموم اذا شك في التكبير وقد كان في هيئة المصلي جماعة من الانصات ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك لم يلتفت على الاقوى وكل مشكوك اتى به لانه في المحل ثم ذكر اتيانه فعله لا يفسد الا ان يكون ركنا كما انه اذا لم يأت به للخروج عن المحل فبان عدم فعله كذلك ولو شك وهو في فعل انه هل شك في بعض الافعال المتقدمة عليه سابقا لم يلتفت وكذلك لو شك انه هل سهى كذلك ام لا بل هو اولى لم لو شك في السهو وعدمه كان في محل تلافي فيه المشكوك اتى به على الاصح والله العالم

المسئلة الخامسة الشك في عدد ركعات الفريضة وهو بعد استقراره لا بمجرد حصوله له وان زال بعد ذلك مفسد للاصول المخصوص في الرباعية بعد احراز الاوليين منها الحاصل برفع الراس من السجدة منهما على الاقوى بخلاف الثنائية والثلاثية والاوليين من الرباعية احدها الشك بين الاثنين والثلاث بعد رفع الراس من السجدة الاخيرة فانه يبني على الثلاث ويأتي بالرابعة ويتم صلوته ثم يحتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس على الاصح والاحوط الجمع بينهما ثم استيناف الصلوة من راس **ثانيها** الشك بين الثلث والاربع في اي موضع كان وحكمه كالسابق حتى في الاحتياط **ثالثها** الشك بين الاثنين والاربع بعد رفع الراس كذلك فانه يبني على الاربع ويتم الصلوة ثم يحتاط بركعتين من قيام **رابعها** الشك بين الاثنين والثلث والاربع بعد رفع الراس

١ الالتفات ما لم يشتغل بالقراءة لا يخ عن قوة ض ره
٢ الاقوى الحاق هذا بالشك في اصل الوقوع بل هو منه ض ره
٣ الاحوط الاتيان بالمبطل واعادة التكبير الا ان يكون مشغولا بالتسبيح المستحب للمأموم ض ره مج
٤ لا يفسد تدارك الركن المشكوك فيه الا اذا دخل في ركن اخر ض ره مج
٥ اذا لم يزل حتى حصل المبطل ولو من جهة المضي في الصلوة مع الشك او من جهة السكوت الطويل ض ره
مع تقديم الركعة من قيام ض ره

من السجدة الاخيرة فانه يبني على الاربع ويتم صلوته ثم يحتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس على الاصح والاحوط ان لم يكن اقوى تاخير الركعتين من جلوس **خامسها** الشك بين الاربع والخمس بعد رفع الراس من السجدة الاخيرة فانه يبني على الاربع ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدتي السهو **سادسها** الشك بين الاربع والخمس حال القيام فانه يهدم ويجلس ويرجع شكه الى ما بين الثلث والاربع فيتم صلوته ثم يحتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس **سابعها** الشك بين الثلث والخمس حال القيام فانه يهدم ويرجع شكه الى ما بين الاثنين والاربع فيتم صلوته ويعمل عمله **ثامنها** الشك بين الثلث والاربع والخمس حال القيام فانه يهدم القيام ويرجع شكه الى الشك بين الاثنين والثلث والاربع فيتم صلوته ويعمل عمله **تاسعها** الشك بين الخمس والست وهو قائم فانه يهدم القيام فيرجع شكه الى ما بين الاربع والخمس فيتم صلوته ويسجد للسهو مرتين وهي المنتهى في الشك فمتى دخل ما بعد هذا او هي في غير الفرض المتقدمة بطلت صلوته على الاقوى والاحوط في الخمسة المتاخرة استيناف الصلوة من راس مع ذلك كما ان الاحوط الحاق الشك بعد تمام الذكر الواجب في الاخيرة بالشك بعد رفع الراس منها في جميع صور الصحيحة بل وبعد وضع الجبهة وان لم يذكر وان كان هو ضعيف من سابقه فيعمل حكم عمله ثم يستانف الصلوة من راس وكذا الاحوط في الشك بين الاثنين والاربع والخمس والثلث والاربع والخمس ونحوهما العمل بموجب الشكين ثم الاستيناف ولو حصل له شك في شك سابق بعد دخوله في محل اخر انه مفسد او لا كما لو شك في الثاني ان شكه في الركعة السابقة بين الاثنين والثلث كان بعد رفع الراس من السجود او قبله بني على الصحة ولو شك بعد الفراغ في شكه في الصلوة انه هل كان موجبا للركعة او الركعتين بني على الاقل في وجه والاوجه الاتيان بهما معا والاحوط الاعادة مع ذلك ولو كان شاكا فيما يوجب الركعتين مثلا فانقلب شكه الى ما يوجب الواحدة في اثناء الاحتياط او بعد الفراغ منه لم يلتفت ثم ياتي بما في يده نافلة في الاول والاحوط الاقتصار على الواحدة ان لم يكن قد دخل في ركوع الثانية والا فعل الواحدة ثم استانف الصلوة احتياطا ولو طرء له الشك ثم جهل كيفيته من راس فالاقتصار في الصحيح اتى بموجب الجميع وهو ركعتان من قيام

١ بل ...
٣ هذا الاحتياط لا يترك مج
٥ لا يترك هذا الاحتياط مج
١ بل ثلث مرات ان اشتغل حال الغير ما بالقراءة او التسبيح سر رحمه الله
٢ يعني بعد اكمال السجدتين ض ره
٣ هذا الاحتياط لا يترك ض ره
٤ هذا لو تم بظاهره فانما يتم فيما اذا انقلب شكه السابق بين الاثنين والاربع الى الثلث والاربع لا الى الاثنين والثلث والعبارة محتاجة الى التامل ض رحمه الله

قيام وركعتان من جلوس سجود السهو ثم الاعادة احتياطاً والا استأنف لانه لم يدر كم صلى **المسئلة**
السادسة المراد بالشك فيما سمعت تساوى الطرفين لا ما يقابل الظن فان الاقوى كونه بحكم
اليقين فى الفعل والترك والركعات وغيرها فلو شك ثم ظن بعد ذلك فيما كان شاكاً فيه كان العمل على
الاخير كالعكس وكالشكوك المترتبة كما لو شك وهو قائم بين الثلث والاربع فلما رفع راسه من السجود
شك بين الاثنين والاربع فلما اخذ فى التشهد شك بين الاثنين والثلث والاربع ولو تردد فى
الحاصل له ظن او شك كما يتفق كثيراً لبعض الناس كان ذلك شكاً ولو حصل له شئ فى اثناء الصلوة
وبعد ان دخل فى فعل اخر لم يدر انه كان ظناً او شكاً فهو شك **المسئلة السابعة** ركعات الاحتياط
واجبة فلا يجوز ان يدعها ويعيد الصلوة من الاصل وان كان الاقوى الاجتزاء بالاعادة عنها لو اثم
بتركها على وجه يرتفع الخطاب بها ومن اشتغلت ذمته بركعتى الاحتياط مثلاً فمات من حينه قبل فعلهما
كان على الولى قضاء الصلوة والاحوط الاتيان بهما اولاً ثم اعادة الصلوة وكذا الاجزاء المنسية واما
سجدتا السهو فالاحوط قضاؤهما خاصة واحوط منه اعادة الصلوة بعد ذلك **المسئلة الثامنة**
الاقوى ان الصلوة الاحتياط ولو كانت ركعة من قيام يلاحظ فيها الجهرية والاستقلال والقدر
المشترك بين النفل والركعات الاخيرة من الفرض بالنسبة الى البطلان بتخلل المنافى بينها وبين الصلوة
كركعات الصلوة فضلاً عن توسعه فيها وانه لا بد لها من نية وتكبيرة احرام وقراءة الفاتحة سراً حتى
البسملة على الاحوط وركوع وسجود وتشهد وتسليم ولا قنوت فيها وان كانت ثنتين فضلاً
عن الاذان والاقامة ولا سورة فيها **المسئلة التاسعة** قد عرفت ان الذى يقضى
من اجزاء الصلوة السجود والتشهد وابعاضه خصوصاً الصلوة على النبى صلى الله عليه وآله فينوى
انهما عوض ذلك المنسى مقارناً بالنية ولهما محافظاً على ما كان واجباً فيهما حال الصلوة فانهما
كالصلوة فى الشرائط والموانع بل لا يجوز الفصل بينهما وبينها بالمنافى كالاجزاء فى الصلوة اما
الدعاء والذكر والفعل القليل وغير ذلك مما كان جائزاً فى اثنائها فالاقوى جوازه والاحوط تركه
وكذا بين الصلوة وركعات الاحتياط نعم يؤخر جميع ما هو مستحب بعد الفراغ من التعقيب

ونحوه عنها ولو فصل بينها وبين الصلوة بالمنافى عمداً وسهواً استأنف الصلوة من راس الاحوط
فعلهما قبل ذلك وكذا المنافى عمداً اذا تعمده اما اذا وقع سهواً فلا باس وكذا الكلام فى ركعات الاحتياط
ولو فعل فى الاثناء ما يوجب سجود السهو فالاقوى والاحوط فعله بعد الفراغ ولو نسى ركناً فى
ركعات الاحتياط او زاده فيها فالاقوى البطلان واستيناف الصلوة والاحوط فعل الاحتياط ثم الاستيناف
ولو نسى سجدة او تشهداً فيها قضاهما بعد الصلوة ولو نسى بعض اجزاء التشهد المنسى وامكن التدارك
فعله اما اذا لم يمكن كما اذا ذكره بعد تخلل المنافى عمداً وسهواً مثلاً استانف الصلوة والاحوط فعل التشهد
قبل ذلك ولو تعددت منسياته كما لو نسى سجدة من الركعة الاولى والاخرى من الثانية اتى بهما واحدة
بعد واحدة ولا يشترط التعيين على الاقوى وان كان الاحوط كما ان الاحوط ملاحظة الترتيب معه ومنه يشتد
احتياطاً ملاحظته بالنسبة الى التشهد والسجود فيقدم السابق فى الفوات على اللاحق بل لو شك فى السابق
واللاحق كان الاحوط تقديم كل منهما وتاخيره الاخر ثم الاعادة بل لو بنى على سبق سابق ثم ظهر اللاحق او
بالعكس كان الاحوط الاعادة للترتيب ثم استيناف الصلوة **المسئلة العاشرة** لو فعل
الاجزاء المنسية او سجد فى السهو فبان عنده ان لا سهو ولا نقص تبين بطلان ما فعل فيقطع لو كان فى
الاثناء وصلوته صحيحة اما ركعات الاحتياط فان بان الاستغناء عنها بعد الفراغ منها وقعت نافلة
وان كان فى الاثناء اتمها كذلك والاحوط له اضافة ركعة ثانية لو كانت ركعة من قيام وان بان نقص
الصلوة بمقدار ما فعله من الاحتياط بعد الفراغ تمت صلوته على الاقوى والاحوط الاستيناف وان كان
قبل الدخول فى الاحتياط كان له حكم من نقص ركعة مثلاً من التدارك الذى قد عرفت وان كان فى
الاثناء اتمه واكتفى به مع الموافقة فى الكم والكيف فلو كان ركعتين من جلوس القى ما فى يده ورجع الى
حكم من تذكر النقص وان كان قد دخل فى ركوع الاخيرة منهما والاحوط الاستيناف ايضاً مطلقاً
اما لو دخل فى ركعتى قيام فظهر له نقص الواحدة قبل الوصول الى ركوع الثانية منهما سلم على الركعة
وصحت صلوته ولا يقدح زيادة التكبير وان كان بعد الوصول الغى ما فى يده ورجع الى حكم من نقص
فيتدارك وتصح صلوته سواء كان شكه موجباً للركعة مع الركعتين كالشك بين الاثنين والثلث

وجوب الرجوع الى حكم من ذكر النقص لا تخلو عن قوة

والاربع او لم يكن كذلك كما لو كان شكه بين الاثنين والاربع خاصة فبان نقص الواحدة ولو ظهر له نقص اثنتين وقد دخل في ركعة قيام اضاف اليها ثانية وسلم ولو كان دخل في ركعتي جلوس عرض عنهما وتدارك ما نقص من صلوته وان كان قد دخل في ركوع الاخيرة منهما والاحوط احتياطا شدّ في جميع هذه الصور الاستيناف ايضا

المبحث الثالث في السهو

يجب سجود السهو للكلام ساهيا ولو لظن الخروج والسلام في غير محله والشك بين الاربع والخمس بل لكل زيادة في الصلوة ونقيصة لم يذكرها في محلها وان تداركها بعد الصلوة كالسجدة والتشهد اما اذا ذكرها في المحل وتداركها فلا سجود على الاقوى كما لا سجود في نسيان القنوت ونحوه من المستحبات التي كان عازما على فعلها ونسيها ولا في الشك في الزيادة والنقيصة وان كان هو الاحوط والكلام وان طال له سجدتا سهو بعد ان كان كلاما واحدا نعم ان تعدد كما لو تذكر في الاثناء ثم سهى بعد ذلك فتكلم تعدد السجود كما في غيره من الاسباب فان لم يتعدد بتعدد ها اتحد جنسها او اختلف وكذا الكلام في السلام لو وقع مرة واحدة سجد له كذلك ولو بجميع صيغه وان تعدد مرات سجد له كذلك وان كان الاحوط تعدده لكل تسليم ولا ترتيب في سجود السهو بترتيب اسبابها على الاقوى اما بينه وبين الاجزاء المنسية والركعات الاحتياطية وان كانت متقدمة في الفوات فهو مؤخر عنها كما ان الاحوط تاخير الاجزاء المنسية عن الركعات الاحتياطية والاقوى التخيير مع الاقوى عدم وجوب تعيين اسباب سجود السهو بل لو اخطأ وسجد للسهو عن الكلام وكان سهوه غيره مثلا اجزء على الاقوى والاحوط اعادة السجود ولا يجوز تاخير سجود السهو عن الصلوة والاجزاء المنسية وركعاتها الاحتياطية فلو اخر عصى بالتاخير وصلوته صحيحة على الاصح ولم يسقط وجوب السجود عنه بذلك ولا فورية فيسجد كما لو نساه مثلا فانه يسجد حين التذكر فلو اخره عصى ايضا ويجب فيه النية مقارنة لاول مسماه ولو بالاستمرار من الهوى اليه ولا يجب فيه التكبير وان كان احوط فعله كما ان الاحوط مراعاة جميع ما يجب في سجود الصلوة عدا الذكر حتى الطهارة من الحدث والخبث والستر والاستقبال وغيرها من الشرائط والموانع التي للصلوة كالكلام والضحك في الاثناء وغيرها فضلا عما يجب في خصوص السجود من الطمانينة والسجود على الاعضاء ووضع الجبهة منها على ما يصح

السجود عليه والانتصاب مطمئنا بينهما وان كان في وجوب ما عدا ما يتوقف عليه اسم السجود وتعدده نظر والاقوى ايضا عدم وجوب الذكر فيه مطلقا فضلا عن الذكر المخصوص وان كان الاولى بل الاحوط ان يقول فيهما بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله او ذلك مع ابدال الصلوة باللهم صل على محمد وآل محمد او يقول فيهما بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته او ذلك بعطف السلام بالواو نعم يجب بعد رفع الراس منهما التشهد والتسليم على الاقوى والواحد من الاخير المخرج والاحوط السلام عليكم اما التشهد فالواجب منه الخفيف وهو الشهادتان والصلوة على محمد وآل محمد والاحوط الاقتصار على ذلك وان كان الاقوى جواز غيره مما يجوز في الصلوة خصوصا المتعارف منه فيها والله اعلم

المقصد السادس في قضاء الصلوة وفيه مباحث

المبحث الاول

يجب فعل الفريضة اليومية عدا الجمعة خارج الوقت على كل من لم يفعلها فيه لعذر او غيره الا اذا كان عدم الفعل في مجموع الوقت لصغر او جنون ولو من فعله على الاصح مطبقا كان او ادوارا او اغماء وان كان من فعله ايضا على الاقوى نعم الاحوط قضاء اخر ايام افاقته ان افاق نهارا او ليلته ان افاق ليلا بل الاحوط قضاء جميع ما فاته خصوصا اذا كان من فعله وخصوصا اذا كان على وجه المعصية او حيض او نفاس ولو من فعلهما او كفر اصلي فعقبه اسلام اما المرتد فيجب عليه القضاء كما انه يجب في الاصح على المخالف اذا استبصر ولم يكن قد ادى الصلوة على وفق مذهبه بل الاحوط له ذلك وان اداها على وفق مذهبنا نعم اذا كان قد فعل على مقتضى مذهبه لم يكن عليه قضاء على الاصح ولو استبصر ثم ضل ثم استبصر قضا ما فاته زمان ضلاله على الاقوى وان فعل على مقتضى مذهبه ايضا ولو اسلم الكافر والوقت باق صلى وكذا المخالف اذا استبصر وان كان قد ادى الفرض على وفق مذهبه كما ان الاقوى وجوب غسل النجاسة عليه اذا لم يكن قد غسلها على ما عندنا بل الاحوط والاقوى وجوب اعادة الوضوء والغسل للعبادات الجديدة وفاقد الطهورين يسقط عنه الاداء دون القضاء على الاصح وكذا يجب القضاء على شارب المسكر عصيانا بل الاحوط الاقوى ذلك وان لم يكن عاصيا كما اذا شربه لضرورة او اكراه او للجهل به كما انه يجب القضاء على المجنون والحائض والنفساء

والمغمى عليه اذا حصل العذر بعد ان مضى من الوقت مقدار صلوة المختار بحسب حاله من الحضور والسفر وغيرهما ولم يفعل او ارتفع وقد بقى من الوقت مقدار ركعة ولم يفعل فانه يجب القضاء للصلوتين او احديهما في المقامين كما تقدم سابقا في المواقيت ويستحب تمرين المميز من الاطفال على الصلوة اداءها وقضاءها فرايضها ونوافلها شرايطها واحكامها بل على كل عبادة وان كان لا يقوى شرعيتها بمعنى خطابهم بها ندبا كما انه يجب على الولى منعه بل غير المميز ايضا عن كل ما فيه ضرر عليهم او على غيرهم من الخلق وعن كل ما علم من الشرع ارادة عدم وجوده في الخارج لما فيه من الفساد والظاهر ان الغناء منه كما ان الظاهر ان اكل اعيان النجسة وشربها مما فيه ضرر عليهم دون المتنجسة وان حرمتا لهم ايضا اما غير ذلك من المحرمات على البالغ كلبس الحرير والذهب ونحوهما فالاقوى عدم وجوب منع المميز منها فضلا عن غيره وان كان الاولى ذلك وكذا يجب قضاء غير اليومية على حسب ما عرفته سابقا في محله حتى النافلة المنذورة في وقت ويستحب قضاء الرواتب دون غيرها من النوافل وان كانت موقتة استحبابا مؤكدا حتى انه يجب الرب تعالى شانه ان لا تكلف منه بل يباهى بهم نعم قد لا يتأكد ذلك في المريض ونحوه مما غلب عليه بالعذر فمن لم يقضها استحب له الصدقة بقدر طوله وادناه لكل ركعتين مد فان لم يقدر فلكل اربع فان لم يقدر فمد لصلوة الليل ومد لصلوة النهار ولكن الصلوة افضل ولا فرق في قضاء النوافل بين الاوقات جميعها فله قضاؤها ولو متعددة في ليلة واحدة فضلا عن اليوم منها كما انه لا فرق في قضاء الفريضة ايضا بينها فيقضى صلوة النهار في الليل وبالعكس ولا بين حالى السفر والحضر فيقضى صلوة السفر قصرا في الحضر وبالعكس

البحث الثاني

يجب ترتيب فوائت اليومية مع العلم بمعنى قضاء السابق فواتا فالسابق دون غيرها من الفوائت فيجوز قضاء الخسوف مثلا قبل الكسوف وان تاخر في الفوات كما انه يجوز تقديمه على اليومية وان تقدم منه الفوات وبالعكس نعم الاقوى سقوطه في اليومية مع الجهل به اذا استلزم التكرار مشقة لا تتحمل اما اذا لم يكن كذلك كما لو فاته ظهر ومغرب مثلا ولم يعلم السابق منهما صلى ظهرا بين مغربين او مغربا بين ظهرين ويكفي في حصول الترتيب نية الاولى فالاولى لو كانت الفائتة متحدة صنفا

وعددا كالظهر من ايام متعددة او العصر كذلك بل الظاهر حصوله بذلك ايضا لو كان الفائت ظهرا وعصرا من ايام متعددة فيصلى حينئذ رباعية مطلقة ينويها اولى فائتة في ذمته ان ظهرا فظهر وان عصرا فعصر وثانية ما في ذمته وهكذا اما المختلف عددا وصنفا فلا طريق لحصول الترتيب فيه مع الجهل به الا التكرار فلو فاته الخمس الفرايض ولم يعلم السابق من اللاحق كررها خمسة ايام وعلم حصول الترتيب ولو زادت فريضة اخرى صلى ستة ايام وهكذا ولو فاتته صلوتان معلوم سفرا وحضرا ولم يعلم السابق منهما كفى في حصول الترتيب صلوة رباعيات كل يوم قصرا وتماما كله اذا اراد الاحتياط والا فقد عرفت ان الاقوى سقوط الترتيب مع الجهل اذا كان في التكرار مشقة لا تتحمل والاقوى وجوب مراعاة الترتيب مع العلم به على القاضي عن الغير ولو تبرعا او باجارة ولو سقط الترتيب للجهل به ففي جوازه من القضاء المتعددين فعرا اشكال الاحوط العدم ولو وقع صح احدهما فالسنة من الشخصين مع الذمتين وقضاها دفعة يصح منهما نصف سنة وهكذا نعم الظاهر جواز تعدد المستاجرين للقضاء عن واحد مع عدم العلم بكيفية الاداء منهم كما ان الظاهر سقوط الترتيب مع جهل الولى والوصى او المتبرع به بل الاقوى ذلك وان علم ان الميت كان عالما به فضلا عن احتماله وان كان الاحوط ملاحظته في الاول خصوصا مع سعة ثلث الميت مثلا ولا تفسد بمصير غيره ولا ترتيب الحاضرة على الفائتة مطلقا على الاصح وان استحب له العدول اليها اذا دخل فيها وذكر الفائتة ولم يتجاوز محله على ما عرفته سابقا كما انه لا يجب الفور في القضاء على الاصح ومن فاته فريضة من الخمس غير معينة قضى صبحا ومغربا واربعا عما في ذمته مخيرا فيها بين الجهر والاخفات ولو كان مسافرا قضى مغربا واثنتين كذلك ولو فاتته صلوة معينة مرات لم يعلم عددها كرر من الصلوة حتى يطمئن بالوفاء وكذا لو فاتته صلوة لم يعلم كميتها ولا عينها

البحث الثالث

يجب على ولى الميت رجلا كان الميت او امرأة على الاصح حرا او عبدا ان يقضى عنه ما فاته من صلوة وصوم لعذر تمكن من القضاء واهمل بل الاحوط قضاء ما فاته من العصر في السفر وان لم يتمكن منه والمراد بالولى هنا اكبر الولد الذكور الذى لم يكن اكبر منه على الاصح لا ان المراد به الاكبر ثم الاكبر من الذكور

فوضرره بلا انحكو ممن

ثم الاناث في كل طبقة حتى الزوجين والمعتق وضامن الجريرة وان كان هو الاحوط نعم لا يعتبر فيه
البلوغ عند الموت ولا العقل بل لو اختص احد الاولاد بالبلوغ والآخر بكبر السن كان الثاني هو
الولي لا الاول على الاقوى وكذا لا يعتبر فيه الارث فلو كان محجوبا بقتل او رق او كفر تعلق به القضاء
ولو كان الاكبر خنثى مشكلا فالولي غيره من الذكور وان كان اصغر منه على الاقوى ولو اشتبه الاكبر
فالاقوى السقوط مع احتمال التوزيع والقرعة ولو تساوى الاولاد في السن تساووا في القضاء بالتقسيط
عليهم على الاقوى ويكلف بالكسر كل منهما على نحو الكفائي فلهما ان يوقعاه دفعة عن الميت وان كان متحدا
في ذمة الميت ولو افطرا فيه بعد الزوال وكان قضاء شهر رمضان فالاحوط الكفارة على كل منهما و
يجوز للاجنبي التبرع بالقضاء عن الولي على الاصح فضلا عن الاولياء بعضهم عن بعض
والاحوط لولد الولد القضاء عن الميت ايضا اذا كان هو الاكبر حال الموت وان كان الاقوى خلافه
خصوصا فيما اذا كان للميت ولد ولد او اولاد اولاد اكبر من اولاده والله اعلم

المقصد التاسع

في الجماعة وفيه مباحث

المبحث الاول

الجماعة من المستحبات المؤكدة في الفرائض جميعها خصوصا
في اليومية منها وخصوصا في الادائية منها وخصوصا الصبح والعشائين منها وخصوصا لجيران المسجد ول
من يسمع النداء وان فضل الجماعة على الفرد باربع وعشرين درجة او بخمس وعشرين او بسبع وعشرين
او بتسع وعشرين والركعة باربع وعشرين ركعة كل ركعة احب الى الله من عبادة اربعين سنة بل
الصلوة جماعة افضل من الصلوة فرادى في مسجد الكوفة الذي الصلوة فيه بالف صلوة فهي افضل
من الف صلوة بل روى انها بالفي صلوة بل لو كان الصلوة جماعة خلف العالم الذي يقتدى به ان الصلوة
معه بالف صلوة تضاعف اجرها وكانت بثلثة آلاف صلوة بل لو وقعت مع ذلك في مسجد جامع
ضوعف بمضروب عدد ذي المائة فهي معه فيه بثلثمائة الف هذا كله مع اتحاد المأموم فلو تعدد
تضاعف في كل واحد بعدد المجموع في سابقه الى العشرة فان زادوا على العشرة لو صارت السموات
كلها قرطاسا والبحار مدادا والاشجار اقلاما والثقلان مع الملئكة كتابا لم يقدروا ان يكتبوا
ثواب ركعة واحدة وعلى كل حال فهي غير واجبة بالاصل لا شرعا ولا شرطا الا في الجمعة والعيدين

مع الشرائط المذكورة في محلها بل هي غير مشروعة ايضا في شيء من النوافل الاصلية حتى صلوة الغدير
على الاقوى والاحوط عدا صلوة الاستسقاء نعم لا بأس بالجماعة فيما صار نفلا بالعارض وشبهه
كصلوة العيد الفريضة المتبرع بها عن آخر والمعادة استحبابا ويأتم مصلي اليومية بالاخرى وان اختلفا
في القصر والاتمام والاداء والقضاء بل الوجوب والندب بل يقوى جوازه بفريضة الطواف كالعكس و
كذا مصلي الآية بمصليها الاخرى والجنازة والعيد كذلك نعم لا يأتم كل من الثلثة بالاخرى ولا هو بمصلي اليومية
والطواف ولا العكس بل الاحوط عدم ائتمام مصلي العيد بمصلي الاستسقاء والعكس وان اتفقا في النظم
كما ان الاحوط عدم الجماعة في صلوة الاحتياط ولو بصلوة احتياط بل الاحوط تركها ايضا في النافلة
المنذورة واقل عدد تنعقد به الجماعة المندوبة اثنان احدهما الامام والآخر المأموم كما ان منتهى ما
تدرك الركعة به في ابتداء الجماعة ادراك الامام راكعا حال ركوع المأموم على الاصح ولو بعد الفراغ من
الذكر على الاقوى نعم لا بد من اجتماعهما معا في الركوع الذي هو اول ركن الصلوة فلا يدرك كما هو بادراك
الامام رافعا راسه من الركوع وان انتهى ركوع المأموم قبل ان يخرج الامام عن حده على الاحوط بل الاقوى
ولو ركع المأموم فشك في ادراكه ركوع الامام على النحو المزبور حكم بعدمه كمن علم عدم الادراك فيبطل
صلوته نعم له الدخول في الائتمام مع احتمال اللحوق على الاقوى كالمطمئن بذلك فان لحق صحت صلوته
والا بطلت ولو علم عدم اللحوق قبل حصول الركوع منه لم يجز له الركوع بل الزمه اما الانفراد او انتظار
الامام الى الركعة الثانية ولو خاف المأموم عن الالتحاق بالصف رفع الامام راسه من الركوع نوى و
كبر في موضعه وركع ومشى في ركوعه او بعد رفع الراس منه او بعد الجلوس للسجود او بين السجدتين
او بعدهما او حال القيام للثانية لقول وهكذا لكن الاحوط ان لم يكن اقوى ان يكون مشيه حال
عدم الاشتغال بالقول الواجب من ذكر او قراءة او نحوهما مما يعتبر فيه الطمانينة وان لا يستلزم
الانحراف عن القبلة وان لا يكون حال ائتمامه بعيدا على وجه لا يجوز الائتمام معه اختيارا ومن هنا جاز له
فعل ذلك طلبا للمكان الافضل كما جاز للتخلص من كراهة الانفراد في الصف بل الظاهر جوازه بدون ذلك
سواء كان في المسجد او غيره وسواء كان المشي الى الامام او الخلف او احد الجانبين اذ ليس فيه الا فعل قليل

في اثناء الصلوة وقد عرفت انه غير تامّ اذا لم يكن ماحياً والاقوى عدم وجوب جرّ الرجلين عليه في المشي بل له المشي متخطّياً على وجه لا يمحي صورة الصلوة ويدرك فضل الصلوة جماعة بالدخول مع الامام على ايّ حال كان وان كان لا يدرك الركعة الّا بما عرفت فله حتى الدخول معه في التشهد الاخير بان ينوي ويكبّر ثمّ يجلس معه فاذا سلّم الامام قام وصلّى من غير حاجة الى استيناف نية وتكبير وقد حصل فضل الجماعة وان لم يحصل ركعة بل له الدخول معه وهو في السجود الاخير فيسجد معه سجدة او سجدتين وينتظره الى التسليم فيقوم لصلوته وقد حصل له فضل الجماعة لكن ينبغي هنا نية وتكبير والاحوط له اتمام الاولى بالتكبير الاول ثم استيناف صلوة جديدة

المبحث الثاني

لا تصحّ الجماعة مع الحائل المانع لمشاهدة من تعتبر مشاهدته فيها من الامام او المأموم في ساير الاحوال كالقيام والقعود ونحوهما جداراً كان الحائل او غيره ولو شخص انسان الّا اذا كان مأموماً لم يعلم فساد صلوته نعم انما يعتبر ذلك اذا كان المأموم رجلاً اما المرئة فلا باس اذا كان الامام رجلاً وعلمت باحواله حتى تتمكن من المتابعة مع ان الاحوط خلاف ذلك فيها ايضاً ولو كان الحائل قصيراً لا يمنع المشاهدة في حال من احوالها فلا باس بل الاقوى ذلك ايضاً لو منعها حال الجلوس خاصة وان كان الاحوط خلافه وكذا لو كان الحائل شبّاكاً يمنع الاستطراق دون المشاهدة في ساير الاحوال ولو كان الحائل يتحقق معه المشاهدة في حال الركوع خاصة لثقب في وسطه مثلاً او حال القيام لثقب في اعلاه او حال الهوي الى السجود لثقب في اسفله فالاحوط والاقوى عدم الجواز نعم ليست الظلمة ولا الغبار ونحوهما حائلاً فلا تقدح كما لا يقدح الفصل بالطريق والنهر مع عدم استلزام ذلك البعد الممنوع في الجماعة ولو كان الحائل زجاجاً ونحوه مما لا يمنع المشاهدة للاولى ثم فالاحوط ان لم يكن اقوى اجتنابه ايضاً ولا يقدح حيلولة المأمومين بعضهم لبعض كما لا يقدح عدم مشاهدة بعض الصف الاول او اكثره الامام بعد فرض عدم كون ذلك للحائل بل هو لاستطالة الصف ولا اطولية الصف الثاني مثلاً من الاول ولو كان الامام في محراب داخل في جدار ونحوه لم يصح اقتداء من على اليمين واليسار لوجود الحائل بخلاف المصلي مقابلاً للباب فانه يصح لعدم الحائل بالنسبة اليه وفي صحة اقتداء من كان على جانبيه حتى اكتفاء بعدم الحيلولة بالنسبة اليه مع

والاحوط له ترك الدخول معه في غير حال التشهد ولو دخل فالاحوط ما ذكره قدس سره من الاتمام والاستيناف منه ره مح

فيه اشكال والاحتياط لا يترك منه ره مح

اتصال الغير به وجهان اقواهما الجواز واحوطهما العدم وكذا بين الاسطوانات على وجه تكون الّا بينه وبين من تقدّمه مع الاتصال بمن لم تحل الاسطوانة بينهم امّا مع عدمه فلا ريب في البطلان ولو تجدّد الحائل في الاثناء فالاقوى بطلان الجماعة بل هو كذلك لو دخل غير عالم به لعمى ونحوه ثم ارتفع في الاثناء نعم لا باس بغير المستقرّ من الحائل كالنهر المستطرق ونحوه وان حال احياناً بين الامام والمأموم وكذا لا يصح مع علوّ موضع الامام على موضع المأموم علوّاً معتدّاً به دفعياً كالابنية ونحوها لا انحدارياً على الاصح من غير فرق بين المأموم البصير والاعمى والرجل وغيره نعم لا باس بغير المعتدّ به مما هو دون الشبر ونحوه ولا بالعلو الانحداري الذي يكون العلو فيه تدريجياً على وجه لا ينافي انبساط الارض عرفاً اما اذا كان انحداره مثل الجبل فالاحوط ان لم يكن اقوى ملاحظة الشبر فيه ولا باس بعلوّ المأموم على الامام ولو بشيء كثير وكذا لا يجوز تباعد المأموم عن الامام بما يكون كثيراً في العادة بالنسبة الى الصلوة جماعة الّا اذا كان في صف متصل بعضه ببعض حتى ينتهي الى القريب وليس بينه وبين ما تقدّمه التباعد المزبور وهكذا حتى ينتهي الى القريب لكن الافضل والاحوط تقدير البعد المذكور بالخطوة التي تملأ الفرج ملاحظاً فيه موقف المصلّي فيجوز ما كان بقدرها من البعد لا ازيد بل الاحوط من ذلك مراعاة الخطوة المتعارفة وفواصل الصفوف اللاحقة ولا تقدح اذا كان قدامهم من لم يتبين بينهم وبينه البعد المانع ومتصلاً بمن كان كذلك ممن هو على جانبه اما الصف الاول فتواصله بتخلّل تحقق الصلوة من بعد عن الامام بالبعد المانع والفصل لعدم التكبير بعد التهيّؤ للصلوة جماعة غير مخلّ فللبعيد الاحرام قبل احرام القريب فضلاً عن حال عدم العلم به وان كان الاحوط خلافه ولو تجدّد البعد في الاثناء ولو لانتهاء الصفوف المتخللة مثلاً لكون فرضهم القصر او لعدولهم الى الانفراد فالاقوى بطلان الاقتداء والعمل على الانفراد وان بقوا جالسين نعم ان امكن الانتقال الى مكان قريب من الامام على وجه لا تبطل الصلوة صحّ تجديد الاقتداء كما انه يصحّ لو عادت الصفوف الى الجماعة على الاقوى وكذا لا يجوز تقدّم المأموم على الامام في الموقف في الابتداء والاثناء فلو تقدمه باقياً على الايتمام بطلت صلوته نعم لو نوى الانفراد ثم تأخّر الى موقفه فنوى الاقتداء صحّ على الاقوى كما يصح ذلك لو تقدّم سهواً

بل لا يخلو عن قوة منه ره

لا يترك هذا الاحتياط مح

اي تنتهي الانفراج بين الرجلين ١٢

بين موقف السابق ومسجد اللاحق منه ره

[illegible]

بل لا يخلو عن قوة فيه عدم الاتصال العرفي ولذا قلنا انه لا يقدح فيه الفصل بالمأمومين مع تهيئهم للاحرام واشرافهم عليه لا مطلق التهيؤ منه ره

الاحوط عدم الاقتداء بعد الانفراد بل لا يخلو عن قوة منه ره مح

وغلطا او اكراها بل لا تجوز المساواة في قول قوي لا ينبغي ترك الاحتياط فيه حتى في جماعة العراة الذين يصلون من جلوس فيتقدم عليهم امامهم بركبتيه ويجري ذلك كما يجري التقدم في الجماعة في غيرهم ايضا ولا باس بعد التقدم في الموقف بزيادة المأموم في ركوعه وسجوده على الامام لطول قامته ونحوها فضلا عن المساواة والمرجع فيهما العرف ولا باس بالصلوة جماعة بالاستدارة على الكعبة والاحوط عدم اقربية المأموم فيها الى الكعبة من الامام بحسب الدائرة البركارية واحوط منه ملاحظة الكعبة مع ذلك واحوط منه اقربية الامام اليها عينا ودائرة والله اعلم

المبحث الثالث لابد في الجماعة من نية الايتمام فلو لم ينوها لم تحصل له الا ان صلوته صحيحة اذا لم تكن الجماعة شرطا فيها كالجمعة وان لزم نفسه بمقارنة افعاله لافعاله اذا لم يضيع منه ما يخل بصلوة المنفرد ولو شك في نية الاقتداء وقد ظهر عليه احوال الايتمام كالانصات ونحوه فالاقوى عدم الالتفات ثم الحق احكام المأمومية اما اذا لم يكن كذلك فان علم انه قام اليها فكذلك والا بنى على الانفراد ولم تجدد نية الاقتداء على الاقوى كما ان الاحوط له ذلك اذا لم يفعل في السابق فيها من القصد الى امام متحد معين بالاسم او بالاشارة او بالصفة فلو كان بين يديه اثنان ونوى باحدهما او بهما لم تصح ويكفي في التعيين ان ينوي هذا المتقدم مع العلم بعدالته ولا يقدح ذلك اعتقاد كونه زيدا فبان خلافه نعم لو عينه باسمه خاصة قاصدا للصلوة خلف غيره فالاقوى البطلان وان كان هو عدلا عنده مثله بل وكذا لو قصد الايتمام بهذا الحاضر مريدا به ما هو في اعتقاده من كونه زيدا فظهر انه عمرو على الاقوى والاحوط خصوصا اذا كان عمرو عنده غير عدل ولا يجدد نية الانفراد وان علم بذلك بعد التكبير قبل القراءة ولو صلى اثنان وبعد الفراغ علم نية كل منهما الامامة للآخر صحت صلوتهما اما لو علم نية كل منهما الايتمام بالآخر استأنف كل منهما الصلوة ولو شكا فيما اضمراه فالاحوط الاستيناف وان كانت الصحة قوية ولا يجوز الايتمام بالمأموم كما ان الاحوط عدم نقل نيته الى امام آخر اختيارا وان كان القول بالجواز قويا خصوصا اذا كان له مرجح على الاول لفضل مما يعود الى الصلوة نعم له نية الانفراد اختيارا في جميع الاحوال على الاقوى مع ان الاحوط اجتنابه

يعني عدم اقربية الى عين الكعبة

1 بطلان الجماعة بالتقدم في هذه الموارد لا يخلو عن قوة ض ره مح

2 الاقوى اعتبار عدم تقدم الامام عرفا في جميع الاحوال حتى السجود ض ره

لا يترك الاحتياط مح

3 الاحوط نية الانفراد فان اراد الاقتداء عدل الى النافلة واتمها او قطعها ض ره

بل الاحوط ما تقدم من قصد الانفراد ض ره

الاحوط نية الانفراد واتمام الصلوة مح

4 ليس له مح مد ظله اى يسمعه بعد مح مد ظله

5 اذا كان الشك بعد الفراغ او قبله مع نية الانفراد بعد الشك ض ره

ايضا كما ان الاحوط للمنفرد عدم تجديد نية الايتمام في الاثناء وان كان الجواز قويا اما لو عرض للامام ما يمنعه من اتمام صلوته ولو لتذكر حدث سابق جاز لهم تقديم امام آخر غيره واتمام الصلوة معه بل الاقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من اتمامها مختارا كما لو صار فرضه الجلوس وتكره للمأموم غير المسبوق القراءة في اوليي الفريضة الاخفاتية على الاقوى والاحوط تركها ويستحب له حينئذ الاشتغال بالتسبيح والتحميد والصلوة على محمد وآله كما ان الاقوى والاحوط عدم القراءة في اوليي الجهرية اذا سمع ولو الهمهمة بل ينبغي له الانصات بل الاحوط له الطمأنينة حال قراءة الامام وان كان الاقوى عدم الوجوب نعم اذا لم يسمع حتى الهمهمة جاز له القراءة بل الاستحباب هو الاقوى الا ان الاحوط مع ذلك الترك اما الاخيرتان منهما فالاقوى مساواة المأموم فيهما للمنفرد في وجوب القراءة او الذكر وان قرء الامام فيهما ولو ظهر له الايتمام بالمخالف تقية وجبت القراءة اخفاتا وان كانت الصلوة جهرية ولو اعجل عن السورة تركها وركع معه بل لا يخلو قطع الفاتحة لذلك من قوة وان كان الاحوط له استيناف الصلوة بعد ذلك بل لو وجده راكعا ولم يتمكن من قراءة الفاتحة نوى وكبر معه واعتد بها ركعة في وجه الا ان الاحوط والاقوى الاستيناف بعد ذلك كما لو اعجل عن التشهد جالسا ولا يكفيه التشهد قائما حينئذ ويجب على المأموم ايضا متابعة الامام في الافعال بمعنى مقارنة فعله لفعله او تأخره عنه على وجه لا يكون فاحشا والا كان غير جائز كالتقدم ولكن لو فعل عامدا اثم والاقتداء باق والصلوة صحيحة وان كان الاحوط له استينافها خصوصا اذا كان التخلف في ركنين بل ركن فضلا عما اذا كان على وجه تذهب به هيئة الجماعة وليس له حينئذ تداركها في ذلك الفعل فان فعل بطلت صلوته وان لم يكن ركنا كما لو رفع راسه من الركوع او السجود قبل الامام عامدا ثم عاد اليه للمتابعة بل لا يبعد البطلان لو عاد سهوا في الفرض المزبور وكذا اما اذا كان ترك المتابعة سهوا او لزعم رفع الامام راسه مثلا فالاقوى وجوب تداركها وان استلزم زيادة ركن فانه مغتفر في الجماعة على ذلك لكن لو لم يفعل فالاقوى صحة صلوته وان اثم بذلك والاحوط استينافها كما ان الاحوط للراكع قبل امامه سهوا الذكر فيه ثم اعادته بعد ذلك لو ركع مع الامام كما ان الاحوط لمن ركع قبل الامام

1 الاحوط بل الاقوى في جميع هذه الصور عدم العدول الا عن الايتمام الى الانفراد ض ره مح

2 بل الاحوط القراءة بنية القربة المطلقة لا بنية الجزئية ض ره مح

هذا الاحتياط لا يترك مح

3 في المسئلتين اشكال والاحتياط لا يترك فيما ذكره في المتن او بنية الانفراد واتمام الحمد او التشهد ض ره

4 في بقاء الاقتداء مع التقدم عنده اشكال وكذا مع التأخر الفاحش فالاحوط الانفراد ض ره مح

5 الاحوط الاستيناف مع التدارك المستلزم لزيادة الركن ض ره

ولم يرجع استيناف الصلوة اذا كان ذلك والامام مشغول بالقراءة كما ان الاقوى ذلك فيما لو تعمد الركوع قبل الامام وهو في حال القراءة وكذا لو رفع راسه عامدا قبل الامام ولم يات بالذكر الواجب فان البطلان ح لذلك لا لفوات المتابعة هذا كله في الافعال واما الاقوال فيجب المتابعة في تكبيرة الاحرام منها بل الاقوى عدم شروع المأموم فيها الا بعد فراغ الامام فلو كبر قبل ذلك لم يصح اما غيرها من الاقوال فالاقوى عدم وجوب المتابعة في الواجب الذي يمكن فيه سماع المأموم له فضلا من غير الواجب وغير المسموع الا ان الاحوط ذلك وخصوصا في التسليم بل الوجوب فيه بالخصوص كالتكبير لا يخلو من وجه لكن على كل حال لو تعمد فسلم قبله لم تبطل صلوته بل لو فعل ذلك ساهيا ولم يعده بعد قول الامام لم تبطل ايضا ولا يتحمل الامام عن المأموم شيئا من افعال الصلوة غير القراءة في الاوليين اذا ائتم به فيهما اما اذا ادرك ركعتها بل ائتم به في غيرهما فانه تجب عليه القراءة ح لانها اولى صلوته الا انها اخفاتية وان كانت الصلوة جهرية وان اعجله الامام عن السورة تركها وركع معه بل الاقوى ذلك في قطع الفاتحة فيقتصر على ما تيسر منها ولو البسملة وان علم بذلك في ابتداء ائتمامه لكن الاحوط له ح الانفراد كما ان الاحوط له في ابتداء الائتمام انتظار الامام الى حال التلبس بالركوع فينوي ويكبر ويركع مع الامام ولا يتلبس بالفاتحة ولو ائتم بالثانية للامام تحمل عنه القراءة فيها وقرء هو ما تيسر في الثالثة للامام لانها ثانية بالنسبة اليه ويتابعه استحبابا في التشهد الذي ليس فرضه وكذا القنوت والاحوط ان لم يكن اقوى التجافي ح كما ان الاحوط له التسبيح عوض التشهد ويتخلف عن الامام في الفيها للجلوس للتشهد كما انه يتخلف عنه في كل فعل وجب عليه دون الامام من ركوع او سجود ونحوها فيفعله ثم يلحق الامام الا ما عرفته من القراءة والاقوى الحاق قراءة الاخيرتين او ذكرهما اذا فرض اعجاله فيهما والاحوط له نية الانفراد مع السبق بركنين بل وركن ولو شرع المأموم في نافلة وخشي من اتمامها فوات الركعة الاولى من الجماعة فضلا عنها جميعها استحب له القطع ولو قبل احرام الامام للصلوة لو كان قد دخل في فريضة استحب له نقل نيته بها الى النفل واتمامها ركعتين ان كان في ذلك ادراك الجماعة نعم يعتبر فيه ان لا يكون قد تجاوز محل العدول كما لو ركع الثالثة بل الاحوط عدمه عند القيام

الاحتياط في السهو لا ينبغي تركه م ع

الاحوط اعادة مع سجدتي السهو ص ع

قد تقدم الاشكال في المسئلة ص ع

الاحوط عدم القطع ونية الانفراد م ع

لا يخلو من تامل م ع

اليها ولو خشي فوات الركعة باتمامها ركعتين بعد ان عدل الى النفل فالاقوى جواز القطع كالنافلة الابتدائية والاحوط خلافه كما ان الاقوى والاحوط عدم جواز قطع الفريضة بغير العدول الى النفل بل الاحوط عدم العدول بها الى النفل اذا علم عدم التمكن من ادراك الجماعة بالعدول الى النفل واتمامه ركعتين بل يتمها ويعيدها جماعة ندبا

المبحث الرابع يعتبر في الامام العدالة ظاهرا فلا يجوز الصلوة خلف الفاسق ولا مجهول الحال والمراد بها حسن الظاهر باجتناب منافيات المروة الدالة على عدم مبالاة مرتكبها بالدين والكبائر التي منها الاصرار على الصغائر وهي كل معصية عظيمة في نفسها وتعرف بالنص عليها كالكفر بالله وانكار ما انزله والياس من روح الله والامن من مكره والكذب عليه وعلى رسوله واوصيائه ومحاربة اوليائه وقتل النفس التي حرمها الله الا بالحق والظلم وعقوق الوالدين وقطيعة الرحم والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة والسحر والزنا وكتمان الشهادة واليمين الغموس ونقض العهد والوصية واكل مال اليتيم ظلما واكل الربا والميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به واكل السحت والخيانة والغلول والبخس في المكيال والميزان وحبس الحقوق من غير عذر والاسراف والتبذير والاشتغال بالملاهي والقمار وشرب الخمر والزنا واللواط وقذف المحصنات وترك الصلوة ومنع الزكوة وترك شيء مما فرض الله او ما توعد بالنار عليها في كتاب او سنة صريحا او ضمنا او بعظمته في انفس اهل الشرع وكذا يعتبر فيه ان لا يكون ابن زنا وان لا يكون قاعدا للقائمين على الاصح وكذا المضطجع للجالسين اما القاعد للقاعد والمضطجع للمضطجع والقائم لهما والجالس للمضطجع والمتيمم للمتوضي فضلا عن ذي الجبيرة لغيره ومستصحب النجاسة لعذر لغيره فلا باس بل الظاهر جواز امامة المسلوس والمبطون والمستحاضة للطاهرة نعم لا يجوز ائتمام القاري بمن لا يحسنها بعدم اخراج الحرف من مخرجه او ابداله باخر او حذفه او نحو ذلك حتى اللحن في الاعراب على الاقوى وان كان لعدم استطاعته غير ذلك لكن الظاهر ان ذلك اذا ائتم به في محل القراءة التي يتحملها الامام عن المأموم اما في غيره فالاقوى الجواز كما ان الاقوى جواز الائتمام بمن لا يحسن غير القراءة من الاذكار الواجبة التي لا يتحملها الامام عن المأموم اذا كان لعدم استطاعته

الاقوى ذلك م ع

يشترط ان يحصل منه الظن بان في الشخص ملكة [illegible]

[illegible] الكبائر ص ع

الفرق بين التبذير والاسراف [illegible]

غير ذلك فاغير المحسن لمثله مع الاتحاد في المحل الذي لم يحسناه فالاقوى الجواز والاحوط العدم كما ان الاقوى الجواز مع الاختلاف اذا نوى الانفراد عند محل الاختلاف فيقرء لنفسه مح بل جواز تجديد الائتمام اذا تجاوز المحل المزبور قوى لكن الاحوط خلافه ولا يجب على غير المحسن الائتمام بمن احسن وان كان هو الاحوط نعم يتجه الوجوب في تارك التعلم مع التمكن منه والاخرس يؤم مثله لا غيره وان كان غير محسن على الاقوى بل الاحوط ذلك وان كان في غير محل القراءة ويجوز الائتمام بمن لا يتمكن من كمال الافصاح بالحروف وكمال التادية او نحو ذلك مما لا اخلال فيه بالقدر الواجب في القراءة وكذا يعتبر في الامام الذكورة اذا كان الماموم ذكرا خاصة او خنثى كذلك او مع الانثى اما اذا كان الماموم انثى خاصة جاز ان تؤمها انثى فضلا عن الخنثى على الاصح ولا يجوز ان يؤم الخنثى ذكرا بل ولا خنثى على الاصح ولا يعتبر في الامامة المندوبة التي لا تتوقف صحة الصلوة عليها علم الامام بالماموميه فضلا عن نية الامامة اما الواجبة كالجمعة فالاقوى نيتها وان كان كان الظاهر الاكتفاء عنها بنية الجمعة كما ان للمتحرى نيتها في المعادة نفلا امامة ولو نذر الامامة فالاقوى صحة الصلوة مع عدم نيتها وان اخل بالنذر والراتب في المسجد وصاحب المنزل ولو بعارية المنفعة اولى بالامامة من غيره وان كان افضل الا ان الاولى لهما الاذن له فيها كما ان الاولى له الاجابة مح على الاظهر والهاشمي اولى من غيره المساوي له في الصفات غيرها واذا تشاح الائمة رغبة في ثواب الامامة او مع ضم ما لا ينافي الاخلاص بل يؤكده كبعض الغنائم الراجحة رجح من قدمه المامومون جميعهم تقديما ناشيا عن ترجيح شرعي لا لاغراض دنيوية وان اختلفوا فاراد كل منهم تقديم شخص كان الاولى بالترجيح ترجيح الفقيه المجتهد الجامع للشرائط على غيره سيما اذا انضم اليه مع ذلك شدة التقوى والورع ونحوهما فان لم يكن او تعدد قدم الاجود قراءة والافقه في الصلوة ومع التساوي في ذلك فالافقه في غيرها والاقدم سنا في الاسلام والا تخير ذلك من المرجحات الشرعية التي لا تخفى ومع التساوي كالتخيير والاحوط القرعة ويكره ائتمام المسافر بالحاضر وامامته له وبالعكس في مختلف الكيفية قصرا واتماما الا مع عدمه كالائتمام بالصبح والمغرب

بل لا يخلو عن قوة منه ره

الاقوى العدم منه ره

بل هو الاقوى منه ره

الاقوى عدم تجديد الايتمام مح مد ظله

الاحوط الترك منه ره

بل وغيرهما اذا لم يكن اختلاف فيهما كما لو ائتم القاضي منهما بالمؤدي او بالعكس فلا كراهة فيه الاقوى وان كان الاحوط في تحصيلها الاجتناب مطلقا بل يقوى ثبوتها فيما لو ائتم الحاضر بالمسافر بمثله في المختلف قصرا وتماما قضاء واداء ولا يلحق بقضاء الفرضين بغير القصر والتمام بهما في الكراهة والاحوط مفارقة كل من الماموم والامام الاخر عند انتهاء صلوته ولا ينتظره حيث تفوت الموالاة وان كان القول بجواز الانتظار في التسليم فيسلمون مح جميعا لا يخلو من قوة للماموم اذا اشتغل بالذكر والحمد ونحوهما الى ان يجيء الامام وكذا الاحوط للامام اذا سلم الجلوس على هيئة المصلي حتى يتم من خلفه من المامومين صلوته التي فارقهم فيها وان كان الاقوى جواز قيامه من موضعه حيث يشاء والاولى ايضا استنابة من يتم الصلوة لهم عند فقده لهم ولكن يكره له استنابة المسبوق بركعة فصاعدا بل الاولى عدم استنابة من لم يشهد الاقامة انه يكره امامة الاجذم والابرص ولو لبعضهم وخصوصا مع حصول الاثر في الوجدان بسببه للكراهة ايضا ولو من غيرهما وامامة الاغلف لعذر في ترك الختان ومن يكره المامومون امامته والمتيمم للمتطهر والحائك والحجام والدباغ بغير امثالهم بل الاولى عدم امامة كل ناقص للكامل والكامل للاكمل والاقوى جواز ائتمام المجتهد ومقلده بالجزء ومقلده مع اختلافهما في الاجتهاد واستعمالهما محل الخلاف في تلك الصلوة كالتستر بالسنجاب ونحوه والاحوط عدمه بل الاقوى الانفراد لو كان في السورة مثلا عند تركه لها بل الاولى ذلك وان قرأها الامام ندبا او قرأها الماموم نعم الاقوى انه لا باس بالايتمام بمن كان على ثوبه او بدنه نجاسة غير معفو عنها لا يعلم بها وان علم بها الماموم بل الظاهر ذلك مع الجهل بحال الامام انه عالم بها او ناس اما اذا علم انه ناس لها فالاقوى عدم الجواز كما انه لا يجوز مع العلم بفساد صلوته لترك ركن او وضوء او غيره وان كان الامام غير عالم بذلك هذا اذا علم الماموم قبل الايتمام وان نسيه حاله اما اذا علم بعد الفراغ صحت صلوته على الاقوى وان وجب على الامام الاعادة او القضاء ولو علم في الاثناء انفرد وتمت صلوته والاحوط ان لم يكن اتى او استينافها في القراءة

والاقوى العدم منه ره

لا يترك هذا الاحتياط مح

الاحوط الترك منه ره

بقائه

بقاء محلها وكذا الحال لو بان فسق الامام او كفره على الاصح اما لو بان كونه امرأة ونحوها ممن لا يجوز امامته مطلقا كالمجنون وشبهه او للرجال خاصة فالاقوى الاحوط استيناف الصلوة ولو نسى الامام خاصة في اثناء الصلوة شيئا من افعالها ولم يعلم به الماموم صحت صلوته وان كان المنسي ركنا اذا لم يدركها وكذا في نسيانه ما يبطل الصلوة بدا اما اذا علم به نبهه عليه فان لم يتنبه او لم يتمكن وكان الفائت مما لا يبطل الصلوة سهوا فالاقوى بقاء ائتمامه وان كان المنسي للامام القرائة فالاحوط الانفراد او الاستيناف بعد الفراغ خصوصا في القرائة ويستحب ان يقف الماموم عن يمين الامام ان كان واحدا وخلفه ان كانوا اكثر او امرأة بل هو الاحوط ولو كان الماموم رجلا وامرأة وقف الرجل عن يمين الامام والمرأة خلفه ولو كانوا اكثر من ذلك اصطف الرجال خلف الامام والنساء خلفهم ويستحب ان يعيد المنفرد صلوته التي صلاها اذا وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة اماما كان او ماموما حتى لو كانا اثنين فاراد العود جماعة على ان يكون احدهما اماما والاخر ماموما على الاصح والاقوى نية الندب بها وان كان الظاهر الاجتزاء بها لو بان فساد الاولى اما من صلى جماعة اماما او ماموما فاستحباب اعادته ايضا لا يخلو من وجه الا ان الاحوط خلافه ويستحب للماموم المسبوق مثلا او كان خلف المخالف التسبيح والتحميد والتمجيد والثناء على الله اذا اكمل القرائة قبل ركوع الامام او قنوته بل يستحب له ابقاء اية من قرائته ليركع بها ويستحب في نظم الجماعة اقامة الصفوف وتسوية فرجها والمحاذاة بين المناكب وان يكون في الصف الاول اهل الفضل وفي يمينه لافضلهم والصف الثاني لمن دونهم وهكذا ويكره وقوف الماموم وحده في صف الا ان يمتلئ الصفوف بل الاولى له ح ان يكون جناحا وان يصلي النافلة اذا اقيمت الصلوة ووقت القيام الى الصلوة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة على الاصح ويستحب للامام ايضا ان يسمع من خلفه كلما يقوله الا ما يجب او الاخفات فيه بخلاف الماموم بل الظاهر كراهة اسماعه شيئا مما يقوله والله هو العالم

المقصد الثاني في صلوة المسافر والكلام في شروطها وهي امور **احدها** قصد قطع المسافة وهي ثمانية فراسخ امتدادية ذهابا او ايابا او ملفقة من اربعة ذهابا واربعة ايابا في

يوم واحد او في ليلة واحدة او في الملفق منهما مع اتصال ايابه بذهابه وعدم قطعه بمبيت ليلة فصاعدا في الاثناء اما اذا قطعه بذلك على وجه لم تحصل به الاقامة القاطعة للسفر بل ولا غيرها من قواطعه فالاقوى كونها مسافة ايضا فيقصر ويفطر الا ان الاحوط احتياطا لا يترك التمام مع ذلك وقضاء الصوم والمراد بالفرسخ ثلثة اميال والميل اربعة الاف ذراع بذراع اليد الذي طوله عرض اربع وعشرين اصبعا كل اصبع عرض سبع شعيرات وكل شعيرة عرض سبع شعرات من اوسط شعر البرذون فلو نقصت من ذلك ولو يسيرا بقي على التمام كما انه كذلك لو شك في بلوغها على الاصح بل وكذا لو ظن على الاقوى نعم لا باس بثبوتها بالبينة بل وخبر العدل في وجه قوي والاحوط الجمع كما ان الاحوط ذلك مع تعارض البينتين وان كان الاقوى الاتمام في الاخير ولا يكلف الاختبار المستلزم للحرج اما غيره كالسؤال ونحوه فالاحوط وجوبه ولو كان الشاك للجهل بمقدارها الشرعي فالاحوط له الجمع وان كان الاكتفاء بالتمام لا يخلو عن قوة ولو قصر الشاك في المسافة مثلا اعاد وان ظهر بعد ذلك انه مسافة اذا فرض التقرب فيه مع مصادفة الواقع فانه يجزيه في وجه والاحوط الاعادة كما ان الاحوط له ذلك لو صلى تماما ثم ظهر انه مسافة خصوصا في الوقت ولو ظهر في اثناء السير ان المقصد مسافة قصر وان لم يكن الباقي يبلغها ولو قصد الصبي والمجنون الذي يمكن منه ذلك مسافة فارتفع عذرهما في الاثناء قصر في وجه والاحوط فيها الجمع ومبدأ حساب المسافة في صغار البلدان ومتوسطاتها من سور البلد ومنتهى البيوت لا سور فيها واخر المحلة في البلدان الكبار والخارقة للعادة بحيث تكون المحلة منها كالبلد المعتاد والاولى مع ذلك الجمع بين القصر والتمام خصوصا مع انفصال المحال بعضها عن بعض ولابد من القصد لقطع المسافة وان حصل ذلك منه في ايام لم يتخلل بينها احد قواطع السفر مما يخرج بذلك عن اسم السفر عرفا كما لو قطع في كل يوم شيئا يسيرا اصلا للتنزه لا لعنوان السير فانه يتم مع والاحوط الجمع ولو تردد في اقل من اربعة فراسخ ذاهبا وجائيا مرارا حتى قطع ثمانية او اكثر لم يكن مسافرا وان لم يدخل في تردده محل الترخص ان كان من نيته على الاصح بل الظاهر ذلك في

کل تلفیق من الذهاب والایاب عدا الاربع فلو کان للبلد طریقان والابعد منهما مسافة فسلک الابعد قصر وان کان ذلک لارادة التقصیر علی الاصح ولو سلک الاقرب وکان دون الاربعة لم یقصر فیه حتی لو کان من نیته الرجوع فی الابعد الذی هو مسافة والاحوط الجمع حینئذ نعم یقصر متی شرع فی الرجوع فی الابعد اما اذا لم یکن مسافة فلا یقصر لو رجع فیه ایضا وان کان سبعة والاقرب فرسخا وقصد الرجوع فیه من اول الامر والاحوط الجمع ح ولو سلک مسافة مستدیرة کان الذهاب فیها الوصول الی المقصد والعود الباقی سواء زاد علی الاول او نقص فیلحظ التلفیق ح بالنسبة الی ذلک ولو فرض کون المقصد بحیث یتحقق الرجوع الی البلد لکونه منتهی الدائرة من الطرف الاخر کان الکل ذهابا فی وجه قوی ولو قصد ما دون المسافة ثم تجدد له رای فقصد اخر مثلها لم یقصر ولو زاد المجموع علی مسافة التقصیر فان عاد وقد کمل لمسافة بما زاد قصر بالضرب بکلها لو دابته شرد او غریما او آبقا ولم یکن قاصدا فی طلبه مسافة ولو خرج ینتظر رفقة ان تیسر سافر فان کان علی حد مسافة قصر فی سفره وموضع انتظاره وان کان دونها اتم حتی یتیسر له الرفقة و یسافر نعم لو اطمئن بحصولها قصر بخروجه عن محل الترخص ثم لا فرق فی اعتبار قصد المسافة بین التابع وغیره سواء کان التبعیة لوجوب الطاعة کالزوجة والعبد ونحوهما او اختیاریة کالخادم ونحوه او قهریة کالاسیر والمکره ونحوهما فان تبعیة القصد لقصد المتبوع کاف فی وجوب القصر نعم یعتبر العلم بکون قصد المتبوع مسافة فلو لم یعلم بذلک بقی علی التمام ولا یجب الاستخبار ولا علی المتبوع الاخبار کما انه یبقی علیه اذا کان عازما علی المفارقة حتی فی الزوجة والعبد ونحوهما ممن یجب علیه طاعة المتبوع بل لو احتمل العتق والطلاق قبل بلوغ المسافة یقینا علیه فی وجه لکن الاقوی خلافه حتی لو کان ذلک مظنونا ما لم یکن علی وجه یعتد به فی اصل قصد المسافة فیما اذا نه ح اما اذا کانا قاصدین لها لکن قد عزما علی المفارقة علی فرض حصولهما فالظاهر القصر والاحوط الجمع **ثانیها** استمرار القصد فلو عدل عنه قبل بلوغ اربعة فراسخ اتم وکذا لو تردد ومضی

قصد المسافة ... مع الطرق المذکورة ... یکاد یتحقق ضره

ما صلاه تعین ولا یحتاج الی الاعادة فی الوقت فضلا عن خارجه ان کان بعد بلوغ الاربعة بقی علی التقصیر وان لم یرجع لیومه علی الاصح ویکفی فی الاستمرار المزبور بقاء قصد النوع وان عدل عن الشخص کما لو قصد السفر الی مکان مخصوص فعدل عنه الی اخر یبلغ ما مضی وما بقی الیه مسافة فانه یقصر حینئذ علی الاصح ولو تردد فی الاثناء ثم عاد الی الجزم قبل ان یقطع شیئا رجع الی القصر اما لو قطع حال التردد ثم رجع الی الجزم فالاقوی الاکتفاء ببلوغ ما قطعه حال الجزم وما بقی مسافة واسقاط ما تخلل بینهما مما قطعه حال التردد والاحوط له الجمع مع قصور ما بقی عن المسافة **ثالثها** ان لا ینوی قطع المسافة باقامة عشرة ایام فصاعدا فی اثنائها او مرور فی وطنه او الشرع والا اتم فی طریقه کما لو عزم علی قطع اربعة فراسخ قاصدا لنیة الاقامة فی اثنائها او علی راسها او کان له وطن کذلک وقد قصد المرور به وکذا لو کان مترددا فی نیة الاقامة او المرور فی المنزل المزبور علی وجه ینافی القصد الی قطع المسافة اما اذا لم یکن کذلک کما اذا قصدها ولکن یحتمل عروض مقتض لنیة الاقامة فی الاثناء او المرور فی المنزل فانه یقصر ولو عدل عن نیة الاقامة والمرور فان کان ما بقی له بعد العدول یبلغ مسافة فی نفسه من دون تلفیق لما بقی قصر فیه والا فلا وینقطع الاقامة والمرور بالوطن کما انهما تنافیان فی حصول السفر لو حصلا فی ابتداء القصد تقطعانه ایضا بعد تحققه بمعنی ان من سافر ووجب علیه القصر فنوی اقامة فی مکان او مر فی وطن له عاد الی التمام وکذا لو بقی مترددا فی مکان ثلثین یوما احتاج فی عود القصر الی مسافة جدیدة والاقوی حصوله فی اقامة العشرة والتردد ثلثین یوما من محل الضرب فی الارض بخلاف المنزل فانه لا تقصیر مع محل الخروج منه الا بعد تجاوز محل الترخص کما ستعرف وان کان الاحوط فیهما ذلک ایضا خصوصا فی محل الاقامة ولو کان بلده وبین وطنه الاخر الذی قصد السفر الیه او المحل الذی عزم علی نیة الاقامة فیه مسافة قصر فی طریقه خاصة ولا یکفی فیهما الاربعة فراسخ هنا لانقطاع سفره باحد الامرین فلا یتلفق ح ذهابا وایابه ولو کان له عدة مواطن اراد الوصول من احدهما الی الاخر اعتبر ما بینهما فان کان مسافة قصر فی الطریق خاصة فاذا وصل الی وطنه انقطع سفره فیتم فیه فاذا اراد الوصول الی الاخر فعل کذلک

هذه المسئلة فی غایة الاشکال فلا یترک فیها الاحتیاط وان رجحنا فی مسئلة التلفیق الاتمام ضره

سیجیء الاشکال فی الوطن الشرعی میرزا

الاقوی مساواتها للوطن فی اعتبار حد الترخص مح

کما ستعرف الاشکال فی کفایة الضرب فی الارض فی محل الاقامة ونحوه میرزا

ولو كان له مقصد آخر متجاوز عن وطنه الاخير الذي هو فيه اعتبرا بينهما فان كان مسافة قصر
اتّفقا الا في الإياب الى المقصد والا فلا ويكفيه في المسافة هنا الاربعة فراسخ وان لم يرد الرجوع ليومه
على المختار اما اذا كان دون ذلك فلا يجديه ان قصد الرجوع ليومه الى وطنه الاول بغير الطريق الذي
ينقطع سفره به نعم متى شرع في الرجوع المزبور وكان يبلغ الثمانية فصاعدا اقصر وقد ظهر مما عرفت ان
قواطع السفر ثلثة **اوّلها** الوطن والمراد به المكان الذي يتخذه الانسان مقرا ومحلا له على الدوام
مستمرا على ذلك وغير عادل عنه من غير فرق بين ما نشأ فيه وما استجده ولا يعتبر فيه بعد الاتخاذ المزبور
حصول ملك له فيه ولا الاتحاد ولا اقامة الستة اشهر على الاقوى كما لا يكفي فيه مجرد النية نعم
لا بد فيه من الاقامة في الجملة على وجه يصدق بها انه وطن له عرفا نعم يجري عليه حكم الوطن ما دام
متخذا كذلك اما اذا عدل عنه الى غيره ولم يكن له فيه ملك زال عنه حكم الوطنية فان كان له فيه ملك
قد جلس فيه حال الاتخاذ المزبور ستة اشهر ولو متفرقة جرى عليه حكم الوطنية على الاقوى
ما دام ملكا فلو اخرجه عن ملكه خرج عن حكم الوطن ولو كان له فيه منزل مملوك له ولكن لم يكن
الستة اشهر المزبورة بل كان في غيره جرى عليه حكم الوطن في وجه والاحوط الجمع اما اذا كان
فيه نخلة ونحوها مما هو غير قابل للسكنى لم يجر عليه حكم الوطن في الاقوى والاحوط الجمع وكذا لو كان
له منزل وقد عدل عنه قبل اتمام السكنى فيه الستة اشهر او كان له منزل في بلد قد سكن
فيه ستة اشهر متوالية فضلا عن المتفرقة الا انه لم يكن يتخذه وطنا ومقرا وانما كان لغرض تجارة
او نحوها بل الاحوط الجمع بين حكم الوطن وغيره في كل مكان عدل عن الاستيطان فيه فعلا وان كان
له فيه منزل قد سكنه ستة اشهر فصاعدا حال الاتخاذ وطنا وعلى كل حال فلا يكفي في الوطنية
القرية والزوجة ومنزل الاهل من الوالدين ونحوهما على الاصح وان كانوا لا يرجعون لو اراد المكث
عندهم **ثانيها** الاقامة والمراد بها ان يعزم على مكث عشرة ايام فصاعدا متوالية بلياليها
المتوسطة في مكان واحد ويعلم بقاءه فيه كذلك على الاصح اما الظن فلا يكفي فضلا عن الشك
ويكفي تلفيق اليوم المنكسر من يوم آخر على الاصح والاحوط الجمع ولا يعتبر في نية الاقامة قصد عدم الخروج

عن خطة سور البلد على الاصح بل لو قصد حال نيتها الخروج الى بعض بساتينها ومزارعها ونحوها
من حدودها مما لا ينافي صدق اسم الاقامة في البلد عرفا جرى عليه حكم المقيم على الاقوى وان خرج
بل وان كثر تردده الا ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم تجاوزه محل الترخص وكذا لا ينافيه الفصل بالشط
ونحوه بعد صدق اسم اتحاد البلد كجانبي بغداد والحلة في نية الاقامة فيهما والتردد في الجانبين
نعم لو لم يكونا بلدا واحدا كالنجف ومسجد الكوفة وبغداد والكاظمين على الاظهر لم تصح الاقامة
في مجموعهما لاعتبار الوحدة فيها كما لا يعتبر فيها قصد عدم الخروج عن حدود البلد وتوابعه
التي يصدق معها الاقامة في البلد فلو كان قصده في ابتداء النية الخروج الى ما دون المسافة
مما هو خارج عن حدود البلد لم يكن مقيما حينئذ على الاصح وكذا لو عزم على الاقامة في رستاق
من قرية الى قرية ولم يعزم عليها في واحدة منها بل لا يبعد ذلك لو بدا له ذلك بعد النية قبل الصلوة
تماما بل لو كانت البلاد خارقة للمعتاد منفصلة المحال نوى الاقامة في المحلة منها دونها اجمع بل و
كذا لو لم تكن منفصلة المحال نعم لا يعتبر في محل الاقامة كونه بلدا او قرية مثلا بل له نيتها في البرية
القفراء لكن لا يتوسع في جعل الحدود بل يقتصر على المتيقن مع ان الاحتياط فيه لا ينبغي تركه ولا تصح
الاقامة في بيوت الاعراب مما لم يطمئن بعدم الرحيل مدتها او يعزم على المكث بعدهم في مكانهم
لو رحلوا ولو نوى الاقامة ثم بدا له فان كان قد صلى بتلك النية فريضة تماما بقي على حكم التمام الى ان
يسافر بل هو كذلك لو صلاها غافلا وان كان الاحوط له الجمع كما ان الاحوط له ذلك لو صلى
تماما لشرف البقعة بعد العدول من نية الاقامة وان كان الاقوى فيه الرجوع الى القصر ولو
فاتته الصلوة على وجه يجب عليه قضاؤها فقضاها تماما ثم عدل بقي على حكم التمام بل لا يبعد ذلك
وان لم يقضها الا ان الاحوط فيه الجمع بل [illegible] على وجه لا يجب القضاء
معه كالحيض ونحوه فعدل عن النية عاد الى القصر والاقوى عدم الحاق غير الصلوة بها تماما الا
يجوز فعله للمسافر كالنوافل والصوم ونحوهما فيرجع الى القصر مع العدول وان كان قد فعل
شيئا منها حتى الصوم بعد الزوال وان كان الاحوط له الجمع في الجميع كما ان الاقوى عدم لحوق

الدخول في ركوع الثالثة بالاتمام وان كان الاحوط معه الجمع بل الاحوط له ذلك بالبقاء الى الليلة
ولو بدا للمقيم الخروج الى ما دون المسافة بعد الصلوة تماما اتم في الذهاب والمقصد والاياب
ان كان عازما على اقامة مستانفة سواء كان في محل الاقامة الاولى او غيره وان لم يكن عازما عليها
ولا على العود الى محل الاقامة قصر مطلقا مع كون المقصد مسافة وان بقي مترددا فيها دونها البعض
الاعاظم وان كان عازما على العود دون الاقامة اتم في الذهاب والمقصد وقصر في الاياب
خصوصا اذا كان الرجوع الى محل الاقامة باعتبار كونه منزلا في سفره الجديد والاحوط الجمع
خصوصا مع بنائه على كثرة التردد الى محل الاقامة كما ان الاحوط ذلك ايضا لو كان مترددا في الاقامة
بعد العود وعدمها بل وفي المتردد في العود وعدمه بل وفي الذاهل عن ذلك وان كان القول بالتمام
في الذهاب والمقصد والقصر في غيره لا يخلو من قوة ولو بدا للمقيم السفر ثم بدا له قبل قطع المسافة
ان يعود ويقيم عشرا قصر قبل خروجه واتم عند نيته على الاقوى اما اذا بدا له العود والاقامة
قصر فيه على الاقوى والاحوط الجمع وكذا لو ردته الريح او رد لنسيان حاجة ونحوه ومن صلى
صلوته بنية القصر ثم عزم على الاقامة اتم ولو نوى الاقامة ودخل في الصلوة فعزم على السفر قبل الدخول
في الثالثة قصرها واجزءه ولو قبل الاقوى ذلك متى كان قبل التمام والاحوط الجمع كما اشرنا اليه
مما بقا **ثالثها** التردد في البقاء وعدمه ثلثين يوما ولو بتلفيق المنكسر منها ايضا على الاقوى
في مكان واحد على حسب ما سمعته في الاقامة من غير فرق بين البلد والمفازة وان كان الاحوط
في الاخيرة الجمع وفي الاجزاء بالشهر الهلالي وان كان ناقصا اذا اتفق المصادفة لاول الهلال
قوى لا ينبغي ترك الاحتياط معه وحكمه حكم الاقامة في وجوب الصلوة تماما وفي انقطاع السفر
وجميع الغرض معه للقصر الى مسافة جديدة على الاصح وفي حكم التردد الى ما دون المسافة وفي
غير ذلك مما لا يخفى جريانه فيه ولا فرق في تردده بعد بلوغ المسافة بين ان يكون في وقت مفارقته
لذلك وبين ابطال السفر والرجوع الى محله نعم يعتبر فيه ان يكون تردده وهو مقيم في مكان
واحد اما لو كان ذلك منه وهو يسير في سفره بقي على القصر ان كان قد بلغ مسافة والاعاد

۱۷

الى التمام وان كان قد خرج في اثناء الثلثين الى مكان آخر غير الاول ولو دون المسافة فانه لا
يجري عليه الحكم على الاقوى وان كان من قصده الرجوع ليوم او ايام **الرابع** من
شروط القصر ان يكون السفر سائغا فلو كان معصية لم يقصر سواء كان نفسه معصية كالآبق
العبد ونحوه او غايته على وجه يتبعها في التحريم كالسفر لقطع الطريق ونيل المظالم من السلطان ونحو
ذلك على الاقوى نعم ليس منه ما وقع المحرم في اثنائه اذا لم يكن على وجه يؤدي الى حرمة السفر
نفسه فيبقى على القصر اما لو كان كذلك كركوب دابة مغصوبة ونحوها فانه يتم على الاقوى
كما انه ليس منه ما كان ضد الواجب قد تركه وسافر على الاقوى ايضا وان كان الاحوط فيه الجمع
خصوصا اذا قصد التوصل به الى ترك الواجب وهو شرط ابتداء واستدامة فلو كان ابتداء سفره طاعة
فقصد المعصية في الاثناء انقطع ترخصه وان كان قد قطع مسافات كما انه يترخص لو عدل
عن سفر المعصية في الاثناء الى غيره واذا كان الباقي مسافة ولو اربع فراسخ فان لم يكن وكان العود
نفي ضم ما بقي اليه وجه ولكن الاقوى خلافه فيتم حتى يشرع في العود كما انه يتم فيهما لو كانت
المسافة ملفقة منهما ولم يكن الباقي اربع فراسخ نعم الاحوط الجمع فيهما كما ان الاحوط ذلك ايضا
لو عاد الى الطاعة بعد قصد المعصية في الاثناء وضرب في الارض وكان ما بقي لا يبلغ مسافة الا انه
لما مضى بعد طرح ما تخلل بينهما من المصاحب للمعصية وان كان الاقوى القصر واولى منه في ذلك
ما لو قصد المعصية ولما يضرب في الارض ولو سافر للصيد لهوا ونحوه مما يستعمله ابناء الدنيا اتم نعم
يقصر في رجوعه اذا كان يبلغ المسافة كما في كل سافر معصية ولو كان الصيد للقوت قوته وقوت عياله
قصر ايضا اما لو كان للتجارة افطر لو كان صائما واحتاط بالاتمام والقصر في الصلوة وان كان القول
بالقصر فيها لا يخلو من قوة ولا فرق فيما ذكرنا بين صيد البر والبحر كما لا فرق بعد احراز قصد المسافة
دائرا حول البلد وبين التباعد عنها وبين استمراره ثلثة ايام وعدمه على الاصح والتابع للجائر على
وجه يكون من اعوانه وجنده يتم حتى لو كان سفر الجائر طاعة فانه يقصر في نفسه دون اتباعه بل قد يقال
بالتمام للتابع العبد نفسه لامتثال امر الجائر لو امره بالسفر ففعله امتثالا لامره وان كان مباحا

Marginal glosses (right page):

مع عزمه على العود والتردد في الاقامة بعد العود او في الاثناء في قصر في الذهاب والمقصد وفي الاياب الاقوى الاتمام في الجميع الا اذا اراد المسافة فيقصر فيه وفي الثاني

الاحتياط في جميع هذه لا يترك محمد طه

المسئلة ملتبسة جدا والاحتياط في جميع صور عدم قصد الاقامة بعد العود بالجمع في الذهاب والمقصد والعود وان كان الاتمام في بعض الصور والقصر في بعضها لا يخلو عن قوة ضياء

قد عرفت ان الاقوى بطلان حال الترخص ميرزا

والاحوط الجمع ميرزا

فيه ما تقدم من الاشكال ولزوم الاحتياط ضياء

هذا الاحتياط لا يترك ميرزا

هذا الاحتياط لا يترك محمد طه

الاحوط عدم التلفيق

Marginal glosses (left page):

لا يترك الاحتياط بالجمع ميرزا

ولا يترك محمد طه

عندي فيه اشكال والاحوط الجمع ميرزا

وجوب الاتمام هنا لا يخلو من قوة ضياء

فيه تامل مع قطع المسافة الموجبة للقصر ضياء

مع الرجوع ليومه الاقوى فيه ما تقدم من الاشكال ميرزا

الاحوط في كل سفر معصية التمام في العود ايضا كما قيل الا ان يندم ويعرض عن المعصية بحيث لا يعد عرفا جزء من سفر المعصية ضياء رحمه الله

الا ان الاحوط الجمع حينئذ واما اذا كان تابعا للاكراه او لتحصيل غرض منه من دفع مظلمة او نحوها فلا
ريب في حكمه القصر والله هو العالم (الخامس) يجب ان لا يتخذ السفر عملا له كالمكاري والملاح
وغيره من اصحاب السفن والسائق وغيرهم ممن عمله ذلك فان هؤلاء يتمون الصلوة في سفرهم الذي هو
عمل لهم وان استعملوه لانفسهم لا لغيرهم كحمل المكاري متاعه او اهله من مكان الى مكان اخر
من غير فرق بين من كان عنده بعض الدواب يكريها الى الاماكن القريبة الى بلاده ثم ما يبلغ مسافة
فكراها الى غير ذلك من البلدان البعيدة وبين غيره وكذا لا فرق بين من جد في سفره منهم بان جعل المنزلين
منزلا واحدا ومن لم يكن كذلك نعم الظاهر القصر في السفر الذي ليس عملا لهم كما لو فارق الملاح مثلا
سفينته وسافر للزيارة او غيرها كما ان الظاهر ذلك في نحو الحملدارية الذين يستعملون السفر في
خصوص اشهر الحج بخلاف من كان منهم متخذا ذلك عملا له في تمام السنة كالذين يكرون الاغاجم
من اماكنهم الى الحج ذهابا وايابا على وجه يستغرق ذلك تمام سنته او معظمها فانه يتم حينئذ والتاجر
الذي يدور في تجارته المسمى في عرفنا بالسقطچية ايضا اذا كان قد اتخذ ذلك عملا له تمام سنته
اما اذا كان في الصيف دون الشتاء او بالعكس فانه يصلي قصرا في وجه والاحوط الجمع ولو كان التردد
عملا له لكن دون المسافة كالحطاب ونحوه قصر اذا سافر بغير الاحتطاب الا اذا صار عملا له فانه يتم
حينئذ والمدار في الجميع على صدق اتخاذ السفر عملا له ولو كان في سفرة واحدة لطولها وتكرر
ذلك منه من مكان غير بلده الى مكان اخر ثم يعتبر في استمراره على التمام ان لا يقيم في بلده عشرة ايام
ولو غير منوية بل وان كانت ملفقة من مجموع ايام يخرج في اثنائها الى ما دون المسافة اما في غير بلده فلابد
من نيتها مع بقائها تماما فلا يجزي حصولها من غير نية ولا نيتها من دون حصولها تماما بل لا
يجزي على الاصح بقاؤه ثلاثين يوما مترددا في مكان فضلا عن العشرة فلا ينقطع حكم عملية السفر
عنه الا باقامة عشرة بعدها لكن الاقوى عدم احتياجه الى نية كعشرة البلد على كل حال فمتى
حصلت العشرة المزبورة انقطع حكم عملية السفر وعاد الى القصر لكن في السفرة الاولى دون
الثانية فضلا عن الثالثة وان كان الاحوط فيهما الجمع ولا فرق في الحكم المزبور بين المكاري والملاح

والسائح

لا يخلو عن اشكال والاحتياط في الجمع مح

اذا كان ذلك في السفر الثالث ... عقيب الاوليين وفي الثانية اشكال الاحوط الجمع ... ض مح

لا باس بالاحتياط وان كان الاقوى القصر مح

لا يخلو عن اشكال فلا يترك الاحتياط ض ره

اذا صار السفر الى المسافة عملا له ض ره

تقدم ان الاحوط اعتبار ثلث سفرات ض ره

في الثانية اشكال احوطه الجمع منه ره

الملاح بالتشديد السفان وهو الذي يجري السفينة في البحر مصباح

والسائح وغيرهم من افراد من عمله السفر اما اذا لم تحصل العشرة المزبورة بقي على حكم التمام وان كان
الاحوط الحاق الخمسة بها الا ان الاقوى خلافه والبدوي الذي يطلب القطر والشجر ولم يتخذ مقرا
مخصوصا بل مقره بيته يتم في صلوته الا اذا انشاء سفر الزيارة مثلا على غير الحال الذي هو عليه فانه
يقصر حتى لو مضى لاختيار منزل مخصوص ولو كان يبلغ مسافة على الاقوى والاحوط الجمع فيه ومثله
مسافته من محل البيوت التي هي بحكم الوطن له ويرخصه خفاؤها على النحو الذي تسمعه في غيره و
السائح في الارض الذي لم يتخذ وطنا منها يتم والاحوط الجمع ومن سافر معرضا عن وطنه لكنه لم يتخذ
وطنا غيره يقصر ومن كان في ارض واسعة قد اتخذها مقرا الا انه كل سنة مثلا في مكان منها يقصر
اذا سافر عن مقر سنته مثلا والراعي الذي ليس له مكان مخصوص يتم في صلوته **السادس**
ان يضرب في الارض حتى يصل الى محل الترخص فلا يقصر قبله على الاصح وهو المكان الذي يتوارى
عنه صوت جدران بيوت البلد واشكالها لا اشباحها او يخفى عليه الاذان فايهما حصل كفى
في القصر والاحوط مراعاة حصولهما معا والمدار في السماع والرؤية على المتعارف دون الحاد فيزيد
وناقص هما او احدهما يقدرهما في المستوي كما انه يقدر عدم الحائل لو كان بل يقدر البلد ايضا
لو كانت في شاهق او مكان منخفض وان كان الاحوط في المرتفع خفاؤها ولا عبرة بالاعلام والمنائر
والقباب بل والسور على الاصح بل قد عرفت ان المعتبر خفاء صوت جدران البيوت واشكالها
لا اشباحها والاحوط اعتبار خفاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه اذانا وغيره فضلا عن
المتميز كونه اذانا الا انه لم يميز بين فصوله وان كان القول بالاكتفاء بخفاء تميز فصوله لا يخلو
عن قوة ولو كان صوت المؤذن خارقا للمعتاد رد اليه كما انه لو كانت البيوت خلاف المعتاد من
العلو والانخفاض ردت اليه ايضا نعم يعتبر فيه كونه على مرتفع معتاد في اذان مثل ذلك البلد
ولو منارة بل الظاهر اعتبار كونه في اخر البلد من ناحية المسافر نعم يقوى الاكتفاء باذان البلد
وان لم يكن في اخرها اذا كانت البلاد صغيرة او متوسطة ولها مأذنة مرتفعة كالنجف وكربلا ويكفي
في البدوي ونحوه ممن لا جدران لبيوتهم خفاء البيوت ولا يحتاج الى تقدير الجدران على الاصح

الاحتياط بالجمع في صورة الاختيار لا يترك مح مد ظله

فيه اشكال ض ره

لا يترك د ين

الجمع احوط د ين

بل لا يخلو عن قوة ض ره

بها ذهابا واسقطها ايابا مح مد ظله

في المنارة اشكال ان اعتيد في زمان او بلد مح مد ظله

الاحوط التقدير مح مد ظله

ومتسع البلاد على وجه تكون محالها كالقرى المتعددة يعتبر اذان محلته وبيوتها واولى من ذلك
فى اعتبار ذلك منازل اهل الحسكة والبادية ونحوهم فان الظاهر تعدد الجميع وان شمله اسم
واحد ولكن الاحتياط لا ينبغى تركه كما لا ينبغى تركه فى اعتبار مقدار محل الترخص بالنسبة الى كل سفر
معتبر خصوصا محل الاقامة بل والثلثين وان كان الاقوى اختصاص اعتباره بالوطن اما غيره فيكفى
فيه القرب فى الارض وينقطع السفر بالوصول الى محل الترخص من وطنه او محل عزم على نية
الاقامة فيه وان كان الاحوط له تاخير الصلوة الى الدخول فى المنزل فاذا تمت هذه الشرائط وجب على
المسافر القصر فلو صلى حينئذ تماما فى غير الاماكن الاربع مع علمه بالحكم بطلت صلوته ووجبت عليه
الاعادة فى الوقت والقضا فى خارجه اما اذا كان جاهلا بان حكم المسافر التقصير فلا اعادة عليه
فى الوقت فضلا عن خارجه بل يقوى الحاق الصوم بالصلوة فى ذلك اما لو كان جاهلا ببعض
الخصوصيات كمن جهل انقطاع كثرة السفر باقامة العشرة او انقطاع سفر المعصية بقصد الطاعة فى
اثنائها فاتم فالاحوط ان لم يكن اقوى عدم معذوريته بذلك فيعيد الصلوة وقتا وخارجا
كما ان الاقوى عدم معذورية من قصر جهلا بموجب التمام من الاقامة ونحوها بل الظاهر عدم
المعذورية بنسيانه فضلا عن جهله فيعيد ما صلاه قصرا فى الوقت وخارجه نعم لو نسى المسافر
سفره فصلى تماما اعاد فى الوقت دون خارجه ولو اتفق حصول القصر منه اتفاقا لا عن قصد
لم يجزه ذلك وكذا الجاهل بان حكمه القصر واذا دخل الوقت وهو حاضر متمكن من فعل الصلوة
ثم سافر حتى تجاوز محل الترخص والوقت باق قصر والاحوط الاتمام معه كما انه يتم لو دخل الوقت
وهو مسافر فحضر والوقت باق والاحوط القصر معه وكذلك العبرة فى القضا بحال الفوات
لا الوجوب على الاصح ويستحب مؤكدا ان يقول عقيب كل فريضة مقصورة ثلثين مرة سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والاولى عدم الاكتفا بها عما ورد من استحباب التعقيب
بها بعد كل فريضة وان لم تكن مقصورة واما الاماكن الاربع وهى مسجد الحرام ومسجد النبى
صلى الله عليه واله ومسجد الكوفة والحائر الحسينى على ساكنه السلام فانه مخير فيها بين القصر

فالتمام

عندى فى الكفاية اشكال عنده

فيه اشكال دينى

الاجزاء مع تحقق العزيمة لا يخلو عن قوة فتح دام ظله

وان كان منه لتربته ذكره فى الفرع الثانى دينى

فيه تامل دينى

والتمام بل الاخير افضل وان كان الاول احوط كما ان الاحوط والاقوى عدم الحاق غيرها بها
من البلدان الاربعة وباقى المشاهد بل الظاهر الاقتصار فيها على الاصل منها دون الزيادات
الحادثة فى بعضها بغم الاقوى الحاق السطوح والمواضع المنخفضة من المساجد بها والاحوط
القصر فى المحاريب الداخلة فى الجدران منها كما ان الاحوط ذلك لو دخل بعض المصلى وخرج بعضه
والظاهر انه لو وصل المشرف بزيادتها من الحائر بل لا يخلو الحاق الرواق من وجه الا ان الاحوط الاقتصار
على ما حول الضريح المبارك مما لا يزيد على خمسة وعشرين ذراعا بذراع اليد والله
العالم والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطيبين الطاهرين الغر الميامين **اما بعد** فيقول العبد الفانى محمد حسن ابن المرحوم الشيخ باقر انه قد التمس جماعة من اخوانى
البررة ان اكتب لهم رسالة فى احكام الصوم على وجه الاختصار ولم يمكن لى بد من اجابتهم ثم استخرت الله تعالى
راجيا منهم ان يذكرونى فاتيت بذلك مستعينا به ومتوكلا عليه وهو حسبى ونعم المعين **كتاب الصوم** وفيه فصول

الاول فى النية وفيه مباحث **المبحث الاول** يشترط فيه النية كغيره من العبادات على
الوجه الذى قد مر فى الطهارة والصلوة من انها الداعى دون الاخطار وانه لا يجب فيها بعد الاخلاص
وقصد الامتثال غير التعيين مع تعدد نوع المامور به لا مع اتحاده فلا يلزم حينئذ فيها التعرض للوجوب
والندب ولا القضا والاداء والاصالة والتحمل فلو لم ينوها بل لو نوى شيئا منها مما ينافيه صح على
وجه لا ينافى التعيين ولا يقتضى تغير النوع حتى لو كان مشرعا وان اثم بتشريعه كما لا يجب معرفة
الكفارة والترك بل لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل فلو نوى الامساك عما يدخل فيه صح على
الاقوى بل لو نوى الصوم وكان متخيلا ان الجماع مثلا لا يبطله لكن لم يفعله فيه ولم يلاحظ فى
النية الامساك عما عداها صح فى الاقوى ايضا نعم لو لاحظ فى نيته ذلك بطل **المبحث الثانى**

فى قوة تعدد وان كان احوط دينى

عندى فى شدته الحائر اشكال منه

هذا الفرض لا يخلو عن اشكال فتح مدظله

لا يقوى وجوب نية التحمل فى القضاء عن الغير ولو لم يكن فى ذمته صوم اخر لنفسه او لغيره منه

لا يخلو

لا يقع في شهر رمضان صوم غيره واجبًا كان او ندبًا من المكلّف بصومه وغيره كالمسافر ونحوه على الاصحّ من غير فرق بين الجاهل والنّاسي والعالم نعم يكفي فيه نيّة صوم غد من غير تعرّض فيها لكونه منه حتّى في المتوجّه له والجاهل بعدم صحّة غيره فيه على الاصحّ وان كان الاحوط خصوصًا في الاخيرين ذلك بل لو نوى غيره فيه جاهلًا به او ناسيًا له اجزءه عنه بخلاف العالم به فانّه لا يقع لواحد منهما على الاصحّ وان كان جاهلًا بعدم صحّة غيره فيه ثمّ علم وجدّد النيّة قبل الزّوال وفي الحاق الواجب المعيّن بنذر ونحوه لشهر رمضان في الاجزاء عنه لو نوى غيره فيه جهلًا او نسيانًا وجه لكنّ الاقوى خلافه ولا بدّ فيما عدا شهر رمضان من نيّة التعيين بمعنى القصد الى صنف الصّوم المخصوص كالكفّارة والنّذر المطلق بل النّذر المعيّن كذلك على الاقوى وكذا قضاء شهر رمضان وان تعيّن او لم يكن في ذمّة المكلّف صوم واجب سواه بل وكذا المندوب المعيّن كايّام البيض فضلًا عن النّدب المطلق فانّ الجميع عداه يجب التعرّض في النيّة للتعيين لم يجز الاقتصار على نيّة القربة بدونه وان كان ذاهلًا نعم لو لاحظ في النيّة ما في ذمّته وفرض اتّحاده كان معيّنًا

المبحث الثّالث محلّ النيّة في الواجب المعيّن بالاصل او بالعارض مع التنبّه عند طلوع الفجر الصّادق على وجه تقارنه وهو سهل بناء على انّها الدّاعي واىّ جزء من ليلة اليوم الذي يريد صومه وان نام او تناول المفطر بعدها فيه مع الاستمرار على العزم على مقتضاها لكن يقوى في خصوص شهر رمضان الاجتزاء بنيّة واحدة للشّهر كلّه والاحوط تجديدها مع ذلك لكلّ يوم ولو فاته بعض الشّهر اجتزء بنيّة واحدة لما بقى من الشّهر ايضًا كما انّه يجزيه النيّة لكلّ يوم من غير نيّة للجميع من اوّل الشّهر امّا غيره من الصّوم المعيّن فلا بدّ من نيّته لكلّ يوم مع التذكّر امّا مع نسيانها فيه او في ايّام شهر رمضان جدّدها قبل الزّوال واجتزء بها مع عدم تناوله المفطر وعدم افساده الصّوم السّابق برياء ونحوه ولا يجزيه تجديدها بعده على الاصحّ وكذا غير النّسيان من الاعذار الشّرعيّة كالجهل بكونه المعيّن او نسيانه او نحو ذلك فانّه يجدّدها قبل الزّوال ويجزيه دون ما بعد الزّوال اذا كان معيّنًا غير شهر رمضان امّا هو فقد عرفت الكلام فيه والله العالم وكيف كان فمحلّها في غير المعيّن مندوبًا كان او واجبًا اختيارًا

وجوب التعيين في الاخيرين خصوصًا الاوّل منهما لا يخلو عن قوّة منه قدّه

هذا الاحتياط لا يترك منه مدّ ظلّه

مناول

من اوّل اللّيل الى الزّوال دون ما بعده على الاصحّ ولا فرق في ذلك بين سبق التردّد بل العزم على العدم وغيرهما بل لو نوى الصّوم ليلًا ثمّ نوى الافطار ثمّ بدا له الصّوم قبل الزّوال فنوى وصام صحّ على الاقوى نعم لو حصل منه صوم فاسد برياء ونحوه ثمّ اراد تجديد النيّة قبل الزّوال لم يصحّ على الاقوى وامّا محلّها في المندوب فيمتدّ من اللّيل الى ان يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه على الاقوى ويوم الشكّ في انّه من شعبان او رمضان لو صامه بنيّة انّه من شعبان ندبًا اجزءه عن رمضان لو بان بعد ذلك انّه من رمضان وكذا لو صامه بنيّة انّه منه قضاءً او نذرًا اجزءه لو صادف على الاقوى بل لو ظهر له في الاثناء لم يحتج الى تجديد النيّة وان كان هو الاحوط ولو بعد الزّوال نعم لو صامه بنيّة انّه من رمضان لم يقع لاحدهما على الاصحّ بل وكذا لو صامه على انّه ان كان من شهر رمضان كان واجبًا والّا كان مندوبًا على وجه التردّد في النيّة امّا لو نوى القربة المطلقة وكان التردّد في الشّيء نفسه لا في نيّته فالاقوى الصحّة وان كان الاحوط خلافه ولو اصبح يوم الشكّ بنيّة الافطار ثمّ بان انّه من الشّهر ولم يكن قد تناول مفطرًا جدّد النيّة فيما بينه وبين الزّوال واجتزء به وان كان ذلك بعد الزّوال امسك وجوبًا وقضاه بعد ذلك والاحوط له تجديد النيّة مع ذلك ولو نوى الافطار في يوم من شهر رمضان عصيانًا ثمّ تاب فجدّد النيّة قبل الزّوال لم ينعقد على الاقوى

المبحث الرّابع كما تجب النيّة في ابتداء الصّوم تجب الاستدامة على مقتضاها في اثنائه فلو نوى القطع بمعنى انشاء رفع اليد عمّا تلبّس به من الصّوم ولو في الاثناء ثمّ بان عدمه بطل بخلاف ما لو عزم على انشاء ذلك فيما يأتي او نوى القاطع فانّ الاقوى الصحّة معهما وان كان الاحوط خلافه وكذا الاقوى في الاستدامة المزبورة التردّد في الاثناء كالاثناء في ذلك ابتداء النيّة نعم لو كان تردّده في البطلان وعدمه لعروض عارض لم يكن فيه بأس وان استمرّ ذلك الى ان يسأل وليس في الصّوم عدول مطلقًا على الاصحّ من غير فرق بين كونه من فرض الى فرض آخر او نفل كذلك او من احدهما الى الآخر والله هو العالم

الفصل الثّاني في ما يمسك عنه وهو امور **الاوّل والثّاني** الاكل والشّرب للمعتاد كالخبز والماء وغيره كالحصاة

بل الاحوط ضرره

بل الاقوى ضرره

بل لا يخلو عن قوّة ضرره ج

وعصارة الاشجار **الثالث** الجماع للذكر والانثى والبهيمة على الاقوى قبلا اودبرا على الاصح حيا او ميتا على الاظهر صغيرا او كبيرا واطئا كان الصائم او موطوءا ويفسد صوم الخنثى بوطي الذكر لها دبرا كالواطي لها وبوطئها للمرأة مع وطي الذكر اياها في قبلها دون المرأة والذكر ولو وطئت كل من الخنثيين الاخرى فلا بطلان كالابطلان بمطلق الجماع مع النسيان او القهر المانع من الاختيار وبالايلاج في غير الفرجين بلا انزال وادخال غير الذكر من الاصبع وغيره ولو طعن بزعم غير الفرج فدخل فيه من غير قصد فلا شيء عليه وكذا العكس على الاقوى ولو ارتفع القهر او النسيان فنزع من حينه فلا باس بخلاف ما لو تراخى ويتحقق الجماع بغيبوبة الحشفة او مقدارها من مقطوعها مثلا فلو دخل بجملته ملتويا ولم يبلغ الحد فلا افساد وان كان لو انتشر بلغ الحد كالافساد مع الشك في الاصل او في غيبة الحشفة والله العالم **الرابع** تعمد الكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام على الاصح بل يقوى الحاق باقي الانبياء والاوصياء عليهم السلام كما يقوى عدم الفرق فيه بين كونه في الدنيا والدين وبين القديم وغيرها بعد تحقق اسم الاخبار وبين الرجوع عن الكذب الى الصدق فورا وبين الانشاء وغيره والتوبة وعدمها والجهل بالحكم وعدمه وبين اللغة العربية وغيرها بل بين الاشارة والكناية والكتابة ونحوها من الافعال التي يراد منها الاخبار في وجه قوي فلو سئله سائل هل قال النبي صلى الله عليه واله كذا فاشار بنعم في مقام لا او لا في مقام نعم ترتب الفساد كما انه لا فرق في الكذب بالقول بين الصريح وغيره فلو اخبر صادقا عن النبي صلى الله عليه واله ثم قال ما اخبرت به عنه كذب او اخبر عنه مثلا كاذبا ثم قال بالنهار ما اخبرت به البارحة صدق فسد نعم لو نقل قول الكاذب عليهم او قصد الهزل او قصد الكذب فبان صدقا او الصدق فبان كذبا او كان ناسيا للصوم او تكلم بالخبر غير موجه خطابه الى احد او موجها الى من لا يفهم معنى الخطاب فلا افساد بل لو نقل تقية فكذلك على الظاهر **الخامس** رمس الرأس في الماء ولو مع خروج البدن كلا او بعضا دفعة او تدريجا حتى انتهى الى حصول تمام راسه تحت الماء حينا نعم لو غمسه على التعاقب فان استغرق لا باس

والمراد بالرأس مجموع ما فوق الرقبة لا خصوص المنافذ على الاصح وان كان هو الاحوط لكن لا يقدح خروج الشعر ونحوه مما لا ينافي الصدق ولا باس بالافاضة ونحوها مما لا يسمى رمسا وان كثر الماء بل لا باس برمس البعض وان كان المنافذ على الاصح بل لا باس برمس جبهته في غير الماء من المايعات ولو ماء مضاف وان كان الاحوط الاجتناب خصوصا في المضاف كما لا باس به كذلك اذا وضع على راسه ما يمنع وصول الماء اليه ولو لطوخا على اشكال في الاخير والاحوط الاجتناب ولو شك في التمام بنى على الصحة وخبر العدل فضلا عن العدلين يقوم مقام العلم على الاقوى وذو الراسين يبطل بغمسهما معا اما لو يكن احدهما زايدا فيكون المدار على الاصلي والاحوط الاجتناب خصوصا مع عدم تميز الاصلي منهما ولا باس بما كان منه عن نسيان او قهر او سقوط من غير اختيار او القاء نفسه في الماء بتخيل عدم تستبيبه ذلك ولو ارتمس الصائم مغتسلا بطل صومه وغسله اذا كان القصد الغسل باول مسمى الارتماس وكان الصوم معينا اما اذا كان نافلة او موسعا يجوز له ابطاله فانه يصح غسله دون صومه وكذا لو نواه بالمكث او الخروج ولو ارتمس في المغصوب مثلا ناسيا للصوم صح صومه دون غسله والناسي للصوم والغصب معا منه وغير المعذور من الجاهل كالعالم **السادس** ايصال الغبار ولو بتمكينه من الوصول لعدم التحفظ ونحوه من غير فرق بين غبار الدقيق وغيره كما لا فرق بين الغليظ وغيره على الاقوى نعم لا باس بما يعسر التحرز عنه وكذا لا فرق على الاقوى بين كونه نفسه مثير الكنس ونحوه وبين غيره حتى الهواء اذا ترك التحفظ منه حتى وصل الى المحل الذي يفطر به الصائم نعم لا باس به مع النسيان او الغفلة او تخيل عدم الوصول او القهر اذا خرج بهيئة الطين الى فضاء الفم ثم ابتلعه ولو خرج الغبار بتمامه او بعضه لم يحكم بتجرده بالافطار ما لم يعلم ايصاله اياه على الوجه المنهي عنه والاقوى الحاق دخان التنباك ونحوه به في الافساد **السابع** تعمد البقاء على الجنابة الى الفجر من غير فرق بين شهر رمضان وقضائه وبين غيرهما من الواجب المعين والموسع بل والمندوب في وجه قوي وان كان الاقوى خلافه بل الاقوى عدم البطلان بالاصباح جنبا وان لم يكن

عن عمها في قضاء شهر رمضان بل الاحوط الحاق مطلق الواجب غير المعين به وان كان الاقوى
خلافه فيه فضلاً عن الندب كما ان الاقوى عدم بطلان التتابع به في صوم الكفارة مثلاً على
كل حال بل الاقوى ايضاً بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابة ليلاً حتى مضى عليه يوم
او ايام بل يقوى كون غسل الحيض والنفاس كذلك كما يقوى الحاق غير شهر رمضان من النذر
المعين ونحوه به ومن البقاء عمداً احداث سبب الجنابة في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم ولو وسع
الاخير خاصة عصى وصح الصوم المعين والاحوط القضاء ولو ظن السعة واجنب فبان الخلاف
لم يكن عليه شيء اذا كان مع المراعاة اما مع عدمها فعليه القضاء كما ستعرف ذلك في نظائره
ايضاً ان شاء الله وتارك التيمم لفقد الماء او لغيره من اسباب التيمم ولو لضيق الوقت حتى يصبح
كتارك الغسل بل الاحوط والاقوى وجوب البقاء معه مستيقظاً حتى يصبح فيه وكذا كل ما يصح فيه
الصوم بالتيمم عوضاً عن الغسل ولو تيقظ بعد الصبح محتلماً فان علم سبق الجنابة عليه ليس
المني مثلاً دخل في حكم البقاء غير متعمد حتى يصبح وقد عرفت الكلام فيه والاقوى كمن اجنب في
النهار من ذوي الاعذار لا يبطل صومه من غير فرق فيه بين الموسع وغيره والمندوب ولو تعمد
البدار لمن اجنب في النهار والاقوى عدم وجوبه وحدث الحيض والنفاس كحدث الجنابة في الابطال بتعمد
البقاء عليه ليلاً بعد الارتفاع وكذلك تنتقل الى التيمم عند حصول سببه ولو كان هو الضيق منشئ من
بسوء الاختيار الموجب للاثم بل تبقى مستيقظة الى الصبح معه كالجنب نعم لو حصل النقاء حيث لم
يبق مقدار فرصة الغسل او بدله او اشتغلت بالغسل في وقت تظن سعته له للمراعاة ففاجأها
الصبح او لم تعلم ببقائها في الليل حتى دخل النهار صح صومها المعين دون الموسع والمندوب
واما المستحاضة فلا مدخلية لغير الاغسال من افعالها في الصوم على الاصح بل لا مدخلية
لاغسال غير النهار فيه على الاقوى سواء في ذلك الليلة الماضية والمستقبلة بل الاقوى
كون المعتبر من غسل النهار ما وجب منه للصلاة فلا يجب ح تقديم غسل المتوسطة او الكثيرة على
الفجر وان كان هو الاحوط ولو اجنب في شهر رمضان في الليل فنام ناوياً للغسل فاستمر نومه الى

الحكم في ترك التيمم في محل الفرض
الظاهر عدم كونه عاصياً مح
لا اثم كما تقدم مح مد ظله
اعتبار الغسل وسائر افعالها انما هو الاحوط مح
الاحوط اعتبار غسل الليلة الماضية ان لم تقدم غسل صلوة الفجر عليه مح
اعتبار غسل الليلة الماضية لا يخلو عن قوة مع انه احوط
لا يترك هذا الاحتياط ضرره

ان اصبح صح صومه مع احتمال الانتباه نعم لو انتبه ثم نام ثانياً واستمر الى الصبح فسد صومه
من غير فرق بين الجنابة بالاحتلام وغيرها بين نية الغسل وعدمها ولو نام ناوياً لعدم الغسل
حتى اصبح فهو من المتعمد ولو نام غير ناوٍ للغسل ولا لعدمه لذهول ونحوه فاصبح فسد صومه بل الاحوط
الكفارة كما ان الاقوى وجوبها مع القضاء بنوم الجنب مع انتباهتين وان كان ناوياً للغسل و
عازماً على الانتباه بل معتاده بل الاحوط ترك النوم له بعد الانتباه الاول وان كان الاقوى جوازه له بل
الاحوط الكفارة بالنوم بعد الانتباهة الاولى نعم ليس الانتباه من الاحلام وحال الجماع من الانتباهات
انما المعتبر انتباهه بعد نومه جنباً ويقوى الحاق الحائض والنفساء بالجنب في حكم الانتباهة و
الانتباهتين فضلاً عن غيرهما من الاحكام كما ان الاحوط الحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين
به في ذلك حتى في الكفارة بالثانية اذا كان الصوم مما له ذلك بنذر ونحوه وفاقد الطهورين يسقط
عنه اشتراط رفع الحدث للصوم **الثامن** انزال المني باستمناء او ملامسة او قبلة او تفخيذ او
نحو ذلك من الافعال التي يقصد بها حصوله فانه مبطل للصوم بجميع افراده بل لو لم يقصد حصوله
وكان من عادته ذلك بالفعل المزبور فهو كذلك ايضاً بل الاحوط والاقوى القضاء بخصوص هذه
الافعال حتى النظر وغيره من وجوه الاستمتاع وان لم يقصد ولا كان من عادته الانزال بذلك
نعم لو سبقه المني من دون ايجاد شيء مما يقتضيه منه لم يكن عليه شيء فانه كالمحتلم في نهار الصوم
والتاسع الحقنة بالمائع على الاصح ولو لمرض ونحوه نعم لا باس بالجامد مع ان الاحوط
اجتنابه ايضاً كما ان الاحوط اجتناب صب الدواء في الاحليل وان كان الاقوى الجواز بل الاقوى انه لا
باس بجميع ما يصل الى الجوف بغير الحلق عدا الحقنة بالمائع من جميع منافذ البدن المعلومة مما لا
يعد اكلاً ولا شرباً من غير فرق بين ما وصل منه بقصد الايصال وعدمه وبين نفع الوصول
بالوضع وعدمه نعم لو فرض منفذ ولو بالعارض لها في البدن افطر به ان كان مما يصل به الى الحلق
اما لو كان في مكان لا يتحقق الوصول فيه لسفله عن المعدة فوجهان اقواهما عدم الافطار ولا
باس بوصول الدواء الى جوفه من جرحه كما لا باس بوصول الريح مثلاً رطباً او يابساً اليه بطعن

الاحوط اعتبار الانتباهتين ضرره
لا بل على الاحوط مح

منه الا من غيره بامره او لا او من نفسه على الاقوى العاشر تعمد الخ على الاصح دونما كان
منه بالاعمال والمدار على صدق عنوانها لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيئه بالنهار فسد صومه
مع تحقق الاخراج بذلك نعم لو لم يتحقق فيه صح **الفصل الثاني** في توابع هذا الفصل وفيه
مباحث **المبحث الاول** ليس من المفطرات مص الخاتم ولا مضغ الطعام للصبي ولا زق الطائر
ولا ذوق المرق ولا غيرها مما لا يتعدى الى الحلق بل وان تعدى اذا كان من غير قصد ولا كان ولكن
عن نسيان من غير فرق في ذلك بين كون اصل الوضع في الفم لغرض صحيح او لا على الاصح وكذا
لا باس باستنقاع الرجل في الماء بل والامرأة وان كان مكروها لها كبل الثوب ووضعه على الجسد
بالنسبة الى كل منهما بل يكره الذوق للشيء ايضا واما السواك فلا باس باليابس منه بل هو مستحب
للصائم ودونه السواك بالعود الرطب بل الاولى له اختيار اليابس عليه ويكره ايضا للصائم نزع
الضرس بل مطلق ادماء فيه كما يكره له غير ذلك مما سيأتي ان شاء الله وكذا لا يفسده ابتلاع
بصاق المجتمع في فمه وان كان بتذكر ما كان سببا في جمعه وكذا ابتلاع النخامة التي لم تصل الى
فضاء الفم نعم لو خرجت عن الفم ثم ابتلعها بطل صومه وكذا البصاق من غير فرق بين ما كان منه او من
غيره بل لو ترك في فمه حصاة وشبهها واخرجها وعليها بلة من الريق ثم اعادها وابتلع الريق
افطر وكذا لو بل الخياط الخيط بريقه او الغزال الغزل كذلك ثم رده الى الفم وابتلع ما كان عليه
من الريق فانه يفطر ايضا الا اذا استهلك ذلك في ضمن ريقه على وجه لا يعد انه ابتلع ريق غيره
ومثله ذوق المرق ومضغ الطعام والمتخلف من ماء المضمضة والسواك الرطب ومص لسان الزوجة
وغيرها وكذا لا يفسده العلك على الاصح وان وجد له طعما في ريقه ما لم يكن ذلك بتفتت اجزاء
منه ولو بان يكون كالسكر المذاب في الفم بخلاف الطعم الذي يحصل بالمجاورة ونحوها فيما قيل من جاز
المزادة في الريق لمن يلطخ بالمرهم منه بالحنظل او باجزاء لا تدرك بالحس ولو امتزج بريقه دم فابتلعه
فالاحوط القضاء بل الكفارة بل كفارة الجمع كما انه يجب القضاء عند تابل والكفارة بابتلاع ما
يخرج من بقايا الطعام من بين اسنانه ولو لم يخرج بل الاحوط كفارة الجمع اذا كان من الحرام وكذا ما

الاحوط عدم ابتلاع ما ينزل من فضلات الراس عمدا ولو لم تصل الى فضاء الفم

يتخلف في الفم من القيء والقلس اي التجشي على الاصح ولو تقلس عمدا ولم يصل الغذاء فيه الى الحلق
لم يكن عليه شيء ولو وصل ولكن سبقه رجوعه فالاحوط القضاء نعم لا باس بالقلس القهري وان
وصل فيه الطعام ورجع كما انه لا باس بابتلاع ما يتخلف بين الاسنان وشبهه سهوا وان قصر بترك التخلل
وان كان الاحوط له القضاء حينئذ **المبحث الثاني** كلما ذكرنا انه يفسد الصوم عدا البقاء
على الجنابة الذي قد سمعت الكلام فيه انما يفسد اذا وقع عمدا لا بدونه كالنسيان او عدم القصد فانه
لا يفسد الصوم باقسامه بخلاف الاول فانه يفسده باقسامه من غير فرق بين العالم والجاهل بقسميه
على الاصح ومنه من اكل ناسيا فظن فساد صومه فافطر عامدا او اكل ناسيا لنوع صوم فافطر على
انه ندب ثم تذكر وجوبه والمكره الموجر في حلقه مثلا لا يبطل صومه بذلك بخلاف المكره على تناول
المفطر بنفسه فانه يفطر على الاقوى ولو كان لتقية على الاصح كالافطار معهم في عيدهم نعم لو تناول
غير المفطر عندهم تقية لم يبعد صحة صومه بل لا يبعد ايضا الصحة لو افطر تقية بدونها القرص
مزدوجا بالحمرة **المبحث الثالث** يجب القضاء مع الكفارة بتعمد شيء مما ذكرنا انه من المفطرات
عدا القيء من غير فرق بين الحقنة والارتماس والكذب على الله ورسوله وغيرها على الاصح اذا
كان الصوم مما تجب فيه كشهر رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المعين وصوم الاعتكاف
اذا وجب على الاصح دون غيرهما من افراد الصيام سواء كان واجبا كالنذر المطلق وصوم الكفارة
او مندوبا بل الظاهر عدم الاثم عليه بالافطار في ذلك قبل الزوال وبعده على الاصح كما ستعرف ولا
فرق في وجوب الكفارة بين العالم والجاهل المتنبه المقصر في السؤال اما غيره فالاقوى عدمها
وان كان الاحوط له ايضا اداءها والاقوى انها في شهر رمضان مخيرة بين العتق وصيام شهرين
متتابعين واطعام ستين مسكينا والاحوط مراعاة الترتيب فيعتق والا فان لم يجد فالصيام
فان لم يستطع فالاطعام كما ان الاقوى اتحاد الكفارة وان كان افطاره على محرم كالجماع المحرم
او اكل المغصوب والاحوط له الجمع الخصال الثلاث في الاخير نعم تتكرر الكفارة بتكرر الموجب في يومين
من صوم تتعلق به الكفارة من شهر واحد فضلا عن شهرين ولا تتكرر بتكرره اذا لم يكن جماعا في يوم

الاحوط وجوب القضاء في الصورتين

بل لا يخلو عن قوة

واحد وان تخلل التكفير بينهما واختلف جنس الموجب وان كان الاحوط التكرار مع احدهما فضلا
عنهما بل الاحوط التكرار مطلقا اما الجماع فالاقوى والاحوط تكرارها بتكراره ولا كفارة في افطار
ما وجب قضاؤه بترك مراعاة ونحوها وان وجب الامساك في شهر رمضان نعم لو فعل ما تجب به
الكفارة ثم سقط بعد ذلك فرض الصوم بحيض او جنون او نحوهما من المسقطات لم تسقط على الاصح
ومنه افطار المسافر قبل وصوله الى محل الترخص اولى بعدم السقوط من سافر بعد الافطار بقصد
الفرار من الكفارة نعم من افطر ثم بان انه من شوال تسقط عنه مع ان الاحوط عدم سقوطها ومن
افطر في شهر رمضان عالما عامدا مستحلا فهو مرتد وان لم يكن مستحلا عزر بخمسة وعشرين سوطا
فان عاد عزر ثانيا فان عاد قتل في قول قوي والاحوط قتله في الرابعة ومن وطئ زوجته في شهر
رمضان وهما صائمان مكرها لها كان عليه كفارتان وتعزيران خمسون سوطا وان كانت مطاوعة
كان على كل منهما كفارته وتعزيره ولو اكرهها في الابتداء ثم طاوعته في الاثناء فالاحوط كفارة منها
والكفارتان منه والاقوى ان على كل منهما كفارة ولا يلحق بالجماع غيره ولو للزوجة ولا اكراهها اياه ولا
اكراه الاجنبي لهما او لاحدهما ولو على اكراه الآخر اياه ولا النائمة بل ولا الامة على الاصح ولو كان الزوج
مفطرا بسفر ونحوه فاكرهها لم يتحمل عنها ايضا على الاقوى لو كانت المكرهة اجنبية فالاحوط التحمل
عنها خصوصا اذا اكرهها على انها زوجته ثم بان خلافه بل هو لا يخلو عن قوة ومن تعين عليه شهران
متتابعان في كفارة او نذر ونحوه على الاصح فعجز صام عنهما ثمانية عشر يوما متتابعا على الاظهر
ولو بان العجز بعد صوم شهر استانف الثمانية عشر يوما على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو عجز
عن الصوم اصلا تصدق عن كل يوم بمد والاحوط مراعاة الستين لا الثمانية عشر فان عجز
تصدق بالممكن فان لم يجد شيئا استغفر الله ولو مرة ناويا به البدل عن الكفارة والاحوط
قضاؤها بعد التمكن ومن عجز عن الخصال الثلاث في كفارة مثل شهر رمضان صام ثمانية عشر يوما
او تصدق بما يطيق فيتخير بينهما والاحوط الصوم ولو عجز اتى بالممكن منهما فان لم يقدر على شيء
استغفر الله ولو مرة عن الكفارة ويكفي بعد التمكن في الاحوط لها ان لم يكن اقوى ويجوز التبرع

بالكفارة

بل لا يخلو عن قوة [illegible]

الاقوى في هذه الصورة وما بعدها من صور سقوطها ولكن الاحتياط بالتكفير لا ينبغي تركه مد ظله

لا وجه لهذا الاحتياط مد ظله

بل لا يخلو عن قوة

لا قوة فيه مد ظله

[illegible] الكفارة في [illegible]

لا قوة فيه مد ظله

بل لا يخلو عن قوة [illegible]

بالكفارة عن الميت وفي الحي اشكال اقواه العدم خصوصا الصوم **المبحث الرابع** يجب القضاء
خاصة دونها في شهر رمضان بامور **احدها** فعل المفطر قبل مراعاة الفجر مع القدرة ثم ظهر سبق
طلوعه بخلاف العاجز كالمحبوس والاعمى مع ان الاحوط له القضاء ايضا خصوصا مع تمكنه من السؤال
والاقوى مساواة غير العارف له ايضا في ذلك بخلاف من راعى فلم ير الفجر فاكل فصادف فانه
لا قضاء عليه نعم لو راعى فشك وظن طلوع الفجر فاكل مع ذلك ثم تبين له انه كان بعده فالاحوط
بل الاقوى القضاء **ثانيها** الاكل مثلا اخلادا الى من اخبره كالجارية ونحوها ان الفجر
لم يطلع مع القدرة على عرفانه ويكون طالعا بل الاقوى ذلك وان كان المخبر له بينة شرعية فضلا
عن العدل الواحد **ثالثها** ترك العمل بقول المخبر بطلوع الفجر مبنيا على ما كان عليه من الاكل مثلا
لزعمه سخرية المخبر او عدم العلم بصدقه بل يقوى وجوب الكفارة مع القضاء اذا كان المخبر عدلين بل
عدلا واحدا مع عدم احتمال السخرية والظاهر اختصاص حكم المراعاة بشهر رمضان دون غيره حتى
المضيق والمعين على الاصح فيبطل الجميع ح بتبين ان الاكل بعد الفجر ولو مع المراعاة وعدمها
الاحوط في الاخيرين الاتمام معها ثم القضاء نعم لا شيء على من تناول مع المراعاة وبدونها و
لم يعلم انه كان بعد الفجر في جميع اقسام الصوم حتى مع الظن فضلا عن غيره **رابعها** الافطار
تقليد المخبر ان الليل دخل وان كان جائزا له لعمى ولان المخبر عدل وعدلان بل الاقوى
وجوب الكفارة ايضا مع عدم جواز التقليد وان كان جاهلا بذلك والظاهر مساواة غير شهر
رمضان له في ذلك **خامسها** الافطار لظلمة قطع بحصول الليل منها فبان خطاؤه ولم
يكن في السماء علة وكذا لو شك وظن بذلك منها بل العمل بالتحري في الاخيرين الكفارة ولو كان جاهلا
بعدم جواز الافطار بذلك نعم لو كانت في السماء علة فظن دخول الوقت فافطر ثم بان له الخطأ
لم يكن عليه قضاء فضلا عن الكفارة والظاهر ايضا مساواة شهر رمضان لغيره في ذلك
سادسها ادخال الماء الى الفم للتبرد بالمضمضة او غيرها فسبقه ودخل الحلق فانه
يقضي حينئذ وان جاز له ذلك على الاصح واذا لم تجب به الكفارة على الاصح بخلاف ما لو

تمضمض

بل لا يخلو عن قوة [illegible]

على الاحوط مع

الاحوط في غير [illegible] مد ظله

ابتلعه لنسیان فانه لا قضاء علیه علی الاصح وان کان هو الاحوط ایضا کما ان الاحوط الحاق العمد
بالتبرد بل لا یخلو من قوة نعم لا یلحق به فی الاقوی ادخال غیر الماء فی الفم عبثا فضلا عما یکون منه
لغرض صحیح ولا الاستنشاق بالماء فدخل الجوف وان قلنا بمساواته للفم فی غیر ذلک وان
کان الاحوط القضاء مطلقا ایضا ولا قضاء ایضا فی سبق الماء بالمضمضة للطهارة للصلوة ولو
نافلة بل للطهارة وان کانت لغیرها من الغایات من غیر فرق بین الطهارة الصغری والکبری
بل ولا للتداوی وازالة النجاسة نعم یکره له المبالغة فی مطلق المضمضة وینبغی له ان لا یبلع
ریقه حتی یبزق ثلث مرات وفی الحاق غیر شهر رمضان به فی حکم المضمضة للتبرد وجه قوی
فیقضی ان کان معینا ویبطل ان لم یکن وان کان الاولی فی الاخیر الاتمام ولو مندوبا

الفصل الرابع فیما یکره للصائم

مضافا الی ما تقدم سابقا وهو امور منها
مباشرة النساء تقبیلا ولمسا وملاعبة لمن تحرک شهوته بذلک ولم یقصد الانزال بذلک ولا
کان من عادته والا حرم فی الصوم المعین فی وجه قوی بل الاولی ترک ذلک حتی لمن لم تحرک شهوته
بذلک عادة مع احتمال التحرک بذلک ومنها الاکتحال خصوصا اذا کان بالذرور وشبهه
او کان فیه مسک او یصل منه او یخاف وصوله او یجد طعمه فی الحلق لما فیه من الصبر ونحوه ومنها
اخراج الدم المضعف بحجامة او غیرها بل یقوی ذلک فی جمیع ما یورث ذلک ویصیر سببا لهیجان
المرة من غیر فرق فی ذلک کله بین شهر رمضان وغیره وان اشتد فیه بل یحرم ذلک فیه بل فی مطلق
الصوم المعین اذا علم حصول الغشیان المبطل به ولم تکن ضرورة تدعو الیه ومنها
دخول الحمام اذا خشی الضعف ومنها السعوط خصوصا مع العلم بوصوله الی الدماغ او الجوف
بل الاحوط فی الاخیرین القضاء اذا کان الصوم معینا بل الاحوط الکفارة ایضا فیما تجب هی فیه
وان کان الاقوی خلاف ذلک کله ومنها شم الریاحین خصوصا النرجس منها والمراد
بها کل نبت طیب الریح نعم لا باس بالطیب انه تحفة الصائم ومن تطیب اول النهار لم یکن
یفقد عقله لکن الاولی ترک المسک منه بل یکره الطیب للصائم کما ان الاولی ترک شم

(١) بل لا یخلو عن قوة ض ره مح
(٢) الاحوط القضاء فی غیر ما کان للصلوة فریضة ض ره
(٣) و بقصد ایضا حیث بقصد الانزال والا فلا بین الحرام مخ
السعوط: کفتو و چیزی در بینی کشیدن چون انفیه و آن مثل
(١) الحکم بالقضاء مع التعدی الی الحلق لا یخلو عن قوة میرزا ض مح

الرائحة

الرائحة الغلیظة حتی تصل الی الحلق

الفصل الخامس فی الزمان الذی یصح فیه الصوم

وهو النهار فی غیر العیدین دون اللیل ودونهما فلو نذره او احدهما لم ینعقد نعم لو نذر صوم
کل خمیس مثلا فاتفق انه احدهما وجب قضاؤه فی الاقوی والاحوط وکذا لو عرض فیه مرض او سفر
او حیض ویحرم ایضا صوم ایام التشریق وهی الحادی عشر والثانی عشر والثالث عشر من ذی الحجة
لمن کان بمنی ناسکا اولا علی الاصح واما من لم یکن فیها فلا باس ومبدء النهار طلوع الفجر الثانی کما ان
الافطار ذهاب الحمرة من المشرق ولکن یجب امساک جزء من اللیل فی الطرفین مقدمة لحصول الیقین
بل یستحب له تاخیر الافطار حتی یصلی العشائین فضلا عن المغرب لتکتب صلوته صلوة صائم الا ان یکون
من یتوقعه للافطار او یخاف ان یحبسه عن عشائه او ینازعه نفسه علی وجه ترفع عنه الخشوع و
الاقبال بکثرة الوسوسة ونحوها ولو للقهوة والتنباکو والتریاک فان الافضل له حینئذ الافطار
ثم الصلوة ولکن الاولی له مع ذلک المحافظة علی وقت الفضیلة ایضا اذا امکن الجمع

الفصل السادس

یصح الصوم من البالغ المؤمن العاقل فلا یصح من غیر البالغ علی الاصح وان استحب
تمرینه علیه بل یستحب التشدید علیه لسبع مع فرض حصول التمیز والطاقة قبلها من غیر فرق فی
ذلک کله بین الذکر والانثی ولا من غیر المؤمن ولو خالفنا بل لو ارتد فی الاثناء ثم عاد لم یصح و
ان کان الصوم معینا وجدد نیته قبل الزوال علی الاقوی ولا من المجنون ولو ادوارا
مستغرقا للوقت وبعضه ولا السکران بل ولا المغمی علیه ولو فی بعض النهار وان سبقت منه
النیة علی الاصح نعم یصح من النائم اذا سبقت منه النیة فی اللیل وان استمر نومه الی اللیلة الثانیة
اما اذا لم ینو وکان الصوم معینا او موسعا ثم طلع الفجر علیه نائما واستمر حتی زالت الشمس بطل
ووجب علیه القضاء فی المعین نعم قد عرفت الاجتزاء فی خصوص شهر رمضان المجموع الشهر بنیة
واحدة مع ان الاحوط خلافه ولو کان الصوم فی الفرض مندوبا ونوی وصح صومه علی ما عرفته
سابقا کما انک قد عرفت الحال فی الجنب والمستحاضة بل والحائض والنفساء اللتین لا
یصح الصوم منهما اذا فاجاهما الدم ولو قبل الغروب بلحظة او انقطع عنهما بعد الفجر

(١) فیه تامل میرزا
(٢) فی السکران فلا یترک الاحتیاط بالاتمام ثم القضاء مح

بلحظة

بالحطه وكذا لا يصح صوم الواجب شهر رمضان كان او غيره معيّنا كان او موسعًا على الاصح من المسافر العالم بالحكم الذى يقصر فى صلوته الا ثلثة ايام فى بدل الهدى والثمانية عشر فى بدل البدنة ممن افاض من عرفات قبل الغروب عامدًا والنذر المشترط فيه سفرا ولو مع الحضر على الاصح ولا يكفى اطلاق النذر على الاقوى كما ان الاقوى جواز الصوم بالكن الاحوط تركه الا ثلثة ايام للحاجة فى المدينة وينبغى ان يكون الاربعاء والخميس والجمعة واما المسافر الجاهل بالحكم لوصامه فانه يصح صومه ويجزيه على حسب ما عرفته فى جاهل حكم الصلوة اذ القصر كالافطار والصيام كالتمام فيجرى فيه جميع ما ذكرناه بالنسبة الى الصلوة ولا يلحق به الناسى لو علم فى الاثناء لم يجزه وكذا يصح الصوم بجميع اقسامه من المسافر الذى لم يقصر فى صلوته لانه بحكم الحاضر كناوى الاقامة عشرة ايام والمتردد ثلثين يومًا وكثير السفر وغيرهم ممن تقدم تفصيله فى كتاب الصلوة ونحو المريض الذى لم يتضرر بالصوم دون من تضرر به ولو بحدوث مرض او طول برء او شدة الم فيه او نحو ذلك من اقسام الضرر بل الاقوى الاكتفاء بالخوف المعتد به من الضرر فضلًا عن الظن بل لو خاف الصحيح الضرر بالصوم كذلك لم يصح منه ولو صام بزعم عدم الضرر فبان الخلاف بعد الفراغ من الصوم صح على الاقوى والاحوط القضاء اذا كان معينا

الفصل السابع

فى اقسام الصوم وهى اربعة واجب وندب ومكروه كراهة عبادة ومحظور وفيه اربعة مباحث

الاول فى الواجب وفيه فصول

الاول

الواجب من الصوم ستة صوم شهر رمضان وصوم الكفارة وصوم القضاء وصوم دم المتعة فى الحج وصوم النذر والعهد واليمين ونحوها وصوم اليوم الثالث من ايام الاعتكاف

الفصل الثانى

يعلم هلال شهر رمضان بالرؤية وبالتواتر وبالشياع المفيد للعلم وغير ذلك من طرق العلم فيجب الصوم على من حصل له ذلك ولو انفرد بل وان شهد وردت شهادته كما يجب عليه الافطار بذلك فى هلال شوال والبينة الشرعية عند من تقوم عنده وحكم الحاكم الذى لم يعلم خطاؤه بمنزلة العلم بالنسبة الى الحكم المزبور ولا فرق فى البينة بين ان تكون من البلد او خارجه ووجود العلة فى السماء وصحوها نعم لا

المسئلة فى تفصيل النظر ...

ورتب الصوم على غير الثان لا يخلو عن قوة والاحوط الصوم فى القضاء ضرره

غيره بشهادة العدل الواحد على الاصح ولا بشهادة النساء ولا بحساب المنجمين الماخوذ من سير القمر واجتماعه مع الشمس ولا بعد شعبان ناقصًا ابدًا وعد شهر رمضان تامًا ابدًا ولا بغيبوبة الهلال بعد الشفق المغربى فى ليلة الرؤية فى ثبوت كونه لليلة سابقة ولا برؤيته يوم الثلثين قبل الزوال ولا بتطوقه ولا بعد خمسة ايام من اول الهلال فى السنة الماضية ولا بغير ذلك وان افاد الظن فليس له صوم يوم الشك على انه من رمضان وان حصلت بعض هذه الامارات او جميعها كما لا يجب عليه صومه على انه من غيره وان وجب حينئذ عليه قضاؤه بعد ذلك اذا بان انه منه ولو برؤية هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من هلال رمضان او قيام بينة برؤيته ليلة الثلثين من شعبان بل لو قامت بينة على هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من رؤية هلال رمضان فالاحوط والاقوى قضاء ذلك اليوم ولو اصبح يوم الثلثين من شهر رمضان صائمًا وثبتت الرؤية فى الماضية قبل الزوال افطر وصلى العيد وان كان بعده افطر وقد فاتت الصلوة ولا قضاء عليه على الاصح وعلى كل حال فالمرجع فى شهر رمضان وغيره من الشهور التى لم يعلم هلالها بطريق من الطرق التى ذكرناها ان يعد ما قبله من الشهور ثلثين ثم يحكم به ولو عمت شهور السنة او اكثرها بحيث لم يتيسر ذلك عد كل شهر منها ثلثين يومًا على الاصح اذا اراد تنقيح حال شهر بخصوصه او شهرين بل وازيد ما لم يعلم عادة النقصان كما لو نذر صوم رجب مثلا فى سنة هلالية وان تفق غم الشهور كلها فان المتجه فعلها فيما لم يتيقن بمقتضى العادة نقصانه ومن كان بحيث لا يعلم شهر رمضان بخصوصه مثلا كالاسير والمحبوس تحرى وصام ما غلب على ظنه انه شهر رمضان فان استمر الاشتباه او علم انه كان شهر رمضان او بعده اجزءه بخلاف ما لو بان انه كان قبله فانه يقضيه ولو تجدد له ظن اخر بغير الشهر الذى ظنه اولا ولم يكن قد صام عدل اليه ولو لم يظن شهرا اصلا تخير فى كل سنة شهرا معينا للمطابقة بين الشهرين فى سنتين بان يكون بينهما احد عشر شهرا لا ازيد ولا انقص ولا قضاء مع ذلك بل يقوى تعيين ذلك عليه وسقوط الاداء عنه نعم لو حصل العلم بعدم

الغنائم لو صامه قوي القول بوجوب الصوم عليه ناويا ما في ذمته من الاداء او القضاء والاحوط
اجراء احكام شهر رمضان على ما ظنه من الكفارة والمتابعة وغيرهما ما دام الاشتباه باقيا بل لو بان
انه متقدم او متأخر فالاحوط كفارة شهر رمضان وان كان يقوى سقوطها في الاول وكونها
كفارة قضاء في الثاني اذا فرض حصوله بعد الزوال ويكمله ثلثين لو لم ير الهلال في الطرفين
فان زاد بينهما لم يكن عليه الا صوم شهر هلالي نعم لو تبين مخالفته لرمضان وكان رمضان
تاما كان عليه قضاء يوم ان لم يكن الشهر الذي صامه شوالا او ذي الحجة والا فعليه
قضاء يومين ويلحق يوم فطره احكام العيد من الصلوة وحرمة الصوم واخراج الفطرة وغير
ذلك من الاحكام **الفصل الثالث** انما يجب الصوم على البالغ العاقل الصحيح اما
او ما في حكمه الخالي من الحيض والنفاس فلا يجب على الصبي والمجنون الا ان يكملا قبل طلوع
الفجر دون ما بعده على الاصح وان كان الاحوط الصوم في المعين ثم القضاء بعد ذلك ولا فرق
في المجنون بين الاطباقي منه والادواري اذا كان يحصل في النهار بل ومن غير العاقل المغمى عليه فلا
يجب عليه الصوم مع حصوله بجزء من النهار وان قل حتى لو نوى الصوم قبل الاغماء ولا على
المريض المتضرر بالصوم وان وجب عليه القضاء لكن لو برء قبل الزوال ولم يكن قد تناول شيئا
قبل البرء وان استحب له الامساك لاصح بل يكره له وكذا كل من جاز له الافطار في شهر رمضان
الامساك بل الاحوط تركه كما ان الاحوط له ترك الجماع وان كان الاقوى الجواز من غير فرق بين
المسافر وغيره نعم يكره له ذلك ايضا ولا على المسافر قبل الزوال على الاصح عالما بالحكم
الذي قد عرفت الحال فيه ودون المسافر بعد الزوال فانه يبقى على صومه وان كان
قد بيت السفر ليلا على الاصح كما ان الاصح افطاره لو خرج قبل الزوال وان لم يكن
قد بيت السفر نعم لو حضر المسافر بلده او بلدا عزم على الاقامة فيه عشرا كان حكمه حكم
المريض في الوجوب لو كان قبل الزوال ولم يكن قد تناول المفطر وعدمه لو كان بعد
الزوال او قد تناول وان استحب له الامساك كما ان حكمه ايضا في القضاء وكثير السفر

جدد النية وصام في شهر رمضان وقضى ما لو زال بعد الزوال او كان قد تناول شيئا ح

مكاريا كان او غيره والعاصي بسفره والمتردد ثلثين يوما بحكم المقيم على حسب ما عرفته في
كتاب الصلوة اذ المدار في تقصير الصوم على تقصير الصلوة فكل سفر يجب فيه قصر الصلوة
يجب فيه قصر الصوم وبالعكس من غير فرق بين السفر بقصد العبادة وغيره على الاصح وبين
كون المسافة اربعة مع عدم ارادة الرجوع ليومه وغيرها على الاقوى نعم يتعين على المسافر الافطار في
الاماكن الاربع وان جاز له فيها التمام كما انه يتعين عليه البقاء على الصوم لو خرج بعد الزوال وان
وجب عليه القصر كما انه يتعين عليه الافطار لو قدم بعده وان وجب عليه التمام اذا لم يكن قد صلى
وقد تقدم ايضا لك في كتاب الصلوة ان المدار في قصر الصلوة على وصول المسافر الى محل الترخص
الذي قد عرفته هناك فكذا هو المدار في قصر الصوم فليس له الافطار قبل الوصول اليه ولو
فعل كان عليه مع القضاء الكفارة وان سافر بعده والاصح ان له السفر في شهر رمضان اختيارا
بل في كل صوم معين بالاصل او بالعارض وان كان الاحوط خلافه بل الاحوط نية الاقامة عشرا
مع امكانها اذا كان عليه صوم مضيق وهو في سفر مثلا وان كان الاقوى عدم الوجوب نعم الا
له الاقامة في شهر رمضان الا في حاجة لابد له من الخروج فيها او يتخوف فوتها له بل الظاهر الكراهة
الى ان يمضي ثلثة وعشرون يوما الا في حج او عمرة او مال يخاف تلفه او اخ يخاف هلاكه وعلى كل حال
فلا يصح من الحائض والنفساء وان وجب عليهما القضاء **الفصل الرابع** شروط القضاء
الذي يجب مع حصولها وينتفي بانتفاء احدها البلوغ والعقل والاسلام فلا قضاء على غير البالغ
الا اليوم الذي قد بلغ فيه قبل طلوع فجره ولم يصمه حتى لو كان بلوغه قبله في زمن لا يسع الطهارة
من الجنابة مثلا ولو الترابية بل لو قارن بلوغه طلوع الفجر يجب الصوم في الاقوى ولو شك
في المتقدم والمتأخر بني على تأخر مجهول التاريخ منهما ولو جهل وجب ايضا في الاحوط والاقوى
وكذا الكلام في المجنون من غير فرق بين ما كان من الله او من فعله على جهة الحرمة وعدمها
وكذا لا قضاء على المغمى عليه من غير فرق بين ما نوى صومه قبل الاغماء وعدمه ولا بين ما علم
افضائه الى الاغماء في النهار وعدمه ولا بين ما عولج بالمفطر وعدمه ولا قضاء على من اسلم عن

الاحوط مع عدم ارادة الرجوع ليومه او ليلته الصوم والقضاء ح

في كونه اقوى تامل مح

لكفر بل لو اسلم في اثناء النهار لم يجب عليه صومه لا اداؤه على الاصح من غير فرق بين ما قبل
الزوال وبعده نعم يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه قبل فجره ولو بلحظة ولم يصمه كما يجب القضاء
على المرتد سواء كان عن فطرة او ملة والظاهر مساواة حكم المخالف لما سمعته منا في قضاء الصلوة
ومن عدا هؤلاء يجب عليه القضاء ويدخل فيه النائم والغافل اللذان لم يسبق منهما النية في
محلها بل والسكران من غير فرق بين المحرم والمحلل للتداوي ونحوه والشيخ الكبير والشيخة وكل
ذو العطاش الذين يشق عليهم الصوم وان وجب عليهم الافطار على الاصح الا ان الاقوى وجوب
القضاء عليهم مع ذلك اذا تمكنوا بل الاصح وجوب التصدق عليهم ايضا عن كل يوم بمد من الطعام مع
القضاء بل الاحوط مدان والاولى كونهما من حنطة من غير فرق في العطاش بين كونه مرجو الزوال
او لا كما انه يجب القضاء والفدية بالمقدار المزبور على الحامل المقرب التي يضرها الصوم والمرضعة
القليلة اللبن كذلك من غير فرق في ذلك بين كون الخوف على الولد او النفس على
الاحوط والاقوى بل الاحوط ذلك وان كان المخوف على الولد من المرض لا من الجوع والعطش
كما ان الاقوى عدم الفرق في الولد بين كونه ولدا لها او متبرعة برضاعه او مستأجرة بل الاقوى
عدم الفرق بين تعينها للرضاع وعدمه فلو حصل من يقوم مقامها تبرعا او باجارة يبذلها
او كانت متمكنة منها لم يجب عليها شيء من ذلك وجاز لها الارضاع المفضي للافطار وان
كان الاحوط خلافه والله هو العالم **الفصل الخامس** لا فور في القضاء على الاصح ويستحب
المتابعة فيه وان كان اكثر من ستة لا التفريق فيه مطلقا او في الزائد على الستة ولا يجب التعيين
فيه ايضا بل لو عين الاخير اجزء ولو ظهر بعد ذلك صحة المقضي لم يقع لغيره على الاقوى بل لو
لذلك في الاثناء لم يكن له العدول على الاحوط وان جدد النية للمعدول اليه قبل الزوال
كما ان الاحوط عدم اعتبار التعيين بعد الفراغ من الصوم وكذا لا ترتيب بين افراد القضاء اذا
كان عليه رمضانان فصاعدا وان كان لا ينبغي ترك وجوب خصوص الحاضر عند التضيق لكنه
هو الاحوط ولا ترتيب ايضا بين القضاء وغيره من اقسام الصوم الواجب ككفارة او غيرها على الاصح نعم لا يجوز

بل لا يخلو عن قوة فلا يجوز لها الافطار مع قيام الغير مجانا ض ره مج

الاقوى ان له العدول قبل الزوال مج

التطوع

التطوع بشيء لمن عليه صوم واجب على الاصح قضاء كان او غيره من كفارة ونحوها بل الظاهر ذلك وان
كان غير متمكن من اداء الواجب لسفر ونحوه اما لو نذر التطوع على الاطلاق او اياما مخصوصة لا يمكن
وقوعه قبلها صح على الاقوى كما يصح لو نسي الواجب فتطوع حتى فرغ ولو علم في الاثناء قطع وله تجديد
النية للواجب مع بقاء محلها ومن فاته شهر رمضان او بعضه بمرض او حيض او نفاس ومات فيه لم
يجب القضاء عنه ولكن يستحب النيابة عنه في ادائه وان استمر به المرض الى رمضان اخر سقط
قضاؤه على الاصح وكفر عن كل يوم ولا يجزي القضاء عن التكفير على الاصح نعم الاحوط فعلهما معا
ولا يلحق غير المرض من الاعذار كالسفر به في ذلك على الاصح فيبقى ح على ما عدا القضاء والاولى
له الجمع مع ذلك وان برء بينهما واخره عازما على القضاء مع التمكن منه فاتفق حصول العذر
عند الضيق قضاه ولا كفارة على الاصح والاحوط فعلها مع القضاء وان تركه غير عازم
عليه فضلا عن العازم على العدم حتى ادركه رمضان الثاني وعذر اخر مستمر اليه قضاه بعد الثاني
وكفر عن كل يوم وكذا لو عزم على العدم عند الضيق وان كان عازما على الفعل قبله وغير المرض
من الاعذار كالمرض هنا ومقدار الكفارة التي ذكرناها مد والافضل بل الاحوط مدان ولا تتكرر بتكرر
السنين على الاصح من غير فرق بين فدية الاستمرار وفدية التهاون فمن استمر به المرض مثلا الى رمضان
ثالث لم يكن عليه الا الفدية للاول على الاصح والاحوط قضاؤه للثاني **الفصل السادس**
يجب على الولي القضاء عن الميت الذكر والانثى الحر والعبد على الاصح ما فاته عمدا او بعذر كمرض وسفر
ونحوهما نعم انما يجب اذا كان قد تمكن الميت من القضاء واهمل وان كان الاحوط فيما فات بالسفر القضاء
عنه مطلقا سواء تمكن من الاقامة ولم يفعل او لا ولا فرق في الوجوب على الولي بين من ترك ما يمكن التصدق
به عنه وغيره على الاصح وان كان الاحوط في الاول التصدق عنه برضا الوارث مع القضاء وقد
تقدم في قضاء الصلوة المراد بالولي كما انه قد تقدم غير ذلك فلاحظ وتامل ولو لم يكن له ولي لم
يجب القضاء عنه على احد نعم يقوى التخيير بين القضاء عنه ولو باجرة من اصل ماله اذا لم يكن قد اوصى
بها من الثلث وبين التصدق عنه بمد عن كل يوم والاحوط المدان مع التمكن منهما ولو كان على

عدم انعقاد النذر ظ لتوجه النهي لا يخلو عن قوة ض ره مج

في الصحة اشكال ق

غير اشكال مج

وكذا الثالث على الاقوى مج مد ظله

في القضاء عن الميت

هذا الاحتياط لا يترك مج

بل لا يخلو عن قوة ض ره

والاحوط كونه برضى الورثة مج

شهر ان

شهران لا ازيد ولا اقل متتابعان ولو بالنذر ونحوه تخير الولي بين صيامهما وبين صيام واحد منهما والصدقة من مال الميت عن كل يوم من الآخر بمد سواء كانا معينين او احد افراد التخيير ولو تبرع بهما متبرع سقطا عنه كما في كل ما وجب على الولي من صوم او صلوة وكذا يسقط عنه ذلك اذا اوصى الميت بالاجارة عنها فاما منهما فاستوجر وادى الاجير **الفصل السابع** يجوز للصائم قضاء شهر رمضان عن نفسه فضلاً عن غيره الافطار قبل الزوال اذا لم يكن قد تعين فما بعده فيحرم بل يجب عليه الكفارة بدل المد وان كان لا يجب عليه الامساك بقية يومه على الاصح وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يمكنه صام ثلثة ايام والاحوط كفارة شهر رمضان واحوط منه اختيار اطعام الستين منها خاصة والاقوى جواز افطار الواجب الموسع غير القضاء قبل الزوال وبعده وان كان الاحوط خلافه خصوصاً بعد الزوال كما ان الاحوط الحاق قضاء شهر رمضان عن الغير تبرعاً او بعمل او بشرط به في الحكم المزبور وان كان يقوى في النظر خلافه **الفصل الثامن** في صوم الكفارة وفيه ابحاث **البحث الاول** هو ثلثة عشر قسماً وان اختلف بين ما يجب الصوم مع غيره وهو في كفارة قتل العمد فان خصالها الثلث تجب جميعاً بل ومن افطر على محرم في شهر رمضان عامداً على الاحوط وان كان الاقوى خلافه كما عرفته سابقاً وبين ما يجب الصوم فيه بعد العجز عن غيره وهو في كفارة قتل الخطاء وكفارة الظهار التي قد رتب الصوم فيها على عدم استطاعة التحرير وكفارة الافطار في قضاء شهر رمضان التي قد عرفتها سابقاً نحو كفارة اليمين بل وكفارة الافاضة من عرفات قبل الغروب عامداً التي هي صيام ثمانية عشر يوماً لكن بعد العجز عن البدنة على الاحوط كما ان الاحوط كون كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولده نحو كفارة اليمين وكذا خدش المرئة وجهها في المصاب حتى ادمته ونتفها رأسها فيه اما جزه فيه فكفارة شهر رمضان بل الاحوط كونها مرتبة نحو كفارة الظهار وان كان لنا في جميع ذلك نظر وبين ما يجب فيه الصوم مخيراً بينه وبين غيره وهو في كفارة شهر رمضان على الاصح كما عرفت وكفارة الاعتكاف التي هي مثلها على الاقوى وان كان الاحوط مراعاة ترتيب كفارة الظهار فيها وكفارة النذر والعهد كذلك و

قوله الا نهلومن قوة الهمة

قوله انه لا يترك مع

الخدش الخ بالفتح كالخدش ان تعرق فيها في الجلد او الظفر وغيره والم يخرج الدم مجمع

قوله او نتفها هو من قولهم انتفت الشعر نتفاً من باب ضرب نزعت مجمع

كفارة حلق الرأس في الاحرام وبين ما يجب فيه الصوم مرتباً على غيره مخيراً بينه وبين غيره وهو في كفارة الواطي امته المحرمة باذنه فانها بدنة او بقرة فان عجز فشاة او صيام ثلثة ايام **البحث الثاني** هذا الصوم بل كل صوم واجب كذلك حتى كفارة قضاء شهر رمضان وحلق الرأس والثمانية عشر بدل البدنة والشهرين للذين عجز عنهما على الاصح يجب فيه التتابع ولو لا قضاء الزمان ذلك كشهر رمضان عدا اربعة الاول صوم النذر واخويه مجرداً عما يقتضي التتابع وان كان صوم شهر ونحوه اذا كان المقصود مطلق الصوم او الصوم المطلق اما اذا كان المقصود التتابع فالاحوط ان لم يكن اقوى مراعاة التتابع الثاني صوم قضاء الواجب ولو نذراً معيناً او اشترط فيه التتابع وان كان الاحوط مراعاته في قضاء شهر رمضان وفي الاخير الثالث جزاء الصيد ان كان نعامة الا ان الاحوط فيها بل مطلقاً مراعاته الرابع صوم السبعة بدل الهدي والاحوط ايضاً التتابع فيها **البحث الثالث** كلما يشترط فيه التتابع اذا افطر في اثنائه لعذر يرجى عليه عند زواله ولا يستأنف من غير فرق بين الشهرين والشهر على الاصح بل والثلثة في كفارة اليمين وقضاء شهر رمضان او الاعتكاف على الاقوى كما ان الاقوى عدم الفرق في العذر بين المرض والحيض وغيرهما من الاعذار التي يرتفع خطاب الصوم معها وان كان اسبابها من العبد بعد تجويز الشارع له فعلها فينبغي فيه السفر وان لم يكن اضطرارياً على الاصح ونسياً النية حتى فات وقتها بل يندرج فيه النذر وما فيه التتابع قبل تعلق الكفارة كصوم كل خميس فجرى فيه المتابعة فيما عداه ولا يجب تبديله الانتقال لغير الصوم من الخصال لتعذر التتابع نعم لو كان قد نذر صوم الدهر بعد ذلك والمراد بالتتابع لعذر انه لا يخل بالتتابع شرعاً الا ان المراد سقوط التتابع حينئذ معه في جميع الصوم حتى ما بقي وان اخل بالتتابع من غير عذر استأنف في الشهرين والشهر المنذور وصومه متتابعاً فيه وغيرهما من اقسام الصوم المتتابع نعم الظاهر عدم الاستيناف بالاخلال بالتتابع الواجب في قضاء ونحوه بنذر وشبهه وان حنث من حيث النذر نحو نذر الموالات في وضوء خاص ولا يتحقق الاخلال بالتتابع في الشهرين بعد صيام شهر ويوم من

الهدي والهدي على فعيل لغتان وهو ما يهدى الى البيت الحرام من بدنة او غيرها الواحدة هدية وهدية مجمع

المسئلة في محل الاضطرار

الاقوى عدم امتداد الانفهار في ذي الاضطرار

الثانى بل وان كان اليوم سابقا على الشهر فيجزيه النفر بوح بلا اسم عليه بذلك على الاصح من غير فرق فى الشهرين بين كونهما كفارة او منذورين متتابعين اذا لم يقصد الناذر بارادة تتابع الايام جميعها والا تعين بل الاحوط فيهما ذلك ما لم يكن المراد تتابع الشهرين الحاصل بما عرفت ولا بالاخلال به عمدا فضلا عن العذر فى الشهر المتتابع بنذر ونحوه اذا صام خمسة عشر منه بخلاف ما لو كان قبل ذلك فانه يستانف اذا كان الاخلال لغير عذر ولا يحتاج الى زيادة يوم من النصف فى الاول على الاصح كما لا فرق بين المصرح بالتتابع فيه وبين المفهوم منه ذلك بمقتضى الانسياق على الاقوى ولا يلحق بالشهر غيره فى هذا الحكم على الاقوى بل لا يلحق به غيره صوم الشهرين فى كفارة قتل الخطاء ونحوها مما هو واجب بغير النذر ولا بالاخلال به فى الثلثة بدل الهدى اذا كان قد صام يوم التروية وعرفة عالما بان الثالث العيد فانه يصوم الثالث بعد العيد بل وبعد ايام التشريق على الاقوى نعم لا يؤخره ازيد من ذلك على الاحوط والاقوى اما لو صام اقل من ذلك بان صام يوم عرفة خاصة استانف وكذا لو فصل بين اليومين والثالث بغير العيد كما لو صام قبل التروية بيوم ويوم التروية وافطر يوم عرفة على الاصح وفى غير الثلثة المزبورة لا يجوز لمن كان عليه صوم متتابع ان يبتدئ به فى زمان يعلم انه لا يسلم له لتخلل عيد او شهر رمضان او نحو ذلك فمن وجب عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبان الا ان يصوم قبله ولو يوما نعم لو لم يعلم فاتفق فلا باس على الاصح كما انه لا يجوز لمن كان عليه شهران متتابعان ان يقتصر على صوم شوال مع يوم من ذى القعدة او ذى الحجة مع يوم من المحرم لنقصان الشهرين بالعيدين من غير فرق فى ذلك بين القتل فى اشهر الحرم وغيره على الاصح والله العالم

البحث الثانى فى الصوم المندوب

اعلم ان الصوم من اشرف الطاعات وافضل القربات وثوابه مخزون فى علم الله تعالى والجنة من الله تعالى وبه تزكو الابدان وبه على لسان للذة الفقر وغلبة الشهوة واذهاب البلغم والنسيان وترك الشهوات والملاذ فى الفرج والبطن الموجب لصفاء العقل والفكر وبه يدخل العبد الجنة ويبعد عن الشيطان كبعد المشرق والمغرب ويسود وجهه بل نوم الصائم عبادة ونفسه وصمته تسبيح وعمله متقبل ودعاؤه

مستجاب وانه ليرتع فى رياض الجنة وتدعو له الملائكة حتى يفطر وله فرحتان فرحة حين يفطر وفرحة حين يلقى الله ولا يجرى عليه القلم حتى يفطر ما لم يات بشئ ينقض صومه وخلوق فمه عند الله احب من ريح المسك ومن صام يوما لله عز وجل فى شدة الحر فاصابه ظما وكل الله به الف ملك يمسحون وجهه ويبشرونه بالجنة حتى اذا افطر قال الله جل جلاله ما اطيب ريحك وروحك يا ملائكتى اشهدوا انى قد غفرت له وان لله ملائكة موكلين بالصائمين والصائمات يمسحونهم باجنحتهم ويسقطون عنهم ذنوبهم وملائكة قد وكلهم بالدعاء لهم لا يحصى عددهم الا الله ولم يامرهم بالدعاء لاحد الا استجاب فيه ومن صام يوما تطوعا لو اعطى ملء الارض ذهبا ما وفى اجره دون يوم الحساب وكل اعمال بنى ادم بعشر اضعافها الى سبعمائة ضعف الا الصوم فانه لله تعالى وهو المجازى به هذا كله فى الصوم من حيث كونه صوما واما المؤكد منه فافراد **منها** صوم ثلثة ايام فى كل شهر فان المواظبة عليها تذهب بوحر الصدور ووسوسته ويعدل صوم الدهر وافضل كيفياتها اول خميس منه واخر خميس واول اربعاء فى العشر الاواخر ودونها صوم مطلق خميسين بينهما اربعاء فى العشرات الثلثة او ذلك فى شهر واربعاء وخميس فاربعا فى شهر اخر والاربعاء والخميس والجمعة او خميس بين اربعائين والاثنين والاربعاء والخميس او فى كل عشر يوما او صوم ثلثة ايام من الشهر متوالية او متفرقة من اوله واخره وكيف كان فيكره فيها المجادلة والجهل والاسراع الى الحلف بالله كما انه يستحب لاحتمال من يجهل عليه وقضاؤها ان فاتته ولو لسفر او مرض على الاصح كان الاصح عدم كفاية قضائها فى مثلها من الايام عن الاداء وان كان لو صامها واجبا فى الايام الثلثة ملاحظا ندبها ضميمة رجونا له من الله نيله الى عطاء الفضيلتين ويرخص فى تاخيرها اختيارا من الصيف الى الشتاء بل قد يقوى جواز تعجيلها ايضا وان عجز عن صومها الكبر ونحوه استحب له ان يتصدق عن كل يوم بدرهم او مد بل الظاهر مشروعية هذه الفدية لمطلق ترك صومها اذا لم يرد القضاء **ومنها** ايام الليالى البيض على الاصح وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر التى صومها يعدل صوم الدهر وبه رجع بدنا ادم اهبطه الله تعالى الى الارض اسود ويكتب لمن يصوم اول يوم منها عشرة الاف حسنة والثانى

تلثون الف والثالث مائة الف ويقوى الاجزاء بما كان منها اول دعاء عنها وعرّيا في الثالثة السابقة **ومنها** يوم الغدير الذي نصب فيه امير المؤمنين عليه السلام اماما للناس علما وان صومه يعدل ستين شهرا بل كفارة ستين بل هو افضل من عمل ستين سنة بل يعدل مائة حجة مائة عمرة مبرورات متقبلات **ومنها** يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو السابع عشر من ربيع الاول على الاصح فانه يعدل صوم ستين سنة **ومنها** يوم مبعثه صلى الله عليه وآله وهو اليوم السابع والعشرون من رجب فان من صامه يكتب له صيام سبعين سنة **ومنها** يوم دحو الارض من تحت الكعبة وهو اليوم الخامس والعشرون من ذي القعدة فان من صامه كان كمن صام ستين شهرا بل سنة وكفارة لسبعين سنة واستغفر له كل شيء ما بين السماء والارض **ومنها** يوم عرفة لمن لم يضعفه الصوم عما عزم عليه من الدعاء كما وكيفا وتحقق الهلال على وجه لا يقع في صوم يوم العيد فانه كفارة لسبعين سنة ويعدل صوم السنة **ومنها** يوم المباهلة بامير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم اجمعين وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة **ومنها** كل خميس وجمعة **ومنها** اول ذي الحجة بل كل يوم من التسع فيه **ومنها** رجب وشعبان كلا او بعضا ولو يوما من كل منهما **ومنها** يوم النيروز **ومنها** اول يوم من المحرم وثالثه وسابعه **ومنها** التاسع والعشرون من ذي القعدة **ومنها** صوم ستة بعد عيد الفطر والاولى جعلها بعد ثلثة ايام احدها العيد **ومنها** يوم النصف من جمادى الاولى الى غير ذلك **المبحث الثالث** في المكروه يكره صوم عرفة لمن خاف ان يضعفه عن الدعاء الذي هو افضل من الصوم وكذا يكره صوم مع الشك في الهلال ولو لوجود غيم ونحوه مما يفيد التخوف ان يكون يوم العيد ويكره ايضا صوم الضيف نافلة من دون اذن مضيفه على الاصح بل وكذا مع النهي وان كان الاحوط تركه بل الاحوط تركه مع عدم الاذن ايضا وكذا صوم الولد من غير اذن والده على الاصح بل مع النهي ما لم يكن بذلك ايذاء له من حيث الشفقة لكن لا ريب في ان الاحوط عدم الصوم بل الاحوط عدمه مع عدم الاذن فضلا عن النهي كما ان الاحوط اجراء الحكم على الولد وان نزل والوالد وان علا بل الاولى مراعاة

المباهلة مفاعلة من البهلة بالضم والفتح والبهل هي اللعنة هذا هو الاصل ثم استعمل في كل دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التعانا مجمع

اذن الوالدة ايضا والله هو العالم ويستحب للصائم ندبا او موسعا قطع الصوم اذا دعاه اخوه المؤمن الى طعام بل الاقوى كراهة الصوم له من غير فرق بين من هيأ له طعاما وغيره وبين من يشق عليه المخالفة وغيره **المبحث الرابع** في المحظور يحرم صوم العيدين للقاتل في اشهر الحرم وغيره كذلك على الاصح وايام التشريق لمن كان بمنى ناسكا او لا على الاصح ويوم الثلثين من شعبان بنية انه من رمضان والصوم وفاء عن نذر المعصية وصوم الصمت ساكتا على معنى نية الصوم كذلك ولو في بعض اليوم لا الصوم ساكتا ولو في تمام اليوم بدون جعله وصفا للصوم بالنية فانه جائز بل الاقوى عدم بطلان الصوم بضم الصمت عن الكلام الى المفطرات ولو في ابتداء العمل وان اثم بالتشريع حينئذ انما المفسد تخصيص الصوم به واما الصوم عن الكلام خاصة فهو وان كان خارجا عما نحن فيه لكنه حرام ايضا اذا لم يتعلق به غرض صحيح يوجبه وينذر به وكذا يحرم ايضا صوم الوصال في الاقوى لكونه للاثم من نية صوم يوم وليلة الى السحر ويومين مع ليلة ولا باس بتاخير الافطار الى السحر والى الليلة الثانية مع عدم النية وان كان الاحوط اجتنابه كما ان الاحوط عدم صوم الزوجة والمملوك تطوعا بدون اذن الزوج والسيد وان كان يقوى في النظر الجواز في الزوجة خصوصا اذا لم يمنع ذلك حقه او كان ناشزا او غائبا او نحو ذلك بل يقوى الجواز في ذلك مع النهي فضلا عن عدم الاذن والله العالم **خاتمة في الاعتكاف** وهو اللبث في المسجد بقصد التعبد به ولا يعتبر فيه ضم قصد عبادة اخرى خارجة عنه على الاصح ومشروعيته في كل وقت يصح فيه صومه افضل اوقاته العشر الاخر من شهر رمضان وفيه مباحث **الاول** في شرائطه وهي امور **الاول والثاني** البلوغ والعقل فلا يصح من غير البالغ على الاصح ولا من المجنون مطبقا او ادوارا حال دوره بل ولا من السكران وغيره من فاقد العقل **الثالث** الاسلام بل الايمان ابتداء واستدامة فلو ارتد في الاثناء بطل على الاصح **الرابع** النية كما في غيره من العبادات ولا يعتبر فيها بعد الاخلاص والتعيين ازيد من نية القربة على الاصح ويكفي في المندوب نية الندب اذا اراد التعرض للوجه وان وجب الثالث لكن

في الصوم المحظور

في الاعتكاف

فيه نظر والاصح الصحة مطلقا

الاحوط ملاحظته فى ابتداء النية بل الاحوط تجديد نية الوجوب لليوم الثالث بل الاحوط
ان تكون عند الفجر منه وعند الغروب من اليوم الثانى على وجه يتحقق معه المقارنة عرفا من غير
اعتبار لتقدم اليسير والتاخر والامر فيها سهل بناء على المختار من انها الداعى ومنه يعلم
كيفية النية فى ابتداء الاعتكاف الذى هو اول الفجر من اليوم الاول ولا يكفى فيها التبييت على
الاصح نعم الاحوط فعلها عند الغروب من الليلة الاولى وعند الفجر من يومها ويجوز نيته عن
الميت والحى على الاصح ولا يجوز العدول بالنية من اعتكاف الى غيره اتحدا فى الوجوب والندب
او اختلفا ولا عن نيابة ميت الى غيره نعم لو نوى واجبا فبان عدم وجوبه فان الاقوى جواز عدوله
الى الندب بل لعل ذلك ليس عدولا وانما هو من نية الوجوب فى مقام الندب ولا باس بها
كالعكس ما لم يكن على وجه التشريع المفسد **الخامس** الصوم فلا يصح بدونه لكن لا
يعتبر فيه كونه له بل يكفى فيه وقوعه فى صوم لغيره واجبا كان كشهر رمضان او مستحبا مؤديا
عن نفسه او متحملا عن الغير من غير فرق فى ذلك بين الاعتكاف الواجب بنذر مثلا وغيره فلا
باس حينئذ بوقوع الاعتكاف المنذور مطلقا فى شهر رمضان او غيره من الصوم الواجب بل
لو نذر الاعتكاف فى ايام معينة وكان عليه صوم منذور واجزء الصوم فى ايام الاعتكاف
وفاء عن النذر وكذا لا باس بالاعتكاف المنذور مطلقا فى الصوم المندوب لكن يجوز قطعه
له فان لم يقطعه تم اعتكافه وان قطعه انقطع اعتكافه واحتاج الى استيناف اعتكاف اخر نعم لو
كان الاعتكاف منذورا معينا لم يجز له قطع الصوم حينئذ من حيث وجوب الاعتكاف
وعلى كل حال فيعتبر فيه ما يعتبر فى صحة الصوم فلا يصح وقوعه من الحايض والنفساء ولا فى زمان
لا يصح فيه الصوم كالعيدين بل لو دخل فى الاعتكاف قبل العيدين بيومين لم يصح اما لو
دخل فى اعتكاف رابعه او خامسه العيد فلا يبعد الصحة واما المسافر فبناء على المختار من جواز
الصوم له ندبا فيصح وقوعه منه كما انه يصح منه حيث يجوز الصوم له فى المواضع المخصوصة
التى سمعتها سابقا **السادس** العدد فلا يكون الاعتكاف اقل من ثلثة ايام فمن نذره مثلا

لو تحقق الامر المتوجه اليه فزعم انه واجب فبان ندبا او بالعكس صح ولا عدول ولا ابطال مج مدظله

اذا كان الداعى الى الفعل حاصلا على كل تقدير مرزا

٣ قد سبق الاشكال فى الصوم المندوب للمسافر مج مدظله

اعتكافا كان اقل ما يمتثل به ثلثة اما لو نذر اعتكاف يوم او يومين مقيدا بعدم الزيادة لم
ينعقد نعم لو نذره من غير تقييد صح وضم يوما او يومين كما لو نذر اعتكاف ثانى يوم قدوم زيد
مثلا او لو نذر ثلثة معينة فاتفق كون الثالث عيدا ابطل من اصله ولا قضاء عليه والاحوط
استيناف ثلثة قضاء لها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الحمرة المشرقية وليست الليلة منه
على الاصح فالنية حينئذ عنده لا عندها وان كان الاحوط الجمع بين النيتين كما ان الاصح
ايضا عدم دخول الليلة الرابعة نعم يدخل فى حكم الاعتكاف الليلتان المتوسطتان ولو
لاحظ دخول الاولى والرابعة او بعضها او بعض اليوم على وجه يجزء فيه الاتصال لم يكن فيه
باس على الاصح من انه لا حد لاكثره وان تعين الثالث لكل اثنين كما ان الاصح اجزاء التلفيق
فى صدق الثلثة مع الاتصال ولو نذر اعتكاف ثلثة ايام من دون الليلتين لم يصح على
الاصح ولو نذر اعتكاف شهر معين او غير معين دخل فيه الليلة الاولى ويجزيه ما بين
الهلالين تم او نقص ويقوى الاجتزاء فى الشهر المطلق بثلثين يوما كما انه يجزيه التفريق فيه
ثلاثة ثلاثة بل لا يبعد التفريق يوما فيوما على ان يصوم لكل يوم من النذر يومين بنائه
ذلك مجرى فى نذر الثلثة ايضا على الاصح نعم ذلك كله اذا لم يكن المنساق التتابع وقد علق
الناذر قصده عليه والا تعين كما لو نذر اعتكاف شهر معين بل الاحوط له ذلك مع الشك
ولو افطر فى الشهر المعين يوما مثلا بعد مضى ثلثة مثلا اثم واتم ما بقى وقضى ما فاته نعم لو كان
قد اشترط التتابع لفظا مثلا على وجه يكون كجزء المنذور وفات خلل ولو بيوم بطل الجميع وان كان
ما مضى ثلثة فصاعدا على الاصح واستانف شهرا اخر غيره على الاصح والاحوط اتمام ما تلبس
فيه وان كان قضاء كما ان الاحوط ابتداء الاستيناف بما بقى من الشهر المنذور اذا فرض
الاخلال فى الاثناء ولو نذر اعتكاف شهر معين ولو يعلم به حتى خرج كالمحبوس والناسى قضاه
ولو غمت الشهور توخى والا تخير ولو نذر اعتكاف اربعة ايام فاخل بالرابع اتى به لكن لا بد ان
يضم اليه اخرين ليصح الاتيان به والاقوى التخيير فى جعل اليوم الواجب اولا او وسطا او اخرا

١ الاقوى انعقاد النذر لو جامعه ويكون اعتكافا عرفيا مح

فيه تامل مرزا

الاقوى عدم اجزاء التلفيق فى الثلاثة مج مدظله

٢ القضاء فى الفروع المذكورة احوط مج مدظله

[illegible]

بتعيين جعله اولا مح

نذر

نذر اعتكاف خمسة وجب ان يضم اليها سادساً سواء افرد اليومين او ضمهما الى الثالثة
السابع المكان فلا يصح الا في مسجد بل الاحوط كونه احد الاربعة مسجد الحرام ومسجد
النبي صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وان كان الاقوى جوازه في كل مسجد
جامع دون غيره كمسجد القبيلة والسوق ولو فرض تعدد في البلد الواحد جاز في كل واحد منها
نعم ليس له التشريك بينها في الاعتكاف الواحد مع عدم الاتصال بل ومعه اذا كان بالباب و
نحوها مما لا يرفع التعدد ولا يتحقق معه اسم الوحدة التي هي المدار في ذلك ولو تعذر المكث في
محل النية لخوف ونحوه بطل ولا يجزيه حينئذ البناء في جامع آخر على الاقوى حتى لو زال المانع
على الاصح فلا بد من الاستيناف مع وجوب الاعتكاف ولا يجزيه البناء على الاول بل الظاهر
ذلك لو تعذر اتمام اللبث في المكان الذي اعتكف فيه لخروجه عن قابلية اللبث فيه باحد
الاسباب ومن المساجد سطوحها على الاصح وسراديبها كبيت الطشت في الكوفة ومنابرها
ومحاريبها ونحو ذلك مما هو مبني على الدخول ما لم يعلم خروجه بخلاف سنائدها ونحوها مما
هو مبني على الخروج ما لم يعلم دخوله والاضافات الى الجوامع حكمها حكمها مع اتخاذها
وقبر مسلم بن عقيل وهاني عليهما السلام ليس من المسجد على الظاهر ولو قصد المعتكف الاعتكاف
في الاسطوانة دون السطح او في مكان خاص من الجامع دون غيره لغى قصده على الاقوى نعم لو
خصصه الولي الشرعي كالحاكم الشرعي لمصلحة من المصالح امكن حينئذ اعتباره ولو اعتكف فبان
عدم المسجدية او الجامعية بطل اعتكافه وتعلم الجامعية بالبينة والشياع وحكم الحاكم بل يقوى
الاكتفاء بخبر العدل والمحضرات الثلثة فان كانت فصل من الجوامع لا يجوز الاعتكاف وكذا فيها
ورواقها ان كان متخذاً للعبادة والمرتبة اجل في جميع ذلك فليس لها الاعتكاف في المكان الذي
اعدته للصلوة في بيتها عندنا **الثامن** اذن من يعتبر اذنه كالسيد بالنسبة الى مملوكه
ولو كان مدبراً او ام ولد او مكاتباً لم يتحرر منه شيء لم يكن اعتكافه اكتساباً والمستأجر بالنسبة
الى اجيره الخاص شيء بل الاحوط مراعاتها بالنسبة الى الزوج والوالد والضيف والاحوط من ذلك

هذا الاحتياط لا يترك ... مد ظله

والاحوط مع وجوبها الاعتكاف ان لا يتعدد
ميرزا

فيه تامل
ميرزا

مراعاة اذن الوالد ايضاً ويجوز للمبعض الاعتكاف في ايامه اذا كان قد هاياه المولى من دون
اذن بل مع المنع ولو اعتق العبد في اثناء الاعتكاف الذي لم يؤذن فيه لم يلزمه المضي فيه على
الاصح نعم لو كان قد شرع باذن المولى وحصل سبب الوجوب وجب حينئذ **التاسع**
استدامة اللبث في المسجد فلو خرج اختياراً لغير الاسباب المبيحة بطل اعتكافه من غير
فرق بين العالم بالحكم والجاهل به ولو كان ذلك منه بعد الثلثة صح وبطل الزائد
ان كان بخلاف ما لو كان قبلها فانه يبطل اعتكافه من اصله هذا كله في الخروج اختياراً
اما لو خرج نسياناً او كرهاً لم يبطل والمدار على صدق اللبث الذي لا ينافيه خروج بعض
اجزاء بدنه من غير فرق بين الرأس وغيره نعم ليس له ان ينوي الاعتكاف ببعض بدنه دون
المراد بالاسباب المبيحة للخروج الامور الضرورية عقلاً او شرعاً او عادة كقضاء الحاجة من
بول او غائط والاغتسال من الجنابة والاستحاضة الوسطى او الكبرى حتى لو امكن الغسل في
المسجد على وجه لا يتعدى اليه النجاسة على الاقوى وشهادة الجنائز للحمل والصلوة ودفنها
وتشييعها وان لم يتعين عليه شيء من ذلك على الاقوى وعيادة المريض وتشييع المؤمن واقامة
الشهادة وغير ذلك من الامور التي يلزم الخروج اليها عقلاً او شرعاً او عادة سواء كانت
متعلقة بنفسه او بغيره رجع مصالحها للآخرة او الدنيا يحصل الضرر بترك الخروج اليها
اولا نعم لا يجلس حينئذ مع الامكان تحت الظلال بل ولا يمشي تحته بل الاحوط عدم الجلوس
مطلقاً كما انه ينبغي مراعاة اقرب الطرق والمكث بقدر الحاجة بل ليس له التشاغل فيها
على وجه تمحي صورة الاعتكاف في جميع ذلك والا بطل من غير فرق بين العمد والسهو و
الاختيار والاضطرار كما انه لو ترك الخروج حيث يجب عليه لجنابة ونحوها بطل اذا كان
اللبث محرماً عليه في نفسه لا من حيث الضد كاداء دين ونحوه فانه يصح حينئذ على الصحيح
ولو غصب مكاناً في المسجد بان دفع من سبق اليه او جلس فيه ولغيره علاقة اختصاص به
فالاقوى عدم بطلان الاعتكاف وكذا لو بان لباسه مغصوباً او حاملاً له اما لو جلس على

فيه اشكال

اطلاق البطلان محل نظر ومنع منه

فيه تامل

الاحوط البطلان بالفراش المغصوب

فراش مغصوب فالاقوى البطلان ولو فرش المسجد بتراب مغصوب مثلا على وجه لا يمكن التحرز عنه فلا مانع من الكون عليه كما انه لا شئ عليه لو جلس على المغصوب بجواز او جاهلا بالغصب وناسيا له واذا طلقت المعتكفة رجعيا خرجت الى منزلها واعتدت وان كان الاعتكاف معينا على الاصح وان وجب القضاء عليها بعد ذلك

المبحث الثاني

في اقسام الاعتكاف واجب ومندوب فالواجب ما وجب بنذر وشبهه او عهد او يمين او اجارة ونحوها والمندوب ما عدا ذلك سواء فعله عن نفسه او غيره والاول اذا كان معينا فلا بحث في الوجوب قبل الشروع فضلا عنه وان كان مطلقا فالاقوى عدم وجوبه بالشروع الا ان الاحوط احتياطا شديدا ذلك فيهما كالمندوب نعم اذا مضى يومان في المندوب تعين الثالث وهكذا ما لم يكن قد اشترط فيه حال نية الرجوع متى شاء والا كان له ذلك حتى في الثالث على ما هو الاصح من جواز الشرط فيه مطلقا ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولا يعتبر في الجواز بالعارض الذي يقطع معه الاعتكاف والاعم منه ومن غيره من العوارض على الاصح نعم ليس له اشتراط الجماع ونحوه من منافياته فيه بل يصح الشرط المزبور في النذر ايضا على الاصح فان نذر حينئذ كذلك واعتكف مشترطا بذلك كان له على مقتضى ما شرط من غير فرق بين المعين وغيره والمتتابع وغيره ولا قضاء حينئذ عليه ولا اعادة بخلاف ما لو لم يكن الشرط في الاعتكاف دون النذر فانه يجري فيه حينئذ ما سمعته في المندوب وما لم يكن المندوب ورعاية ايا ما معينه فان الشرط فيه حينئذ كما اذا لم يشترط والاحوط ذكر الاشتراط في الاعتكاف المنذور مشروطا وان كان الاكتفاء بالشرط في النذر مع قصد ايقاعه وفاء عنه لا يخلو عن وجه ويعتبر في شرط الاعتكاف مقارنته لعقد النية فلا اثر للمتقدم والمتأخر المنفصل وان كان قبل الدخول في الثالث على الاقوى ولو شرط ثم اسقط حكم شرطه فكمن لم يشترط في وجه موافق للاحتياط ولا يجوز التعليق في الاعتكاف فمن علقه بطل الا اذا كان شرطا مؤكدا نحو ان كان واجبا او كان المحل مسجدا او شبه ذلك

ولا يصح

ولا يصح اشتراط الفسخ في اعتكاف الاعتكاف نيابة او ولد او اعتكاف الحر والله العالم

المبحث الثالث في احكام يحرم على المعتكف امور **منها** مباشرة النساء بالجماع بل وباللمس والتقبيل بشهوة بل هي مبطلة له على الاصح كغيرها من المنافيات التي ستسمعها بل الاحوط اجتناب الجماع ولو في غير الفرجين بغير انزال والنظر بشهوة وان كان الاقوى خلافه وحكم المرأة المعتكفة في ذلك حكم الرجل فيبطل اعتكافها بمسها وتقبيلها بشهوة وجماعها بل يقوى البطلان بالجماع مطلقا من غير فرق بين الذكر والانثى وغيرهما كالدابة بل الاحوط تعميم اللمس والتقبيل بشهوة للذكر والمرأة كما ان الاحوط استيناف الاعتكاف بالجماع سهوا بخلاف اللمس والتقبيل **ومنها** شم الطيب متلذذا به فقدا فاسد الشم خارج **ومنها** استدعاء المني في قول موافق للاحتياط **ومنها** البيع والشراء وان كان الاقوى صحتهما لو وقعا بل الاحوط اجتناب كل ما يقتضي الاشتغال بالامور الدنيوية من اصناف المعاش حتى الخياطة وشبهها الا ما لا بد منه بل الاحوط اجتناب كل ما لا يحتاج اليه وان كان الاقوى عدم تحريم ما عداهما حتى الصلح والاجارة بل الظاهر عدم حرمة ما تمس الحاجة اليه مما يضطر اليه من ماكول ومشروب وان كان ينبغي تعيينه بما اذا تعذر التوكيل والنقل بغير البيع **ومنها** المماراة على امر دنيوي او ديني بقصد اثبات الغلبة والفضيلة لا لاظهار الحق ورد الخصم عن الخطاء فانه حينئذ من افضل الطاعات فالمدار حينئذ على النية وان لكل امرئ ما نوى ان خيرا فخير او شرا فشر والاحوط للمعتكف اجتناب ما يجتنبه المحرم وان كان الاقوى خلافه خصوصا لبس المخيط وازالة الشعر واكل الصيد وعقد النكاح فان جميع ذلك جائز كما يجوز النظر في معاشه والخوض في المباح المحتاج اليه وغيره نعم لا فرق في حرمة ما سمعته على المعتكف بين الليل والنهار عدا الافطار وكل اعتكاف واجب ولو لكونه ثالثا يجب قضاؤه اذا فات ولو لمانع لا من قبله بل الاحوط الفور فيه وان كان الاقوى عدمه كما ان الاقوى عدم مشروعية قضاء المندوب

تأمل المسئلة محتاجة الى التامل والاطلاق عدم المنع لا يخلو عن اشكال
لا بد من مراجعة مسئلة الشرط في الاعتكاف هو الاصح
فيه تأمل
الاحوط ان لا يعتكف عند العارض

وكذلك الريحان
فيه تأمل نعم ولا يترك الاحتياط البتة خصوصا اذا كان لاجل الاكتساب

ولعله لا بتنا على المندوب بعد ذلك

کتابخانه مرحوم آیت ا...

فی مفسدات الاعتکاف

منه ومن مات قبل انقضاء اعتکافه الواجب بنذر ونحوه فالاحوط قضاؤه ولیه عنه والاقوی عدم وجوبه علیه وان کان قد تمکن منه المیت واهمل نعم لو کان قد نذر الصوم معتکفاً وجب علی الولی حینئذ قضاؤه کذلک **المبحث الرابع** یفسد الاعتکاف کلما یفسد الصوم مضافا الی ما سمعته سابقا فمتی افطر حینئذ فی یوم فسد الاعتکاف بل ان کان فساده بالجماع وکان واجبا ولو لانه ثالث ثلاثة لا خیار له فیه بالشرط وجبت الکفارة بل الاحوط الحاق الاستمناء به واحوط منه الحاق کل مفطر به واحوط من ذلک الکفارة فی مطلق الاعتکاف وان کان مندوبا او واجبا مطلقا والظاهر ان وجوبها بالجماع فی اثناء الاعتکاف وان لم یحصل فساد الصوم کما لو جامع فی اللیل کما ان الظاهر وجوب الکفارتین لو کان الاعتکاف فی شهر رمضان وقد افسده بعد فرض تعیینه بالجماع نهارا او کان فی اثناء الصوم قضاء عنه وافسده به بعد الزوال بل الاقوی والاحوط وجوب الاربع علیه اذا کان قد اکره امرأته المعتکفة فجامعها فی نهار شهر رمضان و

کفارة الاعتکاف ککفارة شهر رمضان علی

الاصح والاحوط مراعاة الترتیب فیها

مثل کفارة الظهار والله هو العالم

بحقایق الامور والاسرار و

الحمد لله اولاً واخرا

وظاهرا و

باطنا کما هو اهله ومستحقه

محمی نماناد

که در اثناء طبع این نسخه شریفه بسبب تجدید نظر صورت چهار حاشیه مستقلا و یک امضا از حاشیه مرحوم شیخ ره از مبدء عالی صادر شده بود و حاشیه ذانها در صفحه ۱۳۱ و ۱۳۲ بین الجدولین بموقع خود درج شد ولی دو حاشیه دیگر با امضا مواقع انها انطباع یافته و اندراج انها میسور نشد لهذا در این موقع درج والحاق میشود

ص ۳۹ س ۲۰ (قوله فی المتن بل مطلقا) (حاشیه العبرة فی صدق البول علی ما یخرج من المثانة لا ما تحت المعده فالخارج من غیر المثانة لیس بولا من ایهما خرج والخارج من المثانة بول من ایهما خرج ومع الشک فالمدار علی صدق العرفی مح

ص ۱۰۴ س ۱۵) (قوله فی المتن فلا یقرء حینئذ) (حاشیة الاقوی وجوب حال السهوی وطریق الاحتیاط عدم قطع القرائة هنا و باتمّ الاعادة جا لسا بنیة القربة ان لم یستلزم القران مح مدظله

ص ۱۱۳ قول الشیخ ره فی الحاشیه

الاحوط تقدیم الیمین ضره

امضاء مح

مدظله

بعون الله
و توفیقه
تمام
شد
این رساله شریفه
در دار الخلافه طهران در کارخانه
الطباعه سلالة السادات و النجبا
آقا سید مرتضی و باهتمام عالیجناب عزت
نشان مشهدی نوروز علی کتابفروش
خلف مرحوم کربلائی
غلام
رضا
طهرانی انجام
پذیرفت

[illegible]
که چون مسائل متعلقه بنماز که
محل ابتلاء و احتیاج عامه مکلفین میباشد
بخاطر اینست فقلا از مجتهدین که مرجع تقلید عباد الله است بوده است
نبود لهذا بالتماس جمعی از مؤمنین و متدینین از شیعیان امیر المؤمنین علیه السلام
سرکار حجة الاسلام و المسلمین ادام الله فی العالمین اقای حاجی میرزا محمد
حسین نجفی متع الله المسلمین بطول بقائه الشریف بر رساله عملیه اقای بهبهانی
و حواشی مرحوم خلد آشیان میرزای شیرازی طاب الله مضجعهما و نور الله مرقدهما را
بنظر فرموده مسائلیکه موافقت داشتند بحال اصلی خود باقی و هر مسئله که در نظر
مخالف با ایشان بوده در هامش رساله بعنوان فتوی یا احتیاط و تامل یا اشکال ذکر
نموده و نسخه صحیحه که بخط و مهر خود اقای حاجی مد ظله در آن ثبت بوده از نجف
اشرف ابلاغ فرموده نزد جناب مستطاب شریعتمدار اقای آقا سید مهدی
که از نواده و سبط اقای مد ظله العالی میباشد و جناب ایشان
باصرار جمعی در مقام طبع و انطباع در آورده تا عامه
مکلفین بهره مند گردند ملتمس از برادران ایمانی
که حقیر باعث و ساعی را از دعا خیر
فراموش نفرمایند اللهم اغفر لنا
و لوالدینا بحق محمد
و آله

فروش در بازار [illegible] دکان خیر الاعتبار [illegible] کربلائی محمد [illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله وسلام علی عباده الذین اصطفی
وبعد عمل برسالهٔ معاملات با حواشی که حضرت آن
مرفوم داشته‌اند و با آن حواشی بنده امضا نموده
ان شاء الله تعالی عبرت حاصل یابد معذور و مثاب
والمرجع فی موارد الاحتیاط والتأمل والاشکال هو
المحقق الاعلم الاعلم فالاعلم حرره الاحقر نجل
المرحوم میرزا خلیل قدّه محمد مهدی حجة
الاسلام حاجی دام ظله

کتاب آداب التجارة از مصنفات مرحوم آقا باقر بهبهانی نور الله ضریحه بسرکار حجة الاسلام آقا

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین و صلی الله علی محمد واله الطاهرین ربنا وفقنا لما تحب بل خذ بنا صیتنا الی نفع جمیع المؤمنین والمؤمنات بما فی هذه الرسالة وغیرها علی حسب ما انت اهله اما بعد این رساله ایست در احکام تجارت و مکاسب حسب التماس برادران دینی که مراعات ایشان لازم بود تالیف شد امید که جناب اقدس الهی نفع دهد همه را باین رساله و بواسطهٔ ایشان جمیع امت و الدین و معلمان خود و ممنونان جمیعا را امین بمحمد واله المبامین بدان ایدک الله که کسب معیشت هرگاه و معاشی نداشته باشد از واجبات و اجبات و لوازم قربات و بهترین طاعات و عبادات است چه هر عبادتی میسر نمیشود بدون آن و همه موقوف برانند هرچند روزی ده خدا است چنانچه فرمود و مشیر برآن یاد کرده ولیکن امر نموده ما را بتحصیل آن بعنوان اجمال نه بعنوان حرص و جد و جهد بلکه حرص و جد و جهد را در تحصیل آخرت و عبادت که محبت با خدا است دعوی و اهتمام تمام فرموده و تحصیل اجمال در معیشت را که امر فرموده بجهت مصالح چند است **اول** نظام امر دنیا و اعانت نمودن همدیگر را **دوم** شکسته نفسی کردن و باز داشتن خدا را عبادت کردن و غیر ذلک و جمعی حلال را از حرام شناختن و از حرام گریختن هرچند که حرام بسیار است با سهل وجه بهم میرسد و

حاصل میشود و حلال را بسیار بمشقت بهم میرسانند گر بهم میرسد شبهه بهمین اسباب چون امتحان الهی در تحصیل معاش است که از اینجا بندگان را امتحان نماید هرچند از ذات هر فردی مطلع است غرض از این معلوم نمودن بر بندگان است و غالب مهالک که مردم را هلاک کرده از زمان حضرت آدم علیه السلام الی الان از این جهت است که برای معیشت اختیار سلطنت یا حکومت یا ربا دیگر یا انواع فجور و اقسام معاصی کردند حتی آنکه بسیاری از اسباب کفر و الحاد و خلل در دین و شرع و فتنه و فساد از این جهت شد الحال چنین و چنین نیز خواهد بود چنانچه مخفی نیست بر هوشمند بلکه از اخبار ظاهر میشود که کسب حرام بدترین چیزیست و وارد شده است که کسب حرام ظاهر میشود در ذریت نسل یعنی لقمه های حرام خورده میشود و فرزندها از لقمه های حرام بهم میرسد که این یکقسم از حرام زادگی است دیگر آنکه گوشت بدن بلکه کل جثه که از حرام و لقمه حرام بهم رسیده غیر جهنم جای دیگر جای او نمیتواند بود و بهشت طیب است و داخل نمیشود او را مگر طیب و غالب فتنها و فسادها که در روی زمین بهم میرسد از قتل و نهب و غارت شدن اموال و بی سر شدن حرمها و ناموسها و اسیر شدن عیال و اطفال و خراب شدن شهرها همه از حقوق ناس و تحصیل اموال ایشان بغیر وجه حلال است چنانکه وارد شده در آیات و اخبار بلکه مجرب شده و مشاهده کردیم و ظاهر است که حقوق ناس میکند آنچه میکند از بیبها هم در دنیا و هم در آخرت و اما حقوق خدای تعالی مثل نماز و روزه پس باین شدت نیست زیرا که خداوند کریم است و ارحم من کل رحیم است اما حق الناس پس عدالت و حکومت الهی مانع از عفو و بخشیدن آن است غالبا پس باید اهتمام تمام بشود در شناختن حلال و حرام و سایر شرایط و احکام و مراعات نمودن بگریختن از حرام بالتمام و در حدیث از ائمه علیهم السلام وارد شده که بنشیند در بازار البته کسیکه نداند خرید و فروش را و تاجر فاجر و فاجر در آتش جهنم است مگر آن تاجر یکه حق بگیرد و حق بدهد **و فرموده** اندکه اول باید فقه تجارت را یاد بگیرند و بعد از آن تجارت کنند و البته باید فقه تجارت را تحصیل کنند و بعد از آن تجارت کنند بخدا قسم که ربا در این امت حرکتی است خفی تر از حرکت مورچه بر سنگ سخت صاف در شب تاریک **و فرمود**

انکه یک درهم ربا بدتر است از هفتاد مرتبه زنا کردن بمادر و خواهر و عمه و خاله در اندرون کعبه و نهدید و تخویفها از ائمه علیهم السلام بسیار وارد شده بحدی که حد ندارد و در باب حرام خوردن و حرام تحصیل کردن و حق الناس و مشغول الذمه شدن و نامقیدی نمودن و مراعات نکردن و امثال انها

فصل در کسبهای خوب و کسبهای بد است بدانکه تجارت کسب بسیار خوبیست در احادیث وارد شده که نه عشر روزی در تجارتست یعنی خرید و فروش کردن هرچه باشد بشرط انکه مانع شرعی نداشته باشد و یک عشر دیگر در سایر کسبها است و **وارد** شده که تجارت عقل را زیاد میکند و ترک تجارت عقل را برطرف میکند و احیا زمین نمودن و درخت کاشتن نیز کسب خوبی است چه وارد شده که در ان اجر و ثوابست و هرچه از ثمرات انها را که بخورند ثواب صدقه دادن دارد و زراعت کردن نیز کسب خوبی است بسیار خوب و مربان و ارد شده و در خصوص فلاحان و برزگران وارد شده که در روهای ایشان مثل ماه شب چهارده خواهد بود در روز قیامت و مواشی کرفتن و نکاه داشتن نیز خوبست و همچنین عقار یعنی املاک و مستغلات کرفتن و نکاه داشتن نیز خوبست چه وارد شده که در اینها برکت و فروختن عقار مذموم است چه وارد شده است که ثمن انها تلف و برطرف میشود البته و برکتش میرود و برطرف میشود مکر انکه همان ثمن را بدهد عقار دیگر بخرد و اینها همه را که کفتیم خوب هستند و واجب کفائی نیز هستند زیرا که نظام معاش و معاد با اینها است خصوصا تجارت و زراعت و غیر ان همچنین سایر صنعتها و پیشها که نظم دنیا و اخرت با انها میشود واجب کفائی میباشند مثل بنائی و نجاری و خیاطی و کله چانی و کاردی و نویسندکی و غیر اینها با انکه اکثر اینها کسب پیشه پیغمبران است و اغلب اینها از پیغمبران سابق بوده است و بالجمله هر چیز که زنده کانی بدون ان دست بهم ندهد یا انکه مشکل باشد یا انکه شرع و امر اخرت بو ضبر ان داشته باشد یا انکه بدون ان حرج باشد واجب کفائیست هرچند مثل جولائی باشد و چیزهائی که مکروه هستند و ظاهر است که کراهت ان رفع میشود در صورت اضطرار با اینها و تعیین در حصل نمودن با انکه اگر نکند البته فساد عبادی میشود یا عسر و حرج تا انکه عسر و حرج در دین نیست **و اما کسبهای** حرام یکی کرو بندی و قمار بازی

است مکر در تیر اندازی و شمشیر بازی یا شتر دوانی و اسب دوانی و مسلحی با نها شدن فیل و استر و الاغ کرو بندی در همه اینها که کفته شد حرام نیست و در غیر اموری که مذکور شد هرچه باشد کرو بندی حرام است و هرچه برد و باخت دران باشد قمار بازیست مثل جنا و ابستن و تخم بازی کردن و امثال انها و حرام است البته هر کاه عوض بکیرد یعنی انکه برد از جهت بردن چیزی بکیرد اما اکر عوض نباشد بلکه همین کرو بستن و بازی کردن باشد بدون انکه عوض و چیزی ستانده شود علما در حرمت ان خلاف نموده اند و احوط اجتنابست و از جمله کسبهای حرام یکی از انها ربا است که شنیدی حال درهم ان در تهدیدات شدید و تخویفات بالغه دران بسیار وارد شده است **و از انجمله** وارد شده که در بلدی که در ان ربا خورند و کیرند ان بلد خراب و ویران و هلاک خواهد شد و لهذا می بینیم شهرها و بلدها را که خراب شده و میشوند بسبب شیوع حیله ربا که بعضی از غافلین از انجمله نیز کرده اند و راه خوردن ربا را برای مردم مفتوح نموده اند و ستم نموده اند باب قرض الحسنه را که حرمت باب ربا برای فتح ان بوده چنانکه در اخبار بسیار تصریح بان نموده اند و ان حیله مطلقا حیله نیست بلکه عین ربا است تو هم غلطی نموده اند چه هر نفعی را که شرط نمایند در قرض دادن همان ربا قرضی است بنص اخبار صحاح بسیار علاوه بر اخبار دیگر و شواهد ظاهره و مؤیدات متکاثره **و از انجمله** اتفاق همه فقها است بر انکه نفع را هر کاه شرط نمودند در قرض دادن حرام میشود و فاسد نیز و افاده نقل علامت نمیکند با تصریح بان عبارات نقل اجماع کل مسلمین نموده اند و مشاهد از حال ایشان در اعصار و امصار همین بوده و بعضی از ایشان تصریح نموده اند که نفع حرام شامل معامله محاباتی نیز هست و دعوی اجماع بر این معنی نموده اند و از انجمله علامه ره در مختلف و غیر ان و عبارات فقها تماما دال بر این معنی که اجماع بر این معنی که دعوی نموده اند هست و اخبار صحاح نیز واضح الدلاله اند بر اینکه نفع هرچند بعنوان هبه یا عاریه یا بیع سلف یا غیر اینها باشد مثل مطلق بیع حرام است هر کاه شرط شود در قرض و اکر شرط نشود باکی نیست و همان شخص متوهم توهم نموده که هر کاه نفع معامله محاباتی باشد بانکه چیزی قیمت کی داشته باشد قرض دهنده بفروشد بقرض کیرنده بقیمت بسیار یا قیمت بسیار داشته باشد که قرض کیرنده بقیمت

در الحاق مذکور تامل است بلکه الحاق خالی از قوتی نیست

نازل وهمچنین اگر هبه نماید نفع را بقرض دهنده یا عاریه دهند بان هیچ ضرر ندارد هرچند قرض را بشرط همان
نفع داده باشد وان را اسمش را حیله گذاشته وندانسته که حیله انستکه تغییر و تبدیلی بشود و اینجا
هیچ تغییر و تبدیلی نشده چه نفع جزما نفع است لغة وعرفا وشرعا وشرط در ضمن قرض دادن شده پس نه
در نفع حیله شده ونه در شرط در ضمن القرض ونه در قرض همه تماما بحال خود هستند وعوض یکی
نشده اند وکاری هیچ ننموده الا آنکه نفع را دو قسم کرده یکقسم ان نه هبه نه عاریه ونه بیع محابات
باشد وقسم دیگر آنکه یکی از اینها باشد و توهم نموده که نفع حرام همان قسم اولست و بس و نفهمیده که هرگاه
چنین باشد حیله نشده اصلا چه حرام هرگاه مخصوص باشد بقسم اول قسم ثانی را حیله گفتن و حیله
کردن چه معنی دارد ومع ذالک دانستی که اخبار وکلام فقها شامل هر دو قسم هستند بعضی بعنوان اطلاق و
عموم وبعضی بعنوان تصریح ونص با آنکه هبه لغة وعرفا وشرعا نیست مگر دادن چیزی بکسی خواه بعبارت
وهبت و خواه بعبارت اعطیت وخواه بعبارت هذا لك وخواه بعبارت دیگر که ادای همین معنی نماید و
علما تصریح نموده اند که جز هبه از عقود جایزه است از لفظ وعبارت مبتنی نیست وهمچنین است
کلام در عاریه الا آنکه عاریه در منفعت میباشد پس لازم متوهم میافتد نیز که ربا خوردن بعنوان ربا
خوردن بر اصل قرض بعنوان شرط حرام نباشد بلکه حرام همین لفظ بتنهائی باشد که اگر بگوید
قرض میدهم بشرط آنکه بمن زیاد بدهی حرام باشد واگر لفظ بدهی را الش نماید به بخشی از وقت حلال
میشود با آنکه فرق میانه لفظ اعطنی ومیانه لفظ هب لی ومیانه لفظ بکون لی بحسب لغة وعرف نیست
ودر قرض که فرق جزئی باشد فرق نیست در باب طرز منفعت زاید بر اصل قرض پس ربا همین لفظ
شد پس نه معنی و شکی در فساد این نیست ومع ذلك لازم متوهم می افتد نیز که جماعت محاطبین
با آیات قرانیه واخبار معصومین همه احمق و چیز نفهم بوده اند که تفهمیده اند که ربا همین قسم اول است نه
قسم ثانی پس بچه جهت وقتی که ربا بر ایشان حرام شد بر ایشان شاق بود بسیار که دست از ربا بردارند
تا آنکه نازل شد بر ایشان آیات متعدده در تحریم و تخویف ومع ذلك دست بر نمیداشتند تا آنکه
نازل شد آیه «فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ» (الآیه پس دیوانه بودند که غافل از لفظ اعطنی

اگر چه مشهور امری است لکن بعضی از این وجوه خالی از ضعف نیست منه

امثال آن بوده اند وبسیار بدشان می آمد از لفظ هب لی وامثال آن تا بمرتبه که حرب با خدا ورسول
صلی الله علیه واله وسلم را بر خود قرار داده وگوارا نموده اند ولفظ هب لی وامثال از او راضی نشده اند
با آنکه صریح کلام شارع است که ربا کمال خفا دارد و اخفی از دبیب نمله بر صفا است یعنی از راه
رفتن مورچه بر سنگ سخت صاف پس باید احتراز نمود از احتمالات خفیه ربا را غایة خفا و هذا
بمجرد احتمال زیاده معامله صحیح نیست و ربا است هرچند خلاف ظاهر باشد یا کمال خفا لفت و در نزد
متوهم ربا منحصر است در چیزی که مثل آفتاب روشن باشد که ربا است و هر طفل داند و بر هیچکس مخفی
نباشد که ربا است وغیر آن ربا نیست وحلال است هرچند آن غیر با ربا هیچ تفاوت نداشته باشد
با اینکه منفعت باشد جزما و شرط شده باشد در ضمن قرض دادن جزما غیر آنکه از منفعت اسم دیگر
دارد که هبه یا عاریه یا معامله محاباتی میگویند نیز با آنکه آن منفعت شرط قرض دادن شده
بعبارت وهبت بشرط القرض واعرت بذلك الشرط او بعت محاباة وناصا بشرط القرض باشد چه در
این وقت البته ربا نخواهد بود وهیچ خفا در آنکه ربا نیست ندارد ودر پی آن باشد که حرام الهی که یکی از
منهیهای آن است دیگر که درهم آن بدتر است از هفتاد زنا نمودن با دختر وخواهر خود در اندرون کعبه
حلال نماید بچنین خیال واهی وعذر فاسد این کجا و آن کجا که از احتمالات بعید وخفیه خانه خفا آن
احتراز نماید البته تا آنکه در پی آن باشد که آن را حلال نمایند هرچند بدعوی نزد خود بی وجهی
اصلا ودر خطبه **نهج البلاغه** که جز ملکلام پیغمبر است که حضرت امیر المؤمنین در آنجا بتقریبی نقل
نموده مذمت شدیدی بغایت شدت نموده جماعتی را که حیله نمایند در حلال نمودن حرامهای
الهی از آنجمله حیله نمایند در ربا وحلال نمایند بخرید وفروختن و فریب دادن و تهذیب نیز وارد شده
است با آنکه شارع با وجود اینها تغلیظ جانب حرمت نموده تا حدی که بجو جون اصل آن یکوقتی گندم
بوده الحال در معامله ربا یکجنس گفته اند که بنا گذاردند که کم وزیادان باعث حرمت میشود در بسیار
جاها اگر ربا نیست جزما بمجرد شباهتی بربا منع فرموده اند منع حرام یا کراهت و **بالجمله** رساله طولانی
در رفع توهم این متوهم نوشتم و بغایت وضوح بیان نمودم پس چاره در خلاص شدن از حرام بودن منحصر

ابن عباس ... مثال صحیح آنکه ... القرض یا بشرط الهبة او العاریة ... مثال مذکور در متن عکس مطلوب نتیجه

در همانچه فقها فرموده اند که اگر تبرع نماید قرض گیرنده حلال میشود یعنی شرط نباشد در قرض دادن چه
مستحبست شرعاً که قرض گیرنده نفع بدهد بقرض دهنده وجزای احسان او را احسان نماید و شبهه در ان نیست
در نزد شیعه هرچند بعضی مستحب میدانند که قرض دهنده نفع نگیرد واگر گرفته باشد مستحبست که پای قرض خود
حساب نماید معامله را با خدای خود بکند که فرموده (مَن ذَا الَّذِی یُقرِضُ اللهَ قَرضاً حَسَناً فَیُضاعِفَهُ
لَهُ اَضعافاً کَثیرَةً) الی غیر ذلک پس باید ندانستن طمع را از شرط نمودن بکند قرض دهنده تا از برای او حلال
شود نفع گرفتن و قرض گیرنده ندانستن بجگر گذارد ونفع بقرض دهنده بدهد هرگاه شرط ننموده چه پیغمبر صلی
الله علیه واله وسلم قرض میگرفتند وبعد از ان احسان بقرض دهنده میفرمودند ونفع میدادند وگاهی
بعضی از ائمه بصیغه مبایعه محاباتی برخود لازم می نمودند نفع دادن را که بهر صورت بدهند وچنین نیز
تعلیم اصحاب ایشان میکردند اگر دست از شرط نمودن برندارد قرض دهنده واکتفا بتبرع نمودن قرض گیرنده نکند باید
پای قرض را بالمره از میان بردارد وبنا را بر خرید وفروخت بحث یا مثل ان گذارد بانکه جنس را بقیمت زیاد تر بفروشد
تا مدت معینه یا انکه نسیه بفروشد وانکه خریده هرجا که خواهد بفروشد اگرچه بخود بایع باز پس بفروشد
بقیمت نازل ومانعی ندارد هرگاه واقعاً فروخت وشرط ننموده در فروختن که بخودش باز پس بفروشد بلکه
بنای ایشان بر بیع واقعی باشد که مال جزما منتقل شد بمشتری ومشتری اختیار در فروختن و نفروختن
بهمان بایع یا بدیگری داشته باشد همچنانکه بایع نیز اختیار داشته باشد که پس بخرد اگر باو بفروشد
خلاصه انکه شرط باز پس خریدن نه از بایع ونه از مشتری هیچکدام نشود ومثل سایر بیعها باشد در
این صورت صحیح است باز پس گرفتن بهر قیمتی که خواهند وهمچنین است اگر سلف نماید از قرض خواه
وهیچ قرض ندهد پول را چه اگر قرض دهد بشرط سلف فروختن بقیمت نازل تر از قیمت سلفی دیگران
بجهت قرض وبشرط ان حرام خواهد بود واگر بقیمت دیگران باشد ضرر ندارد وبعضی اشرفی میدهند
وزر سفید میخرند بعنوان سلف یا نسیه یا عکس میکنند همه از جهت انکه نفع بخورند غلط است
وفاسد بلکه حرام نیز چه قبض در مجلس در مبایعه طلا ونقره شرطست واگر خواهند صحیحش را زر سیاه
دهند بعوض سفید یا سرخ یا عکس کنند که سفید یا سرخ دهند عوض سیاه چه در این صورتها

چه با این شرط اشکال است مهرا

شرط ننمودن احوط است مهر دام ظله

قبض مجلس شرط نیست ومثل پول سیاه اجناس دیگر غیر طلا ونقره وبعضی از فقها اعتقاد دارند که منفعت
رهن مال قرض دهنده است واین غلط است بلکه مال صاحب رهن است اگر تبرع نماید حلال والا حرام
وبعضی شرط اجاره دادن باجرت کمی را صحیح میدانند مثل انکه پنج تومان اجرت رهن است بصد
دینار اجاره دهند یا انکه دست بردارند بعوض قرض دادن این را حلال میدانند واگر بگویند همه
را دست بردار بعوض قرض حرام میدانند ومخفی نیست که هردو حرام است وهیچ فرق نیست بحسب
قواعد شرعیه وگاه هست که میگویند همه را دست بردار بلیت محمدی بیش نیست وچگونه شرط
بلیت محمدی دست برداشتن حرامست وشرط پنج تومان الا بلیت محمدی حلال است خدا هدایت
کند وهرگاه معلوم شد اینها **پس بدان** ایدک الله تعالی که ربای قرضی انستکه قرض دهد بشرط
نفع ونفع هرچه که باشد حرامست هرچند صحیح بعوض شکسته یا بهتر بعوض بدتر یا عمل یا صنعت
هرچند مثل قرائت قران باشد از چیزهائی که مال هستند وبازای انها مال میباشند وبعضی گفته اند
که هر منفعت شرطی حرامست حتی مثل انکه قرض میدهم بشرط انکه قرضم بدهی یا چیزی را بمن فروشی
بقیمت خودش وامثال انها واحوط ترکست هرچند حرمت چنین چیزها معلوم نیست وحرام انستکه
نفع عاید قرض دهنده شود واگر عاید بقرض گیرنده تنها شود بعضی از این نیز حرام میدانند وترک اینهم مثل
سایر احوط است نه معلوم الحرمه واما قرض بشرط رهن از برای ان قرض یا ضامن یا کفیل برای همان
قرض پس حلالست اتفاقا واما برای قرض دیگر احوط اجتنابست واما ربا در معامله ان معامله
معاوضه نمودن جنس بجنس خود است با زیادتی وزیادتی هرچیز که باشد از همان جنس یا جنس دیگر
یا عمل یا غیر ان چنانکه گفتیم لکن شرطش انستکه مکیل یا موزون باشد یعنی معامله بکیل باشد معامله
یا بوزن باشد واگر یکطرف مکیل تخمینی باشد احوط اجتنابست مثل خرمای چیده با خرمای بر درخت
وگوشت یا حیوانی که همان گوشت داشته باشد واما اگر جنسها مختلف باشد مثل گوشت گوسفند با گوشت
گاو وبا روغنهای ایشان وسرکه انگور با سرکه خرما وامثال اینها پس هرگاه جنس مختلف شد حرام نیست
زیاده وکم در عوضین هم نقد وهم نسیه هرچند در نسیه احتیاطی هست لکن ضرر ندارد واگر جنس متحد

باشد معامله کردن باین نحو که احد عوضین نقد یا حال باشد و عوض دیگر نسیه یا سلف باشد حرام است
مطلقا هم برابر و هم بتفاوت زیرا که اجل را قسط از ثمن هست در معاملات عقلا و اهل خبره پس
مساوات بعمل نمیتوان امد بهر صورت چه معین نیست قسط از ثمن و دانستی که جهل در ربا مضر است و
از اینست که هرگاه معاوضه زر بزر نقره بنقره نمایند و در احد عوضین یا در هر دو غش باشد که
ندانسته چه قدر است باید ضمیمه ضم نمایند از فلوس یا غیره بهر دو طرف مگر انکه دانند یقینا که یکطرف
البته بیشتر است پس اکتفا میتوان نمود بضمیمه در طرف ناقص و ربو در میانه پدر و پسر و زن و شوهر و
اقا و غلام یا کنیز و یا بی و غلام یا کنیزش در با نیست یعنی حرام نیست زیادتی خوردن میانه انها
که گفتیم نه اینها با دیگران و اگر شکسته و درست با هم معاوضه شوند باید برابر باشند و زیادتی در
طرف شکسته نباشد و هم چنین است معاوضه خوب و بد بخلاف ربا قرضی که قرض ده شرط میکند که
صحیح بگیرد عوض شکسته اش و هم چنین خوب بگیرد عوض بدش نباید حرام و ربا است و منع کرده اند بعضی مطلقا
زیادتی برای قرض گیرنده را نیز حرام میدانند چنانکه گفتیم و میانه این ربا و ربا قرضی تفاوت بسیار
است و اگر تامل نمائی می یابی و الله یعلم و طول دادم این باب را بجهت کثرت حاجت و عموم بلوی

و از جمله کسبهای حرام احتکار است و این است که حبس کنند گندم یا جو یا خرما یا مویز یا روغن را
و نفروشند تا گران شود و کار تنگ شود بر مردم بجهت انکه غیر انشخص دیگری نباشد که بفروشد
با انکه اگر باشد وفا نکند فروختن او و مردم محتاج باشند بفروختن هم چنین کسی ملعون است بلکه
بمجرد اوزود داشتن گرانی یا دوست داشتن او اثم بلکه ملعون خواهد بود بحسب ظاهر و اما اگر حبس نمودن
نه بسبب گران شدن باشد و مردم حاجت بفروختن او نداشته باشند چه دیگران باشند که بفروشند
بقدر بکفایت مردم شود بلکه سبب ان باشد که جنس او را نمی خرند یا اگر میخرند بتنزل میخرند و
نقصان میشود منضرر میشود در خرید و فروخت در این صورت مانعی ندارد که دفع ضرر خرید و فروخت
را از خود نماید هر چند ضرر ان نیز اسر خریدن باشد مانع ندارد که دفع این ضرر نیز نماید بجهة اینکه
زیادتی که در دفع ضرر و حصول انتفاع او باشد در صورتیکه گفته شد که مردم محتاج بفروختن او

نباشند و اوزود و محبت غلا و گرانی نداشته باشد مثل انکه اصل گندم فروشی و جو فروشی و کدا یکی
انچه گفته شد و دیست که مکروه باشد بجهت انکه درست کار کردن در انها صعوبتی دارد و اینها که گفتیم هم
در صورتیست که مردم مضطر نشده باشند چه هرگاه مضطر شده باشند بهر چه اضطرار بان بهم رسیده است
باشند و او را از اضطرارش ان بیرون اورد و این معنی اختصاص بمویز و گندم و جو و خرما و روغن
ندارد بلکه جمیع ماکولات و ملبوسات و ادویه و عقاقیر و غیر اینها هر چه باشد و مضطر باینها هم
که باشد از کسانیکه حرمت دارند بحسب شرع هر نحو اضطراری که باشد باید فروخت البته و این دخل
با احتکار ندارد **و از جمله کسبهای** حرام رشوه گرفتن است برای حکم کردن هر چند حکم را موافق شرع و هر
چند حکم را برد رشوه ده نماید چه رضای صاحب رشوه در این بود که بگوید که حق با او است و حکم بر
او کند و حال راضی نیست بخوردن این مال با انکه رشوه گرفتن مطلقا حرام است و همچنین رشوه دهنده نیز
حرام است میکند و هم چنین کسانی که اعانت مینمایند و واسطه میشوند در داد و ستد رشوه و چیز
بظالم دادن از برای خلاص نمودن حق خود یا غیر خود از او یا از غیر او مانع ندارد هر چند بر ظالم حرام است

و از کسبهای حرام عمال ظالمین شدن است که در قیامت در سراپرده های از اتش میباشند تا
مردم از حساب فارغ شوند پس با ظالمین ایشان را در اتش اندازند و اگر تواند تا مشروع بعمل باورد
و ممکن از امر بمعروف و نهی از منکر باشد مانع ندارد قبول عمالی ایشان نمودن با ینکه خدمت ایشان
را بکند چه کفاره خدمت سلطان قضای حوائج اخوان است باید قضای حوائج اخوان مهما امکن نماید و
هم چنین امر بمعروف و نهی از منکر مهما امکن نماید و اگر نتواند امر بمعروف نماید بقضای حوائج اکتفا نماید
و هم چنین اگر نتواند که قضای حوائج نماید بامر بمعروف و نهی از منکر مهما تیسر اکتفا نماید و اگر هیچ از
اینها میسر ش نباشد اگر بسبب میتواند شد که ظالم ظلم ننماید یا این خدمتی که مینماید ان ظالم را یا اینکه
با این خدمت سبب تخفیف ظلم کردن ان ظالم شود مانع ندارد خدمت او کردن بلکه در این صورتها که
گفته شد که مانع ندارد ظاهر او اجبست که خدمت او را بکند بجهة تحصیل این امور واجبه و اگر
عمالی ایشان را نمودن خدمت ایشان نباشد بلکه امور دیوان باشد اگر داند که خود هرگاه قبول نماید

غشی که معمول باشد در ضمیمه کافیست اگر چه قدر غش را ندانند میرزا

اگر غش معمول باشد کافیست در ضمیمه مطلقا و الا معامله صحیح نیست

نیست نیز در صورت که معلوم نیست مقدار غش چه مقدار جنس

نیست مطلقا حرام نیز در ظلمه

بنابر قول بملکیت غلام و کنیز

اقوی کراهت است در غیر صورت ضرر و ربا

بلکه دوست و نمایش صلاح احوط

این حکم در صورتیست که مستنقذ حق از ظالم متوقف بر رشوه دادن باشد اما در استنقاذ حق معلوم از غیر ظالم بر رشوه دادن حلال است

اگر موجب ظلمی از ظالم نباشد و الا بر رشوه گیرنده حرام خواهد بود چه حق معلوم بر ظالم نباشد یا موجب ظلم از ظالم گردد حاجی

بشرط انکه موجب تقویت شوکت ظالمین نباشد حاجی

مهما امکن امور را موافق شرع و عدالت انجام میدهد و اگر دیگران بجای او متوجه شوند ظلم زیاد میشود
و مؤمنان متضرر میشوند زیاده، در این صورت مانع نیز ندارد که متوجه شود بلکه بسا باشد که واجب
شود بر او چه تواند ضرر بسیار از مردم دفع کند و بامر بمعروف و نهی از منکر نیز بسا باشد که قادر باشد
و هم چنین ظالم را مهما امکن از ظلمش مانع شود و بجالس او رود چه هر یک از اینها که باعث باشند وجوب میشود
چه جای آنکه همه جمع شوند و در این صورت چیزها که از مردم برای ظالم گرفته میشود بحث باید نمود
احتیاط که مبادا مشغول الذمه بشود بدادن بصاحبش و اگر ظالم بجبر رجوع نماید عمالی را با وجود
خوف ضرر عرضی یا جانی یا مالی یا اذیتی که نتواند متحمل شد داشته باشد نسبت بخود یا دیگری از شیعیان
در این صورت کار ظالم را انجام دادن میتواند سوای آنکه پای خود در میان آید مثل کشتن جزما
و زخم زدن احتیاطا که اینها را بلکه در صورتهای سابقه نیز البته مباشر خون نشود بلکه مباشر
عرض نیز نشود بلکه مباشر ضرب و اهانتها نیز نشود والله اعلم چه امر بسیار مشکل است و خصوص
صورتها از فقیه باید پرسید شود تا چه بخوبی او ظاهر شود و احتیاطا آنکه آنچه بدست او آید از
کار دیوان کردن و حرام نباشد با برادران دینی بالسویه قسمت نماید **و از کسبهای** حرام نقش نمودن
صورت انسان و حیوان یا ساختن آنست و غش در معاملات بچیزی که بسا باشد مخفی شود بر جاهل
بحال آن یا غافل از آن مثل آب در شیر کردن یا پنبه کهنه در پنبه دارد و خلط موی عنز در میان موی
زن یا کنیز یا فتن حریر در مثل خاک در میان گندم کردن که گاه شود غافلی غافلانه بخرد یا جاهلی بلکه از
غش ظاهری نیز احتراز کردن احوط است چه مؤمن غش نمیکند **و از جمله** محرمات سحر نمودن است و آن
ظاهر است و بعضی فقها طلسمات و نیرنجات و استخدام ملائکه و جن و شیاطین و استنزال ایشان در کشف
غیبها و امثال اینها را از جمله سحر شمرده اند و باطل السحر جایز است بقرآن و ذکر و امثال آن نه بسحر **و از**
جمله محرمات غنا کردن است هرچند در حدی شتران و غیره و در قرآن خواندن و مرثیه سید الشهداء علیه
السلام باشد نعم مرثیه را بعنوان نوحه خواندن مانع ندارد و هم چنین قرآن را بصوت حسن و طربین حزن
بلکه هم ممدوح است و ثواب دارد و حرام است نیز غیبت کردن شیعیان را یا هجو کردن ایشان را و استثنا

شده از حرمت غیبت آنکه هرگاه کسی ظلم بر او وارد شود نظلم کند نزد کسیکه امید دفع کردن ظلم از او باشد
و هم چنین هرگاه کسی مشورت نماید در باب مناکحه و وصلت نمودن یا معامله با او کردن یا قرض با و دادن
و امثال اینها پس مانع ندارد که هرگاه عیبی باشد که مطلع باشد و آنکس مشورت کن مطلع نباشد
اگر اظهار ننماید برای او بیم ضرر او باشد پس اظهار نماید مانع ندارد و هم چنین هرگاه کسی متجاهر
باشد که آشکارا فسق بکند غیبت او حلال است و هم چنین هرگاه کسی از اهل بدعت باشد یا اعتقاد
فاسدی داشته باشد و محض دارد که بیم گمراه نمودن مردم از او باشد یا بیکه مطلع از حال او نباشند یا
نباشند که آن بدعت یا آن اعتقاد بد است پس هرگاه کسی اطلاع بر حال او داشته باشد و معلومش باشد
بدی از بدعت و اعتقاد باید البته اظهار نماید تا کسی فریب او را نخورد **و از این جمله** است هرگاه کسی اهلیت
اجتهاد و قابلیت فتوی دادن نداشته باشد و بمردم نماید که اهل آن هست آنکه مطلع بعدم اهلیت او
باشد باید اظهار نماید و استثنا ضرر اینها نیز نموده اند که چندان فایده در ذکر آنها نیست و مع ذلک
بعضی از آنها که گفتیم خطری دارد و چه بسیار است که شیطان یا نفس اماره در نظر انسان جلوه میدهد
که غیبت حلال است و حال آنکه نه چنین است مثل آنکه شخصی مجتهد و قابل فتوی است لکن حسد او را
وا میدارد که بگوید او قابلیت ندارد پس جهاد نفس میخواهد فرق گذاردن میان حلال و حرام اینجا و حرام است
نیز اجرت گرفتن بازاء هر واجبی که مامور و مخاطب شده ایم که از اینها عمل آوریم **و اما** واجباتی که وجوب آنها
محض از برای نظم امور معاش مردم است چنانچه اشاره بآن شد در صدر رساله پس مانع ندارد اجرت
گرفتن بر آن بلکه نظم معاش بجواز اجرت گرفتن است و بعضی منع نموده اند از اجرت گرفتن بازای نماز و روزه
برای میت نمودن بجهت آنکه قصد قربت و اخلاص شرطست و کردن نماز و روزه از جهت اجرت منافی
قصد اخلاص است و این باطل است بجهت آنکه اجرت گرفتن بازاء حج نمودن صحیح است و هم چنین بازاء
زیارت و سایر مستحبات با آنکه مشروط هستند بقصد اخلاص بلا شبهه و علما اتفاق نموده اند بصحت آنها
و از اخبار بسیار ثابت میشود صحت آنها چه بدن را اجرت گرفتن صحیح است آنها را برای میت بعمل آوردن
بلکه مثل حج و زیارت را برای آدم زنده نیز میتوان عمل آورد پس هرگاه صحیح باشد اصل کردن این فعل چنانکه

اخبار دلالت بران میکند تمام علما اتفاق بر صحت ان نموده اند حتی همین بعض علما که منع از اجرت گرفتن نموده ان هم قایل بصحت است صحیح خواهد بود اجاره دادن برای کردن افعال مذکوره بلا شبهه هر چند اجاره دادن و دادن بازاء اجرت است چه قصد غیر خدا در وقت اجاره دادن ضرر ندارد و چنانکه قصد غیر خدا در لازم کردن عبادت بنذر یا عهد یا قسم ضرر ندارد باین که نذر میکند که هرگاه خداوند فرزند او را صحیح نمود یا انکه قدر مال کذا و کذا باو داد یا امثال اینها برای خداوند تعالی کذا و کذا نماز یا روزه یا امثال اینها بعمل اورد بعد از انکه نذر نمود و متعلق نذر بعمل امد بر او واجب خواهد شد انچه را نذر نمود پس انوقت از خوف خدا و از جهت امتثال امر او ان نماز و روزه را بعمل میاورد و صحیح است البته و حال اجاره دادن بعینه حال نذر و عهد و قسم است چنانچه فقها تصریح و داخل الملتزم بالنذر و شبهه نموده اند پس بقصد امتثال امر و اخلاص بعمل می اورد و حرام است نیز حفظ کتب ضلال مگر در صورت تقیه یا خواستن رد و نقض نمودن بر اهلشان و امثال اینها از انچه در شرع منع ندارد و حرام است نیز خرید و فروخت و تکسب کردن بخمر یا هر مسکری که باشد بلکه بخشیدن و امثال اینها و همچنین بمیته و مردار نجس و خوک و سگ الا سگ شکاری و اما سگ گله و زرع و بوستان و خانه یعنی سگی که برای محافظت و حراست اینها نگاه میدارند پس اقوی عدم صحت مبایعه اینها است هر چند نگاه داشتن اینها صحیح است و ملک هستند و کشتن اینها دیه دارد که باید بصاحبانش بدهند حرام است نیز تکسب نمودن ببول و غایط ادمی و هر ادمی از حیوانی که گوشت ان حرام باشد هر چند انتفاع معتدبه از اینها ببرند مثل اهل اصفهان و امثال ایشان که انتفاع عظیم میبرند برای زرع که احتیاط ترک است بلکه احدی از فقها تجویز نکرده اند این صورت را هم و اما بول و غایط حیوان حلال گوشت پاک است و باین سبب مانعی ندارد از خرید و فروخت ان بشرط انکه منفعت معتدبها که عقلا بپسندند باشد برای خرید و فروخت داشته باشد و اگر نداشته باشد جایز و صحیح نیست چه سفاهت و معامله سفیه باطل است و کار سفها نباید نمود و حرام است نیز تکسب نمودن بهر مایعی که نجس شده باشد و چه پاک شدن اینها ممکن نیست شرعا الا انکه مستهلک شوند در اب کر

و قابل تطهیر نباشد مثل کلاب دوشاب و ارد و امثال اینها که نجس شده باشند

ظاهر عدم فرق بین کلاب اربعه است در جواز بیع انها حاجی

قلیل با انکه خود بخود خالی با هوا پاک نشوند مثلا و استثنا شده از اینها روغنها مثل روغن گاو و گوسفند و کاو میش و زوغن زیت و روغن چراغ و امثال اینها که جایز است خرید و فروخت اینها برای سوزانیدن در چراغ بشرط انکه مشتری اینها را خبر نماید که اینها نجس هستند و در سوزانیدن زیر اسمان بودن ضرور نیست بلکه زیر سقف سوزانیدن نیز مانعی ندارد و اگر بخرند برای صابون نمودن که منفعت عقلائیه دارد احتمال دارد که صحیح باشد و احوط اقتصار بر سوزانیدن است و اگر اینها مایع و روان نباشند و نجس شوند باینکه سفت باشند همان قدر نجس را باید دور انداخت و باقی را بمصرف رساند و در کندن احتیاط نماید که معاودت ننماید انچه که باقی میماند باینکه از زیر نجس قدری بکنند که نجس معاودت ننماید باقی را و اگر نجس روغن باشد ضرور نیست که ان نجس را دور اندازند بلکه اگر خواهند بسوزانند چنانکه گفتیم و دنبه و پیه حیوان مرده این حکم را ندارد بلکه ممنوع است شرعا انتفاع از ان مطلقا چه برای چراغ سوزانیدن و چه برای صابون و چه برای غیر اینها پس صحیح نیست خرید و فروخت اینها اصلا و بعضی فقها تجویز نموده اند پاک نمودن روغن نجس را باینکه داغ نمایند در کر اب یا اب جاری بریزند و بعد از ان از روی اب بردارند یا انکه در اب قدر کر بجوشانند و مشهور فقها تجویز نمینمایند پاک شدن ان را مطلقا و حق با مشهور است چه یقین حاصل نمیشود که در حین نفوذ در اجزاء و اعماق ان اب مطلق باشد و اب مضاف نشده باشد بلکه اب مضاف میشود ظاهرا بلکه البته و حرام است نیز تکسب بچیزی که بخریم ان بجهت تحریم انچه مقصود است از ان مثل شکلهائیکه می پرستند کافران مثل بتها و خاچها که ارامنه دارند و امثال اینها باینکه خرید و فروخت شوند یا اجرت بگیرند برای ساختن بلکه ساختن حرام است اگرچه اجرت نگیرند و مثل ساختن است محافظت نمودن و حرمت نمودن و مثل فروختن است بخشیدن و امثال اینها و از این قبیل است الات لهو و لعب مثل نقاره و سورنا و سنج و کمانچه و امثال اینها از ان چیزهائیکه انتفاع از اینها بوجه حرام میباشد و شکسته اینها قیمت نداشته باشد و اگر شکسته اینها قیمت داشته باشد و خرید و فروخت شود برای شکستن و خاطر جمع باشد که شکسته میشود ظاهرا مانع نداشته باشد

عطوا و اولی الاقتصار بر ... حاجی

بلکه خالی از ... نیست حاجی

هرچند احتیاط انستکه شکسته شود و بعد از ان فروخته شود بلکه دست از این احتیاط برندارند و مثل الات لهو است الات قمار و نرد و شطرنج و امثال اینها و مثل اینها است ساختن ظروف طلا و نقره خصوص در صورتی که بخواهند استعمال نمایند حرام است نیز معامله چیزهائیکه میکشاند بمساعدت حرامی مثل فروختن و یا بخشیدن یا اجاره دادن اسلحه بدشمنان دین و مثل دشمنان دین است قطاع الطریق و امثال اینها و فرقی نیست در اسلحه میان انکه شمشیر و نیزه و سپر باشد از ان چیزهائیکه میکشند دزخم میزنند یا انکه از قبیل زره و کله خود و سپر که محافظت میکنند نعم اگر جنگ میانه دو گروه از مسلمین اتفاق افتاد مانع ندارد که باین دو گروه زره و سپر و امثال اینها از چیزهائیکه محافظت مینمایند بدهند بفروختن وغیره فامّا شمشیر و نیزه و امثال اینها را ندهند نه بفروختن و نه بغیر فروختن و اگر بدشمنان دین یا غیر بفروشد مثلا برای انکه اینها با کفار دیگر حرب دارند و دفع شر انها از مسلمانان میکنند و اصلا با مسلمانان جنگ ندارند و ضرر با ایشان بمسلمانان نمیرسد مانع ندارد و حرام است نیز انکه توطیه نماید بایع با ثالثی که مشتری نیست اینکه در حضور بیاید و بگوید که من بیعت میخرم تا انکه مشتری باین قیمت که بایع خواهد بخرد و هم چنانکه بر بایع حرام است بر ان ثالث نیز حرام است و هم چنین است حال اگر مشتری توطیه نماید با ثالثی که بگوید بان مشتری که من بکذا بتو میفروشم تا بایع گول خورد **و حرام است** نیز اجاره دادن مسکنها و کشتیها و چهارپایان برای امر حرام مثل انکه شراب خانه یا خمرخانه یا خمر بجای دیگری ببرند و امثال ان و حرام است نیز فروختن انگور یا مویز یا خرما و امثال اینها بکسانی که خمر و شراب مسکر نمایند اعم از انکه فروختن و امثال ان برای این باشد که شراب نمایند یا برای ان نفروشند اما میدانند که جزما انها را شراب میسازند و امّا اگر ندانند ضرر ندارد و مثل این است انکه جمعی لباس ابریشمی را میپوشند نفروشند از ناسعیدی و می اسند میخرند اگر فروشنده داند که برای پوشیدن خود میخواهد نفروشند با ایشان تا ممکن باشد و اگر نمیدانند بلکه احتمال میدهد که از برای زنان خود میخرند مانعی ندارد و هم چنین است حال چیزهائی که برای زینت کردن فواحش و زناکاران باشد و هم چنین هر که برای این کار را بیاراید یا غیر ایشان از فاسقان یا ظالمان باشد خلاصه هرچیزیکه معامله ان اعانت بر گناه

بشرط صدق اعانت عرفا یا حصول ان مطلقا خاجی دام ظله

حرمت در این صورت محل تامل است سامی

باشد حرام است معامله کردن یا بخشیدن ان و امثال اینها هرگاه دانند که گناه است و اعانت بر گناه و امّا اگر ندانند باکی نیست امّا در مقام شبهه که بلکه بشود و مظنه باشد احوط و اولی اجتناب است بلکه بمجرد احتمال نیز اگر ترک نماید شاید اولویتی داشته باشد چه مراتب تقوی متفاوت است و حرج در دین نیست و ناگاه بودن و اعانت بر گناه بودن تا ثابت نباشد مواخذه و عقابی نیست و حرام است نیز معامله حشرات الارض نمودن مثل هزارپا و مار و عقرب و سوسک و امثال اینها از ان چیزهائی که انتفاع چندانی ندارند که نزد عقلا صحیح باشد معامله کردن انها و ثمن و عوض مالی گرفتن یا حقی گرفتن بازاء انها بلکه معامله در انها را سفاهت میشمارند و امّا اگر نفع معتدبه داشته باشند بحیثیتی که معامله در انها سفاهت نباشد هیچ مانع ندارد مثل خریدن فیل یا حیوان دیگر که برای پوست میخرند که قابل ذبح و تذکیه هستند و امثال انها از منافع از قبیل انکه استخوان ان را منتفع بشوند یا روغن از امثال ماهیهای حرام گوشت که روغن ان را برای کشتیها یا چراغ یا غیر انها میخواهند و خریدن مثل دب یا شادی و امثال ان برای لهو و لعب جایز نیست و ممنوع است شرعا و فروختن سباع و درندگان و گربه مانع ندارد شرعا چه برای پوست و موش گرفتن و امثال انها از منافع مانعی ندارد و امّا در پوست هر حیوان که گوشت ان حلال نیست نماز نمیتوان کرد شرعا الا خز خالص امّا میتوان پوشید چه پاک هستند هرگاه ذبح انها بطریق گوسفند و گاو نمایند **فصل** در بیان مناهی در معامله بعضی بر سبیل حرمت و بعضی بر سبیل کراهت خوب نیست که فروشنده مدح نماید انچه را که میفروشد و مشتری مذمت نماید او را و خوب نیست قسم خوردن در معامله چه راست و چه دروغ با انکه دروغگو ملعون است و وارد شده است که شیعیان گناهان میکنند امّا دروغ نمیگویند بعضی هرگاه به بینید که کسی دروغ میگوید بدانید که از شیعه نیست چه شیعه دروغ نمیگوید اگرچه فسق و فجور دیگر بکند و شاید مراد این باشد که کمالی در تشیع چنین شیعه نیست و دیگر خوب نیست که کتمان عیب نماید و این حرام است بلکه بلا جرامی است غش با مسلمانان کردن بلکه منع وارد شده از فروختن پارچه و لباس در جای تاریک و اینکه این غش است و خیانت با مسلمانان **و از انجمله**

نوعا که انتفاع ما خ

چون مناط مالیت بر منافع عقلائیه محلله عند الشارع است خاجی مد ظله

و سنجاب ایضا میتوان خاجی

است نم کردن پارچه یا چیز دیگر که نم کردن از خوش قماش و خوب بنظر می آورد مگر انکه نم کردن بجهت
دفع ناخوشی ان چیز باشد که اگر نم ننمایند بسیار بد بنظر میاید حال انکه بد نیست یا انکه تا نم
ننماید کسی از ان نمی خرد یا بسیار بد میخرند و اگر برای زیاد شدن باشد ان هم حرام است و همچنین ظاهر
نمودن متاع خوب و پنهان نمودن بد اگر خواهد بوسیله ان خوب نمودن بد را بدهد مثل انکه روی کار
خوش قماش بنماید نه کار بد را بعوض ان بدهد مگر انکه مشتری داند که نه کار چه نحو است و اینکه از نه کار
خواهد داد و راضی باشد باین لیکن در چنین صورتی اولی ترک است یعنی ننماید خوب را و پنهان نماید بد را هر
چند مشتری اطلاع داشته باشد و ناخوش است سفر کردنی که باعث نقصان دینی میشود مثل انکه
اب برای وضو دست بهم ندهد یا انکه موجب نجاست بدن یا ثوب شود که تطهیر دست بهم ندهد یا
انکه نماز بدست بهم دهد یا انکه شرایط و اجزاء صحیح مثل ایستادن دست بهم ندهد یا انکه بیم هلاک
شدن نفس باشد یا تضییع عرض و امثال اینها که اگر داند جزما که اینها خواهد شد حرام خواهد بود در
اکثر صورتها بلکه ممکن است در کل و اگر مظنه دارد شاید مکروه باشد و احوط اجتناب است و از
انجمله است کشتی سوار شدن بلکه بخصوص وارد شده است کراهت ان برای تجارت یا تحصیل
معاش مگر انکه منحصر شود تحصیل معاش و تجارت در سوار شدن ان و ناخوش است که کارهای
دون و پست را خود متوجه شود بلکه بدیگری گذارد مثل غلام و نوکر و امثال ان مگر انکه متیسر نباشد
بلی کارهای عمده مثل خانه خریدن و یا ملک یا شتر یا اسب و امثال اینها را خود متوجه شود ناخوش
نیست بلکه شاید بهتر باشد و ناخوش است بکار کشیدن یا کار ظالم کردن کاری که اعانت ظلم
نباشد بلکه احوط اجتناب است مطلقا و ناخوش است که مرتکب شبهه شود یعنی چیزیکه احتمال
حرمت داشته باشد تحصیل نماید تا کار در ان کند و اگر احتمال وجوب داشته باشد ناخوش است ترک
کند پس از مال ظلمه و دزدان و امثال اینها اجتناب نکردن ناخوش است و ناخوش است که مثل شراب خوار
را امین داند که مال خود را باو بدهد بنسیه یا سلف یا مضاربه و امثال اینها الحاصل امین دانستن
اینجا عنا ناخوش است و همچنین ناخوش است معامله نمودن ما بین طلوع صبح تا طلوع افتاب و خوب

نیست مخالطه با سفله کردن و انها جماعتی هستند که پروا نمیدارند چه بگویند پروا ندارند هرچه با ایشان
بگویند و همچنین مخالطه با پست فطرتان نمودن و هم چنین معامله ننمایند الا با کسی که در خیر نشو و
نما کرده باشد و معامله ننمایند با نوکیسه چه پست فطرت میباشند چنانکه مجرب است و نیز خوب نیست
معامله نمودن با ذوی العاهات و انها کسانی هستند که افتی با ایشان رسیده مثل انکه کر یا کور یا
پیس یا خوره دار یا شل و شبیه یعنی زمین گیر و امثال اینها باشند خوب نیست معامله نمودن
با محارف و ان کسی است که دائما نقصان میکند یا انکه هر کاری میکند که میکند در ان نفعی نمیبیند
و نیست و کرواست نمیکند و ادبار شده است و ناخوش است معامله کردن با اکراد هر کردی که باشد
و مناکحه با ایشان کردن یعنی دختر از ایشان گرفتن و دختر بایشان دادن چه وارد شده مذمت ایشان
و اینکه ایشان طایفه از جن میباشند که پرده از روی برداشته شده اند و ناخوش است که بعد
از همه بیع التماس نماید مشتری از بایع که چیزی از ثمن را دست بردارد و خوب نیست که کیل و وزن
از وزن کردن خوب نداشته باشد اینکه متعرض کردن شود و همچنین است حال در کیل کردن
و خوب نیست زیاد کردن قیمت در وقت ندا کردن و فریاد نمودن انکه میخرد باین قیمت در بیع
من زاد که بیع بازار حراج نیز گویند بلکه وقتیکه ندا کن ساکت شود انوقت زیاد کردن مانعی ندارد و خوب
نیست داخل شدن در سوم مؤمن مگر انکه مؤمن راضی شود و برخصتش باشد و خوب نیست که شهری
و حاضر بلدی وکیل جاهلی شوند که از صحرا و کوهستانها چیزی می اورند که در ان بلد بفروشند و هم چنین
دهاتی اگر چیزی اورد که بشهر بفروشد و خوب نیست که بیرون روند برای قافله که سر راه از ایشان
بخرند هنوز نیاورده و حد ناخوش بودن این تلقی تا چهار فرسخ است هرگاه بقصد این معنی
باشد و هرگاه بغیر این قصد بود و اتفاقا بیرون رفت یا برای کاری دیگر مانعی ندارد **ولبعد**
بدانکه اداب تجارت انستکه اولا فقه تجارت و معرفت احکام ان را یاد بگیرد و تحصیل نماید و بعد
تجارت کند که ائمه علیهم السلام بسیار تحذیر نموده اند از انکه فقه ان را تحصیل نکرده شروع بان
نماید چه بسیار باشد که در ربا و محرمات دیگر افتد و ربا را شنیدی که چه قدر بد است و

سزاوار است که تاجر تسویه نماید میان خریدها و فروشندها نه آنکه کسیرا که مماکسه نماید گران تر دهد بلکه تسویه میانه همه مستحبست بخصوص مماکسه نکن را ربح از او نخورد بهتر است چنانکه در خاطرم هست که بدین مضمون حدیثی هست و اگر تفاوت گذارد از جهت علم و صلاح و تقوی باکی نیست و دیگر کسیکه بمشتری گفت بیا از من بخر که احسان بتو میکنم مستحب شدید است که ربح از او نخورد و هم چنین مؤمنی اگر چیزی از او بخرد سعی کند که ربح از او نخورد الا در حال ضرورت با آنکه او نیز برای تجارت بخرد در این صورت نفعی بگیرد اما کمتر بهتر است و هرگاه شخصی بگوید بشخصی که فلان چیز را برای من بخر از دیگران بخرد و از خود نخرد خصوصا هرگاه تاجران چیز باشد و نزد ان گوینده معروف باشد و اگر البته در این وقت از خود بدهد مگر آنکه قرینه باشد بر آنکه مضایقه ندارد که از خودش نیز برایش بخرد و مستحبست باستحباب مؤکد اقاله نادم نمودن یعنی کسیکه چیزی خرید یا چیزی فروخت بعد از آن پشیمان شد و التماس نمود که دست بردارد از معامله دست برداشتن و پس دادن ثواب عظیم دارد چه وارد شده است در حدیث که کسیکه چنین نمود و دست برداشت خداوند عالم در قیامت دست از گناهان و لغزشهای او بر میدارد و مکرر تجربه نموده اند که بعد از دست برداشتن بهتر میفروشند یا بهتر میخرند و مستحبست نیز در وقت دادن راجح و زیاد تر بدهند و در وقت گرفتن بعکس یعنی کمتر بگیرند و مسامحه کردن در خرید و فروخت و انجمان تنگ نگرفتن و مماکسه ننمودن نیز مستحبست چه خدای تعالی چنین کسی را دوست میدارد و هم چنین مسامحه نمودن در گرفتن دین از کسی که طلب دارد و در پس گرفتن قرض نیز مستحبست و خدا دوست میدارد چنین کسی را و هم چنین کسی را که مساهله و مسامحه نماید در قرض پس دادن و در دین مردم را دادن که زود برسانند بر بدهد اما مماکسه در بعضی اوقات بهتر است مثل آنکه معامله اش با برادر دینی باشد چه وارد شده که مغبون شده نه محمود است و نه ماجور یعنی نه مردم او را ستایش میکنند و نه ثواب دارد و در چیزهائیکه برای حج می خرند یا برای کفن مساهله کردن در آنها ثوابش و استحبابش شدید تر است و ناخوش است تاجر را که اول کسی باشد که داخل بازار شود و مستحبست که هرگاه داخل بازار شود دعائیکه وارد شده بخواند و مستحبست نیز که هرگاه چیزی خرید

سه مرتبه تکبیر بگوید و شهادتین نیز بگوید و مستحبست نیز که هرگاه نوعی از تجارتی برا و تعسر نماید که ربح باو بدهد اینکه منتقل شود بدیگری و آنکه هرگاه از تجارتی ربح برای ان حاصل شود بر آن بایستد و مستحبست که در اول وقت نماز کند و بعد مشغول تجارت شود و مستحبست پنهان داشتن مال خریدن املاک والله العالم

فصل در عقد بیع مشهور میان علما آنستکه صیغه شرط بیع است پس اگر بدون صیغه معامله را بعمل آورند بانکه بایع بدهد مبیع را بمشتری و مشتری ثمن را ببایع مبایعه بعمل نیامده است حقیقة اگرچه این داد و ستد از قرینه و اماره ظاهر باشد که مراد طرفین مبایعه است حقیقة و بعضی از فقها چنین داد و ستد را باطل میدانند لکن مشهور آنستکه صحیح است باین معنی که نقل میشود مال هر یک بدیگری بطریق مبایعه حقیقة لکن لزوم نیست یعنی هر یک از ایشان نقل و میتوانند هر یک بعین مال خود برگردند مادامیکه عوضان هر دو بعینه باقی باشد پس اگر اینمال را که گرفته بود عوض داد بمال شخص دیگری یا آنکه تصرف در آن نموده که بعینه باقی نماند مثل آنکه رنگ کرده پارچه را تسلط ندارد که پس بگیرد چه رنگ ملک دیگری است که در آن پارچه بعنوان غصب نشده بلکه برخصت شرع شده پس چگونه ملک دیگری را غصبا میتواند گرفت و هم چنین نمیتواند آنکه رنگ کرده فقرا پس بدهد که ساده گرفته بود چگونه فقرا رنگ کرده پس میدهد و شاید مثل رنگ کردن باشد آنکه آرد نموده گندم را و نان نموده آرد را و امثال اینها را و اگر تصرفی نماید در واحد عوضین که موجب نقص شود و صاحب اولی همان را قبول کند بی خواستن عوض آن نقص مثل آنکه چیزی از آن خورده یا پوشیده صاحبش دست از اینها برداشت و بخشید تسلط دارد که پس بگیرد و اگر عوض بر طرف شد یا تصرف و تغییر شد بنحویکه گذشت لزوم بهم میرسد مگر آن صورت که گفتیم که هیچ مالی در آن خرج نکرده باشد و هیچ عمل و کاری نکرده باشد و قدری را تصرف کرده باشد یا تصرف مثل پوشیدن باشد و صاحبش اسقاط حق کرده باشد در آنچه گفتیم میتواند فقرا مال خود را پس بگیرد هرگاه عوضی که گرفته بعینه پس دهد و اما آنکه تصرف نموده فقرا نمیتواند پس داد هرچند تصرف بسیار کم نموده مثل آنکه یک ساعت پوشیده یا یک دقیقه یا آنکه ملتفت نگشت از آن خورده

باشد مشهور درست نیست بلکه از ظاهر بعضی نقل شده است که این مبایعه است حقیقة و اقوی
اینستکه بروش مشهور بنا گذاشته شود و اظهر نزد حقیر اینستکه اگر صیغه غیر عربی خوانده شود
بفارسی یا ترکی یا غیر هما مبایعه میشود حقیقة یعنی لزوم نیز بهم میرسد و از جمله شرطهای مبایعه
این است که بایع و مشتری هر دو باید عاقل و رشید و بالغ باشند بنا بر مشهور و اگر ظاهر شود که
پدر یا مادر یا شخص دیگر چیزی داده اند بنا بالغ که برای ایشان بفروشد یا معامله دیگر نماید ظاهر اما نعی
نداشته باشد چه معامله را حقیقة ایشان میکنند و طفل بمنزله آلت کار ایشان است و غلام
کنیز هر گاه خواهند خرید نمایند یا فروخت نمایند باید باذن مالکشان باشد و شرط دیگر آنکه مال خود
را بفروشد بایع و بمال خود بخرد مشتری و اگر مال خودشان نباشد باید وکیل صاحب مال یا ولی او باشند یا
پدر یا جد پدری یا وصی پدری یا وصی جد پدری او باشند یا مومنان حسبة اگر حاکم شرع نباشد اما وکیل
پس باید که وکیل صاحب مال بالغ و عاقل و رشید باشد و وکیل خود هم عاقل بلکه بالغ و رشید نیز
باشد و اگر چیزی بفروشد یا بخرد آن وکیل خودش بکند تصرفش صحیح است مادام که موکل او زنده باشد عاقل
رشید باشد و اما پدر و جد پس تصرفشان شرعا ممضی است نسبت بفرزند چه پسر باشد چه دختر مادامیکه
آن فرزند مادامیکه آن فرزند بالغ و عاقل و رشید نشده باشد و بعد از آنکه بالغ و عاقل و رشید شد
ولایتشان قطع میشود و اختیارشان بر طرف میشود و تصرفشان در حال اختیارشان باید خلاف مصلحت
آن فرزند نباشد و هر گاه چنین باشد برای خودشان نیز میتوانند بخرند و از خودشان نیز باید
توانند برای طفل خرید اما وکیل پس برای خود نخرد و از خود بموکل نفروشد مگر آنکه از قراین خوب
خاطر جمع شود که راضی است و احوط آنستکه بزبان بگوید که از خودم برای تو میخرم یا برای تو میفروشم
که مبادا از روی رودربایستی راضی شود که جبر در وی بداست البته باید رضا ظاهر شود علاوه آنکه
چنان چیزها بدگمانی و چرکینی دارد خوب نیست خود را چرکین نماید و صیها که گفتیم تصرفشان بعد
از موت پدر و جد ممضی است و صحیح است و تصرف حاکم شرع و امین او وقتی صحیح است که بالغ نباشند
یا دیوانه باشند یا حاضر نباشند یا آنکه حق واجبی که باید بدهند نمیدهند و دادن موقوف با

بر فروختن مال و یا سفیه باشد یعنی رشدی نداشته باشد که مال خود را ضبط نکند یا آنکه گول بخورد
یا آنکه حساب نداند و امثال اینها و حاصل آنکه اصلاح مال خود نتواند نمود بنا باشد که صرف نماید
از ابدا اغراض غیر صحیحه و چیزی که لایق بحالش نیست و نسبت بشیخ رحمه الله داده اند که فرموده است
هر فاسقی سفیه است و غیر سفیه آنست که عادل باشد و این مشکل است و حق اینست که نه چنین است
بلکه سفیه همان است که گفتیم و با وجود اینها پدر و جد و وصی پدر و جد را نداشته باشد غیر سفیه
که نا بالغ باشد یا دیوانه و اما سفیه پس شرط نیست نبودن پدر و جد و وصی ایشان بلکه سفاهت
که بعد از بلوغ بهم رسد اختیار آن با حاکم شرع است و بس و اگر قبل از بلوغ نیز بوده مشهور آنستکه
نیز چنین است و اما اگر بایع و مشتری نه مالک باشد نه ولی مالک بلکه فضولة بفروشد مال دیگری
را یا بخرد برای دیگری مشهور آنستکه صحیح است باین معنی که هر گاه صاحب مال مطلع شد که دیگری مال
او را فروخته از سر خود یا مطلع شد که دیگری برای او خریده از سر خود پس راضی شد باین فروختن و آن خریدن
ثمر میکند و آن مبیع مال آنکس میشود که خریده بهمان ثمن که تعیین کرده بود و همان شرطی که در عقد
شده بود اگر شرطی شده بود و هم چنین است حال خریدن فضولی برای او که مال او میشود هر گاه
مطلع شده و راضی شده بهمان مبیع و بهمان ثمن و شرط اگر شرطی واقع شده باشد و هم چنین است
باقی معاملات که مثل عقد نکاح یا غیر آن و این عقد فضولی هیچ ثمر نمیکند تا مطلع نشوند و راضی
نشوند کسانیکه این عقد برای ایشان فضولة بعمل آمده و بعضی عقد فضولی را باطل میدانند یا
که هر چند کسانی که عقد فضولة برای ایشان شده مطلع شوند و راضی شوند فایده در آن عقد
نیست اصلا و وجودش مثل عدمش است مطلقا اگر خواهند خودشان عقد نمایند تا صحیح شود
مشهور و ظاهر اولست یعنی صحیح است فضولی باین معنی که گفتیم و کسانیکه عقد فضولی در مال
شخصی نموده اند همین عقد نمودن و صیغه خواندن تنها جایز است لکن مال را نمیتوانند بدهند
بدون رخصت و رضای صاحبش و اگر بی رخصت دادند غصب است و حرام است و همه قاعده
غصبیت در آن جاری است مگر کسیکه در خارج جزم داشته باشد که صاحبش راضی است بادادن

هم چنانکه جزم داند که صاحبش راضی بفروختن این شخص فضولی با هر کس که باشد هست و با این
فروختنه چه این فروختن فضولی است هر چند جزم داشته باشد که صاحبش راضی است بفروختن
چه اگر صاحب مطلع شد بفروختن و گفت باین فروختن راضی نیستم و جزم تو بیجا بوده یا انکه جزم تو
چیزی را بر من لازم نمیکند البته اختیار مال خود را دارد که این بیع فضولی را بر هم زند و اگر تسلیم کرده
بود فضولی و گفت راضی بتسلیم نیستم احکام غصب بر ان تسلیم کردن جاری میشود **و از جمله** بیع فضولی
است انکه حکام یا دزد یا ظالم یا دیگران مال را ظلماً و عدواناً میگیرند و میفروشند برای خودشان
یا معامله دیگر میکنند چه اگر صاحب مال مطلع بفروختن یا معامله شد و راضی شد بان فروختن
یا معامله دیگر رضای واقعی ان فروختن یا معاملهٔ دیگر صحیح است البته و منتقل بان مشتری و معامل
میشود و مال مال ایشان میشود هر چند بعض علما معاملهٔ غاصبان را مطلقا باطل میدانند
هر چند صاحب مال راضی بان معامله بشود و این غلط است بلکه معامله بعد از رضای صاحب مال
صحیح میشود البته بلی شرط میدانند فقها اگر اول رد ان معامله ننموده بوده باشند و فسخ و اظهار
بر هم زدن و امضا ننمودن نکرده باشند چه اگر فسخ نمود و اظهار عدم امضا نمود عقد باطل میشود
البته دیگر فائده نمیکند که باز دیگر امضا نماید و گوید که راضی شدم حالا چه بعد از فسخ ثمر
نمیکند و همه عقدهای فضولی را چنین میدانند که بعد از فسخ و اظهار عدم امضا باطل میشود
بالمره **و از جمله** شرایط مبایعه و معاملهها دیگر انست که برضا بعمل اید پس اگر جبر و اکراه نمایند
باطل خواهد بود و ثمری بر انها مترتب نخواهد شد و اگر بعد از رفع کره و جبر رضا بعمل اید بان معامله
کرهیه و جبریه ظاهر انست که صحیح میشود و حکم عقد فضولی را دارد و این جبر و کره که گفتیم جبر و کره
نامشروع است پس اگر حاکم شرع جبر نماید بر خریدن یا فروختن یا معامله دیگر صحیح خواهد بود
هر چند جبر ابعمل امد باشد مثل انکه مجبور سازد او را در بیع مالش برای وفای دین یا نفقه
واجب النفقه یا بنده کافر که مسلمان شود یا کافری که خریده باشد مسلمان را یا مصحف را و امثال
اینها **و از جمله** شرایط قصد است پس اگر بیع بعنوان غفلت یا شوخی بعمل اید باطل است و از

جمله شرایط اسلام است برای کسیکه بخرد مسلم را پس کافر نمیتواند که نه مسلم را بخرد و نه مسلمه را و نه
کسیکه بحکم مسلم یا مسلمه باشد مثل صغیر و مجنون که ولد مسلم باشند بلی اگر کافری مسلمی را بخرد
که بمجرد خریدن ازاد شود مثل انکه اگر پسر یا پدر یا دختر یا مادر یا خواهر یا هر کس که بر ان حرام
است جماع از محرمهای خود را بخرد صحیح است خریدن و ازاد میشوند و هم چنین اگر زن کافری پدر یا مادر
یا اولاد خود را بخرد صحیح است و ازاد میشوند و این ازاد شدن همین مختص خریدن کافر و کافره نیست و
هم چنین مختص پدران و مادران و پسران و غیر هم از مسلمین نیست و هم چنین مختص پدر و پسر و مادر
و دختر نیست بلکه هر کس چه مرد و چه زن که بخرد پدر یا پدر پدر و هکذا هر چه بالا روند و هم
چنین مادر یا مادر پدر و مادر و هکذا هر چه بالا روند همه بمجرد خریدن ازاد میشوند و هم چنین هر
گاه بخرند مرد یا زن ولد یا ولد ولد و هم چنین هر چه پایین روند ازاد میشوند چه پسر باشد
ولد یا ولد ولد و هکذا و چه دختر و اما مرد هرگاه بخرد یکی از محرمهای خود را که حرامند بر او نکاح
و جماع او مثل عمه و خاله و دختر برادر و دختر خواهر ازاد میشوند بمجرد خریدن و اگر برادر خود
را بخرد ازاد نمیشود لکن مستحبست یا استحباب شدید که ازاد کند و هم چنین زن اگر خواهر یا عمه
یا خاله یا خواهرزاده یا برادرزاده را بخرد ازاد نمیشود بمجرد خریدن لکن مستحبست ازاد کردن یا استحباب
شدید و این ازاد شدن قهری شرعی مختص خریدن تنها نیست بلکه بهر نحو از انحاء که مالک ایشان
شوند ازاد میشوند بمجرد ملکیت و هم چنین شرطست اسلام در خریدن قران یا بعضی از ان چنانکه مفتی
به علماء است **و از جمله** شرایط بیع انست که مبیع و ثمن عین باشند نه منفعت چه بیع انتقال
عین است بازاء انتقال عینی و اما منفعت پس انتقال ان بعنوان لزوم بعقد اجاره میشود یا بصلح هم و باید ان
عین که مبیع یا ثمن واقع میشود منفعت معتد به عقلائی داشته باشد پس خریدن و فروختن کک و
پشه و شپش و امثال اینها باطل است و هم چنین ثمن نمودن انها چه اگر نمایند موجب سفاهت میشود
و معامله سفیه باطل است و باید نجس العین مثل بول و غایط و منی و خون و سگ و خوک و امثال اینها
نباشد چنانکه گفتیم الا سگ شکاری که کافر و کافره که بیع یا معامله دیگر نمودن ایشان جایز است و ثمن

اینها حلال است و بایع کلا در کذشت و باید عوض بیع مملوک باشد پس مثل خمر و شراب و دانه ابریشم صحیح نیست چه خمر ظاهر است شراب را اجماع نموده اند که مسلم مالکش نمیشود و دانه ابریشم بملکیت در نمی اید بجهة خباثت حقارت ان هرچند حق صاحبش است ولذا غصب ان حرام است و همچنین چیزهائی که هنوز تحت تملکیت در نیامده مثل ماهی در دریا و مرغ در هوا و کیاهها که در صحرا است و ابهائی که در رودخانها میباشد بیع وشرای اینها صورت ندارد. نعم بعد از صید نمودن یا حیازت نمودن و سفره در آوردن میتواند بعمل اید و میتواند بعنوان سلف بفروشد امثال اینها را هرگاه شرط سلف کند بهم دهد و باید ملکیت انها تمام باشد پس معامله ملک وقف باطل است چه جمیع موقوف علیهم در ان شریک هستند و هیچیک ملکیتشان تمام نیست نعم اگر وقف بر جمع معین نموده باشد و دیگری داخل ایشان نموده باشد ان جمع معین میتوانند فروخت هرگاه در نفروختن بیم تلف شدن نفوس و اموال بوده باشد بجهة انکه حدیث صحیح دارد و جمعی تامل در درستی ان حدیث نموده چنان پنداشته اند که معصوم علیه السلام بیع وقف معین موبد را حلال نموده در هنگام بیم مزبور چه اعتقاد ایشان اینستکه وقف بر جماعت معین صورت ندارد بلکه وقف صورت دارد که موبد باشد و منتهی نداشته باشد موقوف علیهم ان و این چنین است بلکه ظاهر اینست که وقف بر جمع معین تنها صحیح است چنانکه ظاهر از اخبار میشود و عموم حدیث الوقوف علی حسب ما یوقفها اهلها که صحت وقفها همه باین حدیث میشود شامل انچه ما گفتیم نیز هست الحاصل فروختن وقف بمعنی متعارف مشهور میانه فقها و نزد حقیر محل تامل است باید بعمل بیاورند بلی اگر خراب شود ملک وقف بحیثیتیکه باقی نماند نفعی بر ان وجه اصلا از قبیل حصیری یا بیرچوب مسجد یکه پوسیده شده باشد بحیثیتیکه هیچ نفع حصیری یا تیر چوبی که سقف را بان میسازند نماند اصلا و بکار نیاید سوای سوختن و مثل انها در این صورت ظاهر اما نعی در فروختن نباشد ملک وقف هم هرگاه چنین شود که از کار بیفتد که دیگر بکار نیاید مانعی در فروختن نیست لکن بعد از فروختن امثال اینها باید چیزی دیگر که اقرب باینها باشد اگر ممکن شود والا تم الاقرب فالاقرب و هکذا خریده شود و وقف شود چه داستنیکه مال مشترکست میانه موقوف علیهم الی یوم القیمة و اگر مبنی

ونابه ما البتیه در شده باشد و دانه ابریشم در مملوکیت در اید ونا البته ندارد
میرزا
حاجی دام ظله

ع
لکن نه خصوص اینها بلکه کلی چه سلف چه غیر سلف
میرزا

محل تامل است بنظر
[illegible]

راکه وقف نمایند بحیثیتی باشد که بعضی از طبقات باید فدوت بر نشیند و انتفاع از ان داشته باشند و بعضی نداشته باشند بنحویکه اگر فروخته شود خورده شود یا وقف دیگر بعمل نیاید برای طبقات من بعد در این صورت فروختن ان مشکل است و ظاهرا صورتی ندارد و دیگر ام ولد یعنی کنیزی که از اقایش فرزند بهم رسانیده باشد هرچند ملک اقا است این کنیز لکن اقا نمیتواند فروخت او را هرچند فرزند در شکمش باشد مگر فروختن برای ثمن رقبه ان کنیز باشد یا بی چیزی اقا یعنی اقا بعد از انکه خریده پولش را بدهد جماع با کرده و پولش را بهم نرسانیده و نتوانست که ثمن از اید بدهد لهذا لاعلاجا باید فروخت برای ثمن دادن و بعضی شرط نموده اند مردن اقا را یعنی تا زنده است نمیتواند فروخت شاید از راه دیگر خدا باو بدهد چه تا زنده هست نا امیدی نیست و منطوق و اید داله بر صحت فروختن کنیز اقای مرده است و بعضی از فقها چند صورت دیگر را نیز باین ملحق نموده اند مثل انکه بفروشند بکسیکه تا خریدار آزاد میشود یا انکه بفروشند هرگاه خویشی نزد یکی داشته باشد که مرده باشد و ترکه گذاشته باشد برای انکه آزاد نمایند تا ارث او را ببرد یا انکه بفروشند بشرط انکه تا بخرد آزاد نماید بنا برائی و چند صورت دیگر را نیز استثنا کرده اند و باید مبیع و ثمن هر دو معلوم باشند پس مجهول باطل است و همچنین غیر معین مثل انکه یکی از این دو تا و مجهول مثل انچه در کیسه است و امثال اینها و مجهول خواه مجهول واقعی باشد و خواه نزد بایع یا مشتری هرچند واقعا معلوم و معین باشد پس چیزیکه خرید و فروختن بکیل یا وزن یا عدد باشد صحیح نیست که بتخمین بفروشند یا بکیل مجهول و وزن مجهول و چیزی که خرید و فروختن نه باینها باشد باکی نیست و بعضی چیزها هست که در بعضی صورتها بکیل و وزن خرید و فروخت میشود و بعضی صورتها بکیل و وزن فروخته نمیشود بلکه بتخمین کیل یا وزن مثل خرما که چیدن ان بکیل یا وزن و بر سر درختان بتخمین کیل یا وزن در صورت چیدن باید بکیل یا وزن فروخته شود و بر سر درخت بتخمین مانعی ندارد و همچنین خرده فروشی عطاران مثل یکفلوس یاد و فلوس که میفروشند عادت ایشان وزن نیست و بیشتر را بوزن میفروشند و چیزی بکیل مثل مرکب عرفها که شیشه شیشه میفروشند احتمال هست که کیل یا

درهم بعضی [illegible] اشکال
[illegible]

واحتمال هست که بنجنین باشد وبعضی چیزها در بلادها تفاوت دارند در بلدی بکیل و
در بلدی بوزن و گاه در بلدی بنجنین فقها فرموده اند که آنچه معلوم است در عهد پیغمبر صلی الله علیه و اله
و سلم بکیل یا وزن معامله شد باید الحال نیز چنین باشد و آنچه معلوم نیست در هر بلدی تابع عادت
آن بلد است پس مثل نان که معهود نبوده است که در زمان پیغمبر صلی الله علیه و اله و سلم آیا
متعارف بوده فروختن آن یا نه چه جای آنکه بچه نحو متعارف بوده فروختن آن حالا مانعی ندارد در
بلدی که بعد میفروشند بعد و در بلدی که بوزن میفروشند بوزن و چیزی که بکیل فروخته میشود
میتوان بوزن فروخت اما عکس خوب نیست چه وزن اضبط است از کیل بلی میتوان کیل معین را
بوزن سنجید که چه قدر است و بعد از آن بعدد آن کیل فروخته شود چه بالاخره بوزن بر میگردد
بلکه حقیقة وزن است و چیزی را که صاحبش وزن یا کیل نموده و در وقت فروختن خبر میدهد
که باین کیل یا وزن است پس در این صورت اگر تصدیق او نموده باشند بخرند مانعی ندارد و هرگاه کم
آید از آنچه گفته بود نقص او را باید بدهد و اگر زیاده بر آید زیادتی متعارفی مانعی ندارد و هرگاه
زیادتی سهوی باشد میباید صاحبش را اعلام نماید که اگر خواهند پس دهند و هرگاه دعوی
در میانشان افتاد باید بروش شرع طی شود و اگر مکیل یا موزون را بتخمین خرید هر چند خوب
نکرده است حرام نیست اکل و شرب و پوشیدن و امثال اینها از تصرفات هر چند مشهور
آنستکه بیع باطلست و احوط متابعت مشهور است اما صاحب مال چون راضی شده است که
هر تصرفی که خواهد در مالش بکند بازاء آن پولی که داده است باو که هر کار که خواهد در آن پول بکند لهذا
تصرفات صحیح خواهد بود مگر آنکه معلوم باشد که رضای صاحب مال بتصرفات بنا بر آنستکه اعتقاد
دارد که بیع صحیح است و ثمن مال خودش است و مبیع مال مشتریست که مشتری در مال خود تصرف
میکند و اگر داند که بیع باطل است و مبیع هنوز مال خودش است و ثمن مال مشتریست راضی نخواهد
بود بتصرف احتمال دارد که بیع صحیح باشد و مکروه باشد یا صحیح و حرام بهر صورت احوط اجتنابست مگر
آنکه اظهار نماید که من در مال تو تصرف میکنم و میخورم و تو هم در مال من و اظهار کنند که شرعا بیع باطل است

هرگاه راضی باشد بتصرف نماید یا اینکه بیع ننماید بلکه صلح نماید یا هبه معوض عنها چه در این صورتها
محتمل که معاوضه صحیح و عوضها حلال باشند و ظاهر چنین است و اگر چیزی که بشماره فروخته میشود
خواهند کیل نمایند و کیل را بشمارند صحیح است و احوط آنستکه آن را در صورتی بعدد شمردن یا تعسر
آن مرتکب شوند نه مطلقا و اما چیزها یکه خرید و فروختن آن بکز و پیمودنست میتوان بی کز و پیمودن
خرید هرگاه مشاهده نماید آنها را پس بمشاهده بخرد خواه در حین مشاهده یا بعد از مشاهده مگر
آنکه مدتی گذشته باشد که عادة تغییر می یابد در ظرف آن مدت پس جایز نیست بجهت مجهولیت
و اگر بکز و پیمودن بخرد و در صورت مشاهده آن بهتر است و این چیزهای مزروع اگر متساوی الاجزا
باشند بعض آنها را بعنوان مشاع میتوان خرید اما بعنوان مفروز نمیتواند مگر آنکه همان را که میخرد مشاهده
نموده بخرد و زمینی را هرگاه بفروشند بنا بر آنکه چند جریب معین است و بعد از آن ظاهر شد
که کمتر است مشتری اختیار فسخ یا گرفتن بحصه از ثمنش دارد هرگاه چنان باشد که اجزاء قیمت نسبت
بجریبها و گزها باشد که جریب نقد یا گز نقد چنانکه متعارفست و اگر زمین زیاد بر آمد
ظاهرا بایع اختیار فسخ دارد بسبب عیب شرکت و اگر بایع دست از زیادتی بردارد مشتری را اختیار فسخ نیست
ظاهرا و احتمال دارد در صورت اول که در آمده است اگر بایع در جنب آن ازضی داشته باشد و
نقص را بدهد مشتری خیار نداشته باشد و هر چیزی که غرض از آن طعم یا بو یا مزه است باید
بچشد و بخورد و بو نماید و بخرد مگر آنکه متعارف صحیح معروف داشته باشد و بخرد بنا بر آنکه از
آن خریدن غرض آن صحیح معروفست پس صحیح است بیع بنا بر آنکه اصل در آن چیز صحت است و عدم عیب
و اگر معیب بر آمد و معلوم شد که نزد بایع معیب بوده خیار عیب دارد چنانکه مذکور
خواهد آمد و باید هر چیزی یا بمشاهده خریده شود یا بوصف نمودن آن نقد و وصف که از جهالت
و گول خوردن بیرون آید بنحویکه نزد اهل خبره خلاص شده باشد از آن جهل و گول و اگر آن چیز صحیح معهود
معروفی داشته باشد و بخرد بنا بر آنکه اصل و ظاهر در آن صحت است یا اصل نهاد در آن صحت است
یا اصل نهاد در او صحت است مانع ندارد هر چند تصریح ننماید که آن صحیح را میخرم یا کی ندارد

چه

در بیع مجهول

چه اطلاق لفظ ظاهر در ان صحیح است مگر انکه بسببی از اسباب ان ظاهر در اطلاق نباشد بلکه بعضی از چیزها در بعض جاها موقوف و معیبش متعارف میشود که اطلاق لفظ منصرف بان میشود و معروف و معین است در این صورت نیز بیع صحیح است و مبیع همان موقوف معروف است و مشتری راضی شده بان عیب و خیار فسخ ندارد مگر انکه عیب دیگر غیر ان عیب متعارف داشته بوده است نزد بایع پس خیار عیب دارد هم چنانکه انچه را باصل صحت خرید یا باطلاقی که منصرف بان میشد خرید پس معیوب نزد بایع بیرون اید خیار عیب دارد و مثل را در نافه اش خریدن صورت ندارد مگر انکه یک نحو کشف شود از رایحه و صحت و فساد ان مگر انکه بنا بر اصل متعارف خرید شود بدستوری که گفتیم و فقها پوست که در پشت حیوان است راضی نیستند خریدن ان را مادام که سلخ نشود و دید نشود چه فنا ش کند کی پوست را ضرر میدانند دانستنش را و هم چنین صحیح نیست خریدن بچه در شکم مادرش بجهت مجهولیت ان مگر انکه همراه مادرش بخرد یا اینکه تابع مادرش باشد و باید عوض قدرت بر تسلیمش باشد پس فروختن مرغی که در رفته است از دست یا مملوکی که گریخته است یا حیوانی که در رفته رفته که معتبر نیست عرفا دادن ان باطل است از بیع مگر بیع مملوکی گریخته که صحیح است بیع او و منضما بچیزی دیگر صحیح است بیع او و اگر عادت دارد که برمیگردد مثل کبوتر یکه چنین باشد صحیح است بیع ان و اگر قدرت بر تسلیم بعد از مدتی دارد ظاهرا صحیح است لکن خیار فسخ است اگر جاهل باشد مشتری و بنده اگر منضم نیز چنین است و جایز است اسقاط ظروف بعنوان که جنسی را مثل روغن یا سرکه در ظرفی باشد و با ان ظرف وزن نماید و بعد از ان از مجموع مقدار ان ظرف را تخمینا اسقاط نمایند باکی نیست اما باید تخمین درست شود که در نظر ایشان احتمال زیاده و نقصان نداشته باشد یا داشته اما تفاوت سهلی اما جایز نیست وضع نمودن زیاده بر این مگر برضای صاحبش و اما اسقاط ظروف بنحوی که گفتیم احتیاج برضای صاحب ندارد بلکه تسلط شرعی هست و انچه را قبض نموده اند از کری در وقت مساومه یعنی بنای مبایعه خواهند بگذارند بقیمت درست نمودن یا شروط تعیین نمودن یا امتحان و امتحان نمودن ان چیز یا جزء اینها و هنوز بیع بعمل نیامده باشد مضمون است یعنی اگر تلف شود یا ان

در تلف مبیع قبل از بیع

برخورد که معیوب شود ضامن است انکه گرفته است و در نزد او است باید قیمت روز تسلیم صاحب نماید نگوید که من هنوز چون نخریده ام مال تو بود که تلف یا معیوب شد باید از کیسه تو رفته باشد بجهت انکه صاحب اختیار این را نگوید چه شارع او را ضامن نموده بنحوی که گفتیم و هم چنین چیزی را که قبض نموده بمبایعه فاسده ان هم چنین حکم دارد اینها در صورتیست که تلف یا عیب الهی و سماوی باشد و هم چنین اگر انکه گرفته خودش اینکار کرده باشد بلکه این اشد است چه همه احکام اتلاف را دارد اما اگر صاحبش این کار را کرده باشد بر ان شخص چیزی نیست از کیسه صاحبش رفته است و اگر شخص ثالثی این کار کرده باشد متلف همان ثالث است و قرار ضمان بر اوست و صاحب میتواند از همان شخص ثالث را بگیرد و میتواند که از همان شخص که قبض نموده بود بگیرد و اگر از انشخص گرفت او رجوع بتلف کن میکند و از او میگیرد و اما اگر نماء در ان چیزها بهم رسیده باشد چه متصل مثل پشم و چاق و فربه شدن یا خط و کمال اموخته شدن و امثال ذلک و چه منفصل مثل بچه زائیدن یا شیر دادن و امثال اینها پس همه مال صاحبش است و اصلا تعلق ندارد بانکه قبض نموده هر چند خسارت کشیده است و هم چنین هیچ تعلقی ندارد بان تلف کن ثالث هر چند خسارت کشیده باشد چه خسارت باو عین مال است که مال صاحبش بود و نماء نیز مال او است پس اگر نماء را نیز تلف نمود یا نماء در دست او تلف شده ضامن است مگر انکه نماء منفصل باشد و صاحبش بعنوان امانت باو سپرده باشد چه در این صورت حکم امانت دارد و ضامن نیست این در ان امگر انکه خیانتی از او سرزند که بدیش از ید امانت بیرون رود و اگر نادانی و نماء بفعل قابض بهم رسیده باشد که غصب و بی اذن و بی رخصت باشد شریک خواهد بود نسبت بفعل و عملش بقدر حصه ان و در این باب رجوع باهل خبره بنحو فرموده حاکم شرع میشود و حاکم شرع میباید تعیین کیفیت نسبت و وضع را نماید و انچه تلف شده اگر قیمی است یعنی متساوی الاجزاء نیست مثل ادمی یا حیوانات و امثال اینها پس باید قیمت را بدهد قیمت روزی که تلف نموده و هم چنین اگر معیب نموده باشد باید ارش یعنی تفاوت مابین قیمت صحیح و قیمت معیب را بدهد قیمت روز تلف بقیمت سوقی نیز قیمت چاقی و لاغری چه تفاوت قیمت چاقی که گذشت اما در لاغری علی ای تقدیر باید بدهد

چه ضمان بر او است واگر غاصب شده باشد بانکه صاحبش از او طلبیده باشد و او نداده باشد تاوان را باید بدهد
و بدون عذر رد را نموده باشد اعلی القیم را باید بدهد واگر مثلی باشد یعنی متساوی الاجزاء باشد مثل گندم
و ارد و برنج و روغن و عسل و سرکه و امثال اینها باید مثل آنچه تلف نموده بدهد با امکان و الا در ذمه
است که مثل از او تحصیل نماید و بدهد و اگر صاحب المال از او بطلبد و راضی بتاخیر نباشد قیمت از او
بگیرد و اگر راضی باشد مثل از او هر وقت که ممکنش باشد بگیرد و اگر طلبید و ممکن نبود تسلیم و نداد در آن وقت
غاصب است باید اعلی القیم را بدهد والله یعلم **واز جمله** شروط مبیع است که آنچه میفروشند باید
حین فروختن موجود باشد و معدوم نباشد مگر آنکه بعنوان سلف بفروشد و شرایط سلف موجود
باشد و توضیحش بعد از این بیاید انشاء الله خواهم گفت سلف را انشاء الله و هم چنین است حال در ثمن یعنی باید
موجود باشد مگر آنکه نسیه بفروشند و شرایط نسیه موجود باشد و هم گفته خواهد شد انشاء الله و بعد از آن
باید دانست که بیع شخصی میباشد و بیع کلی نیز میباشد بیع شخصی اینستکه شخص معینی و چیز معینی را
بخصوصه بفروشد و مبیع نماید با آنکه ثمن نماید پس باید که مملوک بایع باشد اگر مبیع است و مملوک
مشتری باشد اگر ثمن است و اگر مملوک نباشد مبایعه فضولی خواهد بود نسبت با آنچه مملوک نیست و فضولی را
دانستیم که چه حکم دارد و بیع کلی اینستکه چیز معینی مشخصی را بخصوصه مبیع یا ثمن نمینمایند مثل آنکه
من غیر معین مشخص کنند با ده من گندم بفروشد با یک دیناری یا ده دیناری ثمن نمایند یا چیز دیگر مثل
دینار و درهم چه ضرور نیست که ثمن خصوص درهم باشد که زر سفید و نقره است یا دینار که از
اشرفی است باشد بلکه پول سیاه که مس است یا چیز دیگر را مثل جنس طلا و نقره و جنس مس یا چیز دیگر
مثل حیوانی یا متاعی یا غیر اینها را نیز ثمن میتوان نمود بلی غالبا ثمن زر است یا پول سیاه بلی هر حال کلی اینستکه
شخص معین نباشد مثل آنکه حالا متعارف است که من کنند میفروشند و اختیار دارند هر من کندمی که
میخواهند تسلیم مینمایند و هم چنین زیاده از من و کمتر از آن و هم چنین هر زری که خواهند تسلیم می نمایند معین
نیست که کدام اشرفی است و کدام زر سفید و هکذا و این ضرور نیست که مبیع یا ثمن همان وقت بیع مملوک بایع
یا مشتری باشد چه میتواند شد که بعد از مبایعه زر را مشتری تحصیل نماید یا مبیع را بایع لکن باید بنحوی شود

اقوی در این صورت هم قیمت یوم التلف است حاجی رحمه الله

یعنی بحسب قیمت خامنجی

علی الاحوط میرزا رحمه الله

اقوی ضمان قیمت یوم الدفع است اگر مثلی متعذر باشد حاجی

علی الاحوط میرزا

و یا چنانچه ثمن مجهول که قیمت ضرری بر مشتری نکردد

اگر بیع کلی باشد بیع حالا شده باشد حاجی زاد ظله

و باید در این تاخیر خیار فسخ بهم میرساند بانه مذکور خواهد شد انشاء الله تعالی پس هرگاه دانستی که
در مبایعه غیر سلف و نسیه باید که عوضین موجود باشند و جهتش اینستکه اگر موجود نباشد
بیع غرر میشود که پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم نهی از آن فرموده چه غرر دان مجهول الحصول یا مجهول
القدر است پس فقها تجویز نمی نمایند که ثمر درختان یا اجناس زرعها را قبل از وجود یا بعد
نمایند بلی اصل زرع را میتوانند بفروشند یا ثمن نمایند هرگاه زرع موجود باشد چنانچه اصل را که هستند بفروشند
یا ثمن نمایند و بعضی فقها تجویز بیع ثمره قبل از وجود مینمایند هرگاه زیاده از یک سال خرید شود
و دور نیست که چنین باشد لکن اجتناب احوط است و بعضی دیگر جایز میدانند با ضمیمه چیزی که
موجود باشد که قابل خرید و فروخت باشد هرچند یک سال بیشتر فروخته نشود و اگر زیاده از
یک سال با ضمیمه فروخته شود احوط است و هم چنین اگر با ضمیمه فروخته شود که ضمیمه مقصود
بالاصاله باشد در بیع و اگر ضمیمه مقصود بالاصاله نباشد و یک سال فروخته شود محتمل که
جایز باشد و لکن احوط ترک است البته اینها که گفتیم همه در صورتی بود که موجود نباشد ثمر یا
کردانه است و اگر موجود باشد در صحتش هیچ اشکالی نیست در جواز فروخت یا ثمن نمودن آنها
کیفیت بیع اینها اینستکه اگر صاف شده باشد یعنی از کاه و غیره جدا شده و صاف شده باشد
باید بکیل یا وزن فروخته بشود بنحوی که گفته شد و اگر صاف نشده باشد یعنی در دنباله اش باشد
اگر دنباله دار باشد مثل گندم یا در خوشه باشد یا زرع سر پا ایستاده باشد یا درو شده در روی
زمین افتاده باشد میتوان بدون کیل و وزن فروخت یا این که چنین بفروشند یا ثمن نمایند مگر یا قبل
و آنچه مثل آن باشد که هرگاه چیده شده باشد باید بوزن یا کیل اگر عادت کیل داشته باشد بفروشند
و ثمن نمایند بلکه مثل گندم هم هرگاه از ساق جدا شده باشد لکن هنوز از دنباله بیرون نیامده احوط
اینستکه بغیر وزن یا کیل اگر عادت کیل داشته باشد مبایعه ننمایند و اما ثمر درختان اگر غیر خرما باشد دو
نیست بجهت آنکه از حد بوجود آمده باشد هرچند دو کمال خوردی باشند که میتوان فروخت و ثمن نمود
هرچند لحوط آن باشد که تا بدو صلاح آن نشده باشد مبایعه ننمایند مگر آنکه ضم شود با اینها چیزی

اگر شخصی باشد یا مجهول الحصول باشد یا اگر کلی باشد بضرر مشتری باشد حاجی مدظله

این احتیاط ترک نشود میرزا رحمه الله

این احتیاط ترک نشود میرزا رحمه الله

این احتیاط ترک ننمایند میرزا رحمه الله

که جایز است بیع ان یا انکه بفروشند بشرط انکه ببرند و بچینند برین و چیدن اش نفع معتدبه عقلا
داشته باشد تا انکه سفاهت نشود یا انکه زیاده از یکسال باشد حد بدو صلاح اینها بنابر مشهور
انستکه دانه منعقد شده باشد و بعضی کفته اند که با این شکوفه اش ریخته شده باشد این احوط
بلکه اظهر است و بعضی زیاده بر اینها نیز کفته اند و ضرور نیست اعتبار شان و امّا خرما پس مبایعه
نشود مکر بعد از انکه سرخ یا زرد شده باشد و اکر قبل از اصفرار و احمرار خریده شود باید مثل
سایر اثمار در کر یکی از شرایط ثلثه سابقه خرید و فروخت شود که بشرط قطع یا ضم ضمیمه یا
زیاده بر یکسال است و اکر قدری از خرمای بستانی رسیده باشد بسرخی یا بزردی میتوان باقی
را با ان مبایعه نماید هرچند تتمه ان نرسیده باشد و همچنین است حال در میوهای دیکر و هم
چنین است حال اکر بستان هم خرما و هم میوهای دیکر داشته باشد اکر بعضی از انها رسیده باشد
باقی را میتوان مبایعه نمود و امّا خضراوات مثل خربزه و هندوانه و خیار و بادنجان و امثال
اینها را میتوان بان مبایعه نمود بعد از انکه از عدم بوجود امده باشد و منعقد شده باشد
با اصل و ساقه و شجر مبایعه شوند و خواه چیده شود و خواه یکچین و خواه چند چین بعد از انکه عدد
چینها را تعیین نماید اکر چین اول مثلا بتنهائی مبایعه شد و از چین ثانی بان مخلوط شد
بجهت انکه امتیاز متعذر نباشد شرکت قهری بعمل امده باید بمصالحه و مراضات طی شود و مثل خضراوات
است اوراق اشجار و اوراق حنا و امثال اینها مثل توتخه و غیره و میتوانند در وقت مبایعه استثنا
نمایند شجر معینی را یا خوشه معینه را یا قدر مشاع را از انها پس با مستثنا مشاعی شریک باهم میشوند
در انها بقدر حصه و اکر افتی روی دهد یا منفعتی حاصل شود یا اخراجاتی بر سر حصه ها خواهد بود
و جایز نیست مبایعه زرع کندم بکندم خواه از ان کند و خواه از کندم دیکر و همچنین جایز نیست مبایعه
ثمره نخل بخرما خواه از خرمای ان نخل و خواه از غیر ان نخل مکر عریه و ان عبارتست از یک اصل درخت
خرمای که از مال دیکری در خانه شخصی باشد یا بستان او و میوه ان را از صاحبش بخرد بخرما بچند شرط
اول انکه ثمن بر صاحب بستان یا خانه باشد نه غیری یعنی این معامله را همان صاحب خانه یا بستان

الحوم مراعات یکی از شرایط سابقه است مکر انکه بکویند این میوه رسیده است عرفا مراعات ... ملا

الحوم مراعات رسیدن بعض از هر نوع میوه است ... ملا

نماید برای خود شراید کری برای او هرچند ثمن بر او نباشد و اکر چنین نباشد حرام است **شرط دوم** انکه یک درخت خرما باشد در خانه یا بستان از شخص نه بیشتر **شرط سیم** انکه بخرص و تخمین
بخرند **شرط چهارم** انکه زیاده نباشد احدی از عوضین بر دیکری بلکه بحسب تخمین مساوی باشند نه
انکه زیادتی عمدا داده بشود که ربا بعمل اید بلی نزد خشکیدن خرماها اکر تفاوتی بعمل اید ضرر ندارد **شرط**
پنجم انکه بعنوان حلول معامله شود نه با جل لکن شرط نیست تقابض همانجا **ششم** انکه بر نخله
خرما بش نه چیده باشند چه چیده حال خرماهای دیکر دارد **هفتم** انکه ثمر خرما باشد نه بغیر جنس
در عوض خرما این نیست **هشتم** انکه خرمائیکه بعوض میدهد شرط نکند که عین خرمای همین نخله باشد
چه اتحاد ثمن و مثمن از جمله محالاتست و هرکاه نخیلی یا نخله یا درختی یا درختانی مشترک باشند
میانه شرکاء و یا نحوی باشد که میوه و ثمره انها مشترک باشند اکر بعض از شرکاء قبول نماید حصه شریک
دیکر را بقدر معینی مثل نصف یا ثلث یا غیر اینها بهر نحوی که شراکت باشد صحیح است هرکاه رضای
طرفین بعمل اید که همان قدری که بر ذمه کرفته بر ذمه او لازم میشود که بدهد بشرط سلامت از افات
کران ثمار را بر طرف نماید در این وقت بر او چیزی نیست و اکر افت نصف از ثمره را تلف نمود بر او نصف انچه
کفته بود لازم است و اکر ربع ربع و هکذا و الحاصل که حال شرکاء دارند که انچه تلف میشود از میان
تلف میشود نه از انکه تقبل نموده بتنهائی و اکر تفاوت جزئی بعمل اید باکی نیست چه این تقبل
بخرص میشود و بغیر خرص صحیح نیست و خرص مانع از تفاوت سهلی که در خرصها بعمل می اید غالبا نیست
و ضرری ندارد بلی اکر تفاوت فاحشی بعمل اید بجهتی که ظاهر شد که خراص و قوت در خرص نداشته
یا در خرصش تامل درست ننموده یا امری بر ان مستور شده بحسب اتفاق بجهتی از جهات که ظاهر
شد که خرص بیجا شده استانوقت با بدان تفاوت را مرعی داشت و اکر کسی بحسب اتفاق مرورش
با شجار میوه دار افتاد مشهور تجویز نموده اند که از ان ثمر چیزی تناول نماید نه انکه بردارد و نیز تقدر
تناول کند که ضرر و مجحف بصاحبش برساند و بعضی حرام میدانند مطلقا و انکه حلال میدانند چند
شرط نموده مثل انکه عمدا بزود بستان بلکه بحسب اتفاق مرورش بر انها افتاد بنحویکه بحسب عرف

کویند که اتفاقا مرور ش با نها شد چه کاه است کر اتفاق مبا فند مرور ش براهی که نزدیك بان میوها
است کر اکر خواهد ر و بمیوها رود باید کر از جادهٔ خود بیرون رود عمدا و بمیوها چه ان را بعض اوقات
مرور بمیوها بحسب اتفاق میکویند عرفا و بعضی جاها عمدا میکویند ولی بجهت کمال قرب و اتصال و ثانی
بجهت عکسان لکن احوط از ان صورت کمال قرب نیز هست اجتناب **وشرط** دیکر انکه همین خوردن تنها
باشد در انموضع نه برداشتن هرچند در عرض راه بخورد وشرط دیکر انکه اجحاف ننماید وشرط دیکر
انکه درو دیوار داشته باشد از در داخل نشود بی اذن یا از دیوار بالا نرود وشرط دیکر نیز بعضی کفته
اند که نباید کراهت صاحب را بلکه ظن بکراهت او نیز نداشته باشد و بودن میوه بر سر درخت
نه انکه چیده و بریده باشند و بر زمین یا حرزش باشد وشاید کر اکر از درخت خود بخود افتاده
باشد بر زمین مانع نداشته باشد **وشرط** دیکر انکه فساد نکنند باینکه شاخه را بشکنند
یا دیوار را خراب و سوراخ نماید یا انکه میوها را پامال نماید وامثال اینها و بالجمله انکه ذکر شد
است شرایط بسیار میکند واحتیاط ترکست مطلقا واحوط از این ترکست نسبت بزرع هرچه در زرع
نیز بعضی قایلند واشکال در ان بیشتر است واحتیاط از ان تاکید دارد **وازجملهٔ** شرایط بیع
انستکه ثمن و مثمن هر یك را هر کاه از راه مبایعه مالك شده باشند خواهند که بفروشند یا ثمن
نمایند باید قبض کرده باشند بعد از ان مبایعه نمایند پس بیع ما لم یقبض را راضی نیستند بعضی مکروه
میدانند و بعضی مختص بمطعومات میدانند و حق انستکه اکر بیع تولیه میکنند هیچ باك ندارد باینکه
با بچه خریده همان میفروشند وان را مبایعه سراسر میکویند والا احوط اجتنابست هرچند مبایعه
بنقیصه باشد یعنی با بچه خریده کمتر بفروشند و در مطعومات احتیاط اجتناب شدید تر است و در
مکیل و موزون واجبست اجتناب تا کیل و وزن ننمایند و قبض ننمایند نفروشند هرچند بایع اول
کیل یا وزن نموده باشد و خبر نموده باشد تصدیق خبرش نموده باشد و خریدن باین جهت صحیح
باشد اما اکر خواهند بفروشند کیل یا وزن نمایند و قبض نمایند و بفروشند از بعض اخبار ظاهر
میشود که منع از ان بجهت تشبه برباست **فصل در مبایعهٔ حیوانات** حیوان مملوك را

میتوان فروخت تماما یا بعضا لکن مشاعا چه بعض مفروز را نمیتوان فروخت مثل سر تنها یا دست تنها
یا هردو یا هم و قس علی هذا نعم ماکول اللحم را بعد از ذبح و جدا شدن سر یا دست مثلا مانعی ندارد
واما مثل جکر و دل جدا نشده مانع ندارد کر از حیوان مذبوح یا برای ذبح بخرند مادام که مشاهد یا موصوف
باشد بوصف رافع جهالت اما مثل سر قبل از جدا نمودن اشکالی دارد هرچند مشاهد باشد چه در بریدن و
جدا نمودن تفاوت بسیار بهم میرسد در زیاد و کم کوشت ان مکر انکه حد معین مضبوطی داشته باشد که
بان حد باید بدهد بایع نه زیاد و نه کم لکن اشکال دارد تحقق چنین حدی واما هرکاه مجموع جسد فروخته
برای ذبح یا بعد از ذبح هرکاه استثنا مثل سر یا پا نماید هیچ ضرر ندارد چه استثنا نمودن مبایعه
چه مال صاحب مال خودش است که نمی فروشد واما باقی جسد اکر بیع شده و تفاوت بریدن سر
تفاوت میکند لکن ان قدر تفاوتی نیست که در ان تغابن باشد مثل تفاوت نهای سر انها و کیلها چه
بسیار است و این قدر تفاوت در جنب ان مضمحل است بخلاف سر تنها چه بسیار کم است کوشت ان
و این تفاوت در جنب ان بسیار عین نماید و تغابن نسبت بان بهم میرسد با انکه میتوان کفت که این هم
ضرر ندارد چه حد معین نزد اهل خبره است وانقدر کافی است لهذا وارد شده است حدیثی
در شتر یکی جمعی خریدند برای کشتن و شخصی شریك ایشان شده در سر تنها و پوست و اتفاق شد که ان
شتر را نکشتند و چاق شد و قیمت ان باضعاف بالا رفت پیغمبر صلی الله علیه و اله وسلم فرمودند
که صاحب سر و پوست شریك است در ان نسبت بقیمتی که داده یعنی قیمتها که داده اند بر همان نسبت
حساب میکنند و هر یك شریك در ان بدن میشوند بثمنی که داده است نسبت بمجموع قیمت ان اکر
خمس است خمس و اکر سدس است سدس و هکذا و همچنین واشتباه نیست در کشتن ان شتر چه ضرر و
سفاهت در شرع نمیباشد و این حکم ظاهر احق است چه ظاهر از ائمه علیهم السلام بنحو یکی
مفتی بر میتوان شد و ظاهر این خبر صحهٔ خرید سر تنها باشد یا جلد است مکر انکه کفته شود که
شراکت در خریدن و میان هم بشراکت بودن کافی باشد که حکمش غیر حکم خریدن تنها باشد نه بشراکت و
در این تاملی هست و حیوان مملوك میشود بخریدن و فروخت و هبه و صلح و غیر اینها از اسباب تملیك

مثل مهر و وجه شدن و به شدن در خطا و یا عمدا یا غیر اینها و بزاییدن شدن در ملک و اگر وحشی باشد
بصید نمودن هم مملوک میشود چه از آب چه در صحرا و اما آدمی پس مملوک میشود بقهر و غلبه بر آن بکر و فتن
یا بدزدیدن و حیله یا بدست آمدن بهر نحوی باشد در حالیکه آن کافر حربی بوده و ذمی مگر آنکه از
ذمه بیرون رفت بود و بعد از آن که مملوک شدن کافر اعقاب و ذریات ایشان که بعد از آن مملوک شدن بهم
رسیده اند مملوک هستند تا قیامت اگرچه مسلمان شده باشند یا صغیر یا مجنون باشند و فی الحقیقه از مملوک
بودن بیرون می آیند که آزاد شوند و از آنجمله است که آزادی بمجرد پدران یا فرزندان یا مادران یا فرزند
زادها را یا مالک شود بنحوی که بنحو یکه گفته شد سابقا و اگر مرد بخرد زنهائیکه محرم اوست مثل
خواهر و عمه و خاله و دختران خواهرها و دختران برادرها یا دختر دختر خواهر یا دختر دختر برادر
و یا دختر پسران ایشان و هکذا بنحو یکه گفته شد اینها همه بر او آزاد می‌شوند بمجرد خریدن یا مملوک شدن
بهر نحو یکه باشد چنانکه پدران و مادران و فرزندان و فرزند زادگان آزاد میشوند همه اینها رضاعا
آزاد میشوند هرگاه مالک شد چنانکه نسبا میشوند علی الاحوط بل الاقوی و الاظهر ایضا و اصل در
آدمی آزاد بودن است و حر بودن است مگر آنکه شرعا ثابت شود که مملوک است و از جمله ثبوت شرعی
این است که در بازار مسلمانان خرید و فروخت شود مسلمانانیکه بدعت در دین نکرده باشند که آزاد
شرعی را مملوک ساخته باشند چنانکه الان اهل سنت شیعیان را اسیر و مملوک میدانند خرید و فروختن
ایشان را حلال میدانند تا بحدی که جهارا و آشکارا در بازارهای ایشان شیعیان را بلکه سادات که
ذریه حضرت رسول صلی الله علیه و آله و سلم اند خرید و فروخت مینمایند و کیس و پستان و بدنهای
زنان را مکشوف مینمایند که مبادا عیبی داشته باشند یا خلاف مرغوب ایشان باشد اصلا نه از
خداوند نه از رسول خدا و نه از ائمه اثنی عشر علیهم السلام و سایر ذریت و عترت طاهره حیا نمیکنند و
حال آنکه صلوات نماز را بدون صلوات بر ایشان ناتمام و باطل میدانند و مع ذلک ببهانه آنکه کسی
سب نوکر و خادم ایشان کرده باشد اسیری و کنیزی آقایان ایشان حلال میدانند با آنکه آیه کریمه قل
لا اسئلکم الی آخر مختص ایشان است عجل الله فرج آل محمد و شیعتهم بظهور المهدی صلوات الله علیه کما

در وجهیکه در باب خرید مذکور است ... منه

اخبار را یا فهرا در باب خرید مذکور است منه

فرج عن بنی اسرائیل بظهور موسی علیه السلام و نجاهم عن فرعون الذی کان یقتل ابنائهم و یستحیی نسائهم و
در خبر متواتر است از رسول خدا صلی الله علیه و آله و سلم که آنچه در بنی اسرائیل شد در این امت نیز
میشود حذو بحذو و نعل بنعل و قذه بقذه و در بنی اسرائیل خداوند عزوجل فرمود و نرید ان نمن علی الذین
استضعفوا تا آخر آیه و در این امت نیز همین معنی گفته شد امید از لطف و احسان او که بزودی ایجاد
مضمونش بعمل آید آمین و از جمله اسباب حکم بمملوکیت آنستکه اقرار بر نفس خود نمایند بمملوکیت شرعی
در حالتی اقرار نمایند که بالغ و عاقل باشند و مجنون و سفیه نباشند و از جمله اسباب حکم بمملوکیت
و رق بودن آنست که بعنوان شیاع معروف باشد بمملوک بودن و هرگاه محکوم بمملوکیت و رقیت بودن شرعا
ادعای حریت نماید و ثابت نماید به بینه شرعیه ثابت میشود حریت و هرگاه برای اقرارش حمل
شبهه محتمل الصدق در باره خود نموده باشد چه اظهر و اقوی آنستکه به بینه شرعیه ثابت میشود حر
بودن او در این صورت و اگر زنی شوهر مملوک داشته باشد و بعد از آن مالک شوهرش شد بخریدن یا
ارث یا غیر اینها نکاح میان ایشان باطل میشود و عبدش است و عبدش هرگز شوهر او نمیتواند شد
و وطی نمیتواند نمود و اگر مرد زن مملوک داشته باشد و بعد او را بخرد عقد باطل است و مملوکه اوست و
حلال است وطی او و از این جهت و اگر مملوک کافری مسلمان شود همان ساعت او را از تحت سلطنت کافر
بیرون می آورند و میفروشند بمسلمانی و نمیگذارند که دقیقه کافر او حکم کند و مستولی
باشد و ظاهر آن خریدن آن عبد در این صورت واجب کفائیست بر مسلمانان و اگر واجب کفائی نباشد
مسلمانی بخرید و تحت تسلط آن کافر نمیگذارند و شراء از آن کافر میکیرند اگر خود نتواند نفقه خود را
حاصل نماید بکسبی و دیگری متکفل نفقه اش نشد و همچنین واجبست که فروانی یا مثل از که مملوک کافر
شد همان ساعت بخرند از تحت تسلط او بیرون آورند و اگر بفروشند کنیز حامله که حملش نیز مملوک
باشد یا حیوان حامله را حمل داخل مبیع نیست بلکه مال بایع است و همچنین است ثمر شجر که آن هم مال
بایع است مگر آنکه شکوفه درخت خرما مؤبر باشد که اگر آن باشد آن نیز مال مشتریست و اینها که گفتیم
وقتی است که بیع را مطلق نماید و قرینه نباشد بر مراد مثل عادتی و تعارفی در اطلاق که از اطلاق انعادت

محل اشکال خاتمی منه

در وجوه اشکال خاتمی منه

و متعارف را بفهمند مثلا اگر متعارف شده باشد در فروختن حیوان حامله یا درخت میوه دار یا
بار دار که بنحو یکه البته بفهمند از بیع علی الاطلاق انکه حمل و میوه و بار البته بمبلغ داخل است
و تا مثل در این اصلا ندارند در انوقت داخل است هم چنانکه اگر شرط داخل بودن در ضمن عقد
کرده باشد یا شرط خارج بودن ثمر غیر مؤبر نخل نموده باشند و مؤبر نخل بردار شده است یعنی شکافته
شده ان خوشه نشکافته یعنی انغلاف وان شکافته شده باشد وانچه از شکوفه نخل در اندرون
غلافش بود از شکوفه خرمای نر بان بوداده باشند و مثل شرط است در اینهم متعارفی اگر داشته باشد
که از اطلاق همان را فهمند وضرر ندارد مجهول بودن حمل چه مقصود بالذات نیست در معامله بلکه
بالتبع والعرض است چنانچه اشاره بان شد وحکم اینها حکم ریشه درخت و اساس ستون دیوار
است که داخل مبیع هستند البته ومجهولند و از این جمله است رخوت عبد و کنیز و پالان حیوان
و امثال اینها اگر متعارف باشند که البته داخل مبیع است وجز آن نمی فهمند داخل است والا
خارج و مال بایع است مگر انکه شرط شود و ناخوش است تفرقه میان اطفال و مادرها بلکه بعضی حرام
میدانند واحوط ترکست البته بلکه احوط حد تفرقه میان خویشان از ممالیک است در صورتیکه
متاثر میشوند بمفارقت خصوصا میانه دختر و مادرش وخصوصا هرگاه اولاد طفل و صغیر باشند
بلکه کسیکه چنین کاری کرد ایمن نیست از اینکه بر سر اولادش نیز چنین چیزی یا امثال ان از مکاره
اید چنانچه مضمون حدیث است و این تفرقه اعم از انستکه بمبایعه باشد یا بخود دیگر از انحاء نقل
ملک و ناخوش است جماع کردن بکنیزی که از زنا بهم رسیده و بعضی حرام میدانند واگر جماع
نماید عزل کند منی خود را که مبادا حامله شود و ولدی از اولاد زنا بهم رسانند و ناخوش است
نیز که ثمن مملوکی که میگیرد با وبنماید در ترازو چه معهود است که اشرفی را می سنجند و میکشند بلکه در
نقره را نیز گاهی میسنجند مثل ریال و گاه باشد که مراد نمودن اصل قیمت باشد و وارد شده
که هرگاه ثمن خود را دید که نه ترازو به بیند رستگار نمیشود و ممکن است که مراد خصوص زن باشد
بلکه هرچه را قیمت او نمودند در ترازو نه بیند مطلقا مثل انکه ثمن مثل مس یا گندم یا امثال اینها

یعنی تابع مبیع است

باشد و سنت است که نام او را تغییر دهند و حلوائی بخورانند باو و چهار درهم که سه محمدی و چهار
دانگ است یعنی مثل جزیه تصدق او کنند و سه محمدی تمام نیست بلکه یک بیستی از او ناقص است که مجموع چهار
ده بیستی زر نقره است نسبت بعباسی نه دانگی واما نسبت بعباسی شش دانگی که در این زمان شایع است دو
عباسی و یک بیستی زر نقره خالص هست که وزن مجموع دو مثقال و عشر مثقال صیرفی است خلاصه انکه
درهم شرعی نیم مثقال و ربع عشر مثقال صیرفی است و کسیکه کنیز را دخول نمود و از خودش بوده باشد ان
کنیز و خواهد بفروشد ان کنیز را واجب است که استبرا نماید بچهل و پنج روز یعنی انقدر او را جماع ننماید
و بعد از ان بفروشد هنوز جماع نکرده واگر حیض بین باشد ان کنیز یک حیضه استبراء نمودن کافیست
یعنی نزد او که حیض دید و بعد از ان حیض با ان جماع ننمود انوقت بفروشد واگر استبرا نکرده بفروشد حرام
کرده است وگاه باشد که از جماع او حامله شده باشد وام ولد خود را بفروشد پس باید ظاهر
شود که ام ولد او نیست که میفروشدش پس اگر کنیز صغیره باشد که نه سال تمام نداشته باشد استبرا
نمیخواهد چه حمل نسبت باو متصور نیست و همچنین است هرگاه یائسه باشد یعنی پنجاه سال
تمام یا شصت سال تمام داشته باشد علی اختلاف المذاهب و احوط انستکه پنجاه ساله را و بیشتر را
که بشصت نرسیده باشد استبراء نمایند و بعد از ان بفروشند و این استبرا برای جماع است پس اگر
جماع ننموده باشد استبرا واجب نیست براو واگر جماع نموده باشد استبراء واجبست هرچند منی
خود را وقت جماع عزل نموده باشد یعنی در فرج او نریخته باشد بلکه بیرون فرج ریخته باشد و
اگر اشتباه در سن ان کنیز باشد که معلوم نباشد که نه سال کمتر است یا معلوم نباشد که یائسه است
یا نه باید استبراء نماید واگر وطی در پشت کرده باشد و وطی قبل اصلا نکرده موافق قواعد فقها
استبراء بر او لازم است چه اگر حمل بهم رساند مال مالکش است هرچند وطی در پشت است و
بالجمله احوط استبرا نمودن است و بر مشتری ان کنیز نیز لازم است استبراء اگر خواهد او را جماع کند و اگر
جماع نمود بی استبراء حرام نموده و اما در این صورت وجوب استبراء ساقط شد چه فائده اش عدم اختلاط
نطفه دو منی بوده واختلاط بعمل امد با انکه باز واجبست که جماع ننماید تا مدت استبراء تمام شود احوط

لزوم استبراء اینجا در صورت معلوم نیست حاجی دام ظله

و همچنین استبراء محل اشکال است هرچند احوط است حاجی مد ظله

ثانی است و استبراء چنانکه گفتیم واجبست مگر انکه بایع استبراء نموده باشد و عالم شد مشتری با
بایع یا انکه بایع خبر داد او را که من استبراء کردم و فروختم و وثوق بخبر او دارد یا خبر داد که من هرگز وطی
نکرده ام و وثوق بحرف و دارد ان وقت بر مشتری واجب نیست استبراء او باید وثوقش واقعی باشد
انکه شهوت جماع او را کور نکند و میل نفسانی در نظرش جلوه دهد که ثقه است و واقعا و ظاهرا
ثقه نباشد و این استبراء مخصوص بیع و شراء نیست بلکه بهر نحو که نقل شود از مالک سابق بمالک
لاحق چنین خواهد بود چه دانستی که مقصود تحصیل برائت رحم است و اگر کنیز حایض باشد که
فروخته شد یا نقل کرده شد این حیض کافیست بعد از ان که از حیض پاک شد جایز است جماع
لکن احوط شاید یک حیضه دیگر هم باشد بلکه مستحبست دو حیضه مطلقا و استبراء در
خریدن کنیز از زن یا از صغیر یا از کسیکه ذکر و خصیتین او را بریده باشند و انکه مثل اینها است
واجب نیست لکن این در وقتی است که مدتی ملک این جماعت یا احدی از ایشان بوده باشد و الا بمقدار
زمان استبراء اگر چهل و پنج روز است در حیض نه بین در رسیدن من بحیض و یک حیض در حیض بین اگر چنین
نباشد یا بینکه ملک مردی بوده و منتقل بیکی از ایشان شده و همان ساعت یا قبل از انقضا مدت استبراء
فروختند باید بفروشند تا مدت استبراء منقضی شود و هیچکس جماع حلالش نکرده باشد یا بنکاح
تحلیل یا عقد بکسی نموده باشد و اگر کسی زنا با او کرده باشد یک حیضه استبراء زنا دارد و این استبراء
زنا در همه زنها جاری است و باید مشتری نیز در چنین صورتی هر گاه مطلع بحقیقت حال نباشد استبراء
نماید و بعد از ان جماع کند مگر انکه جزم داند که بایع استبراء نموده یا خبر دهد بایع ثقه و معتمد و
وثوق بحرف او بهم رساند بنهجی که گفته شد و از این معلوم شد که بعضی از جاهلان یا غافلان
که حیله میکنند در اسقاط استبراء لازم شرعی بانکه ساعتی یا مدت قلیلی می بخشند یا میفروشند مثلا
بزنی یا طفلی یا امثال ایشان و بعد از ان استرداد مینمایند و جماع مینمایند بدون استبراء بانکه میگویند
که صادق است که از زن یا از طفل مثلا گرفته ایم و اگر خود این حیله را نمیکنند لکن بدیگران یاد
میدهند و امر مینمایند و جاهل بیچاره را مغرور مینمایند چه دانستی که استبراء برای برائت رحم از

حمل است و این ضرور است بلی در بعض اخبار وارد شده حیله اسقاط بانکه ازاد نماید و عقد نماید و
جماع کند و این نیز اشکال دارد چنانکه دانستی و محتمل که این چنین خبر در مقام تقیه واقع شده باشد
چه در ان زمان خلیفه عباسی کنیزی خرید که تعشق و تعلق تمام باو داشته بحیثیتیکه طاقت صبر کردن
از جماع او در مدت استبراء نداشت لهذا علماء عامه را طلبید که چاره برای او بکنند چاره نیافتند
برای او سوای ابی یوسف که گفت چاره عتق کردن و عقد است چه استبراء برای عقد نمیباشد بلکه
برای ملک همین است و این مقبول طبع خلیفه شد ابو یوسف را مقرب خود نمود باین سبب مشهور
و معروف گردید و این بر ظاهر است که چنین واقعه که روی داد سنی و شیعه ان را مطرح میکنند
و متوجه گفت و شنید در ان میشوند لهذا شیعیان همین مسئله را از ائمه علیهم السلام نیز
سؤال نمودند و نه یکنفر ایشان بلکه متعدد از ایشان سؤال نمودند و بعید نیست که در چنین
وقتی خلاف گفته ابی یوسف نمیشد که ائمه علیهم السلام بفرمایند با انکه بر تقدیر عدم تقیه
شاید حکمتی دیگر بوده مثل انکه بایع استبراء نموده لکن استبراء بایع را اعتبار نمی کردند علمای
اهل سنت و بر تقدیر صحت واقعی شاید مصلحت ازاد شدن بنده ازاد بندگان خدای تعالی جبر و
حاصله از استبراء را نماید و العلم عند الله و احتیاط راه نجات است خصوص در فروج که عقلا و
نقلا اهتمام تمام و تاکید لا کلام در ان هست و کنیز حامله در ان استبراء نیست بلکه هر گاه
خرید مثلا و معلوم شد که حامله است و از اقای خود حامله شده است بیع باطل است چه
دانستیکه ام ولد فروختنش یا انتقالات دیگرش که بعنوان معامله میشود باطل است مگر
در صورتهای خاصه که اشاره ببعض از انها شد و اگر ان حمل از اقایش نباشد معامله اش
صحیح است و مالک کنیز میشود لکن جماع با ان حرام است تا وضع حملش بشود و از نفاس بیرون اید
خواه حملش از زنا بهم رسیده باشد خواه از حلال علی الاحوط بل الاظهر و انچه وارد شده که جایز
است محمول است بر تقیه چنانچه از اخبار ظاهر میشود و اگر اتفاقا مقاربت نمود اگر منی خود را عزل
نمود فبها و الا اگر طفل مملوک است ازادش نماید بعد از زائیدن و چیزی از میراث برای او وصیت نماید

در طلاق این حکم اشکال است حاجی مدظله
استحبابا احتیاج دارم ظله

واحوط آنستکه غیر از این نکند وبدانکه این استبراء مخصوص صورت بیع نیست بلکه در همه انتقالات جاریست چه انتقالات اختیاریه وچه انتقالات قهریه وقبل از استبراء جماع حرام است ونه انتفاعات دیگر هر چند اولی اجتناب از آنها نیز هست سوای مثل خدمت ورؤیت ومس نمودن و هر شخصی از مرد یا زن یا طفل که از کفار ویکی از اهل ذمه یا معاهد نباشند بدست مسلم افتد مالک میشود چه بزرگش کافر حربیست وطفلش در حکم آنست پس هر کافر بقتال وقهر وغلبه اسیر نمایند در زمان غیبت مال امام است تمامش واگر بدزدند وگول بزنند مال گول زن ودزد است وخمس آن مال امام علیه السلام است ودر هر دو قسم بشیعیان حلال نموده اند ائمه علیهم السلام مال خود را واگر سنی اسیر نموده وبشیعه فروخت یا بخشید مثلا شیعه مالک میشوند بر خصمی که از امام خود دارند واگر کافران بقهر وغلبه اسیر نمودند حکم مسلمان دارند که اگر بشیعیان فروختند یا بخشیدند مثلا مالک آن شیعیان میشوند وخریدن از کافر حربی خریدن حقیقی نیست بلکه استنقاذ است بلکه هر گاه آن کافر دختر یا مادر یا خواهر یا پسر یا برادر خود وامثال اینها را بشیعه بخشد یا بفروشند مثلا آن شیعه مالک آن میشود واگر مسلمانان بعنوان حیله یا دزدی بچنگ آورند مال خودشان میشود بفرموده فقها وخمس باید داد وبهر صورت بر شیعیان حلال است تملک ایشان وجماع با ایشان بعد از استبراء واگر معلوم شد این کس یا ملک یمین یا محلله اش معلوم شد که ملک دیگر است ودیگران خبر نداشته اند باید آن کنیز را بصاحبش رد نمایند وقیمت طفل که از او بهم رسانیده بصاحب کنیز باید بدهد قیمت همان روز که متولد شد چه نماء ملک صاحب کنیز است وهم چنین عشر قیمت کنیز را اگر باکره بود یا نیم عشر اگر ثیبه بود بصاحب کنیز بدهد وهم چنین اجرت خدمتهای که کرده بلکه خدمتهای که نکرده را نیز فقها میگویند باید بدهد چه حبس ملک صاحبش نموده هر چند انتفاع ازان نبرده باشد بعضی همه را باید بدهد واگر در این میان کسی گول زده است آن شخص را همه آنچه نقصان کرده وبصاحب کنیز داده از آن گول زن میگیرد واگر گول زن نباشد وگول زن همان کنیز خودش بوده بر قیمت آن

یعنی تملک وجماع را چنانچه خواهد آمد میرزا رحمه

در صورتیکه مستلزم وطی بشود تحقیق نمیشود

تمام کوان ... اطلاق معلوم نیست میرزا رحمه

کنیز است که اگر آزاد شد وممکنش شد باید بدهد واولاد در قیمت محاسبه اش طی خواهد شد وکنیزی که مشترک باشد میان دو نفر یا بیشتر حرام است وطی آن بر شریکها مطلقا چه فرج بدو سبب حلال نمیشود چه بسبب ملکیت حصه خود وسبب دیگر عقد یا تحلیل شریکست واگر وطی نمودند فعلی حرام نموده اند وحد زنا میزنند مگر آنقدر یکه مالک است که بازاء حصه خود وطی او را حد نمیزنند والزام قیمت آن جاریه براو میکنند اگر ثمن زیاد تر است ثمن را واگر قیمت وقت خریدن زیاد تر است قیمت را وحصه خودش را از قیمت وضع مینمایند جاریه مال آن زانی میشود وبعضی میگویند این قیمت نمودن را در صورتی میکنند که آن کنیز حامله شد از آن شریک زنا کن والا قیمت نمینمایند بلکه هم چنان بر شراکت باقیست میان شرکاء وظاهر آنستکه اگر این جماع از نظر شرکاء افتاد یا انجار برو دیگر نمیخواهند اش قیمت مزبور را قهرا حکم میکنند بر آن زانی وقیمت را میگیرند قهرا از او وبشرکا میدهند بنحوی که گفتیم واگر جاریه خود را خواهند ونخواهند که فروخته شود اگر حامله شده باشد چون ام ولد شده باید قیمت را قهرا بگیرند واگر حامله نشده باشد اشکالی دارد هر چند موافق ظاهر حدیث آن بود که گفتیم که بمجرد زنا قیمت میکنند بنحو مزبور **فصل** در سلف وآن خریدن چیزیست در ذمه بایع که بعد بدهد وشرایط آن هشت است اول صیغه که عربی آن اسلمت واسلفت وآنچه این معنی داشته باشد واگر صیغه فارسی بخوانند مانع ندارد باین نحو که بگوید بایع فروختم جنس کذا وکذا را بمبلغ کذا وکذا که بعد از انقضاء مدت کذا بدهم واگر بگوید بجای فروختم پیش فروش کردم بهتر است **دوم** ذکر جنس یعنی نوع آن را چون گندم یا جو وامثال اینها وذکر وصفی که از جهالت بیرون آید مثل گندم کذا یعنی صنفی که تفاوت دارد قیمت آن با صنف دیگر واین در برنج متعارف است چه برنج سفید یا سرخ یا حبشی یا نفاده که عبارتست از سفید وسرخ مخلوط وممزوج بهم پس بمجرد جنس که برنج بودن باشد کافی نیست بلکه تعیین اصناف نمایند وهم چنین خرما وروغن وسرکه ودوشاب وعسل مثل آنکه سفید باشد یا سرخ یا با موم باشد یا صاف شده وامثال اینها هر حال آنچه منشا تفاوت قیمت میشود باید تعیین نماید وآنچه منشأ

اجتناب در تحلیل اولی است حاجی

مسئله محتاج بتامل است میرزا

این احتمال قوی است حاجی

افتادن از نظر شرکاء موجب تقویم بر واطی نیست حاجی

این هم محتاج بتامل است میرزا

اگر معامله بصیغه سلم واسلفت تمام است صورتش اینست که اسلمت الیک یا اسلفتک هذا الدینار مثلا فی کذا من الحنطة الفلانیة الی وقت کذا ویجانبه اسلمت او اسلفت مثلی ومعنی اسلمت واسلفت این تملیک کردم بتو پیش دادن دینار در فلان مقدار گندم که بازاء او مبیع باشد وبعبارة اخری پیش خرید کردم با دینار فلان مقدار گندم را الی آخر میرزا حاجی

تفاوت قیمت میشود باید تعیین کنند و انچه منشا تفاوت نمیشود ضرور نیست تعیین ان مثل کندم در
بعض بلاد که تفاوت چندانی ندارد بلی در بعض بلاد تفاوت هست مثل کندم سفید و کندم کربلائی
دارد از کندم مهنا و ان تفاوت دارد از کندم کربلا و کندم کربلائی نیز تفاوت دارد بحسب زیادی
و کمی جو یا زوان و امثال ان و اما جو در غالب بلاد تفاوتی ندارد غالبا سوای در پاکی و ناپاکی پس
اکر ممکن نباشد ضبط وصفیکه از جهالت بیرون اید سلف در ان جایز نیست مثل کوشت که ضبط
چاقی و ضعیفی و امثال ان معتبر نیست و اکر ضبط همه اوصاف و شود نادر الوجود خواهد بود و سلف
ان هم صحیح نیست چنانچه خواهی دانست و پوست را تجویز سلف نمیکنند چه اهم اوصاف سبک
است یعنی ضخامت و عدم نزاکت و ضبط ان معتبر نیست الحاصل چیزیکه عدم ضبط ان باعث دخول در
بیع غرر میشود راضی نیستند شناختی که عرف را راضی نیستند پس راضی نیستند در نان و نیز نیز راسیده و
عقا و جواهر و لولو و امثال اینها **سیم** انکه عبارة داله بر انجنس و انوصف و اضحة الدلالة
باشد **چهارم** قبض نمودن قیمت پیش از تفرق یعنی از هم جدا شدن متعاقدین یا بدان نه مجلس عقد
و اکر قبض شد بعضی از قیمت نسبت بهمان قدر صحیح است و نسبت بغیر مقبوض باطل است و اکر قیمت را
دینی نمایند که بر ذمه بایع است بعضی میکویند که صحیح است چه مافی الذمه در حکم مقبوض است و بعضی
باطل میدانند که این معامله دین بدین است و ان باطل است و بعضی میکویند که اکر شرط در عقد شد
که ثمن همان مافی الذمه باشد باطلست و اکر شرط نشد لکن بعد از معامله مافی الذمه را عوض
ثمن قبول نمودند ان صحیح است و احوط اجتناب است از شرط مزبور و اقوی صحت است مطلقا **پنجم** انکه
اکر مکیل یا موزون باشد عوضین باید تعیین کیل و وزن بشود در انها کیل معروف و وزن معروف و
اکر غیر مکیل یا موزون باشند باید تعیین که از جهالت و غرر بیرون اید بعمل اید مثل معدود بعدد
مزروع بزرع و صاحبان متن بتعیین سنها و قس علی هذا و بعض در ثمن اکتفا بمشاهده نموده اند
در اینجا و احوط بلکه اقوی اولست و اکر تعیین بغیر مسلک نمایند مثل اب یا بدسته و بسته نمایند
در مثل نی یا بخروار نمایند در مثل هیمه و هیزم یا بعدد در چیزیکه تفاوت در عددها نیز در کوچکی و

اقوی تعیین موجب تفاوت عبارت هاست ص

اقوی احتیاط ترک نشود حاجی ص

بزرکی باشد فقهاء تجویز نمینمایند سلف فروختن در اینها و امثال اینها را باین نحوها باعتبار
عدم ضبط معین و تفاوت در اینها و مثل اب را اکر مشاهده نماید که باشد در دبه یا سوراخ
شود که معطل شود و امر چنان است که فقها فرموده اند که هرکاه ضبط معین نباشد که از جهل
و غرر بیرون اید پس اکر سلف در انها بشود باید بضبط معین بشود مثل وزن یا کیل و امثال انها
ششم تعیین مدت معلومی پس بی تعیین مدت معلومة باطلست پس اکر تعیین مدت نامعینی
نمایند مثل امدن حاج یا رسیدن غلها باطل است و باید اجل معین معلوم هر دو طرف مبایعه بوده
باشد **هفتم** انچه بسلف فروخته شود باید که عام الوجود باشد در وعده و غالب الحصول باشد در
سر وعده و اکر چنین نباشد مثل بعض میوه ها که سر وعده اش غیر وقت و جوانست مثل زردالو و
هلو و شفتالو در وقت پاییز و زمستان بلکه تابستان هم یا مثل خربزه و سیب و امثال اینها در
مکانیکه اکر در غیر موسم خودش باشد بسیار کم است یا کم است که خاطر جمعی در حصولش باشد و هم
چنین خریدن حاصل ده کوچک و میوه بستانی و اکر ان ده بسیار عظیم باشد که خاطر جمعی باشد که
حاصل ان بتمامی منعدم نمیشود بلکه مقدار انکه سلم شده علی ای تقدیر هم خواهد رسید جایز
است **هشتم** انکه موضع تسلیم مبیع باید معین باشد نزد متعاقدین و اکر معین نباشد باید
معین نمایند و این در جائی است که موضعهای تسلیم تفاوت داشته باشد بحسب قیمت و یا مونه
حمل و نقل پس اکر در بلاد متعاقدین عقد بعمل اید تعیین ضرور نیست چه اطلاق عقد منصرف میشود
بتعیین همان بلد و اکر در بریه باشند یا در بلد غریب باشند و اطلاق عقدشان منصرف میشود ببلد
خودشان هم تعیینی ضرور نیست و اکر اطلاق منصرف بموضع معینی نشود در موضع تسلیم و مکان تعیین حاضر
یا نزاعی شود باید تعیین شود و بدانکه چیزیرا که بسلف میفروشند باید که مبیع و ثمن هر یک جنس علیحده
باشند یا اکر یک جنس باشند مکیل یا موزون نباشند چه اکر یک جنس باشند مکیل یا موزون باشند
ربا بعمل میاید چه اجل اقساطی از ثمن میباشد و معین نیست مقدار قسطیت ان هم چنین که
سابقا اشاره کردیم پس کندم را بجو سلف کردن یا عکس باطل است چه هر دو یکجنس هستند در ربا

احوط ترک نکردن تعیین است مرتضی ره ص

رباچنانچه سابقا گفتیم ودیکر بدانکه هرچه را بسلف خریدند قبل از سر وعده نمیتواند بفروشد مشتری باینکه بکوید مال منست میفروشم چه اگر بفروشد حالا یا مؤجلا لکن باجل قبل از سر وعده خود مستحق آن نیست پس چگونه میفروشدش و اگر بفروشدش مؤجلا بهمان اجل خودش یا بعد از اجل خودش پس صحیح نیست آن هم بلا خلاف و اگر بفروشد بعد از آنکه سر وعده اش رسید لکن هنوز قبض ننموده پس هیچ اشکال ندارد بلکه اوصح است بلا خلاف و اگر بفروشد بعد از رسیدن سر وعده اش لکن هنوز قبض ننموده است در صحت آن بیع خلاف کرده اند در صورتیکه زیاده از قیمتی که خریده است بفروشد و بهمان جنسی که ثمن بوده فروخته باشد که اگر بجنس دیگر فروخته باشد یا فروختن هم مانع ندارد و بعضی دیگر میگویند مطلقا مانع ندارد و این شاید اقوی باشد لکن خلاف احتیاط است چه اخبار بسیار وارد شده است که هرگاه آن جنسی که بسلف خریده دستهم ندهد یا میسر بایع نشد باید مشتری زیاده از قیمتی که ببایع داده از بایع نگیرد بلکه همان قیمت را بگیرد یا مهلت دهد بایع را که هر وقت میسرش شود بدهد اگر بغیر بایع بفروشد باید بهمین نحو با بایع سلوک شود و مشهور نزد فقهاء نیز همین است چه میگویند هرگاه میسر نشد بایع را که سلف فروخته بدهد مشتری خیار فسخ دارد و امضا و اگر فسخ نمود همان قیمت که داده مستحق است و زیاده بر آن مستحق نیست و جنس دیگر را نیز مستحق نیست و اگر امضا نمود صبر میکند تا آنوقت که میسرش شد و اگر اول سر وعده میسرش نباشد باید بهر صورت که باشد بدهد اگر در این صورت قیمت را بدهد جایز است با رضای مشتری لکن احوط آنستکه اگر قیمت تفاوت کرده بغیر جنس ثمن سلف مبایعه شود و اگر بهمان جنس شد قیمت را سر بسر بگیرد و جنس سلف خریده شده را اگر از بایع میگیرد آنچه مستحق است تسلط دارد که بگیرد و زیاده بر این تسلط ندارد که بگیرد مگر بایع خودش طوعا بهتر را بدهد و اگر بعنوان تسلط آن بهتر را بگیرد باید وقت خریدن سلف شرط آن کند و باید معین باشد و صحیح نیست که شرط بهتر مطلق نماید چه بهتر حد معین ندارد چه هر بهتری فوق آن بهم میرسد اگر فوق همه فوقها دست بهم دهد معین باشد چه غالب الوجود است خصوصا هرگاه مبیع قند دنیای باشد

اگر بایع شرط ادون پست تر نماید فقها صحیح میدانند چه هرگاه مشتری راضی شد هرچه بایع ناقص میدهد باید قبول کند و اگر واقعا ادون است پس حکمش معلوم است و اگر از آن بهتر است بر او لازم است که بگیرد چه بایع احسانا میکند حق خود را طوعا بمشتری میدهد و اگر مشتری بگوید نمیخواهم ممنون بایع شوم در صورتیکه بایع منت سر او نگذارد بگیرد لکن گاه هست که بهتر بکار مشتری نیاید و منافی با غرض او هست در این صورت حالش با اعلی تفاوت نمیکند و هرگاه برای مشتری تفاوت نمی کند بلکه گاه هست که بهتر برای او نیز بهتر است آنوقت صحیح است و آنچه میدهد بگیرد بلکه تنها هست که بایع ممنون است باعتبار آنچه میدهد لکن باید ادون حد معهود معروف داشته باشد که از جهل و غرر و منازعه بیرون آید و اگر مبیع غیر ادون باشد لکن مشتری راضی شود بگرفتن ادون صحیح است و اگر غیر از جنس بدهد بایع موقوفست بر تراضی و هم چنان است حال در هر دینی و حقی که کسی از کسی طلب داشته باشد و در این تامل نیست غیر آنکه بعضی میگویند عقد مملکت شرعی مثل صلح و هبه معوض عنها بعمل آید و ظاهر آنستکه مجرد تراضی کافیست چه هرچه میگیرد ابراء ذمه بایع میکند و بایع نیز آنچه را میدهد ملک مشتری نموده پس هبه است یا حالش حال معاطاة است و اگر دعوی بطلان سلف نماید یکی از طرفین و طرف دیگر دعوی صحت نماید اصل با اوست مدعی فساد باید اثبات نماید مثل آنکه میگوید باطل است که ثمن تسلیم شده بعد از تفرق یا غیر این هم چنین حال در هر عقد که اصل با آنستکه دعوی صحت میکند

فصل در نقد و نسیه بدانکه بیع و شری یا حالا هستند یعنی مبیع و ثمن هر دو حالند باینکه بمجرد عقد باید عوضان تسلیم شود بنحوی که خواهیم گفت یا آنکه مبیع حال است و ثمن مؤجل و آن باطلست چه بیع کالی بکالی است شارع باطل نموده و هم چنین باطلست بیع دین بدین باینکه مبیع و ثمن هر دو دینی باشند پس بدانکه کسی که چیزی فروخت اگر تعیین وقت دادن قیمت نکرد و مبیع مطلق واقع شد بیع صحیح است و از جمله تمام شدن عقد مبیع منتقل بمشتری میشود و ثمن منتقل ببایع میشود و بر هر یک واجبست حق دیگری را بدهند و مطالبه نمایند در دادن حق هرگاه صاحب حق حق خود را طلب نماید بلکه اگر ساکت باشد

کتابخانه مرحوم آیت الله ... حاج شیخ حسن شامی

هم باید بدهد خود را بری الذمه نماید از حق مردم مگر اینکه ظاهر باشد بغیر این که مضایقه ندارد از آن
نداود نا قدری که قرینه افاده میکند میتواند که تاخیر نماید بعد از آنکه دانست از قرینه رضا
بتاخیر را واکر هر بایت گویند تاخیر انداهی من حق تو را میبخشم هر چه میخواهم کر حق تو را بدهم و تخوهم
خود بسهم یعنی آنکه پس اندازی حق مرا بعضی میگویند که روا است بر بایع که حق مشتری را بدهد حق خود را
بگیرد بجهت آنکه ایجاب عقد از او است و در وقت خوف معامله مشتری یا خوف حدوث عارضه باید
هر دو حق خود بگیرند در دست ثالث امینی را بگذارند و هر یک از متعاقدین میتواند حق خود را بقهر از
آن دیگر بگیرد بهر نحو که باشد شرعا تسلط دارد چه بزور و چه بخفیه و دزدیدن و بعد از گرفتن حق
دیگری را بدهد بدون تاخیری و اما در گرفتن حق بنحو نامشروعی بعمل میآورد هر چند از در شنیده است در
حدیث که مماطله کردن و پیچیدن سر از دادن حق مردم با قدرت بر دادن حلال میکند عرض مماطل را
با اینکه غیبت او میتوان کرد و حرفهای درشت باو میتوان گفت مثل آنکه بگوید ظالمی و نا معتدی و
امثال اینها و حلال میکند عقوبت او را هم با اینکه حاکم شرع میتواند او را حبس و زجر نماید بلکه
بزند هم تا حق را بدهد و اگر حاکم شرع نباشد مومنان حسبه میتوانند امثال اینها را نمود بشرطی
که بحد نامشروع نرسانند بلکه بعید مشروع استیفاء از مماطل نمایند این در همه حقوق حاله و موجله
وقت حلول اجل جاری است و مختص بیع و شری و خصوص ثمن نیست با آنکه مستحب است که کسیکه از
کسی طلب داشته باشد با او مدارا نماید و تضییق ننماید چه خدا تعالی دوست میدارد کسانی
را که سهل البیع و سهل الشراء و سهل الاقتضاء باشند پس چنانکه خدا دوست میدارد قرض داری
که قرض را با سهل وجه بدهد با سهولت بدهد تضییق و شدت ننماید همچنین دوست میدارد طلبکاری
را که با سهل وجهی با سهولت بدون تضییق و سختی بگیرد و باید مسامحه نمایند اگر خواهند که خدای دوست
دارد ایشان را و مسامحه نماید با ایشان و اگر دارایشان و این مختص قرض نیست بلکه همه حقوق چنین است
مسامحه در بیع و شری را نیز خدا تعالی دوست میدارد که تضییق و مماکسه ننمایند هر چند مماکسه را دارد
شک است که خوب است چه مغبون نه محمود است و نه ماجور اما مقام تا مقام چه با مومنان مسامحه

و اگر یکی از دو طرف دیگری حق خود را
باین نداد مرتضی اند

در صورت امتناع از اداء
دادن مهر آنا
رد

نفقه
بلکه بگیرد بقهر مماطل را

حسب
محل تامل است جهه آنا

مطلوب است و باید کراهت مماکسه چه عیب منال و بغیر مومنی دادن حق نیز دارد والله یعلم و باید کسیکه
مبتر ش نباشد دادن مبیع مبایعه ننماید مطلقا مگر بسبب وثیقه او را مبتر است دادن ثمن بیع
را بشرط آن وقت بکند و هم چنین است حال ثمن و هم چنین است حال در همه معاملات مگر
عقد مناکحه که شرط نیست نزد شیعه که قادر بر مهر باشد زوج حین عقد و بعد از آن بلا فصل
بلی شرط است که مایوس از دادن مهر نباشد و بظاهر از حال خود نیابد که خواهد داد اما اگر
زوجه راضی نباشد الا بمهر معجل حال شرط است تمکن الحال و معجلا و اگر نباشد حرام و غش نموده
لا ما صحت و فساد این عقد این موضع جای آن نیست و باید ثمن معین باشد و هم چنین مثمن و
نفس مبایعه پس نفروشد باین نحو که اگر حالا میخری کذا قیمت آن و اگر موجلا کذا قیمت آن بلکه باید البته
تعیین احدهما بشود و موجل نیز تعیین اجلش بشود پس جایز نیست اجل غیر معین در ثمن و هم چنین
جایز نیست در مثمن بنحویکه دانستی و اگر کسی بفروشد بشرط آنکه ثمن را حالا بدهد یا موجلا با جل
معینی و مشتری وفا بشرط نکرد بایع را خیار فسخ است در فسخ این معامله و امضاء آن و کسیکه چیزی را نسیه
فروخت میتواند همان را بخرد قبل از حلول اجل ثمن آن بشرط آنکه در بیع اول این شرط نشده باشد
والا باطل است بیع اول و هر گاه شرط نشد و صحیح شد بیع ثانی مطلقا صحیح است خواه بزیاده از
قیمت اول بگیرد یا کمتر یا مساوی حالا بخرد یا موجلا بزیاده از اجل اول یا کمتر یا مساوی و میتواند بخرد
بعد از حلول اجل نیز بشرط آنکه در بیع اول شرط این نشده باشد چنانکه در صورت اول گفتیم و خرید
بعد از اجل بدون اشتراط هم نیکو و صحیح است هر گاه بهمان قیمت که فروخته بود خرید و اگر تفاوت
خرید بغیر جنس ثمن اول خرید باز هم صحیح است و اگر بهمان جنس خرید با تفاوت بعضی حرام میدانند مطلقا و
بعضی حلال میدانند مطلقا و بعضی در خصوص مطعومات مثل گندم و جو و نظایر اینها حرام میدانند و
احوط و اولی اجتناب است خصوصا از آنچه در اصطلاح عرب از طعام میگویند جایز نیست که ثمن حال را
تاخیر دادن نمایند بزیاده دادن در ثمن تا چیزی دیگر بر آن علاوه نمایند هر چند مثل قرآن خواندن باشد
از چیزهایی که اجرت و عوضی دارد بحسب شرع این ربا است یعنی زیاده دادن مالی در قرض و دین بازاء اجل حیح

احتیاط نماید بهر جا
و بطلان معلوم نیست اما حج
مد ظله العالی

ربا معلوم شد که نفع گرفتن بازاء تاخیر است که در قرض میباشد اگر بعنوان شرط باشد حال
ثمن که حال است یا مؤجل یکه حلول نموده یا حلول خواهد نمود حال قرض دارد که در تاخیر از آن
وقت حلول اگر زیادتی بگیرند ربا است هر نحو زیادتی که باشد هرگاه تاخیر بشرط این زیادتی باشد
واما اگر تبرعا زیادتی داده شود باکی نیست و اینهم تبرعا تاخیر در اجل نماید هرچند از خارج
معلوم باشد که این تبرع بجهت این شد یعنی احدهما احسانی نموده دیگری جزای احسان او نموده و
اگر نمی نمودند هیچیک را بر دیگری تسلطی نبود و شرطی نبوده که مطالبه شرطش نماید اگر صریحا
بزبان بگوید که توقع دارم احسانی از تو بعوض احسانیکه بتو کردم اما شرط با تو نمیکنم که احسان را
بشرط احسان تو میکنم بلکه اگر نکنی هیچ بر تو شرطی و تسلطی ندارم چه شرط حرام و موجب ربا میشود
اگر صریحا باین نحو بگوید ضرری ندارد چه تصریح بعدم شرط بودن بهتر از ربا بیرون میکند بشرطیکه
راست بگوید شرط نیست اما با وجود اینها کراهتی دارد چنانکه سابقا گفتیم در قرض و اینکه معامله
با خدا نمودن و اضعاف گرفتن از خدا چه مناسبتی دارد با اینکه معامله با خلق نماید و چیز جزئی
بگیرد و شباهتی هم بربا دارد و شبیه بربا در اکثر مواضع مکروه است و در بعض مواضع شاید حرام
باشد چنانکه گفتیم و گفتیم احوط ترک است و در بعض مواضع حرام نموده اند چنانکه دانستی اینها هم
در زیاد گرفتن ثمن است بشرط تاخیر و اما اگر کم نماید بایع ثمن را بشرط تعجیل یعنی میگوید اگر
پیش از حلول اجل بدهی نقد من دست بر میدارم از ثمن این مانع ندارد چه دست از حق خود بر میدارد
بشرط آنکه آن هم دست از حق بردارد و دست از حق خود برداشتن هیچ مانعی ندارد و ربا نیست
بهیچوجه **فصل در بیع صرف** بدانکه هرگاه بفروشند طلا را بطلا یا بنقره یا نقره را بطلا
یا بنقره این را صرافی و بیع صرف میگویند خواه طلا و نقره سکه معامله داشته باشد و خواه نداشته
باشد و شرط در صحت این بیع آنستکه قبض عوضین یعنی ثمن و مثمن هر دو در مجلس بیع بعمل آید
و مراد خصوص مجلس نیست بلکه مراد قبض عوضین است پیش از آنکه بایع و مشتری از هم متفرق و جدا
شوند بحیثیتکه در عرف بگویند که از هم جدا شدند پس اگر در عرض راه رفتن مبایعه نمایند بهمان

نحو که با هم راه میرفتند اگر قبض بعمل آمد از هر دو طرف صحیح است هرچند از وقت مبایعه تا وقت
قبض عوضین بودند چند فرسخ راه رفته باشند لکن در همه راه با هم راه میرفتند بنحوی که در وقت
مبایعه راه میرفتند پس اگر از هم جدا شدند بهمان قدری که بگویند که حال از هم جدا شدند و
هنوز قبض هر دو عوض نشده است باطل میشود اگر در وقت مبایعه از هم دور بودند و بعد بهم
نزدیکتر شدند ضرری ندارد بلکه عکس این ضرری ندارد بنحویکه در عرف بگویند که تفرق بعمل
آمد از هم جدا شدند و بچند گام جدا شدن چونها تفرق بعمل آمد بلکه دور نیست که بیک گام
نیز بعمل آید و اگر احد طرفین گامی بطرفی دیگر زند که از آن حد که جدا شود و آن دیگر باز گام را بطرف او زند
تا آنکه از هم جدا شدن بعمل نیاید صحیح است و هنوز از هم جدا نشده اند الحاصل باید قبض هر دو عوض
قبل از تفرق بدنهای بایع و مشتری بشود و بعد از تفرق اگر قبض شد باطل است و این قبض در مجلس
برای این نامند که غالبا مبایعه در مجلس میشود و قبض باید در همان مجلس بشود لکن قبل از تفرق بدنهای
بایع و مشتری باید قبض بشود پس اگر بهایشان حایل باید ضرر ندارد چه تفرق غیر حایل است خواه مانع
باشد که همدیگر را ببینند و خواه نه و اگر بایع و مشتری هر یک که باشد از موضع مبایعه
حرکت نموده بگوشه دیگر مجلس مبایعه روند قبل از قبض هر دو عوض باطل میشود معامله و اعتبار
در بایع و مشتری بهمان کسانیست که عقد مبایعه را بعمل آوردند پس اگر بایع و مشتری وکیل نمودند هر یک
شخصی را در بعمل آوردن مبایعه شان اعتبار بهمان وکیلها است که باید قبض عوضین قبل از تفرق وکیلها باشد
و اگر بایع و مشتری خود عقد مبایعه نمودند لکن وکیل نموده هر یک از ایشان شخصی را در قبض دادن یا
قبض گرفتن اعتبار بعدم تفرق بایع و مشتری خود شانست نه وکیلها پس اگر وکیلها تقابض را بعمل
آورند قبل از تفرق بایع و مشتری عقد صحیح است هرچند وکیلها متفرق شوند قبل از تقابض
و بعد از تفرق خود شان تقابض را بعمل آورند و اگر وکیلها تقابض را بعمل آورند بعد از تفرق بایع
مشتری مبایعه باطل است هرچند وکیلها متفرق نشده اند اصلا و بدانکه هرگاه جنس بجنس
معامله شود طلا بطلا یا نقره بنقره زیاد دادن و گرفتن باطلست چه بیع و چه باشد باطل و حرام است

اگر وکیل در
مجرد اجرای صیغه
باشند احتیاط رعایت
عدم تفرق مالکین
است نیز
با
عدم تفرق وکلا
منه (حاجی ذکره
ظله)

بنحو یکه سابقا اشاره شد که زیادتی حرام و ربا است هرچند عوضها مختلف باشند در خوبی و
بدی و درستی و شکستگی هرچند قیمت شکسته بسیار کمتر است چه اعتبار بوزنست نه بقیمت
بلی در قرض اعتبار بنفع است مطلقا خواه نفع از راه وزن و خواه از راه قیمت و خواه از راه وصف
خواه از جهت غیر اینها پس اگر قرض دهد شکسته را بعوض آنکه صحیح پس دهد ربا است هرچند زیادتی
نباشد و همچنین حال در همه اوصاف و در باب بیع اعتبار بوزن است هرچند صفتها متغایر و با این
جهت قیمتها متفاوت و بلکه بسیار متفاوت باشند که باید وزن بوزن معامله شوند بخلاف قرض
که اعتبار بنفع است که اگر شرط نفع بشود حرام و ربا است چنانکه دانستی و جهل در ربا معفو و معذور
نیست پس اگر ندانند که زیادتی بعمل میآید در عوضین یا نه معامله باطلست و ربا است هرچند در
قیمت هر دو برابر باشند پس اگر طلاها یا نقرهها اگر جنس بجنس معامله میشود غش داشته باشد که
جنس دیگر داخل داشته باشد و معلوم نباشد قدر غش معامله وزن بوزن یا بتفاوت هر دو
باطلست پس باید یا جنس بجنس معامله نشود یا اگر بشود ضمیمه مثل فلس یا چیز دیگر که قیمت داشته باشد
ضم نمایند بهر دو طرف و اگر یکطرف صاف باشد و یکطرف غش دارد و مقدار غش معلوم نباشد هم
همان حکم دارد باید ضمیمه هر دو طرف بگذارند و اگر یقین بدانند که یکطرف کمتر است از طرف دیگر با
آنطرف کم ضمیمه بگذارد قدر برای تدارک نقصانش هرچند قیمتش آن کم و فرق کمتر یکی باشد و اگر باین جهت صرف در
ضمیمه گذاشتن ندانند و راضی نباشند در این صورت ضمیمه از هر دو طرف بگذارند بنحو یکه راضی شوند و
مانع ندارد فروختن اسرب بنقره و مس بطلا یا نقره هرچند در آنها اندک طلا یا نقره باشد چه مضمحل است
و در حال طلا و نقره نمی‌باشند و همچنین میگویند که طلا یا نقره دار است و مانع ندارد خرج نمودن
زر غش دار هرچند ندانند که غش آن چه قدر است لکن بشرطی مانع ندارد که رواج داشته باشد
و اگر رواج نداشته باشد باید اظهار شود که غش دارد و این اظهار وقتی فایده دارد که آنکه میگیرد
غش و تدلیس بمسلمانان و اهل ذمه نکند که غش دار را بجای بی غش صرف کند و اگر بیم این معنی باشد
باو نه دهد بلکه اولی شکستن است مطلقا چنانکه بعضی از ائمه علیهم السلام کردند یا بعضی و

یکبیکه بشکنند و خاطر جمع باشد که شکسته میشود و دیگر باید دانست که بیع صرف مثل سایر بیعها
است در اینکه گاهی معین مخصوص مبیع یا ثمن میشود مثل این اشرفی خاص یا دو پنج خاص پس اگر
بد درآمدند اگر غیر جنس درآمدند مثل آنکه مس یا سرب و امثال اینها باشند مبایعه باطل است و
تسلط ندارد که عوض او را از جنس آن بگیرند و یا بدهند چنانکه سایر مبیعها و ثمنها چنین هستند
مثلا ثوب معینی را خریدند که کتان است و ظاهر شد که کتان نیست از پنبه است یا عکس بیع باطل
است و تسلط اخذ عوض یا دادن عوض ندارند و اگر بعضی از مبیع یا ثمن از غیر جنس برآمد نه همه
مثل آنکه چند اشرفی معین را خرید یا فروخته و ظاهر شد که یکی از اینها یا بیشتر از غیر جنس است
مثل مس یا برنج و امثال اینها بود معامله نسبت بآن بعض که از غیر جنس برآمد باطلست و نسبت بباقی
صحیح لکن خیار تبعض صفقه است یعنی متبعض شدن مبیع یا ثمن بهر نحو یکه باشد باینکه بعضی دیگر
از غیر جنس برآمد چنانکه گفتیم یا مال دیگری برآمد و آن دیگری راضی بمبایعه مالش نشد یا رضا
او بعمل نیامد مثل اینکه مال طفل یا مجنون یا غایب بود یا آنکه وقف بیرون آمد یا حر و آزاد
بیرون آمد یا شراب و امثال اینها آنکه ازا میگیرد خیار دارد میانه فسخ و امضا بجهت آن
ثمن بجهت آنکه صفقه اش تمام بعمل نیامد بلکه بعضش بعمل آمد از خیار تبعض صفقه منا
پس آنکه در این معامله میباید بگیرد اختیار هست که معامله اش فسخ نماید بجهت اینکه تمام
آنچه شرط نموده بود و عقد کرده بود بعمل نیامد و اختیار دارد که امضا نماید بنسبت بهمان قدر
صحیح و عوض را که باید بدهد بحساب همان قدر صحیح می باید بدهد نه آنکه تمام را باید بدهد
تمام را بعوض تمام شرط نموده بود و تمامه که بعمل نیامد و آن طرف که این بعض صحیح و بعض باطل از
آن طرف بود که میبایست مجموع را صحیح بدهد اگر عالم بود بآنکه بعضش باطل است خیار ندارد
و اگر جاهل بود آن هم خیار ندارد بحسب ظاهر و محتمل که خیار داشته باشد چنانکه بعضی گفته اند
قول قوة دارد و اگر معیوب برآمد همه اش نه آنکه از غیر جنس بود معامله صحیح است و خیار دارد آنکه
میگیرد خیار عیب را و تفصیل خیار عیب خواهد آمد و اگر بعض آن معیب برآمد خیار عیب دارد یا

اگر خواهد همه را برمی‌گرداند و اگر خواهد همه را رد نماید یا میتواند معیوب تنها را رد نماید در این دو
قول است و بحثی او خواهد آمد لکن باید دانست که خیار عیب نیست که اختیار هست در فسخ معامله
پس چیزی را خود را پس میگیرد اگر داده بود و موجود بود و اگر موجود نباشد عوضش را و اختیار دارد در
امضا با اینکه تسلط دارد که ارش آن عیب را بگیرد یا ندهد یعنی تفاوت ما بین قیمت آن صحیح و قیمت آن معیب
پس ثمن را مثلا اگر داده بود ارش را میگیرد و اگر نداده بود ارش را نمیدهد لکن در صرف اگر معامله جنس همان
جنس شده بود طلا بطلا و نقره بنقره ارش اصلا نمیتواند گرفت چه ربا میشود چه ارش زیادتی است
که در عوض میگیرد و دانستی که در ربا معامله اعتبار بوزن یا کیل است نه بقیمت و اگر جنس بغیر جنس
معامله شده مثل طلا بنقره ارش میتواند گرفت قبل از تفرق ابدان از وقت مبایعه چه دانستی که
قبض مجلس که عبارت از قبض قبل از تفرق ابدان است شرط است در صرف اگر بعمل نیاید باطل میشود اگر
بعضی از عوض باشد ارش بعضی از عوض است بعینه چنانکه تحقیق شده و محلش هر چند احتمالی میدهند
بعضی که ارش حکمش غیر حکم عوض است و این احتمال چیزی نیست و احتمال دیگر هست که اگر ارش را از
نقدین بدهد باطل باشد و اگر از غیر نقدین بدهد یعنی غیر طلا و نقره صحیح باشد چه نسبت بار
معامله صرف نیست که قبض مجلس خواهد و این احتمال هم چیزی نیست چه ارش تتمهٔ عوضات
و از اینکه تسلط دارد که ارش را ندهد هرگاه عوض را نداده بود اینها همه که گفتیم در صورتی بود
که معامله بعین مشخص بشود و اگر بکلی بشود باینکه اشرفی خوبی بخرد یا زر سفید خوبی بدون تعیین چه هر
اشرفی خوبی که بدهد خوب است مثلا بلی تعیین نوع اشرفی باید بشود چه هر گاه تفاوت داشته باشد
بوزن یا قیمت باید تعیین شود چنانکه دانستی سابقا که چنین تعیین شرط است در صحت هر معامله که با
و هر گاه بیع کلی بعمل آمد باید بایع اقل ما یصدق علیه عرفا از افراد آن کلی را بدهد بمشتری چه همین که در
عرف صادق آید که این فرد همان کلی است بری است و لازم نیست بر بایع که خوبتر از این را بدهد و مشتری
تسلط بر اخذ خوبتر ندارد مگر آنکه شرط نماید حین عقد و حال همه معامله‌ها همین است و حال در
معامله‌ها همین نحو است چنانکه اشاره شد و اگر آنچه بایع داد بمشتری از غیر جنس بر آمد یا معیوب بر آمد

در بیان بیع صرف

مشتری تسلطی ندارد سوای آنکه از او پس بدهد و از او جنس بی عیب را بگیرد نه اختیار فسخ دارد و نه
اختیار ارش و هم چنین است حال در مثمن و در هر معامله بلی اگر شرط شده باشد در ضمن عقد که اول یا
آنچه را تسلیم کردی صحیح باشد یا در فلان وقت تسلیم نمائی در این وقت هر گاه فاسد یا معیوب بر آید آنچه
را داده بود همین اختیار فسخ دارد در آنکه میگیرد بجهة آنکه بشرطش وفا نشده چه عوض را هر گاه
داد و در غیر فلان وقت داد بشرطش وفا نشد بلی اگر وقتی که گفته بود هنوز فوت نشده بشرطش وفا
است پس خیار ندارد در فسخ و در صورت امضا باید عوض را بستاند و حال در هر معامله و هر عوضی
چنین است سوای آنکه در صرف قبض هر دو عوض قبل از تفرق ضرور است و تراب زرگرها که از
جاروب کردن دکانشان بهم رسد خورده طلا و خورده نقره دارد از جنس دیگر مثل فلوس یا کند
و غیر اینها از آنچه طلا و نقره نیست بفروشد اسلم است چه اگر بطلا یا نقره فروشد گاه باشد
که ربا بعمل آید چه نمیدانند مقدار هر یک از طلا و نقره را بلی اگر جزم دانند که هم طلا دارد و
هم نقره آن وقت بطلا و نقره با هم میتوانند معامله نمود چه مرکب بمرکب معامله اش خوب است و ربا
نیست لکن باز معامله با جنس دیگر شاید بهتر باشد چه مرکب بمرکب طریق حیله است بر
صحت و غیر حیله مهما امکن بهتر از حیله شاید باشد و اینکه گفتیم تراب زرگری را بفروشد در صورتی
که صاحب طلاها و نقره‌ها خورده که در آن تراب است نشناسد اگر بشناسد که صاحبش کیست
باید بصاحبش بدهد البته و نمیتواند که مال مردم را فروخت مگر بثبوت فضولی که خودش و
حکمش گذشت و اگر بصاحبش دادن برای این زرگر مفسده میکند که تهمت میزنند او را بدزدی و
ضرر مالی یا عرضی باو میرسانند در این صورت تا می‌تواند بنحوهای دیگر بصاحب برساند خواه صاحب
که میشناسد یک نفر باشد و خواه جمعی که باید مهما امکن بصاحب برساند و اگر هیچ وجه میسر
نباشد که بصاحبش رساند شود بحاکم شرع دهد که او بصاحبش بدهد و اگر حاکم شرع نباشد
بمؤمنین و مؤمنات بدهد که آنها بصاحبش برسانند و اگر هیچ وجه میسر نباشد که بصاحبش برسد
یا بجهت خوف عرضی یا مالی یا بجهت آنکه صاحبش معلوم نیست هر چند که بداند که زرگری مردم

این بلد یا قریه یا محله را نمود اما نمیداند که این طلاها و نقره‌ها از کدام یک از آنها است در او
تصدق نماید از جانب صاحبش و برای او با آنکه عین آن طلا یا نقره را بدهد بفقیر و مسکین
اگر صلح بحال فقیر و مسکین فروختن و قیمت دادن باشد بفروشد و قیمت را تصدق کند چه
متعارف نیست که چنین چیزها را از فقرا و مساکین بقیمت درست بخرند بخلاف زرگرها که
درست میفروشند و اگر بداند که صاحب این محله یا قریه است و منحصر در ایشانست که
بشناسد پس اگر میسر باشد که از ایشان همه اذن بطلبد و بگیرد اذن بگیرد و اگر گویند همشان که
بخود مان بده که برضای هم کار انجام دهیم بدهد با ایشان خود میدانند اینها که گفتیم اختصاص ندارد بخورده
طلا یا نقره زرگران بلکه همه حقوق مردمان اینحال دارد هر گاه در دست دیگری افتاد باید بهمین
که گفتیم عمل نماید **فصل در مرابحه و مواضعه** و تولیه هرگاه کسیکه چیزی را خریده است بقیمتی خواهد
بفروشد اگر از او خرند بشرط سراسر یعنی بهمانچه خریده میخرند این را بیع تولیه میگویند و اگر بشرط
نقص و کمتر کردن میخرند این را بیع مواضعه مینامند و اگر بشرط زیادتر از قیمتیکه بایع از او خریده میخرند
این بیع مرابحه میگویند و گاه لفظ بیعها را می اندازند باینکه میگویند تولیه و مواضعه و مرابحه و
اگر خرید و فروخت بعمل آمد بدون ملاحظه قیمت خرید سابق بخوبی آنکه این را مساومه و بیع مساومه
میگویند و در مرابحه و معامله آنچه ظاهر میشود از احادیث بهتر همان اخری است که بملاحظه قیمت
سابق و اشتراط یکی از مذکورات نباشد علاوه آنکه سلامت از کذب یا از صعوبت ادای امانت در
این است لکن اگر کردند نسبت اول را نیز حلال است بشرط آنکه داند قیمت سابق را بایع و راست بگوید و هم
چنین سایر اخراجاتیکه بر مبیع واقع شده و خسارات و نقصانیکه در مبیع بعمل آمده و اگر مدت بیع
مؤجل باشد و غیر ذلک و واجبست در غیر بیع مساومه آنکه ذکر مقدار رأس المال بکند و آنکه رأس
المال چه جنس بود اشرفی یا نقره اگر چه بهار انتفاوتی باشد بحسب قیمت یا بحسب رغبت نزد متبایعین که
اگر چه نباشد رغبت ندارد و نخواهد مشتری باینکه اگر اشرفی داده بود و میگوید زر سفید داده مشتری مطلع
بحال باشد نخواهد گرفت بلی اگر تفاوتی در نظرشان نیست ولهذا نمی پرسد مشتری که باشرفی خریدی یا نقره

که غیر محصور باشد [illegible] ره

در غیر صورت تصدق از جانب صاحب [illegible] مد ظله

الحق در صورت [illegible] آنکه تسلیم حاکم شرع نماید چنانچه گذشت حاجی دام ظله

و هیچ تفاوتی نباشد شاید ضرر نباشد اظهارش بلی اگر بگوید مشتری که بعین آنچه خریدی میخرم
بزیاده یا غیرها باید ذکر نماید حتی صنف اشرفی را که از چه صنف است و اگر راس المال جنس دیگر بوده مثل
گندم یا روغن یا قماش و امثال اینها مثل مس و زر و فلوس البته باید ذکر نماید باید قدر ربح را در
مرابحه و قدر وضیعه یعنی آنچه کم میکنند در دست بر میدارد در مواضعه ذکر نماید البته پس بگوید
بایع در صیغه و عقد که بکذا خریده ام یا راس المال کذا یا بمن این قدر نشسته است و اگر با راس المال
اخراجاتی کرده باشد و اگر در آن عملی کرده باشد که اجرت دارد بگوید راس المال کذا و عمل من کذا خواه عمل
را خود کرده باشد و خواه دیگری باجاره یا بتکلف برای بایع و اگر ارش گرفته است بایع ارش را از قیمت
راس المال وضع نماید چه ارش را نسبکه جزء از ثمن است که نداده است یا داده باز پس گرفته
و اگر واقعی را گوید که ارش کذا گرفتم بهتر و اما ارش جنایتی که بر مبیع شده از جمله ثمن نیست پس ضرور ندارد
که از راس المال وضع نماید لیکن هرگاه در آن جنایت عیوب در مبیع بهم رسید یا امریکه موجب نقص قیمت شد
بایع باید خبر نماید مشتری را بحقیقة حال همچنانکه اگر عیوب دیگر نزد بایع بهم رسید باید خبر کند
چه گاه است که مشتری اگر مطلع شود بحدوث آن عیب راضی نباشد و آنچه را بعد از مبایعه اولی
تکلف بایع نموده شد از قدر قیمت یا مجموع قیمت که باو تکلف نمود بایع اولی ضرور نیست که او را وضع
نماید چه تکلف بر خود بایع شده و این در حکم گرفتن از او است لیکن نه چنین باشد که قیمت زیاد
نرشد باشد بجهت تکلف بعد اگر چنین باشد باید اعلام نماید مشتری را بلکه قدر تکلف را است
بردارد و وضع نماید از راس المال و مابقی را بگوید که راس المال است و اگر ثمره از درخت یا شیر از
حیوان و امثال اینها خورده باشد و اینها نماء ملک بوده اند که بعد از مبایعه بهم رسیده ضرور
نیست که وضع نماید از راس المال بلی باید خبر نماید که سن مبیع من انقلب بوده چه سن منشأ تفاوت
قیمت و رغبت هر دو میشود و مثل سن است وصف و آنچه در وقت مبایعه جزء مبیع بوده که بازاء
او چیزی از ثمن مرعی داشته شده باید از آخر نماید و ان نماء را با مبیع بمشتری بدهد و اگر عوض را
مگر آنکه نماء محض تکلف بایع بوده و بازاء آن هیچ از ثمن مرعی نشده و هیچ زیاد نشده ثمن بمناسبه بجهت آن

بلکه متعین است حاجی مد ظله

لزومی اعلام این صورت معلوم نیست حاجی دام ظله العالی

از غیر این شیر [illegible] و مثل شیر درخت [illegible]

شد باشد حاجی [illegible]

تا اکر تکلف شده و یا بحیله نکند بایع بانکه مبیع را بغلامش اکرچه ازاد باشد یا بپسرش یا دکری بفروشد وکران تر بخرد محض برای انکه رأس المال را زیاد کند وکذب نکفته باشد که مشتری متبادر بذهن او چنین معامله نیست بلکه معامله ایست که بایع در ان تمام کسر نموده یا مسامحه ننموده یا حیله ننموده وکاه هست که اکر بدانند که بیع حیله و رأس المال حیله است بمجرد چند اضعاف ان هم بر ندهند واکر مبیع مملوکی باشد که جنایتی نموده و اقا فدا داده ان فدا را داخل رأس المال نماید هرچند بعبارتی کوید که قابلیت داشته باشد یا بنکه بر من اینقدر تمام شده است چه چنین چیزی را در رأس المال لشتر من نمیدارند چنانکه ماکول و ملبوس و سکنی و امثال اینها را نمیتوان در رأس المال کنجانید و نا خوش است که نسبت ده را بدهیم را برأس المال بلکه بعض فقها حرام میدانند پس نکوید که ده خریدم و دوازده میفروشم که ربح ده دو میخورم بلکه نسبت دهد بمبیع و بکوید که بمن اینقدر تمام شده است یا غیر این از عبارات کر بکوید که ربح میخورم در این مبیع کذا و بهتر از این انستکه بعد از مقاوله و مقاطعه بکوید که این مبیع را بکذا فروختم بطریق مساومه واکر نسیه خریده است باید مدت را ذکر نماید و خبر کند واکر ننمود وکفت حالا میفروشم و مشتری باین نحو خرید خیار فسخ برای او خواهد بود و از حدیث بر میاید که از برای مشتری همان اجل خواهد بود و این محمول است بر صورتیکه ذکر اجل و ذکر حالیت هیچیک نشده باشد **فصل در بیان خیارها** که در مبایعه میباشد اول مجلس و معنی مجلس همان است که در صرف کفتیم یعنی تا بایع و مشتری از هم جدا نشده اند بعد از ایقاع عقد بیع هر یک خیار فسخ بیع دارند مکر انکه بیع را بشرط عدم خیار مجلس یا جمیع خیارات بعمل اورند یا انکه یکطرف خیار نداشته باشد یا انکه بعد از بیع اسقاط نمایند هردو واکر احدهما اسقاط نمود دون دیکری خیار همان که اسقاط نموده ساقط میشود دون دیکری و معنی اسقاط انستکه اظهار شود که خیاری که داشته اند از درجه اعتبار ساقط باشد و دست از ان برداشته شد یا انکه کویند که بیع را لازم کردیم یا انکه کویند خیار را نمودیم امضا شدن ان را یا فسخ شدن و امثال این عبارات و هم چنین اکر احدهما بکوید خیار همان مایین بینهما بر طرف واکر احدهما امضا نمود و دیکری فسخ نمود فسخ ان مقدم است واکر حایلی میان متعاقدین بعمل

اید چه نازک باشد و چه کنده خیارشان باقی است چه تفرق بعمل نیامده واکر از هم جدا شدند خیار ساقط میشود از هردو بشرط انکه از هم جدا شدن باختیار خود شان باشد واکر یکی باختیار جدا و دیکری همراه او نرفت و نکذاشت تفرق کلی بعمل اورد خیار او ساقط نشده و هم چنین اکر احدهما غافلا از دیکری خود را جدا نموده و ان دیکری بعد از انکه فهمید همراه او نرفت و نکذاشت که تفرق بعمل اید بعقد بالقوه خیارش ساقط نمیشود اما خیار انکه جدا شد برای تفرق بعمل امدن ساقط است واکر جبرا کسی او را نکاه داشت و نکذاشت که همراه او رود خیارش ساقط نیست مادام جبر واکر هر دو را از هم جدا نمودند خیار هردو باقی است مادام جبر و اکراه واکر احدهما جدا شد و دیکری بحال خود باقی ماند و همراه نرفت خیار ان دیکر نیز ساقط شد و باید تفرق بعمل اید بحدیکه عرفا بکویند تفرق بعمل امد بحدیکه مسقط است البته بعمل میاید بلکه دو و نیست که یک کام نیز بعمل اید تفرق و نیز خیار است بنحوی که خواهی دانست و خیار میان متعاقدین است چه متعاقدین مالکها باشند یا وکیلها یا یکی مالک و یکی وکیل بنحوی که در صرف دانستی واکر یکی از متعاقدین بیهوش شد و یا خوابید و یا مست شد و امثال اینها خیار ساقط نمیشود بجهت عدم تفرق واکر مرد خیار او باقی است و منتقل بورثه میشود مثل سایر حقوق خواه جسد میت از مجلس برداشتند و تفرق میان جسد احد متعاقدین بعمل امد خواه نه بلی ظاهر انستکه وارث خیار دارد مادامیکه تفرق از متعاقد دیکر نشده باشد چنانکه حال مورث او بود پس اکر در مجلس عقد و همراه مورث نباشد خیار ندارد و محتمل که مطلقا خیار نداشته باشد وارث والله اعلم واکر متعاقدین یکشخص باشد مثل وکیل طرفین یا ولی پس در ان اشکال است که ایا خیار نیست یا هست دائما الا انکه اسقاط یا تصرف نماید یا انچه اصلح است این ضرور است علی ای تقدیر واکر مبیع مملوکی باشد که بر مشتری عتق قهری شود بمجرد بیع خیار در ان ندارد اصلا هیچ خیاری بحسب ظاهر **دوم** خیار حیوان است چه ادم باشد و چه غیر ادم که هرکه حیوانی بخرد خیار دارد از ابتداء بیع تا سه روز که فسخ نماید اما بایع خیار سه روز ندارد و خیار مجلس دارد واکر معاوضه حیوان بحیوان نمایند ظاهر انستکه متعاقدین هردو خیار دارند و مسقطات این خیار همان

در خیار حیوان

مسقطات خیار ساقط است و تصرفاتی که موقوف است بر اینها اب دادن یا علف دادن یا تیمار کردن و امثال اینها موجب سقوط خیار نمیشود و اگر بسر نهر برد برای اب دادن با انکه در خانه میتواند لکن ان اسهل است ضرر ندارد و ساقط نمیشود خیار بان بلکه اگر سوار شود در بردن و اوردن از سر اب دور نیست که مسقط خیار نباشد هر گاه سوار نشدن یا بیم در رفتن و گریختن حیوان باشد یا اطاعت کردن ان در رفتن و امدن باشد بلکه احتمال دارد که مطلقا ضرر نداشته باشد بجهت انکه بتبع عادت واقع شده است نه انکه در رفتن و امدن بداند و غرض در کرد داشته باشد بغیر دوش عادت و اگر بقصد اسقاط خیار واقع شود مسقط خواهد بود و از تصرفات مسقط خیار انستکه ببوسند کنیز را یا لمس نمایند بدن او را یا نگاه نمایند بوضعی که قبل از خریدن حرام بود یا انکه بان یا نعل نمایند چهار پا را یا سم انرا ببرند و امثال اینها **سیم** خیار شرط است یعنی شرط نماید بایع یا مشتری یا هر دو که خیار فسخ برای ایشان باشد یا برای شخصی خارجی باشد و باید که مدت مضبوط باشد و جایز است که شرط نمایند که مشورت با دیگری نمایند در فسخ و امضا که هر چه ان کو بچنان کنند و باید در این صورت بانچه شرط شده وفا شود و از جمله خیار شرط انستکه شرط بکند بایع که از حین عقد تا فلان مدت هر وقت رد ثمن یا رد مثل ثمن را بمشتری نماید خیار داشته باشد در فسخ مبایعه و در این صورت همه صورتهای خیار مبیع از حین عقد مال مشتری میشود و منفعتش از مشتری است و ثمن مال بایع و منفعت ان هم و اما تلف پس حکمش خواهد امد و همچنین حکم نقص و عیب و اخراجات که برای مبیع باید بشود مثل علوفه چهارپا و غیر ان بر مشتری است و اگر خرابی مبیع بواسطه مشتری شود تدارک ان بر مشتری است هر گاه رد شود بایع و اگر خرابی خود بخود شده تدارک ان بر مشتری نیست و اخراجات ثمن بر بایع اینها همه چنانند تا وقتیکه فسخ شود و در این صورت اخری یعنی صورتی که بایع شرط خیار نموده که اگر رد ثمن نماید خیار فسخ داشته باشد مادامی که رد ثمن ننموده مشتری بعد از مبایعه تصرف در مبیع میکند تصرفی مثل سکنی در خانه و مثل ان سواری در مثل حیوانی و شیر دوشیدن و امثال اینها نه تصرفاتیکه نقل ملک نمایند یا انکه خراب

نمایند

نمایند و امثال اینها و بایع نیز تصرف در ثمن میکند هر چند تا فلانه باشد و این موجب سقوط خیارش نمیشود بلی اگر اسقاط خیار نموده بعد از معامله دور نیست که ساقط شود و در خیار شرط غیر صورت اخری اگر تصرف تا فلانه یا غیر تا فلانه نماید اسقاط خیار نموده مثلا هر گاه چیزی خرید و شرط خیار تا مدت معینی برای خود قرار داد و قبل از انقضای مدت برد ببازار و در معرض بیع در اورد خیار ساقط میشود **چهارم** خیار غبن است یعنی کسیکه فروخت مغبون شد و گول خورد یا کسیکه خرید مغبون شد و گول خورد و خیار غبن را دو شرط است یکی انکه ندانست که قیمت از انچه معامله شده بیشتر است در صورت اول یا کمتر است در صورت ثانی و شرط دوم انکه غبن فاحش باشد پس اگر اندک زیاد و کمی شد که در عرف گول خوردن نمی گویند خیار نیست مثل انکه در یکتومان معامله یکدرهم از قیمت متعارف زیاد یا کم شد بلی اگر در چهار یا پنج درهم معامله مثلا یکدرهم تفاوت شد گول خوردن است پس هر گاه ظاهر شد که گول خورده است خیار دارد میانه فسخ معامله یا امضا بدون ارش و اگر متغیر شده باشد رد یا عیب یا تلف شدن یا تلف نمودن و امثال اینها عوض از ارد نماید در صورت اختیار رد این خیار بتصرف ساقط نمیشود پس اگر متصرف گول زننده باید در صورت فسخ عین مال مغبون را بدهد اگر معامله نموده باشد با دیگری چه ظاهر شد که این معامله صورت ندارد چه عین مال مغبون است بلی اگر مغبون راضی باین معامله شود و عوض را خودش بگیرد ظاهرا صحیح خواهد بود چه این حکم معامله فضولی دارد و اگر انکه تصرف نمود مغبون است نه غابن باید غابن عین مال مغبون را بدهد و اما پس اگر مال غابن موجود است و مدبر است بدهد والا عوض را چنانکه گفتیم و اگر غابن این تفاوت را بمغبون بدهد احتمال دارد که مغبون خیارش ساقط شود و احتمال دارد که باقی باشد و در این صورت اشکال است **پنجم** در خیار تاخیر است یعنی هر گاه مبایعه بعمل اید تقابض نشده نه بایع مبیع را تسلیم مشتری نموده و مشتری نگرفته هنوز و نه مشتری ثمن را ببایع داده و بایع نگرفته هنوز تا سه روز بیع لازم است که خیار در فسخ اصلا نیست و بعد از انقضاء سه روز خیار فسخ برای بایع هست مر هر دو

در صورتیست که مشتری تاخیر نماید در ثمن دادن و مانعی از طرف بایع نبوده و اما صورت عکس معلوم نیست که بایع را خیار باشد با آنکه سبب تاخیر از جانب اوست و این خیار در صورتیست که شرط تاخیر در ثمن نشده بلکه شرط تاخیر در مبیع هم نشده باشد چه شرط اول بیع را بیع نسیه میکند و شرط ثانی سلف و حکم هر دو را دانستی و همچنین شرط تعجیل در دادن ثمن یا مثمن را ننموده باشند و اگر نموده باشند و بشرط وفا نشد خیار فسخ برای صاحب شرط است بجهت آنکه وفا بدادن چون ننموده و اختیار امضا هم دارد بجهت آنکه میتواند دست از حق خود بردارد و ما بقی را بگیرد و حال شرط تاخیر یا تعجیل بعض ثمن یا مثمن معلوم میشود از آنکه گفتیم و این خیار تاخیر در این صورت هست و اگر بعضی همه این شرطها عمل آید و بعضی از مثمن را قبض نموده حکم آن دارد که هیچ قبض نشده باشد یعنی خیار هست بعد از سه روز برای بایع و بعضی گفته اند که خیار نیست بلکه بیع باطل میشود بعد از سه روز چه در اخبار وارد شده که بعد از سه روز بیعی نیست برای مشتری یا میان بایع و مشتری لکن مشهور حمل بنفی لزوم و بیع نموده اند برای خصوص مشتری و این اقوی است چنانکه در حاشیه که بر شرح ارشاد مولانا احمد الاردبیلی علیه الرحمه نوشته ام بیان این شده و از جمله خیار تاخیر است خیار چیزیکه تا فردا ماندن آن فاسدش میکند بهر نحو فسادی که باشد مثل هریسه و امثال آن از مطبوخات و میوه که زود فاسد شود و تا فردا صحیح نماند و هر چه مثل اینها باشد پس اگر مشتری تا شام اورد ثمن او برد مبیع را فبها و الا بایع اختیار فسخ دارد که صلاح در آن دید که خود صرف نماید یا بدیگری بفروشد فسخ میناید اگر خواهد بلکه البته فسخ بهتر است هر گاه مشتری شیعه باشد که مراعات عدم تضرر شیعه مهما امکن بکند لکن تسلط دارد که فسخ ننماید و ثمن را از مشتری بگیرد و لیکن خوب نمی کند که بگذارد ضایع و فاسد شود و ثمن از مشتری بگیرد هر چند میتواند بلکه تا تواند تصحیح نماید که فسادی نشود و بعضی میگویند که خیار اختصاص باینها ندارد و اختصاص بیک روز تا شب ندارد بلکه هر مبیعی که مشتری تاخیر نماید در قبض و خوف فساد آن باشد خیار دارد بایع در فسخ و امضا و این اشکال دارد زیرا که دلیلی برای آن نمی یابیم سوای حدیث لا ضرر و آیه ما علی المحسنین من سبیل و امثال

اینها و مقتضای اینها آنستکه بایع بفروشد مال مشتری را و عوض را برای او نگاه دارد چنانکه حال در همه حقوقی که نزد شخصی باشد و نرسد که تلف شود چنین است که میفروشد با عوض میکند بچیزی که تا صاحبش بیاید مگر آنکه گفته شد که الزام این معنی هم بر بایع ضرر است که منشا تاخیر مشتری است بلکه آنچه بایع صرف آن باشد اختیار دارد و از این که گفتیم ظاهر شد که بایع در صورت عدم فسخ و بیم فساد و تضرر مشتری نگذارد که فاسد شود و برای مشتری بفروشد چه مؤمن برادر مؤمن است با آنچه برای خود روا دارد برای او روا دارد و اخبار در این باب بسیار است و نشاید زیاد داد که نباید گذاشت برادر ایمانی متضرر شود اصلا بلکه نسبت بهر کس که مالش حرمت دارد چنین باید نمود بلکه وجوب کفائی صناعات و زراعات و تجارات برای نظم معاش مسلمانان و حرمت داران است بلی اگر خود متضرر شود اگر دفع ضرر از او نماید لازم نیست که متحمل ضرر شود باعتبار لا ضرر و لا ضرار لکن اگر مراعات نماید و ایثار بر نفس نماید شاید ممدوح باشد خصوص در صورتیکه ضرر خود سهل و ضرر آن عظیم باشد یا اعظم از ضرر خود باشد و الله یعلم و اگر داند که برادر دینی تدارک ضرر او را خواهد کرد دور نیست که در این وقت هم لازم باشد لکن ضرری که متحمل تواند شد و میسرش باشد تحمل آن و الله یعلم لکن در اخبار تاکید بسیار وارد شده است چنانکه اشاره بان شد باید مراعات شود خصوص در مقام احتیاط

وچهارمست خیار اگر بایع تاخیر نماید در گرفتن ثمن از مشتری ضرر خیار فسخ چنانکه اشاره شد

خیار رویت است هر گاه چیزی را بوصف خرید و ندید هر گاه به بیند و موافق وصف نباشد همه اش یا بعضش با آنکه همه مبیع را دید الا بعض آن یا بعض را اگر بعد دید موافق وصف در نیامد خیار فسخ دارد اگر دون وصف بر آمد و اگر فوق وصف بر آمد و بایع ندیده بود بایع خیار دارد اما مشتری در صورت اخری خیار ندارد اگر بایع دست از زیادتی برداشته و با او تکلیف نموده و منتی هم بر مشتری نگذاشت و اگر منت گذارد مشتری را میرسد که ممنون نشود و همچنین اگر آن بالاتر برای مشتری ضرر داشته باشد یا بینکه حاکم غصب نماید باعتبار خوبی یا زو

از او شکند باین جهت مثل اینکه کنیز وجیهه و مقبول برآمد با آنکه میسر نباشد محافظت
با آنکه کنیزی پست میخواسته از برای طحن و امثال آن و کنیز وجیهه را طاقت آن نباشد یا میسر
نباشد الحاصل اگر بهتر برآمد مشتری عذر مقبول نزد عقلا دارد در فسخ اختیار آن را دارد و اگر
مرادش لجاجت و عناد باشد معلوم نیست که خیار داشته باشد و هم چنین است حال در صورت
اول که دون برآید مشتری راضی نباشد بایع را نمی رسد که فسخ نماید بجهت آنکه دون برآمد مگر آنکه
عذر وجیهی داشته باشد باینکه گوید من کنیز وجیهه را فروخته ام از برین وجه امر یا حاکم یا
نه طحانه و امثال آن خود ضرورش داده والله یعلم **هفتم** خیار عیب است **هشتم** خیار فوات
در عقد شد بدانکه آنچه از اصل خلقت طبیعتش بیرون رفته عیب است البته باینکه یا زیاد شده
و یا کم شده و یا کمتر یا نقصان جسمی است یا نقصان وصف طبیعی است اول مثل آنکه مملوک دست یا
انگشت زیاد یا فرج زیاد و امثال اینها داشته باشد یا جائی و سپس کم از حد طبیعی گذشته باشد
و حد طبیعی آنست که انسان مستوی الخلقه بر آنست و ثانی مثل آنکه یک دست باشد یا چهار انگشت
و امثال اینها و هزال و لاغری غیر طبیعی نیز از این جمله است بلکه موی پشت فرج و دو وان نوی
و یا که متعارف است اگر کنیزی نداشته باشد بحسب خلقت عیب است هر چند بظاهر امر مطلوب و
بمعالجات از آن موی ازاله میشود و هم چنین اگر سر عبد موی نداشته باشد یا اینها که گفتیم و
هم چنین اگر خصی بیرون آمد آن هم عیب است هر نحوی که باشد هر چند قیمتش از اضعاف مضاعف
زیاده شده باشد و ثالث مثل آنکه بیمار باشد بیماری دائمی یا بیماری منقطعی که عرفا عیب گویند
و موجب ارش باشد بنحوی که خواهی دانست و محمل که حین عقد اگر بیمار باشد نزد مشتری اید عیب باشد
چنانکه فقها گفته اند و مناسب نما برادری حیوانات یا اشجار و ثمار و اجناس غیره را و هرگاه
مبایعه بلفظ مطلق شد در مبیع مطلق منصرف بصحیح میشود یعنی سالم از عیوب مذکوره و هم
چنین است حال ثمن که منصرف بصحیح میشود نیز پس هرگاه عقد مطلق شد باید مشتری ثمن صحیح و بایع
مبیع صحیح بدهند و هم چنین اگر شرط صحت کنند تا بیع مشغول الذمه است که اقل ما یصدق علیه الصحیح

از مبیع معین را بدهد و مشتری اقل ما یصدق علیه الثمن معین صحیح را و بر هیچکدام لازم نیست
که بهتر از آن و خوبتر بدهد و اگر بیع تبرعا خوبتر و بالاتر را بدهند بر آن که لازم است که بگیرد و تجافی
ننماید مگر آنکه عذر وجیه شرعی بیاورد بنحوی که اشاره شد و اگر خواهند خصوص خوبتری را
بعنوان تسلط و استحقاق بگیرند باید شرط نمایند در ضمن عقد و هرگاه شرط نمودند و عقد بکلی
شد نه بشخص معین مشغول الذمه است که فردی از آن کلی را بدهد و اگر عقد بشخص معین از مبیع
یا ثمن باشد و آن شخص معین ظاهر شد که خالی است از آن مثل آنکه شرط شده بود که موی کنیز
پیچیده باشد و ابروی باریک و پیوسته و دهان تنگ و امثال اینها و ظاهر شد که چنین نبوده
است در این صورت خیار هشتمی را دارد که خیار از راه فوت شرط است و تفصیل این در بیع صرف
گذشت و بدانکه خیار فوت شرط مثبت امضاء عقد است مجانا یعنی بدون ارش و تفاوت که در
بازاء شرط مفقود و میان فسخ بیع و رجوع بثمن خود اگر موجود و عوضش اگر مفقود باشد
هست هرگاه قبل از تصرف ظاهر شد و اما اگر بعد از تصرف ظاهر شد مثل آنکه شرط بکارت
کرده بود و بجماع کردن ظاهر شد عدم بکارت در این صورت ارش میگیرد مگر آنکه بایع راضی شود
که تصرف نکرده و اپس بگیرد و مثل تصرف کردن است عیبی که حادث شود نزد مشتری در غیر ایام خیار چنانکه
خواهی دانست و مسقط این خیار اسقاط بعد از عقد است یا اینکه بایع را بری الذمه نماید از حق شرط و
هم چنین است حال ثمن و هم چنین است اگر بایع بفروشد مبیع بی کمال را باعتقاد بی کمالی یا بشرط نقص این
کمال و بعد معلوم شد که کمال را داشته بود نزد بایع و اگر شرط نامشروع یا محال کرده مثل آنکه شرط
کند که زن تو بر من حلال یا آنکه زرع را قبل از وقت رسیدن برسانی و بعمل آوری و امثال اینها شرط باطل
بلکه بیع نیز باطل است و اما خیار عیب پس میانه فسخ است بنحوی که گفتیم و امضاء با ارش یعنی تفاوت
ما بین قیمت صحیح و معیوب و اگر ثمن را داده انقدر تفاوت را پس میگیرد و اگر نداده نمیدهد و ما
بقی را میدهد و مثل تفاوت را که در عیب ارش میتوان گرفت و در فوت شرط نمیتوان گرفت در حاشیه
بر شرح مولانا احمد ره نوشته ام و صورت یافتن ارش آنست که از معیب دانان نزد اهل خبره قیمت میکنند

صحیحا و قیمت دیگر معیبا و تفاوت ما بین این دو قیمت را ملاحظه میکنند که چه نحو است مثلا تفاوت
عشر است یا ثمن است بهمین نحو تفاوت در قیمت مبایعه شان بنا میگذارند چه گاه باشد که در
مبایعه قیمت را بسیار نازل کرده باشند مثلا بنصف قیمت فروخته باشد و تفاوت قیمت واقعی
اگر نصف باشد در این جا هیچ نمی باید بستانند چه ارش بایع بهمانند پس لهذا نصف قیمت مبایعه
خودشان را ارش قرار میدهند مثلا چیزی قیمت آن ده تومان بود پنج تومان خرید و بعد معیب ظاهر
شد که نصف قیمت صحیح است پس معیبش نیز پنج تومان است پس هیچ ارش نمیماند و گاه هست که
پنج تومان خرید صحیح را و هرگاه معیب نصف قیمت برآمد باید یک تومان دیگر از بایع بگیرد و این
بالبدیهه غلط است چه صحیح که قیمت آن چهار تومان شد البته معیب که نصف قیمت است قیمتش
دو تومان خواهد بود پس دو تومان را از بایع پس میگیرد تا بماند لهذا گفتیم که تفاوت نزد
اهل خبره ارش را بنا نگذارند بلکه تفاوت اهل خبره را ملاحظه کنند که چه نحو است عشر است یا
نصف است یا ثلث مثلا بعد از آن بهمین تفاوت بنا را بر قیمت مبایعه شان گذارند اگر عشر بود عشر
قیمت معامله شان را پس گیرد باید و هکذا باقی صورتها و اگر در مبایعه اجلی باشد اجلی را مرعی
دارند در قیمت اهل خبره و گرفتن ارش و این قیمت را نسبت بوقت مبایعه و مکان مبایعه مرعی دارند و
این خیار عیب ساقط میشود اگر بایع تبری از عیب نمود مجملا یا مفصلا یا ینکه گفت بهمه عیب
قیمت میفروشم یا مراعیب جوعی نیست یا سم کردن میفروشم و امثال این عبارات و مشتری
راضی شده بود یا اینکه مشتری عالم بود بعیب سابقا یا آنکه اسقاط خیار عیب نمود یا اسقاط همه
خیارات نمود و هرگاه خیار ساقط شد نمیتواند که رد نماید نه ارش بگیرد و همین حالت را دارد اگر
ثمن معیب باشد و اگر تصرف در آن معیب شده بود در صورتیکه هیچ یک از مسقطات بعمل نیامده باشد
که عیب ظاهر شد پس نمیتواند داد لکن ارش میگیرد مگر آنکه صاحبش راضی باشد به پس دادن تو
میتواند پس داد و میتواند پس ندهد و ارش بگیرد و مثل تصرف هرگاه نزد مشتری در غیر
ایام خیار شرع عیب دیگر بهم رسد که در این صورت رد نمیتواند کرد لکن ارش عیب سابق را میتواند گرفت

و اما اگر در ایام خیار مشتری بهم رسد مشتری رد میتواند کرد و این تصرف که گفتیم اگر بعد از
علم بعیب شده بود هم همان حکم دارد مگر وطی کردن کنیزی که حامله برآید چون حمل عیب است
میتواند با تصرف کردن پس بدهد چنانچه میتواند ارش بگیرد و لکن پس دادن در صورتیست که
ندانسته که حامله است و وطی کرده و هرگاه رد کرد باید نصف عشر قیمت آن جاریه را بایع بدهد
از جهت همان وطی که کرده است خواه وطی صحیح قبل کرده باشد یا وطی دبر که وطی در برو وطی است
شرعا و اگر باکره بود عشر قیمت بدهد بعد از زوال بکارت هر چند بجهت حمل این بکارت
معرض زوال باشد و اینکه میتواند پس دادن با وجود تصرف همین مخصوص آنستکه عیب حمل
باشد و اگر حامله نباشد نمیتواند پس داد و اما تصرف بعضی گفته اند باید منحصر بوطی تنها باشد
که اگر تصرف دیگر نیز کرده باشد نمیتواند پس داد چنانکه مقتضای قاعده است حتی آنکه تامل
اند در بوسیدن و لمس سوای وطی و ظاهر آنستکه نه چنین است بلکه اگر بوسیده باشد لمسهای دیگر
که لازمه وطی است عادة نیز بعمل آورده باشد میتواند پس داد بلی اگر عیبی نزد مشتری بهم رساند
در غیر ایام خیار شرع نمیتواند پس داد و همچنین اگر تصرفات دیگر نا شده و اگر تصرف مثل آب بدن و
دوا به بند و امثال اینها باشد اشکالی است احوط عدم رد است بلکه اقوی هم همین است که رد
ننماید و ارش بگیرد و این عیبی که موجب خیار رد یا ارش است آن عیبی است که در وقت عقد بوده
باد و او فائیکه بایع هنوز مبیع را بمشتری نداده بهم رسد چه تلف و نقص از بایع است چنانکه
گفته خواهد شد و همچنین اگر حادث شود در او فائی که خیار باشد چه گفته خواهد شد
در این مقام از کسیکه خیار ندارد از تلف خواهد شد و از کیسه او میرود و اگر عیب در بعضی
همه خیار مبانه امضا و ارش گرفتن یا رد همه نمودن دارد اما معیب تنهائی خیار ندارد و هم
چنین است هرگاه دو شخص با تفاق بخرند حصه یکی معیب برآید باید با هم بکنند و یا ارش بگیرند
فاما معیب تنهائی اگر خواهند پس دهند تسلط ندارند بلی اگر بایع برضا پس بگیرد مانع ندارد در
هر دو صورت بلکه در صورت اخیره هرگاه بایع بنا بد که مشتری دو نفرند و هر یک قدری در

کرده بحمل که بر بایع لازم باشد که معیب تنها که حصه یکی از مشتریها است بکیرد هرکاه رد کنند
لکن احوط و اولی انستکه کفتیم که باتفاق یکدیکر بپسندند یا ارش بکیرند و خیار عیب فوری نیست بلکه هر
وقت که خواهد یا ارش میکیرد یا رد میکند لکن رد در صورتی است که تصرف نکرده باشد چه بعد از
تصرف تسلط غیر از ارش ندارد و اکر دعوی کند بایع که من تبری از همه عیوب یا از خصوص این عیب کرده
بودم قول قول مشتریست هرکاه انکار کند بانکه بر بایع اثبات است و اکر نمود قسم بمشتری میدهد
و مشتری مخیر است میانه قسم خوردن و رد قسم ببایع نمودن چنانکه قاعده است در دعواها
که چنین طی میشود و اکر بایع کوید که عیب نزد من نشده بود و هم چنین در ایام خیار مشتری نیز نشده بود
و مشتری بکوید که شده بود قول قول بایع است بدستوریکه کفته شد طی میشود و دعوی کردن زنا
غلام یا کنیز که سابقا در نزد بایع داشته عیب است اما حادث نزد مشتری عیبی نیست که رد بر بایع
شود یا ارش کیرد و اکر دعوی نماید که نزد بایع بوده هرکاه اثبات نمود که نزد او مکرر میکرده هیچ
شبهه نیست و اما اکر اثبات نمود که کریخت نزد او و دیگر نیست که کافی باشد برای ثبوت خیار هم
چنین حیض ندیدن شش ماه یا شش ماه هم در کنیزی که نه صغیره است و نه یائسه و مراد از صغیره اینجا
کمتر از نه سال نیست چه نه سال متعارف نیست که حیض ببیند هرچند ممکن است پس خلاف
خلقت زنان نیست حیض ندیدن نه ساله وده ساله و یازده ساله بلکه دوازده ساله بلکه
سیزده ساله هم چه غالبا در این سنها نمی بینند بلی اکر از سن متعارف حیض دیدن حیض نه بیند
عیب است بلکه دور نیست که اختصاص بشش ماه نداشته باشد بلکه هرکاه موافق عادت و متعارف
هم سن و هم شهرها حیض نبیند عیب باشد و هم چنین استحاضه یائسه چه بسیار از زنان کمتر از
سن پنجاه قطع میشود حیض ایشان و ثقل و دودی که در مثل روغن چراغ که زیاد تر از عادت باشد
عیب است و هم چنین نمودن در رخت خواب عیب است از کبیره نه از طفل صغیره اما دو سرخ
و ثیب بودن یعنی باکره نبودن کنیز عیب نیست بجهت انکه غالب در کنیز ثیبه بودن است مکر کنیز
صغیره قبل از بلوغ چه غالب و طبیعی ان بکارتست یا عدم بکارت را وقت عقد و خلاف شرط نقل امد

خیار هشتم را دارد نه خیار عیب یعنی خیار دارد در رد یا برداشتن مجانا بدون ارش لکن اکر شرط بکارت
کرده و بازاء ان زیادتی قیمت ملحوظ بود ظاهر انستکه ارش هم میتواند کرفت خصوص در صورتی که بعد از
جماع ظاهر شد که ثیبه است و اکر غلام یا کنیز دیوانه شدند یا خوره بهم رسانیدند یا پیس شدند
از حین تمام شدن عقد تا یکسال خیار دارد مشتری در رد کردن و اکر تصرف نمود خیار رد ندارد علی
الاحوط بلکه رد در این صورت اشکال تمامی دارد بلکه احدی از فقها راضی نیستند لکن ارش میکیرد و اکر
بعد از یکسال بهم رسید هیچ خیار ندارد **نهم** خیار تدلیس است یعنی بایع مثلا حیله نموده در مبیع
بنحوی که موافق طبیعی متعارف نمود یا موافق رغبت و خواهش مشتری نمود و یا انکه بنحوی نمود در
وقت بیع که واقع چنین نبود مثلا کنیز که موی سر او تعبیه نموده یا انکه کوسفند لاغری را
علف زیاده از حد داده تا انکه بنظر چاق نمود و سنکین و امثال اینها هم چنین کفته بو موی
پیچیده میخواهد پس موی سر را بپیچانید بحیله و امثال اینها یا انکه کوسفند شیر دهی را مثلا مدتی شیر
رانده و نادوشیده تا در پستان بسیار جمع شد و بسیار شیر ده بنظر در امد این را تصریه میکویند نفس علی
هذا پس اکر چیزی از اینها ظاهر شود که عیب است خیار عیب دارد و اکر عیب نیست لکن مشتری
شرط خلاف نموده بود خیار هشتم را دارد که کفته شد و اکر تصریه است پس اکر ثابت شود تصریه یا قرار
بایع یا بینه مشتری اختیار دارد میانه امضای عقد بدون ارش یا رد نمودن و اکر رد نمود هر قدر شیری
که از ان دوشیده و هست رد نماید بصاحبش اکر شیرها اکر حین بیع بود بلا تامل و اکر موجود نباشد
مثل ان شیر بدهد و الا عوض ان قیمت او بدهد و اما شیرهای دیکر را انچه بعد از تصریه از ان
دوشیدن را هم احوط انستکه بدهد خصوصا انچه مخلوط شد بعد از بیع با ان شیر یکه تصریه کرده بود
هرچند ظاهر انستکه سه مد که نیم صاع و ربع صاع باشد پس دهد از شیر کافی است هرکاه در
ظرف سه روز شیر را دوشیده باشد و تصرف نموده باشد و اکر ثابت نشد تصریه تا سه روز
اختیار دارد که پس دهد بجهت انکه در این ظرف امتحان نماید بدوشیدن که اکر ظاهر شد با امتحان
او که تصریه شده است باینکه اول بسیار شیر امد و بعد نقص کرد و کاه هست که در دوشیدن در دوم

مراد از خوره جذام است حاجی دام ظله

هر چند اقوی عدم وجوب رد لبن متجدد است حاجی دام ظله

خیار تصریه بعد از اختبار تا سه روز است حاجی دام ظله

نیز بسیار است بجهت تصریه لیکن در روز سیم و بالاتر نقص معتد به میکند که ظاهر میشود که
تصریه شده اختیار دارد در رد یا امضا بدون ارش اما نقص سهل که بسا اوقات دست هم
میدهد ظاهر نمیشود سببان و اگر رد نمود گفتیم که شیرها را نیز رد نماید بدستوریکه مذکور
شد فاما اخراجات ان گوسفند را اگر نموده وضع نماید بائع را بدهد و اگر خود چرانیده باشد اجرت
چرانیدن خود را وضع نماید مگر انکه از اتلف بیابع نماید این تصریه در گاو و گاومیش و شتر نیز میباشد
بلکه بعضی ان را جاری نموده اند در هر حیوانی که مطلوب در ان شیر دادن باشد مثل انکه الاغ ماده یا
کنیزی که شیر دهد برای شیر دادن بچه محتاج شیر ایشان بوده لکن اشکالی هست در اینکه حکم تصریه
داشته باشد بلکه حکم تدلیس دارد **دهم** خیار شرکت است یعنی چیزیکه مبیع یا ثمن شده
بعنوان تعیین و تشخیص نه بعنوان کلی پس اخر ظاهر شد که قدری از ان حق دیگر است خواه حق همانکه داده
است یا شخص اجنبی این شرکت نقص و عیب است که موجب خیار رد میشود یا قبول شرکت با صاحب حق و
این خیار مختص مشتری است اگر ان شرکت در مبیع باشد و برای بائع است اگر در ثمن باشد بشرط انکه ان
صاحب حق که احد متبایعین است میدانسته است و داده است برضای خود لکن نبخشیده و اگر
ود ستاند حقش بر دارد ممکن که خیار برطرف شود بشرط انکه منت نگذارد یا انکه گرفته منت او را قبول
کرد و اما اگر صاحب حق جاهل بوده بان حق بعد از انکه معلومش شد ان هم خیار دارد میان امضا
عقد یا فسخ و اگر اجنبی باشد صاحب ان حق حق شفعه بهم میرساند با تحقق شرائط شفعه و با عدم تحقق
هیچ او را خیاری یا حق دیگر نیست سوای انکه مدت نقصان تسلیم مبیع بمشتری در صورت اول یا ثمن ببائع
در صورت ثانی نمیتواند نمود و در تحقق شفعه هم نمیتواند تسلیم نمود بدون اذن شریک و اگر این
زیادتی در چیزهای متساوی الاجزاء بهم رسید که متابعه انها بوزن یا کیل یا عدد یا ذراع باشد که منی یا کیلی
کذا یا عددی کذا یا ذرعی کذا و بائع بمشتری زیاد داد جهلا و مشتری نیز جاهل بود همان قدر زاید را باید
می دهد بیابع یا دگری اگر صاحب دیگری است و همچنین است هرگاه هر دو معلومشان بوده باشد زیاد
مثل انکه جوالی داده که ده من گندم دارد بمشتری که هشت من گندم خریده بود یا انکه احدهما جاهل و

دیگری عالم بوده لکن این و مذروع مشکل است چه گاه باشد که این زیادتی را که حد تماثل نرسد بیابع یا
صاحب دیگر بهم رسد که بیکار شود یا ناقص قیمت بلکه بعضی فقها مذروع را مطلقا داخل غیر متساوی
الاجزاء نموده اند و اگر جوال گندمی را مثلا بخرد که ده من است بتصدیق بائع و بعد که کشیدند
دوازده من بر امد هیچ یک خیار فسخ ندارند بجهت قسمت قهری که دو من را ببائع ده من را بمشتری
باید داد و اگر بر سبیل فرض نادر احدهما یا هر دو از قسمت قهری متضرر شوند خیار فسخ برای
متضرر خواهد بود اگر و اغماض نباشد **یازدهم** خیار تبعض صفقه است و این عکس دهم
چه انکه مبیع یا ثمنی که بعنوان مشخص و معین مبیع یا ثمن شد نه بعنوان کلی و ظاهر شد نقصش خیار
دارد انکه ناقص باو رسیده است میان فسخ و امضا بحصه از ثمن که در مقابل انچه باو رسیده
از ثمن و این تبعض گاهی بعنوان شرکت مشاعی اجنبی میشود که راضی باین عقد نسبت بحقش نباشد
ورد نماید عقد را و اگر راضی شد بعد از عقد و علم ممکن که خیار ساقط شود و احتمال بقاء نیز هست
باینکه بگوید من از تو خریدم و از دیگری نگرفتم و عقد با او ننموده ام یا انکه خیار مستصحب است و گاهی
بعنوان مفروز میباشد مثل انکه جفت در یا امثال ان گرفت و یک لنگ ان از مال دیگری بر امد که امضا
نمیکند عقد را نسبت بخودش و اگر امضا نماید همان حالت دارد و گاهی بتلف الهی میشود نزد بائع یا در ایام
خیار مشتری و گاهی بنداشتن بائع انچه را فروخته بود میشود و امثال ان مثل انکه بعضی از مملوک حر
بر امد یا بعضی از مبیع وقف یا بعضی از سرکه شراب بر امد و امثال ان و حال در ثمن نیز حال مبیع است و
تفاوت نقص قیمت بکلنگ شدن در امری میدارند چه در جفت ان قیمتی دارد و لنگ ان با جفت
و بدون جفت قیمتی دارد نازلتر از با جفت و حال در متساوی الاجزا بنحویست که گفته شد در خیار سابق
بلکه اینجا تسلط فسخ است علی ای تقدیر چه کسیکه ده من گندم مثلا بخرد و هشت من بر امد میتواند
من نمیخواهم من نخواستم مگر انکه ده من را باید عوض این دو را از خارج نمیخواهم مگر انکه متابعه بنحو کلی
باشد و من بدهد اما اگر بنحو کلی باشد و هشت من داد و دیگر ندارد که بدهد میتواند باز فسخ نماید
که من ده من ضرور دارم و نمیخواهم که از دو کس بخرم چه اغراض مختلف است و دو طرف بمن اضرار است

میگوید بگومان ضرر داشتم و کنیز بکارم نمی اید و نمیخواهم تتمه را از دکری بگیر الحاصل کسیکه ده
من چیز خرید از جنین مبایعه ده من منتقل میشود بملک مشتری و ده درهم مثلا منتقل میشود
بنا بایع و هر یک تسلط دارند که تمام حق را بگیرند و اگر بعض حق داده شد باقی داده نشد میرسد که بگوید
که عقد عهد شرط و رضای من بکذا بوده هرکاه نشد فسخ میکنم و میتواند بگوید که راضی شدم
و عوض ما بقی را پس ده اگر داده و الا نده چه بن عقد عهد شرط نمودی که این را با باقی بدهی و جزء
جزء در عهده تو است که بدهی پس اگر ندهی بعضی را معنی ندارد که باقی را ندهی بجهت انکه بعض حق
مرا ندادی و حق من مستصحب است باید بدهی و مقدور ساقط نمیشود بمعسور چنانکه حضرت امیر المؤمنین علیه
السلام فرموده اند و باز فرموده اند که ما لا یدرک کله لا یترک کله (یعنی چیزیکه همه ان بدست نمی اید همه
بلکه بعضی بدست بیاید همه را ترک نمیتوان نمود الی غیر ذلک از ادله صحت و امضا بالتبعیض پس انچه
توهم نموده بعض متاخرین از اینکه امثال این عقد ها باطل است بمقتضای قاعده اصل ندارد و سیم
خیار تعذر تسلیم مثل انکه مبایعه به بنای تعذر تسلیم عوضین بکمان انشد و ظاهر شد تعذر
بعد از عقد تا وقت معین یا مطلقا خیار بهم میرسد از اگر حقش باو بهم رسد متعذر شده مبایعه
فسخ یا امضا در صورتیکه در تعذر مطلقا امکان انتفاع باشد که بسفاهت نرسد و خیار میان امضا
مجانا یعنی بدون ارش یا فسخ است چهارم خیار تفلیس است مثل انکه چیزی بمفلس فروخته بودند
هرکاه عین مال خود را یافتند خیار دارند در فسخ با اینکه بردارند عین مال خود را و در امضا و با طلب
کاران دیگر در قسمت غرما شریک شود و بنحو ایشان سهم بردارد و نقص بخود زند بحساب ایشان

فصل در احکام خیارها بر وجه کلی

خیار مجلس نمیباشد در هیچ معامله سوای خرید و فروخت و اما خیار شرط پس در هر عقد معامله
جار نیست سوای عقد نکاح و وقف و عتق و ابراء و طلاق و ساقط میشود بتصرف صاحب خیار هر
نحو تصرفیکه باشد از تصرفات مالکان که از راه ملکیت در ملک خود مینمایند حتی مثل اب بدهد
و در ببندد و در خم بدن یا انکه لمس کنیز کند یعنی دست بدست ان یا موضع دیگر کذارد یا نکاه کند بجائی

که حرام است دیدن ان از کنیز و امثال اینها چه ظاهر میشود که رضا بملکیت بهم رسانیده و اگر صریح
که این تصرف میکنم بدون رضا ببیع کلامش شرعا مسموع نیست و مذکور شد که تصرفات ضروریه برای
اب دادن و علف دادن یا خر بستن و تیمار کردن و امثال اینها مسقط نیست و همچنین هرکاه سوار شود
در بردن باب و علف دادن و امثال ان از راه چموشی که غیر ان نشود یا اگر بشود این بهتر و اصلح است
یا انکه اگر صعوبتی و عسرتی دارد غیر سواری بردن اینها ضرری ندارد یا غیر اینها بنحویکه گذشت و هم
چنین اگر تصرف امتحانی باشد برای امتحان هرکاه شرط نموده باشد امتحان بعد از مبایعه را یا راضی
شود بایع بان و بعضی مطلقا تصرف امتحانی را مضر نمیدانند بشرط انکه بهمان قدر امتحان باشد
و بس مثلا اگر زین یا پالان بر پشت ان میگذارند برای سواری امتحانی و امتحان شد همانا ساعت زین را
بردارند از پشت ان و دقیقه تاخیر نکنند عمدا بلکه سهوا نیز چه تصرف سهوی را نیز مسقط خیار
میدانند علی اشکال پس احوط بلکه اقوی انستکه اگر تصرف سهوی شد بنا را بر اسقاط خیار نگذارند
مگر انکه مثل دیدن موضع چیزی از کنیز که بر او حرام است قبل از خرید یا لمس ان نا شد سهوا مثل ان
دست او بدست کنیز خورد سهوا ظاهرا اینها سبب سقوط خیار نمیشوند والله یعلم در حکم
صحیح اینستکه هر کاری که با ان کرد و احداث نمود مسقط خیار است و بدانکه تصرف بفروختن یا
بخشید و امثال اینها مسقط خیار است بلکه بمعرض بیع و امثال ان در اوردن نیز مسقط است پس
انچه بعضی میکنند که چیزی را میخرند بخیار شرط برای انکه اگر فروختند و از ایشان خریدند
خوب و الا رد نمایند و میبرند ببازار یا غیر بازار و بمعرض بیع در می اورند اگر خریدند بنحو خواهش
ایشان خوب و الا فسخ میکنند و پس میدهند غلط است چه بمعرض بیع در اوردن موجب سقوط
خیار است و اگر فروختند چیزی را که خیار داشتند بیع ایشان صحیح است چه مال خود را فروختند و
همچنین حال ثمن و معاملات دیگر اما خیار ساقط شد بجهت تصرف و بدانکه هرکدام که تصرف
نمودند در انچه باو منتقل شده تصرف ان مسقط خیار خودش است و بیع لازم میشود نسبت بان
و باعث ساقط شدن خیار از دیگری نمیشود مگر انکه اندکی التماس نموده بود از متصرف که تصرف کند پس

تصرفات ساقط میشود خیار از هر دو ایشان بلکه بمجرد التماس باید خیارش ساقط شود هر چند
ان دیگری تصرف ننماید و خیارش باقی است و هم چنین است هرگاه تصرف احدهما باذن و ر
گرفتن از دیگری باشد که دور نیست انکه خیار هر دو ساقط شود بلکه بمجرد اذن دادن دور نیست که
خیارش ساقط باشد و اگر تصرف نمودند در انچه مال ایشان بود مثل انکه بایع در مبیع و مشتری
در ثمن تصرف کنند باین عقد هر یک بدیگری داده بودند دور نیست که باعث فسخ معامله
شود هرگاه عالما عامدا مختارا نموده اند و هم چنین اگر احدهما این کار را کرد زیرا که باید حمل افعال
مسلمین بر صحت نمائیم بلکه بعضی اوقات بلکه اکثر اوقات از نفس تصرف می یابیم که مراد بتصرف بهم زدن
بیع است مگر انکه اظهار نماید که تصرف که کرده باذن فحوا است یعنی جزم داشتم که راضی است
در مالش تصرف نمایم لهذا تصرف نمود با ینکه مال مال او است یا انکه جزء از خارج بهم رسد که منظور
متصرف دزدی و فعل حرام است و دانستی سابقا که تصرف باعث سقوط خیار شد در همه خیارها
نیست بلکه در بیع شرط متعارف جزما تصرف مسقط نیست هر چند مشتری از ملک خود بیرون نماید
بفروختن یا بهبه و امثال انچه بایع هرگاه فسخ نمود تسلط دارد که عین مال خود را در دست هر که باشد
بگیرد و معامله مشتری باطل میشود جزما و اگر عین مالش تلف شده باشد بتلف الهی یا عیب دار
شده باشد رجوع میکند بعوض مالش اگر مثلی است بمثل و اگر قیمی است بقیمت و شناختن هر دو را
و رجوع بمشتری بجهت انستکه در ایام خیار بایع هر تلفی یا نقصی که در ان شود از کیسه مشتری رفته
و ضمان بر او است و اگر بتلف متلفی است رجوع باو میکند و میتواند رجوع بمشتری نماید او رجوع
بمتلف و اگر خود تلف نموده و فسخ نموده از کیسه خودش رفته است و اگر فسخ ننموده عوض را
بمشتری میدهد و اگر مشتری تلف کرده ضامن است هرگاه بایع فسخ نمود عوض باید بدهد والا فلا
و اما بایع در ان ثمن که گرفته جزما تصرف میتواند نمود و نفروختن مال خود را مگر برای تصرف در
ثمن و از این است که شرط میباید که هرگاه رد مثل ثمن نماید باز اختیار فسخ داشته باشد و مشتری
نمیتواند گفت که عین مال مرا بده نه مال اورا و اگر عین مال خود را او را داده هم نمیتواند گفت مثل ثمن را بده

عین

عین ثمن را میخواهم و اما خیار غبن پس اگر گول زن که غابن میگویند ش تصرف در ان مالیکه از
مغبون گرفته کرده بود خیار غبن مغبون اصلا ساقط نمیشود خواه تصرفش باخراج از ملکش
باشد و خواه نه که در هر دو صورت خیار فسخ دارد و بعد از معامله ثانی غابن و فسخ مغبون
معامله غابن باطل میشود اگر مغبون راضی بمعامله غابن نباشد و اگر امضا کند معامله غابن
را حکم فضولی دارد و برای خودش خواهد بود و رجوع مینماید مغبون بعین مال خود اگر تلف نشده
باشد در صورت فسخ والا عوض میگیرد بهمان نحو که در خیار بیع شرط گفته شد و اگر تصرف مغبون
نمود در حالیکه نمیدانست گول خورده پس ظاهر انستکه اختیار فسخ دارد خواه تصرف مخرج از
ملک خود و خواه غیر ان هر چند در تصرف مخرج احوط عدم فسخ است خصوصا هرگاه ازاد نموده
باشد لکن در فرضیکه نتواند فسخ نمود ظاهرا تفاوت زیادتی را میتواند گرفت بجهت لا
ضرر و لا ضرار و اینکه این خیار برای ضرر غبن است هر چند جمعی از متاخرین گفته اند که تفاوت
را هم نمیتواند گرفت و این بعید است و اگر احتیاط از این جهت نماید بد نیست والله اعلم
و اگر بعد از علم بغبن تصرف در انچه گرفته بود کرد اسقاط خیار نمود و بیع لازم شد و اگر
تصرف در انچه بغابن داده بود کرد ظاهرا فسخ معامله نموده بتفصیلیکه سابقا در
خیار شرط گذشت لکن خیار غبن فوریت بحسب ظاهر پس باید همانساعت که مطلع شد
بغبن اختیار فسخ یا امضا نماید پس اگر نمود فبها والا بیع لازم است چه این خیار برای
رفع ضرر است و ضرر از او مندفع شد بهمین قدر لکن اینقدر تنگی نیست بلکه مرخص است
اینقدر که تاملی نماید یا با اهل خبره در ان نزدیکی شوری نماید و محتمل که باقی باشد اینقدر که برایع
ضرری نباشد یا انکه مطلقا باقی باشد لکن احوط بلکه اظهر اول است و اما تلف الهی پس بقاعده انکه
تلف از من لا خیار له میشود تلف از غابن شده و اگر تلف مخلوطی است پس بد سوری است که گفته
شد و اما خیار مجلس پس خیار هر دو طرف باقی است تا از هم دیگر جدا شوند بنحویکه گفته شد مگر انکه
در انچه گرفته نموده باشد پس خیار او ساقط میشود و بیع نسبت باو لازم میشود اما انکه تصرف نموده

پس

پس خیار او باقی است واکر تصرف در انچه داده بود نمود پس ظاهرش فسخ بیع است بنحویکه سابقا دانستی واما خیار تاخیر پس از حین حصول خیار اکر در انچه فروخته بود تصرف نمود بود این فسخ بیع است واکر در عوض انکه عبارت از ثمن است تصرف کرده این امضا بیع است وظاهر این خیار فوریت علی الاحوط بلکه مثل خیار غبن واما باقی خیارات پس تصرف در انچه کرفته اند موجب امضا و در انچه داده اند موجب فسخ است هرکاه عالما مختارا باشد وخیار در انها فوریت سوای خیار عیب که فوری نیست هروقت خواهد پس دهد وهروقت میخواهد امضا میکند وارش میکیرد مکر انکه تصرف در ان نماید پس رد نمیتواند نمود بلکه ارش میتواند کرفت ومثل تصرف نمودنست انکه عیبی حادث شود در وقتی که عهده عیب بر همین شخص است که میخواهد رد نماید چه باو بود کذا نمیتواند رد نمود بلی ارش میتواند کرفت مثلا هرکاه عیبی در ایام ثلثه خیار حیوان بهم رسد میتواند رد نمود بجهت انکه ضمان عهده تلف وعیب در این ایام بر بایع است بخلاف انکه بعد از ثلثه عیب حادث شود ومعلوم شود که عیب داشته بود یعنی غیر از عیب در این صورت رد نمیتواند کرد وارش میتواند کرفت وبدانکه هرکاه خیار برای هر دو طرف باشد ویکی از ایشان فسخ نموده ودکری امضا فسخ مقدم است ومعامله برهم میخورد وفقها فرموده اند که تلف در ایام خیار او من لاخیار له است پس اکر خیار از برای بایع تنها است تلف اکر شود مبیع از مشتری تلف شده است واکر از برای مشتری تنها خیار است تلف از بایع میشود واکر خیار برای هر دو است تلف مبیع از بایع وتلف ثمن از مشتری است ودر صورت اولی منصوص هستند ودر بعض موارد چون بعنوان معلل مفهوم میشود عمو فهمیده اند وحکم اخری را از جمع وحکما ولا هم بنا کذاشته اند والا مقتضای قاعده بیع صحیح ان بود که ثمن تلفش از بایع باشد ومبیع تلفش از مشتری بجهت انکه بمجرد عقد منتقل میشود عوضها بیکدیکر پس مناسب تلف هر ملکی از مالکش باشد ولهذا حکم در نماء ومنافع چنین است یعنی منفعت مبیع از مشتریست در ایام خیار چنانچه مال او است بعد از ایام خیار ومنفعت ثمن مال بایع است در ایام خیار وبعد از ان ایام هرچند تلف شود در ان ایام وبسبب تلف از کیسه غیر

ص
باید احتراز از فوری نمودن حتی در بعض از مقامات احترام کمال خاصی دارد ظلله
رح

ص
کذشت که اکر تصرف نمود کاشف در امثال مقامات ام ظلله

ص
هرچند حدوث عیب سابق بود در ایام ثلثه باشد ظلله

ص
اقوی در این صورت تلف شدن مبیع از مشتری است وتلف ثمن است از بایع چنانچه مقتضای قاعده است وتبعیت ها در ظلله

صاحبش رفته باشد یعنی از کیسه صاحب ولی رفته باشد که نماء وثمن برای صاحب ذات که الان او صاحبست واما بعد از ایام خیار تلف از صاحب ثانیست که الان صاحب است هم چنانکه نما وثمره هم از او است وهر مبیعی که تلف شود پیش از انکه بقبض مشتری در اید وبمشتری داده شود اکر تلف شود از کیسه بایع رفته است ومبایعه هم باطل میشود باین که ثمن بر میکردد وملک مشتری میشود واما نماء وثمر مبیع از مشتری است هرچند بیع باطل شود چه بطلان از حین تلف است نه از اصل وهم چنین نما وثمن مال بایع است تا انوقت که بیع باطل شود وبر کردد بمشتری

فصل

در بیع ومعامله ربائی بدانکه هر چیزیکه مکیل باشد یا موزون که معامله ان بکیل یا بوزن میشده در عهد رسول الله صلی الله علیه واله وسلم اکر معلوم باشد یا در بلاد معامله اکر عهد رسول الله صلی الله علیه واله وسلم معلوم نباشد باید مبایعه ان سراسر باشد که هیچ زیادتی هیچ طرف نباشد خواه صحیح را با شکسته یا با عیب دار معامله نمایند چه باید سر بسر باشند وخواه صحیح را با صحیح وخواه خوب را با بد وخواه بد با خوب بهر صورت باید معامله سراسر باشد یعنی اکر بکیل معامله شود باید کیل هر دو طرف یکی باشد وهیچ زیادتی نباشد واکر موزون باشند وزن یکی باشد وهیچ زیادتی نباشد بلکه کوشت کوسفند را با کوسفند معامله نمایند وهم چنین کوشت کاو وشتر وغیره از ماکول اللحم با ان حیوان که ان کوشت از نوع انست هرچندکه ان حیوان خودش مکیل یا موزون نیست چه نهی وارد شده وشاید بعضی از فقها موزون تخمینی را نیز داخل موزون کرفته باشند که ام است نزد ایشان از موزون تحقیقی وتخمینی وکوسفند وامثال ان را که برای کوشت میخرند البته بوزن تخمینی میخرند وهم چنین خرمای بر سر درخت با خرمای چیده که مکیل یا موزون بالفعل است معامله خوب نیست چه بر سر درخت نیز بتخمین میخرند وهم چنین حال در زرع هرچند اولی را مزابنه مینامند یعنی بیع خرما بر سر درخت بخرمای چیده ودومی که زرع باشد محاقله مینامند وهر دو حرام است جزما لکن اکر احتیاط از امثال اینها کرده شود بهتر است باینکه هر ثمریکه باشد که به تخمین بخرند بر سر درختش با ثمر چیده ان که مکیل یا

ص
اکر بلاد مختلف باشند احوط انستکه ملحق بمکیل وموزون شود مبرزا محمد رحمه الله علیه

ص
اشکالی نیست در صورت اتفاق عمل در صورت اختلاف هم ظاهرا جانب تقدیم است وهم چنین در صورت اختلاف بلاد حاجی در ظلله

موزون باشد معامله نمایند و زرع هم چه کند باشد و چه غیر ان واما مکیل و موزون تحقیقی پس بلاشک معامله ان ربائی است اگر سراسر بناشد و ربا شبهه ئی که اشد قبایح محرمات است و زیادتی که گفتیم باید نباشد نه از جنس ان مکیل یا موزون و نه از غیر جنس انها مثلاً یکمن کندم بایکمن کندم باید معامله شود و هیچ زیادتی در هیچ طرف باید نباشد نه از کندم و نه از جنس دیگر مثل برنج یا مس یا زر یا فلوس یا پنبه یا ریسمان یا کرباس الی غیر ذلک بلکه باید منفعت هم نباشد که زیاد شود مثل انکه یک من کندم بدهد بعوض یک من کندم باشرط حمالی یا بار چهار پا نمودن و اوردن یا انکه قدری از زمان در خانه یا کاروانسرای بوده باشد و امثال اینها از امور یکه اجرت بازاء انها بالذات میباشد شرعاً اگر خواهند اجرت گیرند هرچند قلیلی باشد که قابلیت اجرت نداشته باشد و در اصل عین هم چنین است هرچند زیادتی دانه کندم باشد که ان قیمتی ندارد بلکه یکمن کندم حالی با یکمن کندم موجلی نیز ربا است چه اجل را قسطی از ثمن میباشد بحسب تعارف هرچند اجل قلیلی باشد مثل انکه فردا بدهد یا معامله صبح شده و شرط شده که عوض را شب میدهم یا ظهر میدهم یا بعد از ان میدهم و این من کندم بر سبیل مثال است چه اختصاص بکندم نیست و هم چنین بمن نیست و اختصاص بوزن نیست بلکه معاوضه شود من کندم مثلاً بمن کندم و شرط شود انکه یک سوره قران خوانده شود برای او یا برای پدر یا مادر او یا شخص دیگر حرام است و ربا است اگرچه سوره کوچک باشد یا یک ایه باشد و امثال اینها چه هر زیادتی که باشد حرام است و این حرام بودن و ربا بودن اختصاص بمبایعه ندارد بلکه هر معاوضه و مشارطه این حکم دارد چه صلح باشد یا هبه معوض عنها و غیر اینها مثل انکه معاوضه مطلق نمایند یا بنحو طلب کیرند یا غیر اینها و این ربای معامله و معاوضه است که همین در مکیل و موزون میباشد و بین و در غیر اینها نمیباشد پس یکثوب بدهد و دو ثوب بگیرد مثلاً ربا نیست و اما ربای دیگر هست که حرام است و ان ربای قرضی است باینکه چیزی را قرض دهد بشرط منفعت و از اختصاص بمکیل و موزون ندارد بلکه در همه چیزها جاری است

ص مدعی حق است اگرچه دلیل محل تامل است بلکه منشاء عدم صحت ضمیمه ... ایت ... نظر هرچند صحت احد هما باشد حاجی ... ظلله

ب یعنی انچه را عوض از زیادتی نامند پس معامله صحیح ... صحیح است اگر بنحو شرط معامله شود و اگر بصورت شرط شود باطلست حاجی مد ظلله

ق شبهه ... صلح محل تامل است و احوط ترک ... و ظاهر در هبه معوضه عدم ربا ... نیست حاجی مد ظلله

[illegible]

چه هرچه را قرض میدهند معنی ان اینستکه همان اگر قرض دهند همان را بعینه یا مثل انرا بعینه بدون زیادتی اصلاً پس بدهند خواه زیادتی از عین باشد مثل یکمن کندم بیک من کندم و چیزکی زیادتر یا یک من کندم بیک من کندم با قرائت قران و امثال ان که گفته شد سوای اجل و تاخیر مدت چه اجل را قسط از ثمن در قرض نمیباشد بلکه قرض و شرعیت ان مبنی بر اجل و تاخیر است که ان اجل و تاخیر تبرعاً میباشد برای انکه قرض میگیرد و این اجل و تاخیر را باید البته تبرعاً بقرض گیرنده بدهد قرض دهنده و اصلاً بازاء ان هیچ چیز نگیرد که نفعی داشته باشد یا نفع باشد چنانکه گفتیم که خواندن ایه قران را نیز بازاء ان شرط ننمایند و هم چنین امثال از راحتی در قرض شکسته قرض دادن و بازاء ان درست و صحیح گرفتن هرچند سراسر باشد حرام است و ربا است چه صحت منفعت است و هم چنین اگر بد را قرض بدهد بشرط خوب از ان هرچند سراسر باشد حرام و ربا است چه خوبی منفعت است خواه قرض دهنده این منفعت را برای خود شرط نماید و خواه برای پدر یا مادر و خویشان و خواه برای اجنبی اگرچه فقیر باشد که همه حرام است و اگر منفعت برای قرض گیرنده شرط شود بعضی از این نیز حرام میدانند و اظهر عدم حرمت است لکن احوط اجتناب است و این حرمت در وقتی است که شرط شود در قرض و اگر شرط نشود و تبرعاً بدهد حرام نیست بلکه گفتیم که مستحب است که قرض گیرنده نفع بدهد و جزای احسان احسان نماید و اما قرض دهنده سنت است که نگیرد بلکه مکروه است گرفتن و معامله را قرض الحسنه نماید و از خدای تعالی اجر خواهد بهتر است و حال ربای در معامله نیز چنانست یعنی بشرط ان زیادتی حرام است اما اگر بدون شرط بدهد حرام نیست و دانستی که قاعده کلیه در قرض همان نفع بودنست با شرط در چیزیکه قرض میدهد هر نفعی که باشد بنا بر مشهور و بعضی میگویند که هر نفعی حرام نیست بلکه حرام نفعهائیست که بازاء ان قیمتی یا اجرتی باشد شرعاً چنانکه گفتیم اما اگر قرض دهد بشرط انکه قرض بقرض دهنده دهد وقتیکه خواهد یا انکه قرض دهد بشرط انکه چیزی را که بگیرد که میفروشد باو بفروشد بهمان قیمت که بدیگری ان میفروخت یا سلف کند

بازبهمین نحو یعنی بهمان قیمت که سلف میکند با دیگران یا اجاره دهد خانه یا چیزها یا امثال
انهارا باو یا جزئی که بدیگران میدهد و امثال اینها حرام نیست مثل انکه دختر باو دهد بمهری
که بدیگران میدهد و غیر ذلک و اظهر انستکه اینها حرام نیست و قاعدهٔ کلیت در ربای معامله
و معاوضه همان خصوص مکیل و موزون را معامله نمودن با زیادتی در یکطرف از مقدار
همان مکیل یا موزون و هر زیادتی باشد که گفتیم امّا مقدارها هرگاه مساوی شدند ضرر ندارد هرچند
نفعی باشد مثل صحیح عوض شکسته و خوب عوض بد بلکه در این صورت معامله را غیر سراسر نمیتوان
نمود اصلا پس بازاء صحیح بودن یا بهتر بودن هیچ نمیتواند قرار داد اصلا بلی اگر شرط نباشد
زیادتی بهمه صورتی حلال است و دانستیکه جو در بحث ربا با گندم یکجنس حساب میشوند و باید
سراسر معامله شوند و نزد فقها هر چیزی با اصلش و از همان نوعش از یکجنس اند مثلا شیر
گوسفند با ماست ان و پنیر ان و روغن ان و کشک ان و غذاء ان و امثال انها از یکجنسند و روغن
گوسفند با روغن گاو و میش با روغن گاو دو جنسند میتوان بتفاضل و زیادتی معامله نمود
بخلاف شیر با روغن همان و ماست همان الی غیر ذلک همان نحو یکه گفتیم یکجنس حساب می
نمایند و بتفاضل و زیادتی راضی نیستند و هم چنین است نزد ایشان گندم و ارد ان و نان
و غیر اینها از ان و حکم مساوی اینها مذکور خواهد و هم چنین کنجد و روغن ان از یک جنس
حساب مینمایند و قس علی هذا و ربا میانه پدر و فرزندش و زن و شوهر و اقا و مملوک ان نمیباشد
و میانه فرزند و مادر نمیباشد و هم چنین میانه پدر و فرزند رضاعی میباشد و میانه
مرد و متعهٔ او میباشد و انکه نمی باشد زن دائمی است و میانه اقا و کنیز مشترک میباشد
ان کنیز مختص است که نمیباشد و میانه اقا و عبد یا کنیز مکاتب میباشد اما میان او و مدبر نمیباشد
یعنی انکه بنا گذاشته که بعد از مردن اقا ازاد باشد و ربا میان مسلم و کافر نمیباشد یعنی که
مسلم میتواند از او بگیرد اما باو دادن حرام است البته و بعضی گفته اند که در صورتی میتواند
که معاهد نباشد و با امان در بنا مده باشد و این احوط است هر چند گرفتن مطلق خالی از قوت

خالی از اشکال نیست و احوط اجتنابست حاجی دام ظله ص

بنا بر احوط حاجی مد ظله ع

بنا بر احتیاط حاجی دام ظله ع

نیست

نیست و امّا ربا میان مسلم و اهل ذمه پس مشهور انستکه هست و حرام است گرفتن ربا از
ایشان و هم دادن و این اقوی است البته بلکه ظاهر اینستکه غیر این احتمال ندارد و هیچ وجه جایز نیست
و بعض نادری تجویز کرده اند گرفتن ربا از ایشان را نه دادن بایشان یا چه دادن را و امتناع نموده اند
بر اینکه حرام است و انچه در ولایت عجم متداول شده که زر به هندی میدهند و از او ربا
میگیرند با انکه دانستی که خلاف احتیاط است حرام است بجهت انکه ایشان یقینا میدانند که
هندی ان زر را گرفته بمسلمانان میدهند و از ان ربا میگیرند علی رؤس الاشهاد و دانستی
که این حرام است باتفاق علما و موافق حدیث هم حرام است علاوه ایات و اخبار متواتره در
حرمت ربا پس علانیه انکار حرام را مینمایند و مسلمانان ربا داده علانیه ان حرام را میکنند
و مع ذلک این رباها از مسلمانان گرفته که قدری از ان هندی خود بر میدارد و قدری که را باین
مسلمانان که زر باو داده بود برای منفعت میدهد هندی این مسلمانان با انکه اعانت در اثم
ان کافر و هر یک از مسلمانان ربا داده نموده بود عین مال ان ربا دهندهای مسلمانان را میگیرد و
مالک میشود و شنیدی که درهمی از ان بدتر از هفتاد زنا با مادر خود و دختر و خواهر است در
اندرون کعبه و دانستیکه ربا شهرها را خراب میکند چنانکه تمام عجم را خراب نموده خدای تعالی
حفظ کند و دانستیکه معاملهٔ خرما با رطب و مانند اینها جایز نیست سراسر و نه با تفاوت

فصل در بیان احکام قبض چه بسیاری را گفتیم بدانکه قبض در غیر منقولات مثل زمین و خانه
و حمام و دکانها و امثال اینها قبض انها بتخلیه است باینکه مانع نشود از تصرف کردن مشتری و اظهار
نماید که برو و تصرف نمای و دفع موانع تصرفها و او نماید و اگر موقوف بکلید است بدهد و امّا
منقولات مثل حیوان انستکه و بهمان که در کردن انها یا سر انها است بدست مشتری دهد یا هم چنان
سر انها را بدست مشتری دهد و محتمل که کافی باشد انکه بگوید که بگیر و برو و بگذارد در
نزد او و احوط اول است و امّا مثل قماش و زر و امثال انها قبض ان انستکه بدست مشتری دهد یا
بدامن او اندازد با طلاع و اعلام او یا بوکیل او دهد و در اینها و در حیوان نیز اگر نگیرد مشتری بعضی

ع
در وقتیکه کرده
بحقوق قبض استیلاء
بغیر کنند ضرر ندارد
مثلا اخذ [illegible] بیش او و نحو
ان در صورت امتناع بحکم
قبض است در دفع ضمان
حقیقة قبض [illegible]
علیه الرحمه

ص
با انکه خالی از شبهه هم نیست
بلکه استیلا [illegible]
[illegible] خالی از قوه
نیست و احوط [illegible]
بایع جایز که
فرموده
انکه اکتفا [illegible]

فقها

فقهاء میکویند که بحاکم شرع کوید تا جبرش نماید بکرفتن یا بحاکم شرع دهد و ظاهر اینکه بدست او کذاشتن اکر کرفت و الا بدامنش و امثال ان انداختن باطلاع او اکر معتبر شد و الا نزد او انداختن وکذاشتن هرکاه تکانکرد کافی است لکن باز باطلاع او و واجب نیست که قصد تبع جوع بحاکم شرع را بکشد تا مؤمنان را اکر حاکم شرع نباشد اما باطلاع او نزد او کذارد یا اندازد اکر نکرفت و این اختصاص بمبیع ندارد بلکه ثمن نیز چنین است بلکه هر حقی چنین است لکن شاهد بکیرد در همه اکر خوف انکار و منجر شدن بدعوای باشد هم چنانکه دادن بدست او نیز چنین است و این شاهد کرفتن برای خیریت او است و امر این ارشادی است و جمعی میکویند که قبض در مکیل و موزون بکیل و وزن است و این احوط است البته و اکر قبل از قبض مبیع تلف شد یا معیوب شد دانستیکه از کیسه بایع رفته است بنحوی که کذشت و اکر غاصب غصب نموده قبل از قبض باز عهده ان را بر بایع میدانند که باید استخلاص نموده تسلیم مشتری نماید و هم چنین است حال ثمن بحسب ظاهر که استخلاص ان در عهده مشتری است پس اکر هرده و استخلاص شد بحیثیتی که تا خبر نشد فیها و الا خیار فسخ بهم میرسد برای صاحب اخری میانه فسخ یا امضاء عقد و اکر فسخ نمود عوض را پس میکیرد اکر داده بود و الا نمیدهد و اکر عوض را تلف نموده یا نزد او تلف شده عوض ان را میکیرد و اکر امضاء نموده باید صبر نماید تا از غصب در اید و اکر خود نتواند و بایع نتواند مثلا خود در اورد و اکر خواهد ازاد نماید میتواند نمود هرچند در ید غاصب باشد و مغصوب باشد اما ثمری هرکاه نمود مال مشتری است و بر بایع عهده ان نیست چه عقد ابرای ان ننموده بود تا انکه در عهده اش باشد و فاکردن بدادن مشتری چنانکه حال در اجراء مبیع خیار است بانکه در عهده بایع است که بدهد اما ثمر در عهده او نیست مکر انکه بایع غاصب شود و اما ثمر در عهده او نیست و اکر مثل مملوک و خانه و حیوان باشد و منفعت ان ازان باشد ضامن ان منفعت تا برده نیز هست یا اجرت ابدهد و باید علی اجرتها را بدهد اکر تفاوت اوقات منشا تفاوت اجرتها باشد یا تفاوت مملوک یا حیوان یا مثل انها بحسب تن یا صحت و

بعوض هر زمانی بحسب اجرة ان زمان حاجی دام ظله

مرض و امثال اینها باشد چه نقص اینها عهده و عوضش بر غاصب است و کمال و زیادتی اینها مال صاحبشان است هرچند بفعل غاصب شده باشد و اما اکر بایع خودش مانع از غاصب شود از قبض بدون عذر شرعی غاصب اند هرد و خیار برای مشتری نیز هست میان فسخ و امضا و در امضا اجرت لازم است بر بایع مثل غاصب هرچند منتفع نشده باشد و اکر بایع از راه عذر شرعی حبس نموده خودش یا مانع دکری شد از دادن یا اینکه نداد تا ثمن را بدهد چه خوف داشت از دادن که ثمن بدست او نیاید یا اکر بیاید بعد از محنت و تعب یا خسارت در این صورت منفعت برده را باید بمشتری بدهد هرکاه ثمن را کرفت و مبیع را داد و اخراجات مبیع در صورت حبس مشروع بر مشتری است بجهت انکه ملک او است و هم چنین در صورت غیر مشروع نیز خرج بر او است چه ملک او است لکن هرکاه غاصب خرج کشید از کیسه غاصب رفته بلکه بر او لازم است که نکذارد تلف شود پس لازم است که خرج ان را بکشد و بمشتری رجوع نمیتواند نمود و بر بایع لازم است که مبیع را فارغ ساخته تسلیم نماید بلکه از حین تمام شدن عقد اکر مبیع مشغول بچیزهای بایع است مثل خانه یا صندوق و امثال اینها که مبیع نموده در حالی که مال خودش در میان انها است باید بزودی انچه را فارغ نماید و از انجا بیرون کند و الا غاصب است مکر انکه برضای مشتری باشد و در انجا بودنش اکر غاصب شد اجرت باو دهد و احکام غصب بر ان جاری است و باید که بایع انچه مؤنه دادن و تسلیم مبیع است بمشتری از کیسه خود بدهد مثل کیل نمودن یا وزن و مؤنه ثمن بر مشتری است مثل وزن نمودن او و صرافی نمودن و اما مؤنه برداشتن و بخانه خود بردن بر صاحب خریت و میشود شخص واحد متولی اقباض و تقبض هردو بشود مثل انکه ولی یا وصی مبایعه مبانی و نفرکه ولایت ایشان را بکنند یا شخص واحد وکیل بایع و مشتری هردو است یا انکه خود بایع و قبض ده و وکیل مشتری است در قبض کرفتن یا عکس ان و الله یعلم **فصل** در شرکت و احکام شرکت بدانکه شرکت دو معنی دارد یکی عقد است و معامله و دکری مجرد مشترک بودن مالی میان دو نفر یا زیاد تر یا مشترک بودن حقی غیر مالی مثل راهها و مسجدها و مجلسها و امثال اینها که حق مشترک است میان مرور کنندگان و نماز کنندگان و غیر اینها و مال عین منقول

نقص عین بر غاصب است واجر هم بحسب اجرت حاجی مد ظله

غاصب شدن بایع بمجرد منع محل تامل است و لزوم اجرت بر او مشکل است حاجی

مشکلست بمجرد منع و احتیاط در تحصیل برائت است میرزا علیه الرحمه

عذر شرعی مجوز بردن منفعت نیست بلکه اکر منفعت را برد بدل ان بی اذن مالکی و شرعی غاصب عین خواهد بود حاجی مد ظله دارند

بود مثل خانه و حیوان و غیرها و منفعت نیز میتواند بود مثل سکنی و سواری و امثال اینها و منشا شراکت
گاهی قهری است مثل ارث و گاهی بمعامله شده مثل آنکه بشراکت باهم خریدند یا اجاره کردند و امثال
اینها و گاه بمجرد خلط و مزج میشود مثل گندم و سرکه و شیره و امثال اینها باهم ممزوج بوده باشند
دو نفر یا بیشتر را خواه خود ممزوج نمایند یا یکی از ایشان یا شخص خارج یا حیوان یا باد یا خود بخود مثل
مال هر یک در شیشه مخصوص خود بود و در طشت و امثال آن گذاشته بود شیشها خود بخود شکست
گاه شرکت باعتبار اشتباه بیکدیگر بهم میرسد مثل آنکه مشتبه شود شیشه مال زید بمال عمرو و غیرِ
و گاه هست مزج یا اشتباه از طرف ظالم یا غاصب میشود و گاه هست مالی هست که معلوم مال خاصه زید
یا خاصه عمرو و هیچ وجه از وجوه شرعیه ظاهر نشود که مال کدام است نه بشهود نه بقسم و نه بنکول و نه بغیر
در این صورت مال را مشترک میان هر دو میگیرند و حکم بالمناصفه میکنند هر چند واقعاً مال یکی است
جز اینکه این صلح شرعی قهری است و بعضی بقرعه تعیین میکنند و اینها همه در صورتیست که هر یک دعوی
نمایند که مال منست یا آنکه صبی یا مجنون باشند یا گویند که نمیدانیم که مال کدام یک از ما است و اما اگر
یک اقرار نمایند که مال من نیست اما شرعاً مال از میان این دو بیرون نیست پس صبر میکنند تا رضا شوند و
قسمت قهری مینمایند یا قرعه میزنند و محمل که از ملک هر دو بیرون رود هر گاه دلیل انحصار مال
همین دو نفر مساوی اقرار یا اضعف از اقرار باشد و هر گاه بیرون رفت از قبیل اموال مباحه میشود یا مال
نظر بعضی دیگر است که ظاهر میشود که همه دنیا مال رسول صلی الله علیه واله وسلم و ائمه علیهم السلام است
بحسب بعضی احتمال منست تا تأمل نمایم که هست یا نه و تأمل در دلالت نیز بکنیم الحاصل هر صورتیکه
مال مشترک باشد اگر نقصانی در آن بهم رسد از مباح همه است بقدر حصه و نسبت بحصه و اگر نفعی
میکنند باز چنانست و اگر مونتی دارد مثل نفقه حیوان و کسوه آدمی از حیوان ملک غیر آدمی نیز و مثل اجرت
مکان و حافظ و نگهبان و امثال اینها هر گاه شرعاً مستحق باشند آن مونه نیز بر سر حصه ها است و اگر بعضی
معیوب باشند آن هم بر سر همه است و اگر غاصب یا دزد قدری برابر دند از میان همه است بقدر حصه و اینها
مشغول الذمه همه اند بقدر حصه و شرکت دیگر که عقد و معامله است آنستکه دو نفر یا بیشتر عقد شراکت

بعمل آورند در عمل و معامله کردن بمالی از هر یک از مال آنها باهم ممزوج نمایند یا آنکه آن مالها از
اول امر مشترک بوده با نحوی سابقه پس نفع و نقصان و مونه بر سر همه بحصه است بنحویکه گفته شد
و اگر مالها ممزوج نشده باشند و از یکدیگر ممتاز باشند نقصانیکه رو داد بهمان مالی است اگر
شده ندانها که ناقص نشده اند و هم چنین حال نفع و مونه پس معلوم شد از آنچه گفتیم آنکه اگر
در عقد شراکت هم شرط شود آنچه خلاف مقتضای شراکتست عقد صحیح نیست علی الاحوط بل
الاقوی ایضاً مثلاً اگر شرط شود که نفع مجموع برای یکی از ایشان باشد یا نقصان بر یکی از ایشان
باشد یا نفع یا نقصان نسبت بمال نباشد بلکه تفاوت داشته باشد صورتی ندارد چنانکه
گفتیم **و از جمله امور** فاسده آنستکه بعضی قرض میدهند نصف مال شراکت را یا قدری از
آن را بشرط آنکه قرض کن عمل نماید در شراکت و بعوض عمل چیزی بگیرد از نفع و نفع را بر سر مال
قسمت نمایند بطور شراکت و میدانند که در شراکت آنکه کار میکند از یکی از شریکها در مال شرکت
باید شریک دیگر بعوض کار او آن هم کاری بکند مقابل و یا آنکه وجه مال را بالمناصفه قسمت کنند
یا آنکه بعوض کار او اجرتی قرار دهند در خارج یا تفاوت در نفع قرار دهد یا آنکه نفع را سه حصه نماید
مثلاً دو حصه برای شریک کارکن و یک حصه برای خود لکن نقصان بر سر مال است یا آنکه مثلاً را
المال دو حصه آن از شریک کارنکن و یک حصه از شریک کارکن و نفع دو حصه درست شود هر
یک را یک حصه اینها اما نقصان نسبت بمالها بر سر مالها است که دو بهر نقصان از دو حصه
و یک بهر از یک حصه و امثال اینها بهمین نحو است و اما اگر قرض بدهد بشرط آنکه شریک کارکن
نفع کار خود را نخواهد ربای حرام صریح است بلی اگر شرط نماید در عقد شراکت را نسبت بمال
بعمل آورد چنانکه مقتضای عقد مطلق است اما شریک کارکن خود بنا دست از عوض کار
خود بردارد و جزای احسان قرض دهنده را منظور دارد حلال است بلکه نسبت باو مستحب است هر
چند نسبت بقرض دهنده مستحب است که نگیرد نفع کار کنش را بلا عوض یا کم عوض چنانکه دانستی بنا
و دیگر شراکت که معمول که بعضی میکنند باین نحو که آنچه هر یک بهم رسانند میان هم بشراکت و آنچه

نقصان برسد بهریک برسر هم شراکت این هم باطلست و این را شراکت معاوضه میکویند و همچنین
شراکتی که بعضی میکنند باینکه هریک جداکانه صنعتی یا حرفهٔ یا کسبی یا تجارتی دارند امّا میکویند
انچه هریک بهم رسانیم میان هم شراکت این هم باطل است و این را شراکت ابدان میکویند
وکاهی دو نفر یا بیشتر باهم شراکت بنای زراعت میکذارند باید تخم هریک را بدیکری مخلوط و
ممزوج نمایند تا شراکت بعمل اید یا تخمی را مشاعا بخرند یا ملک ایشان شده باشد بوجهی که
مشاعا در این صورتها نیز شراکت بعمل میاید که نفع و نقصان میانهم است و امّا اکر تخم هر
یک علیحده باشد زرع کرده شود شراکت هنوز بعمل نیامده هر تخمی که خوب شد مال
صاحب خودش است بنقصان و هم چنین اکر بد شد یا برطرف شد و اکر خرمن نمودند و خرد
کردند بنحویکه ممزوج شد و معلوم نشد که حصهٔ هریک چه قدر است شرکت بعمل امده یا نکه
معلوم است لکن صاحب قدر زیاد زیاد را بصاحب نقص بخشید و شرایط بعمل امد از مثال
و غیره یا انکه صلح نمودند بنحویکه شرایط صلح بعمل امد خوبست و شرکت بالسویه بعمل میاید لکن نه
علی السویه بلکه بتفاوت و انچه معلوم است از مالها و غیر معلوم را بصلح قهری طی نمایند و
هیچ یک از شرکاء نمیتوانند در مال مشترک تصرفی نمایند مکر باذن همهٔ شرکا هر نحو شرکتی که
شده باشد در مال و هرچه اذن داده شد بهر قدری باید اکتفا بهمان اذن و همان قدر شود
و تعدّی هیچ جایز نیست اصلا و اکر تصرف نمود احدی بدون اذن یا تعدّی نمود از ماذون یا قدر شن
و جود غصب ضامن نیز هست که اکر تلف شود یا افتی رود هر که عیبی یا نقصی بهم رساند
ان متصرف ضامن است انچه را که در تحت ید او است و باقی مانده هم با ان زیادتی که تصرف
نموده همه را زیرا که غاصب است و با او معاملهٔ غاصبها کرده میشود و هر کاه اذن طلبید در
تصرف باید جز ما اذن بدهد چه هر شریکی که مانع شود شریک را از تصرف و انتفاع ظالم و متلف
است و معاملهٔ ظالمان و متلفان با او میشود البتّه و منفعت تلف شده بر شریکش را باید عوض
بدهد باو و اکر عین بسبب غایل شدن تلف شد ضامن عین نیز هست و اکر خودش تصرف کرده

البتّه غاصب عین نیز هست نسبت بحصّهٔ او بلکه تصرف نکرده نیز غاصب است چه ان مشترک در
تحت تسلّط او در ید او هست بدون مانعی از تصرف پس معامله غاصب با او میشود که ضامن عین از
تلف شدن و نقص شدن و عیبناک شدن و قیمت نازل شدن همه هست که باید اعلی القیم را بدهد
و منفعت برده و نابرده همه را ضامن است که بدهد و اخراجاتی که کشیده است بهر نحویکه کشیده
باشد از کیسهٔ او رفته است و اکر شریک مظلوم که مغصوب منه است نحو میتواند که رفع غصب
و منع او را نماید فبها و الّا ایجا کم شرع رفع مینماید و اکر نباشد بمؤمنین رفع میکند و الّا تقاص
میکند بهر نحو که میسّرش باشد و احوط انستکه تقاص را بعد از ان نماید که از حاکم شرع یا
مؤمنین مطلبش حاصل نشود یا حاصل شود امّا بسبب یا خرج کردن یا خفّت کشیدن
یا قسم خوردن یا انکه نزد حاکم شرع نتواند حق خود را ثابت نماید و مدّعی علیه او قسم
خلاف واقع میخورد امّا قسمش ندهد چه اکر قسمش داد حقش در دنیا ساقط میشود و همین قسم
حقش است در دنیا مکر انکه بعد از قسم خوردن تائب و نادم شود و اعتراف بحق نماید او
حلال است که بکیرد و اینها که کفتیم مخصوص اینجا نیست بلکه تقاص در هر جا که باشد چنین است
لیکن هر کس را راضی نیستم بتقاص کردن چه طبع دزد است و باندک چیزی اعتقاد میکند که حق
دارم و میتوانم بوجهی غیر تقاص تحصیل نمایم و کاهی بجهت جهل بمسئله کمان حق و اختصاص
در تقاص میکند و کاه است که طبع مسامحه در دین دارند و بسهل انکاری در دین حادث نموده اند
پس چنین کسان چون میباشند باید از شرع مرخص در تقاص شوند بعد از انکه میان راه
و سند تحصیل را موافق واقع نمایند مکر یقینا از جملهٔ اشخاص مذکورین نباشند پس او
میتوانند تقاص نمود و الله یعلم و عقد شراکت از عقود جایزه است از هر دو طرف هر یک هر وقت
که خواهد فسخ عقد تمامی نماید و اکر اجلی در این عقد قرار دهند مثل انکه کویند تا یکسال شریک
باشیم یا دو سال یا شش ماه یا هر قدری که تعیین کنند این لزوم ندارد بلکه میتوانند هر یک
که خواهند قبل از اجل فسخ نمایند و فایدهٔ اجل انستکه بعد از اجل جایز نیست تصرف اصلا

الا بعد تازه با اذن جدید و یا شریک میتواند مال مشترک را تعمیر نماید بدون اذن شریک
یا موقوف است بر اذن او و بعضی تجویز نموده اند حتی آنکه اگر منع نماید هم تجویز کرده اند و لی
میگوید که نفعی میرساند و احسان میکند بدون غرامت و ضرر شریکش و دیگری میگوید تصرف در
ملک غیر موقوف است بر رخصت و بعضی فرق نموده میان آلت مشترک یا مختص بتعمیر کن که در ثانی تجویز
میکنند دون اول و حق اولست که مطلقا تعمیر میتواند نمود چه منع از تصرف شریک اضرار باو است
و در تصرف هر گاه هیچ متضرر نشود شریک منع او را حرمتی نیست و آلت مشترک را صرف نمود
ضرری ندارد بشریک بلکه تبرع و احسان است که باو مینماید ما علی المحسنین من سبیل و
واجب نیست بر آن شریک که شریک این شود در عمارت نمودن و هم چنین این شریک نمیتواند
که آنچه خرج نموده از شریکش حصه بگیرد بلکه اگر عمارت میکند بدون آنکه حصه از شریک
بگیرد بکند الا آنکه بلی اگر آن شریک امداد و اعانت نماید مناسب انصاف و مروت هست
خصوصا نظیر اگر مداخل پیدا کند باز یاد کند بلکه در این صورت احتمال دارد که مجبور سازد او
را باعانت با آنکه دست از مداخلی که حاصل شد از آن تعمیر بردارد چه ضرر و اضرار در دین
نیست پس تعمیر کردن بنحوی که همه از کیسه خودش باشد گاه است که مساوی مداخل حصه خودش
میشود یا زیاد نزد این ضرر است بلکه اگر کمتر باشد بسهل گیری هم ضرر است چه متوجه این
تعب شدن و مال صرف نمودن و عمر نیز صرف نمودن برای امر جزئی ضرر است و مانع شدن از انتفاع
مالش هم ضرر است پس باید شریکش شریک شود در تعمیر یا قسمت نماید بنحوی که شراکت برطرف
شود که ضرر مندفع شود و ظلم است آنکه شریک تعمیر نماید و مداخل پیدا کند و شریک دیگر
مداخلیکه از تعمیر شریکش بهم رسیده صاحب شود و شریکش در تعمیر نشود و شرع راضی بظلم نیست
و اگر اصل ارض منفعتی داشته باشد باید حصه شریک را در خصوص منفعت ارض بدهد
و هر گاه مال مشترک دین باشد پس هر چیز که یکی از شرکاء استیفا نمود و وصول کرد باقی شرکا
در آن شریک هستند نمیتواند جواب ایشان بدهد باینکه این قدر را من بوصول کردم برای خودم نه برای

شما و خیال شما نبوده مگر برود برای وصول نماید نمیتواند گفت بلکه حصه ایشان را از آن وصول
کرده بدهد هر چند حصه نموده باشند باینکه هر کرا آنچه را وصول نمود برای خودش که این حصه
پوچ و باطل است و هم چنین اگر طلبی را که از زید داشته اند بیک شریک داده اند و طلبی را که
از عمر داشته اند بشریک دیگر و هکذا باین نحو قسمت نموده باشند و راضی شده باشند
فرضا زده باشند چه قسمت قرض و دین ما فی الذمه باطل است و هم چنین است حال هر گاه
شرکت میان دو نفر باشد و مکروه است مشارکت با کفار نمودن بلکه در حدیث منع بضاعت بآنها
دادن و ودیعه بآنها سپردن و دوستی صافی با ایشان نمودن نیز وارد شده و علامه ملحق نموده
بکفار مسلمین را که پروا از محرمات نداشته باشند و شاید از جهت این باشد که مال ایشان مشوب بحرام بجهت
بی پروائی یا آنکه امانت در ایشان نیست بجهت مذکور یا آنکه باید از ایشان مناوزت نمود از باب نهی
از منکر و مراد از کافر غیر مؤمن است هر چند در حدیث ذمی وارد شده بجهت آنکه علتهای مزبوره
مشترکست بلکه هر گاه از جهات مذکوره باید کرد آنچه گفته شد پس بکافر بطریق اولی پس تامل کن
و هر گاه خواهند شریکها قسمت نمایند مالهای مشترک را اگر متساوی الاجزاء باشد بنحویکه قسمت
کردن آن محتاج برد کردن احد شرکاء چیزی را بر دیگری برای درست نمودن حصه ها و قسمت ندارد
قسمت چنین مالی را قسمت اجبار و قهری مینامند و اگر درست نمودن حصه و قسمت موقوف است بر
رد چیزی آنرا قسمت تراضی مینامند اولی را مثل گندم و جو و روغن و شیره و امثال اینها مثل خانه
که بناهایش موافق و متفق افتاده که حصه هر یک بنائی می افتد درست و طوری که هیچ زیاد و کمی
نسبت باحدی نمیشود و ثانی مثل خانه مختلف الاجزاء که قسمت بالسویه نمیشود مگر آنکه یکی بدیگری
چیزی باید بدهد و در این حقیقة معامله و معاوضه است موقوف بر تراضی طرفین پس در قسمت اولی
احتیاج برضاء طرفین نیست بلکه هر یک تسلط دارد که حصه خود را از دیگری جدا نماید بقهر او و بعد از آنکه
حصه ها را جدا نمودند باید قرعه بزنند هر حصه که بنام هر کدام بر آمد مال او است و احوط آنست که بدون
قرعه نکنند بعد از آنکه قسمت شد و صحیح قسمت شد بر گشت ندارد و لزوم بعمل میآید مگر آنکه ظاهر شود

کردد قسمت حیف و میل شده و بالتفات بوده چه عمدا تفاوت شده چه سهوا و هرگاه در قسمت
تراضی راضی نشود بقسمت حاکم شرع جبر مینمایند تا راضی شود و اگر حاکم شرع نباشد مؤمنان حسبه
این جبر و قهر را مینمایند که ضرر بشریک نرسد وگاه باشد که شریک نخواهد شرکت را و جبر
بر شراکت نمودن مخالف قاعده النَّاسُ مُسَلَّطُونَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ است و باید قسمت بنحوی شود که موجب
سفاهت نشود بانکه از جهت انتفاع افتد یا ضرری دهد که عقلا آنرا نپسندند والله یعلم

فصل در مضاربه

بدانکه هرکسیکه مالی بکسی دهد که کار در آن بکند اگر منفعت آن مال را شرط مینمایند
که ما بین هر دو باشد آنرا مضاربه مینامند و اگر شرط شود که منفعت مخصوص آن عامل و کارکن باشد
آنرا قرض مینامند باعتبار آنکه اگر مال تلف شد از کیسه عامل رفته است چنانکه اگر نفع کرد
از آن او است و اگر شرط شد که همه منفعت برای صاحب مال باشد آنرا بضاعت در شرع مینامند و در
این صورت اگر تلف شد مال از کیسه صاحبش رفته چنانکه در مضاربه نیز از کیسه صاحبش میرود
در صورت تلف شدن و در صورت تبرع عامل مستحق اجرت نیست اگر تبرع شرط شده باشد
یا آنکه شرط نشده باشد لکن معهود متعارف نباشد که چنین عاملی چنین کاری را برای چنان
صاحب مالی با اجرت بکند و اگر معهود و متعارف داشته که چنین شخصی چنین کاری را برای چنان
شخصی به تبرع نمیکند والبته اجرت دارد مستحق اجرت خواهد بود از صاحب هرگاه دانسته
آن معهود و متعارف را و امر کرد بعمل و اگر ندانسته آن معهود را و امر کرد و گفت مرادم احسان
و تبرع نمودن بود و لهذا اظهار اجرت نکردم و عامل گوید که چون معهود و متعارف بین ظاهر بود
من اعتقاد داشتم که دانسته و امر کرده و از این جهت اسم اجرت خواستن را نیاورده مسئله مشکلست
چه اصل برائت ذمه صاحب مال است و اصل ضایع نشدن عمل عامل که معروفست با اجرت کردن و
معهود متعارف در این باب دارد و اصل مجان نشدن چیزی که عوض دارد و اجرت دار است بر سبیل معهود
و متعارف بانکه منتقل شدن این عمل بملک صاحب مال بلا عوض نیست و شاید اقوی اول باشد بلکه ظاهر
اینست هر چند احوط حصول مراضات بلکه دست از امثال این احتیاطها بر ندارند و اما مضاربه پس

دانستیکه مجموع مال از یک شخص است یا بیشتر که میدهند بدست عاملی خواه عامل هم یکی باشد یا بیشتر
و عقد مضاربه میان صاحب مال و عامل بعمل میاید بصیغه عربی یا فارسی باینکه میگوید این مال را بتو دادم
بمضاربه که عمل در این مال بکنی و هرچه نفع بهم رسید میان من و تو یا ما و تو یا ما و شما اگر هر دو طرف متعدد باشند یا
من و شما اگر عامل متعدد باشد و بین یا ما و تو اگر عکس آن باشد و باید تعیین نمایند در عقد که
حصه هر یک از صاحب مال و عامل از نفع چه قدر است و اگر متعدد باشند حصه هر یک از متعددها
چه قدر است و معین نیست که برای صاحب مال دو ثلث و برای عامل یک ثلث چنانکه الان بیشتر
چنین مضاربه میکنند چه مضاربه منحصر در این نیست بهمه نحو میشود از قسمت و اگر عقد مضاربه
مطلق شد بدون تعیین حصه اگر تعارف در دو ثلث و یک ثلث بنحوی شد که از اطلاق همان را می فهمند
و اطلاق منصرف بهمان میشود عقد صحیح و قسمت دو ثلث و یک ثلث است بنحویکه گفته شد و اگر
چنان تعارفی ندارد که فهمیده شود بهم دهد و مجهول میماند باطل میشود عقد و عقد را بهر لفظ
و عبارتی که معنای عقد مضاربه از آن معلوم و مفهوم میشود بعمل آوردن کافی است و معتبر نیست
لفظی و در قبول شاید فعل کافی باشد باینکه عامل بر دارد و ببرد لکن احوط آنستکه بزبان قبول کند
و مشهور میان علمای ما بلکه اجماعی ایشان چنانکه علامه ره فرموده و مخالفی ندیدم آنستکه مالی که با
عقد مضاربه واقع میشود باید زر و سفید یا اشرفی باشد که طلا و نقره مسکوک بسکه معامله اند
اگر اینها نباشند بلکه متاع یا جنس دیگر یا طلا و نقره بی سکه معامله باشد عقد بر آن واقع نمیشود
و بعضی از علمای متأخرین که تأمل در این حکم نموده اند تأملشان بیجا است چنانکه در حاشیه
بر شرح مولانا احمد ره بیان کرده ایم و اگر خواهند وکیل شود عامل در اینکه بعد از آنکه این اجناس
را فروخت و زر نمود یا طلا و نقره را مسکوک بسکه معامله نمود از وقت عقد مضاربه بعمل آورد
باینکه ایجاب را وکالة گوید و قبول را اصالة و احوط آنستکه دیگری را وکیل نماید در قبول نمودن از
جانب خود نیز و از اینکه گفتیم ظاهر شد که مضاربه بر زر سیاه که فلوس باشد و از مس است باطل است چه
حال آن حال اجناس است و باید دانست که اجناسی که وکیل بوده که بعد از نقد شدن عقد مضاربه

نماید تا زر نشده است در دست این عامل بعنوان امانت است اگر نفعی دارد مال صاحب مال است و اگر نقصانی
دارد از کیسه صاحب میرود و عامل اگر شرط اجرتی شده برای او در روز نمودن مستحق میشود و اگر شرط
نشد خالی از حال کسی نیست که مال را بیضاعت برنج میبکرد بتفصیلیکه گفته شد و اگر افراطی یا
تفریطی یا مخالفتی از آن عامل سر زد ضامن است و حال او حال غاصب میشود که ماخوذ باشد
احوال میشود چنانکه مکرر اشاره شد و دیگر باید که مال مضاربه معلوم باشد و باید که دین
نباشد چه اگر عقد مضاربه بر طلبی واقع شود که در ذمه است خواه ذمه عامل و خواه ذمه
دیگری باطل است تا آنکه گرفته شود و وصول گردد بعد از آن مضاربه واقع شود و الا حین بودن
مضاربه اش باطلست پس اگر خواهند باید مثل سابق وکیل نمایند عامل را که بعد از وصول عقد مضاربه
را بعمل آورد و دیگر باید مال مضاربه بر اندکی باشد که از عهده معامله کردن بان تواند بیرون آید
مگر آنکه شرط نماید که تواند استعانت از دیگری نماید اگر نشد این شرط شاید اطلاق لفظ کافی
باشد هرگاه عالم باشد صاحب مال که عامل خود بتنهائی از عهده بیرون نمیتواند آمد یا آنکه معلوم
باشد که عامل استعانت نماید مثل آنکه نوکری بگیرد یا اجیری یا غلامی ملکی باشد یا مثل اینها و اگر
شرط شده باشد که خودش بذات عمل کند و مالک ندانست که عامل از عهده بیرون نمیتواند
آمد اما باید عامل خبر کند او را و الا ضامن خواهد بود همه آن مال را یا قدر زاید را علی الاختلاف الاقوی
و هرگاه صاحب مال شرط نمود در عقد که بغیر این مال مضاربه از دیگری نگیرد یا شرکت نکند یا خود را
باجاره و جعاله هم ندهد یا آنکه بتبرع هم برای دیگری کار نکند یا امور خودش را متوجه نشود که مانع
مضاربه یا موجب نقص در عمل مضاربه شود یا آنکه مبادا مانع یا نقص بعمل آید بهر صورت باید
شرط را هرگاه قبول نمود مراعات نماید و اگر قبول ننمود عقد صورت ندارد و اگر این شروط نشد
اطلاق عقد را معهود و متعارفی هست که چه چیز از این امور نشود و چه چیز مانع ندارد باید آن معهود
مراعات شود و هم چنین اگر قرینه باشد مثل آنکه مال مضاربه بسیار کم باشد یا آنکه بسیار بسیار
باید مراعات شود چه بسیار کم جزما یا ظاهرا مانع از امور مذکوره نیست و بسیار بسیار مانع است هم

ص
ومکرر احتیاط در این گذشت

عب
هرگاه استعانت بغیر نماید ... ناظر الله تعالی

را یا قدری که مانع است و اگر هیچیک از معهود یا قرینه نباشد ظاهرا مانع از این امور مذکوره
نباشد بقدری که عرفا و عادة مانع ندانند چه علی ای تقدیر مانع بعقد عرف و عادت را بعمل باید
آورد چه هرگاه بعمل آورد حرام نموده که مال مردم را گرفته و با ایشان شرط و عهدی نموده و مع
ذلک حبس مال ضرری است ظاهرا بلی اگر فسخ عقد نماید مانع ندارد چه این عقد از عقود جایزه است
و وقت خواهند هر یک از طرفین میتوانند فسخ نمود چنانکه خواهی دانست و احوط آنستکه هرگاه مال
مضاربه قدر معتدبه باشد دیگر مضاربه نگیرند مگر برخصت صاحب مال یا از اول شرط نماید و هم
چنین هرگاه از دیگری گرفته است اعلام نماید که من مضاربه پیچی مردم هستم و این احتیاط برای آنستکه
مبادا آخر منجر بدعوا و نزاع و جدال شود باینکه صاحب مال گوید که این همه مال مضاربه بر چه جهت
گرفتی و فوق وسع خود را اقدام نمودی و خلل در امر من نمودی چه چیزیکه منجر بدعوا و گفتگو شود
شارع ناخوش دارد و استحکام و سد بندی را برای دفع غوغا بسیار خوش دارد بلکه منع نموده از
معامله که در معرض نزاع باشد والله یعلم و بر هر تقدیر هرگاه مضاربه دیگر یا شراکت دیگر
یا از مال خود نیز خواهد معامله نماید مال صاحب مال را مخلوط بمال خود و مال دیگری نماید
و هم چنین مال دیگری را بمال خود یا صاحب مال اول مخلوط ننماید الا باذن و رخصت و اگر اذن
نگرفت و مخلوط کرد غاصب میشود یعنی احکام غصب بر او جاریست باینکه ضامن عین و منافع
با علی القیم و ضرر خواهد بود و اگر قرینه باشد که از آن ظاهر باشد رخصت خلط و مزج بنحویکه
یقین حاصل شود مانع ندارد و بر هر تقدیر اخراجات سفر را که خواهیم گفت که از مال صاحب
مال است همه را پای صاحب مال محسوب ندارد بلکه اگر صحیح شد خلط و غاصب نشد بان اخراجات
مذکوره را از مال همه بردارد نسبت بحقها و مالها مگر آنکه عامل شرط نماید و قبول نماید صاحب
مال و دیگر از شروط مضاربه آنستکه گفتیم باید ربح مشاع باشد میانه عامل و صاحب مال
پس اگر معین نماید قدر مفروضی را برای احدهما و ما بقی برای دیگر فاسد میشود باینکه بگوید مثلا
که یکتومان برای صاحب مال و هر چه زیاد آمد برای عامل یا بعکس و جایز است متعدد شدن هم

ص
مدار بر منع فعلی است نه شأنیه بالمانعیت حاجی ظله

عب
خرجیت محل اشکال است حاجی

همه
با بقاء عقد مضاربه حاجی دام ظله

صهب
بمقدار حصه مالک حاجی

عیهب
فرقی نیست ... غاصب شدن یا نشدن بالنسبه باخراج اخراجات از جمیع مالها با بقاء عقد مضاربه حاجی دام ظله

بلی از طرفین چنانکه گفتیم و اما مضاربه عامل با عامل دیگر پس جایز نیست مگر باذن صاحب مال
وهم چنین شراکت یا بضاعت و تبرع یا مداینه یا قرض و غیر ذلک و اگر مضاربه مثلا با دیگری نمود
و شرط ربح را میانه عامل ثانی و مالک صحیح است با اذن و اگر شرط کرد که ربح برای خودش و مالک
باشد یا دلالت میشود هر چند عامل ثانی راضی باشد چه عامل اول عملی ننمود که بازاء ان ربح خورد
بلی اگر شرط نماید با عامل ثانی که قلیلی از حصه خودش را باو بدهد حق الجعاله اینکه مضاربه
را از مالک گرفته و باو داده ممکن که صحیح باشد اگر معین نماید و ممکن اگر همین معنی را با صاحب
مال بکند نیز صحیح باشد و اگر قلیلی از عمل را او کرده باشد و بازاء ان شرط چیزی معین نماید هر گاه
عمل هم معین باشد ظاهرا هیچ اشکال ندارد و اگر بدون اذن مالک مضاربه با ثانی نمود باطل نیست
بلکه فضولی است موقوف است بر اجازه مالک اگر اجازه داد صحیح و الا باطلست عقد ثانی لکن مال را
تسلیم او ننماید مگر باذن صاحب مال و اما عقد اول که میانه خود و صاحب مال است محتمل که ان هم فسخ شده
باشد باینکه عقد ثانی را اگر خود فضولا از جانب مالک نموده است فرع فسخ [illegible] باشد و عقد مضاربه
را هر گاه مطلقا نموده اقتضا میکند که انچه را مالک در معامله کار او بود اگر او معامله مینمود
همه ان کار مضارب باشد چه مضاربه وکالتی است در معامله از جانب مالک پس میتواند عامل که
عرض نماید قماش و جنس را و باز نماید و پهن نماید الی غیر ذلک از امور دیگر در مبایعه صادر میشود
از بایع در وقت بایع شدن عامل یا از مشتری در وقت مشتری شدن او و هم چنین اجاره نمودن
حمال برای حمل یا دکان و حجره برای حفظ و غیر ذلک و میتواند نیز معیب را بخرد هر گاه صلاح داند
یا انکه معیب را که خیار دارد و امضا و ارش داشته مشتری مثلا رد نماید یا امضا نماید و ارش بگیرد
الی غیر ذلک از احکام معامله که گذشت همه را با صلاح و ضبط نه بدون ان هر چند مالک بدون
صلاح هم میتوانست بشرطیکه بسفاهت منجر نشود و اما مضارب بدون صلاح نمیتواند چنانکه حال
در هر وکیل این است که صلاح موکل را باید منظور دارد و مشهور انستکه خریدن باید بعین مال مضاربه
بعمل اید یعنی معامله بعین شود باینکه بگوید خریدم بعین این ثمن نه بذمه و نه بعنوان کلی و بعد از

ان چیزی را بخواهد بدهد و شناختی سابقا معامله بعین شخص را و بذمه را که کلی و غیر مشخص است
چنانکه غالب در معاملات همان ذمه و کلی است و حال مشاهده میشود که مضاربها تفاوت
نمیدهند میان معامله خودشان و معاملات غالبه باینکه میخرند بذمه و کلی بعد از خریدن مال
مالک را میخواه میدهند و این خریدن بذمه که مشهور باطل میدانند بچند قسم است اول انکه بذمه مالک
میخرند و این بیع و شراء فضولی است نه مضاربه چه معلوم نمیشود از عقد مضاربه که مالک عامل
را وکیل در چنین امری نموده بود و حکم بیع فضولی را شناختی دوم انکه عامل میخرد بذمه خود باینکه
مضاربه یعنی و وکیل مالک است یعنی از طرف مالک و برخصت او میخرد بذمه خود که نایب ذمه
مالک است و فعل نایب فعل منوب عنه است و این احتمال دارد که داخل عقد مضاربه باشد بجهت
انکه می بینیم که عاملها غالبا باین نحو معامله میکنند و مالکها میدانند و هیچ در وقت عقد متعرض
این نمیشوند باینکه این نحو غالبا متعارف بعمل نیاورند بلکه معامله و معاوضه چیز بعین را
گاه باشد که بنظر در نیاورند و متفطن ان بعنوان خصوص نشوند بلکه بسا باشد که عارف باحکام
ان نیز نباشند و مراعات نکنند مثلا اگر بعین اشرفی چیزی را خریدند و ان جنس دیگر برامد یا معیوب
برامد غیر انکه عوض میدهند و مطالبه عوض میکنند چیز دیگر نیست و دانستیکه این غلط است
جزما و فرع علی هذا باقی احکام را پس دور نیست که این معامله ذمه صحیح و داخل مضاربه
باشد هر چند مشهور راضی نیستند بجهت انکه احتمال ضرری برای مالک دارد چه گاه باشد که
مال مضاربه تلف شود یا فنی و این چیزی نیست چه بلا فصل معامله مال مضاربه را عوض میخواه
میدهند یا انکه خرید غالبا نفع دارد و همان ساعت میتواند فروخت یا بعد از ان بچندیتی که
تا چیز زیادی نشود یا انکه در تاخیر زیاد یا فسخ میشود یا مطالبه ثمن میکنند [illegible]
دیگر گفته اند که ربح بذمه ربح این مال نیست و این نیز چیزی نیست چه ربح برای مشتریست و
شده که مبادا او و عامل شرکت مشاع داشته باشد و وکیل هم بود از جانب مشتری و نسبت
ربح بمال این قدر بس است که عرفا میگویند که از این قدر این قدر نفع کردیم بلکه حقیقة ربح این مال است

چه بایع راضی بود که بذمهٔ عامل در اید الّا بعوض معیّنی که از خود بدهد اصالة یا نیابة هرچند عوض را تشخیص نکرده بود وکلی کرده بود لکن یقین است که کلّی خارجی میخواهد وکلّی در خارج وجودان عین وجود شخص است یا در ضمن چه شیٔ تا متشخص نشود موجود نمیشود پس عوض وابعوض فرد منتشر داده وان در خارج همان فرد است که متشخص نمود کلّی را بان وتسلیم نمود وبایع نیز راضی بوده بغیر چنین چیزی را نمیخواست پس اقوی جواز وصحت است ولهذا در هیچ حدیثی متعرض شرط شرای بعین مال نشده اند با تعارف وتداول ذمّه لکن احوط مراعات مشهور است البته پس بایدکه شراء بعین وتشخیص مال باشد ومثله واحکامش را نیز بدانند تا همانها را مرعی دارند **سیّم** انکه بجزم بذمه خود اصالة یعنی برای مضاربه وازجانب مالک هرچند بعد از معامله وجه مال مالک را نخواهد میدهد باعتقاد خود حیلهٔ شرعیه نموده که تمام ربح را مال خود کرده چیزی که کرده است انست که دزدی نموده بلکه امانت را که گرفته بود برای مضاربه ودر ربح طرفین خیانت نموده عوض ثمن خود داده هرچند غاصب است وثمن در مشغول الذمّه است وبایع نیز غاصب است هرچند مطلع بحقیقه حال نباشد وپندارد که مال عین مال ان عامل است چه در غصب جهل موجب رفع عقاب اخروی است هر گاه جهل باقی بماند تا قیامت یا انکه بعد از انکه علم بهم رساند بلا تاخیر از عهده برآید لکن حق دنیوی وشغل ذمه بهم رساند برتبت دستهای متعاقبه است البته الحاصل باعتقاد خود کاری نموده که ربح حصه مالک را نیز صاحب شد بعوض اتش جهنم وانتقام قهاری وجباری از چند راه یکی انکه مال مالک را غصب نموده دویم انکه خیانت نموده بمالک ودر حدیث وارد شده که مؤمن وشیعه هرگز خیانت نمیکند وتشدیدات شدید وتخویفات هایله که در غصب وظلم وستم وخیانت وارد شده حد ندارد وایات قرانیه که در مذمت ظلم ظالم وارد شده یکی از ان عالی را بس است ومع ذلک این ظلم وخیانت را نه همین بمالک تنها نموده بلکه با بایع نیز نموده که مشغول الذمه او هست تا قیامت وغصب وظلم بحق او نموده که ثمن مبیع او را نداده تا قیامت چه مال مردم را تا بایع مالک نشده چنان در ردّ سلش بعنوان غصب است وبا اینها بایع بیچاره را بجاه غصب بدلخته

وبا اینها همه معلوم نیست که مبایعه اش صحیح باشد تا انکه مالک حصه ربح مالک بشود چه بایع راضی بانتقال مبیع بمشتری باین نحو بود که مشتری از عین مال خود ثمن را بدهد نه انکه ثمن اصلا ببایع ندهد بلکه از ان مال غصبی خیانتی را بدهد که هیچوجه بایع مالک ان نشود بلکه تا قیامت داخل مصائب وخیانت وغصب است بنحویکه اشاره شد شهیدرة در ذکری تصریح نموده که مالک شدن ان محل تردد است اینها علاوه انکه دانستی که ربح عرفا ربح این مال حساب میشود بلکه حقیقه ربح اینمال است پس در وریب نیست که بیع صحیح باشد باینکه مبیع مال صاحب ثمن بشود بعوض ثمنی که بایع گرفته وتصرف نموده ولهذا در اخبار وارد شده که هرکس که مال طفل را بتجارت بان نماید وولی شرعی نباشد ضامنست وربح برای طفل است هرچند تجارت را برای خود کرده باشد بلکه هرچند برای طفل هم کرده باشد ودر هردو صورت چون مبایعه وتجارتش شرعی نیست میبایست منفعت برای بایع باشد ومع ذلک فرموده اند که نفع برای طفل است وخسارت بر ان شخص است الی غیر ذلک واینها شاید بنابش بر ان باشد که بایع ملک خود را از خود منتقل ساخت وبعوض ثمن بصاحب ثمن گذاشت واعراض از ان نموده مال صاحب ثمن انگاشت بعوض ثمنیکه گرفته وبرده وتصرف نموده واینکه اعتقاد او انستکه صاحب ثمن معامل است خطاء ان ضرر ندارد بعد از انی که مال را بصاحب ثمن گذاشته وداده واز ان اعراض نموده وبعضی اوقات یقین حاصل است که صاحب ثمن یا ولی او راضی است که این عوض مالش باشد چنانکه حال صاحب مال مضاربه است چه برای همین مال را داده وولی نیز در چنین صورتی جزما راضی است که این عوض مال طفلی باشد که بتصرف دیگری افتاده وبسا باشد که بایع تلف نموده باشد یا انکه معروف نباشد یا معتبر نباشد وصول یا حصول از ان نشود که تحصیل شود پس اگر بعنوان تقاص وقهری باشد که ولی اگر اهل باشد یا حاکم شرع راضی اند وبهتر از انستکه مال تصرف شده وازدست در رفته مال طفل باشد با اینکه قاعدهٔ لاضرر ولاضرار نیز شاید چنین اقتضا کند با انکه احادیث معتبره در کتاب مذکوره نقل شده که هرگاه تجارت نماید بمال طفل کسیکه

ظاهر اینستکه مشهور فقها ولی مطلقا چه ولی باشد چه غیر ولی اگر تجارت از برای طفل وجهت مصلحت او بعمل رسانند نمیدانند وتجارت هم مبین سید میرزا علیه الرحمه

صحت باین معنی بعید حاجی مرتضی

ابن اجماع مرکب است بشراء بعین ومضاربه شرعی حاجی مرتضی ظلّه العالی

واصلی نباشد ضامن مال است و ربح برای یتیم است مطلقا وفقها متقدمین و متاخرین فتوی
بمضمون ان داده اند هرچند نادری از متاخرین بعضی طفل بود نموده باینکه بعین مال خریده شده
باشد و ولی نیز اجازه نموده و این تقیید نیز بیجا است نسبت بنصوص و فتاوی چه ارتکاب بعید است
بسیار بعید بلکه نسبت باینکه ولی غیر ملی یا ملی غیر ولی خرید او برای خود نموده باشد هم جاری نیست
با انکه اینها هم داخل نصوص و فتاوی هستند پس باید ملاحظه نمائی و تامل کنی و هم چنین اخبار
را که وارد شده که مردم در فضل مظالم ما تعیش میکنند چه ایشان مظالم ائمه علیهم السلام
را بعنوان مبایعه کلی میدادند و چیزی میخریدند و میخوردند و میپوشیدند و هم چنین وارد شده
که الناس اولاد زنا او بغایا ما خلا الشیعة الی غیر ذلک و از انجمله انکه مهر میباید بیشتر باشد
و هم چنین شکستن و امثال اینها و با اینها همه وارد شده که ضرر و اضرار در دین نیست بلکه
بلکه تدارک باید بشود که دفع ان ضرر بشود و معلوم است که ان اعظم ضرری است که بر مالک
شده است باید که تلافی ان را بکنند و ذکر کرده اند که مضارب باید نقد بفروشد چه در
نسیه احتمال عدم وصول است یا مطلقا یا مدتی و ذکر کرده اند که بثمن المثل بفروشند نه کمتر
که تضییع مال است و گفته اند که بنقد غالب بلد بفروشد چه وکیل باید چنین کند و اقوی انستکه
باید مضارب موافق مصلحت کار کند که گاه هست که در امور مذکوره مصلحت است چنانکه
غالب چنین است و گاه هست در خلاف انها مصلحت است و سفر کردن مضارب فی نفسه خلاف
مصلحت است خواه طریق مخوف باشد یا نه باید باذن مالک شود و اگر مالک شرط عدم سفر کند
یا شرط سفر بسمت معینی کند یا شرط معامله در جنس معینی کند یا معامله با شخص معینی یا انکه
معامله نکند الا نسیه یا امثال اینها صحیح است و باید تعدی ننماید عامل و باید دانست که
اخراجات سفر را عامل از اصل مال مضاربه میتواند نمود اما در حضر اخراجاتش با خودش است
و بعضی میگویند که ان اخراجات که زیاده از اخراجات حضرش است همان بر اصل مال است
یعنی همان تفاوت زیادتی سفر اما انقدر که در حضر میکرد بر خودش است و بعضی هم بر همین

ملاء بر نظر عامل و مصلحت ... باشد ... ملا

دانسته و اول اظهر است لکن بدانکه اگر مال مضاربه دیگری با مال از خودش هم باشد اخراجات
بر سر همه است و بعضی این را شنیده در سفر کمال توسعه بلکه اطعمه لذیذه بلکه ضیافتها
نیز میکنند و اینها غلط است بلکه اخراجات متعارف که مناسب شأن و زی او است همان را میتواند
نمود و اگر عادت بلذائذ و اطعمه لذیذه داشته باشد باید مالک را اعلام نماید و برضای او
باشد و ضیافت ننماید بلکه دانستنیکه اصل مسئله خلافیها دارد پس البته خلاف احتیاط
را نکند و هرچند مطلقا خرج ننمودن احوط است لکن ما این قدر احتیاط را نمیگوئیم بکند بلکه
خرج کند اما اگر احتیاط نماید که همان تفاوت زیادتی را بکند احوط است و الزام نمیکنیم بر این احتیاط
هم تا باعث هرود تعطیل نماید خود داری کند بهتر است چه نفس دزد است و مسئله خلافی است و
امر در حق الناس شدید است پس اولی و احوط انستکه در چنین عقد امر بمشارطه و مراضات طی شود
و باید دانست که ربح بعد از انستکه راس المال تماما و کمالا ایضا حیث رسید انوقت اگر ربح
پیدا شد میان هم قسمت نمایند و باید عین راس المال را داده شود نه قیمت و اگر چنین میسر نباشد
انوقت قیمت همین وقت که محاسبه و ربح گرفتن و معامله برهم زدن است بدهد پس اگر محاسبه
نمایند و ربح باشد و بعد از محاسبه بچندی چیزی از مال تلف شد باید ان ربح را جبر و تدارک ان
تلف نمایند و اگر چیزی ماند قسمت نمایند بالجمله حاصل تا معامله برهم نخورده و فسخ نشده هر
نقصانی که بشود تدارک ان را بربح باید کرد بلی اگر مالک قدری از ان را بعد از خسران گرفت و بعد
از ان ربحی بهم رسید تدارک ان قدر گرفته را نمیکنند بلکه تدارک خسارت ما بقی را میکنند
چه ان ربح از ما بقی حاصل شده و عامل مالک حصه اش میشود بمجرد ظهور ربح لکن چون ربح وقایه
راس المال است که بعد خسران راس المال از ان تدارک شود البته تا وقتیکه معامله فسخ شود ملکیتش
متزلزل است پس لابد است در استقرار ملکش از اینکه مال الفضل شود بر راس المال هم اش یا بدل
راس المال در صورت فسخ معامله و بدون این جبر و تدارک خسرانها باید بشود و نقصانیکه
رو داد در وقت خرید و فروخت و مشغول تجارت بودن شکی نیست که باید تدارک شود

انچه ... است ... نیست نفقه کردن ... حاجی ...

واما نقصانی که واقع شد بعد از عقد و قبل از دخول در تجارت و بگردش افتادن مال در خرید
و فروخت آیا اینهم باید تدارک شود یا نه اشکال است هر چند رجحانی دارد که باید بشود لکن اگر
بتراضی کار طی شود شاید احوط و بهتر باشد و اگر فسخ عقد شد و هیچ ربحی ظاهر نشده هیچ برای
عامل نیست و بعضی میگویند مگر آنکه فسخ از طرف مالک باشد در این صورت اجرة المثل عملش
را باید بدهد بجهت آنکه کارش احترام دارد و این خالی از تأملی نیست چه اقدام نموده بود
باین عقد جایز لکن اینهم خالی از اشکالی نیست چه گاه باشد که مال همین که در معرض ربح
آمد مالک فسخ نماید برای آنکه از این ربح چیزی نبرد و این ضرر است بحسب عرف و مثل بود
که مال آمد نهاد در تجارت باشد و هیچ نفع پیدا نشود و هر وقت مالک خواهد فسخ نماید گویا
فسخ ممکن که من تعب کشید بلکه امروز و فردا ربح پیدا شود الحاصل اصل آنست که گفتیم که عقد جایز است
که اقدام نموده لکن بعض اوقات که تعب کشیده تا آنکه در شرف ربح آمده باشد و فسخ نماید از
خوف بردن او ربح این ضرر نیست ظاهر والله یعلم و مال مضاربه در ید مضارب بعنوان امانت
است و حکم امانت را دارد مادام که افراط و تفریط یا مخالفت نشود چنانکه گفتیم و ضامن نبودن
عامل را موجب فساد مضاربه است بلکه حکم قرض دارد و احکام قرض بران جاری است
و هرگاه صاحب مال شرط نموده با عامل که سفر بسمت معینی نماید و عامل سفر در غیر آن سمت نمود
یا شرط کرد با او چیز معینی را بخرد پس او چیز دیگر خرید ضامن مال میشود و لکن اگر ربح بعمل آمده مشاع است
هر دو شان بنحوی که شرط با هم نموده بودند و بدانکه مردن هر یک از صاحب مال یا عامل باعث
بطلان مضاربه میشود و همچنین اگر دیوانه شد یکی از ایشان و همچنین اگر سفاهت بهم رسانید
پس اگر مالک مرد و مال نقد شده بود و ربح ننمود وارث مستحق همان عین مال است میگیرد
و اگر ربحی بهم رسیده وارث و عامل میانشان قسمت مینمایند بنحوی که شرط شده بود و اگر میت
مالش و قسمت غرما بشود حصه عامل را تماما میدهند و مقدم بر غرما میدارند و اگر مال نقد
نشده بود بلکه همینان جنس باشد و امید ربح باشد و هنوز ربح پیدا نشده بعضی گفته اند که

ص
ربح این معلوم نیست خارج
دام ظله

همه
التزام بعد من نفوذ فسخ
اولی از التزام با اجرت
اگر میتمسک نباید ضرر
باشیم والا مقتضی آنست
عامل حق استحقاق اجرت
مطلقا حاجی دام ظله

وهما
فرض شدن با عدم
قصد تملیک وجهی ندارد
و شرط ضمان بر حرف
مضاربه شدن محل اشکال است
حاجی مد ظله

ع
جریان جمیع احکام قرض
خالی از اشکال نیست
میرزا رحمه
الله

ب
اگر اصل مضاربه را
تقسیط کرده باشند
حاجی دام ظله

عامل است حصه ربح او و این مشکل است بلکه تاریخ بهم رسید که معامله باطل شد ظاهرا
مستحق ربح نیست خصوصا هرگاه بعد از فوت بلا فصل نقل کرده باید و ربحی نبود بلی در صورتیکه
خرید نمود برای موسمی که داشته که در آن رواج یا ترقی بهم میرساند و قبل از آن موسم فوت شد
دور نیست که چنان باشد که آن بعض فقها فرموده اند باینکه بگذارند تا موسم و ربح که بهم رسید
بدهند و باز فرموده که میرسد و ورثه را که الزام عامل نمایند بنقد نمودن و این نیز مشکل
الا در صورت اخری که وقت موسم ربح پیدا شود و برای آن خرید شده که تا نقد نکنند ربح
را نمیتوانند گرفت و اگر میت عامل باشد پس اگر مال نقد است و ربح نیست مالک اخذ مینماید
و اگر ربح هست حصه عامل را بورثه اش میدهند و اگر متاع باشد همه یا بعضی از آن خواهد
مالک که نقد شود و اذن بدهد وارث را میرسد وارث را که نقد نمایند و اگر خود نقد
نقد نماید یا امین یا حاکم شرع و ربح ظاهر شد حصه عامل را بورثه میدهند و اگر ربح ظاهر
نشد ثمن را مالک بر میدارد و اگر ربح ظاهر شد و هنوز جنس در متاع است چه قیمت و قدرش ربح
دارد باینکه ورثه را اذن بنقد کردن بدهد و ربح شان را بدهد یا اگر اذن نمیدهد ربح
حصه شان را بدهد و اگر ربح پیدا نشده لکن بشتاب و استعجال فروختن ربح را بر طرف میکند
و بتأمل و آرام فروختن ربح هست دور نیست که لازم باشد که بتأمل و آرام بفروشد یا اگر
استعجال نمایند حق ورثه را بدهند و همچنین است حال اگر زن باشد عامل و فسخ شد مضاربه
لیکن نه نقد و تأملی در و روا رای نباشد و اگر در استعجال عامل یا وارث او متضرر شوند و در
تأمل مالک متضرر شود محتمل که مالک را برسد که بفروشد و دفع ضرر خود نماید چه عقد جایز است
که عامل اقدام نموده بران یا جوازش لکن احوط بلکه اولی آنست که جمع میانه حقین بصلح قهری شود
والله یعلم و اگر خواهند ورثه و مالک که مال چنانکه بعنوان مضاربه بود میان عامل و مالک الحال
هم مضاربه باشد میانه مالک و ورثه عامل باید انشاء مضاربه تازه بعقد جدید و شرایط جدید
بشود باینکه مال مضاربه نقد باشد حین این عقد هم و نقد بودن نزد عقد عامل فائده ندارد

ب
اینهم مشکل میرزا
حاجی

ب
در هر صورت هم مشکل است
میرزا حاجی دام ظله

مهب
مرجع این صورت بظهور
ربح است لیکن با انتظار
حصول طالب حاجی
دام ظله

صهب
مدار بر ظهور ربح و
عدم آن است فلا علی
کل حال قول مالک
مقدم است
حاجی

هم چنان که عامل نیز اگر زنده باشد و فسخ کند یا آنکه مدت منقضی شود و خواهد مضاربه را
بعمل آورد عقد جدید باید بعمل آورد و باعتبار انقضا مدت عقد اول یا فسخ نمودن آن باید جمیع
شرایط را اعتبار نماید از سر نو چنانکه حال در جمیع عقود تجدیدی چنین است و مشهور میگویند که
باید مال مضاربه معلوم القدر و معین هم باشد پس صحیح نیست که بگوید آنچه میخواهی از مال من
کرد و این کیسه هست مثلا بردار و مضاربه کن و هم چنین صحیح نیست که بگوید یکی از این دو کیسه را
مضاربه کن و اگر کیسه باشد که معلوم نباشد که چند تومان دارد بدهد بمضاربه این معلوم القدر
نیست و صحیح نیست و اگر دو کیسه باشد معلوم باشد که هر یک چند تومان دارد بگوید یکی از
اینها را مضاربه کن نه بعنوان تعیین این معین تلف است و صحیح نخواهد بود بنابر مشهور و بعضی میگویند
که صحیح است با جهالت و قول قول عامل است با قسم خوردنش هرگاه نزاع شد میان او و مالک و
عامل چون امین است قول قول او است در تلف شدن و در تفریط نکردن و در خسارت نمودن
و قدر خسارت و هرگاه مالک مدعی کذب او باشد اثبات نماید یا قسم بدهد و اگر دعوی ظن
کذب یا تهمت نماید قسم ظنی و تهمتی میتواند داد هرگاه اهل تهمت باشد و اگر گفت نقد ربح
کردم و رجوع نمود نمیشنوند رجوعش را و هم چنین است اگر ادعای غلط نمود مگر آنکه ثابت نماید
آن ادعا را و اگر از ثبوت عاجز باشد تسلط قسم بر مالک ندارد مگر در صورتیکه دعوی نماید که مالک
مطلع است بحقیقه قول من یا دعوی مظنه و تهمت بمالک نماید قسم تهمتی بمالک میتواند داد
هرگاه اهل تهمت باشد و اگر ظاهر الصلاح و متدین باشد قسم تهمتی نمیتواند داد نزد حقیر والله تعالی اعلم
و اگر گفت بعد خسارت کردم یا تلف شد مسموع میشود بنحوی که گفته شد که عامل امین است
و قول او مسموع است در خسارت و قدر خسارت و هرگاه مضاربه باطل باشد شرعا و مالک
و عامل بدانند که باطل است ربح تماما برای مالک است و عامل را اجرت المثل کار مسلم است
و اخراجاتیکه در سفر از مال المضاربه باعتقاد مضاربه نمود بعد از آنکه معلوم شد که مضاربه
باطل است ظاهر شد که اخراجات مذکوره را نیز بیجا نموده باید پس بدهد و اجرت المثل کارش را

ص قول این بعض خالی از قوة نیست حاجی دام ظله

ص اشکال است میرزا رحمه الله

صه این شرط محل تأمل است حاجی دام ظله

عهص اشکال است میرزا رحمه الله

بگفته

بگفته اهل خبره بگیرد و اهل خبره ملاحظه این معنی میکنند که در این سفر چه قدر خرج نموده یعنی نقصان
بر دادن اخراجات نفقه خود را احتمال دارد که آن اخراجات را نتواند پس گیرد بجهت تسلیط بر تلف نمودن
بجا یا لیکن میتوان گفت که این مجان بسبب مضاربه و اعتقاد آن بود و این اظهر است یعنی اهل خبره در نظر
خواهند آورد که اخراجات را که خودش بکشد چه قدر اجرت المثل خواهد داشت و اگر مال المضاربه از
تلف شد یا نقصی بهم رساند از کیسه صاحبش رفته است و اگر هر دو عالم ببطلان مضاربه بودند و
مع هذا معامله مضاربه نمودند این وجه ایست که با هم نمودند که سلوک مضاربه با هم میکنیم در
این صورت نفقهای سفر را که عامل از آن مال نموده و تلف کرده تسلط ندارد ظاهرا که از عامل
پس گیرد و اما ربح حاصل شده محتمل که حصه عامل از باب جعاله برای او باشد پس نتواند که مالک
بر هم زند و عامل نیز نتواند بر هم زند و محتمل که بر هم تواند زد هر یک و باجرت المثل رجوع
کنند و ظاهر آنستکه اول درست تر است لکن علی ای تقدیر اگر تلفی یا نقصی بمال رو دهد از کیسه صاحب
رفته است و اگر مالک عالم باشد ببطلان و عامل جاهل و معتقد صحت پس حکمش ظاهرا مثل
صورت هر دو عالم است و اگر مالک جاهل و عامل عالم باشد پس ظاهر آنستکه حکمش حکم صورت
هر دو جاهل است و بعضی از فقها میگویند که در صورتیکه عامل عالم ببطلان باشد متبرع است
مستحق هیچ نیست و بعضی دیگر میگویند که متبرع در صورتی ست که اعتقاد داشته که مستحق نیست نه
وجه مضاربه را و نه اجرت المثل را و اما اگر اعتقادش این بود که اگر چه وجه مضاربه را
مستحق نیست اما شارع حکم میکند برای او باجرة المثل آن وقت متبرع نیست بلکه مستحق اجرة المثل
خواهد بود و بدانکه در هر صورت مضاربه فاسده که حکم شد باجرة المثل ممکن است که اقل
امرین از اجرة المثل و آنچه راضی شده است برسد باعتبار راضی شدنش بکمتر و اقدام نمودن بانکه
زیاده از حصه صورت مضاربه از او نمیخواهم پس بنابر این اگر هیچ ربح هم نرسیده باشد مستحق
هیچ نباشد لکن در چنین صور نهادست از احتیاط نباید برداشت والله تعلم و بدانکه سفری که
گفتیم که عامل نفقه خود را میتواند از مال مضاربه بردارد در آن سفر آن سفر عرفی نیست نه شرعی پس اگر

ص این احتمال خالی از قوة نیست حاجی دام ظله

ع خالی از اشکال نیست احتیاط بصلح ترک نشود میرزا رحمه الله

عهص بجعاله بودن مشکل است حاجی دام ظله

صهص احوط این است که در این صورت هم تراضی کنند حاجی دام ظله

لهص این قول خالی از وجه نیست حاجی دام ظله

در عرفش

در سفرش نماز را قصر نکند و روزه باید بگیرد میتواند که اخراجات نفقهٔ خود را از مال مضاربه
بردارد واز انجمله انستکه قصد اقامه نموده باشد یا بعد از سی روز مردد در انجا باشد یا عاصی
شد بغیر خیانت در مضاربه چه در همهٔ صورت نفقهٔ خود را از مال مضاربه برمیدارد

فصل در مصالحه بدانکه مصالحه عقدی است لازم که هرگاه صحیح شد رجوع نمیتوانند
نمود هیچ یک از طرفین وبدانکه صلح در نزد شیعه موقوف نیست باینکه نزاعی شده باشد
چنانکه سنیها میگویند چه میگویند صلح معنیش آشتی کردنست واین نه چنین است بلکه معنیش
دفع فساد نمودن است وصلاح حال خود دیدن ولازم نیست که نزاع شود چه فساد گاهی نزاع است
که منشائی داشته باشد وگاهی نزاعی نیست اصلا چه گاه است که التماس میکند شخصی که بیاعی خود
را بگیر وصاحب حق اصلا نزاعی ندارد ولیکن حقش معلوم نیست که چه قدر است وگاه است که
دو شخص میخواهند معاوضه بکنند نه بعنوان مبایعه یا اجاره یا هبه معوض عنها چه اینها شرایط
واحکامی دارند که موافق خواهش ایشان نیست پس اصلاح امر وکار ایشان بصلح میشود چه اگر
صلح نکنند معاوضه شان فاسد است شرعا ودفع فساد از امیخواهند بکنند بطبق خواهش پس
صلح ودفع فساد شد پس اگر خواهند عینی را بعینی معاوضه نمایند بعنوان لزوم بدون همهٔ شرایط
واحکام بیع نه بدون بعضی که شرط است با صلح از معاوضه فایدهٔ بیع را میدهد در نقل شدن عین
بعین بعنوان لزوم واگر خواهند منفعتی را معاوضه نمایند بعنوانیکه همهٔ شرایط اجاره در ان نباشد
هر چند بعضی که شرط است با صلح در ان باشد صلح کنند فایدهٔ اجاره را میدهد وهم چنین اگر خواهند
فایدهٔ هبه یا ابراء یا عاریه را بدهد بعنوان لزوم وبدانکه صلح مطلقا صحیح است الا صلحی که حرام الهی را
حلال نماید مثل انکه وطی پسر یا زن شوهردار یا زن عقد نشده حلال شود وامثال اینها واما اگر چیز
حرامی حلال شود نه ببیع یا اجاره یا غیر اینها از انچه گفتیم صلح در ان صحیح است وان هم حلال میکند پس
عقد دائم ومنقطع وتحلیل صلح نمیشوند بجهت انکه اینها توقیفیت دارند وهم چنین است اگر حلالی یا اینها
که گفتیم حرام شود صلح مثل اینها حرام میکند وصلح صحیح است با اقرار وبا انکار بجهت انکه شرعی شده است

وما ترش موقوف پس عنوان عقد ومعنی این بصلاح هم رفتن وباهم سلامتی وموافقت نمودن که کذا از فلان وکذا از فلان باشد وممکن است که اکتفا بشود در عقد بهمان که یا بمحض شود سازش وبه او موافقت نمودن مثل اینکه بسر بتو دادم از برای من که قصد بصلح هم رفتن باشد با بن فهد میرزا رحمه الله

ع یعنی بیع بغیر مضیع دهد تا انکه حلال حرام شود حاجی ملا ... العالی

برای دفع فسادها واعظم فسادها نزاع است واگر با انکار صحیح نباشد نزاع چنان باقی میماند لیکن
همین قطع نزاع دنیوی میکند بحسب ظاهر نه نفس الامر پس اگر کسی دعوائی دروغی بکند با کسی وان کس نداند
که دروغ است وصلح نماید بمالی ان مال بر او حلال نیست جزما بلکه زقوم جهنم است وگاه است
انکس میداند که دروغ میگوید لکن مع ذلک صلح با او میکند برای حفظ ابرویش یا دفع ضررش این
مال هم حرام وزقوم جهنم است وگاه است که شخصی نزد او حقی یا طلبی دارد ومیداند که چه قدر را
لکن دروغ میگوید که نمیدانم چه قدر است بیا صلح کن وانشخص صلح میکند بچیزی کمتر از انچه
میدانست که حقش است اینهم حرام وزقوم است اگرچه یک فلوس حقش زیادتر باشد وگاه است که آنکه
کم راست میگوید که نمیداند چه قدر است لیکن قدری از انرا جزما میداند اما زیاده از انرا نمیداند
ومیگوید که نمیدانم چه قدر است وانشخص صلح میکند بگفتهٔ او که نمیدانم اینهم حرام وزقوم است
چه حیله وتزویر است بلکه باید بگوید که میدانم ان قدر از انرا که جزما هست لکن زیادتر از انرا
نمیدانم مثلا که هست صد تومان جزما حقش نزد او هست لیکن نمیداند که از صد بیشتر است یا
نه یا انکه میداند که چیزکی بیشتر است لکن قدر ان چیزک را نمیداند پس میگوید که من نمیدانم که چه قدر
است بیا صلح کن پس صلح میکند بیک تومان یا کمتر بجهت انکه اعتقاد صاحب حق این است که این نمیداند
نمیداند که چه قدر است وحال انکه دروغ میگوید چه صد تومان را میداند خورده بالاترا نمیداند
پس اگر خواسته باشد که صلح واقعی حلالی باشد راست بگوید که صد تومان جزما بتو میخواهی لیکن در
بالاتر علم ندارد وگاهی حیله میکند در صورت مذکوره که صلح کن باین چیزی قلیل واگرچه حق
تو صد تومان بیشتر باشد وان بیچاره میگوید که صلح کردم بیک تومان یا کمتر لیکن بنایش بر این است
که او میگوید که نمیدانم حق تو چه قدر است وفرض میکند که اگر انچه را نمیدانم در واقع صد
تومان بیشتر باشد با من صلح کرده باشی این بیچاره پندارد که راست میگوید واینکه اگر صد
تومان بیشتر باشد محض فرض است ولی پس صد تومان بیشتری فرضی را صلح میکند بکذا واگر اعلام
کند باو که جزما صد تومان بیشتر است بلکه صلح نکند باین قلیل واز این جهت حیله میکند که من

ص این در صورتی است که مدعی بداند که دروغ دعوی میکند لیکن هرگاه نداند که دروغ است چون دعوی خیانت با امین بسیار کرده صلح کنند دعوی اصلح خواهد بود وتعالی حاجی ... العالی

نمیدانم چه قدر است قرض میکنم و پندارد که صد تومان بیشتر قرض صلح بچیزی قلیلی نمودن
با صد تومان بیشتر بیقینی تفاوت ندارد و نمیداند اینکه اگر تفاوت نداشت پس چرا دروغ
میگوید و راستش را نمیگوید و حال آنکه خدا تعالی دروغگو را لعنت کرده و اشد عذابها برای
او مقرر کرده و ائمه علیهم السلام فرموده اند که شیعه صفتهای ذکر میکنند الا دروغ نمیگوید
یعنی دروغ گفتن از شیعه گی بیرون میکند و نمیداند با وجود اینکه مال مسلم حلال نمیشود مگر
خاطر و بند و بر حلالیت طلبیدن بطیب خاطر است و لهذا میرسد که اگر راست را بگوید او
راضی نشود بصلح بآن قلیل و عجبتر آنکه گاهی میگویند که میدانیم که انقدر از ما طلب داری لکن اگر
صلح بکمتر میکنی میدهم و الا نمیدهم و این بیچاره چون می بیند که حقش را نمیدهد مگر بصلح کردن
و اسقاط بعضی نمودن لهذا ملجا میشود که صلح کند و اگر حقش را بدهد گاه است که یک فلس تا نیم
فلس تا هزار یک فلس را بخوشی خود باین قرض دار نمیدارد و گاه است که میگویند که حق تو را
لیکن حال میسر ما نمیشود اگر صلحی میکنی باین قدر حالا میدهم یا میروم هر نحو هست تدارک میکنم
میدهم و این در وقتیکه حق او حلول نکرده است و الحال حق ندارد که مطالبه نماید خوبست و صحیح است
و اما اگر حلول کرده است پس حبس آن یکساعت و کمتر از یکساعت حرام است و بجهنم میفرستد حتی
آنکه وارد شده که در هر روزی که پس میاندازد گاه ده عشور که را در نامه عملش مینویسند بلی اگر
صاحب حق خود بدون اکراه راضی به پس انداختن باشد باکی نیست و الا باید البته البته حق او
را داد هرچند دیگه معتبر شود البته باید بدهد و اگر همه معتبر شود البته باید بدهد هر چند
بقرض کردن معتبر باشد که البته البته باید قرض نماید و بدهد و نگوید که من قرض نمیخواهم بکنم یا

علی الاحوط منه دام ظله

بگوید که اگر میخواهی قرض کنم و بتو بدهم پس چیزی را دست بردار و الا نمیکنم چه بلاشک مواخذ است
و غاصب حق است و عقوبات دارد بلی التماس نمودن چیزی دیگر است لیکن در التماس نمودن نیز باید
ملاحظه جبر و در نماید که اینهم حرام و غصب و ظلم است و گاه است که میگوید که میدهم حق تو را لیکن
توقع دارم که چیزی دست برداری و صلح کنی و صلح میکند و اما اگر بشمارد و بدهد صلح نمیکند

این صلح هم مشکل است که بطیب خاطر شده باشد الحاصل اشد امور بحسب عذاب دنیا و آخرت و خراب شدن
هر دو طرف حق الناس است و میزان حد المری و است و خرابی دنیا و مفاسد از جهت انست غالبا
بلکه ادبار و تنگی دنیا و برهم خوردگی اوضاع و شکستگی غالبا از حق الناس است که اگر چنین
نباشد شریک مال مردم است غالبا و آنچه خواهد معتبر میشود از تحصیل معاش چه ظاهر
است که در جهان بکرات مفتدان کرر است میکنند همچنانکه دزدان مکرر دزدیها میکنند الاف
و الوف بچنگ می آورند و بعد از اندک زمانی پریشان و سرگردان میگردند و تا جرانیکه همین دزدان
را بانند مال ایشان میبرند و جور حکام و سلطان میکشند بنا هست با اینها فقیران و مسکینان اهم
میکنند و با اینها همه حوادث زمان متلف مال ایشان است با همه اینها ذخایر و ثروت و الاف
و الوف جمع مینمایند و نا مفید بد بخت با اینها همه که در دنیا میکشند در آخرت نیز از جهت حق الناس
سر و کارش بالبتیی خواهد بود لیکن حق الله تعالی سر و کار با جناب کریمی است و حق الناس نیز اگر سر و کار
با خدا دارد سرکاری با عدالت و سبحانه دارد سبحانک لا نخاف الا عدلک و لا نرجو الا فضلک
یا ارحم الراحمین و باید بدانند که رزق بدست خدا است و فرموده (و من یتوکل علی الله
فهو حسبه بعد از اینکه فرموده اند که (و من یتق الله یجعل له مخرجا و یرزقه من حیث لا
یحتسب) پس با وجود این معینها از کیسه خدا بخل ورزیدن و از چنان رحمت واسعه خود را محروم
نمودن و خدا را از خود ناراضی نمودن و خود را خسر الدنیا و الاخره ساختن وجهی ندارد و خوابهای
عجیبه که نسبت باموات دیده شده کار در حق الناس بسیار بسیار باشد بد است و ذکر خوابها
موجب طول میشود پس البته باید از خواب غفلت بیدار شد حق تعالی از لطف و کرم خود بیدار
نماید پس معلوم شد که صلح با علم طرفین دست بهم میدهد و با جهل طرفین نیز دست بهم میدهد
و این بیشتر است و گاه است که یکطرف عالم است و طرف دیگر جاهل چنانکه دانستیکه خود عالم
و صاحب حق جاهل یا عکس آن پس هر یک از این دو باید اعلام کنند جاهل را تا صلحشان درست باشد
واقعا و مواخذ نباشد و بری الذمه شده باشند واقعا تا آنکه حلال کرده باشند بلکه بهر نحو که

باشد حق را بصاحبش برساند البته و بدانکه چیزیکه یا حقی که از جمله عوضین مصالحه است و
مجهول باشد اگر ممکن الاستعلام باشد استعلام نماید بکیل یا بوزن یا بانحاء دیگر چه در صلح هم مثل معاملات
دیگر جهل عوضین مضر است نزد فقهاء الا در صورتیکه ممکن نباشد استعلام مثل اینکه میداند
مشغول الذمه است اما هیچ نمیداند که چه قدر است اما اگر قدری از آن را دانست لیکن زیاده
از آن را نمیداند که هست یا نه یا چه قدر است پس باید بگوید قدری را که میداند و قدری را
که نمیداند تا صلح صحیح باشد واقعا چنانکه دانستی و گاه هست که نمیداند که طلب دارد یا حق
اولویت دارد مثل اول نشستن در مسجد یا سوق و امثال آن یا حق تحجیر در احیاء موات باز باید
اظهار نماید و صلح جایز است بمال دادن و استرضا و دست از حق برداشتن تحصیل نمودن هم
چنانکه اگر احتمال مال هم نباشد بلکه جزما حقوق مذبور است او را هم میتواند صلح نمود بمال و گاه
عوض صلح مال قرار نمیدهد بلکه فعلی را قرار میدهند یا حقی را مثل حقوق مذبور و اینهم
صحیح است لیکن عوضی که قرار میدهند چه مال و چه غیر مال و مشخص نمایند اگر ممکن باشد تعیین
و اگر هر کدام نیست ان مجهول مثل انکه حقی یا مالی بر ذمه شخصی دارد و ان شخص نیز حقی یا مالی در ذمه
این شخص دارد و هیچ یک نمیدانند قدر او را که چه قدر یا حق را که چه حق است یا مال را که چه چیز
است و از چه نوع است و از چه جنس است و ممکن نیست استعلام جایز است صلح باینکه هر دو
را بازاء یکدیگر دست بردارند یا چیز معینی هم علاوه کنند و اگر تعیین استعلام در یکطرف ممکن باشد
و در طرف دیگر ممکن نباشد طرف ممکن استعلام نماید و اگر عوضان زر باشد یعنی طلا یا نقره باهم
در قبض مجلس ضرور نیست برای صحت معامله چه این بیع صرف نیست و همچنین احکام و شروطی
که در بیع گفتیم اینجا نیست و ضرور نیست سوای انچه گفتیم از انکه باید معلوم باشد عوضان در ممکن
الاستعلام نه مطلقا و همچنین باید رضا باشد نه جبر و نه از راه اکراه حیله و تزویر و باید طرفین
صلح هر دو بالغ و عاقل و رشید باشند البته اگر عوضان مال باشند چه عین و چه منفعت و
چه فعل و اما اگر حق باشند مثل حق جلوس در مسجد پس احتمال دارد که رشد شرط نباشد اما مثل

ص علی الاحوط بینهما ره خاصی دانظله

باید معین

حق تحجیر رشد شرط است ظاهرا چه مالش بمال بر میگردد و بدانکه در صلح ربا میباشد چه انسب که
اظهر بلکه صواب انستکه ربا مختص به بیع و قرض نیست بلکه هر معاوضه مثل با مثل با زیادتی
رباست و هرگاه ربا باشد بنحویستکه در بیع و قرض مذکور شد یعنی مختص مکیل و موزون است و
اتحاد جنس عوضین بدستوریکه در بیع مذکور شد و اگر دو شریک با هم بشراکت کار میکردند
اگر در اخر خواهند فسخ شراکت نمایند و احد شریکین صلح نماید با شریک دیگر باینکه راس المال
خود را اگر در شراکت اورده و با شراکت نموده بردارد و ما بقی برای شریک دیگر باشد چه نفع و چه
خسران که اگر نفع بعمل اید از او و اگر خسران باشد از کیسه او باشد و بشریکیکه راس المال خود را برداشته
رجوع ننماید این صلح است و صحیح است **فصل در هبه و بخشیدن** هرگاه کسی خواهد که عین مال را
نقل نماید از ملک خود بملک دیگری بعنوان بخشیدن ان عین را باو این هبه است و بهر عبارتیکه
دلالت کند باینکه مال را بخشیده کافیست و عربی بودن ضرور نیست و این صیغه و عبارت و
بجائی دارد باینکه میگوید بخشیدم یا بگوید بتو دادم برای خودت و مال خودت یا بگوید بتو پیشکش
نوکردم یا گوید تکلف بتو کردم یا گوید ملک تو کردم و امثال این عبارتها که مفادش بخشیدن
و قبول انستکه گوید قبول کردم یا خوبست برداشتم یا امثال این و شاید قبول فعلی هم کافی باشد
باینکه بردارد بقرینه انکه قبول نمود جزما لکن اگر بلفظ و عبارت بگوید بهتر و احوط است و هبه
ما فی الذمه صحیح نیست یعنی کسی از کسی طلبی داشته باشد ان طلب را قبض نکرده بکسی دیگر ببخشد صحیح
نیست نزد فقها چه قبض دادن شرط صحت هبه است البته و تا قبض داده نشود ثمری نمی بخشد و
نقل ملکی بعمل نمی اید اصلا و اینکه بعضی گفته اند که قبض شرط صحت نیست بلکه شرط لزوم است
مرادشان این نیست که قبض نداده ثمری میدهد و نقل بعمل میاید اما لزوم ندارد این غلط است بلکه
مراد ایشان این است که بعد از قبض عقد از حین وقوع عقد عمل ثمر میکند و معلوم میشود که از حین وقوع
نقل ملک شد اما موقوف بود بتحقق قبض و اگر قبض نداد اصلا ثمری نمیکند پس بنا بر این هبه ما
فی الذمه باطل است چه از احادیث ظاهر میشود که قبضی که شرط است قبض دادن همان عین چنانچه

ص وابهام مشکلست ره

ع بطلان محل تامل است وصحت خالی از وجه نیست

بخشیدن است و ما فی الذمه را هرگاه ببخشد عین آن قبض داده نمیشود چه محال است بلکه فردی از
آن قبض داده میشود و آن غیر عین آنست و اینکه گفتیم صحیح نیست هبه ما فی الذمه در صورتیکه
بخواهد بدیگری ببخشد نه بمدیون پس اگر بخواهد بمدیون ببخشد صحیح است و بر میگردد با براء
الذمه چه ابراء الذمه نمودن مدیون جزماً صحیح است و مختص بلفظی نیست هر لفظی هست خوب
و از جمله آنستکه بگوید بخشیدم بتو و امثال این عبارت و قبض که در هبه شرط است آنست که
واهب که بخشنده است بقبض بدهد یا آنکه راضی شود و اذن دهد که قبض دهند و اگر ولی چیزی
را ببخشد بطفل صغیر مثل احتیاج بقبض نیست زیرا که ید ولی ید صغیر است بمجرد بخشیدن در قبض
طفل رفت و بعضی گفته‌اند باید قصد نماید که این قبض و لای بی طفل است تا قبض طفل شود و آن
ضرور نیست و هم ضرور نیست که زمانی بگذرد که تغایر قبضین شود و مثل طفل است مجنون و اگر
بفرزند کبیر ببخشد باید بقبض دهد تا صحیح شود و اگر در دست متهب چیزی بود از مال واهب که واهب
باو ببخشد صحیح است و احتیاج بقبض دادن دیگر ندارد و اگر در دست وکیل واهب باشد هر نحو که
باشد مثل آنکه امانت نزد او باشد یا مضاربه مثالث یا شریک او باشد بهر صورتیکه ید او ید واهب
و قبض او قبض واهب باشد صحیح است و احتیاج بقبض دیگر ندارد اما اگر غاصب نزد کسی باشد
یا شخصی برده در وقت مناومه که از مایش نماید امثال اینها پس ید ایشان ید واهب نیست پس
محتاج بقبض است و اگر چیز در ید قبض وکلاء متهب است یعنی کسانیکه ید ایشان ید متهب
و قبض ایشان قبض متهب است مثل اینکه در ید متهب بمجرد اینکه ببخشید واهب از برای متهب پس در
قبض متهب است مثل آنکه در ید متهب بود باو ببخشید و اگر بطفل ببخشد چیزی را غیر ولی باید که
ولی قبض نماید و ولی از او پدر است و جد پدری هر چه بالا برود و وصی پدر یا وصی آن جد و حاکم شرع
بنحویکه دانستی و بدانکه حصه مشاعی چیزی را میتوان بخشید و قبض آن بعنوان مشاع است مثل
فروختن مشاعی و بدانکه گاهی معوض عنها میشود باینکه ببخشد چیزی را بشخصی بعوض آنکه آنشخص که
باو بخشید او نیز چیزی باو ببخشد یا چیزی باین بدهد یا کاری برای این بکند یا حقی را از این دست بردارد

و طرفین هردو راضی باین شدند و هبه را فیما بین خود بعمل آوردند و وقت که قبض داد لزوم هم
میرسانند از طرف واهب و اگر عوض هم هبه و بخشش بود آن هم باید قبض داده شود تا صحیح شود
چه هبه هر قسمیکه از آن باشد قبض دادن شرط صحت آنست و بدون قبض هیچ ثمری نمیکند و
هرگاه هبه معوض عنها بعمل آمد و قبض داده شد نمیتوانند احدهما که رجوع نمایند چه لازم شد
هرچند عوض چیز سهلی باشد لکن اگر عوض را ندهد میتواند رجوع نماید پس بگیرد و اگر هبه
نماید بطمع عوض لزوم ندارد عوض هرچند آن چیزیکه بخشیده بگیرد و بخورد و صرف نماید لکن اگر
داند که برای طمع عوض داده بی انصافیست که بخورد و صرف نماید و هیچ ندهد خصوصاً هرگاه
هبه کن فقیر باشد و متهب غنی و همچنین است اگر ببخشد برای خدای تعالی یا بقصد تقرب بخدا رجوع نمیتواند
نمود چه اعظم عوضها گرفته و منظور داشته و همچنین اگر آنچه را بخشید تلف نموده آنکه باو
بخشیده بود یا تلف الهی در دست او شده چه در این صورت نمیتواند که رجوع نماید بگرفتن عوض آن
و همچنین اگر ثالثی آن را تلف نموده چه در این صورت نیز نمیتواند رجوع نمود مثل آن دو صورت
لیکن در این صورت متهب را یعنی آنکه مال باو بخشیده شده که رجوع نماید بآن ثالث و عوض مالش
را از او بگیرد چه مالش را تلف نموده و اگر هبه بیکی از ذی رحم شده در این صورت نیز نمیتواند رجوع نمود
بعد از قبض دادن علی الاقوی و اگر بپدر یا مادر بخشیده شد البته رجوع ندارد و همچنین هرگاه
یکی از والدین بولد یا اولاد ببخشد و ناخوش است بسیار اگر کسی ببعض اولاد چیزی ببخشد و ببعض دیگر
در اخبار منع وارد شده لهذا بعضی حرام دانسته اند مگر آنکه مزیتی از علم یا صلاح یا فقر و پریشانی
باشد آنوقت مانع ندارد چنانکه بعضی از ائمه کردند و اظهر آنستکه شوهر چیزی را بزنش ببخشد یا
زن چیزی را بشوهرش بعد از قبض دادن میتواند رجوع نمود لکن کراهت شدید دارد بلکه احتیاط
در عدم رجوع است و اگر ابراء الذمه نمودند یکدیگر را البته لزوم دارد چنانکه گفتیم و هبه هر
گاه بغیر از اشخاص مذکوره شد رجوع میتوان نمود هرگاه برای خدا نبخشیده و معوض عنها نبوده
یا بود اما تا عوض را نداده بنحویکه گفتیم و گفتیم که رجوع وقتی میتواند نمود که عین آنچه هبه نموده

بحال خود باشد واگر تلف شده بهر نحو تلفی رجوع نمیتواند نمود واما اگر تلف نشده لکن تصرف
در ان نموده متهب پس علما را در ان خلاف است اکثر فقها جایز نمیدانند مطلقا وبعضی جایز
میدانند مطلقا وبعضی تفصیل میدهند که اگر تصرف ناقل است که از ملک خود بیرون نموده وملک
دیگری نموده بفروختن یا بخشیدن یا صلح یا مهر نکاح وامثال اینها رجوع نمیتواند نمود وهم چنین
اگر تغییری در عین نموده باینکه مثلا رنگش کرده یا بریده یا کازری نموده یا چوب را نجاری کرده و نزاع شده
وامثال اینها ومتمسک بحدیثی شده که مضمونش اینست اذا کانت الهبة قائمة بعینها فله ان یرجع و
الا فلیس له ان یرجع یعنی اگر انچه بخشیده بعینه بر حال خود برپا است میتواند رجوع نمود والا فلا
چه در صورت مذکوره صادق نیست عرفا که بعینه بر حال خود برپا است چه چیز یکه فروخته شد
مثلا در دست دیگریست تا بحیثیتیکه در میان مردم معین نیست که نزد یکست یقینا این را قائمة
بعینها نمیگویند بلکه بمجرد اینکه نزد متهب قائمة بعینها نیست داخل حدیث است چه منتقل شده
بدیگری قائمة بعینها نیست وقائل بتفصیل میان این واول نیز نیست وهم چنین اگر تغییر داده باشد صورتش
را یا انکه تغییر بچیزی شده که ملک متهب است مثل صبغ یا عسل ومهلت وامثالها از نزد خود اورده
صورتی ندارد چه ظاهر اخبار رجوع انستکه بملک خود در اورد چنانکه بود خلاصه که این مذهب
خالی از قوتی نیست بلکه بعضی از صورش بی تامل چنان است مثل کشتن دست بدستها وانکه
برنج را سفید نموده وطعام ساخته وگندم را ارد کرده ونان نموده یا هریسه نموده وانگور را سرکه یا
دوشاب وامثال اینها بلکه کثیری از این تغییرها هم واگر صورتی تامل داشته باشد ظاهر چنانست
که گفتیم خصوصا با عدم قول بتفصیل ومیگویند کنیز را اگر وطی نمود متهب واهب نمیتواند رجوع نمود چه
قائمة بعینها نیست بجهت دست خورده دخول اگر اعظم تغییرات است وبعضی در این تامل نموده و
گفته که اگر ولد بهم رسید وحامله شد نمیتواند رجوع نمود چه از رقیت خالص بیرون امده ومتشبث
بحریت شده وبعد از موت فرزند احتمال رجوع وعدم رجوع داده چنانکه حال در امثال این نیز
چنین است مثل اینکه فروخته بود وباز باو برگشت بخیار فسخ یا عیب وامثال اینها یا انکه خود را

این تامل در محل است
حاجی دام ظله

پس خرید یا ارث باو رسید یا باو بخشیدند وامثال اینها واحتیاط را در امثال این امور باید مرعی داشت
واما اگر ملک را اجاره داده یا وامثال اینها اگر باو بخشیده بودند یا اجاره داد متهب احتمال دارد که واهب
رجوع نتواند نمود که بعینها قائم نباشد وشاید اقرب جواز رجوع باشد باینکه قائمة بعینها باشد
لیکن انتظار کشد تا مدت اجاره منقضی شود واحتمال دارد که فسخ تواند نمود اجاره را ومنافع گذشته
تا حین رجوع مال متهب است جزما واما منافع اینده مال خودش است بحسب ظاهر واگر هبه را
متهب رهن نمود وواهب رجوع کرد احتمال دارد که رجوعش صحیح نباشد باینکه قائمة بعینها نباشد
چه الحال وثیقه دین دیگری است واحتمال صحت نیز دارد باینکه مراعات نماید فک شدن
ان را واحتمال انکه رهانت را فسخ تواند نمود بعید است بلکه اظهر در نظر این است در چنین
صورتها قائمة بعینها نیست ونتواند رجوع نمود بلکه در اخبار مذمت بسیار نموده اند کسی
را که رجوع نماید بهبه اش هر چند تواند رجوع نمود چه فرموده اند ائمه علیهم السلام که مثل
کسیکه بر گرداند انچه خورده است بعد از بر گردانیدن انرا واپس خورد ونهی شدید نموده اند واگر
واهب رجوع نمود وهبه معیوب شده نزد متهب احتمال دارد که صحیح نباشد رجوعش واقرب صحت است
لیکن هم چنان معیوبا میگیرد وارشی نمیتواند گرفت چه مسلط نموده بود او را بر اتلاف مجانا
یعنی بلا عوض پس معلوم شد که اگر متهب خودش معیوب نموده بود ان هم همین حکم دارد وهم
چنین اگر ثالثی معیوب نموده ومتهب را میرسد که از ان ثالث ارشش بگیرد واگر واهب معیوب نموده بود
از فسخ یا تلف نمود متهب را میرسد که ارش قیمت از او بگیرد قهرا وحال بچیزیکه تلف شده وحال
عوض که معین است متهب که بگیرد از واهب حال هبه های لازمه است مثل هبه بقصد قربت
یا بوالدین وامثال اینها واگر تلف نمودن یا معیوب نمودن در هبه غیر لازمه متهب را ابرو تسلطی
نیست چه مال خود را تلف نموده واگر قدری از هبه را متهب صرف یا تلف نموده حکم معیوب نمودن
دارد وهم چنین اگر اجنبی تلف کند متهب را میرسد که مثل عین را از او بگیرد اگر مثلی باشد مثل
گندم وروغن وبعد از عجز از عین قیمت واگر قیمی باشد قیمت بگیرد مثل دانه جواهر وهمچنین اگر واهب

واقوی در هبه رسیدله عدم
رجوع است میرزا ره
حاجی دام ظله

ع
اقوی جواز
رجوع ولزوم اجاره
است حاجی دام ظله

ص
بعید است میرزا ره

ع
مشکل است بلکه بعید بلکه
مال متهب باشد
میرزا ره

عبه
محل اشکال است پس احتیاط
ترک نشود میرزا ره
حاجی دام ظله

بقصد رجوع تو بعنی رجوع
نمودن تلف یا معیوب نمودن
صح

خودش صرف نماید یا تلف کند بفصل رجوع و از این معلوم شد که واهب میتواند که بعض آنچه
بخشیده رجوع نماید دون بعضی و اگر واهب رجوع نمود و هبه زیاد شده و نما کرده مثل آنکه درخت
میوه داد یا حیوان بچه آورد یا شیر داد پس اگر از این مقوله نماها هست یعنی منفصل و جدا است از
هبه نماها مال متهب است تا آنوقت که واهب رجوع نمود و آن نماها را میتواند از متهب بگیرد چه ملک
لازم متهب است بی شبهه و اگر نماها متصل است شرعا لیکن منفصل حتی است مثل شیر
در اندرون پستان که هنوز نه دوشیده باشند یا بچه در شکم حیوان که هنوز نزائیده باشد حکم
منفصل حتی دارد و اگر متصل است حتا و شرعا هر دو مثل چاق شدن حیوان یا صنعت یاد
گرفتن مملوک یا کوچک بزرگ شدن اینها بر میگردند بواهب هر گاه رجوع کرد همراه عین و احتمال
دارد که واهب نتواند رجوع نمود با اینکه هبه قائمهٔ بعینها نیست چه تفاوت نموده و تفاوت در
ملک متهب شده و موافق قاعده نما ملک هر کسی مال او است پس این زیادتی مال متهب است
چه نما ملک او بوده پس اگر بخواهد مال واهب شود معنی ندارد پس این منشا شد که قائمة بعینها
بر این صادق نیاید و این خالی از قوتی نیست بلکه اظهر همین است خصوصا هر گاه بفعل و عمل
متهب شده و اقوی از این آنکه مال بازاء این زیادتی خرج نموده و خصوص آنکه بازاء این مال
و عمل هیچ ثمر و نفعی ندیده چه اقوی این است البته که در این صورت رجوع نمیتواند نمود و
این اشدا است از کار زری نمودن یا وطی جاریه نمودن بمراتب و اگر قائل شویم بجواز رجوع در
این صورتها الاشک که متهب شریک واهب خواهد بود بالنسبة و بدانکه هر گاه هبه نمود
بشرط عوض بدون آنکه تعیین عوض نماید و داد بقبض متهب صحیح است این هبه با اینکه اگر متهب
عوض را داد صحیح و کلا نه میشود لکن تعیین عوض باید بشود و اگر اتفاق نمود ند بر عوضی باید
قدر هبه را بحسب مثل اگر مثلی باشد معتبر باشد و الا قیمت از باید هد لیکن واهب اختیار دارد
میانه رجوع و قبول عوض و متهب نیز مخیر است میانه رد و قبول و بعد از آنکه تعیین عوض و
تقابض از طرفین شد هم در هبه و هم در عوض لزوم بهم میرسد و اگر اقباض از طرف واهب شد

و عوض هنوز نگرفته است میتواند رجوع نمود چنانکه دانستی و اما متهب بعضی میگویند که مخیر
نیست بلکه بعد از آنکه هبه را گرفت بر او لازم است که عوض را بدهد بنحوی که گفته شد و بعضی
میگویند که بر او هم لازم نیست مگر بعد از آنکه تقابض طرفین بشود و هر جا که گفتیم دو احتمال دارد
بصلح و مراضات با ید طی شود و اگر متهب بمیرد و هبه منتقل بورثه شود ظاهر این است که رجوع نمیتواند
نمود چه قائمه بعینها نیست بجهت منتقل شدن و اگر واهب بمیرد احتمال هست که ورثه بتوانند
رجوع نمود چه رجوع حقی بود از حقوق مورث ایشان و جمیع ارث بوارث میرسد و علامه ره و فخر
المحققین اختیار نموده اند عدم رجوع را چه بهبه منتقل شد بمتهب و این مستصحب است تا خلافش
ثابت شود و خلافش همین در صورت حیوة واهب و رجوع او ثابت است چه از اخبار زیاده از این
معلوم نمیشود و احوط نزد حقیر اینستکه بمصالحه و تراضی طی شود هر چند معروف علامه و فخر المحققین
خالی از قوتی نیست و بدانکه میتواند کسی حق و مال خود را بدیگری ببخشد هر چند معین ننماید
که چه قدر است حق و مالش مثلا حصهٔ ارثیه در میانه داد و نمیداند که حصه اش چه قدر است
خواه مشاع باشد و خواه مفروز و این ضرر و غرری نیست که بداند لیکن چون قبض شرط صحت است
باید بقبض دهد و اگر مشاع است مجموع را بتخلیه اگر مثل خانه باشد و احوط اینستکه متهب
بید خود در آورد تا قبض هبهٔ خاطر جمع بهم رسد اما در مشاع هر گاه حصه از آن بخشید باید متهب
در تحت ید خود بعنوان مشاع در آورد هر چند با شرکا که شریک باشد در تحت ید در آورد مجموع را که
حصه اش در ضمن آنست مشاعا و اگر مفروز باشد همان مفروز را در تحت خود در آورد و میتواند
واهب که قدر مشاعی را بخشیده بود قدری از آن قدر را مشاعا رجوع کند و میتواند چیز مفروزی را
که بخشیده بود قدری از آن مشاعا رجوع نماید که شریک متهب شود و رضای متهب شرط نیست و
اگر متهب فوت شد قبل از قبض هبه باطل میشود مگر آنکه واهب بورثهٔ متهب ثانیا بخشد آن هبه را
تازه و علیحده و اگر واهب مرد قبل از آنکه هبه را متهب قبض نماید در این صورت هم هبه باطل میشود
و اگر و ورثه بخشد هبه ایست جدید پس احکام و شرایط هبه را باید دانسته باشد و الله یعلم فصل

ص
مخیر اقوی است حاجی
دام ظله

ص
معلوم نیست
که رجوع حقی باشد
یا قابل بقا و انتقال بورثه
باشد صبر نمودن احوط است

سه
عدم رجوع اقوی است
در هبه غیر معوضه اما
در معوضه جواز اقوی
جواز رجوع
صورت ندادن
عوض حاجی
مد ظله

ص
بر وجهیکه منافات
با شرکت شرکا نداشته
باشد جز آنکه ورثه باید
قبض اسلاوی
در تحت ید است
علی الاقوی
حاجی
در بیع گذشت

ص
مدار بر تراضی
طرفین است و تعیین
شده و مثبت و کمی ندارد
حاجی مد ظله

ص
یعنی التزام بدادن عوض
معینه

کتابخانه ... ۱۸۰ ... اسلامی

در رهن هرگاه چیزی را رهن نمودند نزد کسی احتیاج است بعبارتی که ازان ظاهر شود که رهن نمود
و باید بعد ازانکه رهن نماید بقبض مرتهن بدهند یعنی آنکسیکه گرو را میگیرد باید بقبض نماید
تا صحیح شود رهن کردن او علی الاقوی و اگر نزد مرتهن بود بس است برای قبض بتفصیلی که در هبه گفتیم
حتی اینکه باید برضای صاحبش بقبض داده شود یا خودش بقبض دهد اگر بعنوان غصب نزد او
بود که رهن کرد محتمل که کافی باشد برای قبض یا احتمال عدم کفایت بجهت نامشروع بودن آن قبض و
لازم نیست که همیشه در قبض مرتهن باشد بلکه بعد از قبض اگر براهن پس دهد که صاحب آن
رهن است یا رهن او را میدهد باکی نیست و باید رهن ده رهنی را که میدهد یا مال و ملک خودش
باشد یا اگر ملک دیگری باشد برخصت و رضای صاحبش رهن دهد پس مال الصغیر یا غایب یا مجنون را
رهن ندهد چه ولی معلوم نیست که تواند اجازه امثال این امور را بدهد و هم چنین حاکم شرع مگر
در فرضهای نادر بانیکه اگر اجازه ندهد بغارت رود یا آنکه ضرر عظیمی برسد و اما اگر از برای طفل
یا مجنون خود شان احتیاج باشد که رهن بدهد مال ایشان را باکی نیست و باید بجبر و زور مال کسی را
برهن ندهند چه حرام است مثل جبر دیگر و اگر راهن اقرار نمود بقبض دادن بس است برای صحت و
اقرارش برا و لازم میکند و اگر بعد انکار نماید مسموع نیست مگر آنکه بوجهی از وجوه محتمله مسموع
دعوی نماید مثل آنکه گوید اقرار علی رسم القباله کردم و امثال این و لیکن در صورت مسموع شدن باید
ثبات نماید و الا مسموع نیست و هم چنین اگر عاجز شد قسم میتواند داد هرگاه دعوی علم نماید یا آنکه
گوید میداند من بقبض نداده اقرار کردم و رهن باید عین باشد نه منفعت و نه دین مگر آنکه دین را استخلاص
نموده و عین شد بعد از رهن نماید و باید رهن چیزی باشد که توان فروخت پس مثل آدم آزاد
یا خمر یا خوک و امثال اینها که در فصل بیع گفته شد نباشد و رهن کردن برای قرض و دین تا آنچه با
صحیح است و هم چنین برای بیع سلف که مبادا ندهد مبیع را یا برای نسیه که مبادا ندهد ثمن را بلکه
برای بیع خالی که هیچ تاخیر در ان نباشد هم صحیح است که برای مبیع یا ثمن بگیرند بلکه برای عینی که ضامن
نماینده اگر تلف شود عوض بدهد صحیح است مثل آنکه چنین کاری در عاریه مضمونه نماید یا مثل

علی الاحوط حاجی مدظله

در رهن کردن ... این صورت ... میرزا ع

برای احتمال ... حاجی ... مدظله

خالی از اشکال نیست میرزا ع

... حاجی دام ظله

و باید راهن و مرتهن هر دو بالغ و عاقل و رشید و با اختیار باشند یا آنکه بحسب الفرموده ولی
بعمل آورند و میشود که رهن ده و رهن گیر وکیل باشند یا وصی یا ولی باشند نسبت بمال طفل یا
مجنون و نزد فقها میتوانند اینها که مال طفل را قرض بدهند مگر آنکه صلاح او منحصر در این باشد
باینکه مثلا اگر قرض ندهد بغارت رود و سلف میتوانند نمود مال طفل و مجنون را و رهن بگیرند که
مبادا وصول نتواند شد بدن آن و هرگاه لابد باید قرض یا سلف نمایند باید این معامله را با معتمدی غنی
مالداری نمایند و رهن هم بگیرند و اگر هر دو باهم متعذر شوند رهن بگیرند یا مالداری یا معتمد
بودن و اگر رهن متعذر شد اکتفا بچیز داشتن و معتمد بودن بکنند و اگر این دو هم متعذر شد اکتفا
بیکی نمایند و اگر متعذر شد آنچه صلاح ببینند هر بخوا آنچه صلاح باشد دست برندارند و برسد
مرتهن را که شرط نماید با راهن در عقد رهن که وکیل باشد در فروختن رهن و برداشتن ثمن او
بخواه طلب رو و فیکه اجل دین منقضی شد و نداد دین را و میتوانند که این شرط را برای دیگری نیز
بکند بلکه برای جمعی که هر یک اختیار فروخت داشته باشند و هرگاه شرط شد لازم میشود این وکالت
از طرف راهن چه این عقد از طرف راهن لازم است و از طرف مرتهن لازم نیست چه حق خود
را میتواند دست بر داشت و میتواند وکیل خود را معزول نماید مگر آنکه وکیل و کالتش در ضمن عقد
لازم شرط شود که عزل ننماید و هرگاه وکیل شد در فروختن بغیر بفروشد چه بخودش فروختن
باید برضای صاحب رهن باشد و رضایش باید ثابت شود و اگر تصریح نمود یا ظاهر بود که هر کسی
خودش بخرد هم مرخص است که بخودش بفروشد و اگر اطلاق این معنی نشد و قرینه هم نباشد که
ظاهر شود مرخص نمودن بنحو مذکور البته بغیر بفروشد چه وکالت در بیع در فروختن ظاهر در
فروختن بغیر است و اگر ظاهر در ان نباشد ظاهر در عموم هم نیست و بمحض احتمال رخصت ثابت نمیشود
با آنکه بنظر قوی تهمت نیز هست و نفس نیز در زد هست و اگر مرتهن وکیل نشد در فروختن لیس و حد
در صورت ندادن مال از راهن مطالبه نماید که رهن را بفروشد و حقش را بدهد یا اذن بدهد
بفروختن و دادن یا برداشتن اگر مرتهن را اذن داد پس اگر قبول نمود یکی ازان دو کار را امضا والا شکوه

اگر غیر رشید باشند به میرزا غ با غیر عاقل ... حاجی ... مدظله

اگر ... جعل ... بیع ... حاجی ...

را بحاکم شرع نماید تا انکه او را مجبور دارد بر یکی از ان دو کار تا بکند و اگر حرف حاکم شرع را نیز قبول نمود
میتواند حاکم شرع حبس نماید او را تا بکند و میتواند حاکم شرع خودش بفروشد و طلبش را
بدهد و اگر چیزی زیاد بیاید بصاحبش پس دهد و اگر متعسر شود که از رهن انقدر فروخته شود
که مساوی طلب او باشد همان قدر بفروشد و بدهد و زیاد تر بفروشد بلکه بصاحبش پس دهد
و اگر حاکم شرع نباشد یا دور باشد که دستش به او نرسد یا انکه حاضر باشد لکن اگر باو عرض نماید طلبش
سوخته میشود و ضرر میکند بجهت انکه باثبات نمیتواند برساند هر گاه طلبش را مدیون انکار نماید
یا انکه مثل طفل یا مجنون باشد بهر حال هر گاه طلبش باید ثابت شود و عاجز باشد از ثبوت میتواند
خودش رهن را بفروشد و طلبش را اخذ نماید و زیادتی اگر باشد بصاحبش رد نماید و اگر نتواند
مساوی طلب خود را بفروشد از رهن زیادتر از ان بفروشد بلکه هم چنان [illegible] بصاحبش بدهد
رد چنان نماید البته و در صورت اخری یعنی انکه میترسد که طلب او را انکار نمایند نزد حاکم شرع
نتواند اثبات نماید بمحض خوف اکتفا نماید بلکه اول دعوی نماید و محاکمه نزد حاکم شرع بکند اگر دید
انکار طلب او میکنند بلکه اگر دید انکار طلب او میکند مدیونش یا انکه مرده است مدیون و وارث
انکار میکند و نمیتواند ثابت نمود انوقت رهن را خود بفروشد بنحوی که گفته شد و باید سعی تمام نماید
که رهن را بقیمت اعلا بفروشد و اگر در این صورت که انکار طلب او شد و از اثبات عاجز شد اگر
رهن نداشته باشد مالی یا جنسی از ان مدیون بدست طلبکار افتاد بعوض طلبش میتواند بردارد
بعنوان تقاص و اگر جنس باشد بفروشد و بهر صورت اگر زیادتی باشد بصاحبش پس دهد و اگر
چنانچه رهن را رهن نموده باشد راهن برای طلبی بعد از ان طلب طلبی دیگر از مرتهن بطلبد راهن
و برذمه خود قرار دهد و همان رهن را در رهن طلب دوم نیز نماید صحیح است و هم چنین اگر طلب سوم
و هکذا و هم چنین اگر رهنی را رهن طلبی نماید و بعد از ان رهن دیگر همان رهن طلب اول نماید یا رهن دوم
صحیح است و هم چنین رهن ثالث و رابع و هکذا هر چند قیمت رهن اول وفا نماید بطلب که مانع ندارد
ضم رهن دیگر چه اغراض متفاوت است و رهن در نزد مرتهن حکم امانت دارد که اگر تلف شود بدون

ص
در صورتی که مفقود باشد
احتیاط بیع برخصت
حاکم شرع
منه علیه الرحمه

هب
این مسئله محل
تامل است چه منه
[illegible]
حاجی دام ظله

افراط و تفریطی از مرتهن ضامن نیست مرتهن بلکه از کیسه صاحبش که راهن است رفته است
و باید که مرتهن طلب را تماما و کمالا بدهد و بجهت تلف شدن رهن هیچ از او مطالبه ننماید و از
دینش هیچ کم و کاست نکند و اگر راهن تلف نموده باشد هم چنان است که گفته شد لکن
ظاهر انستکه عوض ان را بدهد بمرتهن و رهن نماید نزد او و هم چنین اگر اجنبی تلف نماید چه
باید عوض را براهن بدهد و نزد مرتهن رهن شود اگر مرتهن تلف نموده رهن را یا تلف شد در صورتیکه
افراط یا تفریطی از مرتهن شد ضامن است که عوضش را براهن بدهد و طلب خود را بگیرد و این
و طلب او حقی است و اگر حقها یکجنس شوند مثل انکه هر دو زر رایج باشند پای هم در میروند و
زیادتی اگر باشد از هر طرف بیکدیگر رد میکنند و هیچ یک از راهن و مرتهن را نمیرسد که تصرف
در رهن نمایند مگر برخصت یکدیگر و اگر منفعتی دارد مال راهن است اگر رهن از راهن خودش
باشد والا مال هر کس که صاحب رهن است و نباید البته مرتهن مانع حصول منفعت برای
راهن شود مثل انکه خانه باشد یا چهارپا یا کشتی یا مملوک و امثال اینها باید بگذارد که باجاره
یا مثل اجاره رود و منفعتی حاصل شود لکن این قدر که وثیقه او بحال خود باشد و بمعرض زوال
یا اختلال نرود و اگر مانع میشود ضامن عوض این منفعت است چه ضرر و ضرار در دین نمیباشد
پس باید که منفعت حاصل شود برای صاحب رهن خواه راهن باشد خواه غیر او چه نماء هر
ملکی مال مالکش است و بمجرد رهن شدن مال المرهون نمیشود بلکه هنوز مال راهن است یا
صاحب رهن اگر رهن از غیر راهن باشد و اگر راهن و صاحب رهن برضا و رغبت راضی
باشد که مرتهن منتفع شود مانع ندارد اگر منتفع شود ضامن این نیست و برای او حلال است
و اگر قرض دهد مرتهن براهن و شرط کند که منتفع از رهن شود این انتفاع حرام است جزما و ربا است
و اگر شرط نماید در وقت قرض دادن که انتفاع از رهن برد بعنوان اجاره مثلا بعوض قلیلی این هم
حرام و ربا است چنانکه دانستی و اگر شرط نباشد و لیکن میداند که قرض دار راضی است البته
که منتفع شود از رهن بجهت انکه قرض داده است در این صورت حرام نیست لیکن اولی اینستکه

ص
بعید نیست که عوض رهن
حکم رهن داشته باشد
و احتیاج برهن کردن
نداشته باشد منه ادام الله
حاجی مدظله

ب
و عوض در این
صورت رهن نیست
چه مرهون تلاف حق خود
کرده حاجی دام ظله

ب
و بعید نیست که عوض در این
صورت بر رهن باشد
علی اشکال منه
ره

عهب
با مساوات زمان و
جهات مثل حلول و
عنوان منه اما
دام ظله

هف
در ضمان بمجرد منع تامل است
باید تامل شود منه
رحمه الله

نخواه قرضش حساب نماید چنانکه در اول کتاب گفته شد که مستحب است که قرض کن نفع بقرض دهنده بدهد هرگاه شرط نشده باشد و قرض دهنده مستحب است که نگیرد و اگر گرفت تنخواه قرض حساب نماید و اگر قرض نباشد بلکه دینی دیگر باشد مثل نسیه فروختن یا سلف خریدن و امثال اینها اگر شرط شود که از رهن منتفع شود حلال است و حق مرتهن است البته لکن باید در این صورت معین شود قدر انتفاع و مدت انتفاع و کیفیت انتفاع اگر معلوم نباشد و اگر نماء رهن متصل بر هن باشد مثل چاق و فربه شدن یا بزرگ شدن این داخل رهن میشود و رهن است مثل اصل تا فک شود و اگر منفصل باشد مثل ولد متولد یا شیر دوشیده یا قابل انفصال باشد مثل پشم و کرک و مو و شیر در پستان اینها هم مثل متصل مال صاحب رهن است البته چه نماء ملک او است لیکن آیا داخل رهن میشوند مثل متصل یا نمیشوند خلاف است میان اصحاب اشهر و اظهر بلکه اقوی داخل بودن نیست و اگر شرط شده باشد یا عقد دخول اشکال در او نیست که چنانست که شرط شده و اگر این اجزاء موجود باشد حال رهن کردن اما متصله پس شکی نیست که داخل رهن است و اما منفصله پس شکی نیست که داخل رهن نیست مگر آنکه شرط شود و اما مثل پشم و کرک و مو پس اظهر دخول است و اگر هر یک از راهن یا مرتهن مرخص نموده باشند دیگری را در فروختن رهن یا صلح کردن یا مهر زوجه را رهن نمودن و امثال اینها پس ان دیگر کرد ان کار را رهن باطل میشود و عوض بجای ان رهن نیست مگر آنکه شرط شود که رهن شود یا قرینه باشد بر ان یا آنکه برای استیفای همین دین که رهن است اذن داده شده باشد پس اگر استیفا نشد ظاهر آن عوض رهن است تا وقتیکه استیفا شود و اخراجات اگر داشته رهن باشد مثل علوفه دواب یا نفقه و کسوه مملوک یا مرمت مثل خانه و امثال اینها همه بر راهن که صاحب رهن است و بر مرتهن نیست و اگر راهن که صاحب مال حاضر نباشد و یا میسر نشود اخراجات پس از این جهتها و امثال انها راهن خرج ننمود و اگر مرتهن خرج ننماید ضایع شود رهن مرتهن البته خرج میکند از جانب صاحب رهن و اگر خواهد اخراجات را از او میگیرد هرگاه بقصد گرفتن از او کرده باشد بهتر آنستکه شاهد بگیرد برای ختم ماده نزاع و اگر پای صاحب خرج نکشید و تبرع نمود رجوع نمیتواند

تنوع ان خارج نبود نیست حاجی مدظله

محتاج تامل است بر هر تقدیر

دخول محل اشکال است چون معدوم است حاجی دام ظله

در معاوضه همین شرط بیع و نخوان اگر در عهد ری باشد در اسقاط حق ولو بعوض مبانه شاذن رهن مرهون رهن یا حوالد شد الزلاد ظاهر رهنا عوض است بر رهنا با شتعاله مدظله

بینونت عوض رهن و بطلان آن در رهنات مطلقا خوب بود مورث از بین ... مرتهن لدیه بعنوان ... اشکال بهرا حمایه

[illegible]

نمود و اگر رهن را منافعی است و منتفع شد خرج را از پای او محسوب دارد چه این گاه هست که معهود و متعارف است مثل آنکه مملوکی را رهن نمودند متعارف نیست که قوت یومیه او را یومافیوما راهن بدهد بلکه مرتهن میدهد بجهت آنکه نزد او است و متعارف است که خدمتی هم میفرماید و از طرفین هم در ان باب بها مضایقه نیست و از این جهت است که وارد شده است در اخبار اگر رهن را سوار بشود مرتهن و بر او است نفقه اش و در صحیح وارد است که اگر علوفه میدهد مرتهن بدهد سوارش بشود و اگر صاحبش علوفه میدهد نمیرسد که سوار شود و هر یک از راهن یا مرتهن اگر مردند باطل نمیشود رهن بودن لکن هر یک که مرد میرسد ان دیگر را که قبول ننماید بودن ان رهن را در دست ان دیگر چه دست کسی بودن این رهن مثل تصرف در رهن است موقوفست برضا و رخصت هر دو طرف در این و امثال این نشد باید حاکم شرع اصلاح این امر نماید اگر رشد فیها والا خود نگاه میدارد یا تسلیم عادل امینش میکند که نگاه دارد و راهن چنانکه مال خود را میتواند رهن نماید میتواند که مال غیر را رهن نماید برضا و رخصت ان غیر چنانکه مکرر اشاره باین شد و هرگاه رهن نمود ضامن است اگر تلف شد هر چند بغیر تفریط تلف شود چنانکه ظاهر از حال صاحبان این است که راضی بتلف شدن ان نیستند اگر چه بغیر تفریط باشد بلی اگر راضی باشند و شرط شود با ایشان ضمان نیست بی تفریط و هرگاه حلول نمود وقت دین و میسر هست راهن را که فک نماید باداء دین صاحب دین تسلط هست که جبر نماید راهن را که فک رهانت نماید و اما قبل از حلول نمیرسد بجهت آنکه اذن در رهن نمودن تا فلان موعد داده بود و باید بگوید باو که تا چه موعد رهن میکنم و بازاء چه قدر وجه رهن میکنم و اگر اسم ضامن حاصل کند که هر قدر که خواهد از وقت و مقدار رهن کند و قبول نمود ظاهرا مانع نداشته باشد و بر صاحب لازم است که صبر نماید تا آن وقت که آن مقدار را ادا نماید لیکن چون امثال این امور بالاخره منجر بنزاع میشود در اکثر اوقات یا بعضی اوقات و بسا باشد غرری یا ضرری بعمل آید چه صاحب رهن خیال امری نماید که منتهای رضای او در ان نباشد و راهن غیر ان را بکند مثلا رهن نماید تا مثل سال و امثال این امور پس تعیین مقدار و وقت احوط و اولی است البته بلکه اشخاصی که رهن را نزد او میکنند

هرگاه بانعقاده اذن شود و اطراف بیمر هرچه حاجی مد ظله

و مفصلا متجوز انتفاع و احتمال بصورت شد مصباط رقم بر [illegible]

خالی از اشکال نیست خصوصا هرگاه تلف قبل از رهن که کنند باشد میرزا محمد رحمه الله

باید تعیین کند اجل دین را و رهن موجل نیست حاجی مد ظله

[illegible]

تا میگذارند تعیین نماید و اعلام کند هم اولی و احوط است و بعد از حلول اجل مرتهن را میرسد
که این رهن را بفروشد و بخواهد طلب بردارد بنحویکه مال راهن خودش را گفتیم میرسد که بفروشد
و بخواهد بردارد لیکن تدارک صاحب رهن با راهن است و اگر کسی دو طلب از کسی داشته باشد یکی
بازاء آن رهن باشد و دیگری نباشد و وجه رهن دار داده گرفت باید رهن را بدهد و حرام است که
نگاه دارد تا طلب دیگر را بگیرد مگر در صورتیکه قرضدارش چیزدار باشد و معسر نباشد و معتبر هم
باشد بحسب شرع که این طلب را هم بدهد و سر وعده دادن طلب دیگر هم شده باشد و ندهد و پس انداز
هرچند مطالبه نماید و حاکم شرع نباشد که باو بگوید تا بگیرد از او یا باشد اما اطاعت او نکند و
حاکم شرع نیز قادر بر گرفتن از او نباشد و دیگری نیز از او نمیتواند بگیرد و هیچ چاره در گرفتن
اینوقت نداشته باشد مگر بحبس نمودن این رهن در این صورت ظاهر اصحیح است حبس نمودن تا
استیفاء حق خود بکند مگر اینکه رهن خانه نشیمن مدیون باشد یا مملوکی که محتاج بخدمت او باشد
راهن در این صورت نمیتواند قهرا گرفت از او بجهت اداء دین او چه مدیون هرگاه مال او منحصر باشد
بخانه نشیمن یا مملوکی که خادمش باشد تسلط ندارد صاحب طلب که اینها را از او بگیرد برای وصول
حقش و علما گفته اند که هرگاه مدیون خودش بفروشد اینها را برای اداء دینش یا بجنس بخواهد
دینش بدهد مانع ندارد و لهذا اگر اینها را رهن نماید صحیح است لکن ظاهرا اولی آنستکه در این
صورت نیز طلبکار نخواهد طلبش بگیرد و از مسکنش و خادمش بیرون ننماید و محروم نکند هرچند
میتواند که بکند و اگر مدیون وجه حاضر کند و گوید بجهت که رهن بازاء این کرده‌ام بردار و رهن
را بده چه وقتش حلول کرده و تو شرط نموده که بر سر وعده وجه را که آورده‌ام بگیری و رهن را بدهی
باید وجه را بگیرد و رهن را بدهد براهن و اگر طلب دیگرش اینوجه نخواهش نباشد مثل اینکه برنج طلب
داشته مثلا البته حبس رهن نمیتواند نمود و باید رد کند و اگر وجه هر دو از یک جنس باشد و هر دو
حلول کرده باشد و یکوجه را معتبرش باشد و وجه دیگرش را معتبرش نیست الان و خوف ندادن
بنحویکه گفته شد نیست باید رهن را بدهد و حبس ننماید بازاء قرض دیگر هرگاه مدیون گوید که آن

سلطنت صاحب مال المدیون محل تأمل است حاجی دام ظله

این استثنا منقطع میباشد

وجه بازاء طلب رهن دار است چه با او عهد عقد شده که وجه را هر وقت آورد بر سر وعده
رهن را بدهد و حلال نیست مطالبه کردن از مدیون معسر و پریشان و نه حبس نمودن ایشان و نه
جدا نشدن تا وجه بگیرد و اگر کسب کن باشد آن مدیون واجبست که کسب نماید و قدری از آن را انفاق
کند بر خود و عیال واجب النفقه اش بقدر ما یحتاج بلکه بقدر معروف و هرچه زیاد آید بطلبکار
بدهد و میتوان چنین کسی را امر نمود بآنها که گفتیم در آنها و واداشتن و الزام نمودش بعنوان امر بمعروف
و نهی از منکر بلکه ظاهر فقهاء اینستکه هرچه مملوکش باشد واجبست بخواهد طلبش بدهد یا بفروشد و کار
نماید مگر قوت آن روز و شب خود و عیالش را و لباس خود و عیالش که محتاج اند بآن و همچنین مثل آنها
از ضروریات و خانه سکنی و مملوک خادم اینها را نفروشد و ندهد و ما بقی را بفروشد و بدهد و اگر
نمیفروشد و نمیدهد باید که صاحب طلب را راضی نماید که برضا دست از او بردارد تا وقتیکه چیزی
بدستش آید الحاصل اداء دین واجب مضیق است هرگاه صاحب طلب راضی بتاخیر نباشد باید او را
راضی نمود بتاخیر یا وجهش را داد بهر نحو که معتبر باشد غیر خانه و خادم که محتاج سکنی و خدمت
باشد و نفقه آن روز و کسوه و لحاف و فرش ضروری و غیر اینها از چیزهائیکه مضطر باینها باشد و
اگر نفقه روز دیگر را اگر بدهد بخواهد طلبش باعث تلف شدن خود یا احدی از عیالش بشود
چه چاره دیگر برای او نباشد در اینصورت هم لازم نیست که بدهد و گفتیم سابقا که مدیون
باید کمال خوش سلوکی نماید با طلبکارش همچنانکه مستحبست که طلبکار نیز خوش سلوکی نماید
با قرضدار و مدیون باینکه مهلت دهد معسر را و بر او تنگ نگیرد و در حدیث صحیح وارد شده که هر کس
خواهد که خدا تعالی او را در زیر سایه خود نگاه دارد در روزیکه نباشد مگر سایه که حق تعالی قرار دهد
باید مهلت دهد معسر را یا چیزی از برای او دست بردارد و در حدیث دیگر وارد شده که هر که مهلت
دهد معسر را یا چیزی از برای او دست بردارد میباشد برای او بر خدای تعالی در هر روزی ثواب
تصدق نمودن بآن نقد طلبی که از او دارد و استقصا ننماید در طلب گرفتن و محاسبه باینکه تا درهم آخر
را یا فلس آخر را بگیرد و سنت است که بری الذمه نماید معسر را خصوص هرگاه مرده باشد چه اگر

بریٔ الذمه نماید بهر درهمی ده درهم عوض خواهد گرفت و اگر بریٔ الذمه نکرد هر درهمی را درهمی خواهد گرفت بلکه اگر بریٔ الذمه نموده شاید اضعاف مضاعف باو بدهند تا نیست و حالت او چه باشد و سنت نیست که هر گاه طالب داشته باشد در خانهٔ او فرود بیاید و اگر فرود آید تا سه روز بیشتر نباشد و بعضی فقها بیشتر را حرام میدانند و حدیث معتبر وارد است که هر گاه هدیه برای او فرستند نخواهد طلبش حساب نماید و اگر حساب نکرد حرام نیست لیکن مستحبست حساب نمودن والله یعلم

فصل در ضامن شدن وان صحیح است شرعا باینکه بگوید که ضامن شدم که بهر وجه طلب فلانی را از فلانکس و بمجرد انکه ضامن شد دین و قرضی که بر ذمهٔ انکس بود از ذمه انکس منتقل میشود و بذمه ضامن میاید ضامن مشغول الذمه میشود و انکس که مدیون بود ذمهٔ او فارغ میشود از طلب ان طلبکار و خلاص میشود از ان و اگر گوید که ضامن شدم که اگر ارند هد من بدهم این ضمان نیست نزد شیعه و باطلست بلکه ضمان همان بود که گفتیم که مشروط و معلق بشرط نباشد بلکه چنین گوید که من ضامن هستم و بمجرد این قول مال بذمهٔ او قرار میگیرد و ذمه مدیون خلاص است و اگر این ضامن را از سر خود کرده و بالتماس مدیون ننمود مدیون خلاص شد مطلقا و بریٔ الذمه شد من جمیع الوجوه و ضامن را هیچ رجوعی باو نیست و هیچ حقی از ان طلب ندارد و اگر بالتماس مدیون ضامن شد اگر چه مدیون بریٔ الذمه شد از طلبکارش لکن مشغول الذمه ضامن شد و باید بضامن بدهد و همچنین است اگر ضامن شدن باذن مدیون شده باشد و ضامن باید مکلف باشد پس صحیح نیست ضمان نابالغ و مجنون و باید سفیه هم باشد پس صحیح نیست ضمان سفیه چه ان ممنوع از تصرفات مالیه و اما مملوک پس اظهر عدم صحت ضمانش است هر گاه بغیر اذن مولایش باشد و اما باذن مولا اگر ضامن شده باشد پس بهر نحویکه مولا امر کرده باشد و راضی شده باشد بخواست و احوط انستکه بغیر این نحو ضامن نشود و باید که هر کس که ضامن میشود برضای خود ضامن شود بدون شائبه جبر و اکراه هر چند جبر و نباشد هر گاه یافته شد که جبر و است صحیح نیست اما اگر یافته نشد صحیح است و اگر بعد دعوای جبر و اکراه نماید مسموع نیست مگر انکه بنحوی

از انجا ثابت نماید و اگر عاجز شود و دعوی نماید که مدعی علیه اش اطلاع دارد میتواند قسم نفی العلم بدهد و اگر مدعی علیه اش اطلاع دیگر او نداشته نکند کاری که باعث تغریر و فریفته شدن او شود باینکه گوید من ضامن مدیون تو هستم و در دل قصدش این نباشد باعتقاد اینکه این جبر و است پس واقعا ضامن نیستم و باین خیال قسم بخورد هر گاه ضمان او ثابت نشد زیرا که تغریر موجب ضمان است و بیچاره صاحب طلب را باین ضمان خورسند نمود کرد دست از طلبش که از مدیون داشت برداشت بلکه هر گاه اظهار نمود که تو ضامنی اقرار کرد که از مدیون طلبی ندارم و بریٔ الذمه پس از او نمیتواند بگیرد چه اعتقاد دارد که این شخص ضامن است پس بجهت تغریر ضامن است باید جهتش را بدهد اگر چه صاحب طلب نتواند اثبات ضمان او نماید پس انکارش بی صورتست بلی اگر صاحب طلب او را مجبور نمود بضامن شدن باانکه مدیون او را مجبور ساخت و صاحب طلب میداند پس میتواند قسمش بدهد اگر از اثبات عاجز باشد و اگر صاحب طلب مطلع نباشد و مدیون مطلع باشد با مدیونش دعوی نماید و بعد از عجز قسمش بدهد و اگر معروف شد مدیون بنفس ضمان ضرری بصاحب طلب نمیرسد چه طلبش را از ضامن میگیرد و مدیون باید مقدم بر انکه طلبکار طلبش را از ضامن گرفت وجهش را تسلیم ضامن نماید یا خودش تسلیم صاحب طلب نماید باانکه ضامن ضامن بشود اگر صاحب طلب راضی باشد بهر صورت که هست باید که صاحب طلب نیز راضی باشد باینکه ضامن ضامن مدیونش شود پس اگر ضامن شود و راضی نباشد صورت ندارد ضمانش و اگر ضامن بهتر از مدیون باشد بحسب تدین و وفا بعهد و وعده و قدرت بر اداء ان دین و عدم خوف در سوختن طلب و غیر ذلک بحیثیتی که بهر وجهی از وجوه که صاحب طلب راضی بضمان او نشود و ترجیح دهد مدیون خود را البته غلط و فریب نموده باشد و همه ارباب خبره تخطئه او نمایند و بهمه وجه گویند که ضامن بهتر و خاطر جمع البته حتی انکه هیچ منتی نگذارد بلکه ممنون باشد عدم رضا بضمان او را محض لجاجت شمارند بلکه غرض و ضرر باشد نسبت بعکس ضمان او و دور نیست که در چنین صورتی رضای او اعتبار ندارد باشد بلکه سفاهت باشد مثل صورتیکه مدیون را استطاعت ادای دین باشد بحسب عادت

باانکه مدیون مرده باشد و هیچ وفای دینش را ترکه نکذارده پس دیکری ضامن شود برای خلاص رقبهٔ
او و از این است که حضرت امیر المؤمنین صلوات الله علیه باتفاق او که ضامن میتی شدند حضرت
رسول صلی الله علیه واله وسلم قبول نمود بدون استرضای صاحبان طلب و انچه در صحیح وارد شده
که هرکاه راضی شد طلبکار بری میشود ذمهٔ میت محمولست بر غیر صورت مذکوره بلکه اصل انستکه
صاحب طلب راضی باشد الا در چنان صورتی و از موثقهٔ اسحق بن عمار نیز ظاهر شده صحت ضمان با عدم
رضای صاحب طلب و شاید محمول باشد باین نحو که کفتیم والله یعلم واما مدیون پس معتبر نیست رضای او
در ضامن شدن شخصی از جانب او بلکه همه کس را میرسد که قرض هر کس را که خواهد ادا کند از جانب او
بدون رخصت و رضای او بلکه با منع او نیز میرسد همه کس را که قرض و دین او را بر ذمهٔ خود قرار
دهند و از ذمهٔ او بردارند هرکاه طلبکار راضی باشد هرچند مدیون راضی نباشد لیکن در
این صورتها که قرض او را ادا نمودند یا در ذمهٔ خود قرار دادند و بعد ادا نمایند نمیرسد ایشان را
که فلسی یا حبهٔ از انچه داده بطلبکار یا خواهند داد از مدیون بستانند اصلا چه تسلطی هیچ
ندارند بر مدیون بانکه از او چیزی بکیرند و بکویند که ما قرض تو را ادا دیم بیا انچه را بطلب
کار دادیم بدهی یا بده یا بدل فلوسش را بما بده و هیچ نمیتوانند این دعوی را نمود بلکه او را بری
الذمه کردند و از دین خلاصش کردند بدون انکه توانند از او چیزی بکیرند چه اکر خواهند از
او چیزی بکیرند باید باذن و رخصت او ضامن شوند تا توانند که انچه بطلبکار بدهند از او بکیرند
و اکر ضامن شدند باذن او و با طلبکار سازش کردند باینکه قدری را کم کردند از طلب او و نداده
باو برائت ذمه حاصل کردند باینکه صلح کردند یا طلب بخشش کردند یا چیزی را بقیمت کران
بانخواه دادند بهر صورت انچه را دادند بطلبکار همان قدر را میرسد که از مدیون بکیرند و انچه
را ندادند بطلبکار و از او کم کردند او را نمیرسد که از مدیون بکیرد و اکر بعد از انکه طلب را
از ضامن کرفته چیزی باو بخشید از نزد خود مانع ندارد و مال ضامن است و تمام مال را که از راه
ضمان داده بود میتواند که از مدیون بکیرد و انچه باو بخشیده کم نکند چه بعد از کرفتن تمام بخشیده

لکن بشرط انکه توطئه و حیله نبوده باشد برای انکه تمام را از مدیون بکیرد و اکر بطلبکار زیادتر از
دادند نقد زیاده را نمیرسد که از مدیون بکیرند چه می بایست زیادتی ندهند و بدانکه مالی
را که ادای ضامن ان میشود انمالیست که بر ذمهٔ مدیون ثابت شده باشد شرعا اکرچه متزلزل باشد
ثبوتش مثل ثمن نسیه که خیار فسخ او بیع را داشته باشد یا سلف چنین و امثال اینها و اکر فسخ شد
ضامن بریء الذمه میشود هرکاه مبیع را در صورت اولی و ثمن را در صورت ثانیه رد بصاحبش نماید
و صاحب قبض نماید اما مثل امانت پس ضمان در ان وجه است و صورتی ندارد بلی عینهای مضمون مثل
عاریهٔ مضمونه و امثال ان بعضی میکویند ضمان در ان صحیح است بجهت انکه کسیکه عین در دست او
ضامن است که یا عین ان را تسلیم نماید اکر باشد یا قیمت را اکر تلف شده یا دزد و امثال ان برده باشد
و بعضی میکویند که ضمان در ان صحیح نیست اما ضمان عین پس از جهت انکه عین بعینه منتقل نمیشود
الا بعد از تلف شدن و اما قیمت پس ضمان او ضمان ما لم یجب است یعنی هنوز در ذمه قرار نکرفته
و ضمان در جائیستکه در ذمه قرار کرفته باشد و بهر حال ضمان عهده که ضمان درک هم میکویند
صحیح است مثلا کسیکه چیزی را میخرد و ثمن را میدهد و میترسد که مبیع مال و حق غیر در اید کلا
یا بعضا شخصی ضامن درک میشود که اکر مبیع حق غیر در اید و راضی باین بیع نباشد یا رضای او اعتبار
نداشته باشد شرعا ان شخص از عهدهٔ ان ثمن براید و هم چنین است اکر این خوف در ثمن باشد
باینکه مبادا مال غیر براید از بایع بکیرد اکر عینش موجود باشد یا عوضش را بکیرد اکر تلف شده
ان شخص از عهدهٔ ان مبیع براید که بایع بدهد اکر عینش موجود باشد و الا عوضش را اکر بعین
ثمن شده باشد و اکر بثمن کلی شده باشد که در ذمهٔ مشتریست از عهدهٔ ثمن براید هم چنین
در طرف مبیع اکر ان هم کلی باشد مثل از ابد هد و اما ضامن عهده ضامن درک منافع بعد که
هرکاه از مشتری بکیرد صاحب عین مبیع را میتواند شد که عوض ان را از جانب بایع بمشتری دهد مشکل
است بلکه نمیتواند چه ضمان ما لم یجب است چه حین بیع در ذمهٔ بایع قرار نکرفته است اصلا
و مالی که بر ذمهٔ مدیون ثابت است یا حال است یعنی حال باید بدهد یا اینکه مؤجل است او ولی

دابی دام ظله

مد ظله

اگر ضامن شود که حالا بدهد صحیح است و همچنین اگر ضامن شود که مؤجلا بدهد لیکن باید اجل
را معین نماید و اما مؤجل را اگر ضامن شد که باجل خودش بدهد هیچ اشکالی ندارد و همچنین
اگر ضامن شود که بعد از ان اجل بدهد لکن باید که معین نماید و اگر ضامن شد که حالا بدهد
یا اجلش را پیش اندازد یعنی قبل از اجل بدهد اشکال دارد اگر دین باشد چه اجل را در دین قسطی هست
از ثمن شرعا و عرفا و قدری از دین بازاء است بازاء اجل پس معنی ندارد که انچه در ذمه مدیون است
ضامنش شود که زیادتر بدهد چه ظاهرا ربا است و مع ذلک ضمان مالم یجب است چه زیادتی داخل
مالم یجب است و بهر نحو که باشد ضمان چنینی دلیلی نیست بر صحتش بلی اگر قرض باشد باکی نیست چه
اجل در قرض بازاء چیزی نیست و مجانا و تبرع محض است و لزوم ندارد و بدانکه صحیح است که از ضامن
دیگری نیز ضامن شود و هکذا پس هر یک که بدون اذن ضامن شده نمیتواند که انچه را ضامن شده از
مضمون عنه اش بگیرد یعنی کسیکه ضامن او شده و اگر باذن ضامن شده میتواند گرفت و اگر هبه
واقع شد یا صلح بکمتر مثلا نمیتواند از مضمون عنه اش زیاده از ان بگیرد چنانکه گفتیم و صحیح است
در ضمانت دور زدن هم مثل انکه مضمون عنه بدون واسطه یا بواسطه ضامن ضامن شود و
بنهایت همان دستور است که گفتیم که هر کدام که بدون اذن است رجوع نمیتواند کرد و هر کدام که
باذن است رجوع میکند بهمان قدر که بطلبکار داده

فصل در حواله است

و ان شرعی است لکن شرایط چند اول رضای محیل که ان شخصی است که حواله میکند دوم رضای محتال و ان
شخصی است که حواله را قبول میکند که انچه را از محیل طلب دارد و محیل او را حواله نموده که طلبش
را از ثالثی بگیرد راضی باشد که از ان ثالث بگیرد و این حواله را قبول نماید سیم رضای محال علیه
و ان همان ثالثی است که حواله نموده بود که محتال طلبش را از او بگیرد الحاصل رضای هر سه نفر
مذکور که انرا مواجهه ثلاثه مینامند باید بعمل اید تا حواله صحیح شرعی شود و بعضی توهم نموده
و رضای ثالث را اگر رضای محال علیه باشد شرط نمیدانند باینکه میگویند محال علیه مدیون محیل
است و محیل طلب خود را از محال علیه هم چنانکه میتواند گرفت خودش بدون وساطت کسی

هم چنان میتواند گرفت بوساطت شخصی باینکه بگوید چه طلب مرا بفلان شخص بده مثل غلامش یا نوکرش
یا پسرش یا وکیلش پس محتال هم حالش حال وکیل است و چنان انکار دکه وکیل او است پس چه اعتبار
دارد رضای او و این محض توهم است چه وکیل و غلام مال را برای صاحب طلب میبرند و هیچ انتقال
دین از ذمه بذمه نشده چه ید وکیل و غلام ید موکل و اقا است بلا شبهه و حواله چنین نیست
چه ید محتال ید محیل نیست البته چه بمجرد رضای ثلثه طلب محیل که از محال علیه داشت
منتقل میشود بمحتال و ذمه محال علیه از محیل بری میشود و مشغول الذمه محتال میشود
پس در حکم شرعی خلاف انها شرعا میباید ثابت شود اول ذمه محال علیه مشغول بطلب محیل
بود و حال بری شده دوم انکه ذمه اش مشغول بطلب محتال نبوده و حال مشغول است بحیثیتی که تسلط
رد ان ندارد و هم چنین محتال طلبش از محیل بود و حال از محال علیه شده بنحویکه تسلط رد ندارد
بلی اگر محیل محتال را وکیل نماید در اخذ طلبش از محال علیه برای محیل و بعد از گرفتن میخواهد طلب خود
بردارد مانع ندارد لیکن حواله نیست و احکام حواله و مواجهه ثلثه ندارد بلکه احکام وکالت
را دارد و لزوم ندارد بلکه هر یک از موکل و وکیل اختیار فسخ و عزل را دارند و غیر اینها از احکام
وکالت و اضافه بران فرع انستکه شخص واحد متولی طرفین که ان طرفین قبض نمودن و قبض دادن باشد شود
شرعا و اظهر انستکه مانع ندارد و تغایر اعتباری کافیست و مثل اینست اینکه محال علیه وجه
را بدست محتال دهد باینکه وکیل خودش نماید که وجه را گرفته تسلیم محیل نماید و بعد از گرفتن
محتال محیل گوید که میخواهد طلب خود بردارد و بالجمله صورت وکالت منحصر در این است تا که گفتیم بلی
و مع ذلک محیل و محتال و محال علیه ملتبس نشوند بلکه وقتی میشوند که حواله شود یعنی مواجهه
ثلثه و رضای ایشان بنقل از ذمه بذمه میشود و شرط چهارم انستکه محال علیه چیز دار
باشد بحیثیتیکه تواند طلب را بدهد بدون مانع شرعی یا انکه وقت حواله محتال اطلاع داشته
باشد بمعسر بودن محال علیه و این شرط لزوم حواله است نه صحت چه اگر ظاهر شد که وقت
حواله معسر بوده اختیار فسخ عقد حواله دارد که باز رجوعش بمحیل باشد و اگر وقت حواله

خبردار بود و بعد معسر شد اختیار ندارد در فسخ و اگر اتفاق افتاد که وقت حواله معسر بود لکن
خبردار شد اقرب آنست که خیارش باقی است و شرط پنجم آنست که محال علیه مشغول الذمه محیل
باشد وقت حواله چه اگر بری الذمه باشد و حواله باو نموده محیل و محال علیه قبول نمود که وجه
طلب محتال از محیل بر ذمه من است این بعینه ضمان است نه حواله و احکام ضمان دارد بجهت ضمان
شدن مشغول الذمه محتال میشود و محیل بری الذمه میشود از طلب محتال و ذمه اش مشغول
محال علیه میشود که آن صاحب طلبش میشود چه ضمانش بالتماس محیل بشود و بالجمله این احکام
ضمان را دارد چه ضمان است نه حواله و ضمان فی میشود که در وقت قبول نمودن اظهار نماید که
الان مالی در ذمه او است و او مشغول الذمه است نه محیل تا آنکه ضمان شود و بطریق شرعیه ضمان
شود و اگر این اظهار را نکرد بلکه قبول دادن وجه این ضمان هم نیست بلکه از مقوله آن میشود که
مؤمن وجه را کرم کرده و وفا نمیباید تسلط شرعی بر اخذ ندارد و هنوز ذمه محیل مشغول است بان
طلب و اگر محال علیه داد بعد از دادن بری الذمه میشود بلی اگر قبول کردن محال علیه تغریر بری شود
مر محتال را ممکن که از راه تغریر تسلط بهم رساند که از محال بگیرد والله تعالم و معلوم شد که حواله
شرعیه در صورتیست که محیل مشغول الذمه محتال و محال علیه مشغول الذمه محیل باشد پس
محیل طلبی که از محال علیه دارد بخواه طلب محتال که از محیل دارد میدهد پس محیل میباید که قدر
طلبیکه حواله بر محال علیه میکند از محال علیه طلب داشته باشد آنقدر را یا بیشتر پس اگر کمتر طلب
داشته باشد و زیاده از طلبش حواله نماید و محال علیه قبول نماید مقدار طلبش حواله است و
آنچه زیادتر است ضمان است اگر قبول آن بنحوی شده که اظهار اشتغال الذمه خود بان وجه
نموده بان نحو که گفتیم والا وعده دادن بحت است چنانکه دانستی و طلب محتال از محیل و طلب محیل
از محال علیه هر گاه از یک جنس و یک وصف باشد اشکالی نیست و اگر مختلف باشد پس موقوفست
بتراضی معاوضه بانکه آن جنس و وصفی را که محیل از محال علیه طلب داشته محتال آن را بخواهد چنین
و وصفی را که خود از محیل داشته بر داشته و رضای هر سه بر این واقع و باید این عوضین معلوم

و ثابت در ذمه باشند اگرچه بعنوان عقد استقرار باشد بنحو یکه در مال ضمان گفتیم خواه آنکه
مثلی باشند یا قیمتی و شناختن مثال که مثلی کدام است و قیمتی کدام و بعضی منع نموده اند
حواله را در قیمتی بجهت جهالت و این مردود است باینکه منضبط میشوند بوصف و قیمت
و این معاوضه برضای هر سه است و بدانکه گفتیم بمجرد تمام شدن حواله و رضای هر سه
مال و طلب محتال منتقل میشود بذمه محال علیه و بری میشود ذمه محیل پس رجوع
نمیتواند کرد محتال بر او بعد از تحقق حواله بلکه رجوعش همین بر محال علیه است و بس و بعضی
میگویند که اگر محتال محیل را بری الذمه نمود سوای حواله و جداگانه از آن رجوع نمیتواند کرد و
از جهت حدیثی که ظاهر در این معنی است و در نیست که بناء حدیث و قول آن بعض بر این است
که مردم بنا او فات از کسی طلب دارند میخواهند طلب ایشان وصول شود بهر نحو باشد و هر
کس که بدهد پس هر گاه مدیون ایشان بگوید که طلب را از فلان کس بگیرد و فلان کس میدهد هم نمیفهمند
از این معنی حواله شرعیه را بمعنی آنکه حواله طلبشان بمجرد قبول این معنی از ذمه مدیونشان بر
خواست و مدیونشان بری الذمه شد ایشان را دیگر رجوعی بمدیونشان نیست اصلا و ابدا
بلکه چنین میفهمند که طلبیکه از مدیون دارند هر کس بدهد خوبست و از جمله هر کس آنکس است که
مدیون گفت برو طلب را از او بگیر ایشان میروند اگر آنکس داد فبها والا باز بر میگردند بسر مدیونشان
که آنکس که گفته بودی نداد من از تو میگیرم طلبم را و گاه باشد که خیال ضم ذمه آنکس بذمه مدیونشان
میکنند نه آنکه انتقال یافتن از ذمه مدیون بالمره پس لهذا معصوم در آن حدیث شرط کردند
اگر محتال بری الذمه نماید محیل را محیل بری الذمه میشود والا فلا اشاره است بهمانچه گفتیم
نه آنکه بعد از آنکه حواله شرعیه بعمل آمده باشد باز احتیاج هست باینکه محتال محیل را
بری الذمه نماید زیرا که عقد حواله همین معنی دارد البته چه مضمون آن این است که طلب از ذمه
محیل منتقل شود بذمه محال علیه و ذمه محیل بری شود بالمره و محتال دانسته و فهمیده عقد
چنین کرد و راضی شد و شرط نمود که هر گاه طلب را بذمه محال علیه قرار دادی ذمه تو بریست و طلبها

و محال علیه قبول نیز نمود. و عقد لازمی چنین بعمل آمد و صحیح شد چه احتیاج که ثانی هم نماید مگر
خارجی حاصل چه حواله نمیکرد مگر آنکه گوئیم که برای تأکید است و رفع توهم که مبادا غفلتی روی داده
یا آنکه توهم ذمه بذمه کنند یا غیر این باز برمیگردد بآنچه ما گفتیم بهر حال باید عقد حواله را بدانند
که چه معنی دارد و ثمراتش را نیز بدانند و در عقد عباراتی گویند که معلوم شود که چه مرادشان است
و اگر گویند ما عقد حواله را میکنیم و هر چه حکم شرعی آن هست ملتزم میشویم هر چند ندانیم که چه هست
احکامش خوب نیست و درست نیست بلکه اگر نگویند که ملتزم میشویم هم ضرور نیست بلکه حکمهای
شرعیه بر ایشان لازم میشود و اما اگر عبارت عقد حواله از ایشان سرزند و ندانند که معنی آن عبارت چه
چیز است صورت ندارد و باید معنی را بدانند و قصد نمایند ولیکن اگر دعوی نمایند که قصد
نکردیم از ایشان مسموع نیست بظاهر شرع مگر آنکه اثبات توانند نمود یا دعوی علم نمایند بر مدعی علیه خود و
قسم نفی العلم در این صورت میتوانند داد و اگر گویند ما این عبارت را میگوئیم و معانی آن را نمیدانیم و همین معانی
اینها است را مقصود هستیم که بعمل آید این فایده نمیکند صورتی ندارد و اگر یکی از طرفین دعوی نماید که
معانی را میدانستیم و بدانسته عمل آوردیم عقد را ظاهر اصل با او است چه اصل در افعال مسلمین
حمل بر صحت است و آن دیگر مدعی است باید اثبات نماید یا قسم دهد بعد از عجز اگر خواهد و اینها که گفتیم
مختص به عقد حواله نیست بلکه جمیع عقود و ایقاعات همین حالت دارد والله یعلم و ممکن است بمجرد آنکه
بگوید محیل بمحتال که وجه طلبت را برو بروی فلان کس میکنیم که بدهد بتو و محتال قبول کند و فلان کس هم
قبول کرد که بدهد از ذمه محیل منتقل بشود بذمه محال علیه بعنوان لزوم و حواله شرعیه یا آنکه بگوید وجه
طلبت را از فلان بستان و محتال و فلان قبول نمایند هم حواله شرعیه شود و انتقال از ذمه بذمه محال علیه
از احکام شرعیه حواله باشد لکن خلاف احتیاط است و اشکال دارد بلکه باید اظهار نمایند انتقال
ذمه محیل بذمه محال علیه را بنحوی که محیل بری الذمه شود بعوض طلبی که از محال علیه داشت و
بمحتال داده و هر سه بهمین معنی راضی شده باشند چنانکه گفتیم والله یعلم و حواله هم مثل ضمان دور میشود
که محال علیه بدیگری حواله نماید و میشود او هم بدیگری و هکذا و میشود که دور بزند که محال علیه بر

درصورتیکه بر نگردد بمحیل بعد از این عقد که منتقض شد انشاء باید خلوی نظام

انتقال مشکل چه این عبارت ظهور دارد در استیفاء دین اشد ان ملکیت حاج مد ظله العالی

واسطه یا بواسطه حواله بمحیل نماید محیل اولی یا بعد از او و اگر چنانچه محیل بعد از حواله خود وجه
طلب محتال را داد اگر بالتماس محال علیه هست و سؤال او است میتواند که رجوع نماید بمحال علیه و
اگر از پیش خود داد این تبرع حساب میشود و نمیتواند که رجوع نماید بمحال علیه چنانکه در ضمان گفتیم
و حواله هم مثل عقود دیگر وقتی صحیح است که صادر شود از بالغ عاقل غیر سفیه بدون جبر و اکراه
و باید محیل و محتال و محال علیه هر سه چنین باشند **فصل** در کفالت و آن اینست که
شخصی کفیل دیگری شود که او را حاضر نماید وقتیکه طلبکار طلب احضارش نماید و این شرعیست بشرط رضای
کفیل و آن کسیکه کفیل میشود و میگوید که من کفیلم که حاضر نمایم و هم چنین بشرط رضای مکفول له و
آن کسیست که کفیل برای او کفیل میشود که هر وقت خواهد احضار مکفول نماید برای او و نزد او احضار
نماید و مکفول شخصی است که با او دعوی دارد مکفول له و میخواهد حاضر باشد برای طی دعوایش و میسر
که در آن وقت او را نیابد پس کفیل میآید و کفیل او میشود که وقتی که خواهی طی دعوا نمائی من حاضرش میکنم
و مشهور آن است که رضای مکفول شرط نیست بلکه هر گاه شخصی کفیل او شود که نزد طی دعوی مدعی با او
او را حاضر نماید مکفول له راضی شد باید که هر وقت او را بگوید بیا حاضرش کن و او را بگوید بیا حاضر شو
برای طی دعوای مکفول له باید حاضر شود برای طی این دعوی هر چند بدون رضای او کفیلش شده بود و
گاه بود که هیچ اطلاع نداشته بکفالت کفیل برای احضار او بلکه اگر هم مطلع شد و راضی نشد بر کفیل بودن
و منع کرد که کفیل من مشو باز هم هر گاه کفیلش بشود صحیح میدانند چه هر گاه احدی دعوی با احدی داشته باشد
و نزد حاکم شرع طلب او و برای طی دعوایش لازم است بر او که حاضر شود پس هر گاه مکفول له دعوائی با
او داشته باشد و نزد حاکم شرع او را استحضار نماید برای طی دعوایش باید حاضر شود و مکفول که او را
ببیند باید برای طی دعوایش و کفیل بمنزله وکیل مکفول له است در احضار و طلبیدن و بعضی میگویند که شرط
است رضای او هم تا اینکه تسلط داشته باشد بر استحضار او چه او را هیچ دعوایی نیست و دعوای
مکفول له با او چه رجوع دارد و بچه جهت از سر خود کفیل او شد بدون رضای او و وکیل مکفول له
همان خود مکفول له است چه فعل وکیل همان فعل موکل است و وکالت از عقود جایزه است و وکیل دائم

خود و اتلف نماید بموت و جنون و امثال اینها نیز فسخ میشود این کجا و عدم امکان فسخ و تحقق حق شرعی
بعنوان تسلط کجا با انکه مکفول له دعوایی با کفیل دارد و کفیل دعوایی با مکفول میکند که من کفیل تو
شدم پس از این جهت بیا حاضر شو پس میتواند کفت چه کار داشتی که کفیل من شدی بلی اکر وکیل
مکفول له شود برای احضار و از جهت وکالت بطلبد رفتن او را یا اجنبی که وکیل شد
هیچ تفاوت نیست و وکالت در همه چیز جایز است و از باب علیحده میخواهد و احکام علیحده
میخواهد و احکام علیحده ندارد و احکام کفالت بنا است هم چنان که شناختی و خواهی شناخت
بهر صورت ظاهر انستکه برای مکفول باشد تا تمام احکام در ان جاری شود و اکر نشد وکیل مکفول
له بشود و استحضار نماید بعضی میکویند که شرطست در کفالت تاجیل یعنی انکه کفیل شود که بعد از عقد
بیکی نه بلافصل احضارش نماید بعضی این را شرط نمیدانند شرط در کفیل انستکه بالغ و عاقل
و جایز التصرف باشد و این که مکفول معین باشد نه انکه بکوید یکی از این دو نفر را حاضر نمایم چه در
عقد لازم مجرد عقد مشغول الذمه است بچیز معینی و تحقق شغل ذمه بغیر معین مثل شغل الذمه
است بدادن یکی از مبیعین یا یکی از ثمنین و امثال اینها و دانستی که فاسد ند تامل کن با انکه البته
چنین همه دلیلی تامی خاطر جمع معلوم نیست که داشته باشد علی ای حال احوط ترک چنین کفالت
البته و اکر کفالت موجل باشد شرطش این است که اجل را معلوم نماید تا انکه ضرر و غرر و عدم
تعیین اشتغال الذمه بعمل نیاید و اکر مکان تسلیم متعدد باشد تعیین مکان نیز نماید مکر انکه اطلاق
کلام منصرف بان شود و ان نیز تعیین است و مثل وقت و مکان است شروط دیکر اکر بعمل امده در
این عقد باید معین شود و باید کفیل بعد از قبول وفا نماید بهمه انچه کفیلتر از وقت و مکان و شروط
پس اکر احضار نمود با اخلال یکی از اینها واجب نیست که قبول نماید مکفول له و کفیل از عهده بیرون
نیامده مکر انکه راضی نماید مکفول له و اکر دست از حقش بردارد و اکر احضار نمود بنحو یکه شرط
نموده بود و تسلیم تام نمود بری الذمه میشود و اکر نکرد و امتناع نمود از کردن میرسد او و اکر حبسش
نماید تا حاضرش نماید جمعی میکویند که اکر دعوی مکفول له با مکفول مال و حقی است که دیکری میتوا

ادا داد و او را بری الذمه نماید بر کفیل لازم نیست که احضارش نماید و پس بلکه اکر احضار نمود و وجه طلب
مکفول له را داد ساقط میشود از او وجوب احضار چه مکفول که بری الذمه شد دعوی از او ساقط
میشود پس احضار ثمره ندارد بلکه اکر دعوی قصاص باشد یا زوجیت مثلا لازم است که احضار
نماید البته و بعضی میکویند که مکفول له تسلط دارد که کفیل را الزام باحضار نماید البته و بعضی
میکویند که مکفول له تسلط دارد که کفیل را الزام باحضار نماید مطلقا و حبسش نماید تا تسلیم
نماید هر چند دعوایش با مکفول از قبیل مال باشد چه اغراض متفاوت میباشد لیکن این اشکال
دارد چه ثابت و محقق است که هر کس دین هر کس را میتواند ادا نماید و بعد از ادا نمودن از کردن انکس
ساقط میشود و بری الذمه میشود و چنین فرض کند مکفول له که کفیل نشده بود و اجنبی است که اداء
دین اجنبی میکند بلی اکر دین را بعنوان نحو که از او طلب داشت ندهد و بنحو دیکر بدهد میتواند که نکیرد و
الزام باحضار او خاصه نماید یا انکه دعوی منحصر در مثل مال و طلب تنها نیست بلکه امری دیکر
نیز هست میتواند الزام باحضار نماید پس نزاع لفظی است و هر کاه مکفول مرد بری الذمه میشود کفیل
چه کفیل بدن و تن او شده بود و او مرد مکر انکه جسد او را خواهد و غرض صحیحی در این داشته
باشد در این صورت حاضر نماید جسد او و مثل مردن است هر کاه غایب شود بغیبتی منقطع که
هیچ خبری از او نباشد و معلوم نباشد و اکر معلوم باشد مهلت داده میشود کفیل بقدر
رفتن تا بجا که مکفول در ان است و بر کشتن از ان و این مهلت را کفته اند و بعد از حلول اجل و
مطالبه احضار باید داد و اکر مکفول خودش حاضر شد نزد مکفول له بر سر وعده که کفیل شده
بود که احضارش نماید دران ساقط میشود از کفیل حق احضارش و بری الذمه میشود و از کفالت
بیرون امده و هم چنین است اکر حاضر نمود او را اجنبی و تسلیم مکفول له نمود و اکر کفیل کفالت
نموده باشد برای دو مکفول له یا بیشتر باید تسلیم همه نماید و بری الذمه نشود بتسلیم یکی و هم چنین
است اکر کفیل زیاده از یکنفر شده باید همه را احضار نماید و اکر چند نفر کفیل شدند برای
برای احضار شخص در وقت معینی همینکه یکی حاضر نموده از دیکران ساقط شد حق احضار و مدعی

شخصی کفیل کفیل شود و شخصی دیگر کفیل ثانی و هکذا و احکام کفالت را بتفصیلی که گفتیم نسبت بهر
یك باید مراعات نمود و اگر کسی مدیون را رها نمود از دست صاحب طلبش که گرفته بود دیش و داشتش
برای استیفای حقش بر او لازم است که احضار او نماید یا وجه طلبش را بدهد بنحوی که گفتیم و اگر حق
مالی نبود باید احضارش نماید بین تا ممکن است والا غرامت او را بکشد تا ممکن است و در حد
وارد شده که کفالت در حد دمی نباشد و فتوی بمضمون این داده اند

فصل در اجاره

و آن عقدی است که منفعت چیزی را مثل خانه و چهارپا و غلام یا آزاد و امثال اینها است از
ملك مالك آن منفعت بیرون میکند و ملك کسی دیگر میکند بعنوان لزوم و چنانکه بیع کارش
اینست که عین را مال مشتری میکند بعنوان لزوم اجاره کارش این است که منفعت عین را ملك
مستاجر میکند بعنوان لزوم و آنکه منفعت را میدهد آن را موجر میگویند و آنکه میگیرد مستاجر
میگویند باید که موجر و مستاجر هر دو بالغ و عاقل و رشید و مختار باشند و باید موجر منفعتی را
که اجاره میدهد ملك خودش باشد و اگر ملك خودش نباشد یا وکیل مالکش یا ولی یا وصی
او باید بشود و دیگر در بیع گفتیم و احکامش همان نحو است که در آنجا گفتیم و اگر هیچکدام نباشد عقدش
فضولیست بهمان نحو که در بیع گفتیم و حکمش نیز همان نحو است و مستاجر نیز چون موجر باید برای خود
استیجار نماید یا وکیل یا ولی یا وصی باشد بهمان نحو که گفتیم و همان حکم و همچنین باید اجر اجاره
یا مال خودش یا مال موکلش یا مال کسانیکه ولی ایشانست یا وصی ایشانست باشد و صیغه
فارسی هم خوبست باینکه بگوید موجر که باجاره دادم خودم را اگر خودش را اجاره دهد یا اجاره
دادم فلان چیز را از حال تا فلان مدت بکذا یعنی وجه اجاره و آن را نیز باید تعیین نماید که چه
چیز است و چه قدر است چنانکه مدت اجاره را گفتیم که تعیین کند منفعت را نیز تعیین کند
و اگر منفعت عمل معینی باشد مثل دوختن قبای معین یا نوشتن کتاب معین یا بردن ببلد معین
سواره یا بار بردن ببلد معین و امثال اینها ضرور نیست که مدت تعیین نماید مگر آنکه خواهند
از عمل در ظرف مدت معین واقع شود و همچنین ضرور نیست شرطی یا مدتی یا دو یا

گفتیم نمایند مگر آنکه خودشان خواهند پس بهر نحوی و شرطی که خواهند صیغه بخوانند که بان نحو صحیح میشود
و لزوم بهم میرسانند مگر آنکه شرط و قید مخالف شرع نمایند یا مبتنی باشد پس باطلست و اولی
آنستکه عقد آن اجاره هم باطل میشود چه صحت فرع تراضی است و تراضی نشد مگر بوجه فاسد پس
پس فاسد میشود و احوط آنستکه صیغه بخوانند در اجاره اگر چه بفارسی باشد چنانکه گفتیم و بدون
این معامله را بعمل بیاورند چه بدون صیغه معاطات میشود پس قبل از تصرف در احد عوضین یا
هر دو میتوانند فسخ نمایند بلی بعد از تصرف در احد عوضین یا هر دو لزوم بهم میرسد بنحو دیگر در
بیع گفتیم پس اگر هیچ صیغه نخوانند گاهست که احدی از طرفین راضی بفسخ نشوند موجب نزاع
مخاصمه و ناخوشیهای دیگر شود با آنکه بعضی هیچ صیغه را معتبر نمیدانند اعتبار نمیکنند بی صیغه
مثل با صیغه میدانند پس از این جهت نیز ناخوشی شبهه بهم میرسد و خروج از شبهها احوط است
بلکه در اجاره دادن خود برای نماز و روزه از جانب میت کردن و امثال آن از عبادات البته صیغه اجاره
را جاری نمایند تا آنکه در ذمه اجیر قرار گیرد و بر او واجب شود چنانکه مثل نذر عبادت واجب میشود
و بعد از وجوب بقصد اطاعت خدا و اخلاص بعمل تواند آید چه تا واجب نشود قصد قربت و
اخلاص دست بهم نمیدهد بلکه کردن از جهت اجرتی است که میگیرند و همچنین هرگاه با عمل
لزوم معامله بعمل آید باید صیغه بخوانند تا آنکه معامله مخالف رضا و مقصود نشود و هرگاه عقد
اجاره بعمل آمد بوجه صحیح عوضها که عبارت از منفعت و وجه اجاره باشد از حین عقد بمجرد عقد منتقل
میشود هر یك بدیگری باینکه منفعت منتقل میشود بمستاجر و وجه اجاره منتقل میشود بموجر
و انتقال بعنوان لزوم است بحیثیتی که منفسخ نمیشود نه بموت موجر و نه بموت مستاجر و حقها منتقل
بوارثهای ایشان میشود مگر آنکه شرط شده باشد که شخص مستاجر خودش بتنهائی انتفاع برد و
همچنین در طرف موجر شرط شده باشد نفع و عمل خودش بتنهائی نزد دیگری بجای او هم چه در این صورت
عقد باطل میشود بمجرد موت همانکه شرط شده بود خودش بنفسه لا غیر نه آنکه صحیح است و منتقل بوارث
میشود چه انتقال بوارث خلاف شرط است و اگر شرط نشده باشد بموت باطل نمیشود و نیز در دیگر

کتابخانه ... [illegible]
حاج شیخ ... علامی
۱۳۵۳

در اجاره است

از جمله انچه خواهیم کفت مکر انکه برضای یکدیکر دست از مقتضای عقد بردارند که ان را تقایل میکویند
تا انکه سببی از اسباب فسخ بهم رسد و فروختن عینی که منفعت او را اجاره داده بود باعث فسخ اجاره
نمیشود مثل خانه که باجاره داده بود یا چهارپا و امثال اینها را فروخت موجر هیچ ضرر باجاره نمیرساند
بلکه تا مدت اجاره بسر رود منفعت مال همان مستاجر است و العین چنان بلا منفعت مال
مشتری خواهد بود تا مدت منقضی شود انوقت منفعت از مشتری خواهد شد بتبع عین و این در صورتی
است که مشتری میدانست که باجاره هست انچه میخرد تا مدت فلان و اگر نمیدانست و خریده بیع صحیح
است لیکن بعد از انکه معلوم شد که در اجاره دیکریست اختیار دارد میان فسخ یا امضای
عقد و صبر نمودن تا مدت اجاره منقضی شود مجانا یعنی تسلط ندارد که اجرت این مدت را
از بایع بستاند بجهت انکه اجرت این ملکیت که خریده و مال او شده چه در وقتیکه خریده
منفعت مال مستاجر بود و ملک مسلوب المنفعه نزد موجر بود و انچه را موجر مالک بوده همان
را فروخت پس منفعت منفعة ملک مشتری نیست تا انقضای مدت و بایع ثمن معین را
بازاء عین بتنهائی قرار داده و در بیع همیشه ثمن بازاء عین است نه بر ملکی لازمه عین است انکه
منفعتی که داشته باشد مال مشتری شود از تبعیت عین مجانا و بلاعوض چه ثمن هیچ چیز از ان
مقابل منفعت نیست بلی عیبی که منفعت هیچ نداشته باشد یا قدری از او فوت نداشته باشد
عیب و نقص است نسبت باین عین بلی بایع کار حرامی کرده که چنین با چنین عیبی را بمشتری فروخته و
اخفا عیبش کرده و اظهار نکرده مکر انکه ندانسته این کار نموده مثل انکه وکیل او باجاره داده
بود و او خبر نداشت یا انکه غافل شده چه در این صورتها اگرچه حرام نکرده لکن باز مشتری اختیار
فسخ دارد نه امضا با ارش بلکه بی ارش چه ارش در صورتی مستحق میشود که نقص یا عیبی باشد که بازاء
ثمن هم مقابله ملحوظ باشد چنانکه تحقیق او را در حاشیه شرح ارشاد مولانا احمد اردبیلی
قدس سره کرده ام و از انچه کفتیم ظاهر شد که اگر مشتری خبر داشت باجاره لیکن اعتقاد انکه مدت کمتر است
خرید و ظاهر شد که بیشتر از اعتقاد او ظاهر بوده هست اگرچه یک روز باشد که اختیار فسخ دارد و

بایع

بایع را اعتقاد این بود که مدت زیادتر است و یا بشرط فروخت بمشتری اخر ظاهر شد که کمتر است
یا انکه بشرط این فروخته بود که مدت معینی مسلوب المنفعه باشد بجهت انکه در اجاره دیکر است
اخر ظاهر شد که در اجاره کسی نیست پس اگر مشتری عالما عامدا مسلوب المنفعه خریده منفعت
مال بایع است بجهت انکه سابقا حق او بوده و منتقل بمشتری نکرده و اگر مشتری مطلع نبوده و خریده
بود مطلقا باید بعد از انکه ظاهر شد که باجاره کسی نیست منفعت را بمشتری بکذارد بجهت انکه
عقد را مطلق کرده بود و مقتضای مطلق ان بود که منفعت ملک را بمشتری کذارد بتبع عین و ان
این معلوم شد حال انکه منفعت مال مستاجر کمتر بر امد از انچه کمان داشت و اگر مستاجر فسخ اجاره
نموده بعد از انکه بایع فروخته بود عین را و مشتری باین نحو خریده بود منفعت مال بایع است بجهت
انکه سابقا حق او بود و منتقل بمشتری نکرد و اما اگر مشتری خبر نداشت و مطلق خریده بود ظاهر
انستکه بایع باید منفعت را بمشتری واکذارد بجهت عقدی که با او کرده بود چه منفعت را بایع
بعد از فسخ مستاجر باید بمشتری کذارد بمقتضای عهد و عقدی که کرده و اگر فسخ نمیکرد مانع بهم
رسیده بود مر مقتضای عقد او هم چنین باطل میشود اجاره بجهت حدوث عیبی در احد عوضین چه این موجب
خیار میشود میانه فسخ عقد یا امضای ان مجانا بدون ارشی اگر چنانکه ان عیب نقصی نباشد که بازاء ان جزء
از عوض ملحوظ باشد نزد ارباب خبره ان معامله والا ارش خواهد بود بحسب ظاهر یا انکه انقدر
عوض که ملحوظ است در مقابل ان نقص ان را اندهد مثل انکه خانه را اجاره نموده که بیوتات
متعدده داشته که بازاء هر یکی قدری از وجه اجاره ملحوظ بود پس یکی از انها یا بیشتر خراب شد
یا انکه عیبی بهم رساند که انتفاع ملحوظ از ان میسر نشد و قس علی هذا نظایره و مثل حدوث
عیب اینکه ظاهر شود که در حین عقد ان عیب موجود بود و لیکن اگر موجر دانسته این عقد را
کرده و مطلع نساخت مستاجر را غش نموده و غش حرام است و اگر تواند عیب را زایل نماید بحیثیتی
که نقصی نسبت بمستاجر بعمل نیاید از ازاله نمودن باین نحو خیار از مستاجر برطرف میشود و لزوم بهم
خود [illegible] خواهد بود بلکه دور نیست که لازم و واجب باشد که ازاله نماید بجهت انکه عقد و عهد

شرط نموده بود که بلا عیب بدهد مگر انکه عقد چنین باشد که فلان منفعتی که مال و حق من است بتو عوض
اجاره دادم پس هرگاه ظاهر شد که ندارد یا کمتر دارد بران لازم نیست که بهم رساند چه نگفته بود
بهر صورت بتو دهم بلکه گفته بود که انچه دارا ام بتو دادم چه میان این دو نحو فرق ظاهر است و از
که فقها گفته اند که اگر منهدم شد مسکن مستاجر اختیار فسخ دارد و تسلط ندارد بر موجر که الزام
او نماید بتعمیر ان منهدم چه تسلط او منفی است باصل چه انچه بر موجر است انستکه تسلیم نماید انچه
را اجاره داده بود و انچه موقوف علیه انتفاع است مثل درها و کلیدها اما تعمیر خراب شده پس بر
او لازم نیست و هم چنین باطل نمیشود اجاره بتلف شدن ان عین که اجاره شده بود برای انتفاع
هرگاه تلف شدن بعد از عقد بلا فصل نبود بلکه تلف شد بعد از مدتی که میتوانست مستاجر
قدری انتفاع ازان ببرد چه نسبت بان قدر صحیح است البته خواه انتفاع برده باشد خواه نبرده
باشد اما نسبت بقدر تلف شده پس باطل است بالمره اگر تلف بالمره شده باشد و شرط
نباشد انتفاع همان عین و الا حکمش گفته خواهد شد و هم چنین باطل نمیشود اجاره بتلف
بعضی از عین که اجاره شده بشرط انکه ان بعضی که باقی مانده است ممکن باشد قدری از منفعت را
ازان استیفاء نمود هر چند قلیلی باشد چه نسبت بان قدر صحیح است و نسبت بان قدر تلف شده
باطلست اگر تلف بالمره شده است و در این صورت خیار تبعض صفقه که در بیع گذشت دارد یعنی خیار
میان فسخ عقد و امضا بحصه از اجرت مسمی در عقد یعنی ان اجرت را تقسیم میکند بر سر اجزاء و ان
حصه بر میدارد و اگر تلف بالمره نشده باشد در این صورت و صورت سابقه بلکه نقصی و عیبی بهم
رسانیده خیار عیب دارد و گفتیم این خیار را مگر انکه مثل مسکن منهدم شده باشد که مالک بسرعت تمام
ان را تعمیر نمود بنحوی که هیچ نقص در حق مستاجر نشد و هم چنین باطل نمیشود اجاره بر ازاد شدن عین
مملوک پس استیفا کرده میشود انچه مانده است ازان منفعت از مملوک بعد ازادی هم و بعضی میگویند
تسلطی بر ازاد شده نیست بعد ازادی بلکه باید اجرة المثل ان عمل را از اقا استیفا کند و اگر در این عقد
شرط فسخ برای خود یا برای اجنبی نماید صحیح است مثل انکه در بیع گذشت و شرط است در عین انکه

صحیح باشد انتفاع بردن ازان با بقاء عین و اگر عین بسبب انتفاع بردن سهلی بتحلیل رود مثل درخت
صحیح است اجاره ان و این سهل تفاوت مانع نیست بلکه مطلق تفاوت هم مانع ندارد هرگاه معلوم
باشد پس درخت را تا بحد تمسدس شدن اجاره دادن مانع ندارد و باید منفعت معتد به نزد عقلا
باشد و حرام نباشد پس جایز است اجاره دادن و کردن سیب برای بوئیدن و اشرفی برای زینت کردن
و هم چنین درخت و امثال ان برای سایه اش نشستن و ائینه برای روی دیدن و زن برای شیر دادن بطفل
اگر هر چه عین است و دانستی که عرب وضع نموده اجاره را برای نقل غیر عین بعنوان لزوم و اما نقل عین
بعنوان لزوم را لفظ بیع برای ان وضع نموده و اگر بنقل اعم از عین و منفعت و حق خواهند با ملاحظه
اصطلاح لفظ برای ان وضع نموده و اگر انتقال عین بملاحظه بخشش باشد لفظ هبه را وضع نموده اند و
وائمه بلسان قوم حرف میزنند چنانکه محقق و مسلم است پس اجاره زن برای رضاع صحیح شده از جهة
افعال زن از حمل طفل و گذاشتن در دامن و گذاشتن پستان در دهنش و امثال اینها هر چند شیر نیز
مقصود است لیکن مقصود بالتبع گرفته میشود بجهت کثرت ان امور و قلت این در جنب انها و با اینکه
شیر را اگر بتنهائی دوشیده بدهد نمیخواهند اعتباری ندارد در نزد انها بلکه اجاره میکنند مرضعه
را و اگر شیر را دوشیده باشد در ظرفی و خواهد ببرد و شیر را بعوض بکسی بدهد این اجاره نمینامند
و عوض انرا اجرت ان شیر نمیگویند و بهمین نحو حساب کن اجاره کردن برای رنگ کردن چیزی نیل
را از عطار یا حناسای مثلا میخرند و اجاره نمیگویند و ثمن انرا اجاره ان نمیگویند و هم چنین اجاره کردن
چاه برای اب ازان کشیدن و از اینها که گفتیم ظاهر شد انچه در بعضی بلاد متعارف یا مقرر است از اجاره
دادن درختان میوه برای میوه انها غلط است نظر بفتاوی فقها و ادله شرعیه ان فتاوی و توهم
این نموده اند که میوه را منفعت درخت میگویند و لهذا درخت را وقف میکنند و وقف حبس
اصل است و دادن منفعت بموقوف علیه و این توهمی است فاسد منفعت در وقف و امثال ان
است از حاصل و محصول از چیزی و نماء انست خواه عین باشد خواه منفعت که مقابل عین است و
انچه در اجاره معتبر است ان مقابل عین است بجهة انکه اشاره شد الحاصل عینی که حاصل چیزی

کتابخانه ... مرحوم آیت الله ... حاج شیخ حسن ... اسلامی

همان باشد اگر موجود است نقلش بعنوان بیع حال است واگر موجود نیست نقل بعنوان سلف است
اما نقلش بلفظ اجاره مگر مراد از ان بیع باشد مجازاً بجهت شباهتی که با جاره دارد مانع ندارد هرگاه
در صیغ تجویز استعمال لفظ در معنی مجازی نمائیم چنانکه اظهر واشهر است در این صورت احکام
بیع را دارد از خیارات وغیر انها وهمچنین اگر لفظ بیع را در نقل غیر عین مثل خدمت عبد و
امثال ان استعمال نمایند مجازاً این اجاره است و احکام اجاره دارد والله یعلم وهرگاه کسی اجاره
داد خود را از برای کردن کاری میرسد او را که ان کار را بنفسه بکند یا بمملوک خود بمشارکت یا بمملوک
بتنهائی بکند یا با دم دیگر اگر اجاره نماید ادم را واگر مانع ندارد مگر انکه شرط شود در عقد اجاره
که خودش بعمل اورد بنفسه نه بمملوکش ونه بدیگری یا انکه شرط شود خود یا مملوک نه دیگری یا
خود و دیگری نه مملوک ودیگری معین باشد که باشد یا معین نباشد خلاصه بهر نحو که
شرط شد باید بمقتضایش عمل شود واگر شرط نشد لیکن قرینه هست که مراد کردن خودش
است یا خود وفلان کس معین مثلا بهر نحوی که قرینه دلالت نماید باید بهمان نحو معمول دارند و از
قرینه انستکه معهودی باشد که اطلاق منصرف بان شود چنانکه حال در اجاره دادن خود را برای
عبادت کردن مثل صوم وصلوة وحج وغیرها چنین است بلکه دانستی که عبادات کردن بعوض اجرت
میبکرند صورتی ندارد ومنافی قصد قربت واخلاص است و تا اجاره ندهند خود را و با جاره
دادن بر خود واجب نسازند صورت نمیگیرد صحت انها لهذا فقها بعد از ذکر واجبات بنفسه
میگویند ذکر میکنند واجب بعنوان الزام بر خود را مثل نذر یا عهد یا یمین یا استیجار وبعد از
وجوب بر نفس قصد قربت واخلاص جزم است بهم میدهد این نمیشود مگر انکه بر خود
واجب سازند ومعتنا براو واجب شود و احتمال دارد که هرگاه در ضمن عقد شرط نمایند که
اختیار داشته باشد که بدیگری اجاره دهد صحیح باشد یا اینکه بعد از عقد باو لازم شده باشد
که عبادت را بعمل اورد یا انکه استیجار نماید دیگری را که براو لازم شود که بعمل اورد واین احتمال
بعید نیست وموافق قواعد است پس درست است لکن در این صورت نمیتواند که از اجرت که

شده بود در عقد چیزیرا برای خود ... بردارد وکمتر از ان استیجار نماید دیگری را مگر انکه عملی
که بازاء ان تواند شد تفاوت را بردارد چه در اخبار که بعضی صحیح وبعضی معتبر است وارد شده
شخصی خود را باجاره میدهد برای عملی پس عمل نمیکند وبدیگری میدهد پس ربح میبرد در
جواب نهی فرموده اند که نکند چنین مگر انکه در ان عملی بکند الی غیر ذلک از عباراتی که این مضمون
را میرسانند ودانستی که شرط اجاره انستکه منفعت معلوم باشد ومعین تا منتقل شود بملک مستاجر
ومعلومیت یا بتقدیر عمل است مثل خیاطه ثوب معلوم یا سواری چهارپائی تا موضع معین وامثال
اینها یا بتقدیر مدت مثل انکه یکماه خیاطی نمائی یا یکماه سواری چهارپا را بدهی بمستاجر ومنفعتی که
ان منضبط نیست مگر بزمان باید بزمان ضبط شود مثل سکنای خانه وشیر دادن مرضعه وامثال ان
واگر شرط نماید عملی را در ظرف مدت معین بعمل اورد مانع ندارد وصحیح است هرگاه ممکن باشد
کردن ان در ظرف بعمل اید وشرط نیست که مدت را متصل بعقد اجاره نماید پس میشود مثلا که ماه رمضان
اجاره دهد خانه معینش را از ابتدای ذی حجه تا محرم یا امثال اینها تا انقضای مدت معین واگر شرط
نماید که ابتدای مدت از حین فراغ از عقد اجاره باشد صحیح است بلاشبهه هرگاه از ان حین منفعت
مال خودش باشد یا اگر از خودش نباشد عقد را این چنین بعنوان فضولی بعمل اورده ودانستی
صحتش واحکامش را واگر عقد را مطلقا نماید یا بگوید یکماه یا دو ماه ومعین نماید که از
ان زمانی باشد صحیح است البته وابتدایش از حین فراغ از عقد خواهد بود بنحوی که گفته شد مگر
معهودی باشد که از ان فهمیده شود ابتدای مدت وتعیینش

فصل در احکام اجاره اول

هرگاه در انچه اجاره کرده اند عیب ظاهر شد عیبی که موجب تفاوت در منفعت شده اختیار دارد
مستاجر در فسخ اجاره وامضای ان بتمام اجرت مشروط وبعضی میگویند که میرسد او را که ارش بگیرد
که تفاوت میانه صحیحه ومعیبه منفعت تفاوت سوقیست بنحوی که در بیع گذشت واین خالی از قوت
نیست بجهتیکه در بیع مذکور شد واین خالی از قوت نیست ظاهر شد ثانی در اجاره دادن زمین یا
از اعیانی که از دیگری اجاره کرده شود باکثر از انچه اجاره نموده باشد یعنی اجرت متی اجاره ثانیه

زیاده نماید از اجرت مسمّی اجاره اولی خلاف است میان فقها و احوط اجتناب است خصوص در دکان
و خانه و اجیر که مزد و در باشد و خصوص در صورتیکه اجرت طلا یا نقره باشد خصوص زر نقره و زر طلا
ثالث اجاره دادن زمین بگندم یا جوی که در آن زمین زرع کنند و از آن حاصل شود خلاف است و احوط
اجتناب است بلکه احوط اجتناب است از گندم و جو دیگر هم که در آن زمین زرع نشده بلکه گندم
دیگر یا جوی دیگر که زرع شده باشد غیر از آن اجرت رابع هرگاه تعدّی نمود مستأجر در عینی که اجاره
کرده است یا افراطی یا تفریطی ضامن قیمت آن عین میشود قیمت وقت تلف و جمعی میگویند که قیمت روز
غصب را ضامن است بلکه بعضی میگویند که اعلی القیم از روز غصب تا روز تلف و این دور نیست که
اقوی باشد بلکه ظاهر اقوی است و هرگاه اختلافی در قیمت آن شد و نتوان تعیین نمود رجوع
باهل خبره یا غیر آن مشهور آنستکه قول قول مستأجر است که منکر است و بر موجر است که اثبات
زیادتی نماید و بعد از عجز قسم دهد مستأجر را و محاکمه آن بعنوان سایر محاکمات طی شود خامس
جایز است که اجاره دهد آنخانه را که اجاره کرده باشد اگر استیفاء منفعت مستأجر بنفسه بکند یا
قرینه نباشد که عقد اجاره ایشان مطلقش باین منصرف شود و با شرط مزبور یا قرینه مزبوره
نمیرسد که اجاره بدیگری بدهد و همین حکم دارد چهارپا یا غیر چهارپا از اعیانی که صحیح
باشد استیجار آن لیکن تسلیم بمستأجر ثانی نماید مگر باذن صاحب احتیاطا هر چند اقوی
جواز تسلیم است بکسیکه نامعتمد نباشد و فی بر او و قرینه نباشد که صاحب امثال این مال را
نمیگذارد که استیفاء منفعت کند سادس کسیکه عملی را قبول کرد جایز نیست که بدیگری بدهد آن عمل
کمتر از آنقدر که خود قرار داد مگر آنکه در آن چیز که عمل در آن را قبول نموده کاری کند که اجرتی داشته
باشد هر چند اجرت قلیلی داشته باشد که با آن کار و عمل حلال کند آن زیادتی و تفاوت را و اما
آنستکه چنین کند غیرش نکند و اینکه گفتیم در صورتیستکه شرط نکرده باشد صاحب آن چیز که
عمل در آن میکند آنکه عمل در آن را خصوص موجر خودش بکند بنفسه و بدیگری ندهد و قرینه هم
نباشد بر اینکه باید خودش بنفسه بکند و اگر یکی از این دو باشد نمیتواند داد بلکه خود باید عمل

کند ضامن است اگر تسلیم عین بکند بدیگری سابع ظاهر آنستکه علوفه چهارپای اجاره شده و آب دادن
و غیر اینها از اخراجات دیگر بر صاحب همان چهارپا است مگر آنکه شرط شده باشد که مستأجر بکند از
خود و در صورت غیر شرط هرگاه صاحب چهارپا یا وکیل و آدم او پیدا نباشد که علوفه و آب باین حیوان
بدهند باید که مستأجر بدهد البتّه و نگذارد که این حیوان تلف شود چهارپا البتّه و هرگاه داد
بقصد اینکه عوض از او بگیرد از صاحب چهارپا میتواند که گرفت و حق دارد و اگر بخشد بصاحب یعنی نیت تقاص
کرد یا بنیتکه داده و بریّ الذمّه نمود صاحب را نمیتواند بگیرد مگر آنکه صاحب برضا باو بدهد ثامن هرگاه
صنعت کار فاسد نمود چیزی را که داده بودند باو که اصلاح آن نماید و بسازد ضامن است هر
چند حاذق و ماهر باشد هرگاه ظاهر شد که از کار و شغل او فاسد شده و ظاهر اختلافی در آن نیست
و از آن جمله است طبیب و جراح و امثال اینها هرگاه بدوا و معالجه ایشان مردن یا تلف عضو و ضایع شدن
یا معیوب شدن و مثل اینها بعمل آید هر چند بر ایشان واجب باشد دوا و معالجه کما اینکه یا حیثیه
با ضامن شدن منافات ندارد و وقتیکه ظاهر شود از معالجه ایشان مردن مریض یا تلف عضو شدن
مثل اینها و اگر کسی برائت از ضمان را از مریض بالغ عاقل یا ولیّ طفل کند و شرط نماید که اگر مردن یا
تلف شدن از معالجه بعمل آید بدون تقصیر و مسامحه من و با سعی و جهد من ضامن نباشم و ایشان
راضی شوند محتمل که ضامن نباشد ظاهر اینستکه هرگاه واقعا بقدر وسع خود سعی نموده و کوتاهی نکرده و
طبیب صاحب وقوف بود و حاذق و همچنین است مربطاری چهارپایان و مستحب است که صناع را امتحان
نمایند هرگاه مأمون باشند و متهم نباشند و هرگاه در دست صانع و غیره از اجیران تلف شود چیزی
مشهور اینستکه ضامن نیستند مگر آنکه تعدّی یا تفریطی کرده باشند و بعضی میگویند که هرگاه متّهم
باشند صناع و اجیران ضامن هستند مگر آنکه ثابت نمایند بثبوت شرعی تلف شدن بدون تقصیر و
تفریط را اصلا و این اقوی است و احتیاط واضح است هر صورت که احوط است اگر مراعات نمایند
است و ظاهر بعضی ضمان است و این بسیار بعید است و حمامی ضامن نیست رخوت و اسباب مردم را اگر دزد
میکنند مگر آنکه بسپارند و قبول نماید و تفریط نماید تاسع هرگاه کسی کاری بکسی بگوید و عملی از کسی بخواهد

انکه قبول نکند اگر انکشش ظاهر باشد در اجرت دادن و کردن ناود ر قبول ان اشکالی نیست در انکه ان اجرت
ظاهر شده را باید بدهد هر گاه قدری معهودی داشته باشد نقد را بدهد والا باید صلح علی شود
و محتمل که اقل احتمالات باید واجب باشد که بدهد احوط اولست بلکه ثانی مشکلست هر گاه دعوی نماید
که اعتقاد من فلان احتمال بود یعنی اکثر از اقل و منجر بدعوی شود و مخاصمه و اگر انکشش ظاهر نباشد در
اجرت دادن باید البته اقل اجرت را قطع و تعیین نماید بعد از این عمل کند و تکیه نکند با موی که موجب نزاع و
مخاصمه شود و حدیثیست که کسیکه ایمان بخدا و روز قیامت دارد اجیر را کار نفرماید تا انکه اعلامش کند که چه
قدر است اجرتش بلی اگر اجرت معین معهودی داشته باشد که راه مخاصمه در ان نباشد بحسب معروف بین الناس
ضرر ندارد عدم تعیین و اگر کار فرما دعوای اراده عدم اجرت یا عدم عوض نماید و کار کن خلاف ان را باید ملاحظه
نماید که اگر این عمل را در عادت ایشان اجرتی و انعامل از شانش اجرت گرفتن باشد البته قول قول اجیر و عامل
و اگر نه عمل را عادة اجرت باشد نه عامل را قول قول کار فرما است و اگر عمل را اجرت باشد عادت و لیکن بعض
عامل را نباشد پس جمعی قائلند که مستحق اجرت هست عامل و اگر عکس باشد که عامل عادتش اجرت گرفتن
باشد و این عمل محقق قائل است بلزوم اجرت و علامه قائل نیست و قول محقق خالی از قوتی نیست خصوص هر گاه دیدا(?)
که عادت ان عامل اجرت گرفتن است پس در این صورت نهایت قوت دارد خاصه معروف فلذ فهما است که
توقف دارد بر ان و فا کردن منفعت بر موجر است مثل ریسمان بر خیاط و مداد بر نویسنده و ظاهر اینست که
این بنا بر عادت و عرف زمان فتوی ده انست با انکه اطلاق لفظ متعاقدین منصرف باشد چه امثال این تابع
و متعاقدین است با انکه مدلول لفظ ایشان شود و اگر عرفی نباشد باید تعیین شود که بر کیست و با عدم تعیین مشکل
صحت ان اجاره بلی اجاره معاطاتیه خواهد بود و محتمل که با عدم تعیین بر مستاجر باشد چه موجر خود را یا عینی
را باجاره داده که منفعت ان را برد مستاجر این خالی از قوه نیست خاتمه کسیکه منفعت عینی بخصوص او و اعقاب(?)
باشد هر گاه اجاره داد ان عین را مدتی و اجاره دادن خلاف فرموده واقف نباشد صحیح است ان اجاره تا مادام حیوة
او و بعد از فوت او فاسد میشود و هم چنین هر گاه وصیت شده باشد که منفعت را وسفیه برد یا بعد از موت او و ورثه او هم برد
تا بعشر(?) عین مستاجره در دست مستاجر بعنوان امانت است نظر ان نیست مگر بعد که با تفریط نزد و مدت اجاره نه بعد از
مدت تا مادامیکه در دست او بعنوان غصب نباشد مثل اینکه بعد از مدت ندهد بصاحبش یا طلب صاحبش خود

کتابخانه ... حاج ... اسلامی ۱۳۵۰

چند مسئله از سؤال و جواب حضرت حجة الاسلام حاجی میرزا حسین دام ظله العالی

بسم الله الرحمن الرحیم

سؤال تبعیض در تقلید جایز است یا نه بر تقدیر جواز آیا مقصود در تبعیض
همه اصناف است یا تبعیض در جزئیات نیز جایز است **جواب** بسمه تعالی تبعیض
با تساوی جایز است و در جزئیات نیز هر گاه مستقله باشد و متفرع بر دیگری
نباشد **سؤال** در نکاح چه در دوام و چه در انقطاع آیا جایز است در حال
اختیار شخص واحد طرفی ایجاب و قبول واقع شود یا خیر **جواب** بسم الله تعالی خالی
از اشکال نیست **سؤال** ادعا و قول جماعة امانتیه در یأس و یائسه بودن آیا
مسموع هست یا خیر **جواب** بسم الله تعالی چون از قبیل ما لا یعلم الا من قبلها
نیست و مرجع یأس سن است و اقامهٔ بینه ممکن است قبول قول مشکل است
سؤال ضعیفه اقرار بوجود شرط طلاق نمود پس از اجرای صیغه طلاق انکار
تحقق شرط طلاق در زمان اجراء صیغه نمود انکار از او مسموع یا خیر **جواب** خیر
سؤال مراد از صور مجسمه چه چیز است **جواب** ذی ظل است **سؤال**
نقش صور مجسمه ناقصا جایز است یا خیر حد نقص را بیان فرمائید که چه قدر است
جواب حرمت نقش جا معلوم نیست بر فرض حرمت بر صدق شخص است پس
نقص گوش و انگشت و امثال ذلک از صدق شخصیه نمی اندازد بلی مثل سر و سینه
عدمش موجب عدم صدق است **سؤال** در منجزات مریض فتوای حضرت

عالی چه چیز است از ثلث میدانید و یا از اصل ترکه جواب بسم الله تعالی اولی
حسب دلاله از اصل است لیکن احتیاط شدید است تخلص بصلح و غیره نمایند بس
در رساله عربیه ذریعة الوداد و بعضی از مقامات لفظ اشکال دارد و در بعضی
از مقامات دیگر الاحتیاط لایترک و الاحوط لایترک مراد را معلوم فرمایید در این
مقامات جایز میدانند رجوع بغیر را یا خیر جواب بسم الله تعالی در هر دو
مقام رجوع بغیر نمایند سؤال تصرف در مظالم و مجهول المالک اذن مجتهد
شرط است یا فقیر شرعی بی اذن مجتهد میتواند تصرف کند جواب نمیتواند تصرف کند
سؤال در وجوه زکوة و خمس و مظالم بسط را بین مستحقین واجب میدانید
یا دادن وجه کلی بیکنفر یا تعدد مستحقین جایز میدانید لکن احتیاط در بسط است
جواب بسم الله تعالی اولی بسط است هرچند لازم نیست سؤال
مثلا انسان می اندکه هیزم و برنج و امثال آنها یکسال میکذرد و قدری میماند لیکن
نه عمارت دارم و نه وجه عمارت را آیا خمس تعلق میگیرد یا نه جواب احوط دادن
خمس است سؤال شخص مالک پانصد یا هزار تومان است اگر صرف زیارة بیت الله
الحرام نماید بعد از مراجعت کذرانش مشکل است میشود کسبی دارد که کذرانش بان نشود
و نه سرمایه آیا باید بزیارت بیت الله الحرام برود یا جایز است ملکی بخرد که بمنافع
امر معاشش بکذرد اگر بعد از خریدن همچون ملکی باز مستطیع بود برود والا فلا جواب
احتیاط در رفتن است سؤال در باب لباس پشمینه از قبیل دبیت و ماهوت
چه میفرمایید در نماز جواب بسم الله تعالی عیبی ندارد سؤال در خانه ها
که در دهات مجهول المالک یا خالصه دیوان یا مغصوب یا حمامیکه در آن دهات
واقع است میتواند شخص عبادت نماید و لو اینکه اعیانی آن خانها مال صغیر یا ثلث میت

مثلا بوده باشد جواب تصرف در مال غیر بدون اذن مالک نمیتوان کرد و در مجهول
المالک اذن حاکم لازم است سؤال شخصیکه بفتوای مجتهد حی باقی است بتقلید میت
در احتیاطات مطلق که مجتهد میت اذن رجوع بغیر داده بود جایز است رجوع بغیر یا خیر جواب
در احتیاطات رجوع بمجتهد حی که فعلا تقلید او را میکند نماید سؤال در مسائلیکه
تقلید از مجتهد میت در حال حیوة او نموده یا شک دارد که تقلید نمود یا خیر تکلیف چیست
جواب تکلیف رجوع بحی است سؤال فقیر شرعی میتواند بی اذن مجتهد از ظالم مال
فقرا را تقاص نماید یا خیر چه دست رسی بمجتهد داشته باشد یا نه جواب خیر سؤال
شخصی معامله مینماید بنحو صلح یا بیع که وجه او بر ذمه اش تعلق میگیرد در حین معامله یقین
یا مظنه دارد که این وجهیکه بر ذمه تعلق میگیرد وجه حرام را در عوض خواهد داد آیا این
معامله صحیح است یا خیر جواب صحیح است سؤال سلام در نماز بقصد تحیه یا بکفت
یا بقصد دعا یا از برای مقدمه دانستن این مسئله لازم است یا خیر همان قصد قربة مطلقه
کافی جواب سلام تحیة است نه دعا و دانستن آن احوط است سؤال تخم مرغ
اگر در میان آن ولو خونی باشد محکوم بطهارة است یا خیر جواب احتیاط باید کرد
سؤال در لباس مشتبه با اجزاء غیر ماکول اللحم نماز جایز است یا خیر جواب
بسم الله تعالی هرگاه لباس از ماکول اللحم باشد مثلا و شک کند غیر ماکول با او مخلوط شده
یا نه عیبی ندارد و هرگاه نداند که تمام لباس از ماکول است یا نه در آن لباس نماز نکند سؤال
در محمول مشتبه و محمول نجس که نماز با او تمام شود صلوة جایز است یا خیر جواب بسم الله تعالی
احتیاط کند سؤال عمل باحتیاط را جایز میدانند و لو بعض از مسائل را تقلید و بعضی
را احتیاط نماید یا خیر جواب بسم الله تعالی هرگاه شخص مورد احتیاط را بداند و
احتیاط بکند عیبی ندارد سؤال بعضی در تقلید را جایز میدانند که بعضی از مسائل از مجتهدیکه

کتابخانه مرحوم آیت الله ... حاج شیخ حسن علامی
تأسیس ۱۳۸...

دیگر اخذ شود **جواب** بسم الله تعالی با بنا وی جایز است **سؤال** کشمش یا خرما سرخ کرده یا سرخ نکرده در لای طعام گذاشتن چه صورت دارد **جواب** بسم الله تعالی هرگاه آب او بیرون نیاید و بجوشد عیبی ندارد **سؤال** در معاملات سوفیه از قبیل اشربد و نان و زن و نان بعد جایز است یا نه خیر **جواب** بسم الله تعالی بر وجه صلح یا متعارف بودن عدد عیبی ندارد **سؤال** غساله در آب قلیل دو دفعه ثانیه پاک است یا خیر **جواب** بسم الله تعالی در غیر بول عیبی ندارد و در بول احتیاط کند **سؤال** از گل بازار و کوچه که اکثر جاها نجس است ملاقی آنها محکوم بطهارت است یا خیر **جواب** بسم الله تعالی طاهر است **سؤال** در صلوة استیجاری بدن قرار داد اذان و اقامه شرط است یا خیر **جواب** بسم الله تعالی محمول است اطلاق بر متعارف هرگاه تعارفی باشد والا اجاره فاسد است

وقد طبع فی دار الطباعة الحاج خداداد

رساله عملیه مسمی بمعاملات محشی جناب مستطاب حجة الاسلام آقای حاجی میرزا محمد حسین حاجی میرزا خلیل طهرانی الاصل و نجفی المسکن ادام الله تعالی ایام افاضاته که جناب مستطاب آقای آقا سید مهدی سلمه الله که سبط الجناب دام ظله است بطبع رسانیده تا مدت دو سال احدی دیگر اجازه طبع آن را ندارد و از طرف وزارت انطباعات اذن داده شد

وقف کتابخانه مرکزی
آستان قدس رضوی